

المستشار

إيهاب عبد الحظيب

نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض

الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الرابع

من يناير إلى ديسمبر

١٩٩٨

الطبعة الأولى

٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية

٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٠١٢/٢٢٨٧٦١١ - ٧٩٥٩٢٠٠

٠١٠/٦٠٢-٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٢-٦٥٢

المستشار
إيهاب عبد المطلب
نائب رئيس محكمة النقض

الموسوعة الجنائية الحديثة

لأحكام محكمة النقض
الصادرة من جميع الدوائر الجنائية

الجزء الرابع

من يناير إلى ديسمبر
١٩٩٨

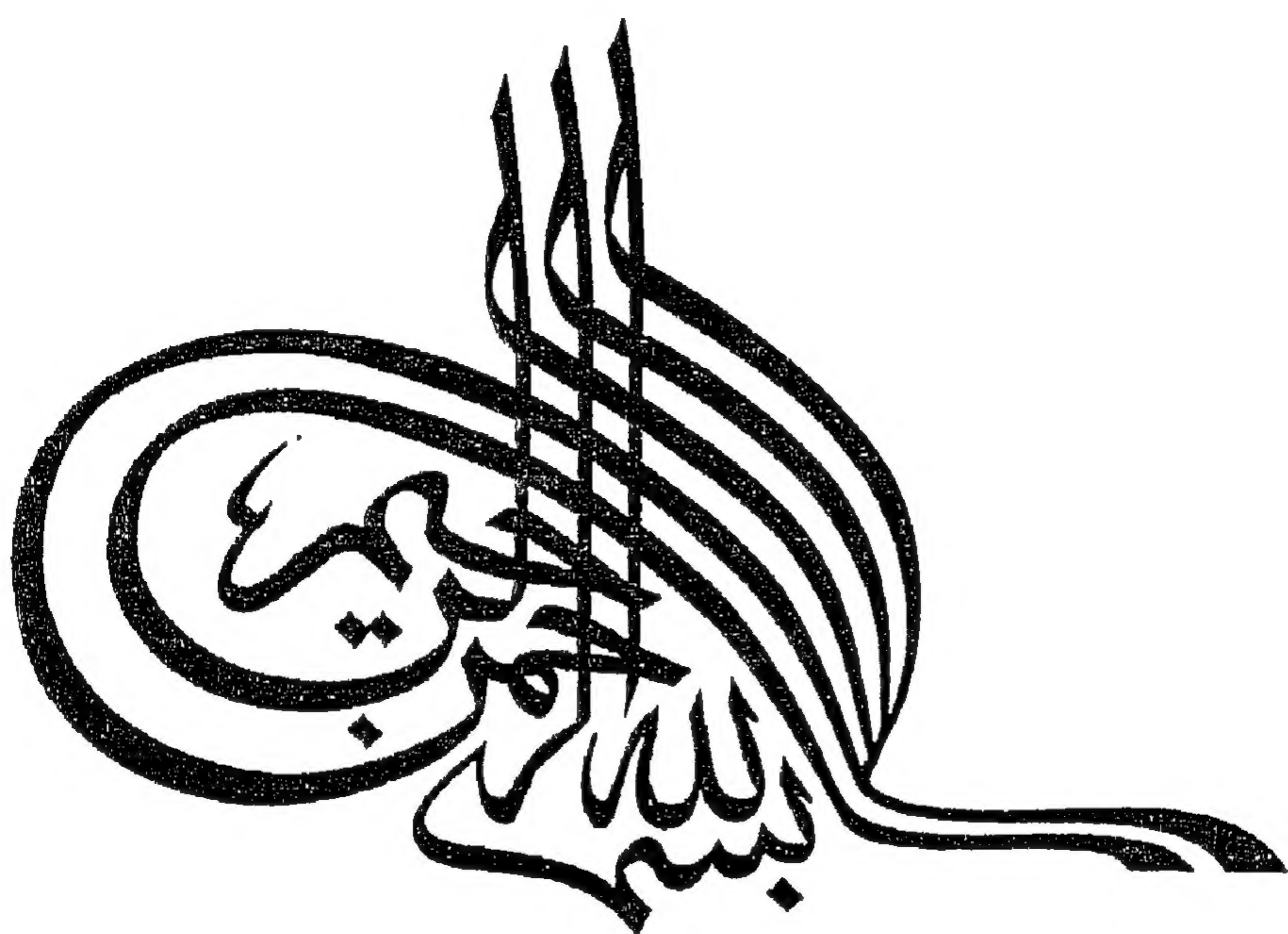
الطبعة الأولى

٢٠٠٣

المركز القومي للإصدارات القانونية
٤٩ ش الشيخ ربحان - بجوار وزارة الداخلية

٠١٢/٢٣٨٧٦١١ - ٧٩٥٩٢٠٠

٠١٠/٦٠٣٠٦٥٢ - ٠١٠/٦٠٣٠٦٥٣



الطعن رقم ١١٣٤٨ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن نعى على التحقيقات الأولية أنها خلت من سؤال أصحاب البطاقات ، إلا أنه لم يطلب من المحكمة استيفاء هذا النقص فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المح قعودها عن إجراء لم يطلب منها .

٢. لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن بعد أن أبدى اعتراضه على حساب العجز الناشئ عن صرف مقررات الدعم الجزئي ومقررات البطاقات التي ألغيت من قبل مكتب التموين دون إخطار الجمعية نذبت المحكمة لتحقيق دفاعه - في هذا الشأن وفي غيره - مكتب خبراء وزارة العدل الذي قدم تقريراً احتسب فيه العجز المتبقى بعد خصم مقررات هذه البطاقات وتلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على هذا التقرير - دون غيره - في حساب قيمة ما اختلسه الطاعن ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا يصادف محلاً .

٣. لما كان من المقرر أن الفعل المعاقب عليه بالمادة ١٦٦ من قانون العقوبات يتحقق إذا عهد إلى موظف عام بتوزيع سلعة معينة وفقاً لنظام معين فأخل عمداً بهذا النظام ، كما أن الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٣٨، ٢٥ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ تتحقق بتصرف جهات صرف السلع التموينية في هذه السلع لغير الأغراض المخصصة لها . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أضاف المواد التموينية المسلمة إليه بسبب وظيفته إلى ملكه وتصرف فيها تصرف المالك ، فإن هذا الفعل يجاوز عناصر الركن المادي لكل من الجريمتين آنفتي الذكر - وإن انطوى عليهما -

لتتحقق به جريمة الاختلاس المؤثمة بنص المادة ١٢٢ من قانون العقوبات التي طبقتها المحكمة على الطاعن ، ويرا الحكم بذلك من دعوى الخطأ في تطبيق القانون .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما " أمين عهدة الجمعية التعاونية الاستهلاكية العامة فرع، اختلس المقررات التموينية وفروق الدعم المبينة بالتحقيقات والبالغ مقدارها ٧١٦,٨٠٠,٤ (واحد وأربعين ألفا وثمانية جنيهاً وسبعمائة وستة عشر مليماً) والمملوكة للجهة سائلة الذكر - والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع ومنذوبى التحصيل على النحو المبين بالتحقيقات . وأحاله إلى محكمة أمن الدولة العليا بسوهاج لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١١٢ - ٢/١، ١١٨، ١١٩، و ١١٩ مكرراً/هـ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغاً وقدرها ٩٣٩,٢٠٩,٨٢ (عشرين ألفاً وتسعمائة واثنين وثمانين جنيهاً وتسعمائة وتسعة وثلاثين مليماً) وعزله من وظيفته.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاختلاس قد شابه إخلال بحق الدفاع وقصور في التسيب كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن دفاع الطاعن قام على عدم صحة ما افترضته تقارير لجان الجسر والخبراء ، أخذاً من السجلات - من أن أصحاب البطاقات لم يتسلموا مقرراتهم وطلب تحقيق ذلك بسؤال هؤلاء بأن المقررات التموينية التي سلمت إليه نقل عن

المستحق توزيعه بسبب إدراج بعض البطاقات في سجلات الجمعية التي يعمل بها رغم إلغائها من سجلات التموين وبسبب عدم حساب بطاقات الدعم الجزئي . فسالتفت المحكمة عن تحقيق دفاعه أو الرد عليه ، وطبقت عليه حكم المادة ١١٢ من قانون العقوبات في حين أن ما وقع منه - بفرض صحته - مجرد إخلال بنظام مقرر لتوزيع مواد التموين معاقب عليه بالمادة ١١٦ أو هو جنحة تصرف في سلع مدعومة على غير الوجه المقرر لها ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة اختلاس المواد التموينية التي وجدت في حيازة الطاعن بسبب وظيفته أمينا للعهدة بالجمعية التعاونية الاستهلاكية العامة (فرع.....) وأورد على ثبوتها في حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن نعى على التحقيقات الأولية أنها خللت من سؤال أصحاب البطاقات ، إلا أنه لم يطلب من المحكمة استيفاء هذا النقص فليس للطاعن من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها . وفضلا عن ذلك فإن البين من المفردات أن معظم أصحاب البطاقات المربوطة على الجمعية التي يعمل بها الطاعن قد سئلوا إما في محضر جمع الاستدلالات وإما بمعرفة اللجنة الأولى التي شكلتها النيابة العامة ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن بعد أم أبدى اعتراضه على حساب العجز الناشئ عن صرف مقررات الدعم الجزئي ومقررات البطاقات التي ألغيت من قبل مكتب التموين دون إخطار الجمعية ندبت المحكمة لتحقيق دفاعه - في هذا الشأن و في غيره - مكتب خبراء وزارة العدل الذي قدم تقريراً حسب فيه العجز المتبقى بعد خصم مقررات هذه البطاقات وتلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عول على هذا التقرير - دون غيره - في حساب قيمة ما اختلسه الطاعن ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد لا

يصادف محلا . لما كان ذلك ، وكان الفعل المعاقب عليه بالمادة ١١٦ من قانون العقوبات بتحقيق إذا عهد إلى موظف عام بتوزيع سلعة معينة وفقا لنظام معين فأخل عمدا بهذا النظام ، كما أن الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٥ ، ٣٨ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ تتحقق بتصرف جهات صرف السلع التموينية في هذه السلع لغير الأغراض المخصصة لها . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه أضاف المواد التموينية المسلمة إليه بسبب وظيفته إلى ملكه وتصرف فيها تصرف المالك . فإن هذا الفعل يتجاوز عناصر الركن المادى لكل من الجريمتين آنفتى الذكر - وإن انطوى عليهما - لتحقيق به جريمة الاختلاس المؤثمة بنص المادة ١١٢ من قانون العقوبات الى طبقتها المحكمة على الطاعن ، ويرأ الحكم بذلك من دعوى الخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٩٨٣٢ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كان تقديم حق المتهم في اختيار محاميه على حق المحكمة في تعيينه مشروط بعدم التعارض ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى . فإذا ما تبينت المحكمة أن المقصود من طلب التأجيل عرقلة سير القضية دون أية مصلحة حقيقية للدفاع - وهو الحال في الدعوى - كان لها الحرية التامة للتصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع ، فإن المحكمة في التنازل عن طلب التأجيل الذي أبدى للمرة الثالثة لذات السبب دون إبداء عذر مانع للمحامي الأصيل من المشول أمام المحكمة . وفيما أوردته لتبرير رفضها لهذا الطلب . مع ندبها محاميا مكنته من الاطلاع والاستعداد ترافع مرافعة حقيقية دون اعتراض من الطاعن وبغير أن يتمسك بسماع الشهود أو يطلب ضم محضر الأحوال حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى . تكون قد وفرت للطاعن دفاعا جديا لاشكليا . تتحقق به الغاية من إيجاب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، ولا ينال من ذلك ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن احتياطيا على ذمة الدعوى لأن ذلك استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية . ولا يعد إكراها منها للطاعن على التنازل عن سماع الشهود أو طلب ضم دفتر الأحوال وقد اتخذت المحكمة قرارها به منذ الجلسة الأولى للمحاكمة . قبل أن يطلب المحامي الحاضر عن المحامي الأصيل سماع الشاهدين وضم دفتر الأحوال ، كما أنه لا تثريب على المحكمة قعودها عن الاستجابة لهذا الطلب . إذ الطلب الذي تلتزم بإجابته هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، من ثم يكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

٢. لما كان الأصل في الإجراءات أنها قد روعيت وعلى من يدعى أنها قد خولفت إقامة الدليل على ذلك . وكان الطاعن لم يقدم دليلا على أن المحامي

.....الذى ندبته محكمة الجنايات وحضر معه أمامها وتولى الدفاع عنه فى
جناية التى دين بها غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية ، كما يبين من
كتاب نقابة المحامين إلى نيابة النقص والمرفق بملف الطعن أنه تعذر الاستدلال على
درجة قيد المحامى وذلك لعدم وجود اسمه كاملاً أو رقم قيده . فإن ما يدعيه
الطاعن فى هذا الصدد يكون على غير سند.

٣. لما كان الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إحراز جوهر مخدر "حشيش" بغير
قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى المعاقب عليها بالأشغال الشاقة
المؤقتة والغرامة التى لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه
ومصادرة المخدر المضبوط تطبيقاً لأحكام المواد ١، ٢، ٣٨، ١/٤٢، من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات المعدل بالقانون رقم ١٢٢
لسنة ١٩٨٩ ، وعامله بالرفقة بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات . وقضى
بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريمه خمسين ألف جنيه وبمصادرة المخدر
المضبوط . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المشار إليه قد نصت على أنه " استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون
العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ الزول عن العقوبة التالية
مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فإذا كانت العقوبة التالية هى الأشغال الشاقة
المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم به عن ست سنوات ، فإن الحكم
المطعون فيه إذ نزل بعقوبة السجن التالية مباشرة لعقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة
المقررة للجريمة التى دان الطاعن بها إلى ثلاث سنوات وهى لا يجوز أن تقل مدتها
عن ست سنوات يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون متعينا نقصه جزئياً وتصحيحه
وفقاً للقانون بجعل عقوبة السجن لمدة ست سنوات بالإضافة إلى عقوبة الغرامة
والمصادرة المقضى بهما .

الوقائع

أقيمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "حشيش" في غير الأحوال المصرح بها قانونًا وإحالة إلى محكمة جنابات بنها لمعاقبته طبقًا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكم المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٨، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١١٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من القسم الثاني من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول و المستبدل بالقانون الأخير مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبلة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه عما أسند إليه وأمرت بمصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الأحرار مجرد من القصور .

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض

.....الخ.

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي قد شابه البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب . ذلك بأن المحكمة أجلت الدعوى استجابة لطلب محامي الطاعن الموكل مناقشة شهود الإثبات وضم محضر الأحوال . ورغم تمسك الدفاع بهذا الطلب في الجلسة التالية استدعت المحكمة الطاعن في غرفة المداولة وأخبرته باستمرار حبسه على التنازل عن الطلب دون أن تبين في حكمها سبب عدولها عن تحقيقه وندبت له محاميا غير محاميه الموكل غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية لم يبد دفاعا حقيقيا بشرح ظروف الواقعة . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أنه بالجلسة الأولى المعقودة بتاريخ حضر مع الطاعن محام عن المحامي الأصيل وأستأجل لحضور الأخير فأجلت المحكمة نظر الدعوى إلى جلسة من ذات الشهر للسبب المشار إليه ، وبهذه الجلسة حضر محام آخر عن ذات المحامي الأصيل وطلب أجلا لحضوره فاستجابت المحكمة لهذا الطلب وأجلت نظر الدعوى إلى جلسة من الشهر التالي واتخذت من تلقاء نفسها قرارا بتكليف النيابة العامة بإعلان شهود الإثبات ، وبالجلسة الأخيرة عاود المحامي الحاضر بالجلسة السابقة طلب التأجيل لحضور المحامي الأصيل وإعلان الشاهدين وضم دفتر الأحوال فقررت المحكمة ندب المحامي للدفاع عن الطاعن وسلمته ملف الدعوى للاطلاع والاستعداد ، وقد ترفع - من بعد بذات الجلسة دون اعتراض من الطاعن فشرح ظروف الدعوى وأبدى أوجه دفع ودفاع قانونية وموضوعية واختتم مرافحته بطلب براءة الطاعن واحتياطيا استعمال منتهى الرأفة . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لتكرار طلب تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي الأصيل ورد عليه بقوله " وحيث إنه بجلسات المحاكمة حضر المتهم وطلب أجلا لحضور محاميه الأصلي والمحاكمة منحت له عدة آجال لهذا السبب ولعدم حضور محاميه الأصلي بجلسة ندبت له المحكمة محاميا .. " . وكان تقديم حق المتهم في اختيار محاميه على حق المحكمة في تعيينه مشروط بعدم التعارض مع ما للمحكمة من المحافظة على عدم تعطيل سير الدعوى ، فإذا ما تبينت المحكمة أن القصد من طلب تأجيل عرقلة سير القضية دون أية حقيقة للدفاع - وهو الحال في الدعوى - كان لها الحرية التامة للتصرف بشرط ألا يترك المتهم بلا مدافع . فإن المحكمة في اتفاقها عن طلب التأجيل الذي أبدى للمرة الثالثة لذات السبب دون إبداء عذر مانع للمحامي الأصيل من المثول أمام المحكمة ، وفيما أوردته لتبرير رفضها لهذا الطلب مع ندبها محاميا مكنته من الإطلاع والاستعداد ترفع مرافعة حقيقية دون اعتراض من الطاعن وبغير أن يتمسك بسماع الشهود أو بطلب

ضم محضر الأحوال حتى إقفال باب المرافعة في الدعوى ، تكون قد وفرت الطاعن دفاعا جديا لا شكليا ، تتحقق به الغاية من إيجاب حضور محام مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات يتولى الدفاع عنه ، ولا ينال من ذلك ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن احتياطيا على ذمة الدعوى لأن ذلك استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات ، ولا يعد إكراها منها للطاعن على التنازل عن سماع الشهود أو طلب ضم دفتر الأحوال وقد اتخذت المحكمة قرارها به منذ الجلسة الأولى للمحاكمة ، قبل أن يطلب المحامي الحاضر عن المحامي الأصيل سماع الشاهدين وضم دفتر الأحوال ذلك . كما أنه لا تثريب على المحكمة قعودها عن الاستجابة لهذا الطلب ، إذ الطلب الذي تلتزم بإجابته هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، ومن ثم يكون ما يثيرة الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الأصل في الإجراءات أنها قد روعيت وعلى من يدعى أنها قد خولفت إقامة الدليل على ذلك ، وكان الطاعن لم يقدم دليلا على أن المحاميالذي ندبته محكمة الجنايات وحضر معه أمامها ويتولى الدفاع عنه في الجناية التي دين بها غير مقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية كما يبين من كتاب نقابة المحامين إلى نيابة النقض والمرفق بملف الطعن أنه تعذر الاستدلال على درجة قيد المحامي ذلك لعدم وجود اسمه كاملا أو رقم قيده فإن ما يدعيه الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ما تقدم فإن الطعن المحكوم عليه برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه دان المطعون ضده بجريمة إحراز مخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي . وإذ عامله بالرافة بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات نزل بعقوبة السجن الثانية لعقوبة الجريمة تلك إلى ثلاث سنوات مع أن المادة ٣٦ من

القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ لا تجيز في تلك الحالة التزول بمدة العقوبة عن ست سنوات .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه دان الطاعن بجريمة إحراز جواهر مخدر "حشيش" بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤقتة والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط تطبيقاً لأحكام المواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بشأن مكافحة المخدرات المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، وعامله بالرأفة بمقتضى المادة ١٧ من قانون العقوبات . وقضى بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسين ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه قد نصت على أنه " استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ التزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فإذا كانت العقوبة التالية هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ نزل بعقوبة السجن التالية مباشرة لعقوبة وهي لا تجوز أن تقل مدتها عن ست سنوات يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه جزئياً وتصحيحه وفقاً للقانون بجعل عقوبة السجن لمدة ست سنوات بالإضافة إلى عقوبة الغرامة والمصادرة المقضى بهما .

الطعن رقم ٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن القانون وإن أوجب أن يكون بجانب كل متهم بجناية محامى يتسولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامى أن يسلك فى كل ظرف خطة مرسومة بل تسرك له - اعتمادا على شرف مهنته واطمئنانا إلى نيل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته فى القانون .

٢. إذا كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع إن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها . وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل ولها أصلها فى الأوراق . وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال الشهود واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التى شهدوا بها وأيدها التقرير الطبى الشرعى . وكان ما أورده سائغا فى العقل والمنطق ومقبولا فى بيان كيفية وقوع الحادث . فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى سلامة ما استخلصه الحكم بدعوى الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب . لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣. لما كان من البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجرام لم يطلبه منه ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذها.

٤. لما كان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال . ولم يحرم الشارع على القاضى الأخذ بتلك الأقوال التى يدلى بها على سبيل الاستدلال إذ أنس فيها الصدق ، فهى عنصر من عناصر الإثبات يقدره القاضى حسب اقتناعه ، فإنه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه . وإذا كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل المجنى عليها لا يستطيع التمييز أصلا ، ولم يطلب من المحكمة تحقيق مدى توافر التمييز لديه ، بل اقتصر على تعيب الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الاعتماد على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية لعدم استطاعته التمييز بسبب صغر سنه ، وكانت العبرة فى المحاكمة الجنائية هى باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٥. لما كانت الشهادة فى الأصل هى تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ولا يوجد فى القانون ما يحظر سماع شهادة الأبكم طالما أنه يحتفظ بحواسه الأخرى ولديه القدرة على التمييز . وللمحكمة أن تأخذ بشهادته على طريقته هو فى التعبير .

٦. لما كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد أثار شيئا حول عدم قدرة المجنى عليها على الإدراك والتمييز لإصابته بالكم أمام محكمة الموضوع فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره أمامها . ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٧. من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر . ومتى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

٨. لما كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما شهد به المجنى عليه بطريقة الإشارات للشاهدمدرس الصم والكم الذي استعانت به النيابة العامة لكي ينقل إليها الإشارات التي وجهها المجنى عليه وعول على ما نقله عنه فإن إدراك المحكمة لمعاني الإشارات أمر موضوعي يرجع إليها وحدها فلا معقب عليها في ذلك طالما كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الإشارات ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال يتمخض عن جدلا موضوعيا لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض. وإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد أثار شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ولم يطلب أن تتولى المحكمة بنفسها سؤال هذا المجنى عليه أو الاستعانة بخبر لتقييم معاني إشاراته فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض فإن منعاه في هذا الشأن لا تكون له محل .

٩. لما كان النعي بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن باستحالة ارتكابه للواقعة لوجود طفلة أخرى بحجرة الكشف وأن مرتكب الجريمة هو شخص آخر مردودا بشأن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما

استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

١٠. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة العامة لعدم إحضار كشف بأسماء المرضى الأطفال الذين تم توقيع الكشف الطبى عليهم بمعرفة الطاعن في يوم ١٩٩٤/١/٥ وعرضهم على الجنى عليه للتعرف على الطفلة الموجودة بحجرة الكشف ولم يطلب من المحكمة تدارك هذا النقص ، ومن ثم لا يحل له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو ان يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .

١١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تظنن إليه ماعداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقم قضاءها عليه ، فإنه لا على المحكمة إن هي أغفلت من رواية والدة الجنى عليه - قولها أن ابنها يرتدى سروال ، مادامت لم تعتمد في قضائها على تلك الواقعة ولم تستند إلى الطاعن ، وبالتالي فلم تكن في حاجة إلى تحقيق واقعة ارتداء الجنى عليها سروال والظروف التي أحاطت بها .

١٢. لما كان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفي أن يكون الرد عليه مستفاد من الأدلة التي عولت عليها بما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في

شأن عدم ضبط سر وال انجنى عليه لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر فى عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة النقض .

١٣ . من المقرر أن تأخر والدة انجنى عليه فى الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد أطمأنت إليها . لما كان ذلك ، وكان اطمئنان المحكمة إلى أقوال والدة انجنى عليه يفيد أنهما أطرحتا جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون قد غير محله .

١٤ . لما كانت المحكمة غير ملزمة بأن تذكر فى حكمها بقمة وقوع الجريمة مادامت ليست عنصرا من عناصرها ولم يرتب القانون اثرا على مكان مقارفة الجريمة باعتباره ظرفا مشددا للعقاب فإنما يثيره الطاعن فى هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل .

١٥ . من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن تورد فى حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ، وفى عدم تعرضها لأقوال بعض من سئلوا فى التحقيقات ما يفيد إطراحها لها اطمئنانا منها للأدلة التى بينها الحكم .

١٦ . لما كان المدافع عن الطاعن لم يلتزم الطريق الذى رسمه قانون الإجراءات الجنائية فى المادة ٢١٤ مكررا (أ) / ٢ المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تشريب على المحكمة إذا هى أعرضت عن طلب سماع شهادتى النفسى - الممرض والممرضة - الذين صاحبوا الطاعن أثناء قيامه بتوقيع الكشف الطبى على انجنى عليه .

١٧ . من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنداب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه استنادا سليما لا يجافي المنطق والقانون.

١٨. لما كان البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع لم يطلب أيهما من المحكمة استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فليس للطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم تر هي من جانبها حاجة لاتخاذها.

١٩. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - أنه وإن استند فيما استند إليه إلى وجود آثار منوية بملابس المجنى عليه وعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها غير أنه لم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت الإتهام قبل الطاعن ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بحث فصائل الحيوانات المنوية فلا يقبل النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

٢٠. لما كان لا يعيب الحكم التفاته إلى الصلح الذي تم بين والد المجنى عليه وبين المتهم في معرض نفي التهمة عنه وهو ما يدخل في تكوين معتقدها في الدعوى ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى إطراح هذا الصلح.

٢١. لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه وإن كان قد أثبت به أن المحاكمة جرت في جلسة سرية ، إلا أنه متى كان الثابت في روقة الحكم أنه قد صدر وتلى علنا ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك إلا ياتباع إجراءات الطعن بالتزوير وهو ما لم يقم به ومن ثم يكون منعا في هذا الشأن . غير سديد.

٢٢ . من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير شأنه في هذا الشأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات عما ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير . وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استندت في قضائها على التقرير الطبي الصادر من مستشفى الخله والتقرير الطبي الشرعي المقدمين في الدعوى واطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بهذين التقريرين من أن الإصابات التي لحقت بفتحة شرح المجنى عليه لا يتأتى حصولها إلا عن لواط بإيلاج في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث . فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض .

٢٣ . من المقرر أن التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي يكون واقعا في الدليل الذي تأخذ به المحكمة فيجعله متهادما متساقطا لا شئ منه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها .

٢٤ . من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها إثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه هتك عرض المجنى عليه بأن أوج قضيبه في دبر المجنى عليه بعنف شديد فأحدث بفتحة شرحه شروخ متورم الخواف طوله حوالي ١ سم ستمد من الغشاء المخاطي لجلد فتحة الشرج مقابل الساعة الثانية عشر وصاحب ذلك هالة لكدمة زرقاء بالكامل تحيط بفتحة الشرج والجلد المحيط بها ودلل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن وإصابات المجنى عليه بما اثبتته التقرير الطبي الشرعي من أن إصابات المجنى عليه

التي لحقت بفتحة الشرح - سألقة الذكر - تشير إلى حصول لواط بإيلاج في وقت يتفق وتاريخ الحادث ومن ثم فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد.

٢٥. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تدلل على ثبوت الجريمة المسندة إلى المتهم بسوابقها ولواحقها من القرائن والأمارات التي تشهد لقيامها وإسنادها إلى المتهم الذي تحاكمه فإن المجادلة - في ذلك - في أن أسباب الحكم جاءت ترمى الطاعن بالخروج على القيم والأخلاق على خلاف المتبع في تسبيب الأحكام - أمام محكمة النقض لا تصح .

٢٦. لما كان الأصل أن القاضي لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية . ولما كان الحكم قد استند في تقدير سن الجنى عليه إلى الإطلاع على شهادة ميلاده الرسمية والتي تضمنت أنه من مواليد ١٩٨٩/٩/٦ . الأمر الذي يدل على أن هذا البيان قد استوفى من دليل رسمي ، وكان الطاعن لا يتنازع في صحة ذلك البيان فإن النعى على الحكم لعدم تعويله - وهو في سبيل تقدير عمر الجنى عليه - على التقويم الهجرى يكون في غير محله .

٢٧. لما كان ما يثيره الطاعن في شأن عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ و ٢٦٩ من قانون العقوبات لانتفاء وصف ملاحظة الجنى عليه عن الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً على وجه معين تأديباً إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن . بأنه هتك عرض الصبيالذى لم يبلغ من العمر سبع سنين كاملة بغير قوة أو تهديد وذلك بأن نحى عنه ملابسه وألوج

قضيته في دبره حالة كونه من المتولين ملاحظته . وأحالاته إلى محكمة جنابات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا - عملا بالمادتين ٢٦٧/٢، ٢٦٩ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....إخ.

المحكمة

حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأه بجرمة هتك عرض صبي وفق المادتين ٢٦٧/٢ و ٢٦٩ من قانون العقوبات قد شابه الإخلال بحق الدفاع والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد والبطلان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن لم يحظ بدفاع جدي ، وإن بنى دفاع الطاعن في التحقيقات على أنه لم يهتك عرض المجنى عليه وأن الأخير أصيب في فتحة الشرج عندما كان يقضى حاجته بالمرحاض في دورة المياه إلا أن الحكم لم يعن بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى باستدعاء الطبيب الشرعى لاستطلاع رأيه وأطرحه بما لا يصح ردا ، وعول في قضائه من بين ما عول عليه على أقوال المجنى عليه رغم أنه صبي غير مميز إلى جانب عدم قدرته على الإدراك والتمييز لإصابته بالبكم فقد كان لزاما على المحكمة إزاء ذلك استدعاء أحد الأطباء المختصين لإبداء الرأى في حالة المجنى عليه العقلية والذهنية للوقوف على حجة الدليل المستمد من أقواله ، وأن ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليه التي نقلت عنه بواسطة المترجم لا تتفق مع الأقوال التي حصلها الحكم نقلا عن المجنى عليه ، وقام دفاع الطاعن بالتحقيقات على استحالة على استحالة ارتكابه للواقعة لوجود طفلة أخرى بحجرة الكشف وقد قعدت النيابة العامة عن تحقيق هذا الدفاع بإحضار كشف أسماء المرضى الأطفال الذين تم توقيع الكشف الطبى عليهم بمعرفة الطاعن في يوم ١٩٩٤/١/٥ وعرضهم على المجنى عليه للتعرف على تلك الطفلة وهو ما غاب على المحكمة تحقيقه ، وحصل

الحكم في مدوناته أن المجنى عليه كان يرتدى سروالا وأن ذلك السروال قد تلوث بالمنى الذى أمناه به الطاعن في حين أن الثابت من أقوال والدة المجنى عليه بالتحقيقات أنه لم يكن يرتدى سروالا وإنما كان يرتدى بنظالا برغم أن ذلك السروال لم يضبط ولم تقدمه والدة المجنى عليه وهو ما يرشح للقول بأنه لم يكن ملوثا بالحيوانات المنوية وكان أولى بالحكمة أن تحقق هذا الأمر لينجلي حقيقته ، ولم تفتن المحكمة إلى تأخير والدة المجنى عليه في التبليغ مما مكنها من العبث بملابس المجنى عليه ووضع الحيوانات المنوية عليها ، فضلا عن اضطراب المحكمة في بيان مكان حصول الواقعة ، كما لم تعرض لأقوال شهود النفى في التحقيقات ، كما خللت الأوراق مما يفيد سؤال الممرض والمرضة اللذين صاحبوا الطاعن أثناء توقيع الكشف الطبى على المجنى عليه ، كما لم تفتن المحكمة إلى أن ما ورد بالتقرير الطبى الشرعى الخاص بفتحة شرج المجنى عليه من أن الانعكاس الشرجى سليم يتناقض مع النتيجة التى انتهى إليها ذات التقرير من أن المجنى عليه تعرض لاعتداء جنسى من الخلف يدفع شديد فقد كان لازما عليها إزاء ذلك استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لاستطلاع رأيه بخصوص رفع هذا التناقض ، كما أن المحكمة لم تأمر بتحليل المنى لمعرفة ما إذا كان للطاعن من عدمه ، كما أنها عرضت عن دلالة محضر الصلح المقدم في الدعوى ، كما أن المحكمة لم تنطق بالحكم المطعون فيه جلسة علنية بالمخالفة للمادة ٣٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما أن الحكم لم يعن برفع التناقض بين التقرير الطبى الصادر من مستشفى المحلة العام الثابت به أن المجنى عليه كان مصابا بالتهاب حول فتحة الشرج وبين التقرير الطبى الشرعى الذى حصل الحكم مضمونه في مدوناته ، هذا إلى أن الحكم لم يفتن إلى ما ورد بمذكرة النيابة العامة للطب الشرعى من خلوها من الإشارة إلى ما أبداه الطاعن من دفاع من أن إصابة المدنى عليه نجمت عن سقوط مؤخرته على - شطاف المرحاض - وأن شخصا خلاف الطاعن هو الذى اقترف الجريمة ودون أن يدلل الحكم على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند إلى الطاعن وإصابة المجنى عليه

، ويضاف إلى ذلك أن أسباب الحكم جاءت ترمى الطاعن بالخروج عن القيم والأخلاق على خلاف المتبع في تسبيب الأحكام ، وعلاوة على ذلك فإن المحكمة لم تعول - وهي سبيل تقدير سن المجنى عليه - على التقويم الهجرى ، وأخيرا فإن الحكم أخطأ إذ دانه بجريمة هتك عرض صبى وفق المادتين ٢٦٧/٢ ، ٢٦٩ من قانون العقوبات إذ لم يفصح عن صفة الطاعن في ملاحظة المجنى عليه مما يكشف عن أن المحكمة لم تكن على بينة بحقيقة الحال وبصحة الواقعة - كل ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة هتك عرض صبى وفق المادتين ٢٦٧/٢ ، ٢٦٩ من قانون العقوبات التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون وإن أوجب أن يكون بجانب كل منهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه أمام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب شرف مهنته واطمئنانا إلى نبل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهديه خبرته فى القانون ، وإذ كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا موكلا ترفع فى موضوع الدعوى عن الطاعن وأبدى من أوجه الدفاع ما هو ثابت بهذا المحضر ، فبأن ذلك يكفى لتحقيق عرض الشارع ويكون الجدل الذى يشير به الطاعن بوجهه النعسى حول كفاية هذا الدفاع غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أ طرح تصوير الطاعن للحدث فى قوله " وحيث إنه من إنكار المتهم بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة من تبرير لإصابة المجنى عليه بفتحة الشرج من أن مردها سقوطه على شطاف بالحملم أثناء قضائه حاجته بالحمام الملحق لغرفة الكشف فمردود بأن ما ذهب إليه المتهم دفاع واهن يدحضه ما ثبت من معاينة النيابة العامة للحمام الذى أشار إليه الطبيب الملحق بغرفة الكشف والتي خلصت إلى أن الحمام به شطافا طوله ٢ سم فقط ولا

يمكن أن يحدث إصابة الجنى عليه حسب التصوير الذى قال به المتهم فضلا عن ذلك فإن ما استبان من تقرير الطب الشرعى فى بيان وصف إصابة الجنى عليه من وجود شرح بفتحة الشرج متورم الخواف طوله حوالى ١ سم بمقدمة الفشاء المخاطى للجلد فتحة الشرج مقابل الساعة ١٢ ، ووجود هلة تكديبية بكامل محيط فتحة الشرج والجلد المحيط بها من ثناياه وما اقطع به الجنى عليه من تعرضه لاعتداء جنسى من اختلف لواطاً بدفع شديد بذكر منتصب بالغ شديداً فى وقت معاصر ميقات الحوادث لغير أمر كاف للإحاطة بدفاع المتهم ودحضه ومما يؤكد كذب المتهم فى دفاعه إذ أنه لو صح ما ذهب إليه لتصويره لكانت إصابة الجنى عليه إصابة وعذبة بفعل اصطدام مؤخرته بمقدمة الشطاف وليست تلك الإصابة الموصوفة بتقرير الطبيب الشرعى هذا بالاضافة إلى أن ما ثبت من تقرير التحليل بشأن فحص بطل الجنى عليه وقطعة القماش التى أقر المتهم أنه وضعها فى دبر الجنى عليه من وجود حيوانات وسوائل منوية فهو أمر قاطع الدلالة على عدم صحة دفاع المتهم الذى لا تأبه به المحكمة ولا ترى فى إنكاره إلا دفاعاً مرسلاً لا يركن إلى سند من الجدل لا تظمن إليه المحكمة قصد به أن يفلت من الأدلة التى أحاطت به والتى سبق بيانها على ثبوت الجرم فى حقه " ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، مادام استخلصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المزية التى تراها وتقديره التقدير السلي تظنن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال الشهود واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التى شهدوا بها وايدها التقرير الطبى الشرعى ، وكان ما أورده سائفاً فى العقل والمنطق ومقبولاً فى

بيان كيفية وقوع الحادث ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصه الحكم بدعوى الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، لا يعدو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين ، تأديا من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أن البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته فليس الطاعن من بعد أن ينعى عليها قعودها عن اجراء لم يطلبه منه ولم تره من جانبها حاجة لاتخاذها . لما كان ذلك ، وكان القانون قد أجاز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين على سبيل الاستدلال ، ولم يحرم الشارع على القاضي الأخذ بتلك الأقوال التي يدلى بها على سبيل الاستدلال إذا أنس فيها الصدق ، فهي عنصر من عناصر الاثبات بقدره القاضي حسب اقتناعه ، فإنه لا يقبل من الطاعن النعى على الحكم اخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه مادامت المحكمة قد اطمأنت إلى صحة ما أدلى به وركنت إلى أقواله على اعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه ، وإذا كان الطاعن لا يدعى بأن الطفل المجنى عليه لا يستطيع التمييز أصلا ، ولم يطلب إلى المحكمة تحقق مدى توافر التمييز لديه ، بل اقتصر على تعيب الحكم بدعوى أنه ما كان يصح الاعتماد على أقوال المجنى عليه بصفة أصلية لعدم استطاعته التمييز بسبب صغر سنه ، وكانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ولا يوجد في القانون ما يحظر سماع شهادة الأبكم طالما أنه يحتفظ بحواسه الأخرى ولديه

القدرة على التمييز ، وللمحكمة أن تأخذ بشهادته على طريقته هو في التعبير ، وإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد أثار شيئا حول عدم قدرة المجنى عليه على الإدراك والتمييز لإصابته بالبهيم أمام محكمة الموضوع فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثيره أمامها ، ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص آخر ، متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما شهد به المجنى عليه بطريقة الاشارات للشاهد
مدرس الصم والبكم الذي ساعدت به النيابة العامة لكي ينقل إليها الإشارات التي وجهها المجنى عليه وعول على ما نقله عنه فإن إدراك المحكمة لمعاني الإشارات أمر موضوعي يرجع إليها وحدها فلا معقب عليها في ذلك طالما كان باستطاعة المحكمة أن تبين بنفسها معنى هذه الاشارات ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال يتمخض جدلا موضوعيا لا تقبل اثارته أمام محكمة النقض ، وإذا كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد أثار شيئا في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ولم يطلب أن تتولى المحكمة بنفسها سؤال هذا المجنى عليه أو الاستعانة بخبير لفهم معاني إشاراته فإنه لا تقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ومن ثم فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان النعي بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن باستحالة ارتكابه للواقعة لوجود طفلة أخرى بحجرة الكشف وأن مرتكب الجريمة هو شخص آخر مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة . هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أن أطرحها ومن ثم فبأن

ما يشير الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقیقات النيابة العامة لعدم إحضار كشف بأسماء المرضى الأطفال الذين تم توقيع الكشف الطبى عليهم بمعرفة الطاعن في يوم ١٩٩٤/١/٥ وعرضهم على الجنى عليه للتعرف على الطفلة الموجودة بحجرة الكشف ولم يطلب من المحكمة تدارك هذا النقص ، ومن ثم لا يحل له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدوا أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، وهى في ذلك غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه ، فإنه لا على المحكمة إن هى أغفلت من رواية والدة الجنى عليه - قولها أن ابنها يرتدى سروال ، مادامت لم تعتمد في قضائها على تلك الواقعة ولم تسندها الى الطاعن ، وبالتالي فلم تكن في حاجة الى تحقيق واقعة ارتداء الجنى عليه سروالا والظروف التى أحاطت بها . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة دفعا موضوعيا لا يستأهل بحسب الأصل ردا صريحا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من الأدلة التى عولت عليها ما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع عن المتهم لجملتها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان على اطراحها إياها ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في شأن عدم ضبط سروال الجنى عليه لا يعدو أن يكون من قبيل الجدل الموضوعى لما استقر في عقيدة المحكمة للأسباب السائغة التى أوردتها مما لا يقبل معه معاودة التصدى لها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تأخر والدة الجنى عليه في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت قد اطمأنت إليها . لما

كان ذلك ، وكان اطمئنان المحكمة إلى اقوال والدته المجنى عليه يفيد أنها أطححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بما ، فإن ما يشير الطاعن في هذا الشأن يكون قد غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في صدره مكان الحادث الذي يتعين به الاختصاص ولم ينازع الطاعن في اختصاص المحكمة بنظر الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بأن تذكر في حكمها بقعة وقوع الجريمة مادامت ليست عنصرا من عناصرها ولم يرتب القانون أثرا على مكان مقارفة الجريمة باعتباره ظرفا مشددا للعقاب فإن ما يشير الطاعن في هذا الوجه من الطعن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم من أنه أطح الصورة التي وردت باقوال شهود النفي في التحقيقات بما تؤيد دفاعه وتنفي التهمة عنه وأغفل إيرادها والاشارة إليها . مردود بأنه من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بأن ترود في حكمها من اقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ، وفي عدم تعرضها لأقوال بعض من سئلوا في التحقيقات ما يفيد إطراحها لها اطمئنانا منها للأدلة التي بينها الحكم . لما كان ذلك ، وكان المدافع عن الطاعن لم يلتزم الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المادة ٢١٤ مكررا ٢/أ المضافة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ لإعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماع شهادتهم أمام محكمة الجنايات ومن ثم فلا تشريب على المحكمة إذا هي أعرضت عن طلب سماع شاهدي النفي - الممرض والممرضة - الذين صاحبوا الطاعن أثناء قيامه بتوقيع الكشف الطبي على المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخذ بالتقرير الطبي الشرعي في قوله " وثبت من تقرير الطب الشرعي أنه بتوقيع الكشف الطبي على المجنى عليه بتاريخ ١٩٩٥/١/٨ تبين أنه بفحص منطقة الشرج وجود شرج متورم الحواف بلون أحمر طوله ١ سم بمقدمة الغشاء المخاطي بجلد فتحة الشرج مقابل الساعة الثانية عشر وهالة تكدمية زرقاء بكامل يحيط بفتحة الشرج والجلد المحيط به من ثناياه وخلص التقرير إلى أن المجنى عليه قد تجاوز العاملين من العمر ولم يبلغ

السادسة بعد وأنه قد تعرض لاعتداء جنسى من الخلف لواطاً بدفع شديد ولذكور منتصب بالغ بعنف شديد في تاريخ حديث يعاصر تاريخ الواقعة وهو ١٩٩٥/١/٥ " لما كان ذلك ، وكان من المقرر في تقدير آراء الخبراء والمفاضلة بين تقاريرهم والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتقرير الخبير المقدم إليها دون أن تلتزم بنسب خبر آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه استنادا سليما لا يخفى المنطق والقانون ، فإن ما يثيره الطاعن من وجود تناقض فيما اتهمه التقرير الطبي الشرعى من أن الانعكاس الشرعوى سليم وما انتهى إليه ختام التقرير من أن الجنى عليه تعرض لاعتداء جنسى من الخلف بدفع شديد يكون على غير أساس ، هذا فضلا عن أن البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب أيهما من المحكمة استدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته فلم يلبس للطاعن من بعد أن ينعى عليها لعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم تره من جانبها حاجة لإثباته . لما كان ذلك ، وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - أنه وإن استند إليه فيما استند إليه إلى وجود آثار منوية بملابس الجنى عليه وعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها غير أنه لم يتخذ منها دليلا أساسيا في ثبوت الاقحام قبل الطاعن ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يشر شيئا بشأن بحث فصائل الحيوانات المنوية فلا يقبل النعى على المحكمة لعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها فإن منعا في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين والد الجنى عليه وبين المتهم في معرض نفى التهمة عنه وهو ما يدخل في تكوين معتقدها في الدعوى ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سببا لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقها الحكم يؤدي دلالة إلى اطراح هذا الصلح . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه وأن كان قد أثبت أن المحاكمة جرت في جلسة سرية ، إلا أنه متى كان

الثابت في ورقة الحكم أنه قد صدر وتلى علنا ، فإنه لا يقبل من الطاعن أن يدعى عكس ذلك إلا باتباع اجراءات الطعن بالتزوير وهو ما لم يقيم به ، ومن ثم يكون منعه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقرير ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة استندت في قضائها على التقرير الطبي الصادر من مستشفى المحلة والتقرير الطبي الشرعي المقدمين في الدعوى واطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بهذين التقريرين من ان الاصابات التي لحقت بفتحة شرج الجنى عليه لا يتأتى حصولها إلا عن لسواط بإيلاج في وقت قد يتفق وتاريخ الحادث ، فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان التقرير الطبي الصادر من مستشفى المحلة والتقرير الطبي الشرعي قد خلا كلاهما من شبهة التناقض الذي يسقطه ، ومن ثم فإن استناد الحكم إليهما كدليلين في الدعوى يشهد على إدانة الطاعن لا يعيبه . لما هو مقرر من أن التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي يكون واقعا في الدليل الذي تأخذ به المحكمة فيجعله متهددا متساقطا لا شيء منه باقيا يمكن أن تعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والأخذ بها وهو ما برئ منه الحكم ومن ثم كان هذا النعي غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الضار الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا ، وثبت قيام هذه العلاقة من المسائل الموضوعية التي ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل في شأنها اثباتا أو نفيا فلا رقابة لمحكمة النقض عليه مادام قد أقام قضاءه في ذلك على اسباب تؤدي الى ما انتهى إليه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن انه هتك عرض

الجنى عليه بأن أوج قضيه في دبر الجنى عليه بعنف شديد فأحدث بفتحة شرجه شرح متورم الخواف طوله حوالى ١ سم يمتد من الفشاء المخاطى لجلد فتحة الشرج مقابل الساعة الثانية عشر وصاحب ذلك حالة لكدمة زرقاء بالكامل تحيط بفتحة الشرج والجلد المحيط بها ودلل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن واصابات الجنى عليه بما اثبتته التقرير الطبي الشرعى من ان اصابات الجنى عليه التى لحقت بفتحة الشرج - سالفه الذكر - تشير إلى حصول لواط بإيلاج في وقت يتفق وتاريخ الحادث ومن ثم فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تدلل على ثبوت الجريمة المسندة إلى المتهم بسوابقها ولواحقها من القرائن والأمارات التى تشهد لقيامها واسنادها إلى المتهم الذى تحاكمه فإن المجادلة - في ذلك - في أن اسباب الحكم جاءت ترمى الطاعن بالخروج على القيم والأخلاق على خلاف المتبع في تسبيب الأحكام - أمام محكمة النقض لا تصح . لما كان ذلك ، وكان الأصل ان القاضى لا يلجأ في تقدير السن إلى أهل الخبرة إلا إذا كانت هذه السن غير محققة بأوراق رسمية ، ولما كان الحكم قد استند في تقدير سن الجنى عليه إلى الاطلاع على شهادة ميلاده الرسمية والتى تضمنت أنه من مواليد ١٩٨٩/٩/٦ ، الأمر الذى يدل على أن هذا البيان قد استوفى من دليل رسمى ، وكان الطاعن لا ينازع في صحة ذلك البيان فإن النعى على الحكم لعدم تعويله - وهو في سبيل تقدير عمر الجنى عليه - على التقويم المهجرى يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في شأن عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧ ، ٢٦٩ من قانون العقوبات لانتفاء وصف ملاحظة الجنى عليه عن الطاعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً على وجه معين تأدياً إلى مناقضة الصورة التى ارتسمت في وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون علبى غير أساس متعينا رفضه موضوعياً .

الطعن رقم ١٧٠٢ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش ، من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره ، واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات ردا كافيا وسائغا ، وكان عدم إيراد أسماء عملاء الطاعن ومكان إخفائه للمخدر محمدا في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد لا يكون سديدا .

٢. لما كان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ورد عليه بقوله " وحيث أنه عن الدفع بطلان إذن النيابة العامة لصدوره عن جريمة لم تكن قد وقعت بالفعل استنادا إلى أن وكيل النيابة مصدر الإذن ذكر في محضره عند الحديث عن جدية التحريات أنها " تم عن " فإنه لما كان الثابت من محضر التحريات أن المتهم يحوز المخدر ويقوم بإخفائه مع شخصه ، وكانت كلمة "ينم" تعنى في المعاجم اللغوية الظهور وانتشار الرائحة ، فإن الإذن يكون قد صدر عن جريمة وقعت فعلا من مرتكبها وبالتالي تعين الالتفات عن هذا الدفع ، وكان الحكم قد استخلص من محضر التحريات أن الطاعن كان يحوز ويحوز بالفعل مواد مخدرة وقت صدور إذن النيابة العامة بتفتيشه ، وكان من المقرر أن القانون لا يشترط عبارات خاصة يصاغ فيها إذن التفتيش ، فإن ما خلص إليه الحكم في رده على دفاع الطاعن بأن الإذن صدر

لضبط جريمة وقعت فعلا من مرتكبها وليس عن جريمة مستقبلية ، يكون قد اصاب صحيح القانون ، ويكون النعى عليه في هذا الصدد في غير محله .

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى الدفع ببطلان القبض والتفتيش خارج نطاق الاختصاص المكاني لمصدر الإذن بهما ، ورد عليه بقوله " إنه لما كان الأصل في الاجراءات الصحة ، وكان الثابت من محضر التحريات أنه عرض على وكيل النيابة الحوادث نيابة شرق القاهرة الكلية التي يقع في دائرتها قسم مدينة نصر فإن هذا الدفع يغدو عاريا من الصحة جديرا بالابطال عنه " ، وكان الحكم قد استظهر - في ممرض بيانه لواقعة الدعوى وإيراده مضمون أقوال شاهدي الاثبات - أن ضبط الطاعن وتفتيشه وقع أمام أمام فندق سونستا بدائرة قسم مدينة نصر بناء على إذن النيابة العامة بذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير اساس .

٤. لما كان الحكم قد رد على ما آثاره الطاعن بصدد تقرير المعمل الكيماوى بقوله " وحيث انه عما آثاره الدفاع بشأن عدم تسبب تقرير المعمل فإنه لما كانت المحكمة تطمئن إلى أن ما تم ضبطه هو ما تم تحريزه وإرساله للمعامل الكيماوية وهو ما جرى عليه التحليل ، وكان تقرير المعامل الكيماوية قد قطع في النتيجة التي انتهى إليها بأن المادة المضبوطة هي لعقار الهيروين المخدر ومن ثم يتعين رفض هذا الدفع " ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل ، فإن ما خلص إليه الحكم في رده على دفاع الطاعن يكون متفقا وصحيح القانون ويضحى منعه على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

٥. لما كانت المادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية وإن أوجبت سماع كل شاهد على انفراد ، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب على مخالفتها البطلان .

٦. لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها ، وكان التناقض في أقوال الشهود - على فرض وجوده - لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال شاعدي الاثبات بما لا تناقض فيه مفصحا عن اطمئنانه إليها ، فلا عليه إن التفت عن دفاع الطاعن بأن المحقق سمع شاعدي الاثبات معا في وقت واحد والذي قصد به التشكيك في الدليل المستمد من أقوالهم ، ولا عليه أيضا إن التفت عن دفاعه بتناقض أقوال شاعدي الاثبات ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعن أولا : جلب جوهر مخدرا "هيروين" قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . ثانيا : أحرز بقصد الاتجار جوهر مخدرا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالته إلى محكمة جنابات الشاذرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والحكمة المذكورة قضت حثوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨/١ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات أولا : براءة المتهم من التهمة الأولى المسندة إليه .

ثانيا : بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مبلغ مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وذلك عن التهمة الثانية المسندة إليه باعتبار أن إحراز الطاعن للمخدر مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطرق النقض الخ

المحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر "هيروين" بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شل به قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال وانطوى على اخلال بحق الدفاع . ذلك بأنه دفع بطلان التحريات لعدم جديتها لخلوها من بيان أسماء عملاء الطاعن ومكان اخفائه للمخدر ، فضلا عن أن من أجزائها أثبت بمحضرها أنها استمرت مدة طويلة وأنه اشترك في اجرائها خلافا لأقواله بالتحقيقات ، كما دفع ببطلان إذن النيابة العامة لا بتناؤه على تحريات باطلة ، ولصدوره عن جريمة مستقبلية بدلالة أن عبارات الإذن أفادت احتمال وقوع الجريمة لا ثبوت وقوعها بالفعل ، كما دفع ببطلان اجراءات القبض والتفتيش لحصولهما خارج الاختصاص المكاني لإذن التفتيش إلا أن الحكم أطرح هذه الدفع بغير ما يسوغ به اطراحها والتفت عن دفعه ببطلان تقرير المعمل الكيماوى لخلوه من الأبحاث التي أسفرت عن نتيجة ، وعن دفعه ببطلان أقوال شاهدى الاثبات بالتحقيقات لسماع كل منهما بحضور الآخر ولتناقض اقوالهما بشأن موعد مغادرتهما لمبنى إدارة مكافحة المخدرات وموعد وصولهما والقوة إلى مكان الضبط ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها ، استمدتها من أقوال ضابطى الشرطة ومن تقرير المعمل الكيماوى ، وبعد أن بين الحكم مضمون تلك الأدلة عرض إلى دفع الطاعن بعدم

جدية التحريات ورد عليه بقوله " وحيث انه عن الدفع بعدم جدية التحريات فإنه لمـ
كان يبين من مطالعة محضر التحريات الذى صدر بناء عليه إذن النيابة العامة أنه قد
تضمن إسم المتهم وسنه وجنسيته وموطنه ومحل إقامته بطموة حوامدية مركز الجزيرة
تحديدا وأيا خاليا من التجهيل مما ينبى فى وضوح على جدية التحريات وكفايتها
لتسويغ إصدار الإذن بالضبط والتفتيش ، وبالتالي يكون الدفع بطلان إذن النيابة
العامة لعدم جدية التحريات فى غير محله متعين الرفض " ، وكان من المقرر أن تقدير
جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش من المسائل الموضوعية التى يوكـل
الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة
قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره
وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه
بالموضوع لا بالقانون ، وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على الدفع
بطلانه لعدم جدية التحريات ردا كافيا وسائغا ، وكان عدم إيراد أسماء عملاء
الطاعن ومكان اخفائه للمخدر محمدا فى محضر الاستدلال لا يقدح بذاته فى جدية مد
تضمنه من تحريات ، فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك
، وكان الحكم قد عرض لدفع الطاعن بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة
مستقبلية ورد عليه بقوله " وحيث أنه عن الدفع بطلان إذن النيابة العامة لصدوره
عن جريمة لم تكن قد وقعت بالفعل استنادا إلى أن وكيل النيابة مصدر الإذن ذكر فى
محضره عند الحديث عن جدية التحريات أنها " تنم عن " فإنه لما كان الشك
من محضر التحريات أن المتهم يحوز المخدر ويقوم بإخفائه مع شخصه ، وكانت كلمة
"ينم" تعنى فى المعاجم اللغوية الظهور وانتشار الرائحة ، فإن الإذن يكون قد صدر
عن جريمة وقعت فعلا من مرتكبها وبالتالي تعين الالتفات عن هذا الدفع ، وكان
الحكم قى استخلص من محضر التحريات أن الطاعن كان يحوز ويحرز بالفعل مواد
مخدرة وقت صدور إذن النيابة العامة بتفتيشه ، وكان من المقرر أن القانون لا يشترط

عبارات خاصة يصاغ فيها إذن التفتيش ، فإن ما خلص إليه الحكم في رده على دفاع الطاعن بأن الإذن صدر لضبط جريمة وقعت فعلا من مرتكبها وليس عن جريمة مستقبلية ، يكون قد أصاب صحيح القانون ، ويكون النعي عليه في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المدعون فيه قد عرض إلى الدفع بطلان القبض والتفتيش لحصولهما خارج نطاق الاختصاص المكاني لمصدر الإذن بهما ، ورد عليه بقوله " إن لما كان الأصل في الاجراءات الصحة ، كان الثابت من محضر التحريات انه عرض على وكيل نيابة الحوادث نيابة شرق القاهرة الكلية التي يقع في دائرتها قسم مدينة نصر فإن هذا الدفع يغدو عاريا من الصحة جديرا بالالتفات عنه " ، وكان الحكم قد استظهر - في معرض بيانه لواقعة الدعوى وإيراده مضمون أقوال شاهدي الاثبات - أن ضبط الطاعن وتفتيشه وقع أمام فندق سونستا بدائرة قسم مدينة نصر بناء على إذن النيابة العامة بذلك ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد ورد على ما أثاره الطاعن بصدد تقرير المعمل الكيماوى بقوله " وحيث إنه عما أثاره الدفاع بشأن عدم تسبب تقرير المعامل فإنه لما كانت المحكمة تظمن إلى أن ما تم ضبطه هو ما تم تحريزه وإرساله للمعامل الكيماوية وهو ما جرى عليه التحليل ، وكان تقرير المعامل الكيماوية قد قطع في النتيجة التي انتهى إليها بأن المادة المضبوطة هي لعقاه الهيروين المخدر ومن ثم يتعين رفض الدفع ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيملح يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، فإن ما خلص إليه الحكم في رده على دفاع الطاعن يكون متفقاً وصحيح القانون ويضحى منعه على الحكم في هذا الصدد غير سديد ز لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١١ من قانون الاجراءات الجنائية وإن أوجبت سماع كل شاهد على انفراد ، إلا أن ذلك ليس إلا من قبيل الاجراءات التنظيمية التي لا يترتب على

مخالفتها البطلان ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها ، وكان التناقض في أقوال الشهود - على فرض وجوده - لا يعيب الحكم مادام أنه استخلص الإدانة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل اقوال شاهدي الاثبات بما لا تناقض فيه مفصحا عن اطمئنانه إليها ، فلا عليه إن التفت عن دفاع الطاعن بأن المحقق سمع شاهدي الاثبات معا في وقت واحد والذي قصد به التشكيك في الدليل المستمد من اقوالهما ، ولا عليه أيضا إن التفت عن دفاعه بتناقض أقوال شاهدي الاثبات ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥١٦ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أنه لا يضر العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم دون وجه حق .

٢. لئن كان تقدير الشبهة التي حول التفتيش بقصد التوقي والتحرط من شر مسن قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماسا للفرار أن يعتدى على غيره مما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع إلا أن حد ذلك أن يكون القبض قد تم في الحالات التي يحيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيد بالغرض منه وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش لغرض آخر .

٣. لما كان الثابت مما حصله الحكم وأورده في مدوناته أن المحكمة عليه لم يصدر أمرا بالقبض عليه وإنما توجه الضابطان لتنفيذ الغرامة المحكوم بها عليه في قضية أخرى وإذا كان تحصيل الغرامة لا يقتضى القبض - وليس في وضع المتهم يده في فتحة جلبابه ما يقوم به بذاته داعى للتخوف من استعماله السلاح في مواجهة الضابطين . لما كان ذلك ، وكان من غير المتصور ان يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه له تفتيشا وقائيا عن أشياء تساعده على الهرب إن جاز له القبض أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل لفافة من الورق المسطر (بداخلها خمس لفافات من مخدر الهيروين زنتها ١٢,٧٢ جرام) وهي لا تصلح لوضع أى منها بداخلها - فإن ذلك التفتيش من الضابط بالكيفية التي تم بها يكون في غير حالاته التي تستوجبه وجاء متجاوزا الغرض الذي شرع من أجله إذ استطال لغرض آخر وهو سعى من أجراه للبحث عن جريمة لا صلة لها بهذا النوع من التفتيش الأمر الذي يكون معه الدفع ببطلانه سديدا في القانون ، وإذا

ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

٤ . لما كان التفتيش الذى تم على المتهم باطلا فإن الدليل المستمد منه يضحى باطلا ويستطيل هذا البطلان إلى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر نتيجة لذلك الإجراء الباطل ويتعين استبعاد كل دليل نتج عن هذا التفتيش الباطل بما فى ذلك شهادة من أجراه ومن ثم تكون الدعوى قد خلت من أى دليل صحيح على مقارفة المحكوم عليه للجريمة المسندة إليه ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والنقض ببراءته .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا "هيروين" فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا وأحالته إلى محكمة جنايات الاسماعيلية لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند الثانى من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق مع أعمال المادة ٣٦ من ذات القانون والمادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط باعتبار أن احرار المخدر مجرد من القصد .

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض

... الخ

المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور فى

التسبب والفساد في الاستدلال ذلك أن المحكمة ردت بما لا يصلح رداً على الدفوع بطلان القبض والتفتيش مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

لما كان من المقرر أنه لا يضر العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم دون وجه حق ، وأنه ولكن كلن تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر من قبض عليه إذا ما سولت له نفسه التماييا للفرار أن يعتدى على غيره مما قد يكون محرزا له من سلاح أو نحوه منوط بالقائم بالتفتيش تحت اشراف محكمة الموضوع إلا أن حدد ذلك أن يكون القبض قد تم في الحالات التي يجيزها القانون وأن يكون التفتيش بقصد التوقي مقيد بالغرض منه وليس للضابط أن يتجاوز هذا الغرض إلى تفتيش لغرض آخر . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما حصله الحكم وأورده في مدوناته أن المحكوم عليه لم يصدر أمرا بالقبض عليه وإنما توجه الضابطان لتنفيذ الغرامة المحكوم بها عليه في قضية أخرى وإذا كان تحصيل الغرامة لا يقتضى القبض - وليس في ضع المتهم يده في فتحة جلبابه ما يقوم به بذاته داعي التخوف من استعماله السلاح في مواجهة الضابطين . لما كان ذلك ، وكان من غير المتصور أن يقتضى بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه له تفتيشا وقائيا عن أشياء تساعد على الحرب إن جاز له القبض أن يقوم بالبحث عن ذلك داخل لفافة من الورق المسطر (بداخلها خمس لفافات من مخدرات الهيروين زنتها ١٢,٧٢ جرام) ، وهى لا تصلح لوضع أى منها داخلها - فإن ذلك التفتيش من الضابط بالكيفية التي تم بها يكون في غير حالاته التي تستتوجه وجلاء متجاوزا الغرض الذي شرع من أجله إذا استطال لغرض آخر وهو سعى من أجراء للبحث عن جريمة لا صلة لها بهذا النوع من التفتيش الأمر الذي يكون معه الدفوع بطلانه سديدا في القانون ، وإذا ذهب الحكم المطعون فيه إلى خلاف ذلك فإنه يكتنن قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله بما يوجب نقضه .

وحيث أنه متى كان التفتيش تم على المتهم لما سلف باطلا فإن الدليل
المستمد منه يضحى باطلا ويستطيل هذا البطلان إلى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر
نتيجة لذلك الإجراء الباطل ويتعين استبعاد كل دليل نتج عن هذا التفتيش الباطل بما
في ذلك شهادة من أجراه ومن ثم تكون الدعوى قد خلت من أى دليل صحيح على
مقارفة المحكوم عليه للجريمة المسندة إليه ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه
والقضاء ببراءته دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن من المتهم أو النيابة العامة .

الطعن رقم ٧٧٦٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة مترك لتقدير محكمة الموضوع ولها أن تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مسادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٢. لما كانت جريمة التسبب عمدا في اتلاف خط من خطوط الكهرباء المؤثرة بنص المادة ١٦٢ مكررا من قانون العقوبات يتحقق ركنها المادى بصور أوردها النص على سبل التمثيل من بينها قطع الأسلاك أو الكابلات المتصلة بالخطوط الكهربائية ، وهى وإن استلزمت أن يترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائى ولو مؤقتا ، إلا أنه ليس فى عموم صياغة النص والذى أورده هذا الشرط فى صيغة عامة شاملة ، ولا فى تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ الذى اضاف النص إلى قانون العقوبات ، ما يدل على أن الشارع قد استوجب مدى معين لانقطاع التيار الكهربائى بحيث لا تتحقق الجريمة إلا ببلوغه كما وأن جريمة سرقة المنهومات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال فى توليد أو توصيل التيار الكهربائى لا يتطلب ركنها المادى على الاطلاق حدوث أى انقطاع فى التيار الكهربائى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تسبب عمدا فى اتلاف خط

من خطوط الكيرباء بقطع الكابل المغذى له ، وشرع فى سرقة ، فإن مسئوليته عن الجريمتين تقوم سواء حدث انقطاع التيار الكهربائى فى عمود واحد ، كنسأ أثبت التقرير الفنى - حسب قول الطاعن - أم فى محطة مسن محطات المسترو بأكملها كما أثبت معاينة الشرطة ، ويضحى النعى على الحكم فى هذا الصدد غير منتج .

٣. لما كان من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة الشبهة فى الدليل الذى اطمأنت إليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا يلتزم المحكمة بإجابته ، ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال الشاهدين وصحة تصويرهما للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ، ولا محل للنعى عليها لعدم إجابتها طلب ضم حرز المضبوطات .

٤. لما كان الأصل هو وجوب سماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وأن تدارك المحكمة الاستثنائية ما يكون قد وقع من خطأ فى ذلك ، إلا أن هذه القاعدة يرد عليها قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أولهما ألا يكون سماع الشاهد متعذرا والآخر لا يتمسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه حتى لا يفترض فى حقه أنه قبل صراحة أو ضمنا الاكتفاء بأقواله فى التحقيق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محاضر جلسات محكمة أدول درجة أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بسماع شهود مما يعد نزولا منه عن هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ويكون ما يثيره فى هذا الشأن غير سديد .

٥. لما كان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بدرجةيتها أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة بجلستى وقد حضر الجلستين مع الطلعن مدافعا أبدى طلبات ، كما نظرت أمام المحكمة الاستثنائية على مدى أربع

جلسات وحضر مع الطاعن مدافعا ترافع في الدعوى وأبدى طلبات ، وكان الظاهر من ذلك أن الدعوى استغرقت الوقت الكافي في نظرها ، فإن قول الطاعن أن الدعوى نظرت على نحو متسرع لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه .

٦. لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين مواد القسانون التي أوقع على الطاعن العقاب بمقتضاها ، وكان من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه مادام قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

٧. لما كان الصحيح في القانون طبقا لنص المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - الذي حدثت الواقعة في ظله - هو أن لا تحدد المحكمة في حكمها مدة إيداع الحدث في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث ، وهو ما التزمه الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه في هذا الصدد غير قويم .

٨. إن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته.

الوقائع

اهتمت النيابة العامة وآخر بأتهما . أولا : أتلفا عمدا خطا من خطوط الكهرباء التي تملكها شركة توزيع الكهرباء التابعة لوزارة الكهرباء وذلك بقطعها الكابل الموصل للتيار . ثانيا : شرعا في سرقة الكابل المين وصفا بقيمة بالأوراق والمملوك للشركة سالفة الذكر والمستعمل في توصيل التيار الكهربائي لأعمدة الإنارة بمحطة عين شمس وأوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهما فيه هو ضبطهما

والجريمة متلبسا بها ، وطلبت عقابهما المواد ١/٤٥ ، ٤٦ ، ١/١٦٢ ، ٢ ، ٣١٦ مكررا ثانيا من قانون العقوبات ، والمواد ١ ، ٧ ، ٢/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ، ومحكمة أحداث القاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بإيداع المتهم الطاعن احدى دور الرعاية الاجتماعية . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

. حيث ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ داله بجريمتي الاتلاف العمدى لخط كهرباء والشروع في سرقة كابل مستعمل في توصيل التيار الكهربائي قد انطوى على فساد في الاستدلال وإخلال بحق الدفاع وبطلان وشابه الخطأ في تطبيق القانون . ذلك بأن الحكم اعتنق تصويرا للواقعة لا يتفق مع المنطق استمده من أقوال الشهود التي تناقضت مع ما أثبتته التقرير الفني من اقتصار انقطاع التيار على عامود واحد دون المحطة بأكملها وقد طلب الطاعن ضم حرز الأسلاك المضبوطة وسماع هؤلاء الشهود ولم تأبه المحكمة . هذا إلى أن الدعوى نظرت في تعجل وحرر الحكم على نموذج مطبوع خلال من نص القانون الذى عاقب الطاعن بمقتضاه ولم يحدد مدة الإيداع أو يراعى ظروف الطاعن عند ايقاعه ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة استمدها من إقرار الطاعن بمحضر الضبط وأقوال الشاهدين و ، وهى أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ولها أن

تستخلص من مجموع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصل في الأوراق ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون له محل ولا يعدو أن يكون نعيًا واردا على سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت جريمة التسبب عمدا في اتلاف خط من خطوط الكهرباء المؤثمة بنص المادة ١٦٢ مكررا من قانون العقوبات يتحقق ركنها المادى بصور أوردها النص على سبيل المثال من بينها قطع الأسلاك أو الكابلات المتصلة بالخطوط الكهربائية ، وهى وإن استلزمت أن يترتب على ذلك انقطاع التيار الكهربائى ولو مؤقتا ، إلا أنه ليس فى عموم صياغة النص والذى أورد هذا الشرط فى صيغة عامة شاملة ، ولا فى تقرير لجنة الشئون التشريعية بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٧٣ الذى أضاف النص إلى قانون العقوبات ، مما يدل على أن الشارع قد استوجب مدى معين لانقطاع التيار الكهربائى بحيث لا تتحقق الجريمة إلا ببلوغه كما وإن جريمة سرقة الممتلكات أو الأدوات المستعملة أو المعدة للاستعمال فى توليد أو توصيل التيار الكهربائى لا يتطلب ركنها المادى على الإطلاق حدوث أى انقطاع فى التيار الكهربائى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن تسبب عمدا فى اتلاف خط من خطوط الكهرباء بقطع الكابل المغذى له ، وشرع فى سرقة ، فإن مسئوليته عن الجريمة تقوم سواء حدث انقطاع للتيار الكهربائى فى عمود واحد ، كما أثبت التقرير الفنى - حسب قول الطاعن - أم فى محطة من محطات المترو بأكملها كما أثبت معاينة الشرطة ، ويضحى النعى على الحكم فى هذا الصدد غير منتج . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذى لا يتجه إلى نفى الفعل المكون للجريمة ولا إلى اثبات استحالة حصول الواقعة كما رواها الشهود بل كان المقصود به إثارة

الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة يعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته ، ولما كانت محكمة الموضوع قد اطمأنت إلى أقوال الشاهدين وصحة تصويرهما للواقعة فإنه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ، ولا محل للنعي عليها لعدم اجابتهما طلب ضم حرز المضبوطات . لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل هو وجوب سماع الشهود أمام محكمة الدرجة الأولى وأن تتدارك المحكمة الاستئنافية ما يكون قد وقع من خطأ في ذلك ، إلا أن هذه القاعدة يرد عليها قيدان نصت عليهما المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية أولهما ألا يكون سماع الشاهد متعذرا والآخر أن لا يتنسك المتهم أو المدافع عنه بسماعه حتى لا يفترض في حقه أنه قبل صراحة أو منسنا الاكتفاء باقواله في التحقيق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة جلسات محكمة أول درجة أن المدافع عن الطاعن لم يتمسك بسماع شهود مما يعد نزولا منه من هذا الطلب بسكوته عن التمسك به أمام محكمة أول درجة ، ويكون ما يشي به في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحكمة بدرجتيها أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة بجلستي و ، وقد حضر الجلستين مع الطاعن مدافعا أبدى طلبات ، كما نظرت أمام المحكمة الاستئنافية على مدى أربع جلسات وحضر مع الطاعن مدافعا ترافع في الدعوى وأبدى طلبات ، وكان الظاهر من ذلك أن الدعوى استغرقت الوقت الكافي في نظرها ، فإن قول الطاعن أن الدعوى نظرت على نحو متسرع لا يصادف محلا من الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين مواد القانون التي أوقع على الطاعن العقاب بمقتضاها ، وكان من انشور أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه مادام قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي تنص عليها القانون - كما هو الحال في الحكم المطعون فيه - فإن نعي الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الصحيح في القانون طبقا لنص المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٣١ لسنة

١٩٧٤ بشأن الأحداث - الذى حدثت الواقعة فى ظله هو أن لا تحدد المحكمة فى حكمنا مدة إيداع الحدث فى إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث ، وهو ما التزمه الحكم المطعون فيه ، فإن النعى عليه فى هذا الصدد غير قويم ، ولما كان تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معتق ودون أن تسأل عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته ، فإن ما يشير الطاعن فى هذا الخصوص فى غير محله . ولما كان لا تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس واجب الرفض موضوعا.

الطعن رقم ٢٣٩١٠ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٨ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه يجوز عند الاستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات، أو وكيلها ، على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة استئناف المنصورة بدرجة رئيس محكمة استئناف وعضو ثالث بدرجة رئيس محكمة لمحكمة المنصورة الابتدائية (منتدب) على نحو ما ورد بمذكرة نيابة النقص الجنائي المرفقة ، وكان الطاعن لا يمارى في توافر حالة الاستعجال التي اقتضت إجراء ذلك الندب فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحا.

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما اثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ورد عليه في قوله " كما أنه لا محل لما زعمه المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى فالبادى من التحقيقات أن المتهم اعتدى على المجنى عليه الذى تدخل لفض المشاجرة وبالتالي يضحى فعله اعتداء محضا وليس دفعا أو منعا فلا يقبل منه التمسك بحق الدفاع الشرعى لانتفاء دواعيه وتخلف حالاته ومجافاة تلك القالة لأدلة الشوت السابق بيانها والتي تأخذه المحكمة بما خلصت إليه وفي مقدمتها اعترافه بتحقيقات النيابة ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيها بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي ربت عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد العدوان وإذا

كان ما أورده الحكم فيما تقدم أن المتهم لم يكن في حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتديا قاصدا إلحاق الأذى بالجنى عليه لا دفع اعتداء وقع عليه أو على غيره فإن ما يشره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير المحكمة للدليل مما لايجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٣. لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يحدد شكلا يصوغ فيه الحكم هذا البيان ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التى أخذ الطاعن بها بقوله " مما يتعين معه عملا بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية معاقبته بالمواد ١/٢٣٦ عقوبات، ١/١/٢٥، مكرر/٢، ١/٣٠ من القانون ٣٩٤ لسنة ٥٤ المعدل والبند رقم ١١ من الجدول رقم ١ الملحق ، فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التى حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) ضرب عمدا بأداة حادة (مطواة) في صدره فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة) وأحاله إلى محكمة جنابات المنصورة لحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

وادعى كل من و..... و..... مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٦ عقوبات والمواد ١/١، ٢٥، مكرر/١، ١/٣٠،

من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم (١١) من الجدول رقم (١) الملحق مع أعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات أولا : معاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما اسند إليه ومصادرة المطواة المضبوط . ثانيا : إلزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي الضرب المفضي إلى الموت وإحراز سلاح أبيض "مطواة" بغير ترخيص قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن أحد أعضاء الهيئة التي أصدرته بدرجة قاضي وليس رئيس المحكمة أو وكيلها وأطرح دفعه بأنه كان في حالة دفاع شرعى عن النفس بما لا يسوغ وأغفل ذكر مواد العقاب مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد جرى نصها على أنه يجوز عند الاستعجال إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعيّنين لدور من أدوار انعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات ، أو وكيلها ، على ألا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة استئناف المنصورة بدرجة رئيس محكمة استئناف وعضو ثالث بدرجة رئيس محكمة بمحكمة المنصورة الابتدائية (متدب) على نحو ما ورد بمذكرة نيابة النقض الجنائي المرفقة ، وكان الطاعن لا يمارى في توافر

حالة الاستعجال التي اقتضت إجراء ذلك النذب فإن تشكيل المحكمة التي أصدرت الحكم يكون صحيحا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون في قد عرض لما أثاره الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس ورد عليه في قوله " كما أنه لا محل لما زعمه المتهم من أنه كان في حالة دفاع شرعى فالبادى من التحقيقات أن المتهم اعتدى على المجنى عليه الذى تدخل لفض المشاجرة وبالتالي يضحى فعله اعتداء محضاً وليس دفاعاً فلا يقبل منه التمسك بحق الدفاع الشرعى لانتفاء دواعيه وتختلف حالات ومجافاة تلك القالة لأدلة الثبوت السابق بيانها والتي تأخذ المحكمة بما خلصت إليه وفي مقدمتها اعترافه بتحقيقات النيابة ، وكان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيها بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية للنتيجة التي رتب عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما يشرع لرد العدوان وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم أن المتهم لم يكن في حالة دفاع شرعى عن النفس بل كان معتدياً قاصداً إلحاق الأذى بالمجنى عليه لادفع اعتداء وقع عليه أو على غيره فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير المحكمة للدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية وإن أوجبت على الحكم أن يبين نص القانون الذى حكم بمقتضاه إلا أن القانون لم يحدد شكلاً يصوغ فيه الحكم هذا البيان ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومؤدى أدلة الثبوت أشار إلى النصوص التي أخذ الطاعن بما يقوله " مما يتعين معه عملاً بالمادة ٢/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية معاقبته بالمواد والبند رقم ١١ من الجدول رقم ١ الملحق " فإن ما أورده الحكم يكفى في بيان مواد القانون التي حكم بمقتضاها بما يحقق حكم القانون ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ١٨٢٤٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٠ من يناير سنة ١٩٩٨

لما كان يبين من مطالعة محاضر الجلسات والأحكام الصادرة في الدعوى أن السيد رئيس المحكمةالذى أصدر حكم محكمة أول درجة بتاريخ ١٤/١٠/١٩٨٦ والذي قضى بإدانة الطاعنة قد جلس بعد ذلك كرئيس للدائرة الاستئنافية بجلسة ١/٣/١٩٩٣ والتي اصدرت الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه " يمنع على القاضى أن يشترك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه " . وجاء فى المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة " إن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك ، وكان رئيس الهيئة الاستئنافية التى اصدرت الحكم المطعون فيه قد أصدر حكما ابتدائيا بإدانة الطاعنة - وكان القانون قد أوجب امتناع القاضى عن الاشتراك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه " فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنة بأنها اقامت بناء دون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة . وطلبت عقابها بالمادتين ٤، ٢٢/١، ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جناح قسم بنى سويف قضت غيابيا بمواد الاقحام بحبس المتهم ثلاث سنوات وكفالة خمسين جنيها لإيقاف التنفيذ وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة . عارضت وقضى فى معارضتها بقبولها

شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنفت ومحكمة بنى
سوف الابتدائية – هيئة استئنافية – قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف للتقرير به
بعد الميعاد . عارضت وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة إقامة
بناء على بدون ترخيص قد شابه البطلان ذلك أن رئيس الهيئة التي أصدرت الحكم
المطعون فيه هو ذات القاضي مصدر الحكم الابتدائي مما يعيبه ويستوجب نقضه .
وحيث إنه يبين من مطالعة محاضر الجلسات والأحكام الصادرة في الدعوى
أن السيد رئيس المحكمة الذي أصدر حكم محكمة أول درجة بتاريخ
١٩٨٦/١٠/٤ والذي قضى بإدانة الطاعنة قد جلس بعد ذلك كرئيس للدائرة
الاستئنافية بجلسة ١٩٩٣/٣/١ والتي أصدرت الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ،
وكالت المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه "
يمتنع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال
التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه
صادرا منه " . وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة " أن أساس وجوب
امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات
شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى
ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . لما كان ذلك ، وكان رئيس الهيئة
الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه قد أصدر حكما ابتدائيا بإدانة الطاعنة –
وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم في الطعن إذا كان
الحكم المطعون فيه صادرا منه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا مما يتعين معه
نقضه وإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٢٧٢٠ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٨

لما كان البين من الإطلاع على مذكرة الأسباب المقدمة في الطعن إنها وإن كانت تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ /..... المحامي إلا أنها ذيلت بتوقيع غير واضح يتعذر قراءته أو نسبته إلى محام مقيد لدى محكمة النقض فتكون عديمة الأثر في الخصومة ولا يغير من ذلك حضور أحد المحامين بجلسة نظر الطعن بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه وقدم ما يفيد أن المحامي الموقع على مذكرة الأسباب قد توفي إلى رحمة الله وما يستدل به أن التوقيع الذي تحمله هذه المذكرة هو للمرحوم المحامي وذلك لما هو مقرر من أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت على وجوب التقرير بالطعن وإيداع أسبابه خلال أربعين يوما من تاريخ النطق به أوجبت في فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وبهذا التنصيص على الوجوب ، يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وإن يكون موقعها عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها ممن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا ، ولا يجوز تكملة هذا البين بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه عن عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ومن ثم فإن الطعن يكون قد أفصح عن عدم قبوله شكلا .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح محرم بك ضد الطاعن بوصف أنه قام بالاستيلاء على مبلغ تسعة آلاف وأربعمائة جنيه المملوك لها بإيهاها بتخصيص وحدة تملك ببرج المروة بمحرم بك لا يملك التصرف فيها لسابق تصرفه فيها لآخرين . وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيايا عملا بمادة الإتمام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة مائتي جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم سنة مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك ، . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا في بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن البين من الإطلاع على مذكرة الأسباب المقدمة في الطعن إنها وإن كانت تحمل ما يشير إلى صدورها من مكتب الأستاذ الخامي إلا أنها ذيلت بتوقيع غير واضح يتعذر قراءته أونسته إلى محام مقيد لدى محكمة النقض فتكون عديمة الأثر في الخصومة ولا يغير من ذلك حضور أحد المحامين بجلسة نظر الطعن بصفته وكيلا عن المحكوم عليه وقدم ما يفيد أن الخامي الموقع على مذكرة الأسباب قد توفي إلى رحمة الله وما يستدل به أن التوقيع الذي تحمله هذه المذكرة هو للمرحوم الخامي وذلك لما هو مقرر من أن المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بعد أن نصت

على وجوب التقرير بالطعن وإيداع أسبابه خلال أربعين يوما من تاريخ النطق به أوجب في فقرتها الأخيرة بالنسبة الى الطعون التي يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابا محام مقبول أمام محكمة النقض. وبهذا التنصيص على الوجوب ، يكون المشرع قد دل على أن تقرير الأسباب ورقة شكلية من أوراق الإجراءات في الخصومة والتي يجب أن تحمل بذاتها مقومات وجودها وأن يكون موقعا عليها ممن صدرت عنه لأن التوقيع هو السند الوحيد الذي يشهد بصدورها عمن صدرت عنه على الوجه المعتبر قانونا . ولا يجوز تكملة هذا البيان بدليل خارج عنها غير مستمد منها ، وكان قبول الطعن شكلا هو مناط اتصال محكمة النقض بالطعن فلا سبيل إلى التصدي لقضاء الحكم في موضوعه مهما شابه من عيب الخطأ في القانون بفرض وقوعه ومن ثم فإن الطعن يكون قد أفصح عن عدم قبوله شكلا.

الطعن رقم ١٠٤٣٩ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ١٢ من يناير سنة ١٩٩٨

من المقرر أن مجرد التأخير في رد الشئ أو الامتناع عن رده لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ، ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال الذي تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحب الحق فيه ، وإذا كان الحكم لم يستظهر هذا الركن الأساسي في مدوناته ، واتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد منقولات الزوجية دليلا على تحقق الجريمة التي دانه بها بأركانها القانونية كافة . ومنها القصد الجنائي ، فإنه يكون معيبا بالقصور متعينا النقض والإعادة فيما قضى به في الدعويين المدنية والجنائية .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح دشنا ضد الطاعن بوصف أنه بدد المنقولات الزوجية المينة بقائمة المنقولات المملوكة لها والمسلمة إليه على سبيل عارية الاستعمال فاختلسها لنفسه إضرارا بها وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات والزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادة الاكتمام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لإيصال التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة قنا الابتدائية - بجلسة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه دانه بجريمة خيانة الأمانة والزمه بالتعويض ، قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه لم يدلل على توافر انقضاء الجنائي لديه بانتوائه إضافة المنقولات إلى ملكه مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن المتهم تسلم منقولات المجنى عليها الزوجية وإذ طالبت بردها فقد امتنع ، فاقامت الدعوى قبله بطريق الإدعاء المباشر وبني على ما تقدم قضاءه بالإدانة في جريمة خيانة الأمانة وألزمه بالتعويض عنها . لما كان ذلك ، وكان مجرد التأخير في رد الشيء أو الامتناع عن رده لا يتحقق به القصد الجنائي في جريمة خيانة الأمانة ، ما لم يكن مقرونا بانصراف نية الجاني إلى إضافة المال إلى تسلمه إلى ملكه واختلاسه لنفسه اضرار بصاحب الحق فيه ، وإذا كان الحكم يستظهر هذا الركن الأساسي في مدوناته ، واتخذ من مجرد قعود الطاعن عن رد منقولات الزوجية دليلا على تحقق الجريمة التي دانه بها أركانها القانونية كافة . ومنها القصد الجنائي ، فإنه يكون معييا بالقصور متعينا النقض والإعادة فيما قضى به في الدعويين المدنية والجنائية بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن.

الطعن رقم ٤٠٦٣٥ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩٨

الطعن بطريق النقض وفقا للمادتين ٣٠ و ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يجوز الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أو مانع من السير في الدعوى .

المحكمة

من حيث أنه يبين من الأوراق ان الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - أقام الدعوى بالطريق المباشر ضد المطعون ضدهما متهما اياهما بارتكاب جريمة السب والقذف وطلب معاقبتهم بالمادتين ٣٠ و ٣١ من قانون العقوبات مع الزامهما بأن يؤديا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدني المؤقت . ومحكمة أول درجة قضت حضوريا بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية فاستأنف الطاعن ومحكمة ثاني درجة قضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اسس قضاءه بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية على أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه بعد مضي ما يزيد على ثلاثة اشهر من تاريخ علمه بالجريمة . لما كان ذلك وكان الطعن بطريق النقض وفقا للمادتين ٣٠ و ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يجوز الا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أو مانع من السير في الدعوى . وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعد إذ قضى في الدعوى الأخيرة بعدم القبول - على ما سلف بيانه - لا يعد منهايا للخصومة أو مانعا من السير فيها إذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا وهي المحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية ، ومن ثم فإن طعن المدعى بالحقوق المدنية فيه بطريق النقض يكون غير جائز ويتعين من ثم التقرير بعدم جواز الطعن ومصادرة الكفالة مع الزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٤١٦٩١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من جريمة دخول مكان معد للسكن في حيازة الطاعن بقصد منع حيازته بالقوة على أساس أن التهمة غير ثابتة في حقه وهو قضاء ضمنى على الفصل في الدعوى المدنية المقامة من الطاعن . بما يوردي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية المقام على ثبوت التهمة إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم . فإن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية والذي كلن طرفا في الخصومة الاستئنافية أمام محكمة ثاني درجة - توافر له الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم تنص في منطوق المطعون فيه على رفض دعواه المدنية .

٢. من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصورة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دافع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ومادام قد أقام قضاءه على أساس يحمله أسبابه خالية من الخطأ في القانون ومن عيوب التسيب .

٣. لما كان من المقرر قانونا في تطبيق المادة ٣٧٠ من قانون العقوبات أنه يتعين إسباغ الحماية على حائز العقار الفعلي من اعتداء الغير على تلك الحيازة طالما مدتها أو قصرت . وكانت الحيازة قانونا هي وضع اليد على الشيء والسيطرة عليه سيطرة فعلية والانتفاع به واستغلاله بكافة الوجوه المادية القابلة لها وهي تختلف تبعا لطبيعة الشيء المخوز ، فإذا كانت طبيعة العين أو الظروف المحيطة بطريقة استغلالها لا تسمح بأكثر من وضع يد متقطع . فإن اقتران وضع اليد

على هذه الصورة بنية على سبيل الاستمرار كلما قُبِحت أسبابها يكفى لتوفر
الحيازة بركنيها المادني والأدبي . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رتب على ما
أورده في مدوناته من أن تردد الطاعن على الشقة موضوع النزاع مع العمال
لتجهيزها بنفى أنه حائز لتلك الشقة . وكان اقتصار الطاعن على التردد على
الشقة لتجهيزها ليس من شأنه أن ينفي عنه صفة الحائز لها إذ قد يكون ذلك
التردد هو ما يتطلبه الانتفاع بالشقة وفقا لطبيعتها في هذه الظروف . وإذا كان
الحكم المطعون فيه لم يبين طبيعة الشقة موضوع النزاع وحالتها وظروف تردد
الطاعن عليها وما إذا كان تردده على الشقة موضوع النزاع وحالتها وظروف
تردد الطاعن عليها وما إذا كان تردده على الشقة في هذه الظروف التي وقع
فيها بكشف عن سيطرته عليها من عدمه . ولم يبين كيف استدل بما أورده فيما
تقدم على انتفاء حيازة الطاعن للشقة موضوع النزاع وسنده في هذا الاستدلال
، كما لم يعرض في قضائه بالبراءة لأدلة الثبوت القائمة في الدعوى والتي عول
عليها الحكم الابتدائي في الثبوت من أن الحيازة الفعلية معقودة للطاعن وهي
أقوال الطاعن وجيران العقار . فإن ذلك ينبئ عن أن المحكمة قد أصدرت
حكمها المطعون فيه دون إحاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها
مما يصمه بالقصور بما يتعين نقضه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه دخل بيتا معبدا للسكنى في حيازة
.....قاصدا من ذلك منع حيازته بالقوة . وطلبت عقابه بالمادة ٣٧٠ من قانون
العقوبات وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المطعون ضده بمبلغ واحد وخمسين جنيها على
سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح قسم الساحل قضت حضوريا عملا بمادة
الالتزام بتغريم المطعون ضده مائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ
واحد وخمسين جنيها على سبيل التعوي المؤقت وتأييد قرار قاضي الحيازة . استأنف

ويمكنة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده .
فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من جريمة دخول مكان للسكنى في حيازة الطاعن بقصد منع حيازته بالقوة على أساس أن التهمة غير ثابتة في حقه وهو قضاء ينطوى ضمنا على الفصل في الدعوى المدنية المتقاة من الطاعن بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة في صدد الدعوى الجنائية المقام على عدم ثبوت التهمة إنما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم . فإن الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية والذي كان طرفا في الخصومة الاستئنافية أمام محكمة ثاني درجة - تتوافر له الصفة والمصلحة في الطعن وإن لم ينص في منطوق الحكم المطعون فيه على رفض دعواه المدنية وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ضمنا برفض دعواه المدنية بناء على براءة المطعون ضده من تهمة دخول مكان معد للسكنى في حيازته بقصد منع حيازته بالقوة قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال . ذلك بأن أسس قضاءه على مجرد القول بأنه لم يكن حائزا للعقار برغم ما شهد به الجيران وما قدمه من مستندات تثبت حيازته له ودون أن يعنى ببيان ظروف الواقعة أو يعرض للأدلة القائمة في الدعوى بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده من جريمة دخول مكان معد للسكنى في حيازة الطاعن بقصد منع حيازته بالقوة على قوله " من حيث إن الثابت من مطالعة محضر الشرطة المؤرخ ١٩٨٧/١٢/٢٥ أن المجنى عليه قرر أنه كان يتردد فقط على الشقة محل النزاع مع العمال لتجهيزها وهو الأمر الذي يفيد أن

الشقة المذكورة لم تكن في حيازة المجنى عليه وإلا اعتبر العمال هم الآخرين حائزين لتلك الشقة وبالتالي فقد تخلف أحد شروط تطبيق المادة ٣٧٠ عقوبات ومن ثم تقضى المحكمة والحال كذلك ببراءة المتهم مما أسند إليه وبإلغاء قرار قاضى الحيازة . لما كلن ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفع المتهم أو داخلتها الريبة في ضحة عناصر الإثبات . وما دام قد أقام قضاءه على أساس يحمله وطالما جاءت أسبابه خالية من الخطأ فى القانون ٣٧٠ من قانون العقوبات أنه يتعين إسباغ الحماية على حائز العقار الفعلى من اعتداء الغير على تلك الحيازة طالت مدتها أو قصرت . وكانت الحيازة قانونا هى وضع اليد على الشئ والسيطرة عليه سيطرة فعلية والانتفاع به واستغلاله بكافة الوجوه المادية القابل لها وهى تختلف تبعا لطبيعة الشئ المحوز ، فإذا كانت طبيعة العين أو الظروف الخطة بطريقة استغلالها لا تسمح بأكثر من وضع يد منقطع . فإن اقتران وضع اليد على هذه الصورة بنية الحيازة على سبيل الاستمرار كلما قُيأت أسبابا يكفى لتوفر الحيازة بركنيها المادى والأدبى . ولما كان الحكم المطعون فيه قد رتب على ما أورده فى مدوناته من أن تردد الطاعن على الشقة موضوع النزاع مع العمال لتجهيزها نفى أنه حائز لتلك الشقة . وكان اقتصار الطاعن على التردد على الشقة لتجهيزها ليس من شأنه أن ينفى عنه صفة الحائز لها إذ قد يكون ذلك التردد هو فقط ما يتطلبه الانتفاع بالشقة وفقا لطبيعتها فى هذه الظروف . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين طبيعة الشقة موضوع النزاع وحالتها وظروف تردد الطاعن عليها وما إذا كان تردده على الشقة فى هذه الظروف التى وقع فيها يكشف عن سيطرته عليها من عدمه . ولم يبين كيف استدل بما أورده فيما تقدم على انتفاء حيازة الطاعن للشقة موضوع النزاع وسنده فى هذا

الاستدلال ، كما لم يعرض في قضائه بالبراءة لأدلة الثبوت القائمة في الدعوى والسق
عول عليها الحكم الابتدائي في التثبيت من أن الحيازة معقودة للطاعن وهي أقوال
الطاعن وجيران العقار . فإن ذلك ينبئ عن أن المحكمة قد أصدرت حكمها المطعون
فيه دون إحاطة كافية بظروف الدعوى وتمحيص سليم لأدلتها مما يسمه بالقصور ،
بما يتعين نقضه والاعادة في خصوص الدعوى المدنية ، وذلك دون حاجة إلى بحث
باقي أوجه الطعن . مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٤٢٤٧٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٤ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كان من المقرر قانوناً أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة للمتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية ، إذ المرجع في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وكان تقدير اقوال الشهود متروكاً لمحكمة الموضوع ، تترله المترنة التي تراها بغير معقب ، وكان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة - بعد أن أوردت اقوال الشهود واستعرضت أدل الدعوى وأحاطت بعناصرها عن بصر وبصيرة - أسست قضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على تشككها في صحة الاتهام ، لما استظهرته من أن الواقعة في حقيقتها عبارة عن نزاع على إيجار مخبز وأن أحداً من الشهود لم يقطع بحقيقة الأوراق التي قبل بسرقتها أو أنها كانت مودعة فعلاً بالحل أثناء أن دلف إليه المطعون ضده ثم غادره مسرعاً .

٢. لما كانت المحكمة غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن في إغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم . كما أن لها الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للأوراق ، متى كان القاضي قد اطمأن من أدلة الدعوى ووقائعها إلى أنها مطابقة للأصول التي أخذت عنها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تشكك المحكمة في صحة ما نسب إلى المطعون ضده ينحل في حقيقته إلى جدل في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة

الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ . لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تمت تلاوة تقرير التلخيص فإنه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبت عن تمام هذا الإجراء إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله .

الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه سرق الأشياء المبيعة الوصف بالمحضر والملوكة لـ على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات ، وادعى انجنى عليه مدنيا قبل المتهم بإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح دسوق قضت حضوريا ببراءة المتهم مما هو منسوب إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية كما استأنفت النيابة العامة ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الاستاذ الخامي عن الاستاذ الخامي نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إنه لما كان من المقرر قانونا أنه يكفي في المحاكمات الجنائية أن تشكك محكمة الموضوع في صحة إسناد التهمة للمتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . إذ المرجع في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الشبوت التي قام عليها الاتهام ، ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات ، وكان تقدير أقوال الشهود متروكا لمحكمة الموضوع

تترله المترلة التى تراها بغير معقب ، وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أن المحكمة - بعد أن أوردت أقوال الشهود واستعرضت أدلة الدعوى وأحاطت بعناصرها عن بصر وبصيرة - أسست قضاءها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على تشكيكها فى صحة الاتهام ، لما استظهرته من أن الواقعة فى حقيقتها عبارة عن نزاع على إيجار مخبز وأن أحدا من الشهود لم يقطع بحقيقة الأوراق التى قيل بسرقتها أو أنها كانت مودعة فعلا بالخل أثناء أن دلف إليه المطعون ضده ثم عاوده مسرعا . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الاتهام ، لأن فى اغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المتهم ، كما أن لها الاستشهاد بالصور الفوتوغرافية للأوراق ، متى كان القاضى قد اطمأن من أدلة الدعوى ووقائعها إلى أنها مطابقة للأصول التى أخذت عنها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن تشكيك المحكمة فى صحة ما نسب إلى المطعون ضده ينحل فى حقيقته إلى جدل فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع وفى وزن عناصر الدعوى وابستباط معتقدها ، وهو ما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض ، ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تمت تلاوة تقرير التلخيص ، فإنه لا يجوز للطاعن أن يجحد ما أثبت عن تمام هذا الإجراء إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وهو ما لم يفعله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس ، متعينا القضاء فيه بعدم القبول ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

الطعن رقم ٢٢٥٠٩ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يشر شيئا في شأن عدم إعلانه بالجلسة التي حوكم فيها غيابيا عن هذه الدعوى بتاريخ وأنزل عليه عقابها ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عما ادعى به من بطلان ذلك الحكم الغيابي لما هو مقرر في القانون من أن أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة يجب إبدائها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم لا يجوز له إثارة الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويضحى الحكم الغيابي صحيحا منتجا لآثاره القانونية .

٢. لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع أيهما بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، وكان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم ترشح له ، وكان قانون الاجراءات الجنائية في الفصل الثالث من الباب الثاني من الكتاب الثاني الذي بسط الاجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين قد نص في المادة ٣٩٤ على أن " لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات في جناية بمضى المدة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها " ، ونص في المادة ٣٩٥ على أنه " إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " ، ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أن " تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة

الإعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة " ، وواضح من هذه النصوص أنه مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، فإن الحكم الذى يصدر فيها غيابيا بعقوبة مقيدة للحرية يجب أن يخضع لمدة السقوط للعقوبة في مواد الجنايات وهى عشرين سنة ميلادية ، وإذن فمتى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لارتكابه جناية وقضت محكمة الجنايات غيابيا فى بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة - وهو حكم صحيح لابتناؤه على اجراءات صحيحة ، وإذ قبض عليه وأعيدت محاكمته وقضت محكمة الجنايات بتاريخ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، وذلك قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ صدور الحكم الغيابي السابق صدوره فى حقه عن ذات الدعوى المطروحة ، فإن الدعوى الجنائية لا تكون قد انقضت بالتقادم ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله .

٣. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقديره التقدير الذى تطمئن إليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤. من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إن تعددت وبيان أوجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

٥. من المقرر أن تناقض الشهود وتضاربهم فى أقوالهم أو مع أقوال غيرهم لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٦. من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينشئ كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٧. لما كان من المقرر أنه ليس ثمة ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة في الدعوى ، وهو من اطلاقاتها التي لا يجوز مصادرتها فيها لدى محكمة النقض .

٨. لما كان من المقرر أن من حق المحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول ذلك دون الاعتماد على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث في الجلسة ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال الشهود بالتحقيقات ، وأن المحكمة أمرت بتلاوتها فتليت ، ولم يعترض الطاعن على مسلك مدافعه ، فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

٩. من المقرر أن دفاع الطاعن القائم على أن مرتكب الجريمة شخص آخر ليس من الدفوع الجوهرية التي يتعين على المحكمة أن تقوم بتحقيقه بغير موجب تراه ، إذ هو في حقيقته نفي للتهمة يكفي لرده ما ساقته المحكمة من أدلة الثبوت .

١٠ . حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة السق صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها .

١١ . لما كان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع بتناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى تأسيسا على انتفاء التناقض بينهما ، وكان البين مما أورده الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابة الجنى عليه بكسور جسيمة فى العمود الفقرى وتمتلك بالوريد الكهفى السفلى الأيسر والأمعاء والمساريقا نتجت عن عيار نارى أطلق من الأمام واليسار قليلا للخلف من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ، وكان هذا الذى أورده مطابقا لما أثبت فى تقرير الصفة التشريحية - المرفق بالمفردات المضمومة - والذى - أيضا - أثبت وجود آثار نارية بملابس الجنى عليه ، فإنه لا يكون ثمة تناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى الذى لم يرميه الطاعن بشائبة الخطأ فى الإسناد ، ومن ثم لا محل لما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص .

١٢ . لما كان البين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة القتل العمد ، فعدلت المحكمة وصف التهمة إلى الضرب المفضى إلى الموت ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس فهايا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحصيها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على الواقعة ، وإذ كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة التى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها تلك التى اتخذها الحكم اساسا للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل - على ما أفصح عنه الحكم - هو استبعاد نية القتل دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة ، فإن الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن

مرتكبا جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، لم يكن يقتضى سن المحكمة تنبيه الطاعن أو المدافع عنه مادام قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى البطلان فى الاجراءات والاخلال بحقوق الدفاع لا يكون لها محل .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا قتله فأحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى أودت بحياته ، وأحالته إلى محكمة جنيات الاسكندرية لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات اعتبارا أن الواقعة ضرب أفضى إلى الموت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت قد شابه القصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال والبطلان فى الاجراءات والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة إذ أن الطاعن أحيل إلى المحاكمة بتاريخ ١٩٧٦/٣/٢٢ ، ولم يعلن قانونا بجلسة المحاكمة التى قضى فيها غيابيا بتاريخ ١٩٧٧/١١/١٣ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ، ولم يتخذ ضده إجراء قاطع للتقادم حتى قبض عليه فى ١٩٩٥/٥/٣١ كما اعتند الحكم فى إدانة الطاعن على أقوال شهود الإثبات رغم تناقضها وأن بعضها سماعية ، ودون سماع هؤلاء الشهود فى حضرة الطاعن ، وإغفال تحقيق دفاعه بأن مرتكب الجريمة شخص

آخر هذا ولم يفتن الحكم إلى ما أثبتته التقرير الطبي من أن إصابة المجنى عليه من دبر في عموده الفقرى وهو ما يناقض رواية شهود الاثبات من أن اطلاق النار تم في المواجهة ، وأخيرا عدلت المحكمة وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب ضرب أفضى إلى الموت دون تنبيه الدفاع ، وكل ذلك ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضى إلى الموت التى دان بها الطاعن ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثير شيئا فى شأن عدم إعلانه بالجلسة التى حوكم فيها غيابيا عن هذه الدعوى بتاريخ ١٣/١١/١٩٧٧ وأنزل عليه عقابها ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عما ادعى به من بطلان ذلك الحكم الغيابى لما هو مقرر فى القانون من أن أوجه البطلان المتعلقة بالاجراءات السابقة على المحاكمة يجب إبدائها أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم لا يجوز له إثارة الدفع بذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، ويضحى الحكم الغيابى صحيحا منتجا لآثاره القانونية ، وإذا كان ذلك وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التى صدر فيها الحكم المطعون فيه أن الطاعن أو المدافع عنها لم يدفع أيهما بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم ، وكان من المقرر أن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ويجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم ترشح له ، وكان قانون الاجراءات الجنائية فى الفصل الثالث من الباب الثانى الذى بسط الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنايات فى حق المتهمين الغائبين قد نص فى المادة ٣٩٤ على أن " لا يسقط الحكم الصادر غيابيا من محكمة الجنايات فى جنابة بمضى المدة ، وإنما تسقط العقوبة المحكوم بها ، ويصبح الحكم نهائيا بسقوطها " ، ونص فى المادة ٣٩٥ على أن " إذا حضر المحكوم عليه فى غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة ، يبطل حتما الحكم السابق صدوره سواء

فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنات ، ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة " ، ونصت الفقرة الأولى من المادة ٥٢٨ من هذا القانون على أن " تسقط العقوبة المحكوم بها في جناية بمضى عشرين سنة ميلادية إلا عقوبة الإعدام فإنها تسقط بمضى ثلاثين سنة ، وواضح من هذه النصوص أنه مادامت الدعوى قد رفعت أمام محكمة الجنايات عن واقعة يعتبرها القانون جناية ، فإن الحكم الذي يصدر فيها غيابيا بعقوبة مقيدة للحرية يجب أن يخضع لمدة السقوط المقررة للعقوبة في مواد الجنايات وهي عشرين سنة ميلادية ، وإذن فمتى كان الثابت من الأوراق أن الدعوى العمومية قد رفعت على الطاعن لارتكابه جناية وقضت محكمة الجنايات غيابيا في ١٣/١١/١٩٧٧ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر سنة - وهو حكم صحيح لابتثاله على اجراءات صحيحة كما سلف بيانه - وإذ قبض عليه واعيدت محاكمته وقضت محكمة الجنايات بتاريخ ١٠/٨/١٩٩٥ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ، وذلك قبل انقضاء عشرين سنة من تاريخ صدور الحكم الغيابي السابق صدوره في حقه عن ذات الدعوى المطروحة ، فإن الدعوى الجنائية لا تكون قد انقضت بالتقادم ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وإذ كان تناقض الشهود وتضاربهم في أقوالهم أو مع أقوال غيرهم لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك

الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الطعن المائل وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينسب كل دليل ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وليس ثمة ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى شأن كل ما تقدم ، لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير محكمة الموضوع للأدلة القائمة فى الدعوى ، وهو من اطلاقاتها التى لا يجوز مصادرتها فيها لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من حق المحكمة أن نستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول ذلك دون الاعتماد على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث فى الجلسة ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكنفيا بأقوال الشهود بالتحقيقات ، وأن المحكمة أمرت بتلاوتها فتليت ، ولم يعترض الطاعن على مسلك مدافعه ، فإن ما يثيره فى هذا الصدد لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن القائم على أن مرتكب الجريمة شخص آخر ليس من الدفوع الجوهرية التى يتعين على المحكمة أن تقوم بتحقيقه بغير موجب تراه ، إذ هو فى حقيقته نفى للتهمة يكفى لرده ما ساقته المحكمة من أدلة الثبوت ، وبحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاءه أن يورد الأدلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد

أطرح الدفع بتناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى تأسيساً على التفاء التناقض بينهما ، وكان البين مما أورده الحكم نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية أن إصابة الجنى عليه بكسور جسيمة فى العمود الفقرى وقتك بالوريد الكهفى السفلى الأيسر والأمعاء والمساريق نتجت من عيار نارى أطلق من الأمام واليسار قليلاً للخلف من مسافة جاوزت مدى الاطلاق القريب ، وكان هذا الذى أورده مطابقاً لما أثبت فى تقرير الصفة التشريحية - المرفق بالمفردات المضمومة - والذى - أيضاً أثبت وجود آثار نارية بملابس المدنى عليه ، فإنه لا يكون ثمة تناقض بين الدليل الفنى والدليل القولى الذى لم يرميه الطاعن بشائبة الخطأ فى الاسناد ، ومن ثم لا محل لما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص . لما كانت ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهمة القتل العمد ، فعدلت المحكمة وصف التهمة إلى الضرب المفضى إلى الموت ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على الواقعة ، وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتى كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها تلك التى اتخذها الحكم أساساً للوصف الجديد الذى دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل - على ما أفصح عنه الحكم - هو استبعاد نية القتل دون أن يتضمن إسناد واقعة مادية أو عناصر جديدة ، فإن الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً جريمة الضرب المفضى إلى الموت ، لم يكن يقتضى من المحكمة تنبيه الطاعن أو المدافع عنه مادام قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى ، ومن ثم فإن دعوى البطلان فى الإجراءات والاخلال بحق الدفاع لا يكون لها محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على اسباب سائغة ولا يغير من ذلك عدول الطاعن عن اعترافه بجلسة المحاكمة وإنكاره الاتهام المسند إليه إذ أنه من المقرر أنه لا على الحكم إن أخذ باعتراق المتهم في تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب . الإكراه واطمئنانا من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يترك الأمر فيها لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣. من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر كما أن لها تعول في عقيدتها على ما جاء بالتحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة وأخرى ولها أن تجزئها فتأخذ بما تظمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي

سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٤ . لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثير شيئا عن تزوير توقيعات محرر محضر التحريات ومصدر الإذن بالتفتيش ولم يطلب إجراء تحقيق معين في شأن ذلك فليس له أن يتمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض لا يصح له النعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها ومن ثم فإن منعي الطاعن في هذا الشأن إنما يرد في حقيقته على شكل التوقيع في حـد ذاته ، مما لا يعيب محضر التحريات أو إذن التفتيش الصادر بناء عليها ويضحى النعي على الحكم لهذا السبب في غير محله .

٥ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تزلله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وهي متى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في ذلك ينحل إلى جـدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٦ . لما كان الطاعن لم يدفع ببطلان القبض عليه لإجرائه قبل صدور الإذن وكان هذا الدفع - بفرض اثارته - إنما هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها - كما هو الحال في الدعوى - فلا يعيب الحكم من بعد قضاءه في الدعوى دون ضم دفتر الأحوال استجابة لطلب المتهم الخامس لأنه فضلا عن تنازل المتهمين جميعا عن الطلبات السابق إبدائها مما يفقد هذا الطلب خصائص الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته ، فإن قرار المحكمة في هذا الشأن لا يعدو قرارا تحضيريا تصدره في صدد

تجهيز الدعوى وجمع أدلتها لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق .

٧. من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب إلا إذا دفع بذلك أمامها وكان الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض .

٨. من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام يقيم قضاءه فى شأنها على أسباب تحمله .

٩. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع قد استكمل مرافحته والدفاع عنه فى جلسات سابقة على تلك التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتى كانت الدعوى قد أجلت إليها لاستكمال المرافعة عن المتهم الخامس وبذلك تكون المحكمة قد كلفت للطاعن حقه فى الدفاع على النحو المعتبر فى القانون ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لمثوله جلسة المرافعة الأخيرة دون حضور محاميه لا يكون له محل .

١٠. لما كان قول الطاعن حسبما جاء بأسباب طعنه أنه كان يبحث له عن شخص يشتري وأنه لم يتمكن من ذلك تعتبر أقوالا تحمل معنى الإقرار بإحراز المخدر ومن ثم فإن الحكم يكون سليما ومبنا على فهم صحيح للواقعة إذ المحكمة ليست ملزمة فى أخذها بأقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها ولا يقدح فى سلامة الحكم خطأ المحكمة فى تسمية أقوال الطاعن اعترافا طالما أن المحكمة لم ترتب عليه وحده الأثر القانونى للاعتراف ويكون النعى على الحكم بالقصور فى التسبيب فى غير محله .

١١. لا جدوى فى النعى على الحكم قصوره فى التدليل على جريمة تأليف التشكيل العصابى مادامت العقوبة التى أوقعها الحكم تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة

إحراز مخدر الهيروين بقصد الاتجار التي أثبتتها الحكم في حقه لأن العقوبة للجريمتين واحدة .

١٢ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المثلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته كما هو الحال في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى ولا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١٣ . من المقرر أنه لا يقبل من أوجه الطعن إلا ما اتصل منها بشخص الطاعن .

١٤ . لما كان الحكم إذ انتهى إلى جدية التحريات وسلامة الإذن الصادر بناء عليها فإن ذلك مما يسوغ به الاستدلال بما أسفر عنه تنفيذ الإذن من ضبط المخدر .

١٥ . لما كان الحكم قد نقل عن الشهود و و قوهم أنه بالانتقال إلى مسكن المتهم الثاني - الطاعن الأول -

شاهدوا المتهم الثالث يجلس داخل حجرة على يسار الداخل ممسكا بكيس تخلى عنه عند مشاهدته القوة فالتقطه الأول وعثر بداخله على ستة أكياس من النايلون ثبت أنها تحتوي على مخدر الهيروين ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة ما نقله الحكم تحصيلًا لأقوال الشهود وتقرير المعمل الكيماوى فإن في ذلك ما يكفي لتوافر الركن المادى في جريمة إحراز المخدر المضبوط ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

١٦. من المقرر أن مناط المسؤولية في حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجاني بالمخدرات اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأى صورة من علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية ، وكان القصد الجنائى فى جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بـلأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده فى حكمها كافياً فى الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة .

١٧. من المقررة أن الدفع بشيوع التهمة - بفرض اثارته - من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب فى الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التى حصلها الحكم .

١٨. لما كان الحكم قد فسر المرض الذى لا يجوز محاكمة الشخص المصاب به طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية بأنه المرض العقلى وهو تفسير صحيح يتفق وصريح اللفظ ومدلوله ويتلاءم مع ما جرى به قضاء محكمة النقض من أن المرض العقلى الذى يوصف بأنه جنون أو عاهة فى العقل وتعدم به المسؤولية قانونا طبقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره أو إدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم لها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ولا

بإعادة المهمة إلى ذات الخبر مادام استنادها إلى الرأي الذى انتهت إليه لا يجافى العقل والمنطق ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير اللجنة الطبية التى شكلت لملاحظة الطاعن بعد إيداعه مستشفى الصحة النفسية وإلى أقوال أعضائها الذين سمعتهم بالجلسة من أن الطاعن لا يعاني من مرض نفسى وأطرحت دفاع الطلعن فى هذا الشأن ، وكان ردها على هذا الدفاع على النحو الذى أوردته فى حكمها يتسع لدفاع الطاعن القائم على انعدام مسئوليته وعدم جواز محاكمته وكافيا فى أطراحه فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد .

١٩ . لما كان الحكم قد رد على ما قام عليه دفاع الطاعن بتطبيق القانون الأصلح استنادا إلى عدم نشر الجدول الملحق بالقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ فى تاريخ نشر القرار واستدراك ذلك السهو فى تاريخ لاحق وأطرحه بقوله أن " هذا الدفاع ظاهر الفساد آية ذلك أن المقصود بالنشر فى الوقائع المصرية هو نشر القرار كاملا بما يتضمنه من جدول فإذا أغفل القرار الوزارى المذكور نشر الجدول الجديد فإنه يظل العمل بالجدول الأول الملحق بالقانون ساريا لعدم نسخة بتمام نشر الجدول الجديد ولا يعد الجدول القديم منسوخا إلا من تاريخ نشر الجدول الجديد كاملا والقول بغير ذلك لا يتفق مع عقل أو منطق كما لا يتفق والقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التى تقضى بأن أحكام القوانين لا تسرى إلى على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص ، هذا فضلا عن أن عدم نشر الجدول الجديد خطأ أو سهوا - لا يمكن أن يقصد به المشرع عدم العقاب على المواد الواردة بالجدول القديم ، وكان ما أورده الحكم ردا على هذا الدفع صحيحا ويتفق وصحيح القانون فإن منعى الطاعن فى هذا الصدد يكون فلا غير محله .

٢٠ . لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إلى الطاعن صدور اعتراف مستقل عنه وإنما عول فى قضائه على أقوال الضابط الثلاثة الذين قاموا

بالضبط بما تضمنته من اقرار الطاعن لهم بحيازة المخدر المضبوط في سيارته بقصد الاتجار ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ولا يعدو ما يثيره في هذا الشأن أن يكون محاولة للتشكيك في صحة اقراره للضباط الثلاثة بما ينحل ذلك إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض

الوقائع

أهت النيابة العامة كلا من : (١) (٢) (٣)
..... (٤) (٥) (طاعن) . أولا : المتهمون جميعا ألفوا تشكيلا عصابيا من أغراضه جلب الجواهر المخدرة والاتجار فيها داخل البلاد . ثانيا : المتهم الخامس جلب جوهرًا مخدرا (هيروين) إلى داخل البلاد وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وبدون تصريح كتابي من الجهة الإدارية المختصة . ثالثا : المتهمون الأول والثاني والرابع والخامس حازوا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . رابعا : المتهمان الثاني والثالث أحرزوا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ١/٣٣ ، ١/٣٤ ، ٦/٢ ، ١/٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٩٠ والبند رقم (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير . أولا : براءة الأول والرابعة ، ثانيا : بمعاقبة الثاني والثالث بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريم كل منهما مبلغ مائة ألف جنيه ، ثالثا : بمعاقبة المتهم الخامس بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه مائة ألف جنيه وذلك عن التهمتين الأولى والثالثة وبراءته من التهمة الثانية ، رابعا : بمصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة وكذلك السيارة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

أولاً : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الأول

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك في تشكيل عصابي للاتجار في المواد المخدرة وإحرازها بقصد الاتجار قد شابه القصور والتناقض في التسيب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه عول في قضائه بالإدانة على اعتراف الطاعن رغم تمسكه ببطلان هذا الاعتراف لكونه وليد اكراه وقع عليه وأطرح دفاعه في هذا الشأن بما لا يصلح ، وأطرح الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات برد قاصر يتناقض قوله بجديتها مع ما أنهى إليه من تبرئة المتهم الخامس من قمة الجلب ، وأغفل تحقيق ما أثاره عن تزوير التوقيعات المذيل بها محضر التحريات وإذن التفتيش وكونها عبارة عن خطوط متشابكة لا تفصح عن شخصية صاحبها ، هذا إلى أن الطاعن قد نازع في صحة ضبطه على الصورة التي رواها شهود الاتبات في خصوص مكان الضبط وزمانه وحصوله سابقا على صدور الإذن به غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع رغم أن المحكمة أجلت الدعوى لتحقيقه بضم دفتر الأحوال إلا أنها تعجلت الفصل فيها دون تنفيذ قرارها ولم تضمن حكمها أسباب عدولها عنه ، وأغفل الحكم الرد على طلب تمتعه بالإعفاء المقرر بالمادة ٤٨ من قانون مكافحة المخدرات رغم توافر شروطه لإرشاده عن المتهمين الثالث والرابع وضبط أولهما وبحوزته كمية من المخدر وتحصيل الحكم لأقوال شهود الاتبات بما يظاهر هذا الدفاع ، فضلا عن معاملة المتهم الأول بهذا الإعفاء رغم تماثل موقفه مع موقف الطاعن واستدل على توافر قصد الاتجار بما لا ينتج عنه ، وأخيرا فقد مثل الطاعن بجلسة المرافعة الأخيرة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه دون مدافع ولم تندب المحكمة له محاميا للدفاع عنه ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر بسبب كفاية العناصر القانونية لجرمي الاشتراك في تشكيل عصاى للاتجار فى المواد المخدرة واحرازها بقصد الاتجار اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتهما فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه عليها ، وكان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بىطلان اعترافه لصدوره وليد إكراه وأطرحه على سند القول " أن المحكمة يطمئن وجدانها إلى صدور الاعتراف من المتهم الثانى - الطاعن - خاليا من شبهة الإكراه المادى أو المعنوى كما لا ترى المحكمة فى اجراءات الضبط والتفتيش إكراهها من أى نوع ذلك أن المتهم المذكور يادر منذ اللحظة الأولى بإقراره ياحرزه للمخدر المضبوط وظل على هذا الاجراء حتى مثل أمام النيابة العامة فبادر بالاعتراف بالجريمة دون أن يستطيل إليه أذى ماديا كان أو معنويا " ، وهذا الذى أورده الحكم سائغ وكاف للرد على هذا الدفع ذلك بأن الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على أسباب سائغة ولا يغير من ذلك عدول الطاعن عن اعترافه بجلسة المحاكمة وأنكاره الاتهام المسند إليه إذ أنه من المقرر أنه لا على الحكم إن أخذ باعتراف المتهم فى تحقيقات النيابة لبراءته مما يشوبه من عيب الإكراه واطمئنانا من المحكمة إلى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدل عنه بعد ذلك ومن ثم فإن معنى الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يوكل الأمر فيها لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها

لتسوية إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان الإذن لعدم جدية التحريات وأفصح عن أن المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش بعد أن اطمأنت إلى جدية الاستدلالات فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا ، ولا يعيب الحكم من بعد ما يدعيه الطاعن من وجود تناقض بين اطمئنان المحكمة إلى جدية التحريات وقضائها ببراءة المتهم الخامس من تهمة الجلب لما هو مقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل متهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة لمتهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر كما أن لها أن تعول في عقيدتها على ما جاء بالتحريات باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة أخرى ولها أن تجزئها فتأخذ بما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداه ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا تجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئا عن تزوير توقيعات محرر محضر التحريات ومصدر الإذن بالتفتيش ولم يطلب إجراء تحقيق معين في شأن ذلك فليس له أن يتمسك بهذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يصح له النعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلب منها ومن ثم فإن منعي الطاعن في هذا الشأن إنما يرد في حقيقته على شكل التوقيع في حد ذاته مما لا يعيب محضر التحريات أو إذن التفتيش الصادر بناء عليها ويضحي النعي على الحكم لهذا السبب في غير محله . لما كان ذلك ، وكلنا وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله المتزلة التي تراها

وتقديره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب وهى متى أخذت بشهادة شهادته
فإن ذلك يفيد أنها أطرحت كافة الاعتبارات التى ساقها الدفاع لملسها على
عدم الأخذ بها وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى اقوال شهود الاثبات وصحة
تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن فى ذلك ينحل إلى جسدل موضوعى فى
تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو
مصادرة عقيدتها فى شاءه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم
يدفع ببطلان القبض عليه لإجرائه قبل صدور الإذن وكان هذا الدفع - بفرض
اثارته - إنما هو دفاع موضوعى يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع
الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التى أوردتها - كما هو الحال فى الدعوى
- فلا يعيب الحكم من بعد قضاءه فى الدعوى دون ضم دفتر الأحوال استجابة
لطلب المتهم الخامس لأنه فضلا عن تنازل المتهمين جميعا عن الطلبات السابق
إبداؤها مما يفقد هذا الطلب خصائص الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته
، فإن قرار المحكمة فى هذا الشأن لا يعدو قرارا تحضيريا تصدره فى صدد تجهيز
الدعوى وجمع أدلتها لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتما العمل على
تنفيذه صونا لهذه الحقوق . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع غير ملزمة
بتقصى اسباب إعفاء المتهم من العقاب إلا إذا دفع بذلك أمامها وكان الطاعن لم
يشر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة
النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استدل على توافر قصد الاتجار فى حق
المحكوم عليهم ومن بينهم الطاعن بقوله " إن المحكمة تستخلصه من ضخامة
الكمية المضبوطة من ذلك النوع من المخدر وتوزيعها بين المتهمين واعتراف
المتهمين الثلاثة الأول بالاتجار فيها والبحث عن عملاء لبيع هذه الكميات لهم
وضبط المبالغ الكبيرة مع المتهمين والاعتراف الصادر من المتهمين الثانى -

الطاعن - والثالث بتحقيقات النيابة وإقرار المتهمين الأربعة بمحاضر الضبط بأن هذه المبالغ هي حصيلة الاتجار في المواد المخدرة وبيع كميات منها قبل الضبط وضبط الميزان الملوّث بالمخدر والصنع المختلفة الأوزان بمزول المتهم الثاني - الطاعن - كل ذلك يطمئن معه وجدان المحكمة أن قصد المتهمين الأربعة من احراز وحيازة المخدر المضبوط هو الاتجار فيه ومن ثم تأخذهم المحكمة بهذا القصد " ، وكان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها مادام يقيم قضاءه في شأنها على اسباب تحمله وكان ما أورده الحكم على السياق المتقدم سائغا في العقل وكافيا فيما خلص إليه الحكم من أن احراز الطاعن - وغيره من المحكوم عليهم - كان بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعن في هذا المعنى يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد استكمل مرافحته والدفاع عنه في جلسات سابقة على تلك التى صدر فيها الحكم المطعون فيه والتي كانت قد أجلت إليها لاستكمال المرافعة عن المتهم الخامس بذلك تكون المحكمة قد كفلت للطاعن حقه في الدفاع على النحو المعتبر في القانون ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع لمثوله جلسة المرافعة الأخيرة دون حضور محاميه لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثانى

ينعى الطاعن على الحكم المطعون فيه أن إذ دانه بجريمتى الاشتراك في تشكيل عصابة للاتجار في المواد المخدرة واحرازها بقصد الاتجار قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والتناقض إذ اتخذ من سبق اتهام الطاعن وباقي المتهمين في جريمة مماثلة وتواجدتهم بالسجن معا في السعودية والتحريات دليلا على توافر جريمة

تأليف التشكيل العصابي واستند الى مجرد قول الطاعن أنه يبحث عن مشتري اعترافه
بالجريمة وعول على اقوال الضابط رغم تناقضه مع نفسه إذ أورد في
محضره أن المخدر الذي ضبط مع المتهم الثاني - الطاعن الأول - كان في لغافة بينهما
شهد بجلسة المحاكمة أن المخدر كان في حقيبة وهو ما يتفق مع رواية المتهمة الرابعة
التي قضى ببراءتها فضلا عن تناقض أقواله مع اقوال الضابط في خصوص
ما قرره الأول أن باب الشقة التي ضبط فيها الطاعن وشقيقته كان مفتوحا إذ قرر
الثاني أنه لا يذكر شيئا عن ذلك بالإضافة إلى أنه لا يتصور صحة ما قرره الضابط في
هذا الشأن ورد الحكم على الدفع بطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات بـرد
قاصر وعول على الدليل المستمد من هذا الاجراء رغم بطلانه وبطلان الآثار المترتبة
عليه - وتناقض الحكم حين دان الطاعن وباقي الطاعنين وقضى ببراءته شقيقته المتهمة
الرابعة رغم تماثل ظروف الواقعة وضبطهما معا مما كان يتعين أن يتصرف أثر الدليل
من حيث صحته أو فسادة إليهما معا خاصة وأن الأوراق قد خلت من دليل على
اتصال الطاعن بالمخدر . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية لجرمي تأليف عصابي للاتجار في المواد المخدرة واحرازها بقصد الاتجار التي
دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها أدلة مستمدة من أقوال شهود الاثبات واعتراف
المتهمين الثلاثة الأول بتحقيقات النيابة العامة ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية
ومعاينة السيارة وهي أداة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ولا يمارى الطاعن
في أن لها أصلها في الأوراق ، ولما كان قول الطاعن حسبما جاء بأسباب طعنه أنه
كان يبحث له عن شخص يشتري وأنه لن يتمكن من ذلك تعتبر أقوالا تحمل معنى
الاقرار باحراز المخدر ومن ثم فإن الحكم يكون سليما ومبني على فهم صحيح
للواقعة إذ المحكمة ليست ملزمة في أخذها باقوال المتهم أن تلتزم نصها وظاهرها ولا
يقدر في سلامة الحكم خطأ المحكمة في تسمية أقوال الطاعن اعترافا طالما أن المحكمة لم

ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف ويكون النعي على الحكم بالقصور في السبب في غير محله . هذا فضلا عن انه لا جدوى في النعي على الحكم قصوره في التدليل على جريمة تأليف التشكيل العصابي مادامت العقوبة التي اوقعها الحكم تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة احراز مخدر الهيروين بقصد الاتجار التي اثبتها الحكم في حقه لأن العقوبة للجريمتين واحدة . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت كافة الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها وكان تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه وملام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته كما هو الحال في الدعوى فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى ولا تجوز اثارته امام محكمة النقض ، وغنى عن البيان أنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره بشأن تناقض الضابط في شأن وصف ما كان عليه حال المخدر الذي ضبط مع الطاعن الأول وكونه كان في لفافة أو في حقيبة لما هو مقرر من انه لا يقبل من اوجه الطعن إلا ما اتصل منها بشخص الطاعن . لما كان ذلك ، وكان قد سبق الرد على النعي على الحكم بقصوره في الرد على الدفع ببطلان إذن النيابة لعدم جدية التحريات عند معالجة الأسباب المقدمة من الطاعن الأول ومن ثم فتحيل المحكمة عليها في الرد على ما اثاره الطاعن في هذا الخصوص كما تحيل إليها فيما سبق الرد به على منعي الطاعن الأول من إدانته وبرائة المتهم الخامس من تهمة الجلب وذلك في خصوص الرد على ما اثاره الطاعن نعيًا على الحكم من القضاء بإدانته وبرائة شقيقته المتهمه الرابعة . لما كان ذلك ، وكان الحكم إذ انتهى إلى جدية التحريات وسلامة

الإذن الصادر بناء عليها فإن ذلك مما يسوغ به الاستدلال بما أسفر عنه تنفيذ الإذن من ضبط المخدر . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن الشهود
..... و..... و..... قولهم أنه بالانتقال إلى مسكن المتهم الثانى -
الطاعن الأول - شاهدوا المتهم الثالث يجلس داخل حجرة على يسار الداخل ممسكا بكيس تجلى عنه عند مشاهدته القوة فالتقطه الاول وعثر بداخله على ستة اكياس من النايلون ثبت أنها تحتوى على مخدر الهيروين وكان الطاعن لا يجادل فى صحة ما نقله الحكم تحصيلاً لأقوال الشهود وتقرير العمل الكيماوى فإن فى ذلك ما يكفى لتوافر الركن المادى فى جريمة احراز المخدر المضبوط ويكون معنى الطاعن فى هذا الشأن فى غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

ثالثاً : الطعن المقدم من المحكوم عليه الثالث

يعنى الطاعن على الحكم المطعون فيه انه إذ دانه بجريمة الاشتراك فى تشكيل عصابة لاتجار فى المواد المخدرة وحيازتها بقصد الاتجار قد شابه القصور والتناقض فى التسيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون والخطأ فى الاسناد ذلك انه اطرح الدفع بطلان إذن النيابة الصادر من نيابة مخدرات القاهرة بتفتيشه برد قاصر يتناقض مع تبرئته من تهمة الجلب وتبرئة المتهم الرابعة مما أسند إليها واغفل الرد على ما تمسك به من بطلان القبض عليه وتفتيشه لكونه سابقاً على صدور الإذن به من نيابة مخدرات الاسكندرية ولم يعن بالرد على عدم علمه بوجود المخدر فى حقيبته سيارته وما سطره من دفاع مثبت على وجه حوافض المستندات المقدمة منه بالجلسة مؤداه انعدام إذن النيابة للتوقيع عليهما بتوقيعات غير مقروءة وعدم توافر الدليل الكافى على جريمة التشكيل العصابى وشيوع الاتهام بينه وبين زوجته - هذا بالاضافة إلى أن الطاعن تمسك بإصابته بمرض عقلى واستند إلى ذلك فى الدفع بانعدام مسئوليته وعدم جواز محاكمته غير أن الحكم لم يعرض لما قسم

عليه دفاعه في شقة الأول واكتفى بالرد على الشق الثاني منه واستمر في محاكمته دون وقفها حتى يتم شفاؤه وايداعه أحد المحال الحكومية المختصة تنفيذا لتوجيه اللجنة الطبية وجاء رده على هذا الشق ردا خاطئا إذ استند إلى التقرير الطبي رغم فساد النتيجة التي انتهى إليها ودون أن يجيب الطاعن إلى طلبه عرضه على لجنة طبية أخرى - كما أنه انضم إلى المتهم الثاني في تمسكه بتطبيق القانون الأصح على أساس أن وزير الصحة قد أصدر القرار رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ باستبدال الجدول الأول الملحق بقانون مكافحة المخدرات ونشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في ١٩٩٤/٢/٢٢ دون نشر الجدول المرفق به سهوا واستدرك هذا السهو بنشر الجدول في ١٩٩٤/١١/٢١ ومن ثم فإن الفترة من ١٩٩٤/٢/٢٢ حتى ١٩٩٤/١١/٢١ تعتبر فترة إباحة يستفيد منها الطاعن غير أن الحكم رد على هذا الدفاع برد خطائي يخالف القانون وأورد الحكم في مدوناته أن الطاعن قد اعترف بالجريمة على خلاف الثابت بالأوراق كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قد دان الطاعن بجريمتي الاشتراك في تشكيل عصابي للاتجار في المواد المخدرة وحيازتها بقصد الاتجار ، وكان ما اثاره الطاعن بأسباب طعنه نعيًا على الحكم من قصور في الرد على الدفع ببطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات وتناقض الحكم في ادانته عن الجريمتين سالفتي الذكر مع تبرئته من قهمة الجلب والقضاء ببراءة المتهم الرابعة وكذا ما ينعاه من اغفال الرد على الدفع ببطلان القبض عليه وتفتيشه لكون الإذن صدر لاحقا له وانعدام إذن النيابة لتوقيعهما بتوقيعات غير مقروءة وعدم وجود الدليل الكافي على توافر جريمة تأليف تشكيل عصابي للاتجار في المواد المخدرة فتحيل المحكمة في شأنه إلى ما سبق الرد به على أسباب الطاعنين الأول والثاني . لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية في حالتى احراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدرات اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم

وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد عليه على سبيل الملك والاختصاص ولو لم تتحقق الحيازة المادية وكان القصد الجنائي في جريمة احراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحزره أو يحوزه من المواد المخدرة وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحزره أن يحوزه من المواد المخدرة وكان الحكم قد حصل واقعة الدعوى وأدلتها بما مؤداه أن التحريات دلت على أن المتهمين ألفوا تشكيلا عصابيا للاتجار في المواد المخدرة وأن الطاعن يستزعم هذا التشكيل ويحتفظ بكمية من المواد المخدرة في سيارته وأنه بناء على إذن من النيابة العامة تم ضبط الطاعن وبتفتيش سيارته الوارد رقمها بالإذن بعد البعثور على مفاتيحها مع الطاعن عثر بحقيبتها على المخدر المضبوط فإن ذلك ما يكفي للدلالة على قيام جريمة حيازة المخدر وثبوتها في حق الطاعن بركنيها المادى والمعنوى ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفع بشيوع التهمة - بفرض اثارته - من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي حصلها الحكم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن نعيها على الحكم في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن المستند الى اصابته بمرض عقلى ورد عليه بقوله " وحيث إنه بما اثاره الدفاع عن المتهم الخامس - الطاعن - من أن هذا المتهم غير جائر محاكمته لأنه غير قادر على الدفاع عن نفسه بسبب عاهة في عقله طرأت عليه بعد وقوع الجريمة وأنه يتعين لذلك وقف اجراءات محاكمته حتى يعود إلى رشده عملا بنص المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية . فإن المحكمة تشير إلى أن الدفاع اثار هذا الاعتوار وقدم تدليلا عليه دفتر تسريح المتهم من الخدمة العسكرية في عام ١٩٧٩ وقال أن المتهم غير مدرك لمرضه وأن ذاكرته مضطربة وأنه مصاب بمرض عقلى وبجلسة ١٩٩٣/١١/٩

قضت المحكمة بمينة اخرى بإيداع المتهم الخامس دار الصحة النفسية وتم تنفيذ هذا الحكم بإيداع المتهم المذكور بمستشفى الطب النفسى بالعباسية وشكلت لجنة فنية من ثلاثة أطباء من مديري المستشفيات النفسية حرروا تقريراً جاء به أن المتهم مسئول عما أسند إليه من اتهام موضوع القضية سائلة البيان حيث لم يثبت اضطراب في ملكاته العقلية والذهنية عند القبض عليه أما ما يعاينه حالياً من أعراض قد تم تشخيصها بأنها حالة شبه عته هستيرى وهى حالة هستيرية انشقاقية مصحوبة بأعراض ذهنية كاذبة وهى حالة مرضية لاحقة للجريمة المتهم فيها وهى محاولة لاشعورية من المتهم لإزالة التوتر العصبى نتيجة لاحتساسه بفداحة الجرم المرتكب وفداحة العقوبة التى قد توقع عليه وهو ما يسمى فى الطب النفسى "بالفائدة المكتسبة من المرض" وبجلسة ١٩٩٥/٥/٢ استمعت المحكمة إلى شهادة الأطباء الثلاثة الذين حرروا التقرير الطبى سالف الذكر فشهد الدكتور مدير مستشفى الأمل النفسية بأن المتهم كان وقت اتياه الفعل المنسوب إليه مدركاً ولا يعانى من أية أمراض وأنه بعد ذلك أصيب بمرض نفسى وليس عقلى وهو ما يوصف بأنه شبه عته هستيرى وقد شهد بذلك أيضاً كل من الدكتور مدير مستشفى السلام النفسى والدكتورة مديرة مستشفى الأمل النفسية للطب النفسى . لما كانت هذه هى تقارير الأطباء الثلاثة المختصين ، وكان من المقرر أن المرض العقلى الذى يوصف بأن جنون أو عاهة عقلية وتنعدم به المسؤولية قانوناً وتوقف به اجراءات المحاكمة هو ذلك المرض الذى من شأنه أن يعدم الشعور والادراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التى لا تفقد الشخص شعوره وإدراكه فلا تعد سبباً لانعدام المسؤولية أو وقف اجراءات المحاكمة آية ذلك أن النص فى الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى على أنه إذا ثبت أن المتهم غير قادر على الدفاع عن نفسه لسبب عاهة فى عقله طرأت بعد وقوع الجريمة بوقف رفع الدعوى عليه أو محاكمته حتى يعود إليه رشده ومن ثم يتعين تفسير هذا

تفسيرا يتفق ومدلول ألفاظه وقصره على الحالات التي تعد عاهة في العقل تجعله غير قادر على الدفاع عن نفسه ، وإذ ثبت من التقرير الطبي وشهادة الأطباء الثلاثة السالف الإشارة إليهم أن المتهم يعاني من مرض يعد من العلامات الاكتئابية والظواهر النفسية ومن ثم فلا أثر لهذا المرض على الاجراءات ويتعين المضي في المحاكمة دون حاجة إلى ندب طبيب وآخر والالتفات عن هذا الدفاع " . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد فسر المرض الذي لا يجوز محاكمة الشخص المصاب به طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية بأنه المرض العقلي وهو تفسير صحيح يتفق وصريح اللفظ ومدلوله ويتلاءم مع ما جرى به قضاء محكمة النقض من أن المرض العقلي اذلى يوصف بأنه جنون أو عاهة في العقل وتنعقد به المسؤولية قانونا طبقا لنص المادة ٦٢ من قانون العقوبات هو ذلك المرض الذي من شأنه أن يعدم الشعور أو الإدراك أما سائر الأمراض والأحوال النفسية التي لا تفقد الشخص شعوره أو إدراكه فلا تعد سببا لانعدام المسؤولية . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيمده يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم لها دون ان تلزم بنذب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير مادام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه لا يجافي العقل والمنطق ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى تقرير اللجنة الطبية التي شكلت لملاحظة الطاعن بعد إيداعه مستشفى الصحة النفسية وإلى أقوال أعضائها الذين سمعتهم بالجلسة من أن الطاعن لا يعاني من مرض عقلي وإنما يعاني من مرض نفسي وأطرحت دفاع الطاعن في هذا الشأن وكان ردها على هذا الدفاع على النحو الذي أوردته في حكمها يتسع لدفاع الطاعن القائم على انعدام مسؤوليته وعدم جواز محاكمته وكافيل في اطراحه فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ،

وكان الحكم قد رد على ما قام عليه دفاع الطاعن بتطبيق القانون الأصلح استنادا إلى عدم نشر الجدول الملحق باقرار رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ في تاريخ نشر القرار واستدراك ذلك السهو في تاريخ لاحق واطرحه بقوله أنه " هذا الدفاع ظاهر الفساد آية ذلك أن المقصود بالنشر في الوقائع المصرية هو نشر القرار كاملا بما يتضمنه من جدول فإذا أغفل القرار الوزاري المذكور نشر الجدول الجديد فإنه يظل العمل بالجدول الأول الملحق بالقانون ساريا لعدم نسخه بتمام نشر الجدول الجديد ولا يعد الجدول القيد منسوخا إلا من تاريخ نشر الجدول الجديد كاملا والقول بغير ذلك لا يتفق مع عقل أو منطق كما لا يتفق والقواعد الأساسية لمشروعية العقاب التي تقضي بأن أحكام القوانين لا تسرى إلى على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبلها ما لم ينص على خلاف ذلك بنص خاص ، هذا فضلا أن عدم نشر الجدول الجديد خطأ أو سهوا - لا يمكن أن يقصد به المشرع عدم العقاب على المواد الواردة بالجدول القديم " ، وكان ما أورده الحكم ردا على هذا الدفع صحيحا ويتفق وصحيح القانون فإن معنى الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إلى الطاعن صدور اعتراف مستقل عنه وإنما عول في قضائه على اقوال الضباط الثلاثة الذين قاموا بالضبط بما تضمنته من اقرار الطاعن لهم بجيازة المخدر المضبوط في سيارته بقصد الاتجار ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ولا يعدو ما يثريه في هذا الشلن أن يكون محاولة للتشكيك في صحة اقراره للضباط الثلاثة بما ينحل ذلك إلى جدول موضوعي في تقدير الدليل لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٥٠٢ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجه ، وكان الحكم قد استخلص ذلك القصد من أقوال الشاهدين وما كشفت عنه التحريات ومن ضخامة كمية المخدر المضبوط وطريقة تجزئته ، وهو من الحكم تدليل سبائغ في العقل والمنطق ويكفى لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحنى لا يكون سديداً.

٢. لما كان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد اختط في المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج في العقوبة تبعا لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى ترديه في هوة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصود التي يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التي تناسبها ، فشدد العقاب في جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة في جرائم التعاطي والاستعمال الشخصي ، فحدد عقوبتها بما نص عليه في الفقرة من المادة ٣٧ منه من أن "يعاقب الأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز ..جوهرا مخدرا ..وكان ذلك بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانونا ..." ثم أورد في الفقرة الثانية تدبيرا احترازيا ناط بمحكمة الموضوع تقدير أعماله - بالنسبة لمن يثبت إدمانه - بغير مقب ، إذ أجرى نصها على أنه " ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى ، بدلا من تنفيذ هذه العقوبة ، أن تأمر بإيداع من يثبت إدمانه إحدى المصحات .." . وكان الأصل

أن تصدى المحكمة لبحث مدى توافر إعمال حقها الجوازي في الحكم بهذا التدبير الاحترازي أو انتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانوني الصحيح على واقعة الدعوى ، وكان مناط إعماله هو مقارفة الجاني جرمي التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن للمخدر كان بقصد الاتجار - وليس التعاطي أو الاستعمال الشخصي - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، فإن دعوى الإدمان وتحقق الإيداع بالمصحة تكون ولا محل لها .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا " هيروين " في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالته إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقًا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريًا عملاً بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٦/١ بند ١ - ٢ بند ٢، ٦، ٤/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم (٢) من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق والمادتين ٣٦ من ذات القانون و ١٧ عقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مائة ألف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة والمضبوط الأخرى .

قطع المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونًا قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يدلل تدليلاً كافياً وسائغاً على توافر قصد الاتجار لديه ، ورغم أن دفاعه اتبنى على إدمانه تعاطي

المخدر بدلالة اعترافه بالتحقيقات ولدى النظر في أمر تجديد حبسه وسبق إيداعه المستشفيات والمصحات النفسية ، وأبده ضابط الرقعة في ذلك ، مما كان يوجب على المحكمة تحقيقه عن طريق المختص فنيا لبيان مدى جواز أعمال التدبير الاحترازي المنصوص عليه في المادة ٣٧ من القرار لسنة ١٩٦٠ ، إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ، وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أن التحريات السرية للرائد والنقيب دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ، ونفاذا لإذن النيابة العامة أجريا ضبطه أمام نادى التجديف بمدينة طنطا ، وبتفتيش أولهما له عثر بحبيب صداره على كيس من البلاستيك به مائة وخمس عشرة لفافة حوت جميعها مخدر الهيروين وبحبيب جلبابه على مبلغ ثلاثة وستين جنيها وخمسين قرشا وأقر لهما بأن قصده من الإحراز كان الاتجار . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة صحيحة لها معينها الصحيح من أقوال شاهدى الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيما طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم قد استخلص ذلك القصد من أقوال الشاهدين وما كشفت عنه التحريات ومن ضخامة كمية المخدر المضبوط وطريقة تجزئته ، وهو من الحكم تدليل سائغ في العقل والمنطق ويكفى لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد اختط في المواد من ٣٣ إلى ٣٨ منه خطة تهدف إلى التدرج في العقوبة تبعا لخطورة الجاني ودرجة إثمه ومدى ترديه في هوة الإجرام ووازن بين ماهية كل قصد من القصد التى يتطلبها القانون في الصور المختلفة لجريمة إحراز المخدرات وقدر لكل منها العقوبة التى تناسبها ، فشدد العقاب في جرائم الجلب والاتجار وخفف العقوبة في

جرائم التعاطى والاستعمال الشخصى ، فحدد عقوبتها بما نص عليه فى الفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه من أن " يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز ..جوهرا مخدرا .. وكان بقصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى فى غير الأحوال المصرح بها قانونا ... " ، ثم أورد فى الفقرة الثانية تدبيرا احترازيا ناط بمحكمة الموضوع تقدير أعماله - بالنسبة لمن يثبت إدمانه - بغير معقب ، إذ أجرى نصها على أنه " ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى الفقرة الأولى ، بدلا من تنفيذ هذه العقوبة ، أن تأمر بإيداع من يثبت إدمانه إحدى المصحات ... " ، وكان الأصل أن تصدى المحكمة لبحث مدى توافر أعمال حقها الجوازى فى الحكم بهذا التدبير الاحترازى أو إنتفاء مقوماته إنما يكون بعد إسباغها الوصف القانونى على واقعة الدعوى ، وكان مناط أعماله هو مقارفة الجانى جريمة التعاطى أو الاستعمال الشخصى ، وكان الحكم قد خلص إلى أن إحراز الطاعن المخدر كان بقصد الاتجار - وليس التعاطى أو الاستعمال الشخصى - وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ، فإن دعوى الإدمان وتحقق مبرر الإيداع بالمصحة تكون ولا محل لها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ويفضه موضوعا .

الطعن رقم ٧٠٦٧ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٩٨

لما كانت المادة ٢١٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن "تحكم المحكمة الجزئية" في كل فعل بعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر على غير الأفراد". وتنص المادة ٢١٦ من ذات القانون على أن "تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعسد بمقتضى القانون جنابة وفي جنحة التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها من طرق النشر - عدا الجرح المضرة بأفراد الناس - وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها". لما كان ذلك وكانت الوقائع المنشورة التي نسب المدعى بالحقوق المدنية إلى الطاعين أنها تتضمن قذفا وسبا في حقه إنما تعلق بصفته عضوا بمجلس الشعب - حسبما اثبتته الحكم في مذوناته - وليست موجهة إليه بصفته من أحياد الناس - ومن ثم فإن الاختصاص بنظر الدعوى ينعقد لمحكمة الجنايات، ولا عسيرة بكون المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف والسب موجهة إليه هو، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بتأييد الحكم المستأنف، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين عملا بنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة الجرح نوعيا بنظر الدعوى.

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جناح الأزيكية ضد كل من : (١) (طاعن)
(٢) (طاعن) (٣) (٤) (٥) (طاعن) بوصف

أنهم نشروا وقائع تتضمن القذف والسب في حقه . وطلب عقابهم بالمواد ١٧١، ٣٠٢، ٣٠٦ من قانون العقوبات مع إلزامهم بأن يؤدوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا : برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى . ثانيا : بتغريم كل من المتهمين الأول والثاني والخامس مائة جنيه وإلزامهم بأن يؤدوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ثالثا : بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية بالنسبة للمتهم الثالث لعدم الحصول على إذن من مجلس الشورى . رابعا : ببراءة المتهم الرابع مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية بالنسبة له . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بميزة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ الخامي بصفته وكيلًا عن الطاعنين في هذا الحكم بطريق النقض الخ :

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرمي القذف والسب قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الدعوى رفعت بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة الجناح في حين أن الاختصاص بنظرها ينعقد لمحكمة الجنايات لكون الوقائع المنشورة تتعلق بصفة المطعون ضده كعضو بمجلس الشعب ، وهو ما قام عليه دفاعهم واطرحه الحكم بما لا يتفق وصحيح القانون ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعنين بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة الجناح بوصف أنهم نشروا وقائع تتضمن القذف والسب في حق المدعى بالحقوق المدنية ، وتمسك الطاعنون أمام محكمة الموضوع بدرجتها بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى لكون المدعى بالحقوق المدنية ذا صفة نيابية ، وقد عرض الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لهذا الدفع

واطرحة في قوله " ولما كان نص المادة ٢١٥ ينص على أن تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها عن طريق النشر على غير الأفراد والمادة ٢١٦ أ ج نصت على أن تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جناية وفي الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها عن طريق النشر عدا الجرح المضرة بأفراد الناس وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها ولما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المدعى المدنى قد اقام دعواه الماثلة بصفته عضوا لمجلس الشعب وهذه الوظيفة لا تشكل له وظيفة عامة طبقا لما قرره نص المادتين ٢١٥، ٢١٦ أ ج إذ أنه ليس من عداد الموظفين العموميين المناط بهم تطبيق تلك المادة ومن ثم تختص المحكمة بنظر الدعوى الماثلة لا سيما وأن مبدى الدفاع لم يقدم الدليل على أن المدعى المدنى من الموظفين العموميين إذ أن الدعوى مقامة بصفته عضو مجلس الشعب لذلك لا تنطبق عليها المادتين سالفتي الذكر، لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٥ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن " تحكم المحكمة الجزئية في كل فعل يعد بمقتضى القانون مخالفة أو جنحة عدا الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها عن طرق النشر على غير الأفراد ، وتنص المادة ٢١٦ من ذات القانون على أن " تحكم محكمة الجنايات في كل فعل يعد بمقتضى القانون جناية وفي الجرح التي تقع بواسطة الصحف أو غيرها عن طرق النشر - عدا الجرح المضرة بأفراد الناس - وغيرها من الجرائم الأخرى التي ينص القانون على اختصاصها بها " ، لما كان ذلك ، وكانت الوقائع المنشورة التي نسب المدعى بالحقوق المدنية إلى الطاعنين أنها تتضمن قذفا ولسبا في حقه إنما تتعلق بصفته عضوا بمجلس الشعب - حسبما اثبتته الحكم في مدوناته - وليست موجهة إليه بصفته من آحاد الناس - ومن ثم فإن الاختصاص بنظر الدعوى ينعقد لمحكمة الجنايات ، ولا عبرة بكون المدعى بالحقوق المدنية أقام الدعوى بشخصه طالما أن وقائع القذف والسب موجهة إليه هو ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر

وقضى بتأييد الحكم المستأنف ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين عملاً بنص المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف والحكم بعدم اختصاص محكمة الجنح نوعياً بنظر الدعوى وبذلك حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٣٩٠٥ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٢١ من يناير سنة ١٩٩٨

١. لما كان المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع ألا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع الحكومة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى . إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل ذات التهمة بتحويل كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنائها القانوني والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى ، فإن هذا التغير يقتضى من المحكمة أن تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية بما توجه من تنبيه المتهم إلى التغير في التهمة ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك .

٢. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة اسندت إلى الطاعنين ارتكاب الغش في تنفيذ عقد النقل وعاقبتهم بالمادة ١١٦ مكرر أ ج من قانون العقوبات . وكانت هذه المادة قد نصت على أن " كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الالتزامات التي يفرضها عليه مقابلة أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة ارتبط به مع إحدى الجهات المبينة في المادة ١١٩ أو مع إحدى شركات المساهمة وترتيب على ذلك ضرر جسيم . أو إذا ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن ... ويحكم على الجاني بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة . ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الاخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا إلى فعلهم " ، وكان الواضح من سياق هذا النص أنه

يعاقب على نوعين من الجرائم الأول هو الإخلال العمدي في تنفيذ أى من العقود المبينة به على سبيل الحصر وهو يتحقق بالامتناع عن تنفيذ الالتزامات التعاقدية كلها أو بعضها أو تنفيذها على نحو مخالف لنصوص العقد أو قواعد القانون التى تحكمه أو اعتبارات حسن النية التى يلتزم بها المتعاقد ، وهذه الجريمة هى التى ربط فيها الشارع الإخلال بجسامة النتيجة المترتبة عليه فاشتراط الضرر الجسيم ركنا فى الجريمة دون ما عداها أما النوع الثانى فهو الغش فى تنفيذ هذه العقود وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدرا معينا من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب ، وأهم تطبيقات الغش - على ما ورد فى المذكرة الإيضاحية للنص - الغش فى عدد الأشياء الموردة أو فى مقدارها أو مقاسها أو عيارها أو فى ذاتية البضائع المتفق عليها أو حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل فى تركيبها وعلى الجملة كل الغش فى تنفيذ هذه العقود وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدرا معينا من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب . وأهم تطبيقات الغش - على ما ورد فى المذكرة الإيضاحية للنص - الغش فى عدد الأشياء الموردة أو فى مقدارها أو مقاسها أو عيارها أو فى ذاتية البضائع المتفق عليها أو فى حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحويه من عناصر ناقصة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل فى تركيبها وعلى الجملة كل الغش فى انجاز الأشغال أو فى الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير فى الشئ لم يجربه العرف أو أصول الصناعة . وقد اشترط الشارع بقيام أى من هاتين الجريمتين - وهما الإخلال العمدي فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك العقود - ان يقع الإخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى أوردتها المادة على سبيل الحصر وان يكون الجاني متعاقدا مع احدى هذه الجهات أو أن يكون متعاقدا من الباطن أو وكىلا أو وسيطا متى كان الإخلال بتنفيذ

الالتزام أو الغش راجعا إلى فعله . كما يشترط لقيام هاتين الجريمتين توافر القصد الجنائي باتجاه ارادة الجاني الى الاخلال بالعقد أو الغش في تنفيذه مع علمه بذلك . لما كان ذلك ، وكان ما أحرزته المحكمة من اسناد فعل الغش إلى الطاعنين - الذى لم يرد في أمر الاحالة - لم يعد تعديلا في وصف التهمة وإنما هو تعديل في ذات التهمة لا تملك المحكمة اجراءه إلا في أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك منعا للافتئات على الضمانات القانونية التى تكفل للطاعنين حق الدفاع عن نفسيهما دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا أمام سلطة القضاء بعد أن يكونا قد أحيطا بالتهمة علما وصارا على بينة من أمرهما فيها أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على إجراء باطل أخل بحق الطاعنين في الدفاع .

٣. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد في مقام تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين ارتكبا غشا في تنفيذ عقد التزام بالنقل باعتبار الأول مقاولا ومالكا للسيارة والمقطورة اللتين أورد رقمهما والثاني سائقا لهما مع المقاول الأصلي المتعاقد مع شركة مصر للبترول لنقل المواد البترولية إلى وكلاء الشركة بالاستيلاء على جزء من تلك المواد البترولية باحتجازه في جيب سحري يخزان تلك السيارة والمقطورة بعد تفريغ حمولتها قاما بتركيبهما لهذا الغرض ثم عاد الحكم في معرض إدانة الطاعنين وأورد أنهما " أخلا عمدا بإدخال الغش في تنفيذ بعض الالتزامات التى يفرضها عليهما عقد نقل ارتبط به المقاول مع شركة مصر للبترول لنقل الرسائل إلى وكلاء الشركة حال كونه متعاقد معه من الباطن والثاني وكيل عن الأول بأن قاما بالاستيلاء على جزء من المواد البترولية القائمين بنقلها " . لما كان ما تقدم ، فإن اعتناق الحكم لهاتين الصورتين المتعارضتين للفعل الذى دان الطاعنين بارتكابه ولصفة الطاعن الثاني ودوره في الجريمة - وهى مناط التأثيم - يدل على اختلال فكرته عن عناصر

الواقعة وعدم استقرارها الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة الأمر الذى يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى أساس كوت المحكمة عقيدتها فى الدعوى . فضلا عما يبين منه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذى يؤمن معه خطؤها فى تقدير مسئولية الطاعين ومن ثم يكون حكمها متخاذلا فى اسبابه متناقضا فى بيان الواقعة تناقضا يعيبه ويوجب نقضه .

٤ . لما كان من المقرر أن القصد الجنائى ركن من أركان الجريمة فيتعين أن يكون ثبوتة فعليا ، فقد كان على الحكم أن يستظهر صفى الطاعن الثانى والأفعال التى ارتكبها وتعد اخلالا بتنفيذ الالتزام أو غشا ويستظهر عناصر مساهمته فى ارتكاب الجريمة وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا واضحا يكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، ولا يكفى فى ذلك ما أورده فى معرض استخلاصه إدانة الطاعين بأن الثانى وكيل عن الأول دون أن يقيم الدليل على ذلك وذلك بعد أن خلت أدلة الدعوى التى أوردها وعول عليها فى قضائه مما يدل يقينا على توافر هذه الصفة . كما لا يكفى فى ذلك أيضا ما سطره الحكم فى معرض رده على دفاع هذا الطاعن من أنه والطاعن الأول كان يتناولان ركوب العربة بمقطورتها إذ أن ذلك لا يفيد فى ذاته أن الطاعن الثانى ساهم فى إقامة الخزانين السحريين أو علم بوجودهما أو أنه ساهم فى اقتراف الجريمة - وهو ما لم يدلل الحكم على توافره فى حقه ومن ثم فإن الحكم يكون قاصر البيان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين أو بحث الطعن المقدمة من النيابة العامة الذى تنعى فيه على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون إذا أغفل القضاء بالغرامة التى تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة . فلا موجب لبحث هذا الخطأ القلنوني . ذلك أن القصور فى التسبب والاخلال بحق الدفاع لهما الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه معيبا لقصوره واخلاله بحق الدفاع فإن هذه المحكمة لا تملك التعرض لما تردى فيه الحكم من خطأ في القانون إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه . بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى إليها أن تقضى بالعقوبة المقررة في القانون إذا رأت أن تدين الطاعنين .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أخلا عمدا غي تنفيذ بعض الالتزامات التي يفرضها عليهما عقد نقل ارتبط به الما قول مع شركة لنقل الرسائل إلى وكلاء الشركة حال كون الأول متعاقدا معه من الباطن والثاني وكلا عن الأول بأن قاما بالاستيلاء على جزء من المواد البترولية القائمة بنقلها وذلك عقب تفريغها عن طريق احتجازها داخل حاجزين سحريين داخل السيارة رقم نقل دقهلية قاما بتركيبهما لهذا الغرض واحالتهما إلى محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة لمعاقبتهما طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١١٦ مكررا /ج من قانون العقوبات بمعاقبة كل من الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات باعتبار أن الجريمة غش في تنفيذ عقد نقل .

فطعن المحكوم عليهما والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعنان - المحكوم عليهما - على الحكم المطعون فيه أن إذ داهما بجريمة الغش في تنفيذ عقد نقل ارتبط به آخر مع الشركة المجنى عليها قد انطوى على إخلال بحق الدفاع وشابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال .

ذلك أن المحكمة دانتهما بجريمة الغش في تنفيذ عقد النقل بدلا من مهمة الإخلال العمدي في تنفيذ الالتزامات التي يفرضها هذا العقد الى وجهتها إليهما النيابة العامة وجرت المرافعة على أساسها دون أن تنبه الدفاع إلى هذا التعديل والتفت الحكم عن

دفاع الطاعن الثاني القائم على أنه مجرد سائق للسيارة بصفة مؤقتة ، واطرح دفعه بانتفاء علمه بوجود الحاجزين اللذين وقع بواسطتهما في السيارة ومقطورتها بما لا يسيغ اطراحه . بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى على الطاعنين بوصف أنهما " أخلا عمدا في تنفيذ بعض الالتزامات التي يرفضها عليهما نقل ارتبط به المكاول مع شركة لنقل الرسائل إلى وكلاء الشركة حال كون الأول متعاقدًا معه من الباطن والثاني وكيلا عن الأول بأن قاما بالاستيلاء على جزء من المواد البترولية القائمين بنقلها وذلك عقب تفرغها عن طريق احتجازها داخل حاجزين سحريين داخل السيارة رقم نقل دقهلية قام بتركيبها لهذا الغرض " . وبعد أن أورد الحكم أن الضرر الجسم ليس وحده الذي تقوم عليه الجريمة وأن الضرر شرط للعقاب وأن المشرع جرم الغش في تنفيذ العقد ما دام لا يمكن تحديد الضرر الذي لحق بالشركة المتعاقد معها . وأن الطاعنين بوصف أنهما " أخلا عمدا بادخال الغش في تنفيذ بعض الالتزامات التي يرفضها عليهما عقد نقل ارتبط به المكاول مع شركة حالة كون الطاعن الأول متعاقد معه من الباطن والثاني وكيلا عن الأول . الأمر المنطبق على المادة ١١٦ مكررا ج من قانون العقوبات " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع ألا تنفيذ بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديلها متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه على واقعة الدعوى . إلا أنه إذا تعدى الأمر مجرد تعديل الوصف إلى تعديل ذات التهمة بتحرير كيان الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى وبنياتها القانون والاستعانة في ذلك بعناصر أخرى تضاف إلى تلك التي أقيمت بها الدعوى . فإن هذا التغيير يقتضى من المحكمة أن تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة

٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية بما توجه من تنبيه المتهم إلى التغيير في التهمة ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونلت الحكم المطعون فيه أن المحكمة أسندت إلى الطاعنين ارتكاب الغش في تنفيذ عقد النقل وعاقبتهم بالمادة ١١٦ مكررا ج من قانون العقوبات . وكانت هذه المادة قد نصت على أن " كل من أخل عمدا بتنفيذ كل أو بعض الإلتزامات التي يفرضها عليه عقد مقاوله أو نقل أو توريد أو التزام أو اشغال عامة ارتبط به مع إحدى الجهات المينة في المادة ١١٩ عقوبات أو مع إحدى شركات المساهمة وترتيب على ذلك ضرر جسيم . أو إذا ارتكب أى غش في تنفيذ هذا العقد يعاقب بالسجن ويحكم على الجاني بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة . ويعاقب بالعقوبات سالفة الذكر على حسب الأحوال المتعاقدون من الباطن والوكلاء والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الإلتزام أو الغش راجعا إلى فعلهم " . وكان الواضح من سياق هذا النص أنه يعاقب على نوعين من الجرائم الأول هو الإخلال العمدى في تنفيذ أى من العقود المينة به على سبيل الحصر وهو يتحقق بالامتناع عن تنفيذ الإلتزامات التعاقدية كلها أو بعضها أو تنفيذها على نحو مخالف لنصوص العقد أو قواعد القلتون التى تحكمه أو اعتبارات حسن النية التى يلتزم بها المتعاقد . وهذه الجريمة هى التى رب فيها الشارع الإخلال بجسامة النتيجة المترتبة عليه فاشتراط الضرر الجسيم ركنا فى الجريمة دون ما عداها أما النوع الثانى فهو الغش فى تنفيذ هذه العقود وهو ما لم يتطلب فيه الشارع قدرا معينا من الضرر لتوافر الجريمة واستحقاق العقاب . وأهم تطبيقات الغش - على ما ورد فى المذكرة الإيضاحية للنص - الغش فى عدد الأشياء الموردة أو فى مقدارها أو مقاسها أو عيارها أو فى ذاتية البضائع المتفق عليها أو فى حقيقتها أو طبيعتها أو صفاتها الجوهرية أو ما تحتويه من عناصر نافعة أو خصائص مميزة أو عناصر تدخل فى تركيبها وعلى الجملة كل الغش فى إنجاز الأشغال أو فى الأشياء الموردة بالمخالفة لأحكام العقد وكذلك كل تغيير فى الشئ لم يجربه العرف أو

أصول الصناعة . وقد اشترط الشارع لقيام أى من هاتين الجريمتين - وهما الإخلال العمدى فى تنفيذ الالتزامات التعاقدية الذى يترتب عليه ضرر جسيم والغش فى تنفيذ تلك العقود - أن يقع الإخلال أو الغش فى تنفيذ عقد من العقود التى أوردها المادة على سبيل الحصر وأن يكون التعاقد مرتبطا به مع احدى الجهات التى اشارت إليها المادة المذكورة وان يكون الجاني متعاقدا مع احدى هذه الجهات أو أن يكون متعلقدا من الباطن أو وكيلا أو وسيطا متى كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا إلى فعله . كما يشترط لقيام هاتين الجريمتين توافر القصد الجنائى باتجاه إرادة الجاني إلى الإخلال بالعقد أو الغش فى تنفيذه مع علمه بذلك . لما كان ما تقدم ، وكان ما أجرته المحكمة من اسناد فعل الغش إلى الطاعنين - الذى لم يرد فى أمر الإحالة - لا يعد تعديلا فى وصف التهمة وإنما هو تعديل فى ذات التهمة لا تملك المحكمة اجراءه إلا فى أثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع ومنحه أجلا لتحضير دفاعه إذا طلب ذلك منعا للافتئات على الضمانات القانونية التى تكفل للطاعنين حق الدفاع عن نفسيهما دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا أمام سلطة القضاء بعد أن يكونا قد أحيطا بالتهمة علما وصارا على بيئة من أمرها فيها أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل أدخل بحق الطاعنين فى الدفاع ، هذا إلى أنه لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد فى مقام تحصيله لواقعة الدعوى أن الطاعنين ارتكبا غشا فى تنفيذ عقد التزام بالنقل باعتبار الأول مقاولا من الباطن ومالكا للسيارة والمقطورة اللتين أورد رقمهما والثانى سالفهما مع المقاول الأصلى المتعاقد مع شركة مصر للبترول لنقل المواد البترولية إلى وكلاء الشركة بالاستيلاء على جزء من تلك المواد البترولية باحتجازه فى جيب سحرى بخزان تلك السيارة والمقطورة بعد تفريغ حمولتها قاما بتركيبها لهذا الغرض ثم عاد الحكم فى معرض ادانة الطاعنين وأورد أنهما " أخلا عمدا بادخال الغش فى تنفيذ بعض الالتزامات التى يفرضها عليهما عقد نقل ارتبط به المقاول مع شركة

مصر للبتروول لنقل الرسائل إلى وكلاء الشركة حال كون الأول متعاقد معه من الباطن والثاني وكيل عن الأول بأن قاما بالاستيلاء على جزء من المسود البترولوية القائمين بنقلها". لما كان ما تقدم ، فإن اعتناق الحكم لهاتين الصورتين المتعارضتين للفعل الذى دان الطاعنين بارتكابه ولصفة الطاعن الثانى ودوره فى الجريمة - وهى مناط التأثيم - يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها - الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة الأمر الذى يستحيل معه على محكمة النقض أن تتعرف على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها فى الدعوى . فضلا عما يبين منه من أن الواقعة لم تكن واضحة لديها بالقدر الذى يؤمن معه خطرهما فى تقدير مسؤولية الطاعنين ومن ثم يكون حكمها متخاذلا فى أسبابه متناقضا فى بيان الواقعة تناقضا يعيب ويوجب نقضه . وفصلا عن ذلك فإنه لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثانى أقام دفاعه على أنه مجرد سائق للسيارة بصفة مؤقتة وأن سائقا آخر كان يقوم بقيادتها قبله ونفى مسؤوليته عن وضع الخزان السحري بها . وكان يشترط لإدانة الطاعن الثانى بالجريمة التى دانه الحكم المطعون فيه بما أن يثبت أنه متعاقد من الباطن أو وكيل أو وسيط وأن يكون الاختلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعا إلى فعله . ولما كان من المقرر أن القصد الجنائى ركن من أركان الجريمة فيتعين أن يكون ثبوته فعليا ، فقد كان على الحكم أن يستظهر صفة الطاعن الثانى والأفعال التى ارتكبها وتعد اختلالا بتنفيذ الالتزام أو غشا ويستظهر عناصر مساهمته فى ارتكاب الجريمة وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا واضحا يكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها . ولا يكفى فى ذلك ما أورده فى معرض استخلاصه ادانة الطاعنين بأن الثانى وكيل عن الأول دون أن يقيم الدليل على ذلك بعد أن خلت أدلة الدعوى التى أوردها وعول عليها فى قضائه مما يدل يقينا على توافر هذه الصفة . كما لا يكفى فى ذلك أيضا ما سطره الحكم فى معرض رده على دفاع هذا الطاعن من أنه والطاعن الأول كانا يتداولان ركوب العربة بمقطورتها إذ

أن ذلك لا يفيد في ذاته أن الطاعن الثاني ساهم في إقامة الخزائن السحريين أو علم بوجودهما أو أنه ساهم في اقتراف الجريمة - وهو ما لم يدلل الحكم على توافره في حقه ومن ثم فإن الحكم يكون قاصر البيان . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين أو بحث الطعن المقدم من النيابة العامة الذى تنعى فيه على الحكم الخطأ فى تطبيق القانون إذ أغفل القضاء بالغرامة التى تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة . فلا موجب لبحث هذا الخطأ القانونى . ذلك أن القصور فى التسبب والإخلال بحق الدفاع لهما الصدارة على وجه الطعن المتعلق بمخالفة القانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه معيباً لقصوره وإخلاله بحق الدفاع فإن هذه المحكمة لا تملك التعرض لما تردى فيه الحكم من خطأ فى القانون إذ ليس بوسعها أن تصحح منطوق حكم قضت بنقضه . بل على محكمة الموضوع عند إعادة الدعوى إليها أن تقضى بالعقوبة المقررة فى القانون إذا رأت أن تدين الطاعنين .

الطعن رقم ٢١٦٠ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٩٨

لما كان البين من مذكرة اسباب الطعن أنها موقعة بتوقيع ثنائى منسوب للأستاذ/..... المحامى مما يتعذر معه الاستدلال عما إذا كان من وقع عليها من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وفق ما أفصحت عنه مذكرة نيابة النقض المرفقة ، فإن ورقة الأسباب تكون باطلة عديمة الأثر فى الخصومة الجنائية ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الاتجار نباتا مخدرا وبذوره (القنب الهندى) فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات أسوان لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة .
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٩، ٣٨، ١/٤٢، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند (١) من الجدول رقم (٥) الملحق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة النبات المخدر وبذوره باعتبار أن الإحراز مجرد من القصور.

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

لما كان البين من مذكرة أسباب الطعن أنها موقعة بتوقيع ثنائى منسوب للأستاذ/..... المحامى مما يتعذر معه الاستدلال عما إذا كان من وقع عليها من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض وفق ما أفصحت عنه مذكرة نيابة النقض المرفقة ، فإن ورقة الأسباب تكون باطلة عديمة الأثر فى الخصومة الجنائية ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا.

الطعن رقم ٦١٧٠٦ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٨

لما كانت المحكمة بقضائها بقبول الاستئناف شكلا قد استنفدت ولايتها بالنسبة إلى شكل الاستئناف ، مما يمنع معه عليها العودة إلى التصدي له ، وكانت المحكمة بالرغم من ذلك قد تصدت من جديد إلى شكل الاستئناف بأن قضت برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض فيه الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ حجبها عن نظر موضوع الاستئناف .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام البناء المين بالأوراق على أرض لم يصدر بشأنها مشروع تقسيم . وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ١٢، ٢٥، ٢٧، ٢٨ من القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ . ومحكمة جناح مركز دمياط قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام بحبسه ستة أشهر وكفالة خمسين جنيها والإزالة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبسه شهرا وكفالة عشرين جنيها والإزالة . استأنف ومحكمة دمياط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته في الحكم الغيابي الاستئنافي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير

به بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة كان قد سبق لها القضاء
- في حكمها الصادر بنذب الخبير - بقبول الاستئناف شكلا ، مما يعيب الحكم
المطعون فيه بما يستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن محكمة ثاني درجة قضت غيابيا بجلسة
.... من اكتوبر سنة ١٩٨٨ بعدم قبول استئناف الطاعن شكلا به بعد الميعاد ،
عارض ، فقضت المحكمة بجلسة من ديسمبر سنة ١٩٨٨ بقبول الاستئناف
شكلا وقبل الفصل في الموضوع بنذب خبير لأداء المأمورية المبينة بالحكم المذكور ،
وبعد أو أودع الخبير تقريره قضت بجلسة من أكتوبر سنة ١٩٨٩ بحكمها
المطعون فيه بقبول المعارضة وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه الصادر
بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة
بقضائها بقبول الاستئناف شكلا قد استغدت ولايتها بالنسبة إلى شكل الاستئناف ،
بما يمتنع معه عليها العودة إلى التصدي له ، وكانت المحكمة بالرغم من ذلك قد
تصدت من جديد إلى شكل الاستئناف بأن قضت برفض المعارضة وتأيد المعارض فيه
الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فإنها تكون قد أخطأت في
تطبيق القانون خطأ حجبها عن نظر موضوع الاستئناف . لما كان ما تقدمه ، فإنه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث بساقي أوجه
الطعن .

الطعن رقم ٢٥٧٦٣ لسنة ٦٧ القضائية

جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٩٨

لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من أحكام مكافحة الدعارة قد نص في مختلف مواده على جرائم شتى أمام كل منها - من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها - عن الأخرى وإن كانت في عمومها تنقسم إلى طائفتين تتعلق الأولى بأفعال التحريض والتسهيل والمساعدة والمعاونة والأعتياد على ممارسة الفجور أو الدعارة وما يلحقها من ظروف مشددة ، وتنصرف الطائفة الثانية إلى أماكن إتيان تلك الأفعال ، وإذ كان القانون المذكور قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن " كل من حرّض شخصا ذكرا كان أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه " . بينما نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو عن طريق الاتفاق المالي " . فقد دل بالصيغة العامة التي تضمنتها المادة الأولى على إطلاق حكمها بحيث تناول صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة بعد هذا التعميم على دعارة الأنثى والتي تمهد لها صورا معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الاتفاق المالي فحسب بشق سبله كليا أو جزئيا . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم لواقعة الدعوى لا يتحقق به معنى المعاونة حسبما عرفها نص الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليه لاقتصار الشارع في تأثيم المعاونة على صورة الاتفاق المالي على البغى ، وتأمين

طريقها إلى الدعارة وما يستلزمه الانفاق من الاستدامة زمنا طالا أو قصيرا ، فلا يتحقق بمجرد أداء أجر للبغى مقابل ممارسة الفحشاء معها ولو كانت قد اعتادت ممارسة الدعارة - كما هو الحال في الدعوى - كما لم يقيم الدليل على ارتكاب الطاعن الجريمة المسندة إليه فإنه يكون قاصرا .

المقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنه عاون أنثى على ممارسة الدعارة وذلك على النحو المبين بالتحقيقات ، وطلبت عقابه بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات ، والمواد ١/ب ، ١/٦ ، ١/٨ ، ١/٩ ، ١/١٠ ، ١/١١ ، ١/١٢ ، ١/١٣ ، ١/١٤ ، ١/١٥ ، ١/١٦ ، ١/١٧ ، ١/١٨ ، ١/١٩ ، ١/٢٠ ، ١/٢١ ، ١/٢٢ ، ١/٢٣ ، ١/٢٤ ، ١/٢٥ ، ١/٢٦ ، ١/٢٧ ، ١/٢٨ ، ١/٢٩ ، ١/٣٠ ، ١/٣١ ، ١/٣٢ ، ١/٣٣ ، ١/٣٤ ، ١/٣٥ ، ١/٣٦ ، ١/٣٧ ، ١/٣٨ ، ١/٣٩ ، ١/٤٠ ، ١/٤١ ، ١/٤٢ ، ١/٤٣ ، ١/٤٤ ، ١/٤٥ ، ١/٤٦ ، ١/٤٧ ، ١/٤٨ ، ١/٤٩ ، ١/٥٠ ، ١/٥١ ، ١/٥٢ ، ١/٥٣ ، ١/٥٤ ، ١/٥٥ ، ١/٥٦ ، ١/٥٧ ، ١/٥٨ ، ١/٥٩ ، ١/٦٠ ، ١/٦١ ، ١/٦٢ ، ١/٦٣ ، ١/٦٤ ، ١/٦٥ ، ١/٦٦ ، ١/٦٧ ، ١/٦٨ ، ١/٦٩ ، ١/٧٠ ، ١/٧١ ، ١/٧٢ ، ١/٧٣ ، ١/٧٤ ، ١/٧٥ ، ١/٧٦ ، ١/٧٧ ، ١/٧٨ ، ١/٧٩ ، ١/٨٠ ، ١/٨١ ، ١/٨٢ ، ١/٨٣ ، ١/٨٤ ، ١/٨٥ ، ١/٨٦ ، ١/٨٧ ، ١/٨٨ ، ١/٨٩ ، ١/٩٠ ، ١/٩١ ، ١/٩٢ ، ١/٩٣ ، ١/٩٤ ، ١/٩٥ ، ١/٩٦ ، ١/٩٧ ، ١/٩٨ ، ١/٩٩ ، ١/١٠٠ ، ١/١٠١ ، ١/١٠٢ ، ١/١٠٣ ، ١/١٠٤ ، ١/١٠٥ ، ١/١٠٦ ، ١/١٠٧ ، ١/١٠٨ ، ١/١٠٩ ، ١/١١٠ ، ١/١١١ ، ١/١١٢ ، ١/١١٣ ، ١/١١٤ ، ١/١١٥ ، ١/١١٦ ، ١/١١٧ ، ١/١١٨ ، ١/١١٩ ، ١/١٢٠ ، ١/١٢١ ، ١/١٢٢ ، ١/١٢٣ ، ١/١٢٤ ، ١/١٢٥ ، ١/١٢٦ ، ١/١٢٧ ، ١/١٢٨ ، ١/١٢٩ ، ١/١٣٠ ، ١/١٣١ ، ١/١٣٢ ، ١/١٣٣ ، ١/١٣٤ ، ١/١٣٥ ، ١/١٣٦ ، ١/١٣٧ ، ١/١٣٨ ، ١/١٣٩ ، ١/١٤٠ ، ١/١٤١ ، ١/١٤٢ ، ١/١٤٣ ، ١/١٤٤ ، ١/١٤٥ ، ١/١٤٦ ، ١/١٤٧ ، ١/١٤٨ ، ١/١٤٩ ، ١/١٥٠ ، ١/١٥١ ، ١/١٥٢ ، ١/١٥٣ ، ١/١٥٤ ، ١/١٥٥ ، ١/١٥٦ ، ١/١٥٧ ، ١/١٥٨ ، ١/١٥٩ ، ١/١٦٠ ، ١/١٦١ ، ١/١٦٢ ، ١/١٦٣ ، ١/١٦٤ ، ١/١٦٥ ، ١/١٦٦ ، ١/١٦٧ ، ١/١٦٨ ، ١/١٦٩ ، ١/١٧٠ ، ١/١٧١ ، ١/١٧٢ ، ١/١٧٣ ، ١/١٧٤ ، ١/١٧٥ ، ١/١٧٦ ، ١/١٧٧ ، ١/١٧٨ ، ١/١٧٩ ، ١/١٨٠ ، ١/١٨١ ، ١/١٨٢ ، ١/١٨٣ ، ١/١٨٤ ، ١/١٨٥ ، ١/١٨٦ ، ١/١٨٧ ، ١/١٨٨ ، ١/١٨٩ ، ١/١٩٠ ، ١/١٩١ ، ١/١٩٢ ، ١/١٩٣ ، ١/١٩٤ ، ١/١٩٥ ، ١/١٩٦ ، ١/١٩٧ ، ١/١٩٨ ، ١/١٩٩ ، ١/٢٠٠ ، ١/٢٠١ ، ١/٢٠٢ ، ١/٢٠٣ ، ١/٢٠٤ ، ١/٢٠٥ ، ١/٢٠٦ ، ١/٢٠٧ ، ١/٢٠٨ ، ١/٢٠٩ ، ١/٢١٠ ، ١/٢١١ ، ١/٢١٢ ، ١/٢١٣ ، ١/٢١٤ ، ١/٢١٥ ، ١/٢١٦ ، ١/٢١٧ ، ١/٢١٨ ، ١/٢١٩ ، ١/٢٢٠ ، ١/٢٢١ ، ١/٢٢٢ ، ١/٢٢٣ ، ١/٢٢٤ ، ١/٢٢٥ ، ١/٢٢٦ ، ١/٢٢٧ ، ١/٢٢٨ ، ١/٢٢٩ ، ١/٢٣٠ ، ١/٢٣١ ، ١/٢٣٢ ، ١/٢٣٣ ، ١/٢٣٤ ، ١/٢٣٥ ، ١/٢٣٦ ، ١/٢٣٧ ، ١/٢٣٨ ، ١/٢٣٩ ، ١/٢٤٠ ، ١/٢٤١ ، ١/٢٤٢ ، ١/٢٤٣ ، ١/٢٤٤ ، ١/٢٤٥ ، ١/٢٤٦ ، ١/٢٤٧ ، ١/٢٤٨ ، ١/٢٤٩ ، ١/٢٥٠ ، ١/٢٥١ ، ١/٢٥٢ ، ١/٢٥٣ ، ١/٢٥٤ ، ١/٢٥٥ ، ١/٢٥٦ ، ١/٢٥٧ ، ١/٢٥٨ ، ١/٢٥٩ ، ١/٢٦٠ ، ١/٢٦١ ، ١/٢٦٢ ، ١/٢٦٣ ، ١/٢٦٤ ، ١/٢٦٥ ، ١/٢٦٦ ، ١/٢٦٧ ، ١/٢٦٨ ، ١/٢٦٩ ، ١/٢٧٠ ، ١/٢٧١ ، ١/٢٧٢ ، ١/٢٧٣ ، ١/٢٧٤ ، ١/٢٧٥ ، ١/٢٧٦ ، ١/٢٧٧ ، ١/٢٧٨ ، ١/٢٧٩ ، ١/٢٨٠ ، ١/٢٨١ ، ١/٢٨٢ ، ١/٢٨٣ ، ١/٢٨٤ ، ١/٢٨٥ ، ١/٢٨٦ ، ١/٢٨٧ ، ١/٢٨٨ ، ١/٢٨٩ ، ١/٢٩٠ ، ١/٢٩١ ، ١/٢٩٢ ، ١/٢٩٣ ، ١/٢٩٤ ، ١/٢٩٥ ، ١/٢٩٦ ، ١/٢٩٧ ، ١/٢٩٨ ، ١/٢٩٩ ، ١/٣٠٠ ، ١/٣٠١ ، ١/٣٠٢ ، ١/٣٠٣ ، ١/٣٠٤ ، ١/٣٠٥ ، ١/٣٠٦ ، ١/٣٠٧ ، ١/٣٠٨ ، ١/٣٠٩ ، ١/٣١٠ ، ١/٣١١ ، ١/٣١٢ ، ١/٣١٣ ، ١/٣١٤ ، ١/٣١٥ ، ١/٣١٦ ، ١/٣١٧ ، ١/٣١٨ ، ١/٣١٩ ، ١/٣٢٠ ، ١/٣٢١ ، ١/٣٢٢ ، ١/٣٢٣ ، ١/٣٢٤ ، ١/٣٢٥ ، ١/٣٢٦ ، ١/٣٢٧ ، ١/٣٢٨ ، ١/٣٢٩ ، ١/٣٣٠ ، ١/٣٣١ ، ١/٣٣٢ ، ١/٣٣٣ ، ١/٣٣٤ ، ١/٣٣٥ ، ١/٣٣٦ ، ١/٣٣٧ ، ١/٣٣٨ ، ١/٣٣٩ ، ١/٣٤٠ ، ١/٣٤١ ، ١/٣٤٢ ، ١/٣٤٣ ، ١/٣٤٤ ، ١/٣٤٥ ، ١/٣٤٦ ، ١/٣٤٧ ، ١/٣٤٨ ، ١/٣٤٩ ، ١/٣٥٠ ، ١/٣٥١ ، ١/٣٥٢ ، ١/٣٥٣ ، ١/٣٥٤ ، ١/٣٥٥ ، ١/٣٥٦ ، ١/٣٥٧ ، ١/٣٥٨ ، ١/٣٥٩ ، ١/٣٦٠ ، ١/٣٦١ ، ١/٣٦٢ ، ١/٣٦٣ ، ١/٣٦٤ ، ١/٣٦٥ ، ١/٣٦٦ ، ١/٣٦٧ ، ١/٣٦٨ ، ١/٣٦٩ ، ١/٣٧٠ ، ١/٣٧١ ، ١/٣٧٢ ، ١/٣٧٣ ، ١/٣٧٤ ، ١/٣٧٥ ، ١/٣٧٦ ، ١/٣٧٧ ، ١/٣٧٨ ، ١/٣٧٩ ، ١/٣٨٠ ، ١/٣٨١ ، ١/٣٨٢ ، ١/٣٨٣ ، ١/٣٨٤ ، ١/٣٨٥ ، ١/٣٨٦ ، ١/٣٨٧ ، ١/٣٨٨ ، ١/٣٨٩ ،

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأنه بجريمة
معاونة أنشأ على ارتكاب جريمة ممارسة الدعارة ، قد شابه القصور في التسبب ،
ذلك أنه خلا من بيان واقعة الدعوى بيانا تتوافر به الأركان القانونية للجريمة التي
دأنه بها ولم يورد مضمون الأدلة التي استند إليها في الإدانة ، مما يعيبه ويستوجب
نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن رئيس قسم مكافحة جرائم الآداب بالدقهلية قد حرز محضرا أثبت فيه أن تحرياته دلت على قيام المتهمه بممارسة الدعارة مع الرجال دون تمييز وأنها تدير مسكنها للدعارة وتنفيذا لإذن النيابة العامة الذى استصدره بتفتيش ذلك المسكن وضبط ما به من نسوة تمارس الدعارة فقد تم ضبط المتهمين ، سامية ، وحنان ، وبعض الرجال وقررت المتهمه حنان أن المتهم - الطاعن - اصطحبها إلى مسكن المتهمه سامية ومارس معها الدعارة لقاء أجر كما مارس معها آخرين كما قررت المتهمه سامية ذات القول وأن التحريات افادت أن المتهم المذكور من ذوى السمعة السيئة وتعدد علاقاته النسائية غير المشروعة ومعاونته في تسهيل دعارة النسوة الساقطات واصطحابه هن لمسكن المتهمه سامية وممارسة البغاء معهن ، وأنه بسؤاله أنكر ذلك ، وانتهى إلى ثبوت الاتهام في حقه بقوله " لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المتهم المستأنف أخذ المتهمه حنان لمسكن المتهمه سامية الذى يدار للدعارة ومارس البغاء معها لقاء أجر كما سهل لها ذلك مع الرجال الذين ترددوا على هذا المسكن الأمر الذى تتوافر معه الجريمة المسند إلى المتهم ارتكابها وقام الدليل على ثبوتها قبله أخذا مما قررته المتهمتان حنان وسامية بمحضر ضبط الواقعة وتحقيقات النيابة والذى تأيد بما جاء بتحريات الشرطة وشهد به محررها على النحو السالف بيانه بصدر هذا الحكم " ، وانتهى إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من ادائه . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فيما تضمنه من أحكام مكافحة الدعارة قد نص في مختلف مواده على جرائم شتى أماز كل منها - من حيث نطاق تطبيقها وعناصرها وأركانها والغرض من العقاب عليها - عن الأخرى وإن كانت في عمومها تنقسم إلى طائفتين تتعلق الأولى بأفعال التحريض والتسهيل والمساعدة والمعاونة والاعتیاد على ممارسة الفجور أو الدعارة وما يلحقها

من ظروف مشددة ، وتنصرف الطائفة الثانية إلى أماكن اتيان تلك الأفعال ، وإذا كان القانون المذكور قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على أن " كل من حرض شخصا ذكرا أو أنثى على ارتكاب الفجور أو الدعارة أو ساعده على ذلك أو سهله له ، وكذلك كل من استخدمه أو استدرجه أو أغواه بقصد ارتكاب الفجور أو الدعارة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاثة سنوات وبغرامة من مائة جنيه إلى ثلاثمائة جنيه " . بينما نص في الفقرة الأولى من المادة السادسة منه على أن " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاثة سنوات كل من عاون أنثى على ممارسة الدعارة ولو كان عن طريق الانفاق المثل " . فقد دل بالصيغة العامة التي تضمنتها المادة الأولى على إطلاق حكمها بحيث تتناول صور التحريض على البغاء وتسهيله بالنسبة للذكر والأنثى على السواء بينما قصر نطاق تطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة بعد هذا التعميم على دعارة الأنثى والتي تمهد لها صورا معينة من صور المساعدة والتسهيل هي المعاونة التي تكون وسيلتها الانفاق المالي فحسب بشقي سبله كلياً أو جزئياً . لما كان ذلك ، وكان ما حصله الحكم لواقعة الدعوى لا يتحقق به معنى المعاونة حسبما عرفها نص الفقرة الأولى من المادة السادسة المشار إليه لأقتصار الشارع في تأثيم المعاونة على صورة الانفاق المالي على البغى ، وتأمين طريقها إلى الدعارة وما يستلزمه الانفاق من الاستدامة زماً طال أو قصر ، فلا يتحقق بمجرد أداء أجر للبغى مقابل ممارسة الفحشاء معها ولو كانت قد اعتادت ممارسة الدعارة - كما هو الحال في الدعوى - كما لم يقدّم الدليل على ارتكاب الطاعن الجريمة المسندة إليه ، فإنه يكون قاصراً بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٠٩٧ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار الباتما بالحكم وإلا كان قاصرا .
٢. من المقرر أنه يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة مخالفة شروط الوضع تحت مراقبة البوليس أن يبين الحكم منطوق وتاريخ الحكم أو القرار الذي صدر بوضع الطاعن تحت المراقبة أو ترتب عليه ذلك والجهة التي صدر منها وتاريخ بدء المراقبة وانتهائها وأوجه مخالفة شروط المراقبة ، وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يبين ذلك وخلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تخالف شروط الوضع تحت مراقبة الشرطة على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادتين ١٣,٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٥ ، ومحكمة جناح مركز منوف قضت عقابه غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة شـبـن الكوم الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المخامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجريمة مخالفة شروط الوضع تحت مراقبة الشرطة قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله " وحيث إن واقعة الدعوى على ما جاء بالمحضر المحرر في هذا الشأن ، وحيث إن التهمة ثابتة قبل إلتهم أخذاً بما جاء بمحضر ضبط الواقعة فضلاً عن عدم حضور المتهم لدفع هذا الإتهام بدفع مقبول فيتعين بذلك عقابه بمواد الإتهام عملاً بنص المادة ٤/٣٠١ إجراءات جنائية " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصرا ، وكان يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة مخالفة شروط الوضع تحت مراقبة البوليس أن يبين الحكم منطقاً وتاريخ الحكم أو القرار الذي صدر بوضع الطاعن تحت المراقبة أو ترتب عليه ذلك والجهة التي صدر منها وتاريخ بدء المراقبة وانتهائها وأوجه مخالفة شروط المراقبة ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يبين ذلك ومن يبان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٥٩٧٠ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .
٢. قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه .

الوقائع

اقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح

.....

أسند إليه أمورا لو صحت لاستوجبت مساءلته والمساس به وبوضعه في عمله .

وطلبت عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جناح قضت حضوريا عملا بمواد الاقمام
أولا : في الدعوى الجنائية بتغريم المتهم مائة جنية ، ثانيا : في الدعوى المدنية بإحالتها
إلى محكمة الابتدائية لنظرها .

استأنف

ومحكمة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا
..... بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض

ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة الابتدائية للفصل فيها من جديد مشكلة من دائرة أخرى .

ومحكمة الإعادة بميزة أخرى قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .

المحكمة

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليه مستمدة من أقوال المجنى عليه ومن العبارات التي تضمنتها الشكاوى موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعن قصد إذاعة ما نسبته إلى المجنى عليه بما استخلصه الحكم من أن الطاعن قصد إرسال شكواه إلى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذ استخلصه على النحو المقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما لا يسوغ الاستدلال عليه وتنحصر به دعوى القصور في التسبب والفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه وأورد أن الطاعن نسب إلى المدعى بالحقوق المدنية في الشكاوى المقدمة منه استغلال نفوذه كقاضيا وتهديده بهدم حانوته الذي يستأجره والتدخل لرفض الدعوى المرفوعة منه ضد مالك العقار وأنه اشرف على هدم الحانوت في منتصف الليل وهي عبارات تنطوي على مساس بكرامة

المدعى المدنى وتدعى الى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم فى الوسط الذى يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هى معرفة فى القانون ومن ثم يتعين رفض هذا الشق من النعى ومن جهة أخرى فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه ، وما أورده الطاعن فى شكاويه من عبارات على الوجه السابق لا يستلزمها الدفاع فى القضية المدنية المرفوعة منه على آخر ليس المدعى المدنى طرف فيها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعاً مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يسوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر اتفاق الطاعن والمحكوم عليه الآخر على تزوير التوكيل المنسوب للمجنى عليه فإنما يثبته الطاعن بشأن قصور الحكم في تعويله على اقوال الشاهدين على الرغم من أنها لا تدل على مقارفة الطاعن الجريمة التي دين بارتكابها على ما سلف بيانه يكون في غير محله .

٣. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

٤. من المقرر أن القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ولم يقصر تحقيقه على الطب الشرعي .

٥. من المقرر أن لمحكمة الموضوع تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من مطاعن وهي غير ملزمة إذا ما اطمأنت لأعمال الخبير ونتيجتها بإجابة الدفاع إلى طلب ندب خبيرا آخر في الدعوى لإعادة المضاهاة بإدام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الاجراء وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره المدافع عن الطاعن من بطلان تقرير المعمل الجنائي لصدوره من جهة غير مختصة وأن المضاهاة تمت على أوراق استكتاب مختلفة وتداب قسم أبحاث التزييف والتزوير وأطرحه بما ارتآه من أن الورقة التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة تصلح لذلك ولم ينكرها الطاعن وأن المحكمة قد اطمأنت إلى صحة

المضاهاة وإلى ما انتهى إليه تقرير الخبير فإنه لا يقبل من الطاعن العودة إلى مجادلتها فيما انتهت إليه بخصوص ذلك .

٦. لما كان البين من محضر جلسة ١٩٩٥/١٠/٣١ التي مثل فيها المحكوم عليه والدفاع أن المحكمة فضت الحرز المحتوى على المستند المقول بتزويره ومن ثم فقد كان معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم ، وكان في مكنه الطاعن الإطلاع عليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان في الاجراءات لعدم فض الحرز لا يكون مقبولا .

٧. من المقرر أن ما يثيره الطاعن بشأن اجراءات وتحقيقات النيابة العامة لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للنعى على الحكم .

٨. من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل ولم يرتب القانون البطلان على مخالفتها بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد منها كما أن مجرد التأخير في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحريز لا يدل بذاته على معين ولا يمنع المحكمة من الاطمئنان إلى سلامته وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة وصحة اجراءات التحريز وأن أوراق الاستكتاب الذى أجرته النيابة هي التى تمت المضاهاة عليها وأخذت بنتيجة التقرير فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٩. لما كان ثبوت ارتكاب الطاعن لتزوير توقيع المجنى عليه في دفتر التصديق على التوقيعات والذي يصلح لاتخاذ شهادة منه بصدور التوكيل المزور كاف لإثبات جريمة التزوير في حقه فإنه لا يجدى الطاعن عدم إرفاق أصل التوكيل المزور أو صورته أو اجراء المضاهاة عليهما - إذ أن الطاعن لم يحزر الشهادة المستخرجة من دفتر التصديقات أو يوقعها .

١٠. من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها موكولا إلى قاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك .

١١. من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال مادامت قد أوردت أدلة الإدانة بما يحمل عليه قضاءها .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه بصفته موظفا عموميا " موظف بمأمورية شهر عقارى توثيق " ارتكب تزويرا فى محرر رسمى " هو التوكيل رقم لسنة والصادر من مكتب توثيق النموذجى " حال تحريره المختص بوظيفته بأن أثبت به على خلاف الحقيقة مشول عزت أمامه وتوكيله سالم وأمهرة بتوقيعات مزورة نسبها زورا لعزت فتمت الجريمة بهذه الطريقة على النحو المبين بالأوراق ، وإحالة إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢١١ ، ٢١٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات ومصادرة المحرز المزور المضبوط .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ ذاته بجريمة التزوير فى محرر رسمى قد شابه البطلان والقصور فى التسبيب والفلساد فى الاستدلال والطوى على اخلال بحق الدفاع وأخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه عول على أقوال الشاهدين عزت ، وبدر رغم أن ما أورده من أقوالهما لا يؤدى إلى ثبوت الجريمة ولم يورد بما يكفى مؤدى تقرير المعمل الجنائى وأعرض عن

الدفع بطلاله والقائم على عدم ايراده اسانيده وصدوره من جهة غير مختصة به فضلا عن أن عملية المضاهاة تمت على أوراق استكتاب لم يشمل استكتاب المجنى عليه وغير التي تم استكتابها أمام النيابة بدلالة اختلاف عدد أوراق الاستكتاب الموجودة بالحرز عنها بتحقيقات النيابة العامة ولم يجب الطاعن إلى طلب إعادة استكتابه والمتهم الآخر بمعرفة قسم أبحاث التزييف والتزوير وأطرح الدفاع في هذا الخصوص بما لا يسوغه كذلك فإن المحكمة لم تطلع على المحرر المدعى بتزويره في حضرة الطاعن كما أن النيابة العامة لم تبين ما إذا كان التزوير على أصل التوكيل الذي لم يرفق بالدعوى أم صورته أو على الشهادة التي تم التسجيل بمقتضاها والتي تضمنت على غير الحقيقة توكيل الوكيل في البيع لنفسه وللغير وهي التي تم بموجبها تسجيل الشهر رقم سنة جنوب على غير الحقيقة - وبين الشهادة التي حصل عليها المجنى عليه من الشهر العقاري والتي لا تتضمن ذلك رغم أن الشهادتين مستخرجتين من دفتر تصديق واحد ولم تطلع النيابة على دفتر التصديق للثبوت من أن الشهادتين الصحيحة - ولم تقبض على المتهم الثاني ولم تسأل هذا إلى أن أوراق المضاهاة لم يثبت من الذي قام بتحريرها ولم ترسل إلى العمل الجنائي إلا بعد مرور عام من تاريخ الاستكتاب ووردت نتيجة المضاهاة في غير حرز هذا إلى الطاعن موظف ويعول أسرته ولا يتصور ارتكابه الجريمة كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يحمل في ان بتاريخ وأثناء تأدية المتهم الأول مصطفى لوظيفته لمكتب توثيق قسم أثبت على خلاف الحقيقة حضور عزت ومثوله أمامه وتوكيله المتهم الثاني الذي حكم عليه غيابيا وأصدر بناء على ذلك التوكيل رقم ووقع بخط يده دفتر التصديقات بتوقيعات نسبها زورا للمجنى عليه وذلك بناء على اتفاق مسبق بينه وبين المتهم الثاني الذي أمله بالبيانات المراد

اثباتها بالتوكيل والذي استعمله المتهم الثانى فى تحرير عقد البيع المشهر برقم فى وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال الجنى عليه عزت الذى شهد بأن المحكوم عليه الثانى زور عليه توكيلا واستخدمه فى بيع قطعة أرض لنفسه ومن أقوال الشاهد بدر الذى شهد باستخدام المتهم الثانى للتوكيل المزور فى بيع أرض الجنى عليه ومن تقرير المعمل الجنائى الذى بين أن الطاعن هو الذى وقع بإسم الجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا من تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد استظهر اتفاق الطاعن والمحكوم عليه الآخر على تزوير التوكيل المنسوب للمجنى عليه فإن ما يثيره الطاعن بشأن قصور الحكم فى تعويله على أقوال الشاهدين على الرغم من أنها لا تدل على مقارفة الطاعن الجريمة التى بارتكابها على ما سلف بيانه يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى تقرير المعمل الجنائى وأبرز ما جاء به من أن المتهم حرر بخط يده التوقيعين المنسوب صدرهما للمجنى عليه عزت الشابتين بدفتر التصديق فإنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائى لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ولم يقصر تحقيقه على الطب الشرعى - وكان لمحكمة الموضوع تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من مطاعن وهى غير ملزمة إذا ما اطمأنت لأعمال الخبير ونتيجتها بإجابة الدفاع إلى طلب لدب خبير آخر فى الدعوى لإعادة المضاهاة مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهى من جانبها اتخاذ هذا الاجراء ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد عرض لما آثاره المدافع عن الطاعن من بطلان تقرير المعمل الجنائى لصدوره من جهة غير مختصة وأن المضاهاة تمت على أوراق استكتاب مختلفة

وندب قسم أبحاث التزييف والتزوير وأطرحة بما ارتآه من أن الورقة التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة تصلح لذلك ولم ينكرها الطاعن وأن المحكمة قد اطمأنت إلى صحة المضاهاة وإلى ما انتهى إليه تقرير الخبير فإنه لا يقبل من الطاعن العودة إلى مجادلتها فيما انتهت إليه بخصوص ذلك . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة ١٩٩٥/١٠/٣١ التي مثل فيها المحكوم عليه والدفاع أن المحكمة فضت الحرز المختوى على المستند المقول بتزويره ومن ثم فقد كان معروضا على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكنة الطاعن الاطلاع عليه ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من بطلان في الاجراءات لعدم فض الحرز لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن اجراءات وتحقيقات النيابة العامة لا يعذر أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للنعي على الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن اجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل ولم يرتب القانون البطلان على مخالفتها بل ترك الأمر في ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد منها كما أن مجرد التأخير في اتخاذ الاجراءات اللازمة للتحريز لا يدل بذاته على معنى معين ولا يمنع المحكمة من الاطمئنان إلى سلامته وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى سلامة وصحة اجراءات التحريز وأن أوراق الاستكتاب الذي أجرته النيابة هي التي تمت المضاهاة عليها وأخذت بنتيجة التقرير فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان ثبوت ارتكاب الطاعن لتزوير توقيع المجنى عليه في دفتر التصديق على التوقيعات والذي يصلح لاتخاذ شهادة منه بصدور التوكيل المزور كاف لإثبات جريمة التزوير في حقه فإنه لا يجدى الطاعن عدم ارفاق أصل التوكيل المزور أو صورته أو إجراء المضاهاة عليهما - إذ أن الطاعن لم يحور الشهادة المستخرجة من دفتر التصديقات أو يوقعها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وقيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها

موكولا إلى قاضى الموضوع دون معقب عليه فى ذلك كما أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة
المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال مادامت قد
أوردت أدلة الإدانة بما يحمل عليه قضاءها فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا
يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
القضاء برفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٨

لما كانت المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات قد أباحت حق الدفاع الشرعى عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة في باب انتهاك حرمة ملك الغير ، وإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة وعلى ما يبين من محضر الجلسة بأنه إنما لجأ إلى القوة لرد الجنى عليه عن أرضه التى فى حيازته بعد أن دخلها عنوة لمعه من الانتفاع بها ، كما حصل الحكم مؤدى هذا الدفع وكان الحكم قد أشار عند تحصيله أقوال الشاهد والد الجنى عليه - التى عول عليها فى إدانة الطاعن - أنه لما توجه إلى حقله رفقة أولاده وجد أن أشجار تفاح قد زرعت به ولما هموا بإزالتها فوجئ بالمتهم وأشقائه ينهالون عليهم ضربا ، فإنه لا يكفى للرد على هذا الدفاع قول الحكم أن الطاعن لم يزعم أن الجنى عليه هدده بالاعتداء عليه أو أنه اعتدى عليه بالفعل إذ كان لزاما على المحكمة أن تبحث فيما له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للطاعن وأشقائه وكان الجنى عليه وشقيقاه ووالده هم الذين دخلوها بقصد منع حيازة الطاعن وأشقائه لها بالقوة فإنهم يكونوا قد ارتكبوا الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ويكون للطاعن الحق فى استعمال القوة اللازمة طبقا للمادة ٢٤٦ من ذلك القانون ، أما وإن المحكمة لم تفعل فقد بات حكمها منظويا على الإخلال بحق الدفاع والقصور فى البيان .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب بأداة راضة "قطعة خشب" على رأسه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى الموت . وأحالته إلى محكمة جنابات شين الكوم لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة وادعى ورثة الجنى عليه مدنيا قبل المتهم

بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بالمادة ٢٣٦/١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة خمس
سنوات وبإلزامه أن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على
سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب
المفضي إلى الموت قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع . ذلك أنه أ طرح
دفعه بأنه كان في حالة دفاع شرعي عن المال بما لا يصلح ردا ، مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن حصل الواقعة
ومؤدى الأدلة التي تساند إليها في قضائه بإدانة الطاعن عرض إلى الدفع بقيام حالة
الدفاع الشرعي عن النفس والمال ورد عليه في قوله " وحيث إنه بالنسبة لما تمسك به
الدفاع من توافر حالة الدفاع الشرعي عن النفس والمال فهو في غير محله ذلك لأنه
من شروط استعمال الحق في الدفاع أن يكون هذا الدفاع لازما لدرء الخطر فلا معنى
للاحتجاج بالدفاع الشرعي إذا اتجه المدافع بفعله إلى مصدر أو آخر لا يأتى منه
الخطر ، ولما كان المتهم في التحقيقات لم يزعم أن المجنى عليه قد هددته بالاعتداء عليه
أو أنه اعتدى عليه بالفعل وإنما قال المتهم إن والد المجنى عليه هو الذى اعتدى
عليه ضربا وأحدث إصابات به ومن ثم فإن قيام المتهم بضرب المجنى عليه على النحو
المبين في التحقيقات ينتفى به حق الدفاع الشرعي وقد حاد المتهم عن مصدر الخطر
متجها بدفاعه إلى غيره " . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات
قد أباحت حق الدفاع الشرعي عن المال لرد كل فعل يعتبر جريمة من الجرائم الواردة
في باب انتهاك حرمة ملك الغير ، وإذا كان المتهم قد تمسك أمام المحكمة وعلى ما

يبين من محضر الجلسة بأنه إنما لجأ إلى القوة لرد المجنى عليه عن أرضه التي في حيازته بعد أن دخلها عنوة لمنع من الانتفاع بها كما حصل الحكم مؤدى هذا الدفع ، وكان الحكم قد أشار عند تحصيله أقوال الشاهد والد المجنى عليه - التي عسول عليها في إدانة الطاعن - أنه لما توجه إلى حقله رفقة أولاده وجد أن أشجار تفاح قد زرعت به ولما هموا بإزالتها فوجئ بالمتهم وأشقائه ينهالون عليهم ضربا ، فإنه لا يكفى للرد على هذا الدفاع قول الحكم أن الطاعن لم يزعم أن المجنى عليه هددته بالاعتداء عليه أو أنه اعتدى عليه بالفعل إذ كان لزاما على المحكمة أن تبحث فيمن له الحيازة الفعلية على الأرض المتنازع عليها حتى إذا كانت للطاعن وأشقائه وكان المجنى عليه وشقيقاه ووالده هم الذين دخلوها بقصد منع حيازة الطاعن وأشقائه لها بالقوة فبأنهم يكونوا قد ارتكبوا الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات ويكون للطاعن الحق في استعمال القوة اللازمة طبقا للمادة ٢٤٦ من ذلك القانون ، أما وإن المحكمة لم تفعل فقد بات حكمها منظويا على الإخلال بحق الدفاع والقصور في البيان مما يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

الطعن رقم ١٥٢٠ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجه من بقاء المال في ذمة المتهم باختلاسه أو الاستيلاء عليه حتى الحكم عليه ، إذ هو بمثابة تعويض عيني للدولة عن ماله الذي اضاعه المتهم عليها ، قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .

٢. لما كان الطاعنان قد تمسكا في دفاعهما بأنهما قاما بشداد بعض المبالغ المختلصة والمستولى عليها إما نقدا أو خصما من مستحقتهما الشهرية لدى البنك ، وأشارا إلى مقدار المبلغ المسند وأنه خمسة عشر ألفا من الجنيهات قدمت مستندات لرئيس النيابة ولم يعرض له التقرير ، كما أشار إلى رقم قرار الخصم من الراتب الصادر من الجهة التي يتبعانها والشهر الذي بدأ منه الخصم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقسط هذا الدفاع حقه وتعني بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية للصواب إذ يترتب على ثبوت صحته استتزال المبالغ المسددة من الأموال المختلصة أو المستولى عليها أو ترد عليه بأسباب سائفة تؤدي إلى اطراحه . أما وهي لم تفعل وانتهت إلى إلزامهما برد مبلغ مسار للفرامة المحكوم بها وهي مساوية لقيمة ما نسب إليهما اختلاسه والاستيلاء عليه قبل تحقيق دفاعهما المار بيانه اكتفاء بما أوردته ، وهو لا يواجه ولا يكفي لطرح هذا الدفاع . فإنها تكون قد اخلت بحق الدفاع فضلا عما شاب حكمها من قصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه .

٣. لما كان المال الذي اختلسه واستولى عليه الطاعنان ، وأخرجه البنك محمدا على وجه القطع منذ وقوع الجريمة لا يدخل فيه فوائد تأخير سداده أو غرامات تأخير سداده أو غيرها مما لم يكن موجودا ، إذ لا كيان له ولا يدخل فيه ولا يعتبر منه ولم يلحقه انتزاع . فإنه ما كان المحكمة حسبما يبين من مدونات الحكم المطعون

فيه - أن تضيف الفوائد أو غرامات التأخير إلى قيمة مبالغ القروض المختلصة والمستوى عليها هي وحدها التي يتعين حسابها بالنسبة لجرمي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال عام . أما وأنها قد فعلت فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما . أولا : بصفتهم موظفين عموميين (الأول رئيس وحدة التنمية والائتمان والثاني مندوب صرف بنك) اختلصا المبالغ المبنية بالتحقيقات والبالغ قدرها اثنين وثلاثين ألف وأربعمائة وواحد جنيه ومائتين وخمسين مليما المملوكة لجهة العمل سالفى البيان والتي وجدت في حيازتهما بسبب وظيفتهما حال كون المتهم الثاني من الأمناء على العهد والودائع وقد ارتبطت تلك الجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى هي أنهما اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محررات رسمية هي ايصالات السلف المبنية بالتحقيقات والمنسوبة لكل من و والمتضمنة اقتراضهم مبالغ من البنك بأن اتفقا مع ذلك المجهول وأمداه بالبيانات اللازمة فقام بدوره بإثباتها بما على خلاف الحقيقة ومهرها بتوقيعات نسبها زورا إليهم فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، ثانيا : المتهم الثاني بصفته موظفا عموميا "مندوب صرف بنك " اختلص مبلغ ثلاثة آلاف وسبعمائة وثمانية وأربعين جنيها وتسعمائة وأربعين مليما المملوك لجهة عمله سالفه البيان والمسلمة إليه بسبب وظيفته وقد ارتبطت تلك الجناية ارتباطا لا يقبل التجزئة بجناية أخرى هي أنه اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير محررات رسمية هي ايصالات السلف المبنية بالتحقيقات والمنسوبة لـ و والمتضمنة اقتراضهما مبالغ من البنك بأن اتفق مع ذلك المجهول وأمداه بالبيانات اللازمة فقام بدوره بإثباتها بما على خلاف الحقيقة ومهرها بتوقيعات نسبها

زورا إليهما فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالنيا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بملواد ٤٠ ، ٤١ ، ١١٢/أ-ب ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١١٩ مكررا من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقة كل متهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزلهما من وظيفتهما بردهما معا مبلغ اثنين وثلاثين ألف وأربعمائة وواحد جنيه ومائة وخمسين مليمًا وغرامة مساوية لقيمة هذا المبلغ وأن يورد الثاني مبلغ ثلاثة آلاف وسبعمائة وأربعين جنيهًا وغرامة مساوية لهذا المبلغ باعتبار أن التهمة اختلاس مال عام والاستيلاء عليه .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبما بجريمتي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال عام وارتباط كل منهما بجناية تزوير في محررات رسمية ، قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع وانطوى على خطأ في القانون ، ذلك بأنه يالزامهما برد المبالغ المنسوب إليهما اختلاسها والاستيلاء عليها معرضا عن تمحيص دفاعهما القائم على أنهما قاما بسداد بعضها إما نقدا أو خصما من راتبهما ومستحقاقهما الشهرية لدى البنك ، فضلا عن أنه حسب الفوائد والغرامات ضمن هذه المبالغ بما لا يتفق وصحيح القانون بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن جزاء الرد يدور مع موجبه من بقاء المال في ذمة المتهم باختلاسه أو الاستيلاء عليه حتى الحكم عليه ، إذ هو بمثابة تعويض عيني للدولة عن ما لها الذي اضاعه المتهم عليها ، قصد به إعادة الحال إلى ما كانت عليه قبل الجريمة .

لما كان ذلك ، وكان الطاعنان قد تمسكا في دفاعهما بأنهما قاما بسداد بعض المبالغ المختلصة والمستولى عليها إما نقدا أو خصما من مستحقاقهما الشهرية لدى البنك ، وأشار إلى مقدار المبلغ المسدد وأنه خمسة عشر ألفا من الجنيهات قدمت مستندات

لرئيس النيابة ولم يعرض له التقرير ، كما أشار إلى رقم قرار الخصم من الراتب الصادر من الجهة التي يتبعها والشهر الذي بدأ منه الخصم فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقسط هذا الدفاع حقه وتعنى بتمحيصه بلوغا إلى غاية الأمر فيه مادام فيه تجلية وهداية الصواب إذ يترتب على ثبوت صحته استئصال المبالغ المسددة من الأموال المختلسة أو المستولى عليها أو ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى اطراحه .

إما وهي لم تفعل وانتهت إلى الزامهما برد مبلغ مساو للغرامة المحكوم بها وهي مساوية لقيمة ما نسب إليهما اختلاسه والاستيلاء عليه قبل تحقيق دفاعهما المار بيانه اكتفاء بما أوردته ، وهو لا يواجه ولا يكفي لطرح هذا الدفاع ، فإنها تكون قد أخلت بحق الدفاع فضلا عما شاب حكمها من قصور في التسبيب مما يعيبه ويوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان المال الذي اختلسه واستولى عليه الطاعنان ، وأخرجه البنك محمدا على وجه القطع منذ وقوع الجريمة لا يدخل فيه فوائد تأخير سداده أو غرامات تأخير سداده أو غيرها مما لم يكن موجودا ، إذ لا كيان له ولا يدخل فيه ولا يعتبر منه ولم يلحقه انتزاع ، فإنه ما كان للمحكمة حسبما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - أن تضيف الفوائد أو غرامات التأخير إلى قيمة مبالغ القروض الأصلية وتقضى بالغرامة والرد على هذا الأساس مادام أن مبالغ القروض المختلسة والمستولى عليها هي وحدها التي يتعين حسابها بالنسبة لجرمي الاختلاس والاستيلاء بغير حق على مال عام ، أما وأنها قد فعلت فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك دون حاجة لبحث باقي ما يثيره الطاعنان بأسباب طعنهما .

الطعن رقم ٢٩٠٢٠ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. لما كان نص المادة ٢١٦ من قانون العقوبات قد جرى على أن " كل من تسمى في تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين " ، والنص في المادة ٢٢٤ من ذات القانون على أن " لا تسرى أحكام المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة " ، والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن جوازات السفر على أن " يعين بقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط واجراءات منحه ... " ، والنص في المادة ٣٨ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ ألف الذكر على النموذج الخاص بطلب إصدار جواز السفر أو تجديده - تدل في صريح ألفاظها وواضح معناها أن الشارع قد حدد على سبيل الحصر حالات التزوير المشار إليها فيما ، وعاقب على ما كان منها يشكل في الأصل جنايات تزوير في أوراق رسمية بعقوبة الجنحة ، وعاقب على ما كان منها يشكل جنح تزوير في أوراق عرفية بعقوبة أخف من تلك المقررة بجنح التزوير في الأوراق العرفية ، وأن تذكرة السفر لا يتم إصدارها إلا بعد تقديم طلب ، ولئن كان ما تقدم من نصوص مخففة للعقاب في صورتها - على السياق بادي الذكر - هو في واقع أمره خروجاً على الأصل العام المقرر في المواد من ٢١١ - ٢١٥

من قانون العقوبات ، إلا أنه إذا كان التزوير قد حصل في ورقة لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها - وهو الحال في الدعوى الماثلة - فإنه يندرج لزوما وحتما في نطاق الحالات التي حددتها ، إذ لا يعقل قانونا - في صورة الدعوى - أن يكون التسمى باسم مزور في تذكرة سفر أو صنعها معاقبا عليه بعقوبة الجنحة ، ويكون التزوير في بيانات الاستمارة أو الطلب التي لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها ، معاقبا عليه بعقوبة أشد الأمر الذي يتفق وما استهدفه الشارع من العقوبات المخففة التي أوردتها عقابا على أحوال التزوير الخاصة آنفة الذكر ، واعتبارا بأن تلك الاستثمارات وما شابهها تمهد وتسلس إلى حالة التزوير الخاصة المبينة آنفا الذكر ، وإذا كان ذلك ، وكانت تذاكر السفر يقصد بها الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقاً من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر ، وكان ما نسب إلى المطعون ضده على السياق المتقدم لا يخرج عن نطاق المواد آنفة الذكر ، ذلك بأن الاشتراك مع آخر في تزوير بيانات استمارة جواز السفر التي لا يتأتى الحصول على التذكرة المذكورة إلا بها يندرج في نطاق التأييم الوارد بالمادتين ٢١٦ ، ٢٢٤ من قانون العقوبات وهو ما يؤدي في التكييف الصحيح والوصف الحق إلى اعتبار الواقعة المسندة إلى المطعون ضده مكونة للجريمة المنصوص عليها بالمادتين باديتي الذكر المعاقب عليها بعقوبة الجنحة .

٢. لما كانت المادة (٢٧) من قانون العقوبات قد نصت على أن " كل موظف ارتكب جناية مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضا بالعزل ومن ثم فإن مفاد هذا النص وفقا لصحيح القانون أنه افتراض أن الموظف قد ارتكب إحدى الجنايات التي نص عليها على سبيل الحصر ثم قرر القاضي توافر ظرف مخفف لمصلحته فحكم عليه بالحبس فقط فيتعين عليه

أن يحكم بالعزل كذلك ، والعزل في هذه الحالة عقوبة تكميلية وجوبية ، أما في الجرح - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن القانون يقرر العزل كعقوبة تكميلية في بعض الجرح ويجعله أحيانا وجوبيا وأحيانا جوازيا ، وتحديد الجرح التي يقرر فيها القانون العزل ومعرفة ما إذا كان وجوبيا أم جوازيا يقتضى الرجوع إلى نصوص القانون التي تبين عقوبة كل جنحة - كما هو الحال في الجرح المنصوص عليها بالمواد ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤/أ ، ١٢٥ من قانون العقوبات ، وليس من بينها الجنحة محل الدعوى الراهنة ، ومن ثم فإن معنى الطاعة - النيابة العامة - على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لإغفاله القضاء بعقوبة العزل من الوظيفة العامة يكون غير سديد .

٣. من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٤. من المقرر أن القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا .
٥. من المقرر أنه لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متسلسلة ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، ويكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٦. لما كان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابسهما ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم في الإدانة على أقوال شاهدي الإثبات وتقرير

قسم أبحاث التزييف والتزوير رغم عدم كفايتها يتمخض جدلا موضوعيا وفي تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد كشف عن اعتقاد المحكمة بحصول اشتراك الطاعن مع مجهول في ارتكاب التزوير لما ساقه من أقوال شاهدي الإثبات ومما استمده من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن المجهول هو الذي وقع على الورقة المزورة - المقدمة إليه من الطاعن - بتوقيع نسبه إلى آخرين مما يقطع بتوافر الاشتراك ، فإن رمى الحكم بقالة القصور في التسبيب لعدم استظهار عناصر الاشتراك والتدليل على توافره في حق الطاعن يكون في غير محله .

٧. انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بأوجه تتعلق بجريمة الاشتراك في التزوير ونعيه بالقصور في التدليل على ارتكابه لها طالما أن العقوبة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة كفالة آخر في الحصول على جواز سفر ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

٨. من المقرر أن العبرة في تقدير شهادة الشهود والاعتداد بها هي بما تقتنع به محكمة الموضوع وبما تطمئن إلى صحته ، ومن ثم فلها أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة متى اطمأنت إلى صحتها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة اقتنعت بأقوال شاهدي الإثبات ، فإن منعى الطاعن بوجود خصومة بينه والشاهدين - بفرض صحته - يكون غير مجد إذ هو لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية في تقدير الدليل مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

٩. من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها تلك الأدلة واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة إلى متهم آخر ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه للأدلة التي دان الطاعن على مقتضاها فلا يعيبه من بعد أن

يقضى ببراءة المتهمين الآخرين استنادا للأسباب التي أوردها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

١٠ . من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ما دام أن الواقعة المادية المبينة بتقرير الاتهام والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا ، وإذا كان الحكم قد انتهى إلى اعتبار الطاعن شريكا بالنسبة لجريمة تزوير محرر رسمي ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة الخال بها الطاعن بل هي مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة لitraفع على اساسه هذا إلى أنه لا مصلحة له في النعي على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقررة على الطاعن باعتباره شريكا تدخل في عقوبة الفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من تغيير المحكمة صفته من فاعل أصلي في جريمة تزوير محرر رسمي إلى شريك فيها دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدائه على هذا الأساس يكون غير سديد .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنه : (١) بصفته موظفا عموميا "كاتب بالمركز الطبي" ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو استمارة طلب إصدار جواز سفر ١٩ جوازات ، وكان ذلك بوضع امضاءات مزورة بأن وقع عليها بتوقيعات نسبها زورا إلى كل من و..... (٢) كفل المتهم المجهول في استحصله على جواز السفر رقم الزور مع علمه بذلك ، وأحاله إلى محكمة جنابات المنيسا

لحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٦ من
قانون العقوبات مع إعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس
مع الشغل لمدة ستة أشهر باعتبار أن التهمة الأولى اشتراك في تزوير محرر رسمي .
فطعن المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

أولا : الطعن المقدم من النيابة العامة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون
ضده بجريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي ، وكفالة آخر في الحصول على جواز
سفر مزور مع علمه بذلك ، قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك أنه لم يقض عليه
بعقوبة العزل من الوظيفة بما يستوجب نقضه .

ثانيا : الطعن المقدم من المحكوم عليه (الطاعن)

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاشتراك
في تزوير محرر رسمي ، وكفالة آخر في الحصول على جواز سفر مع علمه بتزويره .
قد شابه البطالان والقصور في التسبب والفساد في الاستدلال وكذلك الإخلال بحق
الدفاع ، ذلك أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير لا يصلح للتدليل على ارتكابه
الجريمة التي دين بها لأنه لم يثبت به أن الطاعن حرر التوقيعات المزورة ، وأن أقوال
شاهدي الإثبات - عماد الحكم في الإدانة - لا تكفي تدليلا على ارتكابه للواقعة
وأنه لم يدل على اشتراكه في التزوير بل تساند في ذلك على اعترافه معتبرا أن مجرد
التوقيع على الاستمارة - محل الاتهام - من البيانات الجوهرية - بيد أنها لم تعد بحسب
الأصل لهذه التوقيعات والتفت المحكمة عن دفاعه في هذا الشأن ورغم أن كل
بيانات الاستمارة سليمة ومطابقة لبيانات البطاقة العائلية الخاصة بصاحبها ولم يعرض
الحكم بوجود خصومة بينه وشاهدي الإثبات بدلالة لأقوال شاهدي النفي كما أن

المحكمة قضت ببراءة المتهمين بتزوير البطاقة الشخصية والاستمارة الخاصة باستخراجها في حين أنها أدانته على ذات الأدلة ، وأخيرا غيرت وصف التهمة من ارتكاب تزوير في محرر رسمي إلى الاشتراك مع آخر مجهول في ارتكاب الواقعة دون لفت نظر الدفاع ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

أولا : ومن حيث إنه بالنسبة لطعن النيابة العامة

فإنه لما كان نص المادة ٢١٦ من قانون العقوبات قد جرى على أن " كل من تسمى في تذكرة سفر أو تذكرة مرور باسم غير اسمه الحقيقي أو كفل أحدا في استحصاله على الورقة المشتملة على الاسم المذكور وهو يعلم ذلك يعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سنتين " ، والنص في المادة ٢٢٤ من ذات القانون على أن " لا تسرى أحكام المواد ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ ، ٢١٥ على أحوال التزوير المنصوص عليها في المواد ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ولا على أحوال التزوير المنصوص عليها في قوانين عقوبات خاصة " ، والنص في المادة الأولى من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦٨ في شأن جوازات السفر على أن " يعين بقرار من وزير الداخلية بموافقة وزير الخارجية شكل جواز السفر ومدة صلاحيته وطريقة تجديده وشروط واجراءات منحه " ، والنص في المادة ٣٨ من قرار وزير الداخلية رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٩ بتنفيذ بعض أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٥٩ ألف الذكر على النموذج الخاص بطلب إصدار جواز السفر أو تجديده - تدل في صريح ألفاظها وواضح معناها أن الشارع قد حدد على سبيل الحصر حالات التزوير المشار إليها فيها ، وعاقب على ما كان منها يشكل في الأصل جنایات تزوير في أوراق رسمية بعقوبة الجناية ، وعاقب على ما كان منها يشكل جنح تزوير في أوراق عرفية بعقوبة أخف من تلك المقررة بجنح التزوير في الأوراق العرفية ، وأن تذكرة السفر لا يتم إصدارها إلا بعد تقديم طلب ، ولئن كان ما تقدم من نصوص مخففة للعقاب في صورته - على السياق بادي

الذكر - هو في واقع أمره خروجاً على الأصل العام المقرر في المواد من ٢١١ - ٢١٥ من قانون العقوبات ، إلا أنه إذا كان التزوير قد حصل في ورقة لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها - وهو الحال في الدعوى الماثلة - فإنه يندرج لزوماً وحتماً في نطاق الحالات التي حددتها ، إذ لا يعقل قانوناً في صورة الدعوى - أن يكون التسمي باسم مزور في تذكرة سفر أو صنعها معاقباً عليه بعقوبة الجنحة ، ويكون التزوير في بيانات الاستمارة أو الطلب التي لا يتأتى الحصول على تذكرة السفر إلا بها ، معاقباً عليه بعقوبة أشد الأمر الذي يتفق وما استهدفه الشارع من العقوبات المخففة التي أوردتها عقاباً على أحوال التزوير الخاصة آنفة الذكر ، واعتباراً بأن تلك الاستثمارات وما شابهها تمهد وتسلس إلى حالة التزوير الخاصة المبينة آنفاً ، وإذا كان ذلك ، وكانت تذاكر السفر يقصد بها الأوراق الخاصة برفع ما يكون عالقاً من القيود بحرية الأشخاص في التنقل من مكان إلى آخر ، وكان ما نسب إلى المطعون ضده على السياق المتقدم لا يخرج عن نطاق المواد آنفة الذكر ، ذلك بأن الاشتراك مع آخر في تزوير بيانات استمارة جواز السفر التي لا يتأتى الحصول على التذكرة إلا بها يندرج في نطاق التأثيم الوارد بالمادتين ٢١٦ ، ٢٢٤ من قانون العقوبات وهو ما يؤدي في التكيف الصحيح والوصف الحق إلى اعتبار الواقعة المسندة إلى المطعون ضده مكونة للجريمة المنصوص عليها بالمادتين باديتي الذكر المعاقب عليها بعقوبة الجنحة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٧ من قانون العقوبات قد نصت على أن " كل موظف ارتكب جنابة مما نص عليه في الباب الثالث والرابع والسادس والسادس عشر من الكتاب الثاني من هذا القانون عومل بالرافة فحكم عليه بالحبس يحكم عليه أيضاً بالعزل " ، ومن ثم فإن مفاد هذا النص وفقاً لصحيح القانون أنه افترض أن الموظف قد ارتكب إحدى الجنايات التي نص عليها على سبيل الحصر ثم قرر القاضي توافر ظرف مخفف لمصلحته فحكم عليه بالحبس فقط فيتعين عليه أن يحكم بالعزل كذلك ، والعزل في هذه الحالة عقوبة تكميلية

وجوبية ، أما في الجرح - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن القانون يقرر العزل كعقوبة تكميلية في بعض الجرح ويجعله أحيانا وجوبيا وأحيانا جوازيا ، وتحديد الجرح التي يقرر فيها القانون العزل ومعرفة ما إذا كان وجوبيا أم جوازيا يقتضى الرجوع إلى نصوص القانون التي تبين عقوبة كل جنحة - كما هو الحال في الجرح المنصوص عليها بالمواد ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤/أ ، ١٢٥ من قانون العقوبات ، وليس من بينها الجنحة محل الدعوى الراهنة ، ومن ثم فإن معنى الطاعة - النيابة العامة - على الحكم الخطأ في تطبيق القانون لإغفاله القضاء بعقوبة العزل من الوظيفة العامة يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانياً : ومن حيث أنه بالنسبة إلى الطعن المقدم من المحكوم عليه (الطاعن)

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمي الاشتراك في تزوير محرر رسمي ، وكفالة آجر في الحصول على جواز سفر مزور مع علمه بذلك اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وتقرير قسم البحوث التزييف والتزوير وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بنسب الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إذا قيده القانون بدليل معين بنص معين ، وكان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يلزم أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، ويكفى أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو

أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، فإنه يكفي أن تكون المحكمة اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم في الإدانة على أقوال شاهدي الإثبات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير رغم عدم كفايتها يتمخض جدلا موضوعيا في تقدير الأدلة مما لا يجوز الخوض فيه أمام محكمة النقض ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد كشف عن اعتقاد المحكمة بحصول اشتراك الطاعن مع مجهول في ارتكاب التزوير لما ساقه من أقوال شاهدي الإثبات ومما استمده من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن المجهول هو الذي وقع على الورقة المزورة - المقدمة إليه من الطاعن - بتوقيع نسبه إلى آخرين مما يقطع بتوافر الاشتراك ، فإن رمى الحكم بقالة القصور في التسبب لعدم استظهار عناصر الاشتراك والتدليل على توافره وفي حق الطاعن يكون في غير محله . هذا إلى انتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بأوجه تتعلق بجريمة الاشتراك في التزوير ونعيه بالقصور في التدليل على ارتكابه لها طالما أن العقوبة المقضى بها تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة كفالة آخر في الحصول على جواز سفر ، وذلك بالتطبيق للمادة ٣٢ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في تقدير شهادة الشهود والاعتداد بها هي بما تقتنع به محكمة الموضوع وبما تطمئن إلى صحته ، ومن ثم فلها أن تأخذ بأقوال الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة متى اطمأنت إلى صحته . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة اقتنعت بأقوال شاهدي الإثبات ، فإن منعى الطاعن بوجود خصومة بينه والشاهدين - بفرض صحته - يكون غير مجد إذ هو لا يعدو أن يكون منازعة موضوعية في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم من شأن محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها تلك الأدلة واطمئنانها

إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها بالنسبة إلى متهم آخر ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه للأدلة التي دان الطاعن على مقتضاها فلا يعيبه من بعد أن يقضى ببراءة المتهمين الآخرين استنادا للأسباب التي أوردها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك مادام أن الواقعة المادية المبينة بتقرير الاتهام والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان الطاعن به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا ، وإذ كان الحكم قد انتهى إلى اعتبار الطاعن شريكا بالنسبة لجريمة تزوير محرر رسمي ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهمة الخال بها الطاعن بل هي مجرد تصحيح لبيان كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح إجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليتراجع على إنسائه هذا إلى أنه لا مصلحة له في النعي على الحكم بهذا السبب إذ العقوبة المقضى بها على الطاعن باعتباره شريكا تدخل في عقوبة الفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من تغيير المحكمة صفته من فاعل أصلي في جريمة تزوير محرر رسمي إلى شريك فيها دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التغيير وإدانتته على هذا الأساس يكون غير سديدة . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن المقدم من الطاعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٩٩٦٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٨

لما كان قد صدر من بعد صدور الحكم المطعون فيه قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٦ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٦ ونص في المادة ١١٢ منه على أنه " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة ، وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن ، ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التي وقعت من المتهم " ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد تجاوز عمره ست عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة التي دانه بها ولم يكن قد بلغ الثامنة عشرة سنة بعد ، وكان مفاد النصوص المار ذكرها أن الشارع بما نص عليه في المادة ١١٢ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ قد أجاز الزول بالعقوبة المقررة للجريمة التي دين بها الطاعن إلى السجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات بعد أن كان الحد الأدنى لتلك العقوبة - عملا بحكم المادة ١٥/١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - عشر سنوات وهو ما نزل إليه الحكم المطعون فيه مقيدا به ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعد قانونا أصح للمتهم بما اشتملت عليه أحكامه من جواز الزول بعقوبة السجن المقررة للجريمة التي دين بها الطاعن إلى سبع سنوات - ويكون القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المار ذكره

هو الواجب التطبيق اعمالا لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القلنون الأصلح للمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن وقبل الفصل فيها بحكم بات .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض الذي لم يبلغ من العمر ست عشرة سنة كاملة بالقوة بأن خلع عنه ملابسه وطرحه أرضا على وجهه وأوج قضيبه في دبره حالة كونه عاملا لديه بأجر ، وطلبت عقابه المادتين ١/٢٦٧ ، ٢٦٨ من قانون العقوبات ، والمادتين ١ ، ٢/١٥ من قانون الأحداث رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ ، ومحكمة جناح بندر أول اسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الأتقام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . استأنف المحكوم عليه والنيابة العامة ومحكمة أسيوط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي موضوع استئناف النيابة العامة بإجماع الآراء بتعديل العقوبة المقضى بها إلى معاقبة المتهم بالسجن لمدة عشر سنوات وتأييده فيما عدا ذلك ورفض استئنافه موضوعا .

فطعن الأستاذ الخامي نيابة عن والد المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٩٠ بإدانة الطاعن بجريمة هتك عرض صبي لم يبلغ السادسة عشرة من عمره بالقوة حالة كونه عاملا لديه بالأجرة ، وعاقبه بالسجن لمدة عشر سنوات ، وذلك اعمالا لنص المادتين ٢/٢٦٧ ، ٢٦٨ من قانون العقوبات ، والمادة ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث . لما كان ذلك ، وكلنت المادة ٢٦٧ من قانون العقوبات قد نصت على أنه " من واقع أنثى بغير رضاها

يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة . فإذا كان الفاعل من أصول المجنى عليها أو من المتولين تربيتها أو ملاحظتها أو ممن لهم سلطة عليها أو كان خادما بالأجرة عندها أو عند من تقدم ذكرهم يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة ، ونصت المادة ٢٦٨ منه على أنه " كل من هتك عرض إنسان بالقوة أو بالتهديد أو شرع في ذلك يعاقب بالأشغال الشاقة من ثلاث سنين إلى سبع ، وإذا كان عمر من وقعت عليه الجريمة المذكورة لم يبلغ ست عشرة سنة كاملة أو كان مرتكبها ممن نص عنهم في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٧ يجوز ابلاغ مدة العقوبة إلى أقصى الحد المقرر للأشغال الشاقة المؤقتة ، وإذا اجتمع هذان الشرطان معا يحكم بالأشغال الشاقة المؤبدة " ، وكانت المادة ١٥/١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه " إذا ارتكب الحدث الذي تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمان عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الأشغال المؤقتة يحكم بالسجن " . لما كان ذلك ، وكان قد صدر من بعد صدور الحكم المطعون فيه قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ونشر في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٩٦ ونص في المادة ١١٢ منه على أنه " لا يحكم بالإعدام ولا بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة على المتهم الذي زاد سنه على ست عشرة سنة ميلادية ولم يبلغ الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابها الجريمة ، وفي هذه الحالة إذا ارتكب المتهم جريمة عقوبتها الإعدام يحكم عليه بالسجن لمدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن الذي لا تقل مدته عن سبع سنوات وإذا كانت الجريمة عقوبتها الأشغال الشاقة المؤقتة يحكم عليه بالسجن ، ولا تخل الأحكام السابقة بسلطة المحكمة في تطبيق أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات في الحدود المسموح بتطبيقها قانونا على الجريمة التي وقعت من المتهم " ، وإذا كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن كان قد تجاوز

عمره ست عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة التى دانه بها ولم يكن قد بلغ
الثامنة عشرة سنة بعد ، وكان مفاد النصوص المار ذكرها أن الشارع بما نص عليه فى
المادة ١١٢ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ قد أجاز التزول
بالعقوبة المقررة للجريمة التى دين بها الطاعن إلى السجن الذى لا تقل مدته عن سبع
سنوات بعد أن كان الحد الأدنى لتلك العقوبة - عملاً بحكم المادة ١٥/١ من القانون
رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - عشر سنوات وهو ما نزل إليه الحكم
المطعون فيه مقيداً به ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ يعد قانوناً أصحح
للمتهم بما اشتملت عليه أحكامه من جواز التزول بعقوبة السجن المقررة للجريمة التى
دين بها الطاعن إلى سبع سنوات - ويكون القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المار ذكره
هو الواجب التطبيق أعمالاً لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون
الأصحح للمتهم طالما أنه صدر به وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن وقبل الفصل فيها
بحكم بات . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة كى تتاح
للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ،
وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

الطعن رقم ٥٢٨٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل إلا بمقتضى توكيل رسمى أو بورقة عرفية بشرط أن يتصدق فيها على الإمضاء .
٢. لما كانت المادة ٢٢ من القانون المدنى تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تباشر فيه تلك الإجراءات ، وكان التوكيل الذى قدمه محامى المحكوم عليه لا يعدو أن يكون توكيلا عرفيا مصدقا عليه من السلطات الليبية دون أن تصدق عليه وزارة الخارجية الليبية والقنصلية المصرية بليبيا أو من يقوم مقامها طبقا للمادة ٦٤/١٤ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى حتى يكون التوكيل حجة فى إسباغ صفة الوكالة للمحامى الذى قرر بالطعن ، فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة بأنه أقام بناء على أرض زراعية بغير ترخيص وطلبت عقابه بمواد القانون ١٦٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جناح زفتى قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بجنس المتهم ستة أشهر والإيقاف وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة .

استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ.....المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

حيث إن الأستاذ/..... هو الذى قرر بالطعن بالنقض عن المحكوم عليه بموجب توكيل خاص..... من توثيق محكمة سوق الجمعة الجزئية بالجماهيرية العربية الليبية وقدم توكيلا صادرا من المحكوم عليه موقعا عليه ومن شاهدين ومصدقا عليه من إحدى الدوائر الرسمية بالدولة الصادر منها . لما كان ذلك ، وكلن من المقرر أن التقرير بالطعن لا يجوز من وكيل إلا بمقتضى توكيل رسمى أو بورقة عرفية بشرط إن يصدق فيها على الإمضاء ، ولما كانت المادة ٢٢ من القانون المسمى تنص على أنه يسرى على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات قانون البلد الذى تباشر فيه تلك الإجراءات ، وكان التوكيل الذى قدمه محامى المحكوم عليه لا يعدو أن يكون توكيلا عرفيا مصدقا عليه من السلطات الليبية دون أن تصدق عليه وزارة الخارجية الليبية والقنصلية المصرية بليبيا أو من يقوم مقامها طبقا للمادة ١٤/٦٤ من القانون ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى حتى يكون التوكيل حجة فى إسباغ صفة الوكالة للمحامى الذى قرر بالطعن ، فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا.

الطعن رقم ١٢٣٤ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي قد نصت على أنه " في تطبيق أحكام قانون العقوبات تعتبر أموال الجمعية في حكم الأموال العامة ، ويعتبر القائمون بها وأعضاء مجالس إدارتها في حكم الموظفين العموميين ، كما تعتبر أوراق الجمعية وسجلاتها وأختامها في حكم الأوراق والأختام والسجلات الرسمية، وبين من هذا النص في صريح عبارته وواضح دلالة أنه في مجال تطبيق أحكام قانون العقوبات فإن أموال الجمعيات التي يسرى عليها قانون التعاون الزراعي تعتبر أموالاً عامة ، وأن أعضاء مجالس إدارتها يعدون في حكم الموظفين العموميين ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن مجال تطبيق المادة ١٢٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ من ذات القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته ، ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى انصرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له ، فإذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه البيان ، وهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة .

٢. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى ، وأن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إلى اقتناعها ،

وأن تعرض عما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣. من المقرر أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الخصوص يكسبون في غير محله ، ومع ذلك فإن الحكم عرض للدفع المبدئي من الطاعن بعدم توافر القصد الجنائي لديه ورد عليه في قوله "ومن حيث أنه عن القول بأن الواقعة الإجرامية المطروحة فاقدة لركن الاختلاس ، ورغم كونه قد ورد قولاً مجاهلاً دون سند أو دليل - إلا أن المحكمة تقرر أن المتهم وهو يعلم تماماً بمقدار ما تحصل عليه من الجهة الجني عليها وقدر ما قام بتوريده من محصول الأرض عينا أو أعاده نقداً ، وأن هذا المال سلم إليه باعتباره أمانة لديه بمراعاة أنه أمين على الودائع قانوناً إلا أنه امتنع عن سداد القدر المتبقى طرفه منه بمطالبة منه ودون إبداء أسباب مبررة لذلك ، ومن ثم تكون يده على المال وهي في حقيقتها يد عارضة قد تحولت إلى يد أصلية هدف بها إلى الاستيلاء على ما في ذمته من مال بإضافته إلى أمواله الخاصة وإضاعته على الجهة الجني عليها الأمر الذي تتوافر بذلك في حقه نية الاختلاس ، وتضحى بذلك الواقعة مستكملة لأركانها قانوناً خاصة وأن المال المشار إليه بعد مالا عاماً طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون التعاون الزراعي رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، وهذا الذي أورده الحكم من أدلة وشواهد سائغ وكاف للتدليل على ثبوت قصد الاختلاس.

٤. لما كانت الأدلة التي عول عليها الحكم في إدانة الطاعن ليس من بينها الاعتراف المعزى إليه بتحقيقات النيابة ، فإنه وعلى فرض إسناد الحكم له اعترافه بما أسند إليه على خلاف الثابت بالأوراق - لا تكون دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد مقبولة ، لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة.

٥. من المقرر أن قيام المتهم بسداد كل أو بعض المبلغ أو قيمة الشيء المختلس كلها أو بعضها لا يعفيه من الغرامة المقررة بتلك المادة وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتفريم المطعون ضده مبلغ ١٧٠٤٣٢,٧٨٠ جنية ، وألزمه برد مبلغ مماثل تأسيسا على أنه يمثل قيمة ما اختلسه بعد استئصال مبلغ - ٩٦٠٠٠ جنية التي أثبت الحكم قيام المطعون ضده برده عقب صدور قرار حبسه احتياطيا على ذمة القضية ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين الحكم بتفريمه مبلغ مساويا لقيمة المبلغ المختلس شاملا المبلغ الذي قام برده عقب صدور قرار حبسه احتياطيا لتصحيح قيمة الغرامة التي كان يجب القضاء بها مبلغ ٢٦٦٤٣٢,٧٨٠ جنية ، وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يتعين - حسبما أوضحته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - الحكم بتصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه وهو في حكم الموظف العام " عضو مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية لتسويق المحاصيل " اختلس المبلغ النقدي قدره ٢٦٦٤٣٢,٧٨٠ " مائتين وستة وستين ألف وأربعمائة واثنين وثلاثين جنيها

وسبعمائة وثمانين مليما " الملوك لجهة عمله سالفه الذكر والذي وجد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة وعلى النحو المبين بالتحقيقات . وأحاله إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمياط لمحاكمته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢-٢، ١١٨، ١١٩ مكررا، ١١٩/هـ - ١١٩ مكررا/هـ - من قانون العقوبات - بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات والزامه بأن يرد للجهة المجنى عليها مبلغ ١٧٠ ٤٣٢,٧٨٠ (مائة وسبعين ألف وأربعمائة واثنان وثلاثين جنيها وسبعمائة وثمانين مليما) وتغريمه مثل هذا المبلغ وعزله من عضوية مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية لتسويق المحاصيل المجنى عليها .

فطعن كل من المحكوم عليه والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه :

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن حقيقة الواقعة المسندة إليه تشكل الجنحة المعاقب عليها بالمادتين ٨٠، ٨١ من قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي تأسيسا على أن استلامه للمبالغ التي دين باختلاسها كان على سبيل القرض بيد أن المحكمة أطرحت هذا الدفاع بما لا يسوغ اطراحه ، وقضت بإدانته بمقتضى المادة ١١٢ من قانون العقوبات باعتبار أن استلامه تلك المبالغ كان على سبيل الأمانة لاستغلالها في تسويق محصول الأرز لحساب جمعية تسويق المحاصيل الحقلية التي يشغل الطاعن أحد مقاعد العضوية بمجلس إدارتها ، كما دفع بانتفاء القصد الجنائي لديه ، وأن التوقف عن توريد باقي كميات الأرز المسوقة يرجع إلى صدور قرار من

الجمعية بالتوقف عن استلامها بسبب ارتفاع أسعار الأرز ، هذا إلى أنه أسند إليه اعترافه بتحقيقات النيابة بالجريمة المسندة إليه في حين أن أقواله فيها اقتضت على مجرد الإقرار باستلام المبالغ التي دين باختلاسها على سبيل القرض وهو مالا يعد اعترافا بارتكاب الجريمة ، بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ بشأن التعاون الزراعي قد نصت على أنه " في تطبيق أحكام قانون العقوبات تعتبر أموال الجمعية في حكم الأموال العامة ، ويعتبر القائمون بها وأعضاء مجالس إدارتها في حكم الموظفين العموميين ، كما تعتبر أوراق الجمعية وسجلاتها وأختامها في حكم الأوراق والأختام والسجلات الرسمية" وبين من هذا النص في صريح عبارته وواضح دلالة أنه في مجال تطبيق أحكام قانون العقوبات فإن أموال الجمعيات التي يسرى عليها قانون التعاون الزراعي تعتبر أموالا عامة ، وأن أعضاء مجالس إدارتها يعدون في حكم الموظفين العموميين ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ من ذات القانون بمقتضى ما لا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته . ويتم الاختلاس في هذه الصورة متى صرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له ، فإذا كان الجاني من الأمناء على الودائع وسلم إليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المغلظة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه البيان ، وهذه الصورة من الاختلاس هي صورة خاصة من صور خيانة الأمانة وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى ، وأن تستخلص من أقوال الشهود وسائر

العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذ كانت المحكمة قد اطرحت في حدود سلطتها التقديرية دفاع الطاعن في هذا الخصوص ، وأثبتت في تدليل سائغ أن الطاعن وهو عضو في مجلس إدارة جمعية تسويق المحاصيل الحقلية قد اختلس جزءا من المبالغ التي كانت في عهده والمسلمة إليه بسبب عضويته في تلك الجمعية بغرض استغلاله في تسويق محصول الأرز لحسابها بأن احتفظ بها لنفسه وامتنع عن ردها إلى الجمعية ، وهو ما تحقق به جناية الاختلاس بكافة أركانها القانونية ، فإن ما يثيره الطاعن في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ أن يكون المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقبالا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله ، ومع ذلك فإن الحكم عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم توافر القصد الجنائي لديه ورد عليه في قوله " ومن حيث أنه عن القول بأن الواقعة الإجرامية المطروحة فاقدة لركن الاختلاس ، ورغم كونه قد ورد قولاً مجهولاً دون سند أو دليل - إلا أن المحكمة تقرر أن المتهم وهو يعلم تماما مقدار ما تحصل عليه من الجهة الجني عليها وقدر ما قام بتوريده من محصول الأرز عينا أو أعاده نقدا ، وأن هذا المال سلم إليه باعتباره أمانة لديه بمراعاة أنه أمين على الودائع قانونا إلا أنه امتنع عن سداد القدر المتبقى طرفه منه مماثلة منه ودون إبداء أسباب مبررة لذلك ، ومن ثم تكون يده على المال وهي في حقيقتها يد عارضة قد تحولت إلى يد أصلية هدف بها إلى الاستيلاء على ما في ذمته من مال بإضافته إلى أمواله الخاصة وإضاعته على الجهة الجني عليها الأمر الذي تتوافر بذلك في حقه نية الاختلاس وتنحى بذلك الواقعة مستكملة لأركانها قانونا خاصة

وأن المال المشار إليه يعد مالا عاما طبقا لنص المادة ٢٩ من قانون التعاون الزراعى رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، وهذا الذى أورده الحكم من أدلة وشواهد سائغ وكاف للتدليل على ثبوت قصد الاختلاس . لما كان ذلك ، وكانت الأدلة التى عول عليها الحكم فى إدانة الطاعن ليس من بينها الاعتراف المعزى إليه بتحقيقات النيابة ، فإنه وعلى فرض إسناد الحكم له اعترافه بما أسند إليه على خلاف الثابت بالأوراق - لا تكون دعوى الخطأ فى الإسناد فى هذا الصدد مقبولة ، لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ فى الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة . لما ان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمة الاختلاس قد شابه القصور فى التسبيب ، والخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأنه خلا من بيان الأسس التى أستاذ إليها فى تحديد مبلغ الغرامة المقضى بها فضلا عن انه قضى بتغريم المطعون ضده مبلغ ١٧٠ ٤٣٢,٧٨٠ جنيه فى حين أن قيمة المال المختلس طبقا للثابت فى الأوراق هو مبلغ ٢٦٦ ٤٣٢,٧٨٠ جنيه بما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه - فى بيانه واقعة الدعوى ، وتحصيل أدلة الثبوت فيها - أورد أن المطعون ضده بصفته عضوا بمجلس إدارة الجمعية التعاونية لتسويق المحاصيل الحقلية تسلم من الجمعية مبلغ ٧١٥٠٠٠ جنيه كعهدة تحت حساب تسويق محصول الأرز عن موسم سنة ١٩٩٤ ، وأنه قام بتسويق كمية من ذلك المحصول بلغت قيمتها ٢٤٣٥٦٧,٢٢٠ جنيه قائم بردها بعد صدور قرار حبسه احتياطيا على ذمة القضية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات تنص على أن " فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة فى المواد ١١٢، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة.....يعزل الجانى من وظيفته أو تزول

صفته كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله أو طلبه من مال أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه ، وكان من المقرر أن قيام المتهم بسداد كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشيء المختلس كلها أو بعضها لا يعفيه من الغرامة المقررة بتلك المادة وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم المطعون ضده مبلغ ١٧٠٤٣٢,٧٨٠ جنيه ، وألزمه برد مبلغ مماثل تأسيسا على أنه يمثل قيمة ما اختلسه بعد استئصال مبلغ - ٩٦٠٠٠٠ جنيه التي أثبت الحكم قيام المطعون ضده برده عقب صدور قرار حبسه احتياطيا على ذمة القضية ، فإن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ كان يتعين الحكم بتغريمه مبلغا مساويا لقيمة المبلغ المختلس شاملا المبلغ الذي قام برده عقب صدور قرار حبسه احتياطيا لتصبح قيمة الغرامة التي كان يجب القضاء بها مبلغ ٢٦٦٤٣٢,٧٨٠ جنيه ، وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقضورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يتعين - حسبما أوضحته الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - الحكم بتصحيح الخطأ ، والحكم بمقتضى القانون ، وذلك يجعل مقدار الغرامة المقضى بها مبلغ ٢٦٦٤٣٢,٧٨٠ جنيه بدلا من مبلغ ١٧٠٤٣٢,٧٨٠ جنيه مادام تصحيح الحكم لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

الطعن رقم ١٨٣١ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. لما كان إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان لأن ذلك ليس من شأنه أن يطلعه كإعلان مستوف للشكل القانوني وإنما يصح للمتهم أن يطلب أجلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه وإلا كانت إجراءات المحاكمة باطلة . وكان من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة وأمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه ، فإذا كان لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متنازلا عنها لأنه قدر أن مصلحته لم تمس من جراء مخالفتها فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه المخالفة ، وإذن فمضى كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أيضا من الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب من محكمة الموضوع تأجيل الدعوى لا عداد دفاعه ، فإنه يعتبر قد تنازل عن حقه في إبدائه وليس له من بعد أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٢. لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قرر بأنه ليس لديه محام وطلب الفصل في موضوع الدعوى فندبت المحكمة محاميا للدفاع عنه فترافع عنه بما هو مدون بمحضر الجلسة الذي خلا من أى اعتراض للطاعن على هذا الإجراء ، كما خلا من أى طلب له تأجيل الدعوى لحضور محاميه الموكل عنه - على خلاف ما يزعمه بوجه الطعن - وكان الأصل أنه إذا لم يحضر الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا ينطوي على بطلان في الإجراءات ولا يعد إخلالا بحق المتهم في الدفاع مادام لم يبد اعتراضا على

هذا الإجراء أو يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه المؤكل ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل ، ولا وجه لما يتحدى به من أن المحامي المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى وذلك لما هو مقرر من أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .

٣. لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات ما دامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال شهود الإثبات الواردة بالتحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم .

٤. لما كان الأصل أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وإن لها أن تعول على أقوال الشاهد - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منغى الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا تجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض .

٥. لا جدوى لما ينعاه الطاعن من أنه لم يكن هو الذى قازف جريمة إحراز السلاح الأبيض دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية ما دامت العقوبة التي

أنزلها به الحكم مبررة بثبوت ارتكابه وآخر جريمة الشروع في السرقة في الطريق العام حال كون أحدهما يحمل سلاحاً مخبأً.

الوقائع

اُثِّمَت النيابة العامة الطاعن بأنه في ليلة..... شرع وآخر - سبق الحكم عليه - في سرقة المنقول المبين بالتحقيقات والمملوك ل..... وكان ذلك من داخل سيارته التي تركها بالطريق العام حال كون المتهم الأول يحمل سلاحاً مخبأً وقد أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو ضبطهما والجريمة متلبس بهما وأحالته إلى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥، ٤٦، ٣١٥ من قانون العقوبات ٢٥، ١ مكرراً ٣٠، ١ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند (١١) من الجدول رقم (١) الملحق بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات ومصادرة السلاح المضبوط.

فُطِنَ المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض..... الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه وآخر بجريمة الشروع في السرقة في الطريق العام حال كون أحدهما يحمل سلاحاً مخبأً قد شابه البطلان في الإجراءات والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يتسلم ورقة التكليف بالحضور إلا في اليوم السابق على اليوم المحدد لنظر الدعوى ولم تمهله المحكمة المهلة المقررة في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية لإعداد دفاعه ولم تستجب إلى طلبه التأجيل لحضور محاميه الموكل عنه وندبت له محامياً لم يتسن له الإلمام بوقائع الدعوى ، ولم تحقق الدعوى بسماع شهود الإثبات ، واستندت إلى أقوال شاهد الإثبات الأول على الرغم من تعدد

رواياته وتناقضها ، ودانته بجريمة احراز سلاح أبيض مع أنه لم يقارفها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته . لما كان ذلك ، وكان إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات لأقل من الأجل المحدد في المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية وهي ثمانية أيام قبل الجلسة لا يؤثر في صحة الإعلان لأن ذلك أجلا لتحضير دفاعه استيفاء لحقه في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة إجابته إلى طلبه وإلا كملت إجراءات المحاكمة باطلة ، وكان من المقرر أن المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة وأمام محكمة الجنايات مقررة لمصلحة المتهم نفسه ، فإذا كان لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بعدم مراعاتها فإنه يعتبر متنازلا عنها لأنه قدر أن مصلحته لم تمس من جراء مخالفتها فلا يجوز له من بعد أن يتمسك بوقوع هذه المخالفة ، وإذن المدافع عنه لم يطلب من محكمة الموضوع تأجيل الدعوى لإعداد دفاعه ، فإنه يعتبر قد تنازل عن حقه في ابدائه وليس له من بعد أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قرر بأنه ليس لديه محام وطلب الفصل في موضوع الدعوى فندبت المحكمة محاميا للدفاع عنه فترافع عنه بما هو مدون بمحضر الجلسة الذي خلا من أي اعتراض على هذا الإجراء ، كما خلا من أي طلب له بتأجيل الدعوى لحضور محاميه الموكل عنه - على خلاف ما يزعمه بوجه الطعن - وكان الأصل أنه إذا لم يحضر الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا ينطوي على بطلان في الإجراءات ولا يعد إخلالا بحقوق المتهم تأجيل في الدفاع مادام لم يبد اعتراضا على هذا الإجراء أو يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل ، ولا وجه لما يتحدى به من أن

المحامى المنتدب لم يكن ملما بوقائع الدعوى وذلك لما هو مقرر من أن استعداد المدافع أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال شهود الإثبات الواردة بالتحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورّد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به منها بل حسبها أن تورّد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وأن لها أن تعول على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد أطمأنت إليها ، وكان التناقض بين أقوال الشاهد - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منعى الطاعن في هذا الشأن لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من اطلاقاتها ولا تجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان لاجدوى لما ينعاه الطاعن من أنه لم يكن هو الذى قارف جريمة احراز السلاح الأبيض دون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية مادامت العقوبة التى انزلها به الحكم مبررة بثبوت ارتكابه وآخر جريمة الشروع في السرقة في الطريق العام حال كون أحدهما يحمل سلاحا مخبأ . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ١٤٢٠٠ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٩٨

لما كان القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحلات الصناعية والتجارية بما نص عليه فى مادته الأولى من أن (تسرى أحكام هذا القانون على المجال المنصوص عليها فى الجدول الملحق بهذا القانون) ، وفى الفقرة الأولى من مادته الثانية من أنه (لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك) قد أوجب فى المحل الذى تسرى عليه أحكامه أن يكون منصوصا عليه فى الجدول الملحق به كما حرم إقامة هذا المحل أو إدارته إلا بترخيص من الجهة المختصة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن يكون المحل الذى يسرى عليه القانون المذكور هو مما يخص لغرض صناعى أو غرض تجارى أو أن يكون محلا بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلق للراحة أو مضر بالصحة العامة أو خطر على الأمن ، فإنه يتعين أن يشتمل الحكم بالإدانة طبقا لأحكام ذلك القانون - على وصف المحل موضوع الاتهام وبيان وجه نشاطه ، وإذ خلا الحكم المطعون فيه من هذا البيان ، فإنه يكون مشوبا بالقصور .

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه أدار محلا دون ترخيص . وطلبت عقابه بمسواد القانون رقم ١٧٧ لسنة ١٩٨١ . ومحكمة جناح أبو قرقاص قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مائة جنيه والغلق . استأنف ومحكمة المنيا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض..... الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إدارة محل دون ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن متشأته هي مطحن متنقل للغلال ، ولا تقع تحت طائلة القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقرار رقم ٣٨٠ لسنة ١٩٧٥ بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحلات الصناعية والتجارية بما نص عليه في مادته الأولى من أن (تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون) وفي الفقرة الأولى من مادته الثانية من أنه (لا يجوز إقامة أى محل تسرى عليه أحكام هذا القانون أو إدارته إلا بترخيص بذلك) قد أوجب في المحل الذى تسرى عليه أحكامه أن يكون منصوباً عليه في الجدول الملحق به كما حرم إقامة هذا المحل أو إدارته إلا بترخيص من الجهة المختصة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن يكون المحل الذى يسرى عليه القانون المذكور هو مما يخصص لغرض صناعى أو غرض تجارى أو أن يكون محلاً بطبيعة ما يجرى فيه يخصص لغرض صناعى أو غرض تجارى أو أن يكون محلاً بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلق للراحة أو مضر بالصحة العامة أو خطر على الأمن ، فإنه يتعين أن يشتمل الحكم بالإدانة طبقاً لأحكام ذلك القانون - على وصف المحل موضوع الاتهام وبيان وجه نشاطه ، وإذ خلا الحكم المطعون فيه من هذا البيان ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وأن تقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن من انحسار أحكام القانون المار ذكره عن محله . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر للطعن .

الطعن رقم ٦٧٢٢ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. لما كان عقد الزواج وثيقة رسمية يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القانون الصفة الرسمية لأن بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها . ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغيير الحقيقة في إثبات خلو أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا ، ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين أنهم حضروا أمام المأذون مع المحكوم عليها الأخرى بصفة أحدهم وكيلها والآخرين شاهدين وأقروها على قولها إنما خالية من الموانع الشرعية والواقع أنها كانت متوجة فعلا مع علمهم بذلك ، فإن هذا يكفى لإدانتهم بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج .

٢. لما كان الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي اثبتتها الحكم وهو مالم يخطئ الحكم في تقديره ، فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يثار أمام محكمة النقض .

٣. لما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بقوله (وحيث أنه

عما اثاره الدفاع من انتفاء العلم لدى المتهمين وكان
المتهم حضر أمام المأذون الشرعى بناحية شبرا البلد برفقة الزوجة
..... مقررأ أمامه بأنه وكيلها وخالية من الموانع الشرعية وقد شهد بذلك
باقى المتهمين وأقروها على قوله بأنها ما زالت بكر وليست متزوجة مع علمهم
بمخالفة ذلك للحقيقة وبقصد المجاملة وفى حين أنها متزوجة فعلا فحرر المأذون بناء
على هذا عقد الزواج الباطل . ومن ثم فإن انكارهم بعد ذلك لا يعدو أن يكون
محاولة منهم للنجاة من ربة الاتهام فضلا عن مجافاته لأدلة الشبوت التى بساطتها
المحكمة على نحو ما تقدم . وهو رد سليم يسوغ به اطراح دفاع الطاعنين ،
ومن ثم فإن ما يثرونه فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا فى واقعة الدعوى
وتقدير أدلتها مما لايجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٤. من المقرر أنه لا يلزم فى الأدلة التى يعتمد عليها الحكم أن ينبى كل دليل منها
ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة فى المواد الجنائية متسلسلة
يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة القاضى ومن ثم فلا ينظر إلى دليل
بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها
كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة
واطمنائها إلى ما انتهت إليه.

٥. من المقرر أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر
فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها ، فإن خطأ الحكم إذ نسب إلى الشاهد الثانى
القول بأن المتهم المحكوم عليها الأخرى حضرت إليه برفقة الطاعنين وقررت أنها
طلقت فى على يد مأذون وأنها خالية من الموانع الشرعية
، حال أنه قرر أن التهمة المذكورة ادعت أنها بكر ولم يسبق لها الزواج فإنه -
بفرض تردى الحكم فى هذا الخطأ - لايس جوهر الواقعة ولا أثر له فى منطقته أو

النتيجة التي خلص إليها ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس .

٦. من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في أرقام مواد العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المواد الواجب تطبيقها - وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم تقديرها - ومن ثم فلا مصلحة للطاعين فيما يثرونه بشأن خطأ الحكم في ذكره نص المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات طالما أن الحكم قد أفصح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعين عنها بما ينطبق عليه حكم المواد ٤٠، ٤١، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣ من قانون العقوبات - والتي أشار إليها الحكم - مادامت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعين تدخل في الحدود المقررة لهذه المواد .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعين وآخرين سبق الحكم عليهم بأنهم أولا : اشتركوا مع موظف عمومي حسن النية هو مأذون شرعى..... بطريق الاتفاق والتحرّض والمساعدة في تزوير وثيقة الزواج رقم حصر زواج بأن اتفقوا فيما بينهم على تزويرها ، وحرضوه على كتابتها وساعدهوا بإملاء بيانات الزوجية فقام بتحريرها وأثبت بها على خلاف الحقيقة خلوها من الموانع الشرعية حالة كون الزوجة متزوجة بآخر وما زالت في عصمته وقد وقعت الجريمة بناء على هذه الطريقة من الاشتراك ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات بنها لحاكميتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عنلا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٧٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة كل منهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعنين يتعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، وشابهه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وراى عليه بالبطلان . ذلك بأنه قضى بإدانتهم رغم أن أحدهم كان وكيلًا عن المتهمة المحكوم عليها الأخرى اقتصر نطاق وكالته عنسها على مجرد إبداء موافقتها على الزواج ولا يمتد إلى التقرير بخلوها من الموانع الشرعية أما الآخران فقد اقتصر وجودهما على الشهادة على طرفى العقد إعلانا للزوجية وإثباتا لها عند إنكارها من أحد طرفيها ولا شأن لهما بما يقرره الزوجان على نفسيهما من صلاحيتهما للزواج ، ولم يستظهر الحكم عناصر الاشتراك في التزوير في حقهم ، وقام دفاع الطاعنين على انتفاء القصد الجنائي الخاص لديهم لتخلف علمهم بكون المتهمة المحكوم عليها الأخرى في عصمة آخر ، إلا أن الحكم اطرح هذا الدفاع بما لا يسوغ به اطراحه مدلا على توافر هذا العلم بعبارة مبهمة ومستندا في ذلك - وفي إسناد الاتهام إليهم - إلى أقوال شاهدى الإثبات رغم أن شهادة كل منهما لا تفيد بذاتهما تدليلا على مقارفتهم لما أسند إليهم ، ونسب الحكم إلى الشاهد الثانى قوله إن المتهمة المحكوم عليها الأخرى حضرت إليه برفقة الطاعنين وقررت أنها طلقت في على يد مأذون وأنها خالية من الموانع الشرعية وذلك على خلاف الثابت بالأوراق من أنه قرر أن المتهمة المذكورة ادعت أنها بكر ولم يسبق لها الزواج . هذا إلى أن الحكم فى معرض ذكره لمواد العقاب ذكر دون مقتضى نص المادة ٣٧٤ من قانون العقوبات . كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها ، وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الإثبات واعتراف المتهمة المحكوم بإدانتها ، وهى أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان عقد الزواج وثيقة رسمية

يختص بتحريرها موظف مختص هو المأذون الشرعى وهذه الورقة أسبغ عليها القسانون الصفة الرسمية لأن بمقتضاها تقوم الزوجية قانونا بين المتعاقدين وتكون للآثار المترتبة عليها - متى تمت صحيحة - قيمتها إذا ما جد النزاع بشأنها ، ومناط العقاب على التزوير فيها هو أن يقع تغير الحقيقة في إثبات نخلة أحد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك ، فكل عبث يرمى إلى إثبات غير الحقيقة في هذا الصدد يعتبر تزويرا ، ولما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين أنهم حضروا أمام المأذون مع المحكوم عليها الأخرى بصفة أحدهم وكيلها والآخرين شاهدين وأقروها على قولها أنها خالية من الموانع الشرعية والواقع أنها كانت متزوجة فعلا مع علمهم بذلك ، فإن هذا يكفي لإدانتهم بالاشتراك في تزوير وثيقة الزواج بما لا يكون للنعى عليه في هذا الشأن محل . لما كان ذلك ، وكان الاشتراك في التزوير يشتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يثار أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد تعرض لدفاع الطاعن بقوله " وحيث أنه عما أثاره الدفاع من انتفاء العلم لدى المتهمين ، وكان المتهم حضر أمام المأذون الشرعى بناحية برفقة الزوجية مقررأ أمامه بأنه وكيلها وخالية من الموانع الشرعية وقد شهد بذلك باقى المتهمين وأقروها على قولها بأنها ما زالت بكر وليست متزوجة مع علمهم بمخالفة ذلك للحقيقة ويقصد الجمالة وفي حين أنها متزوجة فعلا فخر المأذون بناء على هذا

عقد الزواج الباطل ، ومن ثم فإن إنكارهم بعد ذلك لا يعدو أن يكون محاولة منهم للشجاة من ريقة الاتهام فضلا عن مجافاته لأدلة الثبوت التي بسلطتها المحكمة على نحو ما تقدم " . وهو رد سليم يسوغ به إطراح دفاع الطاعنين ، ومن ثم فإن ما يثرونه في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند إلى أدلة الثبوت التي أوردها في مجموعها المستمدة من أقوال شاهدي الإثبات واعتراف المخكوم عليها الأخرى وهي تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته الحكم عليها من ثبوت مقارفة الطاعنين للجريمة المسندة إليهم ، ولما كان من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده منها الحكم ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، فإن ما يثبته الطاعنون في شأن استناد الحكم إلى أقوال شاهدي الإثبات رغم أن شهادة كل منهما لا تفيد بذاتها تدليلا على مقارفتهم الجريمة لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، فإن خطأ الحكم إذ نسب إلى الشاهد الثانى القول بأن المتهمه المخكوم عليها الأخرى حضرت إليه برفقة الطاعنين وقررت أنها طلقت في على يد مأذون وأنها خالية من الموانع الشرعية ، حال أنه قرر أن المتهمه المذكورة ادعت أنها بكر ولم يسبق لها الزواج فإنه - بفرض تردى الحكم في هذا الخطأ - لا يمس جوهر الواقعة ولا أثر له في منطقته أو النتيجة التي خلص إليها ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في أرقام مواد العقاب المطبقة بطلان الحكم مادام قد

وصف وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المواد الواجب تطبيقها - وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم تقديرها - ومسئول ثم فلا مصلحة للطاعين فيما يثرونه بشأن خطأ الحكم في ذكره نص المادة ٢٧٤ من قانون العقوبات طالما أن الحكم قد أفصح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعين عنها بما ينطبق عليه حكم المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات - والتي اشار إليها الحكم - مدامت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعين تدخل في الحدود المقررة لهذه المواد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٢٥١٤ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٨

لما كان المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات التي تتخذ وفقا للمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات قد نص في مادته الأولى على أنه " لا يجوز في الأحوال التي تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير في الإجراءات المنصوص عنها في المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له بالنفقة أو قد استنفذ الاجراءات المشار إليها في المادة ٣٤٧ المذكورة" لما كان ذلك ، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تسرى إلا على المصريين فقط ، وكان مفاد نصرة الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنها تحكم إجراءات دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ومن ثم ينحصر حكم المادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية من غير المصريين ويكون للمحكوم له بالنفقة أن يلجأ مباشرة إلى محكمة الجناح طالبا تطبيق أحكام المادة ٢٩٣ عقوبات دون أن يكون مقيدا بما فرصته المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ سالف الذكر من اجراءات ، وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أجنبي "سعودي الجنسية" ومن ثم ينحصر حكم المادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية عنه ويجوز للمدعية بالحق المدني أن تقيم دعواها أمام محكمة الجناح طالبة تطبيق المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر الصحيح - على السياق المتقدم - وانتهى إلى القضاء بعدم جواز تحريك الدعويين الجنائية والمدنية قبل المطعون ضده فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وكان الحكم المطعون فيه - في صورة الدعوى الجنائية - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى إلا أنه عد منها للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية إذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق

الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم - في خصوص ما قضى به في الدعوى الجنائية يكون جائزا ، ومن حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون فمن ثم تعين قبوله شكلا ، ولما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون على النحس السابق إيراده ، فإنه يتعين رفضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة إلى محكمة أول درجة .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح الترهة ضد المطعون ضده بوصف أنه امتنع عن دفع نفقة محكوم بها لأبنته دون حق ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٣ عقوبات وبأن يؤدي لها مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بعدم جواز تحريك الدعويين الجنائية والمدنية . استأنف النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد ما انتهت إليه محكمة أول درجة .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز تحريك الدعويين الجنائية والمدنية قبل المطعون ضده عن جريمة الامتناع عن أداء النفقة المحكوم بها عليه لصالح ابنته ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المطعون ضده أجنبي "سعودي الجنسية" يخضع في اجراءات دعاوى الأحوال الشخصية لأحكام الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية ولا يخضع للمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تشترط استنفاد الاجراءات الواردة بها قبل

اللجوء إلى محكمة الجناح لتطبيق المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كانت المدعية بالحق المدنى قد اقامت دعواها بطريق الادعاء المباشر متهمه المطعون ضده بأنه امتنع عن سداد نفقة الصغيرة الصادر بها الحكم فى الدعوى رقم لسنة أحوال شخصية أجنبى والمعدل استئنافيا بالحكم فى الدعوى رقم لسنة شرعى مستأنف جنوب القاهرة ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ، ومحكمة الجناح قضت ابتدائيا واستئنافيا بالحكم المطعون فيه تأسيسا على أن المادة ٢٩٣ عقوبات لا يجوز تطبيقها إلا بعد أن تكون المدعية بالحقوق المدنية قد استنفدت جميع الاجراءات الواردة بالمادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية للحصول على النفقة ، وحيث إنه لما كان المرسوم بقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٣٧ الخاص بالإجراءات التى تتخذ وفقا للمادة ٢٩٣ سالفه الذكر قد نص فى مادته الأولى على أنه " لا يجوز فى الأحوال التى تطبق فيها المادة ٣٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية السير فى الاجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات ما لم يكن المحكوم له النفقة أو قد استنفد الاجراءات المشار إليها فى المادة ٣٤٧ المذكورة . لما كان ذلك ، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تسرى إلا على المصرين فقط ، وكان مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات المدنية والتجارية أنها تحكم اجراءات دعاوى الأحوال الشخصية للأجانب ومن ثم ينحصر حكم المادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية عن غير المصرين ويكون للمحكوم له بالنفقة أن يلجأ مباشرة إلى محكمة الجناح طالبا تطبيق أحكام المادة ٢٩٣ عقوبات دون أن يكون مقيدا بما فرضته المادة الأولى من المرسوم بقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ سالف الذكر من اجراءات ، وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده أجنبى "سعودى الجنسية" ، ومن ثم ينحصر حكم المادة ٣٤٧ من اللائحة الشرعية عنه ويجوز للمدعية بالحق المدنى أن

تقيم دعواها أمام محكمة الجناح طالبة تطبيق المادة ٢٩٣ من قانون العقوبات عليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف النظر الصحيح - على السياق المتقدم - وانتهى إلى القضاء بعدم جواز تحريك الدعويين الجنائية والمدنية قبل المطعون ضده فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وكان الحكم المطعون فيه - في صورة الدعوى الجنائية - على الرغم من أنه غير فاصل في موضوع الدعوى إلا أنه عد منها للخصومة - على خلاف ظاهره - لأن المحكمة الجزئية إذا ما عرضت عليها الدعوى من جديد سوف تحكم حتما بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها لاستنفاد ولايتها بنظرها بالحكم الصادر منها ومن ثم فإن الطعن بالنقض في هذا الحكم - في خصوص ما قضى به في الدعوى الجنائية يكون جائزا ، ومن حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون فمن ثم تعين قبوله شكلا ، ولما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد اخطأ في تطبيق القانون على التحو السابق إيراد ، فإنه يتعين نقضه ، ولما كان هذا الخطأ قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الاعادة الى محكمة أول درجة .

الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى .

٢. لما كان من المقرر أنه يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد ذكر لهم في قائمة شهود الاثبات أو يقيم المتهم بإعلائهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلائهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتفصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه في قائمة شهود الاثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها وإلا انتفت الجديدة في المحاكمة وانغلق باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء ، وإذ كان البين مما أورده الحكم في تحصيله لواقعة الدعوى أن المجنى عليها - والتي تمسك المدافع عن الطاعن بسماعها - هي التي قامت بفتح باب شقتها للمتهمين الذين اندفعوا نحوها لارتكاب الحادث فإنما بهذه المثابة تكون من شهود الواقعة ويكون سماعها لازما للفصل فيها ومن ثم فإن المحكمة إذ لم تجب الدفاع إلى طلبه - فإن حكمها يكون معيبا مما يوجب نقضه - بالنسبة للطاعنين معا طبقا للمادة ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات

واجراءات الطعن أمام محكمة النقض لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - دون
المحكوم عليه الآخر - الذى صدر الحكم غيابيا له من محكمة الجنايات .

الوقائع

اهتمت النيابة العامة كلا من : (١ : ، ٢ : (طاعن) ، ٣ :
..... (طاعن) بأنهم أولا : الثانى والثالث : أ) شرعا فى قتل عمدا
مع سبق الإصرار بأن بيتا النية وعقدا العزم على ذلك وأعدا لذلك الغرض سلاحين
أبيضين (مطوأتان قرن غزال) وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو
ضبطهما والجريمة متلبسا بها على النحو المبين بالأوراق ، ب) شرعا فى سرقة المحنى
عليها سائلة الذكر ، وكان ذلك من مسكنها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل
لإرادتهما فيه وهو ضبطهما والجريمة متلبسا بها ، ج) أحرز كل منهما بغير مسوغ من
الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) ، ثانيا : الأول
اشترك بطريق التحريض والاتفاق والمساعدة مع الثانى والثالث فى ارتكاب الجريمتين
سالفتى البيان بأن حرضهما على قتل وسرقة المحنى عليها سائلة الذكر واتفق معهما
على ذلك بأن أعدوا لهذا الغرض اسلحة بيضاء وحبل منشقة ووزعوا الأدوار فيما
بينهم وساعدهما بأن أمداهما بالمعلومات اللازمة لتنفيذ مخططهم فوقعتا الجريمتان بناء
على هذا التحريض وذلك الاتفاق ، وأحالتهما إلى محكمة جنايات القاهرة لحاكمتهما
طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت غيابيا للأول
وحضوريا للثانى والثالث عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١/١ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ،
٣١٦ مكررا/ثانيا ن ثالثا من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا/أ ، ٣٠
من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل ، والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١)
المرافق واعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهم بالأشغال
الشاقة لمدة سبع سنوات ومصادرة المضبوطات .

فطعن كل من المحكوم عليهما الثانى والثالث والأستاذ المحامى
نيابة عن الثالث فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه مما ينعاها الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم
الشروع فى القتل والسرقة وإحراز سلاح أبيض دون مقتضى قد شابهه البطلان فى
الاجراءات والاخلال بحق الدفاع . ذلك أن المدافع عنه تمسك بسماع أقوال المجنى
عليها غير أن المحكمة لم تجبه إلى هذا الطلب أو ترد عليه فى حكمها مما يعيبه
ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن المتهم الثلثى -
الطاعن الأول - بعد أن شرح ظروف الدعوى اختتم كرافته وطلب أصليا البراءة
واحتماها استدعاء المجنى عليها لمناقشتها . لما كان ذلك ، وكان القانون حين رسم
الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام
محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية
والتي تقوم على التحقيق الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم
وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها مادام سماعهم ممكنا ثم تجمع بين ما
تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على
بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، وكان من المقرر أنه يتعين
إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد ذكر لهم فى قائمة شهود الإثبات
أو يقيم المتهم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم ،
ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن يفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على
الوجه الصحيح غير مقيدة فى ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود
الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها
وإلا انتفت الجدية فى المحاكمة وانغلق باب الدفاع فى وجه طارقه بغير حق وهو ما

تأباه العدالة أشد الإباء ، وإذ كان البين مما أورده الحكم في تحصيله لواقعة الدعوى أن
انجنى عليها - والتي تمسك المدافع عن الطاعن بسماعها - هي التي قامت بفتح باب
شقتها للمتهمين الذين اندفعوا نحوها لارتكاب الحادث فإنها بهذه المثابة تكون من
شهود الواقعة ويكون سماعها لازما للفصل فيها ومن ثم فإن المحكمة إذ لم تجب الدفاع
إلى طلبه - فإن حكمها يكون معيبا مما يوجب نقضه - بالنسبة للطاعنين معا طبقا
للمادة ٤٢ من المرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات
الطعن أمام محكمة النقض لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - دون المحكوم عليه
الآخر الذى صدر الحكم غيابيا له من محكمة الجنايات بغير حاجة إلى
بحث باقى أوجه الطعن المقدمة من الطاعنين .

الطعن رقم ٣٢٤٦ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة . فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين فلا تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لأنه لم يقع عليها ، وكان ما أورده الحكم قاصرا في التدليل على أن الطاعن كان يعلم علما يقينا بما اتسواه المتهمون الثلاثة الأوائل من ارتكاب جريمة القتل العمد وأنه قصد إلى الاشتراك في هذه الجريمة وهو عالم بها وظروفها وساعدهم في الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها بأن أمدتهم بالسيارة لتنفيذ الغرض الإجرامي الذي دبّره معهم ، فإن الحكم يكون قاصر البيان .

٢. لما كان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة إلى باقي المحكوم عليهم فلا يمتد إليهم أثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : (١) (٢) (٣) ،
(٤) (طاعن) ، (٥) (٦) بأنهم أولا : المتهمون من الأول للثالث قتلوا عمدا مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتلها وعقدوا العزم المصمم على ذلك بأن قدموا تنفيذا لهذا الغرض من محافظة قنا إلى حيث تقيم الجنى عليها بشبرا الخيمة وما أن تقابلوا معها طلبوا منها العودة لبلدتهم مهددين إياها بالقتل ولما لم تمتثل لذلك أوثقوها بالحبال وقام الأول بوضع شريط لاصق على فمها وضغط بيده عليه قاصدين من ذلك قتلها فأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها . ثانيا : المتهمون من الرابع للسادس اشتركوا مع المتهمين الثلاثة الأوائل بطريق المساعدة في ارتكاب جريمة القتل

سالفه الذكر بأن اصطحبوهم إلى مكان تواجد المجنى عليها وأحضروا إليهم الأدوات التي استخدمت في إثاق وكم فاه المجنى عليها بعد أن علموا بقصد المتهمين الثلاثة الأول مما مكن المتهم الأول من الإجهاز على المجنى عليها ثم قاموا بمساعدتهم في نقل جثتها إلى حيث عثر عليها على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثا : المتهم الخامس ايضاً أخفى المنقولات والمشغولات الذهبية الخاصة بالمجنى عليها سالفه الذكر والمتحصلة من جناية القتل مع علمه بأنها متحصلة من تلك الجناية وأحالتهم إلى محكمة جنايات بنها لمحاكمتهم طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضورياً للرابع وغيايباً للباقيين عملاً بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٤ مكرراً / ١ ، ٢ ، ٢١٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٥ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقة كل من الأول والثاني والثالث والخامس والسادس بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة ومعاقة الرابع بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات .

فطعن المحكوم عليه الرابع في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بالاشتراك بطريق المساعدة في جريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه لم يستظهر قصد الاشتراك والأدلة على توافره لدى الطاعن ، واتخذ الحكم من حصول الطاعن على أجر مقابل نقل جثة المجنى عليها دليلاً على مشاركته بالمساعدة وهو أمر لاحق على جريمة القتل - مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بالضرورة التي ارتسمت لديه ، دان الطاعن بجريمة الاشتراك مع المتهمين الثلاثة الأوائل واستند إلى حضور المتهمين الثلاثة الأوائل وتقابلهم بميدان المؤسسة مع الطاعن الذي اصطحبهم وبرفقتهم المتهم الخامس الذي كان في انتظارهم بميدان المؤسسة بناء على اتفاق سابق بينهم حيث توجهوا جميعاً إلى حيث تقيم المجنى عليها وتقابلوا مع المتهم الأخير

وحاولوا اصطحاب المجنى عليها إلى قنا بيد أنها رفضت ذلك فطلب المتهمون الثلاثة الأوائل من المتهمين الخامس والسادس إحضار حبال وبلاستر حتى يمكنهم اصطحابهم دون ضوضاء وقاموا بإيثاق المجنى عليها بالحبال من قدميها ويديها ثم قام المتهم الأول بوضع البلاستر على فم المجنى عليها وكتف أنفاسها فلفظت أنفاسها الأخيرة ثم أحضروا كرتونة كبيرة الحجم ووضعوا بها جثة المجنى عليها وقاموا بنقلها بالسيارة قيادة الطاعن حيث ألقي بها بمكان العثور عليها وقد تقاضى الطاعن مقابل ذلك خمسمائة جنيه ثم عاد وطلب من المتهمين الثلاثة الأوائل مبلغ ألفي جنيه وبالفعل أرسلوا له مبلغ ألف جنيه عن طريق المتهم الخامس . لما كان ذلك ، وكان يبين من مطالعة نصوص القانون العامة في الاشتراك (المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ من قانون العقوبات) أنها تتضمن أن قصد الاشتراك يجب أن ينصب على جريمة أو جرائم معينة فإذا لم يثبت الاشتراك في جريمة معينة أو في فعل معين في تعتبر الجريمة التي ارتكبها الفاعل نتيجة مباشرة للاشتراك لأنه لم يقع عليها ، وكان ما أورده الحكم على النحو السابق بيانه قاصرا في التدليل على أن الطاعن كان يعلم علما يقينا بما اتواه المتهمون الثلاثة الأوائل من ارتكاب جريمة القتل العمد وأنه قصد إلى الاشتراك في هذه الجريمة وهو عالم بما وبظروفها وساعدهم في الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها بأن أمدهم بالسيارة المشار إليها لتنفيذ الغرض الإجرامي الذي دبره معهم ، فإن الحكم يكون قاصر البيان . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

لما كان ما تقدم ، وكان الحكم قد صدر غيابيا بالنسبة إلى باقي المحكوم عليهم فلا يمتد إليهم أثر النقض بل يقتصر على الطاعن وحده .

الطعن رقم ٢٤٥٩٨ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النقيب معاون مباحث مركز كفر الزيات قام بتنفيذ الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش مسكن الطاعن وقد أسفر ذلك عن ضبط سلاح نارى فى حيازته ، وكان الطاعن لا ينازع فى مذكرة أسباب الطعن فى أن ما جرى تفتيشه هو منزله ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الرد على ما دفع به الطاعن بشأن عدم تأكيد الضابط من أن المنزل الذى جرى تفتيشه هو منزله لأنه دفاع ظاهر البطالان لا يسانده واقع .

٢. إن ما ينعاه الطاعن بشأن أنه لم يثبت أن التفتيش قد تم بحضور أحد من الأشخاص الذين عدهم المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية فمردودا بما هو مقرر من أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطالان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه فى عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطالان ، ولما كانت مجادلة الطاعن فى هذا الشأن تقتضى تحقيقا موضوعيا ، وكان الطاعن لم يتمسك بذلك أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣. من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطالان ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينوب عنه - التفتيش الذى يجرى فى مسكنه شرطا جوهريا لصحته .

٤. من المقرر أن العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو ببراءته ، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين

فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الإثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

٥ . من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها .

٦ . لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، فإن ما يشره الطاعن في صدد أخذ الحكم بأقوال متهمين سبق الحكم عليهما وإلى شهادة شاهدي الإثبات الأول والثاني بالنسبة لثبوت قهمة حيازة السلاح الناري التي دانه بها واطراحه لأقوالهم بالنسبة لتهمة إحراز الذخيرة التي قضى ببراءته منها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز اثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٧ . لما كان الثابت من مدونات الحكم أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهم السرقة مع حمل سلاح والسرقة بالإكراه واحراز سلاح ناري دون ترخيص وحيازة ذخيرة مما تستعمل في سلاح ناري دون أن يكون مرخصا له في حيازته فعدلت المحكمة وصف التهمتين الأولى والثانية إلى جنحة السرقة والشروع فيها ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه عليها وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه اساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو استبعاد ظرفي حمل السلاح والإكراه في السرقة دون أن يتضمن اسناد واقعة مادية أو

عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف المعدل الذى نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكباً لجنحتى السرقة والشروع فيها لا يجافى التطبيق السليم فى شئ ولا يعطى الطاعن حقاً فى اثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة فى مثل هذه الحالة بتنبيهه أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل فى الوصف مادام قد اقتضت على استبعاد أحد عناصر الجريمة التى رفعت بها الدعوى ومن ثم قد انحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

٨. لما كانت المادة ٣٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على أنه " إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هى مبينة فى أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية . أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق ، تحكم فيها " ، ومفاد ذلك وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أنه إذا تبين لمحكمة الجنايات قبل اجراء التحقيق أن الواقعة المطروحة تشكل جنحة وليست جناية ، فقد جعل لها القانون اختصاصاً جوازياً بين أن تنظر الدعوى وتفصل فيها أو تحيلها إلى المحكمة الجزئية ، وفى الحالتين على السواء يكون قضاؤها متفقاً مع القانون ، ومن ثم إذ تصدرت محكمة الجنايات لنظر جنحتى السرقة والشروع فيها وصدّرت حكمها المطعون فيه فإنها لا تكون قد أخطأت فى القانون .

٩. من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته فلن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يكون مقبولا .

١٠. لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه يحمل تاريخ اصداره فى نهايته - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - وكان القانون لم يشترط اثبات هذا البين فى صدر الحكم دون نهايته فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين (سبق الحكم عليهم) بأنهم : المتهمون جميعا أولا : سرقوا السيارة رقم نقل غربية المملوكة لـ حالة كونه (الطاعن) حاملا ل سلاح نارى (فرد بلدى صناعة محلية) . ثانيا : سرقوا الحديد المبين وصفا وقيمة بالأوراق المملوك لـ بطريق الإكراه الواقع عليه وذلك بإطلاق عيارين ناريين من السلاح النارى الذى كان محززا له عليه حال تتبع المجنى عليه وآخرين لهم - وتمكنوا بهذه الوسيلة من الفرار بالمسروقات . المتهم (الطاعن : ١) أحرز وحاز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخن (فرد بلدى صناعة محلية) ، ٢) حاز ذخائر نارية (عدد ٢ طلقة) ل سلاح نارى دون أن يكون مرخصا له فى حيازته ، وأحاله إلى محكمة جنابات طنطا لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٤٧ ، ٣١٧/رابعاً وخامساً ، ٣٢١ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ١/٢٦ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمى ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والجدول رقم (٢) المرافق مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالنسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مائة جنيه وبمصادرة السلاح النارى المضبوط عن تهمة حيازة السلاح النارى وبحبسه مع الشغل لمدة ثلاث سنوات عن تهمة سرقة السيارة والشروع فى سرقة الحديد وبراءته من تهمة احراز الذخيرة المنسوبة إليه باعتبار أن التهمتين الأولى جنحة سرقة والثانية شروع فيها .

فطعن الاستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم

بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم حيازة سلاح نارى بغير ترخيص والسرقة والشروع فيها قد شابه القصور فى التسبيب والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون ذلك أنه دفع بطلان التفتيش استنادا إلى أن ضابط الواقعة لم يتأكد من أن المنزل الذى تم تفتيشه هو منزل الطاعن ، كما لم يثبت أن التفتيش تم بحضور أحد من الأشخاص الذين عددتهم المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية الأمر الذى كان يتعين معه على الحكم عدم الاستناد إلى الدليل المستمد من هذا الإجراء الباطل كما دفع بعدم ارتكابه لما اسند اليه وقدم تأكيدا لذلك بطاقة ثبت إقامته بأحد الأحياء بدولة أخرى وقت وقوع الحادث ، ولم يعرض الحكم لهذين الدفعين ، واستند الحكم فى ادانة الطاعن بتهمة حيازة السلاح النارى إلى شهادة متهمين سبق الحكم عليهما وإلى شهادة شاهدى الاثبات الأول والثانى على الرغم من افصاح الحكم عن عدم الاطمئنان إلى أقوالهما عند القضاء ببراءة الطاعن من تهمة احراز الذخيرة وقامت المحكمة بتعديل وصف تهمة السرقة من جنابة سرقة ياكراه وحمل سلاح إلى جنحة سرقة وشروع فيها دون أن تلفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل أو تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ويأحالتها إلى محكمة الجناح ، وقضى الحكم على الطاعن بالحد الأقصى للعقوبة بالنسبة لتهمة حيازة السلاح النارى على الرغم مما يحيط بها من شكوك ، وخلا صدور الحكم من تاريخ اصداره مكتفيا باثبات تاريخه بنهايته مما يبطله ، وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن النقيب معاون مباحث مركز كفر الزيات قام بتنفيذ الإذن الصادر من النيابة العامة بتفتيش مسكن الطاعن وقد أسفر ذلك عن ضبط

سلاح نارى فى حيازته ، وكان الطاعن لا ينازع فى مذكرة اسباب الطعن فى أن ما جرى تفتيشه هو منزله ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم التفاته عن الرد على ما دفع به الطاعن بشأن عدم تأكيد الضابط من أن المنزل الذى جرى تفتيشه هو منزله لأنه دفاع ظاهر البطلان ولا يسانده واقع ، وأما ما ينعاه الطاعن بشأن أنه لم يثبت أن التفتيش قد تم بحضور أحد من الأشخاص الذين عددتهم المادة ٩٢ من قانون الاجراءات الجنائية فمردود بدوره بما هو مقرر من أنه لا يصح إثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه فى عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثير أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، ولما كانت مجادلة الطاعن فى هذا الشأن تقتضى تحقيقا موضوعيا ، وكان الطاعن لم يتمسك أمام محكمة الموضوع ، ومن ثم فلا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا فضلا عن أنه من المقرر أن حصول التفتيش بغير حضور المتهم لا يترتب عليه البطلان ذلك أن القانون لم يجعل حضور المتهم - أو من ينوب عنه - التفتيش الذى يجرى فى مسكنه شرطا جوهريا لصحته . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى المحاكمات الجنائية هى باقتناع قاضى الموضوع بناء على الأدلة المطروحة بإدانة المتهم أو براءته ، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل معين فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الاثبات وأن يأخذ من أى بينة أو قرينة يرتاح إليها دليلا لحكمه إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، كما أن من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح فى العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها ، فإن النعى على الحكم التفاته عن البطاقة التى قدمها الطاعن للتدليل على عدم ارتكابه لواقعة الدعوى يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما يطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها فى تقدير أدلة الدعوى ، فإن ما يثيره الطاعن فى صدد أخذ الحكم بأقوال متهمين سبق الحكم

عليهما وإلى شهادة شاهدي الإثبات الأول والثاني بالنسبة لثبوت قهمة حيازة السلاح الناري التي دانه بها واطرحه لأقوالهم بالنسبة لتهمة إحراز الذخيرة التي قضى ببراءته منها لا يخرج عن كونه جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بتهم السرقة مع حمل سلاح والسرقة بالإكراه وإحراز سلاح ناري دون ترخيص وحيازة ذخيرة مما تستعمل في سلاح ناري دون أن يكون مرخصا له في حيازته فعدلت المحكمة وصف التهمتين الأولى والثانية إلى جنحة السرقة والشروع فيها ، وكان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني السليم الذي ترى انطباقه عليها وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون فيه أساسا للوصف الجديد الذي دان الطاعن به ، وكان مرد التعديل هو استبعاد ظرفي حمل السلاح والإكراه في السرقة دون أن يتضمن استناد واقعة مادية أو عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، فإن الوصف المعدل الذي نزلت إليه المحكمة حين اعتبرت الطاعن مرتكبا لجنحتي السرقة والشروع فيها لا يجافي التطبيق السليم في شيء ولا يعطى الطاعن حقا في إثارة دعوى الإخلال بحق الدفاع ، إذ أن المحكمة لم تكن ملزمة في مثل هذه الحالة بتبنيها أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف مادام قد اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ، ومن ثم قد انحسرت عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه " إذا رأت محكمة الجنايات أن الواقعة كما هي مبينة في أمر الإحالة وقبل تحقيقها بالجلسة تعد جنحة ، فلها أن تحكم

بعدم الاختصاص وتحليلها إلى المحكمة الجزئية . أما إذا لم تر ذلك إلا بعد التحقيق ،
تحكم فيها " ، ومفاد ذلك وفقا للفقرة الأولى من هذه المادة أنه إذا تبين لمحكمة
الجنايات قبل إجراء التحقيق أن الواقعة المطروحة تشكل جنحة وليست جناية ، فقد
جعل لها القانون اختصاصا جوازيا بين أن تنظر الدعوى وتفصل فيها أو تحيلها إلى
المحكمة الجزئية ، وفي الحالتين على السواء يكون قضاؤها متفقا مع القانون ، ومن ثم
إذ تصددت محكمة الجنايات لنظر جنحتي السرقة والشروع فيها وأصدرت حكمها
المطعون فيه فإنها لا تكون قد أخطأت في القانون . لما كان ذلك ، وكان تقدير
العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من
إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من
أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون
مقبولا . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه يحمل تاريخ
إصداره في نهايته - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - وكان القانون لم يشترط إثبات
هذا البيان في صدر الحكم دون نهايته فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير
سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه
موضوعا .

الطعن رقم ١٣٤٠٩ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٨

لما كان من المقرر ان النص في الفقرة الاخيرة من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، على أن " النقص أو الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم " . يدل على أن مراد الشارع من ترتيب البطلان في حالة الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم أن يكون من شأن هذا الخطأ التجهيل بالخصم أو اللبس في تعريف شخصيته ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يعرض لما يشوب الحكم الجنائي في هذه الحالة ، وكان نص قانون المرافعات يضع قاعدة عامة لا يتأبى على التطبيق في الاحكام الجنائية ، فإنه يكون واجب الاعمال على هذه الأحكام ، ولما كان بيان اسم المدعى بالحقوق المدنية ، يعد - على السياق المتقدم - بيانا جوهريا فإنه يتعين ذكره في الحكم باعتبار ان اغفاله يؤدي إلى التجهيل به ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان في شقه الخاص بالدعوى المدنية ، بما يطلسه ويوجب نقضه والاعادة في هذا الخصوص ، ومتى تقرر ذلك ، فإن حسن سير العدالة ووحدة الأساس في الدعويين يقتضى نقضه والاعادة أيضا فيما قضى به في شقه الخاص بالدعوى الجنائية حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى برمتها .

الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه " أوهمها بامتلاك ورشة نجارة لصناعة الأثاث واستولى منها على المبلغ المبين بالأوراق لتصنيع المنقولات المبينة بالأوراق إلا أنه قام بتغيير اسم الشركة وماطلها في تسليم المنقولات أو استرداد ما دفعت ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يدفع لها مبلغ مائة واحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاقحام بحبس المتهم سنة مع الشغل وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات وفي الدعوى المدنية بأن يؤدي

للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف
ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف
شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعت الأستاذة المحامية نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم
بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة نصب
قد شابه بطلان ، ذلك بأن خلا من بيان اسم المدعية بالحقوق المدنية وصفتها ، مما
يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن البين من الحكمين الابتدائي والمطعون فيه ومحاضر الجلسات في
المرحلتين أنها قد خلت جميعها من بيان اسم المدعية بالحقوق المدنية ، وإذ كان ذلك ،
وكان النص في الفقرة الأخيرة من المادة ١٧٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية
الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، على أن " النقص أو الخطأ
الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم يترتب عليه بطلان الحكم " . يدل على أن مراد
الشارع من ترتيب البطلان في حالة الخطأ الجسيم في أسماء الخصوم وصفاتهم أن يكون
من شأن هذا الخطأ التجهيل بالخصم أو اللبس في تعريف شخصيته وكان قانون
الاجراءات الجنائية قد خلا من نص يعرض لما يشوب الحكم الجنائي في هذه الحالة ،
وكان نص قانون المرافعات يضع قاعدة عامة لا يتأبى على التطبيق في الأحكام الجنائية
، فإنه يكون واجب الاعمال على هذه الأحكام ، ولما كان بيان اسم المدعى بالحقوق
المدنية ، بعد - على السياق المتقدم - بيانا جوهريا فإنه يتعين ذكره في الحكم باعتبار
أن اغفاله يؤدي إلى التجهيل به ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قاصر البيان في
شقة الخاص بالدعوى المدنية ، بما يطله ويوجب نقضه والاعادة في هذا الخصوص ،
ومتى تقرر ذلك ، فإن حسن سير العدالة ووحدة الأساس في الدعويين يقتضي نقضه
والاعادة أيضا فيما قضى به في شقة الخاص بالدعوى الجنائية حتى تعيد محكمة
الموضوع نظر الدعوى برمتها ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .

الطعن رقم ١٠١٠٣ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٩ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. لما كانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ الأول من فبراير سنة ١٩٩٧ في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات وكذلك بسقوط الفقرة الثانية منها والتي كانت تتضمن معاقبة رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " أحكام المحكمة في الدعوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة... ويترتب على الحكم بعدم دستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن " لما كان ذلك فإن الفعل الممسند إلى الطاعن قد أضحى بمنأى عن التأييم إذ أنه لم يكن فاعلا أصليا في الجريمة المدعى بارتكابها وإنما ادعى المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) مسئوليته الجنائية عنها باعتباره رئيسا لتحرير الجريدة ارتكبا إلى نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات وهو ما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته في الدعوى الدستورية رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية بما مفاده بطريق اللزوم أنه لا جريمة يمكن إسناد فعلها إليها بما يستوجب مسئوليته عنها . لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة الدستورية سالف الإشارة إليه واجب التطبيق على الطاعن باعتباره أصلا له ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يؤخذ فيها من دليل قبل الطاعن سوى مسئوليته المفترضة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف

وبراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢. لما كان الفعل المسند إلى الطاعن قد انحسر عنه التأثيم فإن لازم ذلك أن تكون المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية وهو ما تقضى به هذه المحكمة.

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح قسم عابدين ضد كلا من و..... (طاعن) بوصف أن الثاني قام بنشر سلسلة مقالات بجريرة تضمنت سبا وقذفًا في حقّه وأن الثاني (الطاعن) يعمل رئيسًا لتحرير الجريدة التي قامت بالنشر - وطلبت محاكمته بالمواد ١٧١، ١٩٥، ٢، ٣ من قانون العقوبات . والزامهما متضامين بأن يدفع له مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا: برفض الدفع اختصاص المحكمة نوعيا بنظر الدعوى وباختصاصها . ثانيا : برفض الدفع بعدم قبول الدعوى وبقبولها . ثالثا: بحبس كل من المتهمين شهرا مع الشغل والنفاد وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ لكل . رابعا : وبالزامهما متضامين فيما بينهما بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه تعويض عن الأضرار التي لحقت به .

استأنف المحكوم عليه الثاني "الطاعن" ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - (بهيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالاكتفاء بتغريم المتهم مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الاستاذ..... المحامي عن الاستاذ..... المحامي ليابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن البين من الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أقام هذه الدعوى بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن وآخر بوصف أن الأخير قام بنشر سلسلة مقالات بجريرة.....تضمنت سبا وقذفا في حقه . وأن الأول (الطاعن) يعمل رئيسا لتحرير الجريدة التي قامت بالنشر ، وقد طلب المدعى بالحقوق المدنية عقابهما بالمواد ١٧١، ١٩٥، ٣٠٢ من قانون العقوبات وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض النهائي . ومحكمة أول درجة قضت بحبس كل مسن المتهمين شهرا مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لإيقاف التنفيذ لكل وإلزامهما بالتضامن فيما بينهما بأن يدفعوا للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه كتعويض عن الأضرار التي لحقت به ، فاستأنف المحكوم عليه الثاني (الطاعن) وقضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالاكْتفاء بتفريم المتهم مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك ، وبين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمعدل بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بإدانة الطاعن على سند من المسؤولية المفترضة لرئيس التحرير عملا بنص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ الأول من فبراير سنة ١٩٩٧ في الدعوى رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية دستورية بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات وكذلك بسقوط الفقرة الثانية منها والتي كانت تتضمن معاقبة رئيس التحرير أو المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة و يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم . فإذا كان الحكم بعدم

الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن " . لما كان ذلك ، فإن الفعل المسند إلى الطاعن قد أضحى بمنأى عن التأييم إذ أنه لم يكن فاعلا أصليا في الجريمة المدعى بارتكابها وإنما ادعى المطعون ضده (المدعى بالحقوق المدنية) مسئوليته الجنائية عنها باعتباره رئيسا لتحرير الجريدة ارتكانا إلى نص المادة ١٩٥ من قانون العقوبات وهو ما قضت المحكمة الدستورية بعدم دستوريته في الدعوى الدستورية سائلة البيان بما مفاده بطريق اللزوم أنه لا جريمة يمكن اسناد فعلها إليه بما يستوجب مسئوليته عنها . لما كان ذلك ، وكان قضاء المحكمة الدستورية سالف الإشارة إليه واجب التطبيق على الطاعن باعتباره أصلح له ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات عملا بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات ، ولما كانت الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل قبل الطاعن سوى مسئوليته المفترضة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة الطاعن عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالمرسوم بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكلن الفعل المسند إلى الطاعن قد انحسر عنه التأييم فإن لازم ذلك أن تكون المحكمة الجنائية غير مختصة بالفصل في الدعوى المدنية وهو ما تقضى به هذه المحكمة .

الطعن رقم ٦٤٤٧ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما دفع به الطاعن من بطلان الإذن بالتفتيش بقالة إنه لم تسبقه تحريات جدية وأطرحه لما خلصت إليه المحكمة من اطمئنانها إلى جدية تلك التحريات وأقرت سلطة التحقيق على إصدارها ذلك الإذن ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مجد .

٢. لما كانت اجراءات التحريز إنما هى اجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ، وكان القانون لم يربط على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل إليها العبث ، وكان ما قاله الحكم سائغا وصحيحا فى القانون فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد إذ لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض ، وطالما أن المحكمة أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فى تقديره .

٣. لما كان الحكم قد تناول ما دفع به الطاعن من بطلان محضر الضبط لخلوه من اسم محرره ورد عليه فى قوله " وحيث إنه عما أثاره الدفاع من خلوه محضر الضبط من اسم محرره فإن المحكمة تلتفت أيضا عن ذلك لما هو ثابت من أن بداية الواقعة فى ٢٧/١٢/١٩٩٤ قد حررها محرر المحضر باسمه وتلى ذلك محضر الضبط المحرر الحاقا للمحضر الذى سبق وذيل بتوقيع محرره بما يجعل ما ينعاه الدفاع على المحضر من بطلان على غير سند من واقع أو قانون اعمالا لنص

المادة ٢٤ أ . ج " . فإن هذا الذى أورده الحكم كافيا فى الرد على الدفع ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا محل له ، هذا فضلا عن أن الفقرة الثانية من المادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية والتي تنص على أنه " ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التى يقوم بها مأمورو الضبط القضائى فى محاضر موقع عليها منهم يبين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها " . لم يرتب البطلان على عدم مراعاة أحكامها ، مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائى ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الوجه يكون على غير اساس .

٤ . من المقرر أنه لا تثريب على المحكمة إن هى أخذت بتحريات رجال المباحث ضمن الأدلة التى استندت إليها باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة كما هو الحل فى الحكم المطعون فيه ، ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا محل له .

الوقائع

أقمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرا مخدرا "أفيون" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحالة إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، والبند ٩ من القسم الثانى من الجدول الأول الملحق بالقانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسين ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الاحراز مجرد من القصور .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك أنه رد على دفعه بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية وبطلان اجراءات التحريز بما لا يصلح ردا . كما رد على دفعه بطلان محضر ضبط الواقعة لخلوه من اسم محرره بما لا يصلح ردا ، وأخيرا فقد استند في ادائه الى تحريات الشرطة التى لا تصلح بذاتها دليلا ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعات الدعوى في قوله أنها " تتحصل في أن إذ دلت التحريات السرية للنقيب الضابط بإدارة مخدرات القاهرة على أن المتهم يحوز كمية من المواد المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة في ١٩٩٤/١٢/٢٧ بضبطه وتفتيشه ونفاذا لهذا الإذن وفي تاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٩ انتقل إلى مكان وجوده بسوق الأسماك بداخل سوق العبور فوجده يتحدث مع شخص فأسرع بضبطه وقام بتفتيشه فمثر داخل الذراع الأيسر للبالطو الذى يرتديه وباستعمال دبوس مشبك بالقرب من ابطه على كيس قمماش صغير الحجم بداخله ١٧ لفافة سلوفانية بداخل كل منها أفيون يزن باللفافات ١١,٦٦ جم . لما كان ذلك ، وكان هذا الذى أورده الحكم فيما تقدم تتحقق به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وكان الحكم قد دلل على ثبوت الجريمة في حقه بأدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها مستمدة من اقوال ضابط الواقعة ومما تضمنه تقرير العمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية الأمر بالتفتيش هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما دفع به الطاعن من بطلان الإذن بالتفتيش بقالة إنه لم تسبقه تحريات جدية واطرحه لمل

خلصت إليه المحكمة من اطمئنانها إلى جدية تلك التحريات واقرت سلطة التحقيق على اصدارها ذلك الإذن ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مجد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه في معرض رده دفاع الطاعن بطلان اجراءات التحريز أورد أن الثابت أن محرر محضر الضبط قد أثبت في محضره أنه جارى تحريز المضبوطات ثم تم تحريزها وعرضت على النيابة العامة محرزة طبقا للقانون ومختوم عليها بالشمع الأحمر بخاتم محرر محضر الضبط وتم فحص هذا الحرز بمعرفة النيابة العامة ثم أعيد تحريزه مرة أخرى واثبت المحقق قيامه بالتحريز قانونا وأرسل إلى المعمل الكيماوى الأمر الذى يجعل ما اثاره دفاع المتهم قد جاء على نحو غير صحيح يتعين الالتفات عنه ، ولما كانت اجراءات التحريز إنما هى اجراءات قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه وكان القانون لم يرتب على مخالفتها أى بطلان وترك الأمر فى ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الأحرار المضبوطة لم يصل إليها العبث ، وكان ما قاله الحكم سائغا وصحيحا فى القانون فإنه لا يقبل من الطاعن ما يثيره فى هذا الصدد إذ لا يعدو فى حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز اثارته امام محكمة النقض ، وطالما أن المحكمة اقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة اقتنع بها وجدانها فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها أو مجادلتها فى تقديره . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناول ما دفع به الطاعن من بطلان محضر الضبط لخلوه من اسم محرره ورد عليه فى قوله " وحيث إنه عما أثاره الدفاع من خلوه محضر الضبط من اسم محرره فإن المحكمة تلتفت أيضا عن ذلك لما هو ثابت من أن بداية الواقعة فى ٢٧/١٢/١٩٩٤ قد حررها محرر المحضر بإسمه وتلى ذلك محضر الضبط المحرر الحاقا للمحضر الذى سبق وذيل بتوقيع محرره بما يجعل ما ينعاه الدفاع على المحضر من بطلان على غير سند من واقع أو قانون اعمالا لنسب المادة ٢٤/أ . ج . " فإن هذا الذى أورده الحكم كافيا فى الرد على الدفع ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا محل له ، هذا فضلا عن أن الفقرة الثانية من المادة ٢٤

من قانون الاجراءات الجنائية والتي تنص على أنه " ويجب أن تثبت جميع الاجراءات التي يقوم بها مأمورو الضبط القضائي في محضر موقع عليها منهم بين بها وقت اتخاذ الاجراءات ومكان حصولها " . لم يرتب البطلان علة عدم مراعاة أحكامها ، مما يجعل الأمر فيها راجعا إلى تقدير محكمة الموضوع لسلامة الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الوجه يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان لا تريب على المحكمة إن هي أخذت بتحريات رجال المباحث ضمن الأدلة التي استندت إليها باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة كما هو الحال في الحكم المطعون فيه ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا محل له . لما كان ملّا تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا ..

الطعن رقم ٢١٥١٩ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٨

لما كان الحكم بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ليس منهيها للخصومة في الدعوى المدنية أو مانعا من السير فيها ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز اعمالا لنص المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا يغير من ذلك أن المحكمة قضت ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه ، لأن هذا القضاء لن يقيد القاضي المدني ، اعتبارا بأن البراءة قد بنيت على أن الفعل المنسوب إلى الطاعن لا تتوافر فيه أركان الجريمة المسندة إليه ، ولم تبني على عدم حصول الواقعة أو عدم ثبوت اسنادها إليه .

الوقائع

اقام المدعون بالحقوق المدنية دعواهم بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح بندر دمنهور ضد الطاعن وآخرين بوصف أنهم توصلوا إلى استكتاب المدعين الأول والثاني كمبيالات وشيكات بلغت قيمتها ١٤٢٠٠٠ جنيه (مائة واثنين وأربعين ألف جنيه) دون وجه حق والتصرف في منقول غير مملوك لهم . وطلبوا عقابهم بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات والزامهم بأن يؤدوا لهم مبلغ مائتين وواحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح بندر دمنهور قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية ببراءته مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعون بالحقوق المدنية ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن الاستاذ المحامي عن المحامي نيابة عن

المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان الحكم بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ليس منسباً للخصومة في الدعوى المدنية أو مانعاً من السير فيها ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز اعمالاً لنص المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ولا يغير من ذلك أن المحكمة قضت ببراءة الطاعن من التهمة المسندة إليه ، لأن هذا القضاء لن يفيد القاضي المدني ، اعتباراً بأن البراءة قد بنيت على أن الفعل المنسوب إلى الطاعن لا تتوافر فيه أركان الجريمة المسندة إليه ، ولم تبين على عدم حصول الواقعة أو عدم ثبوت اسنادها إليه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون مفصلاً عن عدم قبوله ، ويتعين مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٥٩٧٠ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن العلانية واستظهر الدليل على ان الطاعن قصد اذاعة ما نسبته الى المجنى عليه بما استخلصه الحكم من أن الطاعن تعتمد ارسال شكواه إلى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف ، وكان من المقرر ان استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنحسر به دعوى القصور في التسبب والفساد في الاستدلال .

٢. لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أورد أن الطاعن نسب إلى المدعى بالحقوق المدنية في الشكاوى المقدمة منه استغلال نفوذه كقاضى وتهديده بهدم حانوته الذى يستأجره والتدخل لرفض الدعوى المرفوعة منه ضد مالك العقار وأنه اشرف على هدم الحانوت في منتصف الليل وهى عبارات تنطوى على مساس بكرامة المدعى المدنى وتدعو الى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذى يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هى معرفة في القانون ومن ثم يتعين رفض هذا الشق من النعى ، ومن جهة أخرى فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذى يستلزمه ، وأن هذا الحق اشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه ، وما أورده الطاعن في شكاويه من عبارات على الوجه السابق لا يستلزمها الدفاع في القضية المدنية المرفوعة منه على آخر

ليس المدعى المدنى طرفا فيها ، ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون غير مقبول .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جناح دمنهور بوصف أن الطاعن اسند إليه أموراً لو صحت لاستوجبت مساءلته والمسئول به وبوضعه فى عمله ، وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح بندر دمنهور قضت بحضورها عملاً بمواد الاقحام . أولاً : فى الدعوى الجنائية بتفريم المتهم مائة جنيه ، ثانياً : فى الدعوى المدنية بإحالتها إلى محكمة دمنهور الابتدائية لنظرها . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض قيد بمجدول محكمة النقض رقم ... لسنة ٥٧ قضائية ، ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية إلى محكمة دمنهور الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من دائرة أخرى ، ومحكمة إعادة هيئة أخرى قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .. الخ

المحكمة

لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى لئلا تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليها مستمدة من أقوال المجنى عليه ومن العبارات التى تضمنتها الشكاوى موضوع الجريمة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تحدث عن ركن

العلانية واستظهر الدليل على أن الطاعن قصد اذاعة ما نسبته إلى المجنى عليه بما استخلصه الحكم من أن الطاعن تعمد إرسال شكواه إلى عدة جهات حكومية متضمنة عبارات القذف ، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمجنى عليه يكون قد دل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه وتنحسر به دعوى القصور في التسبب والفساد في الاستدلال . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أورد أن الطاعن نسب إلى المدعى بالحقوق المدنية في الشكاوى المقدمة منه استغلال نفوذه كقصاص وتهديده بهدم حانوته الذي يستأجره والتدخل لرفض الدعوى المرفوعة منه ضد مالك العقار وأنه أشرف على هدم الحانوت في منتصف الليل وهي عبارات تنطوي على مساس بكرامة المدعى المدني وتدعو إلى احتقاره بين مخالطيه ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيش فيه وتتوافر به جريمة القذف كما هي معرفة في القانون ومن ثم يتعين رفض هذا الشق من النعى ، ومن جهة أخرى فإن قضاء هذه المحكمة جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ليس إلا تطبيقا لمبدأ عام هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطا بالضرورة الداعية إليه ، وما أورده الطاعن في شكاويه من عبارات على الوجه السابق لا يستلزمها الدفوع في القضية المدنية المرفوعة منه على آخر ليس المدعى المدني طرفا فيها ، ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة عملا بالمادة ٣٦ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

الطعن رقم ٨٣٣٤ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة ، وهي ليست مطالبة بألا تأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما تقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .

٢. من المقرر أنه إذا كان الجاني قد احتاط ولم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في العبارات المنشورة ، فإن لمحكمة الموضوع أن تتعرف على شخص من وجهته إليه من واقع العبارات ذاتها وظروف الواقعة والملابس التي اكتفتها ، ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه تفيد أن المحكمة قد استخلصت أن المدعى بالحقوق المدنية هو المقصود بعبارات القذف والسب ، وكانت العبارات التي أوردها الحكم تسوغ النتيجة التي رتبها الحكم عليها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

٣. ان استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب فإن الحكم إذ استخلص قصد التشهير علنا بالمدعى بالحقوق المدنية يكون قد دلل على سوء لية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه ، وتنحسر به عنه دعوى القصور في التسبب في هذا الشأن .

٤. إن حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .

٥. لما كان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذى يتحقق متى نشر القاذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المقذوف أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد أن يكون القذف حسن النية أى معتقدا صحة ما رمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، ولما كان الثابت من العبارات التى حصلها الحكم نقلا عن مجلة أنها قصد بها النيل من المدعى بالحقوق المدنية . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تضمن بيان القصد الجنائى على وجهه الصحيح ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٦. لما كان مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعن مثل بنفسه في جلسات المحاكمة الابتدائية فلا يكون مقبولا ما يثيره بشأن دفعه بعدم قبول الدعوى لبطلان ورقة التكليف بالحضور مادام أنه - بهذه المثابة - يعتبر دفعا قانونيا ظاهر البطلان .

٧. من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بإدائته استنادا إلى أدلة الثبوت .

٨. إذ كان قد صدر حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسته اول فبراير سنة ١٩٩٧ في الدعوى الدستورية رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات - التى دين الطاعن بموجبها - النشر ، وجزى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧ ، ومن ثم يعدو الفعل المسند إلى الطاعن غير مؤثم . لما كان ذلك ، فإنه

يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إدانة الطاعن ، وتصحيحه بإلغاء العقوبة المقررة على الطاعن وبراءته من التهمة المسندة إليه .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح الأزبكية ضد الطاعنين بوصف أنهما ارتكبا جريمة السب والقذف العلني المنوه عنهما بصحيفة الادعاء المباشر وكان ذلك بسوء القصد ونية الاضرار وطلب عقابهما بالمواد ١٧١ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات والزامهما متضامنين مع المسئول عن الحقوق المدنية بأن يؤديا له مبلغ مليون جنيه تعويضا عن الأضرار التي أصابته ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتغريم كل منهما خمسين جنيها وإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة . استأنفا ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقيدت بمداولها برقم لسنة ٥٨ ق ، وقضى فيها قبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد دائرة استئنافية أخرى ، ومحكمة إعادة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن الأول ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف والسب علنا بطريق النشر قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال والبطلان في الاجراءات ، ذلك بأنه تمسك أمام محكمة

الموضوع بإباحة النشر وحسن نيته وانتفاء القصد الجنائي لديه ، بدلالة عدم ذكر اسم المدعى بالحقوق المدنية في الخبر المنشور الذي هو قرار لمجلس نقابة المهندسين واجب النشر ، وأن المجلة التي نشر الخبر فيها توزع بالمجان على أعضاء نقابة المهندسين فقط ، وبعدم صدور إذن نقابة المهندسين للمدعى بالحقوق المدنية لتحريك الدعوى ضد الطاعن زميله في النقابة ، وقدم المستندات المؤيدة لذلك ، بيد أن الحكم أعرض عن دفاعه ودفعه ، هذا فضلا عن رده بما لا يصلح ردا على الدفع بطلان ورقة التكليف بالحضور . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه ؟

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن الأول بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أجله سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تبين حقيقة الواقعة من جماع الأدلة المطروحة ، وهي ليست مطالبة بالأخذ إلا بالأدلة المباشرة ، بل لها أن تستخلص الحقائق القانونية من كل ما يقدم إليها من أدلة ولو كانت غير مباشرة ، متى كان ما حصله الحكم من هذه الأدلة لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ، فإذا كان الجاني قد احتاط ولم يذكر اسم المجنى عليه صراحة في العبارات المنشورة ، فإن لمحكمة الموضوع أن تتعرف على شخص من وجهته إليه من واقع العبارات ذاتها وظروف الواقعة والملابسات التي اكتفتها ، ولما كانت مدونات الحكم المطعون فيه تفيد أن المحكمة قد استخلصت أن المدعى بالحقوق المدنية هو المقصود بعبارات القذف والسب ، وكانت العبارات التي أوردتها الحكم تسوغ النتيجة التي رتبها الحكم عليها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير أدلة الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جرمي القذف والسب علنا من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها دون معقب عليها ، مادام موجب

هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ، فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علنا بالمدعى بالحقوق المدنية يكون قد دلل على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه ، وتنحسر به عنه دعوى القصور في التسبب في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكانت حرية الصحفي هي جزء من حرية الفرد العادي ولا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص ، وكان القانون لا يتطلب في جريمة القذف قصدا خاصا بل يكفي بتوافر القصد العام الذي يتحقق متى نشر القذف الأمور المتضمنة للقذف وهو عالم أنها لو كانت صادقة لأوجبت عقاب المذدوف أو احتقاره ، ولا يؤثر في توافر هذا القصد بأن يكون القذف حسن النية أى معتقدا صحة ما زعمى به المجنى عليه من وقائع القذف ، ولما كان الثابت من العبارات التى حصلها الحكم نقلا عن مجلة أنها قصد بها النيل من المدعى بالحقوق المدنية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد تضمن بيان القصد الجنائى على وجهه الصحيح ويكون ما يثيره الطاعن الأول في هذا الشأن غير سديد لما كان ذلك ، وكان مجرد حضور المتهم بنفسه في جلسة المحاكمة يمنعه من التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور على ما تقضى به المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان البين من محاضر الجلسات أن الطاعن الأول مثل بنفسه في جلسات المحاكمة الابتدائية فلا يكون مقبولا ما يثيره بشأن دفعه بعدم قبول الدعوى لبطلان ورقة التكليف بالحضور مادام أنه - بهذه المثابة - يعتبر دفعا قانونيا ظاهر البطلان . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعن لا يعدو ان يكون من أوجه الدفاع الموضوعية ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالرد صراحة على كل جزئية من دفاع المتهم الموضوعى لأن الرد عليه مستفاد ضمنا من قضائها بإدانته استنادا إلى أدلة الشوت ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا ومصادرة الكفالة المقدمة من الطاعن الأول .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثاني بجرمة القذف والسب علنا بطريق النشر بوصفه رئيس تحرير مجلة دون أن يكون فاعلا أصليا في الجريمة المدعى بارتكابها - لما كان ذلك ، وكان قد صدر - من بعد - حكم المحكمة الدستورية العليا بجلسة اول فبراير سنة ١٩٩٧ في الدعوى الدستورية رقم ٥٩ لسنة ١٨ قضائية بعدم دستورية ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ من قانون العقوبات - التي دين الطاعن بموجبها - والتي تتضمن معاقبة رئيس التحرير او المحرر المسئول عن القسم الذي حصل فيه النشر ، وجرى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٩٧ ، ومن ثم يعدو الفعل المسند إلى الطاعن غير مؤثم . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إدانة الطاعن ، وتصحيحه بإلغاء العقوبة المقضى بها على الطاعن وبراءته من التهمة المسندة إليه .

الطعن رقم ٨٧٣٧ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر حفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه ، وهي مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، ولا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالأفعال عند تكرارها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه ، فإن اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامي خاص فإن السبب لا يكون واحدا على الرغم من وحدة الغرض ، ولما كان الثابت من الأوراق والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائي رأت في مذكرتها المخبرة في ١٩٨٧/١٢/٥ استبعاد شبهة جريمة تزوير عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٨٥/١٠/٢٦ التي أسندها البائع يوسف للمشتري سامي في حين أن الدعوى المطروحة أقامها سامي بطريق الادعاء المباشر ضد يوسف متهما إياه بتزوير عقد البيع المخبر في ١٩٨٥/١٠/٢٥ بزرعه صحيفته الأولى وابدالها بأخرى تحمل بيانات مخالفة للحقيقة منها تحريره في ١٩٨٦/٢/١٣ ، وإذ كانت لكل من واقعتي التزوير ذاتية خاصة وظروف خاصة ، وتمت بناء على نشاط إجرامي خاص ، وقد أسند ارتكاب أحدهما إلى سامي بينما أسند ارتكاب الأخرى إلى يوسف وقد وقعت كل منهما اعتداء على حق التعاقد الآخر ، الأمر الذي تتحقق به المغايرة التي يمتنع معها القول بوحدة الخصوم - بصفتهم التي اتصفوا بها جناة أو مجني عليهم - وبوحدة الموضوع والسبب ، وإذ خاف الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون فضلا عن مخالفته الثابت في الأوراق ، قد أخطأ في تطبيق القانون .

٢. لما كان يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت حضوريا . أولا : ببراءة المتهم الأول مما نسب إليه الخ ، ثانيا : ، ثالثا : فاستأنفت النيابة العامة الحكم فيما قضى به من براءة المتهم الأول لبوت الاتهام وقيد الاستئناف برقم لسنة ٨٩ س . اسكندرية ، وحدد لنظر استئنافها جلسة وفيها أمرت المحكمة بضمه للاستئناف المقسام من المتهم الثاني يوسف والمقيد برقم لسنة ١٩٨٨ س غرب اسكندرية ، للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد ، وقضت المحكمة الاستئنافية في الاستئنافين بجلسته ١٩٨٩/١/١٥ حضوريا للمتهم الاول وغايبا للمتهم الثاني ، بقبولهما شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المتهم الثاني : يوسف وقضت المحكمة في معارضته بجلسته ١٩٨٩/١١/١٩ بحكمها المطعون فيه " قبول وإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم عطية وبتغريمه مائتي جنيه وتأييد قرار قاضي الحيازة وقبول وإلغاء وعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بالأوجه لنظر الدعوى بالنسبة للمتهم يوسف "

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد عاودت نظر استئناف النيابة للحكم الصادر ببراءة المتهم الأول وتصدت للدعوى من جديد ، حين عرضت عليها معارضة المتهم الثاني في الحكم الاستئنافي الصادر غايبا بالنسبة له ، وقضت فيها بحكمها المطعون فيه ، بإلغاء الحكم المستأنف - بالنسبة للمتهم الأول - وإدائته رغم صدور حكم نهائي سابق منها ببراءته ، انتهت به الدعوى الجنائية قبله ، عملا بنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون ، بما يعيبه حكمها - في هذا النطاق - ويوجب نقضه وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم الأول .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدتهما بأنهما . أولا : المتهم الأول دخل عقلا في حيازة ولم يخرج منه بناء على تكليف ممن له الحق في ذلك ، ثانيا : المتهم الثاني (١) اشترك مع آخر مجهول بطريق الاتفاق والمساعدة في تزوير محرر لأحد الناس هو صورة عقد البيع الابتدائي المؤرخ في ١٩٨٥/١٠/٢٦ والمبرم بين و..... المشمول بوصاية والدته كطرف أول بائع وبين كطرف ثان مشتري ، وكان ذلك بطريق الاصطناع بأن اتفق معه على ذلك وساعده بأن قدم له صورة ذلك العقد وأمده بالبيانات اللازمة فقام بترع الورقة الأولى من تلك الصورة ووضع بدلا منها ورقة أخرى اصطنعها على غير الحقيقة ضمنها بيالت على خلاف الحقيقة ف وقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة ، (٢) استعمل المحرر المزور موضوع التهمة السابقة بأن قدمه إلى السيد الأستاذ رئيس نيابة أثناء اجراءات تحقيق اللجنة رقم لسنة ١٩٨٧ مع علمه بتزويره ، وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠/ثانيا ، ثالثا ٤١ ، ٢١٥ ، ٣٧٣ ، ٣٧٣ مكررا من قانون العقوبات وادعى المجنى عليهما مدنيا قبل المتهمين بالزامهما بأن يؤديا لهما مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام . أولا : براءة المتهم الأول مما نسب إليه وإلغاء قرار قاضي الحيازة ورفض الدعوى المدنية قبله . ثانيا : بحبس المتهم الثاني سنة مع الشغل وكفالة الف جنيه لوقف التنفيذ عن التهمتين الأولى والثانية معا للارتباط والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف النيابة العامة كما استأنف المحكوم عليه الثاني ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا للمتهم الأول وغايبا للثاني وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى به معارضته بقبول وبإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الأول وبتغريمه مائتي جنيه وتأيدي قرار

قاضى الحيازة وقبول وإلغاء وعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بالأوجه لنظر الدعوى بالنسبة للمتهم الثانى .

فطعن النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة - الطاعنة - تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة الثابت فى الأوراق والخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه قضى بعدم جواز نظر الدعوى ضد المحكوم عليه - الثانى - لسابقة صدور أمر من النيابة العامة بالأوجه لإقامتها ، وهو ما لا سند له فى الأوراق . كما قضى بإلغاء الحكم المستأنف ببراءة المتهم الأول رغم سابقة اصدار ذات المحكمة فى الدعوى عينها بجلسة ١٩٨٩/١/١٥ حكماً نهائياً بتأييد الحكم المستأنف وقد حاز قوة الأمر المقضى ، بما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بالأوجه لنظر الدعوى بالنسبة للمتهم - الثانى - تأسيساً على أن النيابة العامة حررت مذكرة - من بعد تحقيق الواقعة - خلصت فيها إلى استبعاد شبهة جريمة التزوير مما يعد منها أمراً ضمناً بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية عن تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية أو بعدم جواز نظرها لسبق صدور أمر بحفظ فيها من النيابة هو من قبيل الدفع بقوة الشئ المحكوم فيه ، وهى مشروطة باتحاد الخصوم والموضوع والسبب فى الدعويين ، ولا يصح القول بوحدة الواقعة فيما يتعلق بالأفعال عند تكرارها إلا إذا اتحد الحق المعتدى عليه ، فإن اختلف وكان الاعتداء عليه قد وقع بناء على نشاط إجرامى خاص ، فإن السبب لا يكون واحداً على الرغم من وحدة الغرض ، ولما كان الثابت من الأوراق والمفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن النيابة العامة بعد أن باشرت التحقيق الابتدائى رأت فى مذكرتها المحررة فى ١٩٨٧/١٢/٥ استبعاد

شبهة جريمة تزوير عقد البيع الابتدائي المؤرخ ١٩٨٥/١٠/٢٦ التى أسندها البائع يوسف ... للمشتري سامى فى حين أن الدعوى المطروحة أقامها سامى بطريق الادعاء المباشر ضد يوسف متهما إياه بتزوير عقد البيع المحرر فى ١٩٨٥/١٠/٢٥ بترعه صحيفته الأولى وإبدالها بأخرى تحمل بيانات مخالفة للحقيقة منها تحريره فى ١٩٨٦/٢/١٣ ، وإذ كانت لكل من واقعى التزوير ذاتية خاصة وظروف خاصة ، وتمت بناء على نشاط إجرامى خاص ، وقصد اسند ارتكاب احدهما الى سامى بينما اسند ارتكاب الأخرى الى يوسف وقد وقعت كل منهما اعتداء على حق التعاقد الآخر ، الأمر الذى تتحقق به المغايرة التى يمتنع معها القول بوحدة الخصوم - بصفتهما التى اتصفوا بها جناة أو مجنى عليهم - وبوحدة الموضوع والسبب ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، فإنه يكون فضلا عن مخالفته الثابت فى الأوراق ، قد أخطأ فى تطبيق القانون خطأ حجبته عن بحث موضوع الدعوى المقامة ضد يوسف ... فيتعين نقضه - فيما قضى به قبله - والاعادة .

لما كان ذلك ، وكان يبين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بحضوريا . أولا : ببراءة المتهم الأول مما نسب إليه الخ ، ثانيا : ، ثالثا : فاستأنفت النيابة العامة الحكم فيما قضى به من براءة المتهم الأول لثبوت الاتهام وقيد الاستئناف برقم لسنة ٨٩ س . اسكندرية ، وحدد لنظر استئنافها جلسة وفيها أمرت المحكمة بضمه للاستئناف المقام من المتهم الثانى يوسف والمقيد برقم لسنة ١٩٨٨ س غرب اسكندرية ، للارتباط وليصدر فيهما حكم واحد ، وقضت المحكمة الاستئنافية فى الاستئنافين بجلسته ١٩٨٩/١/١٥ حضوريا للمتهم الأول وغيايبا للمتهم الثانى ، بقبولهما شكلا وفى الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف . فعارض المتهم الثانى : وقضت المحكمة فى معارضته بجلسته ١٩٨٩/١١/١٩ بحكمها المطعون فيه " قبول وياجماع الآراء بإلغاء

الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم عطية ... وبتغريمه مائتي جنيه وتأيد قرار قاضى
الحيازة وقبول وإلغاء وعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر بالأوجه لنظر
الدعوى بالنسبة للمتهم يوسف " .

لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد عاودت نظر استئناف النيابة
للحكم الصادر ببراءة المتهم الأول وتصدت للدعوى من جديد حين
عرضت عليها معارضة المتهم الثانى فى الحكم الاستئنافى الصادر غيابيا
بالنسبة له ، وقضت فيها بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم
الأول - وادانته رغم صدور حكم فئائى سابق منها ببراءته ، انتهت به الدعوى
الجنائية قبله ، عملا بنص المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية ، فإنها تكون قد
أخطأت فى تطبيق القانون ، بما يعيبه حكمها - فى هذا النطاق - ويوجب نقضه
وتأيد الحكم المستأنف الصادر ببراءة المتهم الأول .

الطعن رقم ٣٨٢٣ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان القانون الجنائي لم يحدد طريقة اثبات معينة في دعاوى التزوير وإنما للقاضي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيّد بدليل معين ، فلا حرج على المحكمة إن هي أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى ما دامت قد اطمأنت إلى صحتها .

٢. إن عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتماً عدم ثبوت جريمة التزوير إذ الأمر في هذا مرجعه إلى قيام الدليل على حصول التزوير وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طرق إثبات معينة في دعاوى التزوير .

٣. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقر بصورته الموجودة على صورة البطاقة الشخصية المضبوطة ، ولا يبين من محضرى جلستى المحاكمة أنه طلب من المحكمة أن تطلعه على تلك الصورة ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم إطلاع المحكمة عليها وعرضها أو سلوك طريق معين في إثبات الجريمة .

٤. من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقاً خاصاً ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى

اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو الحال في الدعوى الحالية ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم في إدانة الطاعن على اقوال المجنى عليهم أو تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ، إذ أنه لا يعدو جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٥. لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه تنبئ عن أن المحكمة ألت بواقعة الدعوى وأحاطت بالالتزام المسند إلى الطاعن ودانته بالأدلة السائغة التي أخذت بها وهي على بينة من أمرها ، فإن مجادلتها في ذلك بدعوى الفساد في الاستدلال ينطوى على منازعة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب.

٦. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه - خلافا لما يقول به الطاعن - لم يتخذ من تقرير الطب الشرعي دليلا قبله على مقارفته الجرائم التي دانه بها فإن نعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير صحيح .

٧. لما كان للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ولما كان الإثبات من الإطلاع على محضرى جلسى المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بطلب سماع شهود الإثبات بل اكتفى صراحة بأقوالهم في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة.

٨. لما كان البين من مطالعة حكم المطعون فيه أن التعويض المقضى به هو ذات ما تضمنته طلبات المدعين بالحقوق المدنية ، فإنه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص .

٩. من المقرر إن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .

١٠. إن النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

١١. من المقرر أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يعقبه في كل جزئية دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يقبل معه معاودة التصدى أمام محكمة النقض .

١٢. لما كان يبين من محضرى جلستى المحاكمة أن مخامى الطاعن لم يطلب تحقيقا معينا في شأن ما أثاره بسبب الطعن من أن السجل التجارى الخاص بشركة الطاعن هو سجل مزور من عدمه وأن التعامل قد تم مع الطاعن باسمه الحقيقى أم المزور - وهو ما تنتفى معه قالة الإخلال بحق الدفاع .

١٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد توصل إلى الاستيلاء على البضائع والمنتجات من المجنى عليهم بناء على الطرق الاحتيالية التى استعملها والتي بينها الحكم فإن ما يقول به الطاعن من أن المجنى عليهم قد سلموه البضائع برضايتهم لا يعدو أن يكون عودا إلى الجدل فى تقدير أدلة الثبوت مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : وهو ليس من أرباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا فى مخرج رسمى هو البطاقة الشخصية رقمالصدرة من سجل مدنىباسموكان ذلك بوضع صورة أشخاص آخرين مزورة بأن نزع صورة صاحب البطاقة الشخصية ووضع صورته بدلا منها

على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : استعمل المحرر المزور موضوع التهمة الأولى بأن قدمه لـ..... مع علمه بتزويره . ثالثا : عثر على البطاقة الفاقدة سالفة البيان ولم يردّها لصاحبها أو يسلمها لمقر الشرطة خلال الميعاد قانونا واحتبسها لنفسه بنية تملكها . رابعا : توصل بطريق الاحتيال لسلب بعض ثروة..... صاحب الشركة الدولية باسم..... خلافا للحقيقة وقدم لهم البطاقة الشخصية موضوع التهمة الأولى وتمكن بهذه الوسيلة من الاستيلاء على المبالغ النقدية المينة قدرا بالتحقيقات . وأحالته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى المجنى عليهم مدنيا قبل المتهم بإلزامه أن يؤدي لهم مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المدنى المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت مع إعمال المادة ٣٢ من القانون عينه بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وإلزامه بأن يؤدي للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ ألف جنيه على سبيل التعويض المؤقت.

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم التزوير فى محرر رسمى واستعماله والعثور على شىء فاقد واحتباسه بنية تملكه والنصب قد شابه الفساد فى الاستدلال والبطلان والقصور فى التسبيب والخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع . ذلك بأنه عول فى قضائه بالإدانة على الصورة الضوئية للبطاقة الشخصية المدعى بتزويرها رغم أنها لا تصلح بذاتها دليلا فى الإثبات ، ولم تطلع المحكمة على المحرر المزور فى مواجهة الطاعن والمدافع عنه وخلا حكمها المطعون فيه ومحاضر الجلسات من إثبات هذا البيان ، ولم يورد الحكم الأدلة على أن الطاعن هو الذى قام بتزوير البطاقة الشخصية موضوع الجريمة الأولى واستعملها ولا يكفى فى ذلك ما عول عليه الحكم من أقوال المجنى عليهم لأن أقوالهم لا تفيد إسناد الاتهام

للطاعن ، وثبت من تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية وتقرير الطب الشرعى أن الطاعن لم يوقع على الشيكات المنسوب صدورها منه وبرغم ذلك فقد أفصحت المحكمة عن اقتناعها بأنه هو الذى وقع على تلك الشيكات مما ينبى عن أن المحكمة لم تعن بتمحيص الدعوى ولم تلم بعناصرها عن بصر وبصيرة ، ولم تسمع المحكمة الشهود بالجلسة ، وقضى الحكم فى الدعوى المدنية بمبلغ يزيد عن التعويض المؤقت المطلوب ، هذا عن أن المدافع عنه تمسك بتلفيق الاتهام وبعدم معرفته شيئا عن البطاقة المزورة وأن مقارف جريمة التزوير هو وينفى تحريره وتوقيه للشيكات للمدعين بالحقوق المدنية وأن تعامله معهم كان باسمه الشخصى وليس بالاسم المزور وأن أيا من المدعين بالحقوق المدنية لم يقرر فى محضر الشرطة أن الطاعن قدم له صورة من بطاقته الشخصية وقد قرروا جميعا بأنه قدم لهم السجل التجارى الخاص بشركة أذكر كما قرر أحدهما أنه تحقق من وجود حساب للشركة لدى الشركة المصرفية الدولية وأن ثلاثتهم هم الذين تحدثوا عن البطاقة المزورة بتحقيقات النيابة وهى واقعة مختلفة عن رواياتهم التى أدلوا بها بمحضر الشرطة ولكن المحكمة التفتت - إيرادا وردا - عن هذا الدفاع الجوهري ودون أن تتحقق من أن السجل التجارى الخاص بشركة الطاعن هو سجل مزور من عدمه ولم تعن ببيان ما إذا كان التعامل قد تم مع الطاعن باسمه الحقيقى أم المزور وبرغم أن الثابت من أقوال الجنى عليه..... بالتحقيقات أن ما أدلى به بشأن استخراج بطاقة يدل فاقد ينتفى مع القول بأن بطاقته قد فقدت ، وأخيرا فإن المحكمة لم تفتن إلى أن الطاعن وقد حرر الشيكات للمدعين بالحقوق المدنية كان يبغي السداد وهو ما تنتفى به الطرق الاحتمالية وأن البضائع قد سلمت إليه برضاء الجنى عليهم - كل ذلك بما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة .

من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون الجنائي لم يحدد طريقة إثبات معينة في دعاوى التزوير وإنما للقاضي أن يكون اعتقاده فيها دون التقيد بدليل معين ، فلا حرج على المحكمة إن هي أخذت بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى مادامت قد أطمأنت إلى صحتها ، ومن ثم فإن ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير وللمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الإثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طرق إثبات معينة في دعاوى التزوير ، ولما كان الحكم قد خلص في منطق سائع وتدليل مقول إلى سابقة وجود صورة ضوئية للبطاقة الشخصية موضوع التزوير وإلى أن الطاعن تمكن بها من الحصول على البضائع والمنتجات وما أورده الحكم من أدلة على ذلك لها معينها الصحيح من الأوراق ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أقر بصورته الموجودة على صورة البطاقة الشخصية المضبوطة ، ولا يبين من محضرى جلستى المحاكمة أنه طلب من المحكمة أن تطلعه على تلك الصورة ، فليس له أن ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها وعرضها عليه أو سلوك طريق معين في إثبات الجريمة ، فإن ما يشيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بنسأء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا ، وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بنحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها

إلى ما انتهت إليه كما هو الحال في الدعوى الحالية ، ومن ثم فلا محل لما يثيره الطاعن في شأن استناد الحكم في إدانة الطاعن على أقوال المجنى عليهم أو تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية ، إذ أنه لا يعدو جدلا موضوعيا في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تنبئ عن أن المحكمة ألت بواقعة الدعوى وأحاطت بالالتزام المسند إلى الطاعن ودانته بالأدلة السائغة التي أخذت بها وهي على بينة من أمرها ، فإن مجادلتها في ذلك بدعوى الفساد في الاستدلال ينطوي على منازعة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ، لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه - خلافا لما يقول به الطاعن - لم يتخذ من تقرير الطب الشرعي دليلا قبله على مقارفته الجرائم التي دانه بها ، فإن نعى الطاعن في هذا الشأن يكون غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ولما كان الثابت من الاطلاع على محضرى جلستى المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يتمسك بطلب سماع شهود الإثبات بل اكتفى صراحة بأقوالهم في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أن التعويض المقضى به هو ذات ما تضمنته طلبات المدعين بالحقوق المدنية ، فإنه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تسوجب ردا صريحا بل ان الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفتات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله

ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إليه ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يقبل معه معارضة التصدى أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان يبين من محضرى جلستى المحاكمة أن محامى الطاعن لم يطلب تحقيقا معينا في شأن ما أثاره بسبب الطعن من أن السجل التجارى الخاص بشركة الطاعن هو سجل مزور من عدمه وأن التعامل قد تم مع الطاعن باسمه الحقيقى أم المزور - وهو ما تنتفى معه قالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد توصل إلى الاستيلاء على البضائع والمنتجات من انجنى عليهم بناء على الطرق الاحتيالية التى استعملها والتي بينها الحكم ، فإن ما يقول به الطاعن من أن انجنى عليهم قد سلموه البضائع برضائهم لا يعدو أن يكون عودا إلى الجدل في تقدير أدلة الثبوت مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٣٧٨٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بمدوناته عبارات القذف والسب وأن الإنذارات والشكوى المقدمة لجهاز المدعى الاشتراكي - التي تضمنت هذه العبارات - قدمت لجهات عديدة وكانت الطاعنة تعلم أنها تتداول من شخص إلى آخر ، وكان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك . ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال طالما أن هذا القصد يستفاد من علالية الإسناد التي استظهرها الحكم بأدلة سائغة ومن ثم يكون معنى الطاعنة في هذا الصدد في غير محله.

٢. لما كان من المقرر عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا او شريكا وكان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامى أعماله القانونية إلا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الكتابة وعمل المحامى هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ولا يمكن أن يقال إن المحامى يبتدع الوقائع فيها ، وإذا كانت الطاعنة هي الأصل في النزاع مع المدعى بالحقوق المدنية وأن ما ورد بالإنذارات والشكوى المقدمة لجهاز المدعى الاشتراكي - التي تضمنت عبارات القذف والسب - معبرة عن وجهة نظرها ومنسوبة إليها ، ومن ثم يكون ما يقرره محاميها بدفاعه من أنه وحده المسئول عن كل ما ورد بتلك الإنذارات والشكوى من عبارات قذف وسب لا يكون في محله.

٣. لما كان دفاع الطاعة بتمتعها بالإعفاء القانوني المنصوص عليه بالمادة ٣٠٤ من قانون العقوبات هو دفاع قانوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب ذلك أن الحكم المطعون فيه قد أثبت تحقق القصد الجنائي في حقها لما أثبتته من قصدها التشهير بالمدعى بالحقوق المدنية ومن ثم لا يكون هناك محل للتحدث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف مادام أن المدعى بالحقوق المدنية ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح عابدين ضد الطاعة بوصف أنها : (١) قذفت المدعى بالحقوق المدنية وسبته علنا في الإلذارات العلنية له ، (٢) أبلغت كذبا ضده على النحو المبين بعريضة الدعوى وطلب عقابها بالمواد ١٧٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات وإلزامها بأن تدفع له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس المتهمه شهرا مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامها بأن تدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهمه مائتي جنيه وتأييد الحكم فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض وقيد بمجلدها برقم لسنة ٥٨ قضائية ، والمحكمة المذكورة - محكمة النقض - قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى جنوب القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، ومحكمة الإعادة هيئة استئنافية مغايرة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهمه مائة جنيه والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية .

المحكمة

لما كان الثابت أن الهيئة التي أصدرت الحكم المطعون فيه مؤلفة من قضاة غير الذين قضوا فيها أول مرة خلافا لما جاء بأسباب الطعن ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت بمدوناته عبارات القذف والسب وأن الانذارات والشكوى المقدمة لجهاز المدعى الاشتراكي - التي تضمنت هذه العبارات - قدمت لجهات عديدة وكانت الطاعنة تعلم أنها تتداول من شخص إلى آخر ، وكان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب يتحقق متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ولا حاجة في هذه الحالة إلى الاستدلال عليه بأكثر من ذلك ، ولا على المحكمة إن هي لم تتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال طالما أن هذا القصد يستفاد من علانية الإسناد التي استظهرها الحكم بأدلة سائغة ، ومن ثم يكون معنى الطاعنة في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر عدم مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره فلا بد لمساءلته أن يكون ممن ساهم في القيام بالعمل المعاقب عليه فاعلا أو شريكا وكان حقيقة أن الموكل لا يكتب للمحامي أعماله القانونية إلا أنه بالقطع يمدّه بكافة المعلومات والبيانات اللازمة لهذه الكتابة وعمل المحامي هو صياغتها صياغة قانونية تتفق وصالح الموكل في الأساس ولا يمكن أن يقال إن المحامي يتدع الوقائع فيها ، وإذا كانت الطاعنة هي الأصل في التزاع مع المدعى بالحقوق المدنية وأن ما ورد بالإنذارات والشكوى المقدمة لجهاز المدعى الاشتراكي - التي تضمنت عبارات القذف والسب - معبرة عن وجهة نظرها ومنسوبة إليها ، ومن ثم يكون ما يقرره محاميها بدفاعه من أنه وحده المسئول عن كل ما ورد بتلك الانذارات والشكوى من عبارات قذف وسب لا يكون في محله . لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعنة بتمتعها بالإعفاء القانوني المنصوص عليه بالمادة

٤٠٣ من قانون العقوبات هو دفاع قانوني ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب ذلك أن الحكم المطعون فيه قد اثبت تحقق القصد الجنائي في حقها لما أثبتته من قصدها التشهير بالمدعى بالحقوق المدنية ، ومن ثم لا يكون هناك محل للتحديث عن حسن النية أو صحة وقائع القذف مادام أن المدعى بالحقوق المدنية ليس من الموظفين العموميين أو من في حكمهم . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا عدم قبوله موضوعا ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعنة بالمصروفات المدنية.

الطعن رقم ٢١١١ لسنة ٦٧ القضائية

جلسة ٥ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان من المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة ولها أصلها في الأوراق وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر - وهو الحال في الدعوى المطروحة حسبما أفصح عنه الحكم - وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم بما تترتب عليه مسؤوليته فإن في ذلك ما ينتفى معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢. لما كان مفاد نص المادة ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء أن الجريمة التي ترتكب بطريق العمد أو الإهمال الجسيم بعدم مراعاة الأصول الفنية في تصميم البناء أو تنفيذه أو الإشراف على التنفيذ أو الغش أو استخدام مواد البناء أو استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات لا تستلزم قصدا خاصا بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادي والقصد الجنائي العام وهو انصراف قصد الجنائي إلى إقامة البناء على النحو سالف البيان ، وكان تحقق هذا القصد أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالواقع تفصل فيها المحكمة بغير معقب ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة الأولى والطاعن الثاني لم يراعيا في تنفيذ العقار موضوع الدعوى الأصول الفنية المقررة بتنفيذهما التصميمات رغم علمهما بما شابها من

أخطاء واستخدامهما كميات من مواد البناء - أسمنت وزلط وحديد تسليح - دون الحد الأدنى الذى تقتضيه المواصفات المصرية المقررة مع سوء توزيع ورص الحديد وعدم جودة خلط مكونات الخرسانة المسلحة واقامتهما تعلية وخزان مياه رغم أن الهيكل الخرساني الانشائي للبناء لم يكن صالحا لاقامتهما ، كما أثبت أن الطاعن الثالث أهمل إهمالا جسيما فى الاشراف على تنفيذ البناء المشار إليه فسمح للطاعنة الأولى وللطاعن الثانى بعدم مراعاة الأصول الفنية فى البناء المذكور على النحو سالف البيان ، فإن هذا الذى أورده الحكم يعد كافيا وسائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائى لدى الطاعنين فى الجرائم التى دأبوا بها باعتبارهم فاعلين أصليين - على خلاف ما يذكره الطاعن الثالث فى اسباب طعنه من أن الحكم خلا من بيان ما إذا كان فاعلا أو شريكا ، ومن ثم فإن ما أثير من الطاعنين أجمعين فى هذا الشأن لا يكون صائبا .

٣. لما كان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته تتوافق به جناية العمد والاهمال الجسيم بعدم مراعاة الأصول الفنية فى تصميم البناء موضوع الدعوى وفى تنفيذه والاشراف على التنفيذ واستعمال مواد البناء رغم عدم مطابقتها للمواصفات ، المؤثرة بنص المادة ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وذلك بكافة أركانها كما هى معرفة به فى القانون ، وكان النعى بأن الواقعة مجرد جنحة لا يعدو أن يكون منازعة فى الصورة التى اعتنتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت فى وجدانها . مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعنون فى هذا المقام لا يكون قويا .

٤. لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا

صحيحاً دون حاجة إلى لفت الدفاع إلى ذلك ، مادام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساساً للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئاً - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - وكان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى إقامة الطاعنين لخزان مياه دون مراعاة الأصول الفنية في التصميم وفي التنفيذ وفي الإشراف عليه أعلى البناء محل الدعوى دون لفت نظر الدفاع إلى ذلك ، وكلن ما أورده الحكم على هذه الصورة لا يخرج عن ذات الواقعة التي تضمنها أمر الإحالة وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسات ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييراً لوصف التهم المحال بها الطاعنون - وهي عدم مراعاتهم للأصول الفنية في تصميم البناء محل الدعوى وفي تنفيذه وفي الإشراف على تنفيذه - بل هو مجرد بيان لوجه من أوجه كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة لitraفع على أساسه وفضلاً عن ذلك فإن الدفاع عن الطاعنين الأولى والثاني قد ضمن مذكرته بأن بناء خزان المياه فوق العقار قد تم بمعرفة اتحاد ملاك العقار المنهار وليس بمعرفة الطاعنين المذكورين ، وهو دفاع مكتوب وتتمه للدفاع الشفوي المبدي بجلسة المرافعة وقد ردت المحكمة عليه بما يسوغ اطراحه ، ومفاد ذلك أن الواقعة المار ذكرها كانت مطروحة على بساط البحث وتداولها الدفاع بالتنفيذ والمناقشة . فإن المحكمة لا تكون ملزمة بعد ذلك بلفت نظر الدفاع إليها ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع غير سديد . ٥. إذ كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بطلان التقرير الذي أعدته اللجنة المشكلة بقرار من محافظ القاهرة والتي نيط بها معاينة العقار وبيان أسباب انهياره تأسيساً على عدم قيام أعضائها بحلف اليمين أمام سلطة التحقيق قبل مباشرة

مهمتها ورد عليه بقوله " المحكمة تلتفت عنه ، ذلك أن عدم حلف أعضاء اللجنة المذكورة اليمين قبل مباشرة مهمتهم لا يخرج التقرير عن كونه من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها مادامت مطروحة على بساط البحث وتناولها الدفاع بالمناقشة سيما وأن الدليل الجنائي لا يكتسب قوته الاقناعية من إسباغ الصفة الرسمية عليه أو من احاطته باليمين وإنما من اطمئنان المحكمة إليه أيا كان الشكل الذي أفرغ فيه ما لم يقيد القانون وإن العبرة في الإثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه إلى الأدلة المطروحة عليه يضاف إلى ذلك أن أعضاء اللجنة سألوا قد سئلوا كشهود في تحقيقات النيابة العامة بعد تحليفهم اليمين القانونية قبل الإدلاء بشهادتهم المتضمنة رأيهم ومعلوماتهم بشأن العقار المنهار وسبب انهياره كما أن المحكمة هيئة سابقة ولدى نظر الدعوى في المحاكمة الأولى التي أسفرت عن الحكم الذي نقض قد حققت الدعوى وسألت من بين من سألتهم أعضاء تلك اللجنة كشهود اثبات بالإضافة إلى من طلب الدفاع سؤاله من خبراء كشهود نفى وكافة هذه الأوراق عرضت على هذه المحكمة في المحاكمة الراهنة وأصبحت ضمن أوراق الدعوى المطروحة للمناقشة ولا تثريب على المحكمة أن تستخلص من كل تلك الأوراق الدليل اليقيني الذي ترتاح إليه وأن تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا يجوز مصادرتها فيه وبذلك يكون ما انتهت إليه المحكمة استخلاصها لواقعة الدعوى قد بنى على دليل يقيني ثابت في أوراقها في مرحلتى المحاكمة ولما كان ما سرده الحكم على ما سلف كافيا وسائغا ويتفق وصحيح القانون وذلك لأن عدم حلف أعضاء اللجنة اليمين القانونية لا ينال من عملها لما هو مقرر من أن عضو النيابة العامة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون لسائر رجال الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كانت

المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لمأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات لمن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفهيًا أو بالكتابة بغير حلف يمين فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير اللجنة المشار إليها وبما شهد به أعضاؤها ولو لم يحلفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتنفيذ والمناقشة .

٦. لما كان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقارير الخبراء المقدمة إليها ولها أن تفاضل بين هذه التقارير فتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر متعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك ، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من ندب خبير آخر أو لجنة من الخبراء مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترى هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء وإذا كانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد استظهرت مسؤولية الطاعنين بما ينتجها واستندت في إثبات الاتهام في حق الطاعنين إلى التقرير الأساسي للجنة الفنية المنتدبة - دون تقريرها التكميلي الذي لم تعول عليه ولم يشر إليه حكمها في مدوناته - كما استندت إلى أقوال شهود الإثبات وأطرحت في حدود سلطتها التقديرية أقوال وتقرير الخبير الاستشاري فضلا عن أنها في حكمها المطعون فيه قد ردت برد سائق على الطلب الاحتياطي المبدي من الطاعنة الأولى بتشكيل لجنة من كليات الهندسة للاطلاع على التقارير الهندسية المقدمة في الدعوى وإعداد تقرير برأيها - ورفضته بقولها إنه " مردود ، بأنه طالما أن الواقعة قد اتضحت لدى المحكمة - كما هو واقع الحال في الدعوى فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة هذا الطلب كما أنها غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، فإن كافة النعي تكون لا محل لها " .

٧. الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تنقيد تلك المحكمة - محكمة الإعادة - بما ورد بالحكم الأخير ولها في سبيل ذلك أن تقضى في الدعوى بما يطمئن إليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجها للطعن .

٨. لما كان يبين من المفردات المضمومة ومن كشف الحساب المقدم من المتهم المتوفى وما قرره الطاعن الثاني في التحقيقات أن قيمة العقار المخالف تزيد عن مليون جنيه ، ومن ثم تكون الغرامة المقضى بها في الحدود التي قررتها المادة ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وقد بنى الحكم تقديره لها على أسس ثابتة في أوراق الدعوى ، ولما من كانت القواعد الأساسية أن المصاريف والغرامات يحكم بها في الأمور الجنائية بالتضامن على جميع المحكوم عليهم في حالة تعددهم فسقوطها عن المتهم المقضى بانقضاء الدعوى الجنائية قبله لوفاته لا تعنى زيادتها بالنسبة لزملائه في الجنائية المحكوم عليهم فيها بأدائها كلها لكونهم متضامين في هذا الأداء ومن ثم لا يشكل القضاء من محكمة الإعادة بتغريمهم المبلغ المشار إليه زيادة في عقوبة الغرامة المقضى بها بالحكم المنقوض أو اضرارا للطاعنين من طعنهم ويكون الحكم قد أسس تقديره للغرامة على ما ورد بالأوراق ويكون النعى في هذا الخصوص لا سند له .

٩. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنة الأولى بأنها مالكة للعقار وليست مقاوله خاصة وأن نفس التهمة وجهت لزوجها الطاعن الثاني باعتباره مقاول العقار - ودحضه بقوله أنه " دفاع ظاهر البطلان ويجافى الحقيقة والواقع ذلك أن المحكمة وهي بصدد استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع عناصرها ووزن أقوال الشهود والمتهمين وتقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم

قد تيقنت وهى بكامل اطمئنانها من أن المتهمه كانت تعمل مع زوجها المتهم الثانى بالمقاولات وأنها كانت تدير العمل بصفة دائمة ومباشرة منذ بدء العمل فى العمارة محل الدعوى المائلة حتى الانتهاء منها بدليل موافقتها على تلبية الأدوار المخالفة و ابرامها العقد - المؤرخ ١٩٧٩/١١/٣٠ مع المتهم المتوفى بشأن اسعار الخرسانة المسلحة والمباني المتعلقة بالعقار المذكور ومن قيامها بعمل حسابات العمارة وأنها كانت تتخذ مكتباً لإدارة أعمالها ومقابلة عملائها بدائرة ثم نقلت نشاطها إلى حيث مقرر محل بشارع ويعمل تحت اشرافها وبأمرها مجموعة من المهندسين والعمال وما قرره المتهم الثانى أن زوجته المتهمه الأولى كانت تقوم بالعمل عندما كان مريضاً بما يقطع بأن المتهمه الأولى كانت تقوم بأعمال المقاولات وأنها اشتركت بصورة فعلية مع زوجها المتهم الثانى وزوج شريكها المتهم الثالث المتوفى فى اقامة العقار وتعليته وبناء الخزان أعلاه على الصورة الهزيلة التى أدت إلى انهياره واحداث الآثار التى نجمت عن هذا الانهيار فضلاً عن أن المتهم الثانى أقر بأنه كان الذى يشرف على أعمال صب الخرسانة والتنفيذ كما أقر بأن سبب انهيار العمارة هو عيوب التصميم ورغم ذلك قام بتنفيذ التصميم السيئ ، وكان هذا الرد من الحكم كافياً وسائغاً فى التدليل على مباشرة تلك الطاعنة لأعمال مقاوله البناء ويؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه فإن ما تثيره الطاعنة الأولى فى هذا الخصوص يكون على غير سند .

١٠ . لما كان ما ينعاه الطاعنان الثانى والثالث بانتفاء مسئولية أولهما كمقاول للبناء وانتفاء مسئولية ثانيهما كمهندس له لانقضاء مدة الضمان عملاً بحكم المادتين ٦٥١ ، ٦٥٢ من القانون المدنى مردوداً بأن مفاد نص المادتين المشار إليهما أن الضمان قاصر على المسئولية المدنية سواء كانت مسئولية عقدية أو

تقصيرية ولا تتعداه إلى نطاق المسؤولية الجنائية يؤيد ذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أنه " لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء في التنفيذ بالنسبة إلى الأعمال التي تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه والتعليات مهما بلغت قيمتها إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين وتغطي وثيقة التأمين المسؤولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التي تلحق بالغير بسبب ما يحدث في المباني والمنشآت من تهمد كلي أو جزئي ، ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على ما دفع به الطاعنان الثاني والثالث في هذا الشأن لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان .

١٩ . لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن الثالث بعدم جواز الإثبات بالبينة ورد عليه بقوله " إن دفعه بعدم اثبات صفة كمهندس مصمم للعقار ومشرف على التنفيذ إلا بالكتابة إعمالا لنص المادتين ٦٥١ ، ٦٥٢ من القانون المدني والمادتين الخامسة والثانية عشرة من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فالحكمة تلتفت عن هذا الدفع لأنه يتجافى وصحيح القانون فالمرجع حين أوجب في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر أن تكون رسومات إنشاء العقار أو أية تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس نقابي مختص وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والتعمير بعد أخذ رأى مجلس نقابة المهندسين إنما قصد من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة تتمثل في حماية الأرواح والأموال بأن لا يقدم على اجراء هذه الرسومات أو تعديلها إلا شخص تتوافر فيه صلاحيات معينة تقرها الدولة ونقابة المهندسين ولم يكن يهدف من وراء التوقيع على تلك الرسومات تقييد الدليل الجنائي في شأن اثبات شخص المهندس الذي قام بعمل الرسومات لتحديد من تقع عليه المسؤولية الجنائية عند عدم مراعاة الأصول الفنية فيها وكذا فيما نصت عليه المادة ١٢ من القانون

١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والتي اشترطت أن يقدم المالك للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم تعهدا كتابيا من المهندسين الذى اختاره يلتزم فيه بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها وفي حالة تحليل المهندس من الإشراف عليه اخطار الجهة كتابة بذلك فقد قصد المشرع من ذلك ذات المصلحة العامة سالفه البيان ولا تتضمن المادتان سالفتا الذكر أى استثناء على حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته وتحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها فإذا ما ثبت بالدليل القينى التى اطمأنت إليه المحكمة أن المتهم الرابع هو القائم بالإشراف على أعمال البناء ولم يقدم ذلك المتهم ما يناقض ذلك القول فإنه يتعين رفض ذلك الدفع إذ أن الكتابة ليست شرطا لاثبات اقتراف المتهم الرابع للاتهام المسند إليه ، وما أورد الحكم - على ما سلف - ردا على الدفع المشار إليه سائق وكاف وصحيح فى القانون ذلك أنه من المقرر أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى بنص خاص جائز اثباتها بكافة الطرق بما فى ذلك البيئة وقرائن الأحوال وإذا كانت الجريمة التى دين بها الطاعن الثالث ليست من الجرائم المستثناة من هذا الأصل كما أن صفته كمهندس هى عنصر من عناصر هذه الجريمة ومن ثم تعتبر مسألة جنائية ولا تعد من المسائل الغير جنائية التى يسرى عليها نص المادة ٢٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون نعيه فى هذا الصدد غير سديد .

١٢ . لما كان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وإذا كان لا يوجد ثمة تعارض بين ارجاع الحكم انقيار العقار إلى ضعف النظام الانشائى تارة وإلى سوء التنفيذ تارة أخرى وإلى بناء الخزان تارة ثالثة إذ أن كل هذه الأمور ما هى إلا صور وعوامل للجريمة التى دان الطاعنين بها وهى عدم مراعاتهم للأصول الفنية المقررة فى تصميم العقار وفى تنفيذه وفى الإشراف .

على هذا التنفيذ مما أدى إلى انهياره ، كما أنه لا تناقض أيضا بين قول الحكم في موضع منه من أنه سبق الفصل في جريمة تغلية العقار ستة أدوار بغير ترخيص ثم قوله موضع آخر أن الطاعنين أهملوا أهملًا جسيما والمتوفى في الاشراف على تنفيذ العقار وسمحوا أيضا بتغلية ستة طوابق وإنشاء خزان دون ترخيص كما أن قوله نقلا عن الطاعن الثاني أن الطاعن الثالث كان يحضر بنفسه للاشراف على تنفيذ الخرسانة المسلحة ، وعودته إلى القول في موضع آخر أن الطاعن الثاني قرر أنه كان يقوم هو بنفسه والمتهم المتوفى بالاشراف على صب الخرسانة والتنفيذ لا تناقض فيه إذ القول الثاني لا ينفي القول الأول بل مؤداها معا أن ثلاثتهم أسهموا في الاشراف على تنفيذ الخرسانة المسلحة ، كما تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم المطعون فيه بشأن ما تقدم وبشأن عدم سابقة محاكمة الطاعنة الأولى عن واقعة بناء الخزان بأعلى العقار بعد تغلية العقار إلى الطابق الرابع عشر ، وما أحال إليه الحكم في بيان شهادة الشهود و..... و..... و..... و..... و..... من أنهم شهدوا بمضمون ما شهد به الشاهد من أن السبب المباشر لانهيار العقار هو ضعف النظام الانشائي المستخدم لكى يتحمل ١٦ سقفا خرسانيا وخزان مياه - له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل .

١٣ . لما كان لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه الطاعن الثالث من خطئه فيما نقله عن اقراره من أنه بدأ تشطيب شقته سنة ١٩٩٤ - بينما أن الثابت بالأوراق أنه بدأ تشطيبها سنة ١٩٩٠ - وكذلك في أن تفتيش النيابة لمكتبه أسفر عن ضبط أربع صور ضوئية للرسم المعماري للدور المتكرر - على حين أن الثابت بالتحقيقات أنها أربع صور ضوئية للرسم الكروكى لهذا الدور ،

لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهى إليها فإن ما يثار في هذا المقام لا يكون مقبولا .

١٤ . لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما استبان لها من رسم معماري للمسقط الأفقي للدور المتكرر عليه اسم الطاعن الثالث وإنما استندت إلى هذا الرسم كقرينة تعزز بها أدلة الثبوت التي أوردتها فإنه لا جناح على الحكم المطعون فيه أن عول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التي اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من هذا الرسم المعماري دليلا أساسيا في ثبوت التهمة قبل هذا الطاعن وإذا كان لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد موضع تلك القرينة المشار إليها من أوراق الدعوى مادام لها أصل فيها حسبما استبان من المفردات المضمومة فإن النعي في هذا البصدد يكون لا أساس له .

١٥ . من المقرر أن للمحكمة أن تعول على أقوال شهود الإثبات وتعرض عن حالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا فقضاؤها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بينها يفيد دلالة أنها اطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها .

١٦ . من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

١٧ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعة إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، والأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١٨ . من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بأن تورّد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها .

١٩ . من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد وإن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورّد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .
٢٠ . من المقرر أن تناقض الشهود وتضاربهم في أقوالهم أو مع أقوال غيرهم لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه .

٢١ . من المقرر أن محكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى وفي اغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد ما يفيد ضمناً عدم اطمئنانها إليها ولا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد البقاء بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن الشهادة أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٢٢ . من المقرر أن محكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مرميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بألا تأخذ إلا بالأقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر .

٢٣ . لما كان للمحكمة سلطة مطلقة في الأخذ باقرار المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ، وكانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات والتقرير الفني لا تخرج عن

الاقتضاء العقلي والمنطقي ومن اقرار الطاعنين الثاني والثالث بالتحقيقات وهما لا ينازعان في صحة ما نقله الحكم من أقوالهم التي حصلها الحكم بوصفها إقراراً لا اعترافاً فإنه لا تشريب على الحكم إن هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالإدانة ، كما أنه لا يقدح في سلامته تسمية هذه الأقوال إقراراً طالما أن المحكمة لم ترتب عليها وحدها الأثر القانوني للاعتراف . كما لا ينال من الحكم أخذه بالمستندات التي اطمأن إليها وإطراحه لمستندات أخرى قدمها الطاعنون وأشاروا إليها في أسباب طعنهم ويكون منعاهم على الحكم في شأن ما تقدم لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه بما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغاً - كما هو الحال في واقع الدعوى - فلا يجوز مصادرتها في شأنها أمام محكمة النقض .

٢٤ . لما كان دفاع كل من الطاعنين بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها أشخاص غيرهم تقع المسؤولية عليهم مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم كما لا يجديهم النعي بعدم إقامة الدعوى الجنائية على هؤلاء الآخرين - بفرض إسهامهم في الجريمة - مادام لم يكن ليحول دون مساءلتهم عما هو مسند إليهم والذي دلل الحكم على مقارفتهم إياه تدليلاً سائغاً ومقبولاً .

٢٥ . لما كان حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الإجراءات متروك لمحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون أن تلتزم بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن ومن ثم تضحى أوجه النعي في هذا الخصوص لا سند لها .

٢٦ . لما كان ما يشير به الطاعنون في أسباب طعنهم لا يعدو أن يكون دفاعاً موضوعياً ، لا على المحكمة إن هي لم تتعقبه في كل جزئية منه إذ أن أطمئناهم إلى الأدلة التي عولت عليها يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها

على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها ، فإنه لا يقبل من الطاعنين إثارتها أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : (١) (طاعنة) ،
(٢) (طاعن) ، (٣) (توفى) ، (٤) (طاعن) ،
(٥) (٦) بأنهم أولا : المتهمون الأول والثاني والثالث ١ -
لم يراعوا في تنفيذ البناء رقم الأصول الفنية المقررة لذلك بأن نفذوا
التصميمات التي أعدت بمعرفة باقى المتهمين والمخالفة لرسومات الترخيص رغم
علمهم بما شابها من أخطار واستخدموا كميات من مواد البناء (أسمنت وحديد
تسليح) غير مطابق للمواصفات المقررة مع سوء في توزيع ورص الحديد وعدم جودة
خلط مكونات الخرسانات المسلحة وأجروا أعمال تعلية ستة طوابق على الأدوار
المرخص بها رغم أن الهيكل الانشائي للبناء لم يكن صالحا لاقامتها ، وكان ذلك
بطريق العمد بغية تخفيض نفقات إنشاء العقار وتحقيق عائد من بيع الوحدات السكنية
المخالفة وذلك على النحو الموضح بالتحقيقات ، (٢) أقاموا البناء - ألف البيان -
مخالفا للرسومات المعتمدة من شركة ومن إدارة حى والتي منح
الترخيص على اساسها وقاموا بتعلية ستة طوابق دون الحصول على ترخيص بذلك ،
ثانيا : المتهمون الرابع والخامس والسادس (١) أهملوا والمتهم المتوفى حسين
إهمالا جسيما في تصميم البناء سالف البيان ولم يلتزموا في اعداد الرسومات بالأصول
الفنية والمواصفات القياسية المصرية المعمول بها بأن صمموا قطاعات أعمدة لا تتحمل
بأمان الأحمال الرأسية التي كانت قائمة عليها وأسأوا توزيعها على مساحة البناء ولم
يراعوا في اختيار النظام الانشائي مقاومة القوى الأفقية الناتجة من تأثير الرياح فأضاف
ذلك اجهادات اضافية على الأعمدة علاوة على الاجهادات الناتجة عن الأحمال
الرأسية ، ٢ - أهملوا والمتهم المتوفى حسين إهمالا جسيما في الاشراف على

تنفيذ بناء العقار سالف البيان فسمحوا للمتهمين من الأولى إلى الثالث باستخدام مواد بناء غير مطابقة للمواصفات ودون الحد الأدنى الذى تقتضيه المواصفات مع سوء توزيع الحديد بالهيكل الخرساني للبناء وعدم جودة الخلط لمكونات الخرسانة المسلحة وسمحوا لهم أيضا بتعليه ستة طوابق دون ترخيص واشرفوا على تنفيذ بنائها رغم أن الهيكل الانشائي للبناء لم يكن صالحا لاقامتها . ثالثا : المتهمون جميعا (١) تسببوا بأخطائهم - موضوع التهم السابقة - ويأثمهم وعدم مراعاتهم القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لأعمال البناء وبإخلائهم اخلاقا جسيما بما يفرضه عليها أصول عملهم في زيادة الاجهادات الكلية على قطاعات أعمدة العقار - سالف البيان مما أفقد البناء معامل البناء الذى تقتضيه المواصفات المصرية القياسية وجعله في حالة اتزان لحظى بحيث انفار فور وقوع الزلزال يوم ١٢/١٠/١٩٩٢ دون أن يتمكن شاغلوه من النجاة بحياتهم وقد أدى ما وقع منهم من خطأ وإهمال إخلال الى وفاة سبعة وستين شخصا وإصابة ثمانية اشخاص المينة إسمائهم بالتحقيقات ، (٢) تسببوا بأخطائهم موضوع التهم السابقة فى اتلاف المنقولات المملوكة لشاغلي وحدات العقار - وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤ ، ٣/٥ ، ١/١١ ، ٦/١٢ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، والمواد ١/٢٣٨ ، ٢ ، ٣ ، ١/٢٤٤ ، ٢ ، ٣ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات . أولا : بمعاينة المتهمين الأولى والثاني والثالث بالسجن لمدة عشر سنوات ، وبمعاينة المتهم الرابع والسادس بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمهم مليون جنيه عما أسند إليهم - ثانيا : يحظر التعامل فائيا مع كل من الأولى حتى الثالث - ثالثا : بشطب اسم كل من المتهمين الرابع والسادس من سجلات نقابة المهندسين لمدة خمس سنوات ، رابعا : براءة المتهم الخامس مما نسب إليه .

فطعن المحكوم عليهم الأولى والثاني والثالث والرابع في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم ٢٥٦١٤ لسنة ٦٣ القضائية) .
وبجلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٦ قضت هذه المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لتفصل فيها مجددا دائرة أخرى بالنسبة لجميع الطاعنين .

ومحكمة الإعادة - هيئة مغايرة - قضت عملا بالمواد ١/٤ ، ٣/٥ ، ١/١١ ، ١٢ ، ١/٢٢ ، ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، والمواد ١/٢٣٨ ، ٢ ، ٣ ، ١/٢٤٤ ، ٢ ، ٣ ، ١/٣٧٨ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات . أولا : حضوريا بمعاقبة كل من المتهمين الأولى والثاني بالسجن لمدة عشر سنوات . ثانيا : حضوريا بمعاقبة الرابع بالسجن لمدة خمس سنوات . ثالثا : بتغريم المتهمين الثلاثة سالفى الذكر مليون جنيه عما أسند إليهم . رابعا : يحظر التعامل نهائيا مع المتهمين الأولى والثاني . خامسا : يشطب اسم المتهم الرابع من سجلات نقابة المهندسين لمدة خمس سنوات . سادسا : بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم الثالث لوفاته .

فطعن المحكوم عليهما الأولى والثاني في ٦ ، ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ والأستاذ عن المحكوم عليه الرابع في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجرائم عدم مراعاة الأصول الفنية في تصميم العقار - موضوع الدعوى - وفي تنفيذه وفي الاشراف على هذا التنفيذ واستخدام مواد بناء غير مطابقة للمواصفات ، وإذ دأبهم أيضا بجرائم القتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور والتناقض في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ

في الاسناد ، ذلك بأن رد بردود غير سائغة على ما ابدى من دفع بشأن عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وأما قد انقضت بمضي المدة لكون واقعتها مجرد جنحة ولا يسرى عليها القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والدفع المبدي بأن الزلزال هو السبب الرئيسي والمنتج في الحادث وهو الذي أدى إلى انهيار العقار بما يمثل من قوة قاهرة لا يمكن توقعها وردها ، ودفع الطاعن الثالث بانتفاء مسؤوليته لانقطاع علاقة السببية بين اشرافه على العقار وبين الواقعة لحدوثها بفعل عمدى من غيره ، ولم يستظهر الحكم القصد الجنائي وتوافره في حق الطاعنين باعتبارهم فاعلين أصليين ، فضلا عن قصوره في بيان الجريمة التي دأبوا بها بكافة أركانها ، كما أنه أورد وقائع تخالف ما جاء بوصف التهم الواردة بأمر الاحالة دون لفت نظر الدفاع ، ورد بما لا يصلح ردا على الدفع بطلان التقرير الذي أعدته اللجنة المشكلة بقرار من محافظ القاهرة والتي ليط بها معاناة العقار وبيان أسباب انهياره لعدم حلف أعضائها اليمين القانونية ولما شاب أعمالها من قصور ومع ذلك أخذ الحكم بما جاء بتقرير تلك اللجنة الأصلية والتكميلي ولم يأخذ بما جاء بالتقارير الفنية الاستشارية ولم يجب الدفاع الى ما طلبه من ندب خبير آخر أو لجنة من الخبراء لفحص المسائل الفنية محل النزاع رغم أن هذا الطلب اصررت عليه الطاعنة الأولى على سبيل الجزم في ختام مرافعتها ، ولكن الحكم رد عليه بما لا يصلح لا طراحه ، وزاد الحكم في عقوبة الغرامة المقضى بها في الحكم المنقوض وذلك بعد انقاصه لنصيب المتهم الذي قضى بانقضاء الدعوى لوفاته ودون أن يورد أسس تقديره لها ، ودافعت الطاعنة الأولى بأنها مالكة العقار وليست مقاوله خاصة أن نفس التهمة وجهت الى زوجها الطاعن الثاني باعتباره مقاول العقار كما دفع الطاعنان الثاني والثالث بانتفاء مسؤولية اولهما كمقاول للبناء وانتفاء مسؤولية ثانيهما كمهندس له لانقضاء مدة الضمان عملا بحكم المادتين ٦٥١ ، ٦٥٣ من القانون المدني ، ودفع الطاعن الثالث بعدم جواز الاثبات بالبينة لصفته كمهندس للعقار ومشرف على تنفيذه - وقد رد الحكم على بعض هذه

الدفع برد غير مقبول وأغفل البعض منها ، وجاء الحكم متناقضا إذ أرجع انهيار
العقار إلى ضعف النظام الانشائي تارة وإلى سوء التنفيذ تارة أخرى وإلى بناء الخزان
تارة ثالثة كما أورد في موضع منه أنه سبق الفصل في جريمة تغطية العقار ستة أدوار
بغير ترخيص ثم عاد وأورد في موضع آخر أن الطاعنين أهملوا إهمالا جسيما والمتوفى
حسين في الإشراف على تنفيذ العقار وسمحوا أيضا بتعليته ستة طوابق
 وإنشاء خزان دون ترخيص ، وفي قوله نقلا عن الطاعن الثاني أن الطاعن الثالث كان
يحضر بنفسه للإشراف على تنفيذ الخرسانة المسلحة ثم عودته بعد ذلك إلى القول أن
الطاعن الثاني قرر أنه كان يقوم هو بنفسه والمتهم المتوفى عبد الله في
الإشراف على صب الخرسانة والتنفيذ كما أن ما حصله بشأن ما تقدم وبشأن عدم
سابقة محاكمة الطاعنة الأولى عن واقعة بناء الخزان وما أحال إليه في بيان شهادة بعض
الشهود إلى ما شهد به الشاهد محمد من أن السبب المباشر لانحيار
العقار هو ضعف النظام الانشائي المستخدم لكى يحمل ١٦ سقفا خرسانيا وخزان
مياه كل ذلك لا أصل له في الأوراق ، كما أن الحكم أخطأ فيما نقله عن اقرار
الطاعن الثالث من أنه بدأ تشطيب شقته سنة ١٩٩٤ بينما أن الثابت بالأوراق أنه
بدأ تشطيبها سنة ١٩٩٠ وكذلك في أن تفتيش النيابة لمكتبه أسفر عن ضبط أربع
صور ضوئية للرسم المعماري للدور المتكرر - على حين أن الثابت بالتحقيقات - أنها
أربع صور ضوئية للرسم الكروكي لهذا الدور . كما أن الحكم بنى قضاءه على ما
استبان للمحكمة من رسم معماري للمسقط الأفقى للدور المتكرر عليه اسم الطاعن
الثالث وهو ما لا يصلح الاستناد إليه حيث لم يفصح الحكم عن مصدر وموضع ذلك
الرسم بأوراق الدعوى ، كما عول الحكم في قضائه على أقوال شهود الالبات -
رغم ما وجهه الدفاع إليها من مطاعن وتعدد رواياتهم وتناقضهم وتضاربهم في اقوالهم
وعدم ورود شهادتهم على الحقيقة كاملة ، وأخذ الطاعنين الثاني والثالث باقرارهما
رغم عدم صلاحية ما بدر منهما ليكون دليلا للإدانة وأخذ الحكم بما اطمأن إليه من

مستندات وأطرح مستندات وأدلة النفي المقدمة من الطاعنين ، وأغفل دفاعهم بعدم ارتكاب الجريمة وبأن مرتكبيها اشخاص غيرهم تقع المسؤولية عليهم بيد أن الدعوى الجنائية لم ترفع قبلهم ولم تستعمل محكمة الموضوع - حياتهم - حقها في التصدي المخول لها بموجب المادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية وأغفل الحكم المطعون فيه باقى أوجه دفعهم الموضوعية دون أن يعرض لها ايرادا وردا - وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " إنها تتحصل في أنه في يوم الاثنين ١٢/١٠/١٩٩٢ تعرضت مصر لزلزال استمر ما يقارب الدقيقة أسفر عن تدمر بعض العقارات القديمة التي كانت بمضى الزمن آيلة للسقوط وعن تصدع بعض العقارات الحديثة لأسباب مختلفة ، وانحياز البناء محل الدعوى الراهنة الكائن بشارع بدائرة قسم الزهة والمكون من بدروم ودور أرضى وأربعة عشر طابقا وهو العقار الوحيد الحديث الذى انهار بالمنطقة كلها في هذا التاريخ ، وكان ذلك راجعا إلى اقامة خزان من الخرسانة المسلحة أعلى البناء يزن حاليا من المياه حوالى ٥٠ طن وعند ملئه بالمياه ١٥٠ طن أنشئ في ظل القلنون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ بالإضافة إلى ما شاب أعمال تصميم البناء وإنشائه من مخالفات تمثلت في عدم مطابقة ما تم تنفيذه على الطبيعة لما هو مرخص بإنشائه من حيث الرسومات المعمارية الانشائية والأساسات وعدد الطوابق وعدم تحمل الأعمدة للأحمال الناتجة عن ستة عشر سقفا خرساليا وضعف وسوء النظام الإنشائي واستخدام مواد البناء دون الحد الأدنى الذى تقتضيه المواصفات المصرية المقررة وكان قد سبق ضبط المحاضر أرقام لسنة ١٩٨١ جنح بلدية الزهة لسنة ١٩٨١ جنح بلدية الزهة لسنة ١٩٨٢ جنح بلدية الزهة لسنة ١٩٨٩ جنح بلدية الزهة عن تلك الوقائع فيما عدا واقعة بناء الخزان أعلى العقار بدون ترخيص والتي لم يحور عنها ثمة محاضر وبالتالي لم يصدر فى شأنها أحكام وقد أدى انحياز هذا

العقار إلى مقتل سبعة وستين شخصا واصابة ثمانية آخرين واتلاف منقولات ملاك الوحدات ، وقد اقام الحكم الدليل على صحة الواقعة ونسبتها إلى الطاعنين من اقوال شهود الاثبات، واقرار الطاعنين الثانى والثالث بالتحقيقات وتقرير اللجنة الفنية المشكلة بقرار من محافظ القاهرة وهى ادلة سائغة ومن شأنها أن تؤدى الى مسا رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، وبأن الواقعة لا تتعدى كونها جنحة ولا يسرى عليها القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، ومن ثم تكون قد انقضت بمضى المدة - ورد على ذلك بقوله " إن هذا الدفع قد جابه الصواب بالنسبة لواقعتين من واقعات الاقحام المائل الأولى وهى بناء خزان المياه أعلى العقار موضوع الاقحام وهو البناء الذى استحدث بعد سريان القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وفى ظله ولم تراخ فيه الأصول الفنية المقررة من جميع الوجوه والذى مثل حملا على العقار بمقدار خمسين طنا تزداد إلى مائة وخمسين طنا تزداد الى مائة وخمسين طنا فى حالة امتلائه بالمياه وهذه الواقعة لم يشملها أى من محاضر الجرح السابقة ولم يقض فيها بشمة قضاء ومن ثم ينتفى بالنسبة - للطاعنة الأولى - الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ولا تعول المحكمة على ما ضمنه دفاع المتهم المذكورة فى تلك المذكرة المقدمة منه بجلسة المرافعة من أن بناء هذا الخزان قد تم بمعرفة اتحاد ملاك العقار المنهار وخلق الأوراق من الدليل الجازم على ذلك فضلا عن ان اتحاد الملاك فى مثل هذا العقار المبني ينشأ لمباشرة أعمال الصيانة وليس البناء ولأن بائع وحدات العقار بعد أن يتسلم ثمنها هو المكلف بإعدادها للسكنى كاملة المرافق أما الواقعة الثانية فهى تنحصر فى تعدد وإهمال المهمة فى عدم مراعاة الأصول الفنية المقررة فى تنفيذ التصميمات المخالفة وفى استخدام مواد بناء من أسمنت وحديد تسليح غير مطابقة للمواصفات المصرية المقررة بالنسبة للأعمال موضوع محضر اللجنة لسنة ١٩٨٩ والتى أنشئت بالقطع بعد سريان القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وفى ظله حسبما تيقنت المحكمة من ذلك على النحو

السابق. سرده وحسبما ورد في تاريخ تحرير المحضر المذكور ذلك انه ولئن كانت هذه الوقائع تعتبر قرينا متلازما مع واقعة البناء دون ترخيص والتي قدمت التهمة الأولى للمحاكمة عنها من قبل إلا أنه كان يتعين معاقبتها عنها بعقوبة الجريمة الأشد وهي جريمة العمد والاهمال في البناء المؤثرة بنص المادة ٢٢ مكررا من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ باعتبار أن الجريمتين مرتبطتين ارتباطا لا يقبل التجزئة أما وأن التهمة الأولى المذكورة قد عوقبت بجريمة الجنحة وهي الجريمة الأخف فإنه لا جناح على النيابة العامة في تقديمها للمحاكمة الراهنة لمعاقبتها بعقوبة الجريمة الأشد باعتبارها العقوبة أيضا من الطلب المقدم من التهمة الأولى.... وشريكها في ملكية العقار للجنة التصالح عن المخالفات السابقة على صدور القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ والمحرر في ١٢/١/١٩٨٣ وإلزاما لطلبان التصالح عن أربعة أدوار متكررة أقيمت بغير ترخيص فضلا عن الثمانية أدوار الصادر بها الترخيص بما يفيد بالقطع أن ارتفاع العقار في تاريخ طلب التصالح - وهو تال لتاريخ صدور القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ - كان عبارة عن ١٢ طابقا بما مؤداه أن بناء الدورين الثالث عشر والرابع عشر وخزان المياه قد تم إنشاؤه في ظل القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وما شهد به أيضاالذى قام بأعمال التجارة والإشراف على بعض الأعمال بتكليف من المتهمأنه عمل بالعمارة خلال عامي ٨٧، ٨٨ وأن الدور الرابع عشر لم يكن قد اكتمل وكانت العمارة غير كاملة التشطيب من الداخل وحوالي ١٧ شقة بها بدون تشطيب ولم يكن قد عمل المدخل وأنه ترك العمل بالعمارة سنة ١٩٨٨ وكانت أعمال التشطيب مازالت جارية فيها ، وما شهد بهأستاذ ميكانيكا التربة والأساسات بكلية الهندسة جامعة الأزهر بتحقيقات النيابة العامة حين عرض عليه بيان مصروفات العمارة المذكورة عن الأعوام من ١٩٧٨ حتى ١٩٨٩ فقرر أن ذلك البيان يتضمن فواتير شراء رمل وأسمنت وجيرون للنقاشة وأدوات صحية وسيراميك وقيشاني وطوب وحديد تسليح

ورخام وأرضيات خشب وأشياء أخرى كما توجد بيانات عن صرف مبالغ البياض والنقاشة ومباني للخزانات وتركيب السباكة والسيراميك وأجور عمال وجميع هذه الأعمال تمثل أعمال إنشاء في العمارة ويدخل حساب هذه الأعمال كأعمال مبنية في التصميم الإنشائي للعقار بحيث إن المبنى لا يعتبر مستكملاً من الناحية الإنشائية إلا بعد الانتهاء من جميع هذه الأعمال وبدليل ما ثبت على وجه القطع واليقين من إنشاء الخزان الخاص بالمياه بأعلى العقار والمكون من الخرسانة المسلحة وهو البناء الذي لم يحرر عنه أى محضر ولم يشملته أى من المحاضر السابقة ولم يكن محلاً لمحاكمة ولا أحكام من قبل " وانتهى الحكم إلى رفض ذات الدفوع سائلة البيان - والتي كرر الطاعن الثالث إثارتها محيلاً في رفضها إلى ما ساقه من الواجهة التطبيق عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات ولا يصح في هذه الحالة الماثلة قبول الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها ويتعين القضاء برفضه واستطرد الحكم مشيراً إلى أن الطاعن الشلبي لا يقبل منه هذا الدفع أيضاً ، لانقضاء وحدة الخصوم في الدعويين إذ لم يكن متهما في جميع الدعوى السابقة عدا المحضر لسنة ١٩٨٩ ومن ثم يسرى في شأن التهم المذكور فيما عدا هذا المحضر ما سلف أن قررته هذه المحكمة رداً على الدفع بالنسبة للمتهم الأولى وذلك باعتباره فاعلاً مثلها في الجرائم سائلة الذكر ، ثم أضاف الحكم رداً على ما أثير من أن العقار قديم واكتمل قبل صدور القانون ٣٠ لسنة ١٩٨٣ موضحاً أن هذا القول "يجافي الحقيقة والواقع بدليل ما أثبته المهندس في التقرير الاستشاري المقدم منه بناء على طلب المتهم الأولى وشريكها وشهد به في التحقيقات أنه عند إعداد التقرير في ١٩٨٣/٤/٢٥ كان العقار عبارة عن سردوم وأرضى وثلاثة عشر طابقاً متكرراً ولم يكن قد أنشئ الدور الرابع عشر ولا خزان المياه وكانت الأساسات والتربة قادرة بأمان على تحمل هذا المبنى إلا أن ما تم بعد ذلك من تعليه الدور الرابع عشر وتركيب خزان علوى خرساني مسلح يصل وزنه بدون مياه ٥٠ طن وعند ملئه بالمياه يصل إلى ١٥٠ طن بما يتبعه من زيادة الأحمال

التي لم تكن في الحسبان أثناء المعاينة وإعداد التقرير وأن هذا الدور الرابع عشر والخزان لم يكن موجودا عند إعداد التقرير وإلا كان التقرير قد تضمنه ، وبديل ما شهد به أنه بعد الإنتهاء من بناء العمارة في سنة ١٩٨٥ قام بعمل الحساب الختامي لها وأن أعمال البناء قد انتهت قبل إجراء الحساب الختامي بثلاثة أشهر ، كما شهد حارس العقار منذ ١/١/١٩٨٢ وحتى إنجازه أن أعمال الخرسانة استمرت سنتين بعد تسلمه العمل . فضلا عما قرره المتهم الرابع بالتحقيقات من أنه عند تسلمه الوحدة التي قام بشرائها في العقار في ٨/١/١٩٨٤ كانت العمارة حوالى ستة أو سبعة طوابق فقط ولم تكن قد وصلت إلى ثلاثة عشر طابقا بأى حال وأنه لم يتم تشطيب العمارة حتى سنة ١٩٩٠ ، وما ثبت أسباب في رفضه لها بصدد إيدائها من جانب الطاعنين الأولى والثاني على النحو المار بيانه . وإذا كان ما ساقه الحكم بشأن ما تقدم كافيا وسائغا ويتفق وصحيح القانون ، فإن ما يثار صده يكون لا أساس له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدئى من الطاعنين بأن الزلزال هو السبب الرئيسى والمنتج في الحادثة وهو الذى أدى إلى انهيار العقار بما يمثل من قوة قاهرة ولم يكن لأى منهم أن يتوقعه أو يدفعه ورد عليه بقوله إن "هذا الدفاع مخالف للثابت بأوراق الدعوى ، ذلك أن المحكمة تطمئن تماما إلى ما قرره جميع الشهود من أن انهيار العقار وما ترتب عليه من وفاة ٦٧ شخصا وإصابة ثمانية آخرين كان نتيجة سوء التصميم وسوء التنفيذ على النحو الموضح آنفا ، وأن المبنى كان محكوما عليه بالانهيار في أية لحظة وأن الزلزال لم يكن السبب الرئيسى والمنتج في سقوطه ولكنه كان كاشفا للعيوب التى شابهته وأدت إلى سقوطه وهى كانت موجودة قبل حدوث الزلزال وأنه لو كان المتهمان الأولى والثاني قد راعيا الأصول الفنية للمواصفات القياسية المصرية ولم يقوموا بالارتفاع بالبناء إلى الحد الذى وصل إليه ثم إقامة خزان المياه أعلاه بما يمثل من اضافة أحمال وحمل زائد على أعمدة العقار التى كانت من الضعف بحيث لم تتحمل تلك الاضافة بما

أدى إلى سقوطه ولو كان المتهم الرابع - الطاعن الثالث - لم يهمل في الاشراف على البناء على النحو الوارد بالأوراق لما حدثت النتيجة الأمر الذى يقطع بتوافر رابطة السببية بين أفعال المتهمين والنتيجة التى حدثت باختيار العقار وموت ٦٧ شخصا دفنوا تحت ألقاضه واصابة ثمانية آخرين ويضحى دفاع المتهمين فى ذلك قد جاء واهيا متعينا الالتفات عنه " . كما عرض الحكم لدفاع الطاعن الثالث بانقطاع علاقة السببية بين اشرافه على العقار وبين الواقعة لحدوثها بفعل عمدى من غيره بقوله " إن ذلك مردود كذلك إذ كان عليه أن ينحسب من الاشراف وفقا لنص المادة ١٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ أما وهو لم ينسحب من الاشراف فقد تأكدت رابطة السببية بين عدم انسحابه عن الاشراف والنتيجة التى حدثت وهى اختيار العقار وما صاحبه من وفيات واصابات ، ولما كان الاتهام قبل المتهم الرابع - الطاعن الثالث - قد قام الدليل عليه مما يلى : (١) ما شهد به المهندس من أن المتهم الرابع كلفه بعمل جستين للأرض التى بنى عليها العقار وإعداد تقرير عن ذلك سلمه له بعد الانتهاء منه وتقاضى أجره عن عمله هذا من المتهم الرابع . (٢) ما شهد به من أنه شاهد لافتة عليها اسم وعنوان مكتب المتهم الرابع بصفته مهندس المشروع . (٣) ما قرره المتهم الثانى أنه توجه وزوجته المتهمة الأولى إلى مكتب المتهم الرابع وقدم لهم رسومات للمشروع فكلفوه بالاشراف على التنفيذ ، وكان يحضر بنفسه للاشراف خاصة الاشراف على تنفيذ الخرسانة المسلحة : (٤) أسفر تفتيش مكتب المتهم الرابع عن ضبط أربع صور ضوئية للرسم المعمارى للدور المذكور للعقار . (٥) اللوحة المعمارية بملف المستندات المقدمة من شركة مصر للتأمين مدون عليها اسم المتهم الرابع وعنوان مكتبه . (٦) رسم معمارى آخر للمسقط الأفقى للدور المذكور عليه اسم الرابع - والمحكمة تخلص مما تقدم الى أن الاتهام المسند إلى المتهم الرابع ثابت فى حقه على وجه القطع واليقين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير توافر رابطة السببية بين الخطأ والضرر أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التى

تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام تقديرها سائفا مستندا الى ادلة مقبولة ولها اصلها في الأوراق وكان يكفي لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع أن تستخلص المحكمة من وقائع الدعوى أنه لولا الخطأ المرتكب لما وقع الضرر - وهو الحال في الدعوى المطروحة حسبما أفصح عنه الحكم فيما سلف - وكان يشترط لتوافر حالة الحادث القهري ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه فإذا اطمأنت المحكمة إلى توافر الخطأ في حق المتهم بما يترتب عليه مسئوليته فإن في ذلك ما ينتفي معه القول بحصول الواقعة عن حادث قهري ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان مفاد نص المادة ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أن الجريمة التي ترتكب بطريق العمد أو الإهمال الجسيم بعدم مراعاة الأصول الفنية في تصميم البناء أو تنفيذه أو الاشراف على التنفيذ أو الغش في استخدام مواد البناء أو استعمال مواد غير مطابقة للمواصفات لا تستلزم قصدا خاصا بل تتوافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو انصراف قصد الجانى الى اقامة البناء على النحو سالف البيان ، وكان تحقق هذا القصد أو عدم قيامه - من ظروف الدعوى - يعد مسألة تتعلق بالوقائع تفصل فيها المحكمة بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعنة الأولى والطاعن الثانى لم يراعيا في تنفيذ العقار موضوع الدعوى الأصول الفنية المقررة بتنفيذهما التصميمات رغم علمهما بما شابها من اخطاء واستخدامهما كميات من مواد البناء - أسمنت وزلط وحديد تسليح - دون الحد الأدنى تقتضيه المواصفات المصرية المقررة مع سوء توزيع ورص الحديد وعدم جودة خلط مكونات الخرسانة المسلحة واقامتهما تعلية وخزان مياه رغم أن الهيكل الخرساني الانشائي للبناء لم يكن صالحا لاقامتهما ، كما أثبت أن الطاعن الثالث أهمل اهمالا جسيما في الاشراف على تنفيذ البناء المشار إليه فسمح .

للطاعنة الأولى وللطاعن الثاني بعدم مراعاة الأصول الفنية في البناء المذكور على النحو سالف البيان ، فإن هذا الذي أورده الحكم يعد كافيا وسائغا لاستظهار تحقق القصد الجنائي لدى الطاعنين في الجرائم التي دأبوا بها باعتبارهم فاعلين أصليين - على خلاف ما يذكره الطاعن الثالث في اسباب طعنه من أن الحكم خلا من بيان ما إذا كان فاعلا أو شريكا ، ومن ثم فإن ما أثير من الطاعنين أجمعين في هذا الشأن لا يكون صائبا . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته تتوافق به جنابة العمد والاهمال الجسيم بعدم مراعاة الأصول الفنية في تصميم البناء موضوع الدعوى وفي تنفيذه والاشراف على التنفيذ واستعمال مواد البناء رغم عدم مطابقتها للمواصفات ، المؤتممة بنص المادة ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ ، وذلك بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وكان النعى بأن الواقعة مجرد جنبحة لا يعبر أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقتها المحكمة للواقعة جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها . مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون في هذا المقام لا يكون قويا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع لا تنقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة الى لفت نظر الدفاع إلى ذلك ، مادام أن الواقعة المادية المبينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان المتهم به دون أن تضيف إليها المحكمة شيئا - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - وكان الحكم المطعون فيه قد اشار الى اقامة الطاعنين لخزان مياه دون مراعاة الأصول الفنية في التصميم وفي التنفيذ وفي الاشراف عليه أعلى البناء محل الدعوى دون لفت نظر الدفاع إلى ذلك ، وكان ما أورده الحكم على هذه الصورة لا يخرج عن ذات الواقعة

التي تضمنها أمر الاحالة وهي التي كانت مطروحة على بساط البحث بالجلسات ودارت عليها المرافعة ، وهو وصف غير جديد في الدعوى ولا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة ولا يعد ذلك في حكم القانون تغييرا لوصف التهم المحال بها الطاعنون - وهي عدم مراعاتهم للأصول الفنية في تصميم البناء محل الدعوى وفي تنفيذه وفي الاشراف على تنفيذه - بل هو مجرد بيان لوجه من اوجه كيفية ارتكاب الجريمة مما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع إليه في الجلسة ليرافع على اساسه وفضلا عن ذلك فإن الدفاع عن الطاعنين الأولى والثاني قد ضمن مذكرته بأن بناء خزان المياه فوق العقار قد تم بمعرفة اتحاد ملاك العقار المنهار وليس بمعرفة الطاعنين المذكورين ، وهو دفاع مكتوب وتتمه الدفاع الشفوي المبدى بجلسته المرافعة وقد ردت المحكمة عليه بما يسوغ اطراحه ، ومفاد ذلك أن الواقعة المار ذكرها كانت مطروحة على بساط البحث وتناولها الدفاع بالتفيد والمناقشة . فإن المحكمة لا تكون ملزمة بعد ذلك بلفت نظر الدفاع إليها ، ومن ثم يضحى النعى على الحكم المطعون فيه بالإخلال بحق الدفاع غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان التقرير الذى أعدته اللجنة المشكلة بقرار من محافظ القاهرة والتي ليط بها معاينة العقار وبيان أسباب انهياره تأسيسا على عدم قيام اعضائها بحلف اليمين أمام سلطة التحقيق قبل مباشرة مهمتها ورد عليه بقوله " المحكمة تلتفت عنه ، ذلك أن عدم حلف اعضاء اللجنة المذكورة اليمين قبل مباشرة مهمتهم لا يخرج التقرير عن كونه من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها مادامت مطروحة على بساط البحث وتناولها الدفاع بالمناقشة سيما وأن الدليل الجنائي لا يكتسب قوته الاقناعية من اسباغ الصفة الرسمية عليه أو من احاطته باليمين وإنما من اطمئنان المحكمة إليه أيا كان الشكل الذى أفرغ فيه ملء يديه القانون وإن العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضى واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه يضاف الى ذلك ان اعضاء اللجنة سألته الذكر قد سئلوا

كشهود في تحقيقات النيابة العامة بعد تحليفهم اليمين القانونية قبل الادلاء بشهادتهم المتضمنة رأيهم ومعلوماتهم بشأن العقار المتنازع وسبب انهياره كما أن المحكمة بهيئة سابقة ولدى نظر الدعوى في المحاكمة الأولى التي أسفرت عن الحكم الذي نقض قد حققت الدعوى وسألت من بين من سألتهم أعضاء تلك اللجنة كشهود اثبات بالاضافة الى من طلب الدفاع بسؤاله من خبراء كشهود نفى وكافة هذه الأوراق عرضت على هذه المحكمة في المحاكمة الراهنة وأصبحت ضمن أوراق الدعوى المطروحة للمناقشة ولا تثريب على المحكمة أن تستخلص من كل تلك الأوراق الدليل اليقيني الذي ترواح إليه وأن تقدير المحكمة لأدلة الدعوى لا يجوز مصادرتها فيه وبذلك يكون ما اتهمت إليه المحكمة في استخلاصها لواقعة الدعوى قد بنى على دليل يقيني ثابت في أوراقها في مرحلتى المحاكمة ، ولما كان ما سرده الحكم على ما سلف كافيا وسائغا ويتفق وصحيح القانون وذلك لأن عدم حلف أعضاء اللجنة اليمين القانونية لا ينال من عملها لما هو مقرر من أن عضو النيابة العامة بوصف كونه صاحب الحق في اجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله القانون سائر رجال الضبطية القضائية طبقا للمادتين ٢٤ ، ٣١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كانت المادة ٢٩ من هذا القانون تجيز لماورى الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يستعينوا بأهل الخبرة وأن يطلبوا رأيهم شفها أو بالكتابة بغير حلف يمين فإنه ليس ثمة ما يمنع من الأخذ بما جاء بتقرير اللجنة المشار إليها وبما شهد به اعضاؤها ولو لم يحلفوا اليمين قبل مباشرة المأمورية على أنه ورقة من أوراق الاستدلال في الدعوى المقدمة للمحكمة وعنصرا من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتنفيذ والمناقشة ، ولما كان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة إليها ولها أن تفاضل بين هذه التقارير فتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر متعلق بسلطتها

في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك ، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من ندب خبير آخر أو لجنة من الخبراء مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء وإذا كانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد استظهرت مسئولية الطاعنين بما ينتجها واستندت في اثبات الاتهام في حق الطاعنين الى التقرير الأساسي للجنة الفنية المتدببة - دون تقريرها التكميلي الذي لم تعول عليه ولم يشر إليه حكمها في مدوناته - كما استندت الى اقوال شهود الاثبات واطرحت في حدود سلطتها التقديرية اقوال وتقرير الخبير الاستشاري فضلا عن أنها في حكمها المطعون فيه قد ردت برد سائق على الطلب الاجتياطي المبدي من الطاعنة الأولى بتشكيل لجنة من كليات الهندسة للاطلاع على التقارير الهندسية المقدمة في الدعوى وإعداد تقرير برأيها - ورفضته بقولها إنه " مردود بأنه طالما أن الواقعة قد اتضحت لدى المحكمة - كما هو واقع الحال في الدعوى - فإن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة هذا الطلب . كما أنها غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة ، فإن كافة أوجه النعى تكون لا محل لها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تنقيد تلك المحكمة - محكمة الاعادة - بما ورد بالحكم الأخير ولها في سبيل ذلك أن تقضي في الدعوى بما يطمئن إليها وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجهها للطعن ، وكا يبين من المفردات المضمومة ومن كشف الحساب المقدم من المتهم المتوفى عبد الله وما قرره الطاعن الثاني في التحقيقات أن قيمة العقار المخالف تزيد عن مليون جنيه ، ومن ثم تكون الغرامة المقضى بها في الحدود التي قررتها المادة ٢٢ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المضافة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ وقد بنى الحكم تقديره لها على اسس ثابتة في أوراق الدعوى ، ولما كانت من القواعد الأساسية أن المصاريف والغرامات يحكم بها في الأمور الجنائية بالتضامن على جميع

المحكوم عليهم في حالة تعددهم فسقوطها عن المتهم المقضى بانقضاء الدعوى الجنائية قبله لوفاته لا يعنى زيادتها بالنسبة لزملائه في الجنائية المحكوم عليهم فيها بأدائها كلها لكونهم متضامنين في هذا الأداء ومن ثم لا يشكل القضاء من محكمة الاعادة بتغريمهم المبلغ المشار إليه زيادة في عقوبة الغرامة المقضى بها بالحكم المنقوض أو اضرارا للطاعنين من طعنهم ويكون الحكم قد أسس تقديره للغرامة على ما ورد بالأوراق ويكون النعى في هذا الخصوص لا سند له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنة الأولى بأنها مالكة للعقار وليست مقاوله خاصة وأن نفس التهمة وجهت لزوجها الطاعن الثاني باعتباره مقاول العقار - ودحضه بقوله أنه " دفاع ظاهر البطلان ويجافى الحقيقة والواقع ذلك أن المحكمة وهي بصدد استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من جماع عناصرها ووزن أقوال الشهود والمتهمين وتقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم قد تبينت وهي بكامل اطمئنانها من أن التهمة كانت تعمل مع زوجها المتهم الثاني بالمقاولات وأنها كانت تدير العمل بصفة دائمة ومباشرة منذ بدء العمل في العمارة محل الدعوى الماثلة حتى الانتهاء بدليل موافقتها على تعلية الأدوار المخالفة وإيرامها العقد المؤرخ ١٩٧٩/١١/٣٠ مع المتهم المتوفى عبد الله بشأن أسعار الخرسانة المسلحة والمباني المتعلقة بالعقار المذكور ومن قيامها بعمل حسابات العمارة وأنها كانت تتخذ مكتبا لإدارة أعمالها ومقابلة عملائها بدائرة مصر الجديدة ثم نقلت نشاطها إلى حيث مقر محل بشارع ويعمل تحت إشرافها وبأمرها مجموعة من المهندسين والعمال وما قرره المتهم الثاني أن زوجته التهمة الأولى كانت تقوم بالعمل عندما كان مريضا بما يقطع بأن التهمة الأولى كانت تقوم بأعمال المقاولات وأنها اشتركت بصورة فعلية مع زوجها المتهم الثاني وزوج شريكتها المتهم الثالث المتوفى في إقامة العقار وتعليته وبناء الخزان أعلاه على الصورة الهزيلة التي أدت إلى إنهاره وإحداث الآثار التي تجمت عن هذا

الإختيار فضلا عن أن المتهم الثاني..... قد أقر بأنه كان الذى يشرف على أعمال صب الخرسانة والتنفيذ كما أقر بأن سبب انهيار العمارة هو عيب التصميم ورغم ذلك قام بتنفيذ التصميم الذى يشوبه العيب الذى حدده فى أقواله والخاص بأعمدة العقار وكان يتعين عليه الامتناع عن تنفيذ التصميم السيئ ". وكان هذا الرد من الحكم كافيا وسائغا فى التدليل على مباشرة تلك الطاعنة لأعمال مقاول البناء ويؤدى إلى ما رتبته الحكم عليه فإن ما تثيره الطاعنة الأولى فى هذا الخصوص يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعنان الثانى والثالث بانتفاء مسئولية أولهما كمقاول للبناء وانتفاء مسئولية ثانيهما كمهندس له لانقضاء مدة الضمان عملا بحكم المادتين ٦٥١، ٦٥٢ من القانون المدنى مردودا بأن مفاد نص المادتين المشار إليهما أن الضمان قاصر على المسئولية المدنية سواء كانت مسئولية عقدية أو تقصيرية ولا تتعداه إلى نطاق المسئولية الجنائية يؤدى ذلك ما نصت عليه المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المعدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٣ أنه " لا يجوز صرف ترخيص البناء أو البدء فى التنفيذ بالنسبة إلى الأعمال التى تصل قيمتها ثلاثين ألف جنيه والتعليات مهما بلغت قيمتها إلا بعد أن يقدم طالب الترخيص وثيقة تأمين وتعطى وثيقة التأمين المسئولية المدنية للمهندسين والمقاولين عن الأضرار التى تلحق بالغير بسبب ما يحدث فى المباني والمنشآت من تقدم كلى أو جزئى . ومن ثم فلا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على ما دفع به الطاعنان الثانى والثالث فى هذا الشأن لأنه دفاع قانونى ظاهر البطلان لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن الثالث بعدم جواز الإثبات بالبينة ورد عليه بقوله أن دفعه " بعدم إثبات صفته كمهندس مصمم للعقار ومشرف على التنفيذ إلا بالكتابة إعمالا لنص المادتين ٦٥١، ٦٥٢ من القانون المدنى والمادتين الخامسة والثانية عشرة من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فالحكمة تلتفت عن هذا الدفع لأنه يتجافى وصحيح القانون فالمرجع

حين أوجب في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون سالف الذكر أن تكون رسومات إنشاء العقار أو أية تعديلات فيها موقعا عليها من مهندس نقابي مختص وفقا للقواعد التي يصدر بها قرار من وزير الإسكان والتعمير بعد أخذ رأى مجلس نقابة المهندسين إنما قصد من وراء ذلك تحقيق مصلحة عامة تتمثل في حماية الأرواح والأموال بأن لا يقدم على إجراء هذه الرسومات أو تعديلها إلا شخص تتوافر فيه صلاحيات معينة تقرها الدولة ونقابة المهندسين ولم يكن يهدف من وراء التوقيع على تلك الرسومات تقييد الدليل الجنائي في شأن إثبات شخص المهندس الذى قام بعمل الرسومات لتحديد من تقع عليه المسؤولية الجنائية عند مراعاة الأصول الفنية فيها وكذا الشأن فيما نصت عليه المادة ١٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ والتي اشترطت أن يقدم المالك للجهة الإدارية المختصة بشئون التنظيم تعهدا كتابيا من المهندس الذى اختاره يلتزم فيه بالإشراف على تنفيذ الأعمال المرخص بها وفي حالة تحلل المهندس من الإشراف عليه إخطار الجهة كتابة بذلك فقد قصد المشرع من ذلك ذات المصلحة العامة سالفة البيان ولا تتضمن المادتان سالفتا الذكر أى استثناء على حرية القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته وتحصيل فهم الواقع فى الدعوى وتقدير الأدلة المقدمة فيها فإذا ما ثبت بالدليل اليقضى الذى اطمأنت إليه المحكمة أن المتهم الرابع هو القائم بالإشراف على أعمال البناء ولم يقدم ذلك المتهم ما يناهض ذلك القول فإنه يتعين رفض ذلك الدفع إذا أن الكتابة ليست شرطا لاثبات اقتراف المتهم الرابع الاتهام المسند إليه ، وما أورده الحكم - على ما سلف - ردا على الدفع المشار إليه سائغ وكاف وصحيح فى القانون ذلك أنه من المقرر أن الجرائم على اختلاف أنواعها إلا ما استثنى بنص خاص جائز اثباتها بكافة الطرق بما فى ذلك البيئة وقرائن الأحوال وإذا كانت الجريمة التى دين بها الطاعن الثالث ليست من الجرائم المستثناة من هذا الأصل كما أن صفته كمهندس هى عنصر من عناصر هذه الجريمة ومن ثم تعتبر مسألة جنائية ولا تعد من المسائل الغير جنائية التى يسرى عليها نص المادة

٢٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ويكون نعيه في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذى يعيب الحكم ويطله هو الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما اثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة ، وإذا كان لا يوجد ثمة تعارض بين ارجاع الحكم انهيار العقار الى ضعف النظام الانشائي تارة والى سوء التنفيذ تارة اخرى والى بناء الخزان تارة ثالثة إذ أن كل هذه الأمور ما هى إلا صور وعوامل للجريمة التى دان الطاعنين بها وهى عدم مراعاتهم للأصول الفنية المقررة فى تصميم العقار وفى تنفيذه وفى الإشراف على هذه التنفيذ مما أدى إلى انهياره . كما أنه لا تناقض ايضا بين قول الحكم فى موضع منه من أنه سبق الفصل فى جريمة تعليية العقار ستة أدوار بغير ترخيص ثم قوله فى موضع آخر أن الطاعنين أهملوا أهمالا جسيما والمتوفى حسين فى الإشراف على تنفيذ العقار وسبحوا ايضا بتعليية ستة طوابق والشاء خزان دون ترخيص كما ان قوله نقلا عن الطاعن الثانى أن الطاعن الثالث كان يحضر بنفسه للإشراف على تنفيذ الخرسانة المسلحة ، وعودته إلى القول فى موضع آخر أن الطاعن الثانى قرر أنه كان يقوم هو بنفسه والمتهم المتوفى عبد الله بالإشراف على صب الخرسانة والتنفيذ لا تناقض فيه إذ القول الأول بل مؤداهما معا أن ثلاثتهم أسهموا فى الإشراف على تنفيذ الخرسانة المسلحة ، كما تبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم المطعون فيه بشأن ما تقدم وبشأن عدم سابقة محاكمة البطاعنة الأولى عن واقعة بناء الخزان بأعلى العقار بعد تعليية العقار الى الطابق الرابع عشر ، وما أحال إليه الحكم فى بيان شهادة الشهود و..... و..... و..... و..... من أنهم شهدوا بمضمون ما شهد به الشاهد فمن أن السبب المباشر لانهيار العقار هو ضعف النظام الانشائي المستخدم لكى يتحمل ١٦ سقفا خرساليا وخزان مياه - له صداه واصله الثابت فى الأوراق فإن النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب

الحكم خطؤه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر على عقيدة المحكمة ، وكان
البن من الحكم المطعون فيه أن ما ينعاه الطاعن الثالث من خطئه فيما نقله عن اقراره
من أنه بدأ تشطيب شقته سنة ١٩٩٤ - بينما أن الثابت بالأوراق أنه بدأ تشطيبها
سنة ١٩٩٠ - وكذلك في أن تفتيش النيابة لمكتبه أسفر عنه ضبط اربع صور ضوئية
لرسم المعمارى للدور المتكرر - على حين ان الثابت بالتحقيقات أنها اربع صور
ضوئية للرسم الكركى لهذا الدور ، لم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التى
انتهى إليها فإن ما يثار في هذا المقام لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الثابت
من مدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة لم تبين قضاءها بصفة أصلية على ما
استبان لها من رسم معمارى للمسقط الأفقى للدور المتكرر عليه اسم الطاعن الثالث
وانما استندت الى هذا الرسم كقرينة تعزز بها ادلة الثبوت التى اوردتها فإنه لا جناح
على الحكم المطعون فيه إن يعول على تلك القرينة تأييدا وتعزيزا للأدلة الأخرى التى
اعتمد عليها في قضائه مادام أنه لم يتخذ من هذا الرسم المعمارى دليلا أساسيا في
ثبوت التهمة قبل هذا الطاعن ، وإذ كان لا يوجد في القانون ما يلزم المحكمة بتحديد
موضع تلك القرينة المشار إليها من أوراق الدعوى مادام لها أصل فيها حسبما استبان
من المفردات المضمومة فإن النعى في هذا الصدد يكون لا أساس له . لما كان ذلك ،
وكان للمحكمة ان تعول على اقوال شهود الاثبات وتعرض عن قالة شهود النفسى
دون ان تكون ملزمة بالإشارة إلى اقوالهم أو الرد عليها ردا صريحا فقضاؤها بالإدانة
استنادا الى ادلة الثبوت التى بينتها يفيد دلالة أنها اطرحت شهادتهم ولم تر الأخذ بها ،
وكان لها ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط
البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى اليه اقتناعها وان تطرح ما
يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى ادلة مقبولة في العقل
والمنطق ولها اصلها في الأوراق وأن وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة
الموضوع تنزله منزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظن الى به غير معقب وإذ كان

الأصل أنه متى اخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن الأحكام لا تلتزم بأن تورده من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد وإن تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل سحبها أن تورده منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وإذا كان تناقض الشهود وتضاربهم في أقوالهم أو مع أقوال غيرهم لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - كما أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى وفي اغفالها إيراد بعض الوقائع من أقوال الشاهد ما يفيد ضمنا عدم اطمئنانها إليها ولا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن الشهادة أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي زواه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها ، كما أن لمحكمة الموضوع أن تحصل أقوال الشاهد وتفهم سياقها وتستشف مرميها مادامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن موضعها وهي في ذلك غير مقيدة بالأخذ إلا بالقوال الصريحة أو مدلولها الظاهر ، وكان للمحكمة سلطة مطلقة في الأخذ باقرار المتهم في حق نفسه وعلى غيره من المتهمين في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل ببعد ذلك متى اطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقية الأدلة القائمة في الدعوى ، وكانت الصورة التي استخلصتها المحكمة من أقوال شهود الإثبات والتقرير الفني لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي ومن اقرار الطاعنين الثاني والثالث بالتحقيقات وهما لا ينازعان في صحة ما نقله الحكم من أقوالهما التي حصلها الحكم بوصفها اقرارا لا

اعترافا فإنه لا تشريب على الحكم إن هو استمد من تلك الأقوال ما يدعم الأدلة الأخرى التي أقام عليها قضاءه بالادانة ، كما انه لا يقدح في سلامته تسمية هذه الأقوال اقرار طالما أن المحكمة لم ترتب عليها وحدها الأثر القانوني للاعتراف ، كما لا ينال من الحكم أخذه بالمستندات التي اطمأن إليها واطراحه لمستندات أخرى قدمها الطاعنون وشارروا إليها في اسباب طعنهم ويكون منعاهم على الحكم في شأن ما تقدم لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تفجير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه ما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب طالما كان استخلاصها سائغا - كما هو الحال في واقع الدعوى - فلا يجوز مصادرتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان دفاع كل من الطاعنين بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها اشخاص غيرهم تقع المسؤولية عليهم مردودا بأن نفى التهمة من اوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم كما لا يجديهم النعى بعد اقامة الدعوى الجنائية على هؤلاء الآخرين - بفرض اسهامهم في الجريمة - مادام لم يكن ليحول دون مساءلتهم عما هو مسند إليهم والذي دلل الحكم على مقارفتهم إياه تدليلا سائغا ومقبولا ، كما أن حق التصدي المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون الاجراءات متروك لحكمة الجنايات تستعمله متى رأت ذلك دون ان تلتزم بإجابة طلبات الخصوم في هذا الشأن ، ومن ثم يضحى اوجه النعى في هذا الخصوص لا سند لها . لما كان ذلك ، وكان باقى ما يثيره الطاعنون في اسباب طعنهم لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا ، لا على المحكمة إن هي لم تتعقبه في كل جزئية منه إذ أن اطمئنانها الى الأدلة التي عولت عليها يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ، فإنه لا يقبل من الطاعنين اثارتها امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤١٢١ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٧ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان المحكوم عليه الثالث وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يسودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٢. من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وأن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا أو غير متلبس بها موكولا إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة وإذا كان ما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دافع به الطاعن من عدم توافرها يتفق مع صحيح القانون، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض.

٣. من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائغة.

٤. من المقرر أن - محكمة الموضوع - ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم نصه وظاهره بل لها أن تجزئه وأن تستبطن منه الحقيقة كما كشفت عنها، وكانت المحكمة قد عرضت لما أثاره الدفاع من بطلان اعتراف الطاعن وبساقى المحكوم عليهم بدعوى أنه كان وليد إكراه وأطرحته للأسباب السائغة التي

أوردتها استنادا إلى أن استجوابهم تم بمعرفة النيابة العامة وأن إجراءاته خلت من أى شائبة للإكراه المادى أو المعنوى وكان فيما انتهت إليه من الأخذ من اعتراف الطاعن قائله أنه توجه رفقة المتهمين الأول والثالث إلى شقة المجنى عليهما وأنه لم يسرق شيئا دون باقى قوله أن الغرض من ذهابه كان لقضاء السهرة وانصرافه قبل الحادث - بفرض حصوله - سليما فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن ينحل فى واقعه إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

٥. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يثر شيئا مما ذهب إليه بوجه طعنه من بطلان عملية العرض التى أجرتها النيابة العامة فلا يسوغ له أن يثير تلك ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يقبل منه النعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يثره أمامها .

٦. لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول ضمن ما عول عليه فى قضائه بالإدانة على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من أقوال منسوبة للطاعن أو غيره من المتهمين وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار ثمة منازعة فى هذا الخصوص فإن منازعته فى هذا الأمر وإثارته أمام محكمة النقض تفتقر إلى سند قبولها .

٧. لما كان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذوناته ما يفيد تضمن الأوراق لتحريرات الشرطة . وكان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها وكان ما يثيره الطاعن من عدم ذكر الشاهدين الأول والخامسة فتح باب الشقة المجنى عليهما خلافا لما أثبتته الحكم المطعون فيه فإنه - بفرض تردى الحكم فى هذا الخطأ - لا يمس جوهر الواقعة ولا اثر له فى منطقته أو النتيجة التى خلص إليها ويكون النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد على غير أساس .

٨. لما كان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نسبته للشاهدين الثالث والرابع من ضبط المتهم الأول بشقة المجنى عليهما في حين أن الشاهد الرابع أمسك به بالطريق العام إثر هروبه فمردود بأنه لا مصلحة للطاعن في التمسك بهذا الخطأ مادام أنه يتعلق بغيره من المتهمين ويكون منعا في هذا الصدد غير مقبول .

٩. من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، وكان الثابت من محضر جلسة أن المدافع عن الطاعن استغنى صراحة عن سماع شهود الإثبات اكتفاء بمناقشة أقوالهم في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوقها ، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة ولا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن احتياطيا على ذمة الدعوى فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل الدعوى لسماع الشهود ، أما وهو لم يفعل بعله غير مقبولة هي خشيته أن يظل موكله محبوسا فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ويضحي النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد.

١٠. لما كانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن وباقي المخكوم عليهم اقتحموا مسكن المجنى عليهما وتمكنوا بطريق الإكراه الواقع عليهما من من إتمام السرقة والاستيلاء على المسروقات ، وإذا كان من المقرر أن السرقة تتم بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاما يخرج من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه ، فإن الحكم إذا اعتبر الواقعة سرقة لا شرعا فيها قد يكون أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد.

الدقائق

أتمت النيابة العامة كلا من : (١) (٢) "طاعن" (٣) "طاعن" (٤) بأنهم : أولا اشتركوا في اتفاق جنائي الغرض منه ارتكاب جريمة سرقة مسكن كل من بالإكراه بل أن التقت إرادتهم على إتمام ذلك وأعدوا العدة لتنفيذها من أسلحة ووسيلة انتقال وقصدوا مسكن المجنى عليهما لتنفيذ ما اتفقوا عليه . ثانيا : سرقوا المبالغ النقدية والمنقولات المينة قدرا ووصفا بالأوراق المملوكة للمجنى عليهما سالف الذكر . وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليهما بأن اقتحموا مسكنهما شاهرين أسلحتهم مهددين إياهما باستعمالها وشدوا وثاقهما وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الفوار بالمسروقات . ثالثا : المتهمان الأول والثاني : أحرزا بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) وأحالتهم إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ١/٤٨ - ٢، ١/٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٢٥، مكررا ١/١، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند العاشر من الجدول رقم (١) مع أعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة كل من المتهمين الثلاثة الأوائل بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما أسند إليهم ومصادرة المطواة ومسدس الصوت المضبوطين وببراءة المتهم الرابع .

فطعن المحكوم عليهما الثاني والثالث في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن المحكوم عليه الثالث وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبوله شكلا عملا بحكم

المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

وحيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثاني..... استوفى الشكل
المقرر في القانون .

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاتفاق
الجنائي والسرقة بالإكراه وإحراز سلاح أبيض دون ترخيص قد شابه القصور في
التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد والإخلال بحق الدفاع والخطأ في
تطبيق ذلك أن المدافع عنه دفع بطلان القبض عليه لإجراءاته بغير إذن من النيابة
العامة وفي غير حالة من أحوال التلبس وبمعرفة مأمور ضبط قضائي غير مختص مكانيا
وببطلان إقراره لأنه وليد إكراه وقع عليه ولم يرد الحكم على ذلك بأسباب سائغة
كما أغفل الرد على ما دفع به من بطلان محضر جمع الاستدلالات لأنه نتيجة قبض
واستجواب باطلين وأنه أكره على التوقيع عليه وبطلان عملية العرض التي أجرتها
النيابة العامة كما صرف الحكم اعترافه بالذهاب إلى شقة المجنى عليهما لقضاء السهرة
وانصرافه قبل الحادث عن منعه كما نسب للشاهدين الأول والخامسة فتح باب
الشقة رغم أن أقوالهما خلت من ذلك وللشاهدين الثالث والرابع ضبط المتهم الأول
والامساك به في الشقة في حين أنه تمكن من الهرب وأمسك به الشاهد الرابع في
الطريق العام وعول في إدانته على تحريات الشرطة رغم خلو الأوراق من تلك
التحريات كما تمسك بسماع شهود الإثبات إلا أن المحكمة أمرت بحبس الطاعن على
ذمة الدعوى وتوالى تأجيل نظرها لسماع الشهود الأمر الذي جعل الدفاع مكرها
على التنازل عن سماعهم حتى لا يظل الطاعن محبوسا كما فات الحكم أن يستظهر
توافر أركان جريمة الاتفاق الجنائي قبله هذا فضلا عن أنه اعتبر الجريمة سرقة تامة مع
أنها لم تتجاوز حد الشروع وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها عرض للدفع بطلان القبض عليه ورد عليه في قوله " أما عن القبض على المتهمين فقد كان بسبب توافر حالة التلبس بالجريمة إذ الثابت أن المتهم الأول ضبط متلبسا بالسرقة وأرشد عن باقي المتهمين الذين اشتركوا معه في ارتكابها ومن ثم فقد ضحت إجراءات القبض عليهم جميعا وفقا لنص المادتين ٣٤، ٣٥/١ ج ولما كان من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وأنه يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة وأن تقدير الظروف المحيطة بالجريمة والمدة التي مضت من وقت وقوعها إلى وقت اكتشافها للفصل فيما إذا كانت الجريمة متلبسا بها أو غير متلبس بها موكولا إلى محكمة الموضوع بغير تعقب عليها مادامت قد أقامت قضاؤها على أسباب سائغة وإذا كان ما أوردته الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر حالة التلبس وردا على ما دفع به الطاعن من عدم توافرها يتفق مع صحيح القانون ، فإن ما يشير به الطاعن في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها تقدير عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن اعترافه نتيجة إكراه بغير تعقب مادامت تقيمه على أسباب سائغة كما أنها - محكمة الموضوع - ليست ملزمة في أخذها باعتراف المتهم أن تلتزم بنصه وظاهرة بل لها أن تجزئه وأن تستنبط منه الحقيقة كما كشفت عنها ، وكانت المحكمة قد عرضت لما أثاره الدفاع من بطلان اعتراف الطاعن وباقي المحكوم عليهم بدعوى أنه كان وليد إكراه وأطرحته للأسباب السائغة التي أوردتها استنادا إلى أن استجوابهم تم بمعرفة النيابة العامة وأن إجراءاته خلت من أي شائبة للإكراه المادي أو المعنوي وكان فيما انتهت إليه من الأخذ من اعتراف

الطاعن قائله أنه توجه رفقة المتهمين الأول والثالث إلى شقة الجنى عليهما وأنه لم يسرق شيئا دون باقى قوله أن الغرض من ذهابه كان لقضاء الشهرة وانصرافه قبل الحادث - بفرض حصوله - سليما فإن الطاعن فى هذا الشأن ينحل فى واقعه إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يشر شيئا مما ذهب إليه بوجه طعنائه من بطلان عملية العرض التى أجرتها النيابة العامة فلا يسوغ له أن يشر ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ولا يقبل منه النعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يشره أمامها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يعول ضمن ما عول عليه فى قضائه بالإدانة على ما تضمنه محضر جمع الاستدلالات من أقوال منسوبة للطاعن أو غيره من المتهمين وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن قد أثار ثمة منازعة فى هذا الخصوص فإن منازعته فى هذا الأمر وإثارته أمام محكمة النقض تفتقر إلى سند قبولها . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أورد بمذوناته ما يفيد ضمن الأوراق لتحريات الشرطة . وكان من المقرر أن الخطأ فى الإسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يقع فيما هو مؤثر فى عقيدة المحكمة التى خلصت إليها وكان ما يشره الطاعن من عدم ذكر الشاهدين الأول والخامسة فتح باب شقة الجنى عليهما خلافا لما أثبتته الحكم المطعون فيه فإنه - بفرض تردى الحكم فى هذا الخطأ - لا يمس جوهر الواقعة ولا أثر له فى منطقة أو النتيجة التى خلص إليها ويكون النعى على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد على غير أساس . أما ما يشره الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما نسبته للشاهدين الثالث والرابع من ضبط المتهم الأول بشقة الجنى عليهما فى حين أن الشاهد الرابع أمسك به بالطريق العام إثر هروبه فمردود بأنه لا مصلحة للطاعن فى التمسك بهذا الخطأ مادام أنه يتعلق بغيره من المتهمين ويكون منعا فى هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم

أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، وكان الثابت من محضر جلسة أن المدافع عن الطاعن استغنى صراحة عن سماع شهود الإلبات اكتفاء بمناقشة أقوالهم في التحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها ، فإن دعوى الإخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة ولا ينال من سلامة إجراءات المحاكمة ما أمرت به المحكمة من حبس الطاعن احتياطيا على ذمة الدعوى فإن ذلك منها كان استعمالا لحقها المقرر بالمادة ٣٨٠ من قانون الإجراءات الجنائية ولم يكن من شأنه أن يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل الدعوى لسماع الشهود ، أما وهو لم يفعل بعللة غير مقبولة هي خشيته أن يظل موكله محبوسا فإنه ليس له من بعد أن ينعى على المحكمة أنها أخلت بحقه في الدفاع ويضحي النعى على الحكم بهذا السبب غير سديد. لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن مقارفته لجريمة السرقة بالإكراه استنادا إلى الأدلة السائغة التي أوردها فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره بشأن جريمة الاتفاق الجنائي طالما أن الحكم المطعون فيه قد طبق في حقه حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد فيها . لما كان ذلك ، وكانت الواقعة الثابتة بالحكم هي أن الطاعن وباقي المحكوم عليهم اقتحموا مسكن المجنى عليهما وتمكنوا بطريق الإكراه الواقع عليهما من إتمام السرقة والاستيلاء على المسروقات ، وإذا كان من المقرر أن السرقة تتم بالاستيلاء على الشيء المسروق استيلاء تاما بخروجه من حيازة صاحبه ويجعله في قبضة السارق وتحت تصرفه ، فإن الحكم إذ اعتبر الواقعة سرقة تامة لا شروعا فيها يكون قد أصاب صحيح القانون ويضحي النعى عليه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون غير سديد. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ١٤٨٣١ لسنة ٦٥ القضائية

جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم قد أثبت في حق الطاعن استلامه لست حمولات من الدقيق ولم يدرجها بسجل يومية المخزن عهدته فضلا عن تزويره لفواتير المبيعات النقدية الخاصة بالعملاء أصحاب الحصص التموينية بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة صرف كميات من الدقيق بالزيادة عن الحصص المقررة والتي صرفت فعلا لأصحابها وإثبات الصرف لعملاء لم يتم الصرف الفعلي لهم لتوقف نشاطهم واحتفظ بكميات الدقيق لنفسه بنية تملكها فضلا عن حصوله على فروق الأسعار بين السعر المدعم والسعر الحر فإن ما أورده الحكم فيما تقدم كاف في استظهار انطباق أحكام المادة ١١٢ من قانون العقوبات وصفة الطاعن في إدانته بها .

٢. من المقرر أنه لا يشترط لإثبات جرمي الاختلاس أو الاستيلاء على المال العام المنصوص عليهما في الباب الرابع من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم إليها مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة.

٣. من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

٤. لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة الاختلاس و أوقع عليه عقوبتها عملاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ، فإنه

لا مصلحة له ولا وجه لما ينعاه شأن قصور الحكم في بيان الكيفية التي تم بها التلاعب في الفواتير والمستندات المزورة - بفرض صحة ذلك .

٥. لما كان الحكم قد انتهى إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنتين رقميو.....أمن دولة طوارئتأسيسا على اختلاف موضوعهما عن موضوع وقائع الدعوى الماثلة باعتبار أن الواقعة التي تمت محاكمة الطاعن عنها في هاتين الجنتين هي التصرف في حصة الدقيق على غير الوجه في حين أن موضوع الاتهام في الطعن المائل هو اختلاس الطاعن لكميات الدقيق المبينة بالأوراق بالإضافة إلى جنائبي التزوير في أوراق رسمية واستعمالها . وهذا الذي أورده الحكم سائغ ويتفق وصحيح القانون وكاف في الرد على دفع الطاعن في هذا الشأن .

٦. من المقرر أنه وإن كان لا يجوز قانونا محاكمة الشخص أكثر من مرة عن فعل جنائي وقع منه إلا يشترط لذلك أن يكون الفعل واحدا في المحاكمتين ، وأن تملك المحكمة الأولى الفصل فيه بجميع أوصافه المختلفة وعلى الأخص وصف الجريمة الأشد ، فإذا كانت المحكمة الأولى لا تملك تعديل الوصف المرفوعة به الدعوى أمامها ، وكان هذا الوصف مقبولا للجريمة الأخف ، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير صحيح .

٧. من المقرر أن المشرع لم يستلزم في المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية ضرورة خصوم أثناء تأدية الخبر لمأموريته ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون عندما انتهج هذا النظر ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير مقبول .

٨. لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب ضم كسروت الشحن والأوراق الأخرى الواردة بأسباب الطعن ورد عليه " أن المحكمة ترفضه بعد أن اطمأنت على نحو ما سلف ذكره إلى استيلاء المتهم لكميات الدقيق الخاصة بالحمولات الست المشار إليها واختلاسها لنفسه دون أن يثبت بالسجلات عهدته بيانات تلك الحمولات فضلا عن أن تلك المستندات عدا أصول تلك الأذون الستة التي أخفاها المتهم ضمت بالأوراق وكانت تحت نظر لجنة الخبراء التي باشرت المأمورية في المرتين وأطلع عليها المتهم ومخاميه لدى حضورهما أمام لجنة الخبراء عند مباشرتها التقرير الأول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان القانون قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبيده المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة ، وإذ كان ما أورده - الحكم فيما تقدم - كافيا وسائغا ويستقيم به أطراح طلبت الطاعن في هذا الشأن ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٩. من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو بإعادة مناقشته أو بنذب خبير آخر مادام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي العقل والقانون هو الأمر الذي لم يخطئ الحكم المطعون فيه في تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها مما اطمأنت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير الأدلة من إطلاقاتها ، فإن ما يثيره الطاعن - من أن المحكمة لم تجبه إلى

طلبه بنذب خبراء آخرين لاعادة بحث المأمورية ينحل الى جسد موضوعى فى تقدير الأدلة لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

١٠ . لما كان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتى لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطاعن الطعن بالتزوير على الصور الكربونية والضوئية لأذون الاستلام المرفقة بملف الدعوى وأطرحته استنادا إلى اطمئنانها إلى تسلم الطاعن لحمولات الدقيق الست موضوع أذون الاستلام والتى حرر عنها أذون استلام من أصل وثلاث صور كربونية لكل منها وسلم كل سائق صورة كربونية لأذن الاستلام والتى سلمت فيما بعد إلى إدارة الحركة والنقل بالشركة التى يعملون بها ، كما أطرحته كذلك اطمئنانا منها إلى ما قرره الطاعن بالتحقيقات من أنه قدم ثلاثة طلبات إلى الشاهد الخامس تضمنت إحداها بيانات الحمولات الست وأنه سدد جزاء من ثمنها وطلبه مهلة لسداد الباقي ، وكذلك اطمئنانا منها إلى ما قرره شهود الإثبات وما جاء بإخطارات خروج تلك الكميات بالبوابات والصور الكربونية والفوتوغرافية لأذون الاستلام وأذون وكروت الشحن ومطابقتها لأصول أذون الاستلام عهدة الطاعن التى أخفاها إمعانا فى طمس معالم جريمته فضلا عن اطمئنان المحكمة إلى إقراره بالتحقيقات من أن الدفتر الخاص بأذون الاستلام والمتضمن أذون الاستلام الثلاثة من بين الحمولات الست المختلصة يدخل فى عهده وإذا انتهت المحكمة فى حكمها استنادا إلى كل ما تقدم إلى عدم جدية هذا الدفاع ، فإنها تكون بذلك قد فصلت فى أمر موضوعى لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن معنى الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير مقبول .

١١. لما كان البين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن ما حصله الحكم من أقوال الطاعن بتحقيقات النيابة العامة أقر فيها بأن دفتر أذون الاستلام المضبوط والمتضمن الأذون الخاصة بحمولات ثلاث من بين الحمولات الست الخاصة بالدقيق المختلس من الدفتر عهدته - له معينة الصحيح من الأوراق - فإن دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عموميا " أمين مستودع للدقيق " اختلس كميات الدقيق المينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٥٨٠,٩٩٦٣,٤٠ جنيه " أربعمائة وتسعة ألف وتسعمائة وثلاثة وستين جنيها وخمسمائة وثمانين مليما " المملوكة لهيئة السلع التموينية والتي وجدت في حيازته بسبب وطيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع والمسلمة إليه بهذه الصفة على النحو المبين بالأوراق وقد ارتبطت هذه الجريمة تزوير في محررات لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة هو أنه في الزمان والمكان سألني الذكر : أ - بصفته المذكورة ارتكب تزويرا في فواتير المبيعات النقدية الخاصة بمستودع دقيق بأن أثبت على خلاف الحقيقة في بعض منها صرف أصحاب المخازن لحصص دقيق رغم أحقيتهم في ذلك لتوقف نشاطهم وأثبت في البعض الآخر صرف كميات بالزيادة عن المنصرف لهم ولم يثبت كميات الدقيق المسلمة إليه في السجل والكشوف المعدة لذلك على النحو المبين بالأوراق . ب - استعمل المحررات المزورة سالفة الذكر فيما زورت من أجله بأن أرسل صورة فواتير المبيعات النقدية إلى إدارة الشركة التي يعمل بها للاعتداد بها مع علمه بتزويرها فاعتد بها المختصون على النحو المبين بالتحقيقات . وأحاله إلى محكمة أمن الدولة العليا بطنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢ - ٢/أ - ب ، ١١٨، ١١٨، مكررا ١١٩، ب/١١٩، مكررا ١١٩، ج- ٢١٣

٣١٤، من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧، ٣٢ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتفريمه بمبلغ ١,٤١٠,٣٢٣ جنية (ثلاثمائة واثنين وعشرين ألفا وثلاثمائة وواحد جنيح وأربعمائة وعشرة مليمات) وإلزامه برد مبلغ ١,٤١٠,٢٩٣ جنية فقط مائتين واثنين وتسعين ألفا وثلاثمائة وواحد جنية وأربعمائة وعشرة مليمات وبغزله من وظيفته عما أسند إليه .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاختلاس وتزوير أوراق رسمية واستعمالها قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع والخطأ في الإسناد . ذلك بأن الحكم المطعون فيه قد خلا من بيان مضمون الأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن ، كما لم يدل على وقوع الاختلاس من جانب الطاعن تدليلا سائفا ولم يبين الكيفية التي تم بها التلاعب في الفواتير والمستندات التي تم تزويرها . وانتهى الحكم إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنتين رقمى، لسنة ١٩٩١ أمن دولة طورائىبرد غير سائغ ، ودفع الطاعن ببطالان أعمال الخبير الذى قد تقريره لعدم دعوة الطاعن عند مباشرة المأمورية إلا أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يصلح ردا ، ولم تستجب المحكمة لما أبداه الطاعن من طلبات جازمة بشأن ضم كروت الشحن بالسيارات التي تنقل الدقيق من المخازن الرئيسية لمؤسسة المطاحن إلى المخزن الذى يتولى الطاعن عهده وأصول أذون استلام الكميات الواردة إلى ذلك المخزن وكشوف الحركة اليومية ومحاضر الجرد الخاصة يتداول الدقيق بالمخزن عهده ، كما لن تستجب المحكمة إلى طلب الطاعن انتداب ثلاثة خبراء آخرين لمباشرة المأمورية التي عهد بها إلى الخبراء السابقين سيما وأنها لم تعن برفع التناقض الذى شاب التقريرين المقدمين في الدعوى ، وتمسك الطاعن عند مباشرة الخبير المأمورية بتزوير

الصور الكربونية والضوئية لأذونات الاستلام المرفقة بملف الدعوى لعدم قيامه بتوقيعها أو تحريرها ورد الحكم على هذا الدفع برد غير سائغ ، واستند الحكم في قضائه إلى أن الطاعن أقر بأن دفتر أذون الاستلام المضبوط والمتضمن الأذون الخاصة بحمولات ثلاث من بين الحملات الست الخاصة بالدقيق المختلس من الدفاتر عهدته على خلاف الثابت بالأوراق والتي خلت مما يساند هذا القول وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاختلاس وتزوير أوراق رسمية واستعمالها - التي دين الطاعن بها - واستدل على ثبوتها بأدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن استلامه لست حمولات من الدقيق ولم يدرجها بسجل يومية المخزن عهدته فضلا عن تزويره لفواتير المبيعات النقدية الخاصة بالعملاء أصحاب الحصص التموينية بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة صرف كميات من الدقيق بالزيادة عن الحصص المقررة والتي صرفت فعلا لأصحابها وإثبات الصرف لعملاء لم يتم الصرف الفعلي لهم لتوقف نشاطهم واحتفظ بكميات الدقيق لنفسه بنية تملكها فضلا عن حصوله على فروق الأسعار بين السعر المدعم والسعر الحر فإن ما أورده الحكم فيما تقدم كاف في استظهار انطباق أحكام المادة ١١٢ من قانون العقوبات وصفة الطاعن في إدانته بها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لإثبات جرمي الاختلاس أو الاستيلاء على المال العام المنصوص عليهما في الباب الرابع من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستيلاء العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - بتوقع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة إليها مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الشك

من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة الاختلاس وأوقع عليه عقوبتها عملاً بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ، فإنه لا مصلحة له ولا وجه لما ينعله بشأن قصور الحكم في بيان الكيفية التي تم بها التلاعب في الفواتير والمستندات المزورة - بفرض صحة ذلك - لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى إلى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجنتين رقمي،..... لسنة ١٩٩١ أمن دولة طوارئ تأسيساً على اختلاف موضوعهما عن موضوع وقائع الدعوى الماثلة باعتبار أن الواقعة التي تمت محاكمة الطاعن عنها في هاتين الجنتين هي التصرف في حصة الدقيق على غير الوجه المقرر في حين أن موضوع الاتهام في الطعن المائل هو اختلاس الطاعن لكميات الدقيق المبينة بالأوراق بالإضافة إلى جنائتي التزوير في أوراق رسمية واستعمالها . وهذا الذي أورده الحكم سائغ ويتفق وصحيح القانون وكاف في الرد على دفع الطاعن في هذا الشأن ، هذا فضلاً عن أنه من المقرر أنه وإن كان لا يجوز قانوناً محاكمة الشخص أكثر من مرة عن فعل جنائي وقع منه إلا أنه يشترط لذلك أن يكون الفعل واحداً في المحاكمتين ، وأن تملك المحكمة الأولى الفصل فيه بجميع أوصافه المختلفة وعلى الأخص وصف الجريمة الأشد ، فإذا كانت المحكمة الأولى لا تملك تعديل الوصف المرفوعة به الدعوى أمامها ، وكان هذا الوصف مقرراً للجريمة الأخف ، فإن الحكم الصادر منها على هذا الأساس لا يمنع من إعادة محاكمة المتهم عن الجريمة الأشد - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير صحيح . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المشرع لم يستلزم في المادة ٨٥ من قانون الإجراءات الجنائية ضرورة حضور الخصوم أثناء تادية الخبر لمأمريته ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد أصاب صحيح القانون عندما اتهم هذا النظر ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن في شأن طلب ضم كروت الشحن والأوراق الأخرى الواردة بأسباب الطعن ورد عليه بقوله " أن المحكمة ترفضه بعد أن اطمأنت على نحو ما سلف ذكره إلى استلام المتهم

لكميات الدقيق الخاصة بالحمولات الست المشار إليها واختلاسها لنفسه دون أن يثبت بالسجلات عهده ببيانات تلك الحمولات فضلا عن أن تلك المستندات عدا أصول تلك الأذون الستة التي أخفاها المتهم ضمت بالأوراق وكانت تحت نظر لجنة الخبراء التي باشرت المأمورية في المرتين واطلع عليها المتهم ومحاميه لدى حضورهما أمام لجنة الخبراء عند مباشرتها التقرير الأول " . لما كان ذلك " وكان من المقرر أنه وإن كان قد أوجب على محكمة الموضوع سماع ما يديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة ، وإذ كان ما أورده - الحكم فيما تقدم - كافيا وساتفا ويستقيم به أطراح طلبات الطاعن في هذا الشأن ومن ثم فإن ما يشير الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة أمامها ، وأنها الخبير الأعلى في كل ما تستطيع أن تفصل فيه بنفسها أو بالاستعانة بخبير يخضع رأيه لتقديرها وهي في ذلك ليست ملزمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو بإعادة مناقشته أو بنذب خبير آخر مادام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه هو استناد سليم لا يجافي العقل والقانون وهو الأمر الذي لم يخطئ الحكم فيه في تقديره ، وكانت المحكمة قد كونت عقيدتها بما اطمأنت إليه من أدلة وعناصر في الدعوى سائغة ولها مأخذها الصحيح من الأوراق ، وكان تقدير الأدلة من إطلاقها ، فإن ما يشير الطاعن - من أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه بنذب خبراء آخرين لإعادة بحث المأمورية ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الأدلة لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الطعن بالتزوير على ورقة من أوراق الدعوى المقدمة فيها من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا يلتزم بإجابه لأن الأصل أن للمحكمة كامل السلطة في تقدير القوة التدللية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة عرضت لطلب الطعن بالتزوير على الصور الكربونية والضوئية لأذون الاستلام المرفقة بملف الدعوى واطرحته استنادا إلى اطمئنانها إلى تسلم الطاعن لحمولات

الدقيق الست موضوع أذن الاستلام والتي حرر عنها أذن استلام من أصل وثلاث صور كربونية لكل منها وسلم كل سائق صورة كربونية لإذن الاستلام والتي سلمت فيما يعد إلى إدارة الحركة والنقل بالشركة التي يعملون بها ، كما أطرحت كذلك اطمئنانا منها إلى ما قرره الطاعن بالتحقيقات من أنه قدم ثلاثة طلبات إلى الشاهد الخامس تضمنت إحداها بيانات الحمولات الست وأنه سدد جزاء من ثمنها وطلبه مهلة لسداد الباقي ، وكذلك اطمئنانا منها إلى ما قرره شهود الإثبات وما جاء باخطارات خروج تلك الكميات بالبوابات والصور الكربونية والفوتوغرافية لأذن الاستلام وأذن وكروت الشحن ومطابقتها لأصول أذن الاستلام عهدة الطاعن والتي أخفاها إمعانا في طمس معالم جريمته فضلا عن اطمئنان المحكمة إلى إقراره بالتحقيقات من أن الدفتر الخاص بأذن الاستلام والمتضمن أذن الاستلام الثلاثة من بين الحمولات الست المختلصة يدخل في عهده وإذا انتهت المحكمة في حكمها استنادا إلى كل ما تقدم إلى عدم جدية هذا الدفاع ، فإنما تكون بذلك قد فصلت في أمر موضوعي لا تجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات - التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن - أن ما حصله الحكم من أقوال الطاعن بتحقيقات النيابة العامة أقر فيها بأن دفتر أذن الاستلام المضبوط والمتضمن الأذن الخاصة بحمولات ثلاث من بين الحمولات الست الخاصة بالدقيق المختلس من الدفاتر عهده - له معينة الصحيح من الأوراق - فإن دعوى الخطأ في الاسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ٢٩٦٥٣ لسنة ٦٧ القضائية

جلسة ١٠ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان الطاعنان الأول والثالث وإن قررا بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنيهما ومن ثم فإن الطعن المقدم من كل منهما يكون غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

٢. لما كان القانون قد أوجب أن يكون بجانب كل منهم بجناية محام يتولى الدفاع عنه امام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظروف خطة مرسومة بل ترك له - اعتمادا على شرف مهنته واطمئنانا إلى نبل أغراضها - أمر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره وعلى حسب ما تهيئه خبرته في القانون ومادام الأمر كذلك فإنه متى حضر عن المتهم محام وأدلى بما رآه من وجوه الدفاع فإن ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع بصرف النظر عما تضمنه الدفاع فإذا رأى المحامي ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه بها أو من قيام أدلة أخرى كان له أن يبني دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة إليه متكفيا ببيان أوجه الرأفة التي يطلبها له ولا حرج عليه ان فوض الأمر إلى ما تراه المحكمة في شأنه . لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة في الدعوى الماثلة أن المحامي الذي ندبته المحكمة قد رأى ثبوت التهمة قبل المتهم من اعترافه بمحضر جمع استدالات وأمام النيابة العامة بالتحقيقات وعند إجراء المعاينة التصويرية المسجلة بالصوت والصورة ومن أقوال الشهود واعترافات المتهمين الآخرين وأمام المحكمة وأدلى بأوجه الدفاع

التي رأى الإدلاء بها على ما هو مدون بمحضر الجلسة فلا يكون ثمة مخالفة للقانون ولا إخلال من جانب المحكمة بحق المتهم في الدفاع ويضحى ما يشيره الطاعن الثاني في هذا الشأن غير قويم .

٣. إذ كان القبض على المتهم الأول قد تم صحيحا وفقا للإذن الصادر من النيابة العامة في هذا الشأن ولدى استجوابه بمعرفة النيابة اعترف بارتكابه الحادث مع المتهمين الثاني والثالث فأمرت النيابة بتاريخ ١٩٩٧/١٠/٦ بضبط احضار المتهمين الثاني والثالث وهو في حقيقته أمر بالقبض عليهما وكان يبين من الإطلاع على محضر الضبط المحرر في الساعة التاسعة من صباح يوم ١٩٩٧/١٠/١٨ أن القبض على الطاعن كان استنادا إلى أمر النيابة العامة المشار إليه آنفا ولم يستند إلى أمر التفتيش الصادر منها والذي انتهى أجله كما ذهب إلى ذلك الطاعن فإن منعه بطلان القبض لتمامه بعد انقضاء أجل الإذن لا يكون صحيحا . لما كان ذلك ، وكان القبض على الطاعن - على ما سلف بيانه - بريئا مما يقدح في سلامته وقد وقع صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به من النيابة فإن ما أثاره الطاعن من بطلان اعترافه لكونه وليد هذا القبض البطل لا يكون سديدا .

٤. لما كان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى أتبع ذلك ببيان مفضل للأدلة يبين منه الدور الذي أسهم به كل من المتهمين فحصل من اعتراف الطاعنين الثاني والثالث عند استجوابهما بالتحقيقات ارتكابهما الحادث صحة المتهم الأول وأن المتهمين الأول والثاني أجهزا على انجني عليها الأولى داخل المطبخ وأن المتهم الثالث أجهز على الطفلة بالضغط على رقبتها ثم طعنها المتهم الأول كما أنه هو الذي تولى خنق الطفل وكان مساق العبارة الأخيرة يفصح عن أن المتهم الثالث هو قاتلها وكان هذا الذي أورده الحكم من اعتراف الطاعنين يحقق مراد الشارع الذي أوجه في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات

الجنائية من وجوب بيان مؤدى الأدلة التي يستند إليها الحكم الصادر بالإدانة فإن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد أن تورد مؤدى اعتراف كل منهما على حدة وحسبها أن يكون الدليل الذى اطمأنت إليه واقتنعت به له مأخذة الصحيح من الأوراق على ما يبين من المفردات ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير أساس .

٥. لما كانت النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات العن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليهم دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الستين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون بعد تعديلها بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتباراً من أول أكتوبر سنة ١٩٩٢ إلا أنه لما أن تجاوز هذا الميعاد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك أن المشرع إنما أراد بتحديد مجرى وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحاً إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادر بالإعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضورياً وعلى أى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقاً للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء أقدمت النيابة العامة مذكرة برأيها أو لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعد فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

٦. لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جنائية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدي إلى القول بوجود تعارض حقيقى بين مصالحهم وكان الثابت من الحكم

المطعون فيه أنه انتهى إلى أن المحكوم عليهم الثلاثة الأوائل ارتكبوا مع الجرائم المسندة إليهم واعتبرهم فاعلين أصليين في هذه الجرائم كما أنه لم يكن مؤدى شهادة من شهد منهم على الآخرين نفى الاتهام عن نفسه وكان القضاء بإدانة أحدهم - كما يستفاد من أسباب الحكم لا يترتب عليه براءة آخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع فإنه لا يعيب إجراءات المحاكمة في خصوص هذه الدعوى أن تولى الدفاع عن المحكوم عليهم محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهم خاص يتولى الدفاع عنه أساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان منهم أن يبيده من أوجه الدفاع مادام لم يبدعه بالفعل ، ومن ثم فإن مظنة الاخلال بحق الدفاع تكون متفية.

٧. لما كان الأصل أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه أو على غير علم بحقيقة أمرها بحيث تفقده الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل وأن تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به والفصل في امتناع مسؤوليته تأسيسا على وجوده في حالة سكر وقت الحادث أمر يتعلق بوقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه وكان مفاد ما قاله الحكم أن المحكمة استخلصت أن الطاعنين الثلاثة الأوائل فارقوا جرائمهم وهم حافظون لشعورهم واختيارهم وهو رد كاف وسائق على ما أثاره الدفاع فإن ذلك ما يكفى لسلامة الحكم .

٨. لما كان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله " وحيث أنه عن نية القتل فهي ثابتة في حق المتهمين الثلاثة الأول ثبوتا ظاهرا لا يحتاج إلى تدليل فمنذ عرض المتهم الأول عليهم نيا المجنى عليها ويسارها المالى الذى استشفه من العمل لديها اتفق جميعهم على قتلها لسرقة أموالهم واعدوا لقتلها سلاحا أبيض "مطواه" حملته أحدهم ولما ظفروا بها داخل مسكنها باغتها المتهم الثانى وأمسك برأسها كائنا

أنفاسها ثم انزال المتهم الأول عليها طعنا في مواضع قاتلة من جسدها ووجه إليها أكثر من عشرين طعنة مع استمرار المتهم الثاني كاتما أنفاسها ولم يتركها إلا جثة هامدة مما يقطع بأنهم كانوا يعتزمون قتلها ثم اتبعوا ذلك بالتعدى على طفلة المجنى عليها برغم صغر سنها بأن أطبق المتهم الثالث على رقبتها وكتف أنفاسها وللتأكد من ازهاق روحها طعنها المتهم بذات المطواه طعنات عدة وجهها إلى مكان قاتل من جسدها ولم يتركها إلا جثة هامدة ثم أوتى المجنى عليه الطفل من صوان الملابس الذى كانوا قد حبسوه فيه لازهاق روحه ورغم أنه لم يتعد الثانية من عمره إلا أن المتهم الثالث وهو الشاب اليافع كتم أنفاسه ثم القى عليه وسادتين ليتأكد أنه فارق الحياة وهو ما يستخلص منه بما لا يقبل الشك أن المتهمين كانوا يقصدون قتل المجنى عليهم". ثم اتبع الحكم ذلك بيان ظرف سبق الإصرار قائلا "وحيث إن المتهمين الأربعة الأول قد عقدوا العزم واتفقوا فيما بينهم منذ أكثر من شهر على قتل المجنى عليها لسرقتها وكان ذلك بعد أن عرض عليهم المتهم الأول يسارها وأخذوا يتدبرون الأمر فيما بينهم ثم عقدوا العزم على قتلها وقسموا بينهم الأدوار فاختص المتهم الرابع باخفاء الأشياء التى يحصلون عليها من منزل المجنى عليها ويعمل على اخفاء أدلة الجريمة وايواء المتهمين بعيدا عن أعين الشرطة واختص المتهمين الأول والثاني والثالث تنفيذ ما اتفقوا عليه وأعدوا لذلك سلاحا أبيض حمله المتهم الأول ثم ذهبوا جميعا إلى مسكن المجنى عليها فقتلوها وطفليها مما يدل دلالة قاطعة على توافر سبق الإصرار فى حق المتهمين وثبوته يقينيا". لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتينا الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر موكل إلى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ومن المقرر أنه متى أثبت الحكم توافر نية فى حق الفاعل فإن

ذلك يفيد توافرها في حق من أدلة معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك كما أنه من المقرر أن سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل يستفاد من وقائع خارجية يستخلص منها القاضي مدى توافره مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ويشترط لتوافره في حق الجاني أن يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يكفي في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين فإن في ذلك ما يكفي لسلامة الحكم .

٩. من المقرر أنه يكفي لتغليظ العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات أن يثبت الحكم استقلال الجريمة المقترنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما كما أن شرط انزال العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ المذكورة هو أن يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المينة بها ومن بينها التآهب لفعل جنحة أو تسهيلها أو ارتكابها بالفعل وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين عرض المتهم من القتل وأن تقيم الدليل على توافر رابة السببية بين القتل والسرقة وكان ما أورده الحكم فيما سلف يتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة القتل العمد كما هما معرفان به في القانون فإنه يكون قد أصاب في تطبيق الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات سائلة البيان .

١٠. لما كان الحكم المعروض قد أثبت توافر قصد القتل مع سبق الاصرار في حق الطاعنين الثلاثة الأوائل بالنسبة لواقعة قتل المجنى عليها الأولى فإن هذين العنصرين يعتبران قائمان في حقهم كذلك بالنسبة لجريمتي القتل الآخرين اللتين اقترنتا بها زمانا ومكانا وهما قتل الطفلة وشقيقها الطفل ولم يكن أيهما هو المستهدف أصلا بفعل القتل الذي اتسوى الطاعنون ارتكابه

وعقدوا عليه تصميمهم وأعدوا له عدته الأمر الذى يرتب وفي صحيح القانون تضامنا بينهم فى المسئولية الجنائية فىكون كل منهم مسئولا عن جرائم القتل التى وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذى يتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى فى هذا أن يكون محدث الأصابة التى أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهم أو غير معلوم وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل فى النتيجة المترتبة عليه .

١١ . لما كان ليس فى أوراق الدعوى ما يشير إلى أن اعترافات المتهمين المحكوم باعدامهم قد أخذت تحت تأثير الاكراه إذ أن الثابت أنهم عند استجوابهم بمعرفة النيابة العامة لم تكن بهم اصابات وأنهم جميعا أدلوا باعترافاتهم فى هدوء وطمأنينة ولم يدع أى منهم بوقوع اكراه من أى نوع عليه بل أن هؤلاء المتهمين رددوا اعترافاتهم التفصيلية فى أكثر من موضع فى تحقيقات النيابة العامة وعند اجراء المعاينة التصويرية المسجلة بالصوت والصورة وعند النظر فى تجديد حبسهم وأمام المحكمة وكان من المقرر أن الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات ومن ثم فإنه لا على الحكم إن أخذ باعترافات هؤلاء المتهمين بتحقيقات النيابة العامة لبراءتها مما يشوبها واطمئنانا من المحكمة إلى سلامتها.

١٢ . لما كان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دين بها المحكوم عليهم بالإعدام وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن اعترافات المتهمين ومن تقارير الصفة التشريحية والأدلة الجنائية وهى أدلة سائغة مردودة إلى أصولها الثابتة فى الأوراق ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها كما أن اجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون وصدر الحكم باجماع آراء أعضاء المحكمة بعد استطلاع رأى مفتى الجمهورية وقد جاء الحكم سليما من عيب مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو .

تأويله وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون لها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعتها يصح أن يستفيد منه الحكم باعدامهم طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين لذلك مع قبول عرض النيابة للقضية إفراز الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهم .

١٣ . لما كان قضاء محكمة النقض مستقرا على أن مجرد الثابت سبق الاصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة من المصيرين عليها و ليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لافادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار بعبارة أخرى فإنه متى اثبت الحكم توافر ظرف سبق الاصرار في الجرائم المسندة إلى المتهمين فإن ذلك يلزم عنه وحده أنهم اتفقوا على ارتكاب هذه الجرائم وهو كاف لتحميل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي ارتكبها الفاعل غير تلك التي يقصد الشريك ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا أو شركاء . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن وزملائه الثلاثة الأوائل واتفاقهم السابق على قتل المجنى عليها الأول وسرقة مسكنها وذهب الثلاثة الأوائل ونفذوا جريمة قتل المجنى عليها واتبعوها بقتل طفليها وسرقوا ما وصل إلى أيديهم بمسكنها من مصاغ ومنقولات فإن الحكم يكون سديدا إذ أخذ الطاعن عن جرمي قتل المجنى عليها وسرقة مسكنها اللتين كانتا مقصودتين بالاتفاق وكان الحكم قد استدل بما أورده في مدوناته على أن قتل المجنى عليها الثانية " الطفلة " خشية أن تتعرف على المتهم الأول وأن قتل المجنى الثالث الطفل " " كان لاسكات صراخه نتيجة فزعه من هول ما شاهد - حتى لا يفتضح أمرهم فإن الطاعن يكون مسئولاً عن هاتين الجنايتين كنتيجة محتملة لجريمة السرقة وفقا للمجرى العادى للأمور إذ أنه مما تقتضيه

طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحاً إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره أن يلجأ إلى التخلص مما يتهده به بكشف أمره .

١٤ . النعى بأن الواقعة مجرد تجنحة اخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة وجدلاً موضوعياً في سلطة المحكمة في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما يكفي في الرد عليه ما أورده المحكمة تدليلاً على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها .

١٥ . من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالادانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تعول عليها .

١٦ . لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إلى الطاعن اعترافاً بالجريمة -

على خلاف ما ذهب إليه بوجه النعى - وإنما اعتمد في ادانته على أدلة أخرى حصل مضمونها في بيان مفصل فحصل من أقوال الشهود التي عول عليها في الإدانة واعتراف المتهم الثاني أن الطاعن اتفق مع زملائه الثلاثة الأوائل على قتل المجنى عليها الأولى لسرقة مالها وتوجه الثلاثة الأوائل حيث نفذوا ما أصرروا عليه وعادوا إلى الطاعن الرابع حيث تولى تصريف بعض متحصلات السرقة وأخفى ملابس المتهم الثاني الملوثة بالدماء بأن وضعها في حقيبة من المسروقات وقام بإلقائها على سور شركة المحولات الكهربائية وعند ضبطه أرشد عنها فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور لعدم بيان الحكم لمؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ادانته ومن بينها اعترافه يكون ولا محل له .

١٧ . من المقرر أن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٨١ والصادر من نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨١ والمعمول به من تاريخ صدوره قد نصت على أنه " يحظر على أى شخص بنفسه أو بواسطة غيره إيواء أو إخفاء أو تسهيل أو التستر على أو تقديم أية مساعدة

أو معونة بأية طريقة كانت لمن تقوم ضده دلائل جدية أو كان لديه ما يحمل على الاعتقاد بممارسته أى نشاط يخل بالأمن العام أو النظام العام أو يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن أو المواطنين أو شروعه فى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو غيره من القوانين أو كل شخص مطلوب القبض عليه فى احدى القضايا أو صدر ضده أمر بالتحفظ عليه أو باعتقاله أو القبض عليه متى كان عالما بذلك ويعاقب بالسجن كل من خالف ذلك " . وواضح من هذا النص فى صريح عبارته وواضح دلالة أنه يشترط لتوافر هذه الجريمة ركنان ركن مادى وركن معنوى والركن المادى قوامه احدى الصور الآتية من صور اعانة الجانى على الفرار: الإيواء أو الإخفاء أو تسهيلهما أو تقديم المساعدة أو المعونة على أى وجه ويشترط فى هذا النشاط أن ينصرف إلى إعانة أحد الأشخاص من الفئات الآتية : (١) من قامت ضده دلائل جدية أو كان لدى الجانى ما يحمل على الاعتقاد بممارسة هذا الشخص أى نشاط يخل بالأمن العام أو النظام العام أو يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن أو المواطنين . (٢) من شرع فى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو غيره من القوانين . (٣) كل شخص مطلوب القبض عليه فى احدى القضايا أو صدر ضده أمر بالتحفظ عليه أو باعتقاله أو القبض عليه ، والركن المعنوى هو القصد الجنائى ولم يشترط المشرع لقيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا بل يكفى أن تتوافر فيها القصد الجنائى العام وهو يتحقق بإدراك الجانى لما يفعل مع علمه بشروطه وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحرية فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفى أن يكون مستفادا منه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت بما أورده من أدلة لها مأخذها الصحيح من الأوراق ومن بينها أقوال المتهمين

الثاني والرابع واعتراف الطاعنين أن المتهم الرابع حضر إليهما ومعه المتهمان الثاني والثالث - بعد ارتكابهم جرائم القتل والسرقة - وطلب منهما تدبير مكنن لإيوائهم وإخفائهم عن أعين رجال الشرطة التي تقتفى أثرهم لاعتدائهم بمطوارة على أحد أفرادها فأووهم لمدة ثلاثة أيام بمسكن قريب لهم مسافر إلى الخارج وهما يعلمان أنهم ارتكبوا جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات وأنهم مطلوبين للشرطة وأنهما أخفيا بعض الحلى المسروقة وهما علمان بسرقتها فإن الطاعنين يكونان قد ارتكبا الجريمة المسندة إليهما والمنصوص عليها في الأمر العسكري سالف البيان وجنحة أخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة ويكون النعى على الحكم بانتفاء أركان الجريمة الأولى على ما جاء بأوجه النعى على سديده .

١٨ . من المقرر أنه لم يرسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

١٩ . لما كان لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محززا له إحراز ما ديا بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ، ويكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته ، وكان الحكم قد انتهى في استخلاص سائغ الى ان الطاعنين تسلما بعض المسروقات من المتهم الرابع وقاما بإخفائها تحت أحد الأحجار حتى الضبط مما لزمه أنهما كانا متصلين بهذه المسروقات اتصالا ماديا وأن سلطانهما كان مبسوطا عليها وكان العلم في جريمة إخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من أقوال الشهود بل لتحكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ولا يشترط ان يتحدث عنها الحكم صراحة وعلى استقلال مادامت الوقائع كما اثبتها تفيد بذاتها توفره .

٢٠. لما كان بحسب الحكم فيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها فبين ما يثيره الطاعنان من عدم توافر أركان جريمة الاختفاء وقصور الحكم لعدم الرد على دفاع الطاعن السابع بانفائها لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢١. لما كان من المقرر أنه لا ينقص من قيمة الاعتراف الذي تساند إليه الحكم في قضاؤه ما يذهب إليه الطاعن السابع من القول بأنه غير وارد على الجريمة بأركانها وبالتالي فهو لا يمتد إلى العلم بأن ما يخفيانه مسروقات لأن تقصى هذا العلم من شئون محكمة الموضوع وهي ليست مقيدة في أخذها باعتراف المتهم بأن تلزم نصه وظاهره بل لها أن تستبطن منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة التي تصل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليماً متفقاً مع حكم العقل والمنطق ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت ذلك العلم من ظروف الدعوى واقامت الدليل عليه فإنه لا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض .

٢٢. لما كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وأن دفع بطلان اعترافه إلا أنه لم يبين أساس دفعه بالبطلان الذي يتحدث عنه في وجه طعنه من صدوره منه متأثراً بما شاهده من تعذيب للمتهمين الستة الأوائل فإنه لا يقبل منه إثارة هذا الدفاع لأول مرة محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض .

٢٣. لما كان البين أنه ليس في أوراق الدعوى ما يشير إلى أن اعترافات المتهمين الستة الأوائل قد اخذت تحت تأثير الإكراه إذ أن الثابت أنهم عند استجوابهم

بمعرفة النيابة العامة لم تكن بهم اصابات وانهم جميعا أدلوا باعترافاتهم في هـدوء وطمأنينة ولم يدع أى منهم بوقوع اكراه من أى نوع عليه ومن ثم فإنه لا على الحكم ان أخذ باعترافات هؤلاء المتهمين بتحقيقات النيابة العامة لبراءتهما مما يشوبها واطمئنانا من المحكمة الى سلامتها .

٢٤ . من المقرر أن الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الإدعاء بما يخالف ما اثبت سواء فى محضر الجلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير وإذ كان الطاعن لم يسلك هذا السبيل فى خصوص ما اثبت بمحضر الجلسة من مرافعة بغير مقاطعة فإن منعه فى هذا الشأن لا يكون له محل .

٢٥ . لما كان الأصل الدستورى المقرر هو علانية جلسات المحاكمة التى يشهدها المواطنون بغير تمييز وذلك حتى يتاح للرأى العام متابعة ما يجرى فى القضايا التى قومه واغفالها يؤدى الى بطلان اجراءات المحاكمة ويبطل الحكم الذى يصدر تبعاً لذلك وكل ذلك ما لم تقرر المحكمة سرية بعض المحاكمات مراعاة للنظام العام أو محافظة على الآداب أو أن يقرر القانون سرية المحاكمة لاعتبارات يقدرها كما هو الشأن فى محاكمة الطفل على النحو الوارد بالفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ .

٢٦ . لما كان من المقرر بنص المادة ١٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن المداولة تجرى سرا لاصدار الأحكام حيث يتبادل القضاة الذين سمعوا المرافعة الرأى فى الأقضية المعروضة عليهم فى غير رقابة من احد غير الله ثم ضمائمهم حتى يتسنى لكل قاضى أن يبدى رأيه فى حرية تامة ويسأل جنائيا وتأديبيا القاضى الذى يفشى سر المداولة ويحكم القاضى فى الدعوى حسب العقيدة التى تكونت لديه بكامل حريته بغير تأثير خارجى أيا كان مصدره سواء أكان من الجمهور أو وسائل الاعلام وكان يبين مما سبق

ايراده ان اجراءات المحاكمة قد روعيت فإن ما يشتره الطاعن بدعوى تأثر عقيدة المحكمة بما دار بجلسة المحاكمة بشأن صباح الجمهور يكون في غير محله .

٢٧. من المقرر أن من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التي ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسهم بأجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التي يعلمون بها بأية كيفية كانت وان يستحصلوا على جميع الايضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التي يشاهدونها بأنفسهم كما أن المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تخول مأموري الضبط القضائي أثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا اقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وأن يسألوا المتهم عن ذلك ، ولما كان يبين من محضر الاستدلالات المحرر بمعرفة المقدم والمؤرخ ١٨/١٠/١٩٩٧ أن المتهم الرابع اعترف بالاشتراك في ارتكاب الجرائم المسندة إلى المتهمين الثلاثة الأوائل وأنه اخفى بعض المسروقات لدى الطاعن وأرشد عنه وبسؤاله أقر باستلامه ساعة يد رجالي ونحتم ذهب من المتهم الرابع فعرضه على النيابة حيث تم استجوابه في ذات اليوم ، ولما كان توجه الضابط الى الطاعن وسؤاله عن الاتهام الذي حام حوله في نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مساس بحريته الشخصية ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على الدفع ببطلان القبض وما تلاه من اجراءات الذي أبداه الطاعن طالما أنه ظاهر البطلان وبعيد عن محجة الصواب .

٢٨. لما كان من المقرر أن القانون إذ أجاز احوالة الجناح المرتبطة ارتباطا بسيطا - وهو الذي لا تتوافر فيه شروط انطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات - بالجنايات على محاكم الجنايات فقد وسع في اختصاصها وجعله شاملا لهذه الجناح المرتبطة وأخرجها عن سلطة محاكم الجناح ذات الاختصاص الأصيل ، وكانت

جريمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة المسندة إلى الطاعن مرتبطة ارتباطا بسيطا بجنحة سرقة هذه الأشياء المرتبطة بجناية قتل فإن الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الجريمة التي دين بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه لظهور بطلانه .

٢٠٦ . لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات وان سلطتها في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ، وكان الحكم قد اطمأن الى اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة ياخفاء جزء من المسروقات ، وكان ما أورده الحكم له صداه في الأوراق فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون ولا محل له .

٣٠ . من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها من إطلاقات محكمة الموضوع ودون معقب دون أن تسأل حساباً عن الاسباب التي من أجلها وقعت العقوبة بالنقد الذي ارتأته . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه من أجلها فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تعامله بالرأفة لكونه طالبا فضلا عن انه لا يجوز ابداءه امام محكمة النقض لا يكون له محل .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم . أولا : المتهمون الثلاثة الأوائل :
(١) قتلوا عمداً مع سبق الاصرار بأن اتفقوا فيما بينهم على سرقة نقودها وحليها ومتاعها وعقدوا عزمهم على التخلص منها حتى لا ينكشف أمرهم وتنفيذاً لمخططهم الإجرامى سعوا إليها فها را بمسكنها حاملين سلاحاً حاداً "مطواة قرن غزال" مغتنمين فرصة وجودها وحيدة به وسابقة قيام أولهم بأعمال لديها وإذ بلغوا المكان

ظل ثالثهم بالطريق العام في انتظار استدعاؤه بينما صعد الأولان إلى المسكن وطرقا الباب ودلفا إلى داخله بعدما خدعا المجنى عليها بأنهما حضرا لاستكمال أعمال الدهان التي كان قد قام بها المتهم الأول بينما اتجهت لاعداد مشروب لهما تعقبا لها حيث قيد الثاني حركتها في حين انمال الأول عليها طعنا بالمطواة التي يحملها ثم ناولها للثاني فطعنها بها قاصدين قتلها فأحدثا بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما وبعد أن أجهزا عليها لحق بهما الثالث وتلت هذه الجناية جنايتين أخريين هما أن المتهمين الثلاثة المذكورين بذات الزمان والمكان : أ) قتلوا الطفلة عمدا بأن اتفقوا فيما بينهم على التخلص منها حيث أطبق المتهم الثالث على عنقها بكلتا يديه وكتم انفاسها بقطعة من القماش وطعنها المتهم الأول بالمطواة قاصدين قتلها فأحدثوا بها الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . ب) قتلوا عمدا الطفل بأن حبسوه داخل صيوان الملابس حتى أقموا الجريعتين السابقتين وإذا علا صراخه أوكلوا إلى ثالثهم أن يتخلص منه فالفرد به بإحدى الغرف وأطبق بيديه على عنقه بقطعة من القماش وكتم انفاسه بوسادة قاصدين قتله فاختنق على ما ورد بتقرير الصفة التشريحية وفارق الحياة ، وكان القصد من ارتكابهم هذه الجنايات الثلاث السالف ذكرها ارتكابهم لجنحة سرقة إذ أنهم في ذات الزمان والمكان سالف الذكر سرقوا الحلى الذهبية والنقود والمنقولات المينة بالتحقيقات وصفا وقدرها وقيمة المملوكة للمجنى عليها وزوجها حالة كونهم حاملين سلاحا "مطواة قرن غزال" ، ٢) حازوا وأحرزوا بغير ترخيص سلاحا أبيض "مطواة قرن غزال" ، ثانيا : المتهم الرابع اشترك بطريق الاتفاق مع المتهمين الثلاثة السابقين على ارتكاب جرائم القتل العمد والسرقه سالفه البيان بأن اتفق معهم على ارتكابها وتصريف متحصلاتها فتمت الجرائم المذكورة بناء على هذا الاتفاق . ثالثا : المتهمون من الخامس للأخير أخفوا الأشياء المسروقة المينة وصفا وقدرها وقيمة بالتحقيقات حالة كونهم يعلمون بأنها متحصلة من جريمة . رابعا :

المتهمان الخامس والسادس أيضا أويا وأخفيا وتسترا على المتهمين الثاني والثالث والرابع بنفسيهما وكان لديهما ما يحملها على الاعتقاد بارتكابهم جريمة من الجرائم واحالتهم الى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قررت في احالة أوراق القضية الى فضيلة مفتي الجمهورية لابتداء الرأى الشرعى بالنسبة للمتهمين الثلاثة الأوائل وحددت جلسة للنطق بالحكم ، وبالجلسة المحددة قضت حضوريا بإجماع الآراء عملا بالمواد ٤٠/ثانيا ، ٤١ ، ٤٣ ، ٤٤ مكررا ، ٤٨ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند رقم (١٠) من الجدول الأول الملحق والمادة الأولى من أمر نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية رقم ١ لسنة ١٩٨١ مع تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين الثلاثة الأوائل بالاعدام شنقا والرابع بالأشغال الشاقة المؤبدة ، والخامس والسادس بالسجن ثلاث سنوات ومن السابع للأخير بالحبس مع الشغل مدة سنة واحدة ومصادرة المطواة المضبوطة فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الثلاثة الأوائل والرابع والخامس والسادس والسابع والسلمن الخ

كما عرضت النيابة العامة القضية بالنسبة للمحكوم عليهم الثلاثة الأوائل بمذكرة مشفوعة ببرايتها .

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثالث

حيث إن الطاعنين الأول والثالث وإن قررا بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنهم لم يقدموا أسبابا لطعنيهما ومن ثم فإن الطعن المقدم من كل منهما يكون غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن

تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله
وأن التقرير بالطعن وتقديم الأسباب يكونان معا وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما
مقام الآخر ولا يغني عنه .

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية
القتل العمد مع سبق الإصرار التي اقترنت بجنايتي قتل آخرين والمرتبطة بجنحة شرقة
قد خالف القانون وشابه القصور في التسبيب ذلك بأن المحكمة ندبت محاميا ترفع عن
الطاعن دون دراسة القضية والاستعداد فيها فجاء دفاعه شكليا مما أحل بحق الطاعن
في الدفاع إذ لم يدفع بطلان اجراءات القبض على الطاعن وتفتيشه وما تلاهما من
اجراءات لحصولها في غير الأجل المحدد بالإذن الصادر من النيابة العامة فقد صدر
الإذن بتاريخ ١٤/١٠/١٩٩٧ الساعة ٩,٣٠ مساء على أن ينفذ خلال ٧٢ ساعة
من تاريخ صدوره بينما تم القبض على الطاعن في الساعة الحادية عشر من صباح يوم
١٨/١٠/١٩٩٧ كما لم يدفع بطلان اعترافه لأنه جاء وليد هذه الاجراءات الباطلة
وعول الحكم في ادائه على اعترافه واعتراف المتهم الثالث دون بيان مضمون كل
منهما على حدة ولا يعرف المطلع على الحكم من منهما هو المعترف "بمخيق الطفل
أنس وأن القتل كان بقصد السرقة" مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث انه وان كان القانون قد أوجب ان يكون بجانب كل متهم بجناية محام يتولى
الدفاع عنه امام محكمة الجنايات إلا أنه لم يرسم للدفاع خططا معينة لأنه لم يشأ أن
يوجب على المحامي أن يسلك في كل ظرف خطة مرسومة بل ترك له - اعتمادا على
شرف مهنته واطمئنانا الى نبل اغراضها - امر الدفاع يتصرف فيه بما يرضى ضميره
وعلى حسب ما تهديه خبرته في القانون ومادام الأمر كذلك فإنه متى حضر عن المتهم
محام وأدلى بما رآه من وجود الدفاع فإن ذلك يكفي لتحقيق غرض الشارع بصرف
النظر عما تضمنه هذا الدفاع فإذا رأى المحامي ثبوت التهمة على المتهم من اعترافه

بها أو من قيام أدلة أخرى كان له ان يبنى دفاعه على التسليم بصحة نسبة الواقعة إليه مكتفيا ببيان أوجه الرأفة التي يطلبها له ولا حرج عليه أن فوض الأمر إلى ما تراه المحكمة في شأنه . لما كان ذلك ، وكا يبين من محضر جلسة المحاكمة في الدعوى الماثلة أن المحامي الذي ندبته المحكمة قد رأى ثبوت التهمة قبل المتهم من اعترافه بمحضر جمع الاستدلالات وامام النيابة العامة بالتحقيقات وعند اجراء المعاينة التصويرية المسجلة بالصوت والصورة ومن اقوال الشهود واعترافات المتهمين الآخرين وامام المحكمة وأدلى بأوجه الدفاع التي رأى الإدلاء بها على ما هو مدون بمحضر الجلسة فلا يكون ثمة مخالفة للقانون ولا اخلال من جانب المحكمة بحقوق المتهم في الدفاع ويضحى ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الشأن غير قويم . لما كان ذلك ، وكان القبض على المتهم الأول قد تم صحيحا وفقا للإذن الصادر من النيابة العامة في هذا الشأن ولدى استجوابه بمعرفة النيابة اعترف بارتكابه الحادث مع المتهمين الثاني والثالث فأرمت النيابة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٩٧ بضبط واحضار المتهمين الثاني والثالث وهي في حقيقته أمر بالقبض عليهما وكان يبين من الاطلاع على محضر الضبط المحرر في الساعة التاسعة من صباح يوم ١٨/١٠/١٩٩٧ أن القبض على الطاعن كان استنادا الى امر النيابة العامة المشار إليه آنفا ولم يستند الى أمر التفتيش الصادر منها والذي انتهى أجله كما ذهب إلى ذلك الطاعن فإن منعه بطلان القبض لتمامه بعد القضاء اجل الإذن لا يكون صحيحا . لما كان ذلك ، وكان القبض على الطاعن - على ما سلف بيانه - بريئا مما يقدح في سلامته وقد وقع صحيحا على مقتضى الأمر الصادر به من النيابة العامة فإن ما أثاره الطاعن من بطلان اعترافه لكونه وليد هذا القبض الباطل لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعد أن بين واقعة الدعوى اتبع ذلك ببيان مفصّل للأدلة يبين منه الدور الذي اسهم به كل من المتهمين فحصل من اعتراف الطاعنين الثاني والثالث عند استجوابهما بالتحقيقات ارتكابهما الحادث صفة المتهم الأول وأن المتهمين الأول والثاني أجهزا على المجنى عليها الأولى داخل

المطبخ وأن المتهمين الأول والثاني أجهزا على الجنى عليها الأولى داخل المطبخ وأن المتهم الثالث أجهز على الطفلة بالضغط على رقبتها ثم طعنها المتهم الاول كما انه هو الذى تولى خنق الطفل وكان مساق العبارة الأخيرة يفصح عن ان المتهم الثالث هو قاتلها ، وكان هذا الذى أورده الحكم من اعتراف الطاعنين يحقق مراد الشارع الذى أوجبه فى المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية من وجوب بيان مؤدى الأدلة التى يستند إليها الحكم الصادر بالادانة فإن المحكمة لم تكن ملزمة من بعد أن تورد مؤدى اعتراف كل منهما على حدة وحسبها أن يكون الدليل الذى اطمأنت إليه واقتنعت به له مأخذه الصحيح من الأوراق على ما يبين من المفردات ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الشأن يكون على غير اساس . لما كان ما تقدم فإن طعن المحكوم عليه الثانى يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

ثالثا : عن عرض النيابة العامة

وحيث إن النيابة العامة وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملا بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برايتها انتهت فيها الى طلب اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهم جون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على انه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الستين يوما المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون بعد تعديلها بالقانون ٢٣ لسنة ١٩٩٢ المعمول به اعتبارا من اول اكتوبر سنة ١٩٩٢ إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد على ما جرى به قضاء هذه المحكمة لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة ذلك أن المشرع إنما أراد بتحديدده مجرد وضع قاعدة تنظيمية وعدم ترك الباب مفتوحا إلى غير نهاية والتعجيل بعرض الأحكام الصادرة بالاعدام على محكمة النقض فى كل الأحوال متى صدر الحكم حضوريا وعلى اى الأحوال فإن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها طبقا

للمادة ٤٦ سالفه الذكر وتفصل فيها لتستبين عيوب الحكم من تلقاء نفسها سواء قدمت النيابة العامة مذكرة برأيها لأوز لم تقدم وسواء قدمت هذه المذكرة قبل فوات الميعاد المحدد للطعن أو بعده فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى في قوله "أن المتهمين الأربعة الأول وهم و..... و..... والشهير بـ..... من اصحاب الحرف وتربطهم صلة قرابة إذ الأول والثالث والرابع اخوة والثاني ابن خالتهم قد ألت بهم ضائقة مالية وهذاهم شيطانهم الى الحصول على المال عن طريق الحرام وتشاورا فيما بينهم ثم اجمعوا امرهم على ان يحصلوا على المال بسرقة من اصحابه بعد التخلص منهم يقتلهم ليتيسر لهم سرقة دون افتضاح امرهم هربا من العقاب وتصادف ان كان المتهم الأول يعمل في دهان مسكن الجنى عليها..... بدائرة قسم وأتاح له ذلك التعرف على حالتها المالية وما بالمزول من منقولات ثمينة فألقى ذلك الى باقى المتهمين ، وكان ذلك قبل تنفيذ الجريمة بنحو شهر ونصف وفرخوا بما جاء به المتهم وأخذوا يتدبرون الأمر فيما بينهم ويخططون لتنفيذ ما زينه لهم الشيطان من قتل الجنى عليها لسرقة متاعها وذهب بعضهم مع المتهم الأول وعابنوا موقع العقار ليتبينوا معاملة وأخذوا يتحينون الفرصة لوجود الجنى عليها بمفردها داخل مسكنها بعد انصراف زوجها الى عمله وذهب المتهم الأول وبصحبه المتهم الثانى إلى مسكن الجنى عليها قبل الحادث بيوم واحد إلا أن الزوج كان مازال بالمزول فتظاهر بحضوره للاطمئنان عليهم بمناسبة وجوده بعمل على مقربة منهم ثم انطلقا حتى إذ كانت ليلة الحادث اجتمعوا جميعا وعزموا أمرهم على ارتكاب جريمتهم فى الصباح وعرف كل منهم الدور الذى يتولى تنفيذه وكان دور المتهم الرابع البقاء بالمزول إلى أن يعودوا إليه بما غنموا فيتولى التصرف فيه واخفاء ملابس الجريمة وتدبير مكان لاخفاء المتهمين إذا اقتضى الأمر وباتوا ليلتهم عازمين على تنفيذ جريمتهم وفى صباح يوم الحادث انطلق المتهمون الثلاثة الأوائل الى مسكن الجنى

عليها ومعهم سلاحا ابيض "مطواة" لاستخدامها في قتل المجنى عليها ولما وصلوا الى العقار مكث المتهم الثالث بالطريق يراقب المكان وصعد المتهمان الأول والثاني الى المسكن وطرق الأول الباب فأجابته المجنى عليها من الداخل فأخبرها أنه حضر ومعه صديق له لاكمال ما تبقى من دهان فانطلى ذلك عليها وفتحت لهما الباب واسرع المتهمان بالدخول وبعد حديث قصير بشأن ما سيقوم به المتهم الأول من دهان دخلت المجنى عليها الى مطبخ المسكن لاعداد الشاي تحية لهما فأسرع خلفها المتهم الثاني خلسة وأمسك برأسها وكنم أنفاسها ثم اتبعه المتهم الأول الذي انمال عليها طعنا بالمطواة ... ثم اسلمها للمتهم الثاني فأكمل طعنها إلى أن زهقت روحها وسقطت مخرجة في دمايتها وحضر الطفلان إلى أمهما فأفهماها أن سوءا برأسها وأنهما يعالجانها منه وعاد الطفلان الى حجرتهما على أمل أن تحضر إليهما أمهما وأغلق المتهمان باب المطبخ على المجنى عليها بعد أن تأكد لهما أنها بلا حراك وأن روحها قد صعدت إلى بارئها وانطلقا إلى حجرات المسكن لجمع ما حضروا من أجله من أجله ولحق بهما المتهم الثالث ولكنهم تخوفوا من ترك الطفلين أحياء خشية التضاح امرهم وتعرف الطفلة على المتهم الأول الذي كان قد سبق له الحضور إلى المسكن لأعمال الدهان وانتهوا إلى قتلها وتولى المتهم الثالث ذلك فأمسك بالمجنى عليها الطفلة وخنقها بقطعة قماش ثم اتبعه المتهم الأول طعنا في جسدها بالمطوان إلى أن زهقت روحها ثم جى بالطفل من محبسه بصيوان الملابس ولم يشفع له عندهم ارقمائه في احضائهم من شدة الهلع فأسرع المتهم الثالث بالاجهاز عليه بخنقه إلى أن سلم الروح وجمعوا من المسكن ما حلى لهم من حلى ومشغولات ذهبية ومنقولات ثمينة ووضعوه في حقيبتين حصلوا عليهما من المكان وانطلقوا بها الى صاحبهم المتهم الرابع الذي كان في انتظارهم بالمتزل فبشروه باتمام ما اتفقوا عليه فبارك لهم ذلك وقدموا إليه ما أحضروه ليتولى التصرف فيه وقد اصطحب المتهمين الثاني والثالث إلى صديقيه المتهمين الخامس والسادس

..... وطلب منهما تدبير مكان لإيوائهم واخفائهم عن أعين الشرطة فأخفاهم بمسكن قريب سافر للخارج وقد سلم المتهمان الثاني والرابع الى المتهمين الخامس والسادس بعض المسروقات من المشغولات الذهبية وسلم المتهم الخامس بعضها إلى المتهم الثامن بعض المسروقات من المشغولات الذهبية لاخفائها فعرضها على المتهم السابع ثم ذهب كلاهما إلى مكان بعيد وأخفياها تحت إحدى الأحجار وقد أرشدا عن مكانها للشرطة عند ضبطهما ، وكان المتهم الرابع قد أخبرها أنها مسروقة كذلك كان المتهم الرابع قد أخفى الملابس الخاصة بالمتهم الثاني الملوثة بالدماء بوضعها داخل حقيبة وهوى بها في مكان سحيق لابعادها عن السلطات ، وساق الحكم على ثبوت الوقائع لديه على هذه الصورة في حق المتهمين أدلة مستمدة من اقوال الشهود وما جاء بتقرير الصفة التشريحية وما جاء بتقرير مصلحة الأدلة الجنائية واعتراف المتهمين بالتحقيقات وبجلسة المحاكمة وحصل الحكم مؤدى هذا الأدلة بما يتطابق مع ما أورده عنها بواقعة الدعوى وبما يتفق والثابت بأوراقها على ما يبين من المفردات . لما كان ذلك ، وكان يبين من مراجعة محاضر جلسات المحاكمة أن الأستاذ المحامى تولى الدفاع عن المحكوم عليهما الأول والثالث وانفرد كل من المتهمين الثلاثة بمحام منتدب فتولى الدفاع عن الأول منتدبا الأستاذ وعن الثاني الأستاذ وترافع الأستاذ عن الثالث إلا أن الأستاذ المدافع عن المتهم الثاني لم يؤد المرافعة كاملة فندبت المحكمة الأستاذ مدافعا عن الثاني . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة مادامت ظروف الواقعة لا تؤدي الى القول بوجود تعارض حقيقى بين مصالحهم وكان الثابت من الحكم المطعون فيه انه انتهى الى ان المحكوم عليهم الثلاثة الأوائل ارتكبوا معا الجرائم المسندة إليهم واعتبرهم فاعلين أصليين في هذه الجرائم كما أنه لم يكن مؤدى شهادة من شهد منهم على الآخرين نفى الاتهام عن

نفسه وكان القضاء ببراءة آخر وهو مناط التعارض الحقيقي المخل بحق الدفاع فإنه لا يعيب اجراءات المحاكمة في خصوص هذه الدعوى ان تولى الدفاع عن المحكوم عليهم محام واحد ذلك بأن تعارض المصلحة الذي يوجب افراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبيده من اوجه الدفاع مادام لم يبيده بالفعل ، ومن ثم فإن مظنة الاخلال بحق الدفاع تكون منتفية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما اثاره الدفاع من ان المتهم الاول لم يكن في وعيه ارتكاب الجريمة بسبب المخدرات ورد عليه بقوله " وحيث انه عن القول بأن المتهم الأول لم يكن في وعيه فمردود عليه بأن المتهم قد دبر وفكر في ارتكاب الحادث منذ شهر سابق على يوم الحادث وتولى تنفيذه مع المتهمين الثاني والثالث واعتراف بارتكابه الحادث وحدد دوره في التنفيذ ولم يدع هو أو أحد من باقي المتهمين أنه لم يكن في وعيه ومن ثم فإن هذه المقولة تكون على غير اساس " . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الغيوبة المانعة من المسؤولية على مقتضى المادة ٦٢ من قانون العقوبات هي التي تكون ناشئة عن عقاقير مخدرة تناولها الجاني قهرا عنه او على علم بحقيقة امرها بحيث تفقده الشعور والاختيار في عمله وقت ارتكاب الفعل وان تقدير حالة المتهم وقت ارتكاب الجريمة فيما يتعلق بفقدان الشعور أو التمتع به والفصل في امتناع مسؤوليته تأسيسا على وجوده في حالى سكر وقت الحادث أمر يتعلق برقائع الدعوى يقدره قاضى الموضوع دون معقب عليه وكان مفاد ما قاله الحكم فيما تقدم ان المحكمة استخلصت ان الطاعنين الثلاثة الأوائل قارقوا جرائمهم وهو حافظون لشعورهم زواختيارهم وهو رد كاف وسائغ على ما اثاره الدفاع فإن ذلك ما يكفى لسلامة الحكم . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله " وحيث أنه عن نية القتل فهي ثابتة في حق المتهمين الثلاثة الأول ثبوتا ظاهرا لا يحتاج إلى تدليل فمنذ عرض المتهم الأول عليهم نبأ الجنى عليها ويسارها المالى الذى استشفه من العمل لديها اتفق جميعهم على قتلها لسرقة اموالها واعدوا لقتلها سلاحا

ابيض "مطواة" حمله أحدهم ولما ظفروا بما داخل مسكنها باغتتها المتهم الثاني وامسك برأسها كاتما انفاسها ثم انزال المتهم الأول عليها طعنا في مواضع قاتلة من جسدها ووجه اليها اكثر من عشرين طعنة مع استمرار المتهم الثاني كاتما انفاسها ولم يتركها إلا جثة هامدة مما يقطع بأنهم كانوا يعتزمون قتلها ثم اتبعوا ذلك بالتعدى على طفلة المجنى عليها برغم صغر سنها بأن أطبق المتهم الثالث على رقبتها وكتف انفاسها وللتأكد من ازهاق روحها طعنها المتهم الاول بذات المطوام طعنات عدة وجهها الى مكان قاتل من جسدها ولم يتركها إلا جثة هامدة ثم أوتى بالمجنى عليه الطفل من صيوان الملابس الذى كانوا قد حبسوه فيه لازهاق روحه ورغم انه لم يبعد الثانية من عمره إلا أن المتهم الثالث وهو الشاب اليافع كتم انفاسه ثم ألقى عليه وسادتين ليتأكد أنه فارق الحياة وهو ما يستخلص منه بما لا يقبل الشك ان المتهمين كانوا يقصدون قتل المجنى عليهم ، ثم اتبع الحكم ذلك ببيان ظرف سبق الاصرار قائلا " وحيث ان المتهمين الأربعة الأول قد عقدوا العزم واتفقوا فيما بينهم منذ اكثر من شهر على قتل المجنى عليها لسرقتها وكان ذلك بعد ان عرض عليهم المتهم الاول يسارها واخذوا يتدبرون الامر فيما بينهم ثم عقدوا العزم على قتلها وقسموا بينهم الأدوار فاختص المتهم الرابع ياخفاء الاشياء التى يحصلون عليها من منزل المجنى عليها ويعمل على اخفاء ادلة الجريمة وايواء المتهمين بعيدا عن أعين الشرطة واختص المتهمين الأول والثاني والثالث تنفيذ ما اتفقوا عليه واعدوا لذلك سلاحا ابيض حمله المتهم الأول ثم ذهبوا جميعا الى مسكن المجنى عليها فقتلوها وطفليها مما يدل دلالة قاطعة على توافر سبق الاصرار فى حق المتهمين وثبوته ثبوتا يقينيا ...".

لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان قصد القتل امر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتى بها الجاني وتتم عما يضمنه فى نفسه واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية ، ومن المقرر انه متى اثبت الحكم توافر نية

القتل في حق الفاعل فإن ذلك يفيد توافرها في حق من أدانته معه بالاشتراك في القتل مع علمه بذلك كما انه من المقرر ان سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يتسخلص منها القاضي مدى توافره مادم موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج ويشترط لتوافره في حق الجاني ان يكون في حالة يتسنى له فيها التفكير في عمله والتصميم عليه في روية وهدوء وكان ما أورده الحكم فيما تقدم يكفي في استظهار نية القتل ويتحقق به ظرف سبق الاصرار في حق الطاعنين فإن في ذلك ما يكفي لسلامة الحكم ، وكان الحكم قد عرض لظرفي الاقتران والارتباط واثبتتهما في حق الطاعنين الثلاثة الأوائل في قوله "وحيث ان المتهمين لم يقتلوا المجنى عليها إلا بعد ان قتلوا أمها وتأكدوا من ازهاق روحها ثم اغفلوا عليها الباب واتجهوا الى حيث طفلها وبعد ان قتلوا الطفلة اجهزوا على الطفل وذلك كله في فترة زمنية وجيزة ثم أخذوا بعد ذلك في سرقة المسكن ، والثابت من اعترافات المتهمين وتحريات المباحث التي اطمأنت إليها المحكمة ان السرقة كانت هي بغيتهم من قتل المجنى عليهم وقد سرقوا بالفعل النقود والحلى والمنقولات الثمينة من المسكن بعد قتلهم لأهله مما يتوافر به الارتباط بين القتل والسرقة" ، وما ذهب إليه الحكم صحيح في القانون . إذ يكفي لتعليق العقاب عملا بالفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ان يثبت الحكم استقلال الجريمة المقرنة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما كما ان شرط انزال العقوبة المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ٢٣٤ المذكورة هو ان يكون وقوع القتل لأحد المقاصد المبينة بها ومن بينها التأهب لفعل جنحة او تسهيلها او ارتكابها بالفعل وعلى محكمة الموضوع في حالة ارتباط القتل بجنحة سرقة أن تبين عرض المتهم من القتل وان تقيم الدليل على توافر رابطة السببية بين القتل والسرقة وكان ما أورده الحكم فيما سلف يتحقق به ظرفا الاقتران والارتباط المشددان لعقوبة

القتل العمد كما هما معرفان به في القانون فإنه يكون قد أصاب في تطبيق الفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات سالفه البيان . لما كان ذلك ، وكان الحكم المعروض قد اثبت توافر قصد القتل مع سبق الاصرار في حق الطاعنين الثلاثة الأوائل بالنسبة لواقعة قتل الجنى عليها الأولى فإن هذين العنصرين يعتبران قائمان في حقهم كذلك بالنسبة لجريمتي القتل الآخرين اللتين اقترنتا بها زمانا ومكانا وهما قتل الطفلة وشقيقها الطفل ولو لم يكن أيهما هو المستهدف أصلا بفعل القتل الذي انتوى الطاعنون ارتكابه وعقدوا عليه تصميمهم واعدوا له عدته على ما سلف بيانه الأمر الذي يرتب وفي صحيح القانون تضامنا بينهم في المسئولية الجنائية فيكون كل منهم مسئوليا عن جرائم القتل البتى وقعت تنفيذا لقصدهم المشترك الذي بيتوا النية عليه باعتبارهم فاعلين أصليين طبقا لنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات يستوى في هذا ان يكون محدث الاصابة التي أدت إلى الوفاة معلوما ومعينا من بينهم أو غير معلوم وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن السابع قد ذهب في وجه طعنه الى ان اعترافه صدر منه متأثرا بما شاهده من تعذيب للمتهمين الستة الأوائل . لما كان ذلك ، وكان ليس في اوراق الدعوى ما يشير الى ان اعترافات المتهمين المحكوم باعدامهم قد اخذت تحت تأثير الاكراه إذ أن الثابت أنهم عند استجوابهم بمعرفة النيابة العامة لم تكن بهم اصابات وأنهم جميعا أدلوا عليه بل ان هؤلاء المتهمين رددوا اعترافاتهم التفصيلية في اكثر من موضع في تحقيقات النيابة العامة وعند اجراء المعاينة التصويرية المسجلة بالصوت والصورة وعند النظر في تجديد حبسهم وامام المحكمة وكان من المقرر ان الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات ومن ثم فإنه لا على الحكم ان أخذ باعترافات هؤلاء المتهمين بتحقيقات النيابة العامة لبراءتهما مما يشوبها واطمئنانا من المحكمة الى سلامتها . لما كان ذلك ،

وكان الحكم المعروض قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دين بها المحكوم عليهم بالاعدام وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن اعترافات المتهمين ومن تقارير الصفة التشريحية والأدلة الجنائية وهي أدلة سائغة مردودة إلى أصولها الثابتة في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون وصدر الحكم بإجماع آراء أعضاء المحكمة بعد استطلاع رأى مفتي الجمهورية وقد جاء الحكم سليما من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وصدر من محكمة مشككة وفقا للقانون لها ولاية الفصل في الدعوى ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعها يصح أن يستفيد منه المحكوم باعدامهم طبقا لما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فإنه يتعين لذلك مع قبول عرض النيابة للقضية اقرار الحكم الصادر باعدام المحكوم عليهم .

رابعاً : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الرابع

حيث إن مبنى الطعن القصور في التسيب والخطأ في القانون ذلك بأن الحكم دانه بتهمة الاشتراك بطريق الاتفاق في ارتكاب الجرائم المسندة إلى المتهمين الثلاثة الأوائل رغم أن مدونات الحكم لا يبين منها أنه كان على اتفاق سابق مع هؤلاء المتهمين على ارتكاب هذه الجرائم أو أنه كان على علم بها وما وقع منه لا يتعد جريمة المادة ٤٤ من قانون العقوبات وقد تمسك الطاعن بهذا الوصف الذي تظاهره اعترافات المتهمين من أنه كان بعيداً عن مسرح الحادث إلا أن الحكم لم يتعرض لهذا الدفاع ولم يبين الحكم مضمون أدلة الثبوت التي اعتمد عليها في ادانته ومن بينها اعترافه بمحضرة جمع الاستدلالات ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن ما أورده الحكم في مدوناته وفي تحصيله للواقعة تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض مستقراً على أن مجرد اثبات سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق

بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة من المصرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الاصرار بعبارة اخرى فإنه متى اثبت الحكم توافر ظرف سبق الاصرار في الجرائم المسندة الى المتهمين فإن ذلك يلزم عنه وحده أنهم اتفقوا على ارتكاب هذه الجرائم وهو كاف لتحميل كل من المتفقين نتيجة ذلك الاتفاق ولو كانت الجريمة التي ارتكبها الفاعل غير تلك التي يقصد الشرك ارتكابها وتم الاتفاق عليها متى كانت الجريمة التي وقعت بالفعل نتيجة محتملة للجريمة الأخرى التي اتفق الجناة على ارتكابها فاعلين كانوا او شركاء . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت توافر ظرف سبق الاصرار في حق الطاعن وزملائه الثلاثة الأوائل واتفاقهم السابق على قتل المجنى عليها الأولى وسرقة منسكنها وذهب الثلاثة الأوائل واتفاقهم السابق على قتل المجنى عليها الأولى وسرقة منسكنها وذهب الثلاثة الأوائل ونفذوا جريمة قتل المجنى عليها واتبعوها بقتل طفلها وسرقوا ما وصل إلى أيديهم بمسكنها من مصاغ ومنقولات فإن الحكم يكون سديدا إذ أخذ الطاعن عن جرمي قتل المجنى عليها وسرقة منسكنها اللتين كانتا مقصودتين بالاتفاق ، وكان الحكم قد استدل بما أورده في مدوناته على ان قتل المجنى عليها الثانية "الطفلة" خشية أن تتعرف على المتهم الأول وأن قتل المجنى عليه الثالث "الطفل" كان لإسكات صراخه - نتيجة فزعه من هول ما شاهد - حتى لا يفتضح أمرهم فإن الطاعن يكون مسئولاً عن هاتين الجنايتين كنتيجة محتملة لجريمة السرقة وفقا للمجرى العادى للأمر إذ أنه مما تقتضيه طبيعة الأمور أن من يحمل سلاحا إنما يتوقع منه إذا أتى جريمة وأحس بانكشاف أمره أن يلجأ إلى التخلص مما يتهده به بكشف أمره . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته في المساق المتقدم تتوافر به أركان الجرائم التي دان الطاعن بالاشتراك في ارتكابها ، وكان النعى بأن الواقعة مجرد جنحة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة لا يعدو ان يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة وجدلا موضوعيا في سلطة المحكمة في استخلاص صورة الواقعة كمالا

ارتسمت في وجدانها مما يكفي في الرد عليه ما أوردته المحكمة تدليلاً على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها هذا إلى أن محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تعول عليها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب إلى الطاعن اعترافاً بالجريمة - على خلاف ما ذهب إليه بوجه النعى - وإنما اعتمد في ادانته على أدلة أخرى حصل مضمونها في بيان مفصل فحصل من أقوال الشهود التي عول عليها في الإدانة واعتراف المتهم الثاني أن الطاعن اتفق مع زملائه الثلاثة الأوائل على قتل المجنى عليها الأولى لسرقة مالها وتوجه الثلاثة الأوائل حيث نفذوا ما أصرروا عليه وعادوا إلى الطاعن الرابع حيث تولى تصريف بعض متحصلات السرقة وأخفى ملابس المتهم الثاني الملوثة بالدماء بأن وضعها في حقيبة المسروقات وقام بالقاءها على سور شركة المحولات الكهربائية وعند ضبطه أرشد عنها فإن ما يثيره الطاعن بدعوى القصور لعدم بيان الحكم لمؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ادانته ومن بينها اعترافه يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم فإن الطعن المقدم من الطاعن الرابع يكون على غير أساس متعيناً رفضه موزعاً .

خامساً : عن الطعن المقدم من الطاعنين الخامس والسادس :

حيث إن مبنى الطعن القصور في التسيب والخطأ في القانون ذلك بأن الحكم دأبهما بموجب المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٨١ مع عدم توافر أركانها ذلك أن مناط تطبيقها أن يحدث اختلال بالأمن العام أو ما يهدد الوحدة الوطنية أو سلامة الوطن وأن يكون الإيواء بقصد إخفاء المتهمين من المحاكمة أو جهات التحقيق وهو أمر غير متحقق في واقعة الدعوى إذ أن الطاعنين لم يأويا المتهمين ولم يكونا على علم بارتكاب المتهمين الثاني والثالث للجرائم المسندة إليهما مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة الأولى من الأمر العسكري رقم ١ لسنة ١٩٨١ والصادر من نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية بتاريخ ١٣/١٠/١٩٨١ والمعمول به من تاريخ صدوره قد نصت على انه " يحظر على أى شخص بنفسه أو بواسطة غيره إيواء أو إخفاء أو تسهيل إيواء أو إخفاء أو التستر على أو تقديم اية مساعدة أو معونة بأية طريقة كانت لمن تقوم ضده دلائل جديّة أو كان لديه ما يحمل على الاعتقاد بممارسته أى نشاط يخل بالأمن العام أو النظام العام أو يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن أو المواطنين أو شروعه فى ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو غيره من القوانين أو كل شخص مطلوب القبض عليه فى احدى القضايا أو صدر ضده امر بالتحفظ عليه أو باعتقاله أو القبض عليه متى كان عالما بذلك ويعاقب بالسجن كل من خالف ذلك " .

وواضح من هذا النص فى صريح عبارته وواضح دلالة أنه يشترط لتوافر هذه الجريمة ركنان ركن مادى وركن معنوى والركن المادى قوامه احدى الصور الآتية من صور اعانة الجاني على الفرار : الإيواء أو الاخفاء أو تسهيلهما أو تقديم المساعدة أو المعونة على أى وجه ويشترط فى هذا النشاط ان ينصرف الى اعانة اخذ الاشخاص من الثنات الآتية : (١) من قامت ضده دلائل جديّة أو كان لدى الجاني ما يحمل على الاعتقاد بممارسة هذا الشخص أى نشاط يخل بالأمن العام أو النظام العام أو يهدد الوحدة الوطنية أو السلام الاجتماعى أو سلامة الوطن أو المواطنين . (٢) من شرع فى ارتكاب جريمة من الرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو غيره من القوانين (٣) كل شخص مطلوب القبض عليه فى احدى القضايا أو صدر ضده امر بالتحفظ عليه أو باعتقاله أو القبض عليه ، والركن المعنوى هو القصد الجنائى ولم يشترط المشرع لقيام الجريمة قصدا جنائيا خاصا بل يكفى أن تتوافر فيها القصد الجنائى العلم وهو يتحقق بإدراك الجاني لما يفعل مع علمه بشروطه وتقدير توافر هذا الركن من شأن محكمة الموضوع التى لها مطلق الحرية فى استظهاره من الوقائع المعروضة عليها

ولا يشترط تحدث الحكم استقلالاً عن هذا القصد بل يكفي أن يكون مستفاداً منه .
لما كان ذلك ، وكان الحكم قد اثبت بما أورده من أدلة لها مأخذها الصحيح من
الأوراق ومن بينها اقوال المتهمين الثاني والرابع واعتراف الطاعنين ان المتهم الرابع
حضر إليهما ومعه المتهمان الثاني والثالث - بعد ارتكابهم جرائم القتل والسرقة -
وطلب منهما تدبير مكان لإيوائهم واخفائهم عن أعين رجال الشرطة التي تقتفى
اثرهم لاعتدائهم بمطواة على احد افرادها فأوردهم لمدة ثلاثة ايام بمسكن قريب لهم
مسافر إلى الخارج وهما يعلمان أنهم ارتكبوا جريمة من الجرائم المنصوص عليها عليها
في قانون العقوبات وأنهم مطلوبين للشرطة وأنهما أخفيا بعض الحلى المسروقة وهما
يعلمان بسرقتها فإن الطاعنين يكونان قد ارتكبا الجريمة المسندة إليهما والمنصوص
عليها في الأمر العسكري سالف البيان وجنحة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة
ويكون النعى على الحكم بانتفاء أركان الجريمة الأولى على ما جاء بأوجه النعى غير
سدید . لما كان ذلك فإن الطعن المقدم من الطاعنين يكون على غير اساس متعينا
رفضه موضوعاً .

سادساً : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه السابع

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اخفاء اشياء
مسروقة مع علمه بأنها متحصلة من جريمة سرقة قد شابه القصور في التسبب والخطأ
في القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم جاء قاصراً في بيان واقعة الدعوى
ومؤدى الأدلة التي استند إليها في الإدانة ولم يرد على دفاعه بأن الجريمة تفتقر الى
ركبتها المادة والمعنوى أنه إذ لم يسأهم بأى فعل ماضى في اخفاء المضبوطات ولم يكن
يعلم بأنها متحصلة من جريمة سرقة واعتمد الحكم في الإدانة إلى ما أسنده إليه من
اعتراف مع أنه لم يكن نصاً في اعتراف الجريمة ولم يرد على دفاعه بطلان هذا
الاعتراف لصدوره تحت تأثير ما شاهده من تعذيب للمتهمين الستة الأوائل هذا الى
انه لم يتمكن من ابداء دفاعه بسبب صياح الجمهور الحاضر بالجلسة ومقاطعته له عند
ابداء مرافعته وهو ما اثر ايضا في عقيدة المحكمة .

وحيث إن الحكم حصل واقعة الدعوى في خصوص امر الطاعنين السابع والثامن أن المتهم الرابع سلمهما بعض المسروقات واخبرهما بأنها متحصلة من جريمة سرقة فكان أن قاما ياخفائهما تحت أحد الأحجار وعند ضبطهما أرشدا الشرطة عنهما وقد دلل الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعنين السابع والثامن بما أورده من وجوه الأدلة التي استمدتها من معينها الصحيح ومن بينها اعتراف الطاعن ، وكان ما اثبتته الحكم كافيا لفهم الواقعة وظروفها حسبما تبينتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة التي دأبنا بها فإن ذلك يحقق حكم القانون ، إذ لم يزسم القانون شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . لما كان ذلك ، وكان لا يشترط لاعتبار الجاني مخفيا لشيء مسروق أن يكون محرزا له احرازاً ماديا بل يكفي لاعتباره كذلك أن تتصل يده به ، ويكون سلطانه مبسوطا عليه ولو لم يكن في حوزته ، وكان الحكم قد انتهى في استخلاص سائغ الى ان الطاعنين تسليما بعض المسروقات من المتهم الرابع وقاما ياخفائهما تحت أحد الأحجار حتى الضبط مما لازمه أنهما كائنا متصلين بهذه المسروقات اتصالا ماديا وأن سلطانهما كان مبسوطا عليها وكان العلم في جريمة اخفاء الأشياء المتحصلة من جريمة سرقة مسألة نفسية لا تستفاد فقط من اقوال الشهود بل محكمة الموضوع أن تبينها من ظروف الدعوى وما توحى به ملابساتها ولا يشترط ان يتحدث عنها الحكم صراحة وعلى استقلال مادات الوقائع كما اثبتها تفيد بذاتها توفره ، وكان الحكم قد استخلص توافر هذا العلم لدى الطاعن والطاعن الثامن ودل عليه بما فيه الكفاية ، وكان بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسدنة إلى المتهم ولا عليه أن يتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها فإن ما يشير به الطاعنان من عدم توافر أركان جريمة الاخفاء وقصور الحكم لعدم الرد على دفاع الطاعن السابع بانتفائها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن

عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل اعتراف الطاعنين السابع والثامن في قوله " وحيث إن المتهمين السابع والثامن اعترفا بالتحقيقات ياخفائهما لأشياء مسروقة قدمها إليهما المتهم الرابع وقد أخفياها بمكان أرشدا عنه رجال الشرطة وتم ضبطهما واخفائهما للمسروقات ودفنها أسفل حجر على ترعة الاسماعيلية يؤكد علمهما بأنها مسروقة " ، وكان لا ينقص من قيمة هذا الاعتراف الذى تساند إليه الحكم في قضائه ما يذهب إليه الطاعن السابع من القول بأنه غير وارد على الجريمة بأركانها وبالتالي فهو لا يمتد إلى العلم بأن ما يخفياله مسروقات لأن تقصى هذا العلم من شئون محكمة الموضوع وهي ليست مقيدة في أخذها باعتراف المتهم بأن تلتزم نصه وظاهره بل لها ان تستنبط منه ومن غيره من العناصر الأخرى الحقيقة التى تصل إليها بطريق الاستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية مادام ذلك سليما متفقا مع حكم العقل والمنطق ، وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد استظهرت ذلك العلم من ظروف الدعوى واقامت الدليل عليه فإنه لا يجوز مجادلتها في ذلك أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وإن دفع ببطلان اعترافه إلا أنه لم يبين اساس دفعه بالبطلان الذى يتخذ عنه في وجه طعنه من صدوره منه متأثرا بما شاهده من تعذيب للمتهمين الستة الأوائل فإنه لا يقبل منه اثاره هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى تنحسر عنه وظيفة محكمة النقض . هذا فضلا عن انه ليس في أوراق الدعوى ما يشير إلى أن اعترافات المتهمين الستة الأوائل قد أخذت تحت تأثير الاكراه إذ أن الثابت أنهم عند استجوابهم بمعرفة النيابة العامة لم تكن بهم اصابات وأنهم جميعا أدلوا باعترافاتهم في هدوء وطمأنينة ولم يدع أى منهم بوقوع اكراه من أى نوع عليه ومن ثم فإنه لا على الحكم ان اخذ باعترافات هؤلاء المتهمين بتحقيقات النيابة العامة لبراءتهما مما يشوبها واطمئنانا من المحكمة الى سلامتها . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن حضر ومعه اثنين من المحامين ولم يبد أى منهما ما يدل على انه لم

يمكن من إبداء دفاعه بل ترفع كل منهما وأبدى ما تسنى له من دفاع - وهو دفاع مطول - دون مقاطعة من الجمهور وانتهى الى طلب براءة موكله وقدم حافظة مستندات ، وكان من المقرر أن الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما اثبت سواء في محضر الجلسة أو الحكم إلا بطريق الطعن بالتزوير ، وإذا كان الطاعن لم يسلك هذا السبيل في خصوص ما اثبت بمحضر الجلسة من مرافعة بغير مقاطعة فإن منعه في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، ولكن كان الأصل الدستوري المقرر هو علانية جلسات المحاكمة التي يشهدها المواطنون بغير تمييز وذلك حتى يتاح للرأى العام متابعة ما يجرى في القضايا التي قومه واغفالها يؤدي الى بطلان اجراءات المحاكمة ويبطل الحكم الذي يصدر تبعا لذلك وكل ذلك ما لم تقرر المحكمة سرية المحاكمة مراعاة للنظام العام أو محافظة على الاداب أو أن يقرر القانون سرية بعض المحاكمات لاعتبارات يقدرها كما هو الشأن في محاكمة الطفل على النحو الوارد بالفقرة الأولى من المادة ١٢٦ من قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ، لكن كان ذلك كذلك إلا أنه من المقرر بنص المادة ١٦٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ أن المداولة تجري سرا لاصدار الأحكام حيث يتبادل القضاة الذين سمعوا المرافعة الرأى في الأقضية المعروضة عليهم في غير رقابة من أحد غير الله ثم ضمائمهم حتى يتسنى لكل قاضى أن يبدى رأيه في حرية تامة ويسأل جنائيا وتاديبيا القاضى الذى يفشى سر المداولة ويحكم القاضى في الدعوى حسب العقيدة التي تكونت لديه بكامل حريته بغير تأثير خارجي أيا كان مصدره سواء كان من الجمهور أو وسائل الاعلام ، وكان يبين بما سبق ايراده أن اجراءات المحاكمة قد روعيت فإن ما يشير الطاعن بدعوى تأثير عقيدة المحكمة بما دار بجلسة المحاكمة بشأن صياح الجمهور يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن طعن المحكوم عليه السابع يكون على غير اساس متعينا رفضه .

سابعاً : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثامن

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة سرقة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأن الطاعن دفع بطلان القبض عليه وما تلاه من اجراءات لحصوله على غير مفتضى القانون كما دفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بمحاكمته باعتباره متهما في جنحة اخفاء المسروقات إلا أن الحكم لم يعرض لهذين الدفيعين ولم يرد عليهما كما لم يرد على دفاعه بانتفاء علمه بأن المضبوطات مسروقة رغم ما ساقه من قرائن تؤكد صحته واعتمد الحكم في ادانته على ما اسنده إليه من اعتراف مع انه اعتمد بالإنكار في جلسة المحاكمة وأخيراً فإن الحكم لم يعامله بقسط من الرأفة وأوقع عليه عقوبة الحبس رغم انه طالب وفي حبسه ضياع لمستقبله .

وحيث إن من المقرر ان من الواجبات المفروضة قانوناً على مأمورى الضبط القضائى فى دوائر اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات التى ترد إليهم بشأن الجرائم وأن يقوموا بأنفسهم أو بواسطة رؤسيتهم بإجراء التحريات اللازمة عن الوقائع التى يعلمون بها بأية كيفية كانت وان يستحصلوا على جميع الإيضاحات والاستدلالات المؤدية لثبوت أو نفي الوقائع المبلغ بها إليهم أو التى يشاهدونها بأنفسهم كما ان المادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية تحول مأمورى الضبط القضائى اثناء جمع الاستدلالات أن يسمعوا أقوال من يكون لديهم معلومات عن الوقائع الجنائية ومرتكبيها وان يسألوا المتهم عن ذلك ، ولما كان يبين من محضر جمع الاستدلالات المحرر بمعرفة المقدم والمؤرخ ١٨/١٠/١٩٩٧ أن المتهم الرابع اعترف بالاشتراك فى ارتكاب الجرائم المسندة إلى المتهمين الثلاثة الأوائل وانه اخفى بعض المسروقات لدى الطاعن وأرشد عنه وبسؤاله اقر باستلامه ساعة يد رجالي وخاتم ذهب من المتهم الرابع فعرضه على النيابة حيث تم استجوابه فى ذات اليوم ، ولما كان توجه الضابط الى الطاعن وبسؤاله عن الاتهام الذى حوله فى نطاق ما يتطلبه جمع الاستدلالات لا يعتبر بمجرد تعرضه ماديا فيه مساس بحريته الشخصية ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد على الدفع بطلان القبض وما تلاه من

اجراءات الذى ابداه الطاعن طالما أنه ظاهر البطلان وبعيد عن نجاسة الصواب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القانون إذ أجاز احوالة الجناح المرتبطة ارتباطا بسيطا - وهو الذى لا تتوافر فيه شروط انطباق المادة ٣٢ من قانون العقوبات - بالجنايات على محاكم الجنايات فقد وسع في اختصاصها وجعله شاملا لهذه الجناح المرتبطة واخرجها عن سلطة محاكم الجناح ذات الاختصاص الأصيل وكانت جريمة اخفاء اشياء متحصلة من جريمة السرقة المسندة الى الطاعن مرتبطة ارتباطا بسيطا بجناحة سرقة هذه الأشياء المرتبطة بجناية قتل فإن الدفع بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الجريمة التى بها الطاعن لا يكون له محل ولا يعيب الحكم التفاته عن الرد عليه لظهور بطلانه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان الاعتراف فى المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التى تملك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الاثبات وان سلطتها مطلقة فى الأخذ باعتراف المتهم فى حق نفسه وفى حق غيره من المتهمين فى أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك متى اطمأنت الى صحته ، وكان الحكم قد اطمأن الى اعتراف الطاعن بتحقيقات النيابة باخفاء جزء من المسروقات ، وكان ما أوردته الحكم له صدها فى الأوراق فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها من أطلاقات محكمة الموضوع ودون معقب دون أن تسأل حسابا عن الاسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته . لما كان ذلك ، وكانت العقوبة التى أنزلها الحكم بالطاعن تدخل فى نطاق العقوبة المقررة للجريمة التى دانه من أجلها فإن ما يثيره الطاعن من أن المحكمة لم تعامله بالرأفة لكونه طالبا فضلا عن أنه لا يجوز ابدأه أمام محكمة النقض لا يكون له محل وحيث سبق الرد على ما اثاره الطاعن بشأن انتفاء علمه بالسرقة بما تضمنه الرد على تقرير الطاعن السابع ، وحيث إنه لما تقدم يكون الطعن على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٧١٨٥ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩٨

من المقرر طبقا نص المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أو مانعا من السير فيها .

المحكمة

من حيث أنه لما كان من المقرر طبقا لنص المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ان الطعن بطريق النقض لا يفتح إلا بعد أن يكون قد صدر في موضوع الدعوى حكم منه للخصومة أو مانعا من السير فيها ، وكان الحكم المطعون فيه فيما قضى به ضميا من عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية بعد ان قضى في الدعوى الأخيرة بعدم القبول لرفعها بعد الميعاد لا يعد منها للخصومة أو مانعا من السير فيها بالنسبة للدعوى المدنية إذا اتصلت بالمحكمة المختصة اتصالا صحيحا ، وهى المحكمة المدنية صاحبة الولاية العامة في المنازعات المدنية ، ومن ثم فإن الطعن يكون غير جائز . لما كان ما تقدم . فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن ومصادرة الكفالة والزام الطاعنة بالمصاريف المدنية .

الطعن رقم ١٣٣٤٩ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن جريمة البلاغ الكاذب ليست من الجرائم التي يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يتوقف قبولها على تقديم الشكوى في الميعاد الوارد بها - ولو كانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بتزوير تاريخ تحرير محضر الشرطة واطرحه في قوله " كما أن ما أثاره بالنسبة لتزوير محضر الشرطة لم يقم الدليل عليه باعتباره مدعى التزوير فضلا عن أنه لم يتمسك بالطعن بالتزوير صراحة على نحو ما يستلزم القانون حتى يتم تحقيقه ، وكان الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء بما لا يلزم المحكمة بالاستجابة إليه مادام أنها قد خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها إلى عدم الحاجة إليه وهي متى انتهت إلى رأى معين واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، وكان ما أورده الحكم ردا على الدفع بالتزوير سائغا في الأعراض عن إجابة هذا الطلب ، فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة .

٣. لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن لم يثر شيئا بشأن عدم استكمال تحقيق الشكاوى التي قدمها ضد المطعون ضده ، فإنه لا يسوغ له أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعي يتطلب تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

٤. لما كان نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة ، بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التي أوردها ، ومن ثم فإن نعي الطاعن على الحكم بالقصور لالتفاتة عن المستندات التي قدمها لإثبات حسن نيته وامتناع المطعون ضده عن تنفيذ حكم قضائي مما يخوله حق الإبلاغ ضده لا يكون له محل .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه تقدم بشكوى ضده لوزير الداخلية وأخرى لمدير نيابة وعدة شكاوى أخرى وجميعها انطوت على جرائم السب والقذف واتهامه بالرشوة واستغلال النفوذ ، وطلب عقابه بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦ من قانون العقوبات ، والزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المدني المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية هيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

قطعن الأستاذ المحامي في هذا الحكم بطريق النقض نيابة عن المحكوم عليه الخ

المحكمة

من حيث إنه من المقرر أن جريمة البلاغ الكاذب ليست من الجرائم التي يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على الشكوى المنصوص عليها في المادة ٣ مسن قانون الاجراءات الجنائية ، ولا يتوقف قبولها على تقديم الشكوى في الميعاد الوارد بها

- ولو كانت مرتبطة بجريمة قذف أو سب - فإن النعى على الحكم في هذا المنحصى يكون بعيدا عن الصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفع الطاعن بتزوير تاريخ تحرير محضر الشرطة واطرحه في قوله " كما أن ما أثاره بالنسبة لتزوير محضر الشرطة لم يقم الدليل عليه باعتباره مدعى التزوير فضلا عن انه لم يتمسك بالطعن بالتزوير صراحة على نحو ما يستلزم القانون حتى يتم تحقيقه " ، وكان الدفع بالتزوير هو من وسائل الدفاع الموضوعية التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع والتي لا تلتزم بإجابته لأن الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة في تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى المطروحة عليها على بساط البحث ، وأن طلب المتهم تمكينه من الطعن بالتزوير هو من قبيل طلبات التأجيل لاتخاذ اجراء بما لا يلزم المحكمة بالاستجابة إليه مادام أنها قد خلصت من واقعات الدعوى وعناصرها إلى عدم الحاجة إليه وهي متى انتهت إلى رأى معين واطمأنت إليه فلا معقب عليها في ذلك ، وكان ما أورده الحكم ردا على الدفع بالتزوير سائغا في الاعراض عن اجابة هذا الطلب ، فإن دعوى الاخلال بحق الدفاع لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها ان الطاعن لم يثر شيئا بشأن عدم استكمال تحقيق الشكاوى التي قدمها ضد المطعون ضده ، فإنه لا يسوغ له أن يثر هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعي يتطلب تحقيقا تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل ردا صريحا من المحكمة . بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها ، ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم بالقصور لالتفاتة عن المستندات التي قدمها لإثبات حسن نيته وامتناع المطعون ضده عن تنفيذ حكم قضائي مما يخوله حق الابلاغ ضده لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا عدم قبوله مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٤٥٥٦ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١١ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادة ٢٤٨ منه على أن " للخصوم رد القضاة عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة وفي سائر حالات الرد المبينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية " ثم نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ على أن " يتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية " ، وكان القانون الأخير وإن نص في الفقرة الأولى من المادة ١٥١ منه على أن " يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه ... " إلا أنه نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه " يجوز طلب الرد إذا حدثت اسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلن بها إلا بعد مضي تلك المواعيد " . كما نص في المادة ١٥٣ على أن " يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم كاتب المحكمة التى يتبعها القاضى المطلوب رده يوقعه الطالب نفسه او وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ويجب أن يشتمل الرد على اسبابه ... وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير بالرد مائتين وخمسين جنيها على سبيل الكفالة " ، وفي المادة ١٥٤ منه على أنه " إذا كان الرد واقعا في حق قاضى جلس اول مرة لسماع الدعوى بحضور الخصوم جاز الرد بمذكرة تسلم لكاتب الجلسة وعلى طالب الرد تقييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالى وإلا سقط الحق فيه " . كما نص في المادة ١٦٢ من القانون ذاته على أن " يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه " ، وكان مفاد هذه النصوص أن طلب رد القاضى حق شخصى للخصم نفسه وليس لخاميه أن ينوب عنه فيه إلا بمقتضى توكيل خاص ، وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى مسا

يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة وأن الأصل في طلب الرد أن يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة على النحو الوارد في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالفه الذكر وهو ما يفترض معه أن يكون طالب الرد على علم سابق بقيام سبب الرد بالقاضى الذى يطلب رده ، أما إذا حدثت اسباب الرد أو إذا أثبت طالب الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد إبداء دفاعه فإنه يجوز له طلب الرد برغم ذلك بما يتعين معه اتاحة الفرصة له وتمكينه من اتخاذ اجراءات الرد المقررة قانونا .

٢. لما كان مؤدى نص المادة ١٦٢ من قانون المرافعات ان وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم في طلب الرد يتم بقوة القانون وأنه يتعين على القاضى المطلوب رده ألا يستمر في نظر الدعوى بل يتعين وقفها حتى يفصل نهائيا في طلب الرد مسبقا كانت وسائل الكيد واضحة فيه وقصد به مجرد تعطيل الفصل في الدعوى لأن القاضى باستمراره في نظر الدعوى يكون قد نصب من نفسه محكمة لنظر طلب الرد والفصل فيه حتما بالرفض ، وقضاؤه في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل في الدعوى إلى أجل معين ومن ثم يقع باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان إلى توزيع العدالة . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تستجب إلى طلب محامى الطاعن التأجيل لاتخاذ اجراءات رد الهيئة عن نظر الدعوى والحكم فيها تأسيسا على الأسباب التى أوردتها في حكمها المطعون فيه ، رغم أن محامى الطاعن أبدى هذا الطلب في حضور الطاعن بالجلسة ولم ينه الطاعن ومن ثم فهو بمثابة ما يبديسه الطاعن نفسه ورغم ان سبب الرد حدث في الجلسة الأخيرة التى نظرت فيها الدعوى ومضت في نظرها دون ان تمكن الطاعن من اتخاذ اجراءات الرد ، وأصدرت حكمها المطعون فيه فإن الحكم - يكون فضلا عن خطئه في تطبيق

القانون - قد بنى على اجراءات باطلة أثرت فيه ، وأخل بحق الطاعن في الدفاع بما يوجب نقضه ، ولا يغير من ذلك أن محامين آخرين عن الطاعن قد ترفعوا في موضوع الدعوى بعد أن أبدى زميلهما طلب الرد بما قد يثيره ذلك من اعتبار مسلكهما تنازلا ضمنيا عن طلب الرد ذلك أن البين من محضر الجلسة أن المحكمة هي التي طلبت إليهما التراجع في موضوع الدعوى رغم أن الدعوى بمجرد إبداء طلب الرد تكون موقوفة بقوة القانون وتكون يد المحكمة مغلوطة عن النظر في موضوعها حتى يفصل في هذا الطلب من المحكمة المختصة ، ومن ثم لما كان لمحكمة الموضوع أن تطلب من المحامين الآخرين التراجع في موضوع الدعوى وتحيطهما بالخرج مما اضطرهما بالخرج مما اضطرهما إلى الاستجابة إلى طلبها . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه .

٣. لما كان النقض لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر موضوع الدعوى .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه . أولا : قتل وآخران حدثان المجنى عليهما و..... عمدا مع سبق الاصرار والترصد بأن بيت النية وعقد العزم على قتلها وأعد لذلك سلاحا ناريا (مسدس) وما أن ظفر بهما داخل سيارة اجرة حتى اطلق عليهما عدة أعيرة نارية من سلاحه الناري الذي كان يحمله فأحدث بكل منهما الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما . ثانيا : أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (مسدس ماركة لاما) . ثالثا : أحرز ذخيرة مما تسعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصا له بحمله أو احرازه . رابعا : أتلف عمدا السيارة رقم أجرة سواهج على النحو المبين بالتحقيقات والملوكة لـ وأحالته إلى محكمة جنابات سواهج لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٣٦١ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٦ ،

٢٦/٢-٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمصادرة السلاح الناري والذخيرة المضبوطين .

فطعن في هذا الحكم طريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٦٣ قضائية) ، وتلك المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإعادة القضية الى محكمة جنابات سوهاج لتفصل فيها من جديد دائرة اخرى ، ومحكمة الإعادة - هيئة مغايرة - قضت بحضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٣٦٠ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/٢-٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند (أ) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) الملحق بالقانون الأول بمعاينة الطاعن بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وبمصادرة السلاح الناري والذخائر المضبوطين .

فطعن في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) أخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الاصرار والترصد واحراز السلاح ناري مشبخن وذخيرة بغير ترخيص واتلاف منقول عمدا قد اعتراه البطلان وشابه الفساد في الاستدلال وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن محاميه أبدى طلبا برد الهيئة عن نظر الدعوى وطلب إلى المحكمة التأجيل لاتخاذ اجراءات الرد بيد أنها مضت في نظر الدعوى وفصلت فيها ، وأطرح طلبه بما لا يسبغ اطراحه ، وهو ما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من محضر جلسة المحاكمة أن محاميا حضر مع الطاعن نيابة عن محام آخر وطلب أجلا لحضور المحامي الأصيل ، ولما لم تجبه المحكمة إلى ذلك طلب رد رئيس الدائرة عن نظر الدعوى وفصلت فيها في ذات الجلسة بحكمها المطعون فيه ، وردت على هذا الطلب بقولها " وحيث إنه عن الطلب المبدى بالجلسة من المحضر عن المحامي برد السيد الأستاذ المستشار رئيس الدائرة عن نظر الدعوى فمردود بأنه لا يعتبر ردا مجرد إبداء الرغبة في رد القاضي وإثبات ذلك في محضر الجلسة بل يتعين أن يقدم طلب الرد ويقدمه ذو المصلحة شخصيا أو بوكيله الخاص إذ هو بطبيعته حق شخصي للخصم نفسه وليس محاميه أن ينوب عنه فيه إلا بتوكيل خاص وهو ما لم يتم في هذه الدعوى ومن ثم فالمحكمة تلتفت عنه وتستمر في نظرها . لما كان ذلك ، وكان قانون الاجراءات الجنائية قد نص في المادة ٢٤٨ منه على أن " للخصوم رد القضاة عن الحكم في الحالات الواردة في المادة السابقة وفي سائر حالات الرد البينة في قانون المرافعات المدنية والتجارية " . ثم نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٥٠ على أن " يتبع في نظر طلب الرد والحكم فيه القواعد المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية " ، وكان القانون الأخير وإن نص في الفقرة الأولى من المادة ١٥١ منه على أن " يجب تقديم طلب الرد قبل تقديم أى دفع أو دفاع وإلا سقط الحق فيه ... " إلا أنه نص في الفقرة الأخيرة من هذه المادة على أنه " يجوز طلب الرد إذا حدثت اسبابه بعد المواعيد المقررة أو إذا أثبت طالب الرد لم يعلن بها إلا بعد مضي تلك المواعيد " . كما نص في المادة ١٥٣ على أن " يحصل الرد بتقرير يكتب بقلم كتاب المحكمة التى يتبعها القاضى المطلوب رده يوقعه الطالب نفسه أو وكيله المفوض فيه بتوكيل خاص يرفق بالتقرير ويجب أن يشتمل الرد على اسبابه وعلى طالب الرد أن يودع عند التقرير بالرد مائتين وخمسين جنيها على سبيل الكفالة " ، وفي المادة ١٥٤ منه على أنه " إذا كان الرد واقعا في حق قاض جلس أول مرة لسماع الدعوى بحضور الخصوم جاز الرد بمذكرة تسلم لكاتب الجلسة وعلى

الطالب الرد تقييد الطلب بقلم الكتاب في اليوم نفسه أو في اليوم التالي وإلا سقط الحق فيه " . كما نص في المادة ١٦٢ من القانون ذاته على أن " يترتب على تقديم طلب الرد وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم فيه " ، وكان مفاد هذه النصوص أن طلب رد القاضي حق شخصي للخصم نفسه وليس محاميه أن ينوب عنه فيه إلا بمقتضى توكيل خاص ، وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله - وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة وأن الأصل في طلب الرد أن يحصل بتقرير في قلم كتاب المحكمة على النحو الوارد في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية سالف الذكر وهو ما يفترض معه أن يكون طالب الرد على علم سابق بقيام سبب الرد بالقاضي الذي يطلب رده ، أما إذا حدثت أسباب الرد أو إذا أثبت طال الرد أنه لم يعلم بها إلا بعد إبداء دفاعه فإنه يجوز له طلب الرد برغم ذلك بما يتعين معه إتاحة الفرصة له وتمكينه من اتخاذ إجراءات الرد المقررة قانونا . لما كان ذلك ، وكان مؤدى نص المادة ١٦٢ من قانون المرافعات أن وقف الدعوى الأصلية إلى أن يحكم في طلب الرد يتم بقوة القانون وأنه يتعين على القاضي المطلبوب رده ألا يستمر في نظر الدعوى بل يتعين وقفها حتى يفصل نهائيا في طلب الرد مهما كانت وسائل الكيد واضحة فيه وقصد به مجرد تعطيل الفصل في الدعوى لأن القاضي باستمراره في نظر الدعوى يكون قد نصب من نفسه محكمة لنظر طلب الرد والفصل فيه حتما بالرفض ، وقضاؤه في الدعوى قبل الفصل في طلب الرد هو قضاء ممن حجب عن الفصل في الدعوى إلى أجل معين ومن ثم يقع باطلا لتعلقه بأصل من أصول المحاكمة تقرر لاعتبارات تتصل بالاطمئنان إلى توزيع العدالة . لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة لم تستجب إلى طلب محامى الطاعن التأجيل لاتخاذ إجراءات رد الهيئة عن نظر الدعوى والحكم فيها تأسيسا على الأسباب التى أوردتها في حكمها المطعون فيه على النحو سالف البيان ، رغم أن محامى الطاعن أبدى هذا الطلب في

حضور الطاعن بالجلسة ولم ينفه الطاعن ومن ثم فهو بمثابة ما يبيده الطاعن نفسه ورغم أن سبب الرد حدث في الجلسة الأخيرة التي نظرت فيها الدعوى ومضت في نظرها دون أن تمكن الطاعن من اتخاذ اجراءات الرد ، وأصدرت حكمها المطعون فيه ، فإن الحكم يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون - قد بنى على اجراءات باطلة أثرت فيه ، وأخل بحق الطاعن في الدفاع بما يوجب نقضه ، ولا يغير من ذلك أن محامين آخرين عن الطاعن قد ترفعوا في موضوع الدعوى بعد أن أبدى زميلهما طلب الرد بما قد يثيره ذلك من اعتبار مسلكهما تناولا ضمنا عن طلب الرد ذلك أن البين من محضر الجلسة أن المحكمة هي التي طلبت إليهما التراجع في موضوع الدعوى رغم أن الدعوى بمجرد إبداء طلب الرد تكون موقوفة بقوة القانون وتكون يد المحكمة مغلوطة عن النظر في موضوعها حتى يفصل في هذا الطلب من المحكمة المختصة ، ومن ثم فما كان لمحكمة الموضوع أن تطلب من المحامين الآخرين التراجع في موضوع الدعوى وتحيطهما بالخرج مما اضطرهما إلى الاستجابة إلى طلبها . لما كان من تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان النقض لثاني مرة فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر موضوع الدعوى .

الطعن رقم ١٢٥٥١ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩٨

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها على ما حصله أن الجريمة المسندة إلى الطاعن قد توافرت لها أركانها ، وثبتت في حقه مما ورد بمحضر الضبط ومن أقوال شاهد أورد اسمه في حروف غير مقروءة ، وقد خلا الحكم المطعون فيه بذلك من بيان أركان الجريمة باسنادها إلى مقارفها مدلولا عليها بما يشتهر في حقه طبقا لما أوجبه المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على وقوعها ممن نسبت إليه ، ولما كان الطاعن فضلا عن ذلك قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن التوقف عن العمل يرجع إلى سبب خارج عن إرادته ، هو اعتقاله ، وقدم ما يشهد لذلك من مستندات إلا أن المحكمة سككت عن هذا الدفاع إيرادا له وردا عليه مع كونه دفاعا جوهريا لأن من شأنه إذا صح أن تندفع به التهمة محل الطعن ، وأن يتغير وجه الرأى في الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم قاصر البيان واجب النقض والاعادة بالنسبة للمتهمين (وقف العمل قبل الحصول على موافقة لجنة التوقف وفصل عامل دون العرض على اللجنة الثلاثية) ، ولو أن التهمة الثانية مخالفة ، وذلك بأن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقض في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها ، فإذا كان الطعن منصبا على الحكم في الجنحة والمخالفة معا ، وكانت الجريمتان المنسوبتان إلى الطاعن ، وإن تميزت الواقعة في كل منهما عن الأخرى ، فإن حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم كله والإعادة بالنسبة إلى التهمتين .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : وهو صاحب عمل أوقف نشاط العمل قبل الحصول على موافقة الجهة المختصة . ثانيا : قام بفصل العامل دون العرض على اللجنة الثلاثية ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٣ ، ٨ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ١٠٧ ، ١٦٥ ، ١/١٧٠ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ ، ومحكمة جناح قسم أول أسيوط قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم خمسمائة جنيه عن التهمة الأولى وعشرة جنيهات عن التهمة الثانية واستأنف ومحكمة أسيوط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ..

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي وقف العمل قبل الحصول على موافقة لجنة التوقف وفصل عامل دون العرض على اللجنة الثلاثية قد شابه قصور في التسبيب وذلك بأن لم يتضمن بيانا لواقعة الدعوى تتحقق به أركان الجريمتين ، ولم يأبه بدفاع الطاعن بأن اعتقاله بالقرار رقم لسنة ١٩٨٨ هو سبب التوقف . مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه اقتصر في بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها على ما حصله أن الجريمة المسندة إلى الطاعن قد توافرت لها أركانها ، وثبتت في حقه مما ورد بمحضر الضبط ومن أقوال شاهد أورد اسمه في حروف غير مقروءة ، وقد خلا الحكم المطعون فيه بذلك من بيان أركان الجريمة بإسنادها إلى مقارفها مدلولا عليها بما يشبه في حقه طبقا لما أوجبه المادة

٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية في كل حكم الإدانة من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والأدلة على زعمها ممن نسبت إليه ، ولما كان الطاعن فضلا عن ذلك ، قد دفع أمام محكمة الموضوع بأن التوقف عن العمل يرجع إلى سبب خارج عن ارداته ، هو اعتقاله ، وقدم ما يشهد لذلك من مستندات ، إلا أن المحكمة سككت عن هذا الدافع إيرادا له وردا عليه ، مع كونه دفاعا جوهريا لأن من شأنه إذا صح أن تندفع به التهمة محل الطعن ، وأن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم قاصر البيان واجب النقص والاعادة بالنسبة للثمتين ، ولو أن التهمة الثانية مخالفة ، وذلك بأن النص على عدم جواز الطعن بطريق النقص في أحكام المخالفات مرده الطعن الموجه إلى المخالفة وحدها ، فإذا كان الطعن منصبا على الحكم في الجنحة والمخالفة معا ، وكانت الجريمتان المنسوبتان إلى الطاعن ، وإن تميزت الواقعة في كل منهما عن الأخرى ، فإن حسن سير العدالة يقتضى نقض الحكم كله والاعادة بالنسبة إلى التهمتين ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الجلسة رقم ٢٨٩٧٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٩٨

لما كان البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر - في حقيقتة النواقح - من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة وليس من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ المشكلة طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ - كما أثبت خطأ في ديباجته ومحضر الجلسة - في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٩ ببراءة المطعون ضدهم من التيمم المسندة إليهم . فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٨ من يوليو سنة ١٩٨٩ وأودعت أسباب طعنها بذات التاريخ وأوقفت بها شهادة صادرة من قلم الكتاب بناية شمال القاهرة بتاريخ ٨ من يوليو سنة ١٩٨٩ تفيد بأن الحكم لم يودع في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد ميعاد الطعن ، وإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعنة محررة بعد انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم - فإنها لا تكسب الطاعنة حقا في امتداد الميعاد ، ولا يغير من ذلك ما أثبت على هامش الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجدى في نفي حصول هذا الإيداع في الميعاد القانوني . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين - وقد تقرر بالطعن وأودعت بأسبابه بعد الميعاد القانوني - القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

الوقائع

انتهت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم أولا : المتهمان الأول والثاني (أ) : بصفتين موظفين عموميين الأول مراقب أمن بمصنع لصناعة الغسالات والثاني عامل بذات المصنع بشركة الدلتا احدى شركات القطاع العام شرعا في تسهيل الاستيلاء بغير حق على الغسالات المبينة الوصف والقدر بالأوراق والبالغة قيمتها ٩٧٠٠ جنيه المملوكة للشركة سائلة البيان ، وقد ارتبطت هذه الجريمة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة تزوير محرر لإحدى الشركات المساهمة ذلك أنه في الزمان والمكان آنفى البيان اشتركا بطريق المساعدة مع موظف عام حسن النية هو الموظف المختص بتحرير أذون الخروج بالمصنع في ارتكاب تزوير محررين لإحدى الشركات المساهمة وهما إذنى الخروج الموضحين بالأوراق حال تحريرهما من المختص بوظيفته بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن طلب من المتهم الثاني تحرير الأذنين لصالح شركة بيع المصنوعات على خلاف الحقيقة ف وقعت الجريمة بناء على هذه المساعدة الأمر المعاقب عليه قانونا بالمواد ٤٠ ، ثانيا : ٤١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ مكررا / ٢ ، (ب) بصفتين آنفى البيان حصلا لنفسيهما على زبح بدون حق من اعمال وظيفتهما قدره ٢٥٥ جنيه قيمة الفارق بين سعر السلعة الرسمى وسعر بيعها للمتهم الثالث المجهول . (ج) بصفتيهما المشار إليها سلفا حاولا أن يحصلوا للمتهم الثالث وآخر مجهول بدون حق على منفعة من اعمال وظيفتهما وذلك بأن حاولا أن يكتسبا من الحصول على الغسالات لبيعها للجمهور دون وجه حق على النحو المبين بالتحقيقات . (د) عرضا على موظف عام وهو مدير شركة بيع المصنوعات بفرع مبلغ عشرين جنيها على سبيل الرشوة لحمله على الانحلال بواجبات وظيفته على النحو المبين بالتحقيقات وذلك بأن طلبا منه الموافقة على خروج الغسالات باسم شركته على خلاف الحقيقة إلا أنها لم تقبل منهما على النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : المتهم الثالث وآخر مجهول اشتركا بطريقى الاتفاق

والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجرائم المينة بالأوصاف السابقة وذلك بأن اتفقا معهما على ارتكابهما وساعداهما على ذلك بأن قدما لهما المبلغ الموضح بالتحقيقات والذي يمثل سعر الغسالات الرسمي لدفعه لمدوب شركة بيع المصنوعات فوقعت الجريمة بناء على هذى الاتفاق وتلك المساعدة على النحو المبين بالتحقيقات ، وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت غايبا للأول وحضوريا للثاني والثالث ببراءة كل منهم مما أسند إليه .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر - في حقيقة الواقع - من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، وليس من محكمة أمن الدولة العليا طوارئ المشكلة طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٨٢ لسنة ١٩٥٨ - كما أثبت خطأ في ديباجته ومحضر الجلسة - في ٢٧ من فبراير سنة ١٩٨٩ براءة المطعون ضدهم من التهم المسندة إليهم . فقررت النيابة العامة الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٨ من يوليو سنة ١٩٨٩ ، وأودعت أسباب طعنها بذات التاريخ ، وأرفقت بها شهادة صادرة من قلم الكتاب بناية شمال القاهرة بتاريخ ٨ من يوليو سنة ١٩٨٩ تفيد بأن الحكم لم يودع في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب لا تكون مجدية في امتداد ميعاد الطعن ، وإذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعنة محررة بعد انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم - فإنها لا تكسب الطاعنة حقا في امتداد الميعاد ، ولا يغير من ذلك ما أثبت على هامش الحكم من وروده في يوم ٨ من يوليو سنة ١٩٨٩ لما هو مقرر من أن التأشير على الحكم بما يفيد إيداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد القانوني . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين - وقد تقرر بالطعن وأودعت أسبابه بعد الميعاد القانوني - القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٩ من مارس سنة ١٩٩٨

١. من المقرر ان الطعن بالتزوير في ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التي تخضع لتقدير محكمة الموضوع التي لا تلتزم بإجابه فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنياية العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل في الدعوى إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن الطعن بالتزوير على بعض مستندات الدعوى واطرحه في قوله " وحيث إنه عن طلب الدفاع تمكين المتهم من الطعن بالتزوير فالثابت أن الدعوى قد أعيدت من مكتب الخبراء بمذكرة في حتى يتخذ المتهم اجراءات الطعن بالتزوير وقد تداولت بالجلسات أكثر من عامين ولكن دون أن يرى هذا المطلب ظلا من الجدية وما قصد به إلا إطالة أمد التقاضى كما أنه من المقرر أن العبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضى الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه منها ، وإذ كان ما تقدم وكانت مستندات الدعوى تقطع بصحة ونسبة الاتهام للمتهم وآية ذلك أنه قد قام بسداد مبلغ وقدره ١٥٢٤,٧٩٥ جنيه من قيمة العجز المستحق عليه والبالغ اصلا ٨٢٥٩,١٢٠ جنيه كما أن أوراق الدعوى تشتمل على عدة اقرارات منسوب صدورها إليه ومذيلة بتوقيعه تتضمن اقراره بوجود عجز في عهده ومسئولته عنه ولم يوجه لهذه الاقرارات ثمة مطعن من قريب أو بعيد والمحكمة تعول على ما جاء بهذه الاقرارات في صحة الاتهام ونسبته للمتهم سيما وأنها كانت خارج نطاق محاضر الجرد وأذن الاضافة التي قرر الدفاع امام الخبير انه يطعن عليها بالتزوير ، ومن ثم فإن المحكمة تنتهى إلى أن طلب الطعن بالتزوير غير جدى وأن الدلائل عليه وهية ،

وهو رد سليم وسائغ ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢. من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .

٣. من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقي الأدلة القائمة في الدعوى .

٤. حسب المحكمة ما أوردته من اطمئنانها إلى أقوال شهود الإثبات والموقف المالي للمتهم ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم عدم رده على المستندات التي قدمها الطاعن للدلالة على نفي ارتكابه لجريمة الاختلاس بما يضحى منعه على الحكم بقالة الاختلال بحق الدفاع والقصور في التسيب غير سديد .

٥. لما كان من المقرر أن قيام المتهم بسداد كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشيء المختلس كلها أو بعضها لا يعفيه من الغرامة المقررة بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات المعاقب الطاعن بموجبها - وإن اعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قلم به من سداد ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن قيمة المبلغ المختلس ٨٢٥٩, ١٢٠ جنية ، وأن الطاعن قام بسداد مبلغ ٧٩٥, ١٥٢٤ جنية ، وأن الحكم المطعون فيه قضى بتغريمه مبلغ ٦٧٣٤, ٣٩٥ جنية فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حين لم يقض على الطاعن بغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه عملاً لحكم المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ لما في ذلك من اضرار بالمحكوم عليه إذ من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده .

الوقائع

أُتِّمَّت النيابة العامة الطاعن بأنه بصفته موظفا عاما (أمين عهدة بمجمع رقم التابع لشركة للمجمعات الاستهلاكية) اختلاس أموالا عامة وجدت في حيازته بسبب وظيفته بأن احتبس لنفسه وبنية التملك قيمة البضائع المبينة بالتحقيقات والمسلمة إليه بمقتضى وظيفته والبالغة ١٢٠, ٨٢٥٩ جنيه (ثمانية آلاف ومائتين وتسعة وخمسين جنيها ومائة وعشرين مليما) والمملوكة لجهة عملة سالفه الذكر حالة كونه من الأمناء على الودائع وسلمت إليه تلك البضائع بهذه الصفة ، وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالرقازيق لحاكمته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢-١٢، ١١٨، ١١٨، ١١٨ مكررا ، ١١٩/ب ، ١١٩ مكررا/هـ من قانون العقوبات مع اعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإلزامه برد مبلغ ٦٧٣٤,٣٩٥ جنيه (فقط ستة آلاف وسبعمائة وأربعة وثلاثون جنيها و٣٩٥/١٠٠٠ من الجنيه) وعزله من وظيفته .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة اختلاس أموال عامة حالة كونه من الأمناء على الودائع قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ذلك بأنه طلب اتخاذ اجراءات الطعن بالتزوير على بعض المستندات المقدمة في الدعوى بيد أن المحكمة لم تستجب لطلبه وأطرحته بما لا يسوغ به اطراحه ، هذا فضلا عن أنها التفتت عن الرد على المستندات التي قدمها والتي تفيد اخلاء طرفه من الشركة وأنه غير ملزم لها واعادة

تعيينه كساعى بها مما ينفى وجود عجز طرفه أو وقوع اختلاس منه ، وذلك بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة اختلاس أموال عامة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال كل من و و ومما ثبت من الموقف المالى للطاعن وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطعن بالتزوير فى ورقة من أوراق الدعوى هو من وسائل الدفاع التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع التى لا تلتزم بإجابته فيجوز لها ألا تحقق بنفسها الطعن بالتزوير وألا تحيله للنياحة العامة لتحقيقه وألا توقف الفصل فى الدعوى إذا ما قدرت أن الطعن غير جدى وأن الدلائل عليه واهية . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن الطعن بالتزوير على بعض مستندات الدعوى وأطرحه فى قوله " وحيث إنه عن طلب الدفاع تمكين المتهم من الطعن بالتزوير فالثابت أن الدعوى قد أعيدت من مكتب الخبراء بمذكرة فى حتى يتخذ المتهم اجراءات الطعن بالتزوير وقد تداولت بالجلسات أكثر من عامين ولكن دون أن يرى هذا المطلب ظلا من الجدية وما قصد به ألا إطالة أمد التقاضى كما أنه من المقرر أن العبرة فى الاثبات فى المواد الجنائية هى باقتناع قاضى الدعوى بناء على الأدلة المطروحة عليه منها ، وإذا كان ما تقدم ، وكانت مستندات الدعوى تقطع بصحة ونسبة الاتهام للمتهم وآية ذلك أنه قد قام بسداد مبلغ وقدره ١٥٢٤,٧٩٥ جنيه من قيمة الحجز المستحق عليه والبالغ اصلا ٨٢٥٩,١٢٠ جنيه كما أن أوراق الدعوى تشتمل على عدة اقرارات منسوب صدورهما إليه ومذيلة بتوقيعه تتضمن اقراره بوجود عجز فى عهده ومسئوليته عنه ولم يوجه لهذه الاقرارات ثمة مطعن من قريب أو بعيد والمحكمة تعول على ما جاء بهذه الاقرارات فى صحة الاتهام ونسبته للمتهم سيما وأنها كانت خارج نطاق محاضر الجرد وأذون الإضافة

التي قرر الدفاع أمام الخبير أنه يطعن عليها بالتزوير ومن ثم فإن المحكمة تنتهي إلى أن طلب الطعن بالتزوير غير جدي وأن الدلائل عليه وهمية " وهو رد سليم وسائغ ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل في حقيقته إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وكان من المقرر - أيضا - أن الأدلة في المواد الجنائية اقناعية وللمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة القائمة في الدعوى ، فحسب المحكمة ما أوردته من اطمئنانها إلى أقوال شهود الاثبات والموقف المالى للمتهم ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم عدم رده على المستندات التي قدمها الطاعن للدلالة على نفي ارتكابه لجريمة الاختلاس بما يضحى منعه على الحكم بقالة الاخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن قيام المتهم بسداد كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشيء المختلس كلها أو بعضها لا يعفيه من الغرامة المقررة بالمادة ١١٨ من قانون العقوبات - المعاقب الطاعن بموجبها - وإن أعفاه من الحكم بالرد في حدود ما قام به من سداد ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن قيمة المبلغ المختلس ٨٢٥٩,١٢٠ جنيه ، وأن الطاعن قام بسداد مبلغ ١٥٢٤,٧٩٥ جنيه ، وأن الحكم المطعون فيه قضى بتغريمه مبلغ ٦٧٣٤,٣٩٥ جنيه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون حين لم يقض على الطاعن بغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه عملا لحكم المادة ١١٨ من قانون العقوبات ، إلا أنه لما كان الطاعن هو المحكوم عليه ، فإن محكمة النقض لا تستطيع تصحيح هذا الخطأ لما في ذلك من اضرار بالمحكوم عليه إذ من المقرر أنه لا يصح أن يضار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه وحده . لما كان ملّا تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا ورفضه موضوعا .

الطعن رقم ٧٤٧٦ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٥ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان يبين من مذكرة أسباب طعن المحكوم عليه الثانى : أنها وإن كانت تحمل ما يشير إلى صدورها من المحامى إلا أنها وقعت بامضاءات غير واضحة ، بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ، ولم يحضر أحد من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة ليقرر بأن التوقيع له . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع أسبابها محام مقبول أمام محكمة النقض ، وكان البين مما سبق أن أسباب طعن المحكوم عليه لم يثبت أنه قد وقع عليها محام مقبول أمام هذه المحكمة ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

٢. لما كان من المقرر ان جرائم إدارة وتأجير بيت الدعارة وممارسة الفجور والدعارة هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، ولئن كان من المقرر أن تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة هو من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائغا ، وكانت وقائع الدعوى حسبما أثبتتها الحكم الابتدائى - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - تتحصل فيما مفاده أن تحريات المقدم أسفرت عن إدارة المتهم الثالث مسكنه للدعارة السرية ، وإذا استصدر من النيابة العامة إذنا بتفتيشه ، انتقل إليه حيث ضبط المأذون بالتفتيش وكذا المتهمين الأولى والثانى والرابع وعثر على ثلاثة مناديل ورقية عليها آثار حيوانات منوية بحجرة النوم ، وإذا اورد الحكم أدلة الدعوى ، حصل اعتراف المتهم الأولى فى أنها تعرفت على المتهم الثانى بمناسبة استصدارها أوراقا من مكتب للسجل المدنى

يعمل به ، وقد اصطحبها الى مسكن المتهم الثالث وبرفقتها المتهم الرابع ، وقد عاشرها الثالث جنسيا أما الثاني فقذف على جسدها وهو ما أزالست اثاره بالمناديل الورقية ، وحصل الحكم اعتراف المتهم الثاني في أنه تعرف على المتهم بمحل عمله وقد اصطحبها إلى مسكن الثالث ومعهما الرابع ولم يعاشرها إذ قذف أثناء تقبيله لها ، وحصل اعتراف المتهم الثالث في أن المتهمين حضروا إلى مسكنه ، وقد اختلى المتهم الثاني بالتهمة بحجرة النوم ، ثم تلاه هــنو إلى أن حضرت الشرطة ، وحصل اعتراف المتهم الرابع في ان المتهم الثاني طلب منه تدبير مكان لممارسة الفحشاء مع أنثى ، وإذا أخبر ذلك إلى المتهم الثالث ، أجابه بوجود المكان المطلوب لديه ، وفي يوم الواقعة اصطحب المتهمين الأولى والثاني إلى مسكن الثالث ، حيث اختلى الثاني بالتهمة في حجرة النوم وأعقبه الثالث إلى أن حضر ضابط الشرطة .

وكان هذا الذي أورده الحكم - سواء في معرض بيانه للواقعة أو تحصيله لأدلة الشبوت - لا يبنى على اطلاقه على توافر ركن الاعتياد في حق الطاعن ، خاصة وأن الحكم لم يحصل في مدوناته أن أحد المتهمين قرر أنه التقى بالطاعن أو بالتهمة الأولى قبل تلك المرة وفي وقت لا يعاصر وقت الضبط ، وكان تكرار الفعل ممن تلتى الدعارة في مسرح واحد للآثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظروف ، وكان الحكم بما أورده لا يكفي لاثبات توافر ركن الاعتياد الذي لا تقوم الجرائم المتقدم بياها عند تخلفه ، ولا يجزئ في ذلك ما حصله الحكم من تحريات المقدم في هذا الخصوص . لما هو مقرر من أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات باعتبار كونها معززة فحسب لما ساقته من أدلة إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الثاني

..... الذى قضى بعد قبول طعنه شكلا ، والرابع - ولو لم يقرر بالطعن بالنقض - وذلك طبقا للمادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بهما ، وبغير حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى .

٣. لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليها الأولى إلا أنها لا تفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه صدر - فى حقيقته - حضوريا اعتباريا بالنسبة لها قابلا للطعن فيه بالمعارضة منها فإن أثر الطعن لا يمتد إليها .

الوقائع

أقيمت النيابة العامة كل من : (١) ، (٢)
(طاعن) ، (٣) (طاعن) ، (٤) بأنهم أولا : المتهم
الأولى اعتادت ممارسة الدعارة مع الرجال بدون تمييز فى مقابل أجر . ثانيا : المتهمين
من الثانى حتى الرابع حرضوا انشى على ارتكاب الدعارة وساعدوها على ذلك . ثالثا
: المتهم الثالث فتح وأدار محلا لممارسة الدعارة ، وطلبت عقابهم بالمواد ١/١ ، ١/٦ ،
١/٨ ، ١٠ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ،
ومحكمة جناح الزقازيق قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام . أولا : بحبس المتهم الأولى
سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ . ثانيا : بحبس المتهمين من الثانى
حتى الأخير سنتين مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ وتغريم كل متهم مائة
جنيه . رابعا : بحبس المتهم الثالث ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف
التنفيذ وغلق الشقة لمدة ثلاثة أشهر . استأنف المحكوم عليهم ومحكمة الزقازيق
الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس كل متهم شهرا مع الشغل .

فطعن كل من المحكوم عليه الثالث والأستاذ المحامى نيابة عن

المحكوم عليه الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إنه يبين من مذكرة اسباب طعن المحكوم عليه الثانى أنها وإن كانت تحمل ما يشير إلى إلى صدورها من المحامى إلا أنها وقعت بامضاءات غير واضحة بحيث يتعذر قراءتها ومعرفة اسم صاحبها ، ولم يحضر أحد من المحامين المقبولين أمام هذه المحكمة ليقرر بأن التوقيع له . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد أوجبت فى فقرتها الأخيرة بالنسبة إلى الطعون التى يرفعها المحكوم عليهم أن يوقع اسبابها محام مقبول امام محكمة النقض ، وكان البين مما سبق أن اسباب طعن المحكوم عليه لم يثبت أنه قد وقع عليها محام مقبول أمام هذه المحكمة ، فإنه يتعين الحكم بعدم قبول طعنه شكلا .

ومن حيث إنه عن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثالث فقد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إدارة مسكن للدعارة وتحريض ومعاونة أنشئ على ممارسة الدعارة قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال ، ذلك بأن الأركان القانونية لهذه الجرائم لم تتوافر فى حقه ومن بينها ركن الاعتياد على مقتضى نصوص القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ فى شأن مكافحة الدعارة ولم يدلل الحكم على توافره بأدلة سائغة بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان من المقرر أن جرائم إدارة وتأجير بيت للدعارة وممارسة الفجور والدعارة هى من جرائم العادة التى لا تقوم إلا بتحقيق ثبوتها ، ولئن كان من المقرر أن تحقق ثبوت الاعتياد على الدعارة من الأمور التى تخضع للسلطة التقديرية لمحكمة الموضوع إلا أنه يشترط أن يكون تقديرها فى ذلك سائغا ، وكانت وقائع الدعوى حسبما أثبتها الحكم الابتدائى - الذى اعتنق عن إدارة المتهم الثالث .

..... مسكنه للدعارة السرية ، وإذا استصدر من النيابة العامة إذنا بتفتيشه
انتقل إليه حيث ضبط المأذون بالتفتيش وكذا المتهمين الأولى والثاني والرابع وعشر
على ثلاثة مناديل ورقية عليها آثار حيوانات منوية بحجرة النوم ، وإذا أورد الحكم
أدلة الدعوى حصل اعتراف المتهمة الأولى في أنها تعرفت على المتهم الثاني بمناسبة
استصدارها أوراقا من مكتب السجل المدني يعمل به ، وقد اصطحبها إلى مسكن
المتهم الثالث وبرفقتهما المتهم الرابع ، وقد عاشرها الثالث جنسيا أما الثاني فقذف
على جسدها وهو ما أزالته آثاره بالمناديل الورقية ، وحصل الحكم اعتراف المتهم
الثاني في أنه تعرف على المتهمة بمحل عمله وقد اصطحبها إلى مسكن الثالث ومعهما
الرابع ولم يعاشرها إذ قذف أثناء تقييله لها ، وحصل اعتراف المتهم الثالث في أن
المتهمين حضروا إلى مسكنه ، وقد اختلى المتهم الثاني بالمتهمة بحجرة النوم ، ثم تلاه
هو إلى أن حضرت الشرطة ، وحصل اعتراف المتهم الرابع في أن المتهم الثاني طلب
منه تدبير مكان لممارسة الفحشاء مع أنثى ، وإذا أخبر ذلك إلى المتهم الثالث ، أجابه
بوجود المكان المطلوب لديه ، وفي يوم الواقعة اصطحب المتهمين الأولى والثاني إلى
مسكن الثالث ، حيث اختلى الثاني بالمتهمة في حجرة النوم وأعقبه الثالث إلى أن
حضر ضابط الشرطة ، وكان هذا الذي أورده الحكم - سواء في معرض بيانه للواقعة
أو تحصيله لأدلة الثبوت - لا ينبئ على إطلاقه على توافر ركن الاعتياد في حق
الطاعن خاصة وأن الحكم لم يحصل في مدوناته أن أحد المتهمين قرر أنه التقى بالطاعن
أو بالمتهمة الأولى قبل تلك المرة وفي وقت لا يعاصر وقت الضبط ، وكان تكرار
الفعل ممن تأتى الدعارة في مسرح واحد للآثم لا يكفي لتكوين العادة ولو ضم المجلس
أكثر من رجل ، ذلك أن الاعتياد إنما يتميز بتكرار المناسبة أو الظروف ، وكان
الحكم بما أورده لا يكفي لإثبات توافر ركن الاعتياد الذي لا تقوم الجرائم المتقدم
بيانها عند تخلفه ، ولا يجزئ في ذلك ما حصله الحكم من تحريات المقدم

في هذا الخصوص ، لما هو مقرر من أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تعول في تكوين

عقيدتها على التحريات باعتبار كونها معززة فحسب لما ساقته من أدلة إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون دليلا بذاته أو قرينة بعينها على الواقعة المراد اثباتها . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الثاني الذى قضى بعدم قبول طعنه شكلا ، والرابع - ولو لم يقرر بالطعن بالنقض - وذلك طبقا للمادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض - لوحدة الواقعة واتصال وجه النعى بهما ، وبغير حاجة لبحث اوجه الطعن الأخرى . لما كان ذلك وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليها الأولى إلا أنها لا تفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه صدر - فى حقيقته - حضوريا اعتباريا بالنسبة لها ، قابلا للطعن فيه بالمعارضة منها فإن أثر الطعن لا يمتد إليها .

الطعن رقم ١٥٢٧٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .
٢. من المقرر أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وتوافره يبيح لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم وتفتيشه ، وتقدير توافر حالة التلبس من الأمور الموضوعية التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائى تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع .
٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص فى منطق سليم ما انتاب رجل الضبط من ريب وظن بشأن تصرف الطاعنين عندما كانا يسيران بحالة تدعو إلى الاشتباه ويبد أحدهما جوالا ، ولما اقترب منهما وطلب منهما التوقف لاذا بالفرار تاركين الجوال الذى كان يحمله أحدهما ، فإن مثل هذه الأمارات تبيح له استيقاف الطاعنين للتحرى والكشف عن حقيقة أمرهما ، كما يحق القبض عليهما وتفتيشهما بعد اعترافهما له بالسرقة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .
٤. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب ، والأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٥. إن العبرة فى اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا فى السرقة ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى

الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حملها إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالسكين أو المطواة - وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدعوى الراهنة في حدود سلطتها ودلت عليه تدليلاً سائغاً . فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن وفي شأن عدم استخدامها السلاح المضبوط في السرقة لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها محكمة الموضوع للواقعة وجدلاً موضوعياً في سلطتها في استخلاص تلك الصورة كما ارتسمت في وجدانها وهو ما تستقل بالفصل فيه بغير معقب .

٦. لما كان من المقرر أن تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . كما أنه لا يحق للطاعنين النعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبها منها . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة - بدرجتها - أن الطاعنين لم يعيبوا التحقيقات بعدم قيام النيابة بنفس حوز المطواة وبيان أوصافها ، كما أنهما لم يطلبوا من المحكمة تدارك ذلك الأمر ، فإنه لا يقبل منهما إثارة شيء من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : سرقا الأشياء المينة الوصف والقيمة بالأوراق "عدد اثني عشر شريط كاسيت وجهاز كاسيت" المملوكة لـ..... ، وكان ذلك ليلاً حالة كون المتهم الأول يحمل سلاحاً مخبأً "مطواة" ، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات . ثانياً : المتهم الأول أحوز بغير ترخيص سلاحاً أبيض "مطواة قرن غزال" ، وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٦ من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ١/٢٥ مكرراً ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول ، والمادتين ١ ، ١/١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة

١٩٧٤ ، ومحكمة الأحداث بالقاهرة قضت غيايا عملا بمواد الاتهام بمعاقبة كل منهما بالسجن لمدة خمس سنوات والمصادرة . عارضا وقضى في معارضتهما بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بسجن كل متهم ثلاث سنوات . استأنفا ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أنه أثناء مرور الملازم أول بسيارة الدورية بدائرة قسم ليلا شاهد الطاعنين يحمل أحدهما جوالا بيده ويسيران بحالة تدعو إلى الاشتباه ، وما إن اقترب منهما وطلب منهما التوقف حتى قاما بالفرار تاركين الجوال الذي كان يحمله أحدهما ، فقام بالتقاط الجوال وطاردهما والقوة المرافقة له حتى تمكن من ضبطهما ، وأقرا له بسرقة الأشياء التي بداخل الجوال وهي - سبعة شرائك كاسيت بالعلب ، وخمسة بدون علب وجهاز كاسيت - من سيارة تقف بشارع أمام مستشفى هليوبوليس ، وأرشداه عنها ، وبتفتيشهما وجد مع الطاعن الأول مطواة قرن غزال" ، وأورده الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعنين أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من اقوال ضابط الواقعة واعتراف الطاعنين . لما كان ذلك ، وكان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل السلطة العامة على سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، كما أن التلبس صفة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها وتوافره يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه ، وتقدير توافر حالة التلبس من الأمور الموضوعية التي توكل بسدادة لرجل الضبط القضائي تحت رقابة سلطة التحقيق وإشراف محكمة الموضوع ، ولما

كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في منطق سليم ما انتاب رجل الضبط من ريب وظن بشأن تصرف الطاعنين عندما كانا يسيران بحالة تدعو إلى الاشتباه وببد أحدهما جوالاً ، ولما اقترب منهما وطلب منهما التوقف لاذا بالفرار تاركين الجوال الذى كان يحمله أحدهما ، فإن مثل هذه الأمارات تبيح له استيقاف الطاعنين للتحرى والكشف عن حقيقة أمرهما ، كما يحق القبض عليهما وتفتيشهما بعد اعترافهما له بالسرقة ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تتزله المتزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب ، وكان الأصل أنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها فإن ما يثيره الطاعنان بشأن أقوال ضابط الواقعة يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكانت العبرة فى اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً فى السرقة ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد فى الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه فى هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التى تعتبر عرضاً من الأسلحة التى تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالكين أو المطواة - وهو الأمر الذى خلصت إليه المحكمة فى الدعوى الراهنة فى حدود سلطتها ودلت عليه تدليلاً سائفاً . فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الشأن وفى شأن عدم استخدامهما السلاح المضبوط فى السرقة لا يعدو أن يكون منازعة فى الصورة التى اعتنقها محكمة الموضوع للواقعة وجدلاً موضوعياً فى سلطتها فى استخلاص تلك الصورة كما ارتسمت فى وجدانها وهو ما تستقل بالفصل فيه بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . كما أنه لا يحق للطاعنين النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبها منها . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتيها وأن الطاعنين لم

يعيبا التحقيقات بعدم قيام النيابة العامة بفض حرز المطواة وبيان اوصافها ، كما انهما لم يطلببا من المحكمة تدارك ذلك الأمر فإنه لا يقبل منهما اثارة شى من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس ويتعين التقرير بعدم قبوله .

الطعن رقم ١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٣١ من مارس سنة ١٩٩٨

١. لما كان البين من الاطلاع على الأوراق أن المدعية بالحقوق المدنية طليت القضاء لها بتعويض قدره واحد وخمسون جنيها وقد قضى الحكم المطعون فيه لها بهذا المبلغ كاملا ، ومن ثم فلا يجوز لها الطعن على الحكم لانتفاء المصلحة
٢. لما كان الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة .
٣. من المقرر انه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنسه اطرحها .
٤. من المقرر انه لا يترتب على الخطأ في رقم مادة العقاب المنطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم تقديرها - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم في تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات على واقعة الدغوى طالما أن الحكم قد افصح في مدوناته عن الواقعة التي دان بها الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة مادامت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة .
٥. إن جريمة الإهانة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ١٣٣/١ من قانون العقوبات ٥٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون الحماية ليست من عداد

الجرائم المشار إليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى .

٦. من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وإن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في ان يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها لية الطرفين والنتائج المتباعدة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه - شأنه في ذلك باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطته ولا رقابة عليه فيه مادامت عبارات العقد والملازمات التي تم فيها تحمل ما استخلصه منها ، وكانت عبارات محض الصلح المقدم في الدعوى - التي أوردتها الطاعن بأسباب طعنه - لا تحمل على استخلاص تنازل المدعية بالحقوق المدنية عن دعواها المدنية قبل الطاعن ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة الطاعن والزامه بالتعويض المدني المطالب به ، يكون قد اقترن بالصواب .

الوقائع

أهملت النيابة العامة الطاعن بأنه أهان بالقول والفعل المخامية ، وكان ذلك أثناء وبسبب تأدية وظيفتها ، وطلبت عقابه بالمادتين ٥٤ من انقانون رقم ١٧ لسنة ٨٣ ، ١/١٣٣ من قانون العقوبات ، وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنح سمود قضت حضوريا بعملا بمادتي الاقحام بحبس المتهم ثلاثة أشهر وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والإيقاف .

فطعن كل من المحكوم عليه والأستاذ المحامي نيابة عن المدعية
بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المدعية بالحقوق المدنية

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن المدعية
بالحقوق المدنية طلبت القضاء لها بتعويض قدره واحد وخمسون جنيها وقد قضى
الحكم المطعون فيه لها بهذا المبلغ كاملا ، ومن ثم فلا يجوز لها الطعن على الحكم
لانتفاء المصلحة ، ويتعين التقرير بعدم قبول الطعن المقدم منها مع مصادرة الكفالة .
ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر
القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى
ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب
أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى
ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة ،
ولما كانت المحكمة قد اطمأنت في فهم سائغ لواقعة الدعوى أن العبارات التي صدرت
من الطاعن في حق المحامية المعتدى عليها تفيد بذاتها قصد الإهانة وأنها صدرت منه
أثناء وبسبب تأديتها أعمال مهنتها ، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم
قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة
المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتبعه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته
عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن معنى الطاعن على الحكم المطعون فيه بعدم حصول
الإهانة أثناء تأدية الجني عليها أعمال مهنتها يكون على غير أساس . لما كان ذلك ،
وكانت الواقعة على الصورة التي اعتنقها الحكم المطعون فيه تشكل الجنتحة المنصوص
عليها في المادتين ١/١٣٣ من قانون العقوبات ، ٥٤ من القانون رقم ١٧ لسنة
١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على
الطاعن تدخل في نطاق العقوبة المقررة بهاتين المادتين وهو ما لم يخطئ فيه الحكم

المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يترتب على الخطأ في رقم مسادة العقاب المنطبقة بطلان الحكم مادام قد وصف وبين الواقعة المسترجبة للعقوبة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها - وهي الأمور التي لم يخطئ الحكم تقديرها - ومن ثم فلا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن خطأ الحكم في تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ١٣٣ من قانون العقوبات على واقعة الدعوى طالما أن الحكم قد أفصح في مدوناته عن الواقعة التي دان الطاعن عنها بما ينطبق عليه حكم الفقرة الأولى من المادة المذكورة مادامت العقوبة التي أنزلها الحكم المطعون فيه على الطاعن تدخل في الحدود المقررة لهذه المادة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة الإهانة المعاقب عليها بمقتضى المادتين ١/١٣٣ من قانون العقوبات ، ٥٤ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون المحاماة ليست من عداد الجرائم المشار إليها في المادة الثالثة من قانون الاجراءات الجنائية والتي يتوقف رفع الدعوى بشأنها على شكوى . فإن ما يثيره الطاعن في شأن تنازل المجنى عليها عن شكواها يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها لية الطرفين والنتائج المتبعة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطته ولا رقابة عليه فيه مادامت عبارات العقد والملابسات التي تم فيها تحمل ما استخلصه منها وكانت عبارات محضر الصلح المقدم في الدعوى - التي أوردها الطاعن بأسباب طعنه - لا تحمل على استخلاص تنازل المدعية بالحقوق المدنية عن دعواها المدنية قبل الطاعن ، فإن ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من تأييد الحكم المستأنف القاضي بإدانة الطاعن وإلزامه بالتعويض المدني المطالب به ، يكون قد اقترن بالصواب . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله ومن ثم يتعين التقرير بذلك مع إلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

الطعن رقم ٦٠٩٦٨ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٩٨

١. لما كان من المقرر أنه يكفي أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة وأقام قضاءه على اسباب تحمله ، وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بسا الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأدلة الثبوت فيها بما يكشف عن تمحيصه لها والإحاطة بظروفها وأدلة الاتهام فيها - خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب السائغة التي أوردها فإنه لا يكون ملزما من بعد أن يرد على كل دليل من ادلة الاتهام لأن في اغفاله التحدث عنه ما يفيد حتما أنه أطرحه ولم ير فيه ما يطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ، كما لا يعيبه وهو يقضى بالبراءة وما يترتب عليه من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لما قد يكون المدعى بالحقوق المدنية قد ساقه من قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام .
- مادامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في ثبوت التهمة على المتهم ، وبذلك يضحى ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص ولا محل له من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات دفاع الخصم كاملا إذ كان عليه إن كان يهمله تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر . كما أن عليه إن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فيها أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره ، فإن ما يثيره الطاعن من خلو محضر جلسة

المحاكمة أمام محكمة أول درجة من اثبات طلبه إحالة القضية لنظرها امام دائرة اخرى أو التأجيل لاتخاذ اجراءات الرد يكون على غير اساس .

٣. من المقرر أنه إذا قام بالمحكمة سبب من اسباب الرد غير اسباب عدم الصلاحية وهو ما يلوح به الطاعن في اسباب طعنه فإن القانون رسم للمتهم طريقا معيناً لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع فإن تقاعس فليس له من بعد أن يشير ذلك بأسباب طعنه امام محكمة النقض ، ولا على محكمة ثاني درجة إن هي التفتت عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص إذ أنه - بفرض اثارته - لا يعدو ان يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحدث عمداً — الاصابة الميمنة بالتقرير الطبي والتي لا تزيد عن عشرين يوماً مستخدماً أداة ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ ، ٣ من قانون العقوبات وادعى المجنى عليه مذنباً قبل التهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح الأوبكية قضت حضورياً ببراءته مما اسند إليه ورفض الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان من المقرر أنه يكفي ان يتشكك القاضى في صحة اسناد التهمة الى المتهم كى يقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ ملاك الأمر كله يرجع إلى وجدانه مادام الظاهر أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة واقام قضاءه على أسباب تحمله ، وكما يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه أنه

بعد أن بين واقعة الدعوى وعرض لأدلة الثبوت فيها بما يكشف عن تمحيصه لها والاحاطة بظروفها وأدلة الاتهام فيها - خلص إلى أن التهمة الموجهة إلى المطعون ضده محل شك للأسباب السائغة التي أوردها فإنه لا يكون ملزما من بعد أن يرد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في اغفاله التحدث عنه ما يفيد حتما أنه اطرحه ولم ير فيه ما يطمئن معه إلى الحكم بالإدانة ، كما لا يعيبه وهو يقضى بالبراءة وما يترتب عليه من رفض الدعوى المدنية عدم تصديده لما قد يكون المدعى بالحقوق المدنية قد ساقه مسن قرائن تشير إلى ثبوت الاتهام ، مادامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وتشككت في ثبوت التهمة على المتهم ، وبذلك يضحى ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص كاملا إن كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة اثباته في المحضر ، كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة وحجز الدعوى للحكم فيها أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم ، وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره ، فإن ما يثيره الطاعن من خلو محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة أول درجة من اثبات طلبه إحالة القضية لنظرها أمام دائرة أخرى أو التأجيل لا اتخاذ إجراءات الرد يكون على غير أساس . هذا فضلا عن أنه من المقرر أنه إذا قام في أسباب طعنه فإن القانون رسم للمتهم طريقا معينا لكي يسلكه في مثل هذه الحالة أثناء نظر الدعوى أمام محكمة الموضوع فإن تقاعس فليس له من بعد أن يثير ذلك بأسباب طعنه أمام محكمة النقض ، ولا على محكمة ثاني درجة إن هي التفتت عن دفاع الطاعن في هذا الخصوص إذ أنه - بفرض اثارته - لا يعود أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان . لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ، مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصروفات المدنية .

الطعن رقم ١٥٢٤٠ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٩٨

من المقرر أن المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم تقدمه للتنفيذ بالرغم من أن العقوبة المقضى بها ابتدائيا هي الغرامة ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون متعينا نقضه . لما كان ذلك ، وكان النظر في سقوط الاستئناف مقدما على بحث استيفائه الشكل المقرر في القانون ، فإن الخطأ الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه يكون قد حجب محكمة الموضوع عن بحث شكل الاستئناف وموضوعه ، وهو ما يتعين معه أن يكون النقض مقرونا بالاعادة .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أولا : تسبب خطأ في اصابة بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي المرفق بالأوراق ، وكان ذلك ناشئا عن اهماله ورعونه بأن قاد سيارة بحالة مسرعة ولم يتأكد من خلو الطريق فاصطدم بالجنى عليه حال قيادته سيارته فأحدث به الاصابات المبينة بالتقرير الطبي . ثانيا : أتلّف بإهماله الأشياء المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة للمجنى عليه . ثالثا : قد سيارة بحالة تعرض حياة الأرواح والأموال للخطر ، وطلبت عقابه بالمواد ١/٢٤٤ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات ١ ، ٣ ، ٣ ، ٦٣ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل ، والمادتين ٢ ، ١٦ من اللائحة التنفيذية ، وادعى المجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . كما ادعى المتهم مدنيا قبل المجنى عليه بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح الصف قضت حضوريا عملا بمواد الاقام - بتغريم المتهم مائتي جنيسه

والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ورفض الدعوى المدنية المقامة من المتهم . استأنف ومحكمة الجـيزة الابتدائية - بـهيئة استئنافية - قضت حضوريا بسقوط الاستئناف .

فـطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بسقوط استئنافه قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن عقوبة الغرامة المقضى بها عليه ليست عقوبة مقيدة للحرية يجب أن يتقدم لتنفيذها قبل الجلسة ، وهو ما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة ١٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم تقدمه للتنفيذ بالرغم من أن العقوبة المقضى بها ابتدائيا هي الغرامة ، فإنه يكون مخطئا في تطبيق القانون متعينا نقضه . لما كان ذلك ، وكان النظر في سقوط الاستئناف مقدما على بحث استيفائه الشكل المقرر في القانون ، فإن الخطأ الذى تردى فيه الحكم المطعون فيه يكون قد حجب محكمة الموضوع عن بحث شكل الاستئناف وموضوعه ، وهو ما يتعين معه ان يكون النقض مقرونا بالإعادة دون حاجة إلى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ١٧٩٠٦ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ١٦ من أبريل سنة ١٩٩٨

١. لما كان سبق لهذه المحكمة أن قضت بـ..... بسقوط الطعن بالنسبة للطاعة..... وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من أن الطاعة لم تتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنها ، غير أنه تبين بعدئذ أن العقوبة المقضى بها كانت مشمولة بإيقاف التنفيذ . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الرجوع في ذلك الحكم .
٢. لما كان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة . فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الشبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور .
٣. لما كان العيب الذي شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليه..... إلا أنه لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض مادام ان استئنافه كان قد قضى فيه بسقوطه وتأييد ذلك في المعارضة الاستئنافية .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بوصف أنهم : ضربوا..... فأحدثوا بها الاصابات الميينة بالتقرير الطبى المرفق والتي اعجزتها عن اشغالها الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما وذلك باستخدام أداة (سكين وعصا) - وطلبت محاكمتهم بالمادة ٢٤٢/١-٣ من قانون العقوبات ، وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بطلب الزامهم متضامين بأن يؤدوا لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل

التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح قسم المطرية قضت حضوريا عملا بمادة الاقحام بحبس كل منهم شهرا وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامهم بأن يؤدوا للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفا ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بسقوط الاستئناف . عارض المحكوم عليه الأول وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . كما عارضت المحكوم عليها الثانية وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وإيقاف عقوبة الحبس .

فطعن المحكوم عليه الأول والاستاذة المحامية عن الاستاذ المحامي عن المحكوم عليها الثانية في هذا الحكم بطريق النقض وقضت محكمة النقض أولا : بسقوط الطعن المقدم من الطاعنة . ثانيا : بقبول الطعن المقدم من الطاعن شكلا وفي الموضوع برفضه .

وبتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٩٨ قدمت مذكرة من المكتب الفني بطلب الرجوع في الحكم بالنسبة للطاعنة الغائبة للأسباب الواردة بها وحدد لنظره جلسة اليوم الخ

المحكمة

حيث انه سبق لهذه المحكمة أن قضت حضوريا بجلسة بسقوط الطعن بالنسبة للطاعنة وذلك بناء على ما أبدته النيابة العامة من ان الطاعنة لم تتقدم لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية المقضى بها إلى يوم الجلسة التي حددت لنظر طعنها ، غير أنه تبين بعدئذ أن العقوبة المقضى بها كانت مشمولة بإيقاف التنفيذ . لما كان ما تقدم فإنه يتعين الرجوع في ذلك الحكم .

ومن حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلا وتأييد الحكم المستأنف قد شابه قصور في التسبيب ذلك أنه خلا من الأسباب بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي أنه بعد أن أشار إلى وصف التهمة المسندة إلى الطاعنة استظر بعد ذلك مباشرة إلى القول " ومن حيث إن الواقعة تخلص فيما أبلغ به وقررت الجنى عليها من أن المتهمين أحدثوا الاصابات الميمنة بالتقرير الطبى ومن حيث أن التهمة ثابتة قبل المتهم من اقوال الجنى عليها والتقرير الطبى وبذلك يتعين عقابه بمواد الاقحام " . كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أفصح عن تأييده للحكم الابتدائي للأسباب التى بنى عليها أضاف " ومن حيث ان المحكمة تستشعر بأن التهمة لن تعود لارتكاب مثل ذلك مستقبلا وحرصا منها على ذلك ترى وقف تنفيذ العقوبة ... " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فيما اعتنقه من اسباب الحكم الابتدائي أو ما اضاف إليه من اسباب اخرى قد خلا من بيان واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم ان يبين واقعة الدعوى والأدلة التى استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة التى اقتنعت بها المحكمة . فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يسرد الواقعة وأدلة الثبوت التى يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها فى بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى ما تثيره الطاعنة ، وجدير بالذكر أنه وإن كان العيب الذى شاب الحكم يتصل بالمحكوم عليه إلا أنه لا محل لأعمال حكم المادة ٤٢ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض مادام ان استئنافه كان قد قضى فيه بسقوط وتأيد ذلك فى المعارضة الاستئنافية .

الطعن رقم ١٩٠٩٢ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٩٨

لما كان مناط التعويض وفق المادة ٢٦٧ اجراءات جنائية أن يلحق الطاعنين ضرر بسبب رفع الدعوى المدنية عليهما امام القاضى الجنائى ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض تعويض الطاعنين لما ارتآه من أنه لم يلحق بهما ضرر من الادعاء المباشر عليهما فإنه لا يقبل منهما المنازعة فى ثبوت الضرر المتمثل فى اجراءات تحقيق النيابة معهما ولا الضرر الناتج عن هدم بناء لهما - لأن أى الضررين المشار إليهما بفرض ثبوتهما ليس بسبب رفع الدعوى المدنية عليهما - هذا إلى أن تقريرهما بالطعن قد انصب على الحكم الصادر لصالحهما بعدم جواز نظر الدعوى وعدم قبول الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضده عليهما دون الحكم الصادر برفض دعواهما طبقا للمادة ٢٦٧ اجراءات جنائية ومن ثم يكون طعنهما غير مقبول .

الوقائع

أقام المدعى عليه مدنيا بصفته دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعنين بوصف أنهما أولا : دخلا عقارا (أرض فضاء) فى حيازة بقصد سلب حيازته بالقوة . ثانيا : تعديا على الأرض موضوع التهمة الأولى بإقامة منشآت عليها والانتفاع بها على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثا : دخلا العقار سالف الذكر ولم يخرجاه منه بناء على تكليفهما ممن له الحق فى ذلك وطلب عقابهما بالمواد ٣٦٩ ، ٣٧٢ ، ٣٧٣ من قانون العقوبات والزامهما متضامين بأن يؤديا له بصفته مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت وتأيد قرار السيد قاضى الحيازة وادعى المتهمان مدنيا قبل المدعى بالحقوق (بصفته) بإلزامه أن يؤدى لها مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح الدخيلة قضت حضوريا بعدم

جواز نظر الدعوى وعدم قبول الدعوى المدنية ورفض الدعوى المدنية المقامة من المتهمين . استأنف المتهمان دعواهما المدنية ومحكمة غرب الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية في الدعوى الفرعية في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إنه لما كان الطاعنان قد طلبا الزام المطعون ضده بصفته تعويضهما عملاً بالمادة ٢٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية إزاء ادعائه عليهما بالطريق المباشر في الجنحة لسنة ١٩٩٨ العامرية ، ولما كان مناط التعويض وفق المادة المشار إليها أن يلحق الطاعنين ضرر بسبب رفع الدعوى المدنية عليهما امام القاضى الجنائى ، وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد رفض تعويض الطاعنين لما ارتآه من أنه لم يلحق بهما ضرر من الادعاء المباشر عليهما فإنه لا يقبل منهما المنازعة في ثبوت الضرر المتمثل في اجراءات تحقيق النيابة معهما ولا الضرر الناتج عن هدم بناء لهما - لأن أى الضررين المشار إليهما بفرض ثبوتهما ليس بسبب رفع الدعوى المدنية عليهما - هذا إلى أن تقريرهما بالطعن قد انصب على الحكم الصادر لصالحهما بعدم جواز نظر الدعوى وعدم قبول الدعوى المدنية المقامة من المطعون ضده عليهما دون الحكم الصادر برفض دعواهما طبقاً للمادة ٢٦٧ اجراءات جنائية ومن ثم يكون طعنهما غير مقبول .

الطعن رقم ١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أنه وإن كان من حق المحكمة ألا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنعها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي تراه أنه الوصف القانوني السليم إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييرا في اساس الدعوى لنفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة والنيابة العامة بوصفها سلطة اتهام - وإن كان لها أن تطلب من المحكمة هذه الاضافة بما يبنى عليها من تغيير في الأساس أو زيادة في عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك في مواجهة المتهم أو مع اعلانه به إذا كان غائبا وإن يكون امام محكمة الدرجة الأولى حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من إحدى درجتى التقاضى .

٢. من المقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور .

٣. من المقرر أن محكمة ثانى درجة إنما تتصل بالدعوى متقيدة بالوقائع التى طرحت على المحكمة الجزئية ، وإذا كانت التهمة التى وجهت إلى الطاعن والتى تمت المرافعة على اساس أمام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائى المنسوب إليه ارتكابه وهو اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة المعاقب عليها المادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل ، وكانت هذه الجريمة تختلف في عناصرها واركائها عن جريمة التعدى على أرض فضاء مملوكة للدولة بإقامة منشآت عليها والمعاقب عليها بالمادة ٣٧٢

مكررا من قانون العقوبات والتي دالة الحكم المطعون فيه بما فإنه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن توجه إلى الطاعن هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية والتي لم تفصل فيها لما ينطوي عليه هذا الاجراء من تغيير في اساس الدعوى نفسه بإضافة واقعة جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضى ، ولو كان للواقعة الجديدة اساس من التحقيقات وهو لتعلقه بالنظام القضائى ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه في جريمة التعدى على أرض مملوكة للدولة سالفة البيان هو قضاء في جريمة لم تتصل بها المحكمة طبقا للقانون فإنه يكون باطلا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه اقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة جناح الخائكة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لاييقاف التنفيذ وغرامة عشرة آلاف جنيه والازالة . استأنف ومحكمة بنها الابتدائية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهرا وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة ورد الشئ لأصله على نفقة المتهم وذلك بعد أن عدلت الوصف الى تعدى على أرض مملوكة للدولة بإقامة منشآت عليها المؤتممة بالمادة ٣٧٢ مكررا عقوبات .

فطعنت الأستاذة المحامية عن الأستاذ

المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة التعدي على أرض فضاء مملوكة للدولة بأن أقام عليها منشآت بدلا من تهمة إقامة بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة الموجهة إليه من النيابة العامة - والسق حولكم عنها امام محكمة اول درجة ودون تنبيه الطاعن إلى هذا التعديل فضلا عن أنها بذلك فوتت عليه احدى درجتى التقاضى إذ كان على محكمة ثانى درجة إعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لمحاكمته من جديد على ضوء هذا التعديل مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه من المقرر أنه وإن كان من حق المحكمة ألا تثقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنعها من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذى تراه أنه الوصف القانونى السليم إلا أنه ليس لها أن تحدث تغييرا فى اساس الدعوى نفسه بإضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى ولم يتناولها التحقيق أو المرافعة والنيابة العامة بوصفها سلطة اتهام - وإن كان لها أن تطلب من المحكمة هذه الإضافة بما ينبى عليها من تغيير فى الأساس أو زيادة فى عدد الجرائم المقامة عليها الدعوى قبل المتهم إلا أن ذلك مشروط بأن يكون ذلك فى مواجهة المتهم أو مع اعلانه به إذا كان غائبا وأن يكون امام محكمة الدرجة الأولى حتى لا تحرمه فيما يتعلق بالأساس الجديد أو الجريمة الجديدة من احدى درجتى التقاضى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر طبقا لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا يجوز معاقبة المتهم عن واقعة أخرى غير التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور وأن محكمة ثانى درجة إنما تتصل بالدعوى متقبدة بالوقائع التى طرحت على المحكمة الجزئية وإذا كانت التهمة التى وجهت إلى الطاعن والتى تمت المرافعة على اساسها امام محكمة أول درجة قد حددت بالفعل الجنائى المنسوب إليه ارتكابه وهو .

اقامة بناء على أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة المعاقب عليها بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل ، وكانت هذه الجريمة تختلف في عناصرها وأركانها عن جريمة التعدي على أرض قضاء مملوكة للدولة بإقامة منشآت عليها والمعاقب عليها بالمادة ٣٧٢ مكررا من قانون العقوبات والتي دالسه الحكم المطعون فيه بما فإنه ما كان يجوز للمحكمة الاستئنافية أن توجه إلى الطاعن هذه التهمة التي لم تعرض على المحكمة الجزئية والتي لم تفصل فيها لما ينطوي عليه هذا الاجراء من تغيير في اساس الدعوى نفسه بإضافة واقعة جديدة وما يترتب عليه من حرمان المتهم من درجة من درجات التقاضي ولو كان للواقعة الجديدة أساس من التحقيقات وهو لتعلقه بالنظام القضائي ودرجاته يعد مخالفا للأحكام المتعلقة بالنظام العام . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه في جريمة التعدي على أرض مملوكة للدولة سالفه البيان هو قضاء في جريمة لم تتصل بها المحكمة طبقا للقانون فإنه يكون باطلا مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بغير حاجة إلى بحث بلقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٤٥٥٠١ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقاً للمواد ١٠ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ، وكان الطاعن لا يدعى عدم اختصاص القضاء العسكري بالدعوى محل الطعن المائل ، ولم ينازع في صحة ما أورده الحكم من أن رفعه الدعوى بالطريق المباشر إنما كان بعد أن حركت النيابة العسكرية الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق في الواقعة ، وكان يشترط اللجوء إلى طريق الادعاء المباشر ألا يكون هناك تحقيق مفتوح ما زال قائماً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسابقة الفصل فيها وبعدم قبول الدعوى المدنية - وهو في حقيقته حكم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن كانت النيابة العسكرية قد حركت الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق في الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ولصدور أمر منها ما زال قائماً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى في التحقيق الذي أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى المائلة يكون قد وافق صحيح القانون ، ويضحى ما يثيره الطاعن بشأن صدور الحكم قبل صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وبأن في قضاء الحكم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية سلب لاختصاص القضاء العادي بنظر الدعوى ولا محل له .

٢. ولما كان الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له فى نطاق حجته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن للخصوم ، فإن ما ينعاه الطلعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣. إن ما يشيره الطاعن بشأن خلو ديباجة الحكم من بيان الادعاء المدنى ، وإيرادها أن النيابة العامة هى التى حركت الدعوى رغم أنها اقيمت بطريق الادعاء المباشر مردود بأنه مجرد خطأ فى الكتابة وزلة قلم لا تخفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهم واقع الدعوى .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح مصر القديمة ضد المطعون ضدها بوصف أنها أعطت له بسوء نية شيكا بمبلغ أربعين ألف جنيه ميسحوبا على بنك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمها بذلك ، وطلبت عقابها بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، وإلزامها بأن تؤدى له مبلغ واحد وخمسين نجنيها على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بحبسها سنة مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامها بأن تؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين نجنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسابقة الفصل فيها فى الدعوى ٤٧٧١ لسنة ١٩٨٦ جناح عسكرية شرق القاهرة وبعدم قبول الدعوى المدنية .

فطلعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان من المقرر أن النيابة العسكرية عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكرى وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة فى اختصاص القضاء العسكرى طبقا للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ، وكان الطاعن لا يدعى عدم اختصاص القضاء العسكرى بالدعوى محل الطعن المائل ، ولم ينازع فى صحة ما أورده الحكم من أن رفعه الدعوى بالطريق المباشر إنما كان بعد أن حركت النيابة العسكرية الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق فى الواقعة ، وكان يشترط للجوء إلى طريق الادعاء المباشر ألا يكون هناك تحقيق مفتوح ما زال قائما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز نظر الدعوى العمومية لسابقة الفصل فيها وبعدم قبول الدعوى المدنية - وهو فى حقيقته حكم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية - لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن كانت النيابة العسكرية قد حركت الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق فى الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ولصدور امر منها مازال قائما بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى فى التحقيق الذى أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى المائلة يكون قد وافق صحيح القانون ، ويضحى ما يثيره الطاعن بشأن صدور الحكم قبل صدور الأمر بأن لا وجه لإقامة الدعوى ، وبأن فى قضاء الحكم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية سلب لاختصاص القضاء العادى بنظر الدعوى ولا محل له ، ولما كان الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ولو لم يعلن للخصوم ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولما كان ما يثيره الطاعن بشأن خلو ديباجة الحكم من بيان الادعاء المدنى ، وإيرادها أن النيابة العامة هى التى حركت الدعوى رغم أنها أقيمت بطريق الادعاء المباشر مردود بأنه مجرد خطأ فى الكتابة وزلة قلم لا تخفى ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة فى فهم واقع الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف المدنية .

الطعن رقم ٤٧٦١٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٠ من مايو سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .

٢. استقر القضاء على أن جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها فإذا ما اشتمل المنشور على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة أو خاصة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القصدين وتقدر أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو ما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا يقابله عليه في ذلك محكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة ، وإذا كان ما أورده الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه تبريرا لقضائه بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية - من أن العبارات الواردة بالتحذير لا يقصد منها المطعون ضده سب الطاعن أو القذف في حقه - سائغ ويؤدي إلى ما رتبته عليه وينبى عن إمام المحكمة بالدعوى وبظروفها عن بصر وبصيرة فإن كل ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح الأوبكية ضد الطاعن بوصف أنه قذف في حقه وأبلغ كذبا ضده ، وطلب عقابه بالمواد ١٧١/٤ ، ٣٠٢/١ ، ٣٠٣/١ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له

.....
 فطعت الأستاذة المحامية عن الأستاذ المحامي
 نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ

لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أورد واقعة الدعوى فيما محصله أن المطعون ضده نشر تحذيرا بجريدة المساء اعتبره الطاعن منطويا على قذف وسب في حقه ، وأن هذا التحذير تضمن أن المطعون ضده يحوز قطعة أرض أوضح مساحتها ومكانها تفصيلا وأنه اشتراها بعقود مسجلة وبأحكام نهائية وأن هناك نزاعا قضائيا بينه وبين الطاعن حول حيازة هذا المسطح من الأرض وأنه قد صدر قرار من السيد قاضي الحيازة ضده ومن ثم فإن المطعون ضده يحذر الكافة من التعامل مع الطاعن على هذا العقار حتى يفصل نهائيا في النزاع وانتهى الحكم إلى " أن المتهم لم ينسب إلى المدعى بالحق المدني واقعة محددة في صلب التحذير ولم تتجه إرادته إلى التشهير بالمدعى بالحق المدني وإنما قصد الحفاظ على حقه في ملكية الأرض الموضحة بالتحذير إلى أن يفصل في موضوع الملكية قضائيا ، الأمر الذي يكون معه اتهام المدعى بالحق المدني لا سند له لعدم توافر أركان جريمة القذف قبل المتهم فمن ثم يتعين القضاء ببراءته عملا بالمادة ١/٣٠٤ - وحيث أنه لما كان تصرف المتهم لا يشكل جريمة أو فعل غير مشروع فمن ثم لا يتعين إلزامه بالتعويض الأمر الذي يقتضى رفض الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والاهانة لا يتحقق إلا إذا كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها ، وقد استقر القضاء على أن جرائم النشر يتعين لبحث وجود جريمة فيها أو عدم

وجودها تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها فإذا ما اشتمل المنشور على عبارات يكون الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة أو خاصة وأخرى يكون القصد منها التشهير فللمحكمة في هذه الحالة أن توازن بين القاصدين وتقدير أيهما كانت له الغلبة في نفس الناشر . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المرجع في تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف أو الإهانة هو بما يطمئن إليه القاضي من تحصيله لفهم الواقع في الدعوى ولا رقابة عليه في ذلك لمحكمة النقض مادام لم يخطئ في التطبيق القانوني على الواقعة ، وإذا كان ما أورده الحكم الابتدائي الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه تبريرا لقضائه بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية - من أن العبارات الواردة بالتحذير لا يقصد منها المطعون ضده سب الطاعن أو القذف في حقه - سائغ ويؤدي إلى ما رتبته عليه وينبئ عن إلمام المحكمة بالدعوى وبظروفها عن بصر وبصيرة فإن كل ما يثيره الطاعن في طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا مع مصادرة لكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

الطعن رقم ٩٨٧٣ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٩٨

لما كان الأستاذ محامى الحكومة قد قرر بالطعن بطريق
النقض فى الحكم المطعون فيه بصفته عن وزير المالية بصفته ، ولم يفصح فى التقرير
بالطعن - بصفته محاميا للحكومة عن صفة شخص من ينوب عنه فى الطعن فى الحكم
المطعون فيه - إذ خلا من بيان أن الطاعن هو المدعى بالحقوق المدنية وهو السيد
وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك ونائبا عنه فإن الطعن يكون قد
قرر به من غير ذى صفة ، ولا يغير من ذلك أن تكون اسباب الطعن قد تضمنت ما
يفيد أنها مقدمة من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك ، مادام أنه لم
يثبت صراحة فى تقرير الطعن أن من قرر به كان نائبا عنه ، لما هو مقرر من أن تقرير
الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها
الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الإجرائى عن صدر
عنه على الوجه المعتبر قانونا ، وأنه لا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج
عنه غير مستمد منه . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا

الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأتهما : حازا بضائع أجنبية مهربة غير
خالصة الرسوم الجمركية وطلبت عقابهما بالمواد ١٢١ ، ١٢١ مكررا ، ١٢٤ ،
١٢٤ مكررا من القانون ٦٦ لسنة ٦٣ المعدل بالقانون ٧٥ لسنة ١٩٨٠ ، وادعى
وزير المالية بصفته مدنيا قبل المتهمين بالزامهما بأداء مثلى الضرائب المستحقة ،
ومحكمة جنح قسم ثان أسيوط قضت حضوريا ببراءة المتهمين ورفض الدعوى المدنية
. استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة اسيوط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت
غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعننت هيئة قضايا الدولة بصفتها نائبة عن المدعى بالحقوق المدنية بصفته في
هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان الأستاذ محامى الحكومة قد قرر بالطعن بطريق النقض في
الحكم المطعون فيه بصفته عن وزير المالية بصفته ، ولم يفصح في التقرير بالطعن -
بصفته محاميا للحكومة ، عن صفة شخص من ينوب عنه في الطعن في الحكم المطعون
فيه - إذ خلا من بيان أن الطاعن هو المدعى بالحقوق المدنية وهو السيد وزير المالية
بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك ونائبا عنه فإن الطعن يكون قد قرر به من غير
ذى صفة ، ولا يغير من ذلك أن تكون اسباب الطعن قد تضمنت ما يفيد أنها مقدمة
من وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك ، مادام أنه لم يثبت صراحة في
تقرير الطعن أن من قرر به كان نائبا عنه ، لما هو مقرر من ان تقرير الطعن هو ورقة
شكلية من أوراق الاجراءات التى يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها
السند الوحيد اذلى يشهد بصدور العمل الاجرائى عن صدر عنه على الوجه المعتبر
قانونا ، وأنه لا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . لما
كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون مفصحا عن عدم قبوله شكلا .

الطعن رقم ١٢٨٤٨ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٩٨

لما كان من المقرر أن الطعن بطريق النقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينسب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكولا عنه توكيلا يخوله هذا الحق ، وكان الثابت من الاطلاع على تقرير الطعن بالنقض مباشرته من الأستاذ الخامي عن الأستاذ الخامي بصفته وكيلا عن المحكوم عليه بموجب توكيل أشير إلى رقمه بقرار الطعن ، بيد أن التوكيل المشار إليه لم يقدم للتثبيت من صفة المقرر ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة مفصحا عن عدم قبوله شكلا ، ولا يغير من ذلك احتواء أوراق الطعن على صورة ضوئية مصدق عليها من توكيل آخر صادر من المحكوم عليه لخامين آخرين هما الأستاذين و وما نصت عليه المادة ٥٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من اجازة انابة الخامي الموكل أحد زملائه في مباشرة بعض الاجراءات مادام أن من قرر بالطعن لم يفصح عن انه يباشر هذا الاجراء نيابة عن أحد هذين الخامين ، وذلك لما هو مقرر من أن تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عنه صدر عنه على الوجه المعبر قانونا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه تقاضى من الشاكي المبلغ المبين بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل بالمادة ٢٣ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ، ومحكمة جناح أمن الدولة بالجيزة قضت حضوريا اعتباريا ببرائته مما نسب إليه . استأنف النيابة

العامة ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبسه ثلاثة اشهر مع الشغل والنفاذ وغرامة تعادل مثلي المبلغ الذي تقاضاه بالمخالفة للقانون والرد عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ
المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان من المقرر أن الطعن بطريق النقض حق شخصي لمن صدر الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لغيره أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا يخوله هذا الحق ، وكان الثابت من الاطلاع على تقرير الطعن بالنقض مباشرته من الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي بصفته وكيلا عن المحكوم عليه بموجب توكيل أشير إلى رقمه بتقرير الطعن بيد أن التوكيل المشار إليه لم يقدم للتبثيت من صفة المقرر ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة مفصحا عن عدم قبوله شكلا ، ولا يغير من ذلك احتواء أوراق الطعن على صورة ضوئية مصدق عليها من توكيل آخر صادر من المحكوم عليه لمحامين آخرين هما الأستاذين
و..... وما نصت عليه المادة ٥٦ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من اجازة انابة المحامي الموكل أحد زملائه في مباشرة بعض الاجراءات ، مادام أن من قرر بالطعن لم يفصح عن أنه يباشر هذا الاجراء نيابة عن احد هذين المحامين ، وذلك لما هو مقرر من ان تقرير الطعن ورقة شكلية من أوراق الاجراءات التي يجب أن تحمل بذاتها مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الاجرائي عن صدر عنه الوجه المعتر قانونا .

الطعن رقم ١٤١٧١ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٩٨

١. لما كان الطاعن وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم اسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

٢. لما كان لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون ان يستوجبه تفصيلا ، والاستجواب المحظور عليه هو مجاهدة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشتها مناقشة تفصيلية كيما يفندها إن كان منكرا لها أو أن يعترف بها إذا شاء الاعتراف ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جمعا الاستدلالات أن محرره لم يتعد حدود سؤال الطاعن عما أسند إليه واثبات اعترافه ، ولم يجئ - على خلاف ما يدعيه الطاعن - مواجهة بينه وبين المجنى عليهم ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون فلا غير محله .

٣. إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من الخطأ في القانون لمخالفة قضاء محكمة النقض ، مردود بأن هذه المخالفة - بفرض وقوعها - لا يصح ان تكون وجهها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة يصح في ذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان اعتراف الطاعن واطرحه لعدم وجود دليل على وقوع اكراه مادي أو معنوي مما زعمه الدفاع ، وإذا كان الثابت من المفردات أن ما أثاره الدفاع بشأن الاكراه المدعى به لا يسانده واقع حسبما تشهد به الأوراق فإنه يكون ظاهر البطلان ، ولم يكن بالحكم حاجة في اطراحه الى اكثر مما ذكره في عبارته المجملة .

٥. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار أمر النيابة العامة بالقبض أو بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت

اشراف محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعرب عن اطمئنان المحكمة إلى جدية التحريات التي بنى عليها أمر القبض وأطرح الدفع بطلانه ، وكان استمر مأمور الضبط القضائي في تحرياته بعد صدور الأمر مفاده تعقب المتهم والوقوف على مكان وجوده تمهيدا لتنفيذ الأمر وتحينا لفرصة ضبطه وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الأمر ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

الوقائع

أقامت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم سرقوا المبلغ النقدي والأشياء الأخرى المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والمملوكة لـ و
و بطريق الاكراه الواقع عليهم بأن دلفوا إلى مسكنهم بعد أن التحل المتهم الثالث صفة عامل بشركة الكهرباء واشهر المتهم الأول مطواة (قرن غزال) وأشهر الثاني (مسدس صوت) هددوا بهما المجنى عليهم وكبلهم المتهم الأول بسلك فشلوا بذلك بمقاومتهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من الاكراه من الاستيلاء على المسروقات .
المتهم الأول أيضا أحرز بغير ترخيص سلاحا أبيض (مطواة قرن غزال) وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا - عملا بالمواد ١٥٥ ، ٣١٤ من قانون العقوبات المعدل ٢٥ مكررا من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند (أ) من الجدول المرفق - بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة السلاح المضبوط . فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة تحكم فيها من جديد دائرة أخرى ، ومحكمة الاعادة (مشكلة بدائرة أخرى) قضت حضوريا عملا بالمواد ١٥٥ ، ٣١٤ من قانون العقوبات ، ١/١ ، ١/٢٥ مكررا ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم

١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند العاشر من الجدول رقم (١) الملحق مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات - بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عمما أسند إليهما ومصادرة المطواة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث أن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم اسبابا فيكون طعنه غير مقبول شكلا .

ومن حيث ان الطعن المقدم من الطاعن الثاني استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة بطريق الاكراه شابه قصور في التسبيب وأخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن دفع بطلان القبض عليه في يوم ١٩٨٩/٥/٣٠ بعد انتهاء مهلة الأيام الثلاثة المحددة لتنفيذ أمر النيابة العامة الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١ بعد انتهاء مهلة الأيام الثلاثة المحددة لتنفيذ أمر النيابة العامة الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١ ، ودفع بطلان استجوابه من مأمور الضبط القضائي ومواجهته إياه بالجنح عليهم وببطلان اعترافه لصدوره وليد اكراه ، كما دفع بعدم جدية التحريات التي بنى عليها أمر النيابة بالقبض عليه بدليل أنها أجريت بعد صدور ذلك الأمر ، فرد الحكم على سائر دفعوه بما لا يصلح لاطراحها ، وجاء مسلك الحكم حيال الدفع ببطلان الاعتراف تكرارا للمخالفة التي كانت سبب نقض الحكم السابق صدوره في الدعوى ، وذلك بما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه عرض للدفع ببطلان القبض على المتهمين وتفتيش مساكنهم لوقوعه بعد نفاذ الأجل المحدد بالأمر الصادر فرد عليه بقوله " أن القبض تم في خلال مدة الإذن الصادر من النيابة بهذا الشأن " ، وكان يبين من

الاطلاع على المفردات أن الأمر الصادر من النيابة بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢١ بالقبض على الطاعن قد نفذ في خلال الأجل المحدد (اثنين وسبعين ساعة) إلا أن الطاعن عرض على نيابة المطرية في القضية رقم ... لسنة المطرية وأمرت بحبسه احتياطيا على ذمتها وظل كذلك حتى تاريخ عرضه على نيابة مصر الجديدة في القضية الماثلة صحبة محضر جمع الاستدلالات المؤرخ ١٩٨٩/٥/٣٠ ، ومن ثم فإن الدفع المذكور يكون على غير اساس من الواقع ويكون رد الحكم عليه بالعبارة المشار إليها مبرأ من قالة القصور . لما كان ذلك ، وكان لمأمور الضبط القضائي عملا بالمادة ٢٩ من قانون الاجراءات الجنائية أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستوجه تفصيلا ، والاستجواب المحظور عليه هو مجاهدة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشتها مناقشة تفصيلية كيما يفندها إن كان منكرا لها أو أن يعترف بها إذا شاء الاعتراف ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جمع الاستدلالات أن محرره لم يتعد حدود سؤال الطاعن عما أسند إليه وثابت اعترافه ، ولم يجئ - علا خلاف ما يدعيه الطاعن - مواجهة بينه وبين المجنى عليهم . فإن النعى على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في القانون لمخالفة قضاء محكمة النقض ، وكانت هذه المخالفة - بفرض وقوعها - لا يصح أن تكون وجها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة المدعاة يصح في ذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم ، ومع ذلك فإن الحكم المطعون فيه - على خلاف الحكم السابق نقضه - قد عرض للدفع بطلان اعتراف الطاعن وأطرحه لعدم وجود دليل على وقوع اكراه مادي أو معنوي مما زعمه الدفاع ، وإذا كان الثابت من المفردات أن ما اثاره الدفاع بشأن الاكراه المدعى به لا يسانده واقع حسبما تشهد به الأوراق فإنه يكون ظاهر البطلان ، ولم يكن بالحكم حاجة في اطراحه إلى أكثر مما ذكره في عبارته المجملة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار أمر النيابة العامة بالقبض أو بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل

الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد أعرب عن اطمئنان المحكمة إلى جدية التحريات التي بنى عليها أمر القبض وأطرح الدفع بطلانه وكان استمرار مأمور الضبط القضائي في تحرياته بعد صدور الأمر ، مفاده تعقب المتهم والوقوف على مكان وجوده تمهيدا لتنفيذ الأمر وتحيينا لفرصة ضبطه وليس معناه عدم جدية التحريات السابقة على صدور الأمر ، فإن النعى على الحكم في هذا الصدد بدوره يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٧٨٧١ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٩٨

إذ كانت المحكمة الدستورية قد قضت في الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٧ ق
دستورية بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٩٨ بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٢١
من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من
المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وذلك فيما تضمنته من عدم جواز
الطعن على الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ،
وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد
نصت على أن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع
سلطات الدولة والكافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في
الجريدة الرسمية ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة
عدم تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره فإذا كان الحكم متعلقا بنص جنائي تعتبر
الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم يكن ويبين من
هذا النص أن المشرع قد أعمل فكرة الأثر الرجعي إذا تعلق الحكم بعدم الدستورية
بنصوص أو أحكام جنائية صادرة بالإدانة ولو كانت أحكاما بآية . لما كان ذلك ،
وكانت المادة ٢١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية
تحظر - قبل صدور حكم المحكمة الدستورية سالف البيان - الطعن بالمعارضة في
الأحكام الغيابية الصادرة تنفيذا لهذا القانون وبعد صدور حكم المحكمة الدستورية
ونشره - صارت المادة آتية الذكر كأنها لم تكن أصلا ويكون الحكم الدستوري
بذلك قد أنشأ للمتهم مركزا قانونيا جديدا لم يكن له من قبل بأن جعل له حق
الطعن بالمعارضة - وهو ما يتحقق به معنى القانون الأصلح بما يخول محكمة النقض
أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها عملا بالحق المقرر لها

بنص المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر برقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

أقيمت النيابة العامة الطاعن بأنه أدار محلا صناعيا (مصنع طوب) حكم بإغلاقه وطلبت عقابه بالمادتين ١ ، ٢٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ، ومحكمة جنح قضت غيابيا عملا بمادتي الاقسام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لإيقاف التنفيذ والإزالة على نفقة المتهم . عارض وقضى في معارضته بالمادة ٢١ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ بعدم جواز المعارضة . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه أدار محلا صناعيا (مصنع طوب) حكم بإغلاقه ، وطلبت النيابة العامة عقابه بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ ومحكمة أول درجة قضت غيابيا بحبسه ثلاثة أشهر وكفالة عشرة جنيهاً وإغلاق المصنع على نفقة المتهم وإذا عارض قضى بعدم جواز معارضته عملا بالمادة ٢١ من القانون المار ذكره والتي تمنع الطعن بطريق المعارضة استأنف وقضى في استئنافه بتأييد الحكم المستأنف فطعن بطريق النقض ، ومن حيث إن المحكمة الدستورية قضت في الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٧ ق دستورية بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٩٨ بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة

بالصحة والخطرة وذلك فيما تضمنته من عدم جواز الطعن على الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، ومن حيث إن المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية و يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم تطبيقه من اليوم التالي لتاريخ نشره فإذا كان الحكم متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ويبين من هذا النص أن المشرع قد أعمل فكرة الأثر الرجعي إذا تعلق الحكم بعدم الدستورية بنصوص أو أحكام جنائية صادرة بالإدانة ولو كانت أحكاما بآية . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية تحظر - قبل صدور حكم المحكمة الدستورية سالف البيان - الطعن بالمعارضة في الأحكام الغيابية الصادرة تنفيذا لهذا القانون - وبعد صدور حكم المحكمة الدستورية ونشره - صارت المادة آتفة الذكر كأنها لم تكن أصلا ويكون الحكم الدستوري بذلك قد أنشأ للمتهم مركزا قانونيا جديدا لم يكن له من قبل بأن جعل له حق الطعن بالمعارضة - وهو ما يتحقق به معنى القانون الأصلح بما يخول محكمة النقض أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها ، عملا بالحق المقرر لها بنص المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر برقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإعادة الدعوى لمحكمة أول درجة الفصل في المعارضة الابتدائية دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٣٦٣٤ لسنة ٦٧ القضائية

جلسة ٢ من بونية سنة ١٩٩٨

١. إن المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز اعادة نظرها إلا بالطعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون " ، وتنص المادة ٤٥٥ من ذات القانون على أنه " لا يجوز الرجوع الى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغيير الوصف القانوني للجريمة " ، ومفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه يحظر محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين ، وأنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها فلا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ومناطق وحدة الواقعة التي تمنع من اعادة المحاكمة - ولو تحت وصف جديد - أن يتحد الأساس الذي اقيمت عليه الوقائع في الدعويين بمعنى أن لا يكون لكل دعوى ذاتية مستقلة وظروف خاصة تتحقق بهذا الغيرية التي يمتنع معها القول بوحدة السبب فيهما .

٢. لما كانت النيابة العامة قد اقامت الدعوى على الطاعن بوصف أنه في الفترة من سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٩٦/١٠/٢٧ ، أولا : (١) لم يراع في تصميم وتنفيذ البناء رقم شارع بمصر الجديدة الأصول الفنية المقررة قانونا بأن أنشأه واقامه على أعمدة وهيكل خرساني لا تتحمل عدد الأدوار المرخص له بإقامتها مخالفا بذلك الرسم المعماري والانشائي الذي منح على أساسه الترخيص ثم اقام خمسة أدوار من التاسع حتى الثالث عشر زائدة على المرخص له بإقامته دون الحصول على ترخيص رغم عدم تحمل الأعمدة والهيكل الخرساني التي

أنشأها بالمخالفة للترخيص زيادة الاحمال الواقعة عليها مما أدى إلى زيادة تلك
الاحمال فأفقدتها معامل الأمان وأدى ذلك إلى سقوط البناء على النحو المبين
بتقرير اللجنة الهندسية المرفق بالتحقيقات وقد نشأ عن تلك الأفعال وفاة أربعة
وستين شخصا واصابة ستة عشر آخرين . ٢) أجرى تعديلات وتوسعات بالدور
الأرضى بالعقار موضوع التهمة الأولى على النحو المبين بالتحقيقات دون
ترخيص ومخالفا بذلك شروط ترخيص بناء العقار مما ساعد على سقوطه . ٣)
اقام بناء بمنطقة الردود بالعقار سالف الذكر بدون ترخيص من الجهة الإدارية
المختصة . ٤) لم يعهد إلى مهندس نقابي معمارى أو مدنى للإشراف فعليا على
تنفيذ أعمال البناء المرخص بإنشائها . ثالثا : هو وآخرون قدموا بالتهمة ثانيا
أنهم أجروا تعديلا بالوحدة رقم بالعقار المشار إليه وذلك بإزالة حوائط
وتكسير اجزاء بعض الأعمدة بدون اشراف أو مراقبة مما ترتب عليه سقوط
العقار ووفاة واصابة من سبقت الإشارة إليهم هم جميعا ١- تسببوا بأخطائهم
على النحو المبين بالتهم السابقة وبإهمالهم وعدم مراعاتهم القوانين والقرارات
واللوائح المنظمة لأعمال البناء وإيخالهم اخلالا جسيما بما تفرضه عليهم أصول
عملهم في زيادة اجهادات الأعمدة مرتين ونصف عن احمالها التصميمية مما أفقد
بناء العقار معامل الأمان وسقوطه وقد أدى ما وقع منهم من خطأ وإهمال
واخلال إلى وفاة أربعة وستين شخصا واصابة ستة عشر والميئة أسمائهم
بالتحقيقات ، ٢- تسببوا بأخطائهم موضوع التهم السابقة في اتلاف المنقولات
والسيارات المملوكة للغير والميئة أسمائهم بالتحقيقات وطلبت عقابهم بالمواد ٤ ،
١١ ، ١٢ ، ١/٢٢ ، ٢ ، ٣ ، ٤ مكررا ، ٢٥ من القانون رقم ١٠٦ لسنة
١٩٧٦ المعدل بالقوانين أرقام ٣٠ سنة ١٩٨٣ ، ٢٥ سنة ١٩٩٢ ، ١٠١
سنة ١٩٩٦ واللائحة التنفيذية الملحقه بالقانون الأول ، والمواد ١/٢٣٨ ، ٢ ،
٣ ، ١/٢٤٤ ، ٢ ، ٣ ، ٣٧٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنايات أمن

الدولة قضت بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سبع سنين عن التهمة ثالثا
المسندة إليه ببنديهما ١ ، ٢ وهى القتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال وبراءته
من التهمة أولا المسندة إليه ببنديهما ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ (وهى جرائم الأدوار
الزائدة بدون ترخيص وغير مطابقة والتعديلات والتوسعات بالدور الأرضى ،
والبناء بمنطقة الردود بغير اشراف مهندس نقابى أو مدنى للاشراف على التنفيذ)
وأقامت قضاءها ببراءة الطاعن على قولها " وكانت هذه الأفعال المسندة إلى
المتهم (الطاعن) قد تمت وانتهت منذ الانتهاء من بناء المبنى الذى مضى عليه
أكثر من عشرة سنين قبل رفع الدعوى ليكون الحق فى اقامة الدعوى قد سقط
بمضى المدة عملا بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية المبنى أقيم
واكتمل بناءه فى ظل أحكام القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ ، ١٠٦ سنة ١٩٧١ قبل
تعديلاته بدليل ما ثبت فى محضر المخالفة رقم سنة جنح مصر
الجديدة وبدليل ما ثبت فى العقود العرفية المبينة بصدد الدعاوى السابق
الإشارة إليها من بيع مسطح الدور الأرضى قبل شريان أحكام القانون ٣٠ سنة
١٩٨٣ وأن المتهم عوقب عن هذا الفعل فإن الفعل المسند إليه موضوع
التهمة الأولى حوكم المتهم من أجله فى الجنحة سالفة الذكر تنقضى
الدعوى الجنائية فيه وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون
الاجراءات الجنائية بالحكم النهائى فى الجنحة رقم سنة جنح البلدية
بمصر الجديدة ، وكان الاتهام المسند إلى المتهم بإجراء تعديلات بالدور
الأرضى فضلا عن أن هذه الواقعة إن صح نسبتها للمتهم فإنها تكون قد حدثت
قبل التصرف بالبيع فى هذا المسطح والذى مضى عليه أكثر من ثلاث سنين قبل
رفع الدعوى الكافية لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقا لنص المادة من
قانون الاجراءات الجنائية فإن هذا الاتهام قائم على مجرد مرسل القول
يعوزة الدليل الصحيح الأمر الذى يتعين معه اطراحه وعدم التعويل عليه

والقضاء ببراءة المتهم من هذا الاتهام ولم يثبت على وجه الجزم واليقين قيام المتهم بالدور الأرضي فالثابت إن هذا المكان المجاور لمركز مصر للأشعة مباع للغير منذ زمن بعيد وليس في الأوراق ما يدل على أن المتهم بالذات هو الذى قام بهذه الأعمال مما يتعين معه طرح هذا الاتهام وعدم الاعتداد به والقضاء ببراءة المتهم منه خلو القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والذى أقيم في ظل أحكامه المبنى المنهار من نص يلزم مالك العقار تعيين مهندس معماري نقابي أو مدني يتولى الاشراف على اقامة المباني اثناء عملية البناء وإن هذا الإلزام لم يرد إلا في القانون ١٠٦ سنة ١٩٧٦ والذى صدر بعد اكتمال البناء حسبما كشفت عنه الجنحة رقم سنة مصر الجديدة المحررة ضد المتهم ببناء الأدوار الأربعة العلوية بغير ترخيص في ظل أحكام القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ سالف البيان والمطلوب معاقبة المتهم بأحكامه ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم من هذه التهمة ، ثم اقام الحكم المطعون فيه قضاءه بإدانة الطاعن بجرائم القتل والاصابة الخطأ والاتلاف على قوله " هو الذى اقام البناء المعيب بإقامة أربعة أدوار علوية على أعمدة لم تعد أصلا لتحمل هذه الزيادة مما أفقد المبنى معامل الأمان وجعله عرضه للانهيار بزيادة اجهادات الأعمدة مما ترتب عليه أن صار المبنى في حالة حرجة وانهار عند تعرضه لمؤثر ثانوى فإنه يكون مسئولاً عن خطئه مستقلاً عن خطأ المتهمين الثالث والرابع (الطاعنين الثانى والثالث) الذين قاما بأعمال من شأنها ازالة الحوائط الفاصلة المجاورة للأعمدة والساندة لها والمعتبرة في حكم الحوائط الحاملة في حالة هذا المبنى المعيب وتدخلوا في تقليل سمك بعض الأعمدة مما ساعد وعجل في انهيار المبنى فإنهما يكونان مسئولين عن خطئهما مستقلين عن خطأ المتهم الأول " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم - رغم ما أثبتته ودل عليه - بما له أصله بالأوراق - من أن الطاعن قد سبق محاكمته في الجنحة رقم

..... سنة مصر الجديدة عن بناء الأدوار العلوية الأربع بدون ترخيص وغير مطابق للمواصفات الفنية اللازمة لسلامة البناء باعتبارهما وصفان غير مستقلين وإنما قرينان ملازمان لفعل البناء وتداخلان في وصفه القانوني وهما من الجرائم الوقتية - ومن أن أفعال البناء هذه أقامها الطاعن قبل بيعه العقار قد انقضت الدعوى الجنائية بخصوصها وقضى ببراءة الطاعن فيها ومن جميع الأفعال المكونة للتهمة الأولى (وقد حاز هذا القضاء في ذاته حجية الأمر المقضى بعدم الطعن عليه أو المنازعة بشأنه ممن يملكه - النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية - بل وأصبح باتا واستقر أمره بما لا سبيل من بعد لمناقشته) عاد الحكم وحاكمه عن ذات النشاط موضوع التهمة الأولى في البندين ١ ، ٢ (بناء الأدوار الأربع العليا بدون ترخيص وغير مطابقة للمواصفات - والمقضى بالبراءة فيها لعدم جواز نظر الدعوى بخصوصها ولانقضائها بالتقادم) واتخذة أساسا لإدانة الطاعن بجرائم القتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ عاقب عن الفعل الواحد مرتين وهو الأمر المخطور ولو كانت المحاكمة والعقاب تحت وصف جديد عملا بالمادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية - بفرض جدلي أن خطأ في أعمال البناء التي أقامها الطاعن هي التي أدت أو شاركت في وقوع الحادث ومن ثم وعملا بالمادة ٣٩ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين تصحيحه والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر جرائم القتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال لسابقة الفصل فيها في اللجنة ... سنة بلدية مصر الجديدة .

٣. من المقرر أن رابطة السببية ركن في جريمة القتل والاصابة الخطأ وهي تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل أو الجرح اتصال السبب بالمسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الجرح بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فني . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الثانى بجريمة

القتل الخطأ لأربعة وستين شخصا واصابة ستة عشر آخرين وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى الأشد القتل الخطأ وأغفل الإشارة إلى الكشف الطبى الموقع على كل من المجنى عليهم كما خلا من بيان أسمائهم والاصابات التى أدت لوقائهم وكذا تلك التى لحقت بغيرهم فإنه يكون قد فاته أن يدل على قيام رابطة السببية بين الخطأ ذاته والإصابات التى حدثت للمجنى عليهم وأدت إلى وفاة بعضهم استنادا إلى دليل فى مما يعيبه ويجوب نقضه بالنسبة للطاعن الثانى والثالثلاتصال وجه العيب به .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من (١)..... (طاعن) ، (٢).....
(٣)..... (طاعن) ، (٤)..... (طاعن) بأنهم أولا : المتهم الأول ١ - لم يراع فى تصميم وتنفيذ البناء رقم شارع..... بمحضر الجديدة الأصول الفنية المقررة قانونا بأن أنشأه وأقامه ٩ على أعمدة وهيكل خرساني لا تتحمل عدد الأدوار المرخص له بإقامتها مخالفا بذلك الرسم المعماري والانشائي الذى منح على أساسه الترخيص ثم أقام خمسة أدوار من التاسع حتى الثالث عشر زائدة على المرخص له بإقامته دون الحصول على ترخيص رغم عدم تحمل الأعمدة والهيكل الخرساني التى أنشأها بالمخالفة للترخيص زيادة الأحمال الواقعة عليها مما أدى إلى زيادة تلك الأحمال فأفقدوها معامل الأمان وادى إلى سقوط البناء على النحو المبين بتقرير اللجنة الهندسية المرفق بالتحقيقات وقد نشأ عن تلك الأفعال وفاة أربعة وستين شخصا وإصابة ستة عشر آخرين . ٢) أجر تعديلات وتوسعات بالدور الأرضى بالعقار موضوع التهمة الأولى على النحو المبين بالتحقيقات بدون ترخيص ومخالفا بذلك شروط ترخيص بناء العقار مما ساعد على سقوطه . ٣) أقام بناء بمنطقة الردود بالعقار سالف الذكر بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة . ٤) لم يعهد إلى مهندس نقابى معمارى أو مدنى للإشراف فعليا على تنفيذ أعمال البناء المرخص بإنشائها . ثانيا: المتهمون من الثانى

حتى الرابع : أجروا تعديلات في بناء الوحدة رقم بالعقار المشار إليه المملوكة
للبنك الذي يمثل المتهم الثاني والذي أسند للمتهم الثالث اعداد الرسومات
الهندسية للتعديلات المطلوبة وللمتهم الرابع تنفيذها بإزالة الحوائط وتكسير أجزاء
بعض أعمدة تلك الوحدة بغير ترخيص بذلك وبدون إشراف أو مراقبة حال تنفيذ
تلك الأعمال مما ترتب على ذلك سقوط العقار و وفاة واصابة من سبقت الإشارة
إليهم . ثالثا : المتهمون جميعا ١ - تسبوا بخطائهم على النحو المبين بالتهم السابقة
وبإهمالهم وعدم مراعاتهم القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لأعمال البناء
وبإخلالهم اخلاقا جسيما بما تفرضه عليهم أصول عملهم في زيادة اجهادات الأعمدة
مرتين ونصف عن أحماهم التصميمية مما أفقد بناء العقار معامل الأمان وسقوطه وقد
أدى ما وقع منهم من خطأ وإهمال وإخلال إلى وفاة واصابة من سبقت الإشارة إليهم
المبين أسمائهم بالتحقيقات ، ٢ - تسبوا بأخطائهم موضوع التهم السابقة في إتلاف
المنقولات والسيارات المملوكة للغير والمبينة أسمائهم بالتحقيقات وأحالتهم إلى محكمة
أمن الدولة العليا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، وادعى كل
من : و و و و و
و وورثة المجنى عليهم و و و
و و و و و و
و و و و و و
و قبل المتهمين بأن يؤدوا إلى كل منهم مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على
سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١/٢٣٨ ،
٢ ، ٣ و ١/٢٤٤ ، ٢ ، ٣ ، ٦/٣٧٨ من قانون العقوبات ، والمادة ١/٢٢ ، ٢ ،
٣ ، ٤ مكررا من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، والمعدل بالقوانين أرقام ٣٠
لسنة ١٩٨٣ ، ٢٥ لسنة ١٩٩٢ ، ١٠١ لسنة ١٩٩٦ واللائحة التنفيذية المرفقة
بالقانون الأول مع اعمال المادة ٣٢ من قانون العقوبات . أولا : بمعاقبة

بالحبس مع الشغل لمدة سبع سنين عن التهمة ثالثا المسندة إليه بيندى (١ ، ٢)
وببراءته من التهمة أولا المسندة إليه بتودها (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤) . ثانيا : بمعاقبة كل
من : و بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهما
قيمة الأعمال البالغ قدرها ٣٢٥٣٩٦,٢٧ ثلاثمائة خمسة وعشرون ألف وثلثمائة
وستة وتسعون جنيها وسبعة وعشرون قرشا عما أسند إليهما . ثالثا : بشطب اسم
المهندسين و من سجلات نقابة المهندسين وسجلات اتحاد
المقاولين حسب الأحوال لمدة سنة واحدة ونشر الحكم في جريدتى الأهرام والأخبار
على نفقتهما . رابعا : ببراءة مما أسند إليه . خامسا : بعدم قبول
الدعوى المدية .

فطعن كل من المحكوم عليه الأول والأساتذة و
و و المحامين عن الأستاذين و المحامى
نيابة عن المحكوم عليه الثالث فى هذا الحكم بطريق النقض الخ
وتقدم الأستاذ المحامى نيابة عن الطاعن الأول بطلب لتحديد
جلسة لنظر الطعن فى الشق المستعجل وتأشـر عليه بتحديد جلسة
وبالجلسة المحددة نظرت المحكمة الطعن وقررت وقف تنفيذ العقوبة المقيدة للحريـة
حتى يفصل فى الطعون المقدمة من المحكوم عليهم وحددت جلسة لنظر
الطعون وعلى النيابة إيداع مذكرة برأيها خلال ثلاثة أشهر ، وبالجلسة المحددة سمعت
المحكمة المرافعة على ما هو مبين بمحضر الجلسة .

المحكمة

أولا : بالنسبة للطاعن الأول

من حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون غيه أنه أخطأ فى تطبيق
القانون إذ دانه بجريمة القتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال عن أفعال مادية سبق
محاكمته عنها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كانت المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه " تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للتهمة المرفوعة عليه والوقائع المسندة فيها إليه بصدور حكم نهائي فيها بالبراءة أو بالإدانة وإذا صدر حكم في موضوع الدعوى الجنائية فلا يجوز إعادة نظرها إلا بالظعن في هذا الحكم بالطرق المقررة في القانون ، وتنص المادة ٤٥٥ من ذات القانون على أنه " لا يجوز الرجوع إلى الدعوى الجنائية بعد الحكم فيها نهائيا بناء على ظهور أدلة جديدة أو ظروف جديدة أو بناء على تغير الوصف القانوني للجريمة ، ومفاد ذلك وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض أنه يحظر محاكمة الشخص عن الفعل ذاته مرتين ، وأنه إذا رفعت الدعوى عن واقعة معينة بوصف معين وحكم فيها فلا يجوز بعد ذلك رفع الدعوى عن تلك الواقعة ذاتها بوصف جديد ومناطق وحدة الواقعة التي تمنع من إعادة المحاكمة - ولو تحت وصف جديد - أن يتحد الأساس الذي أقيمت عليه الوقائع في الدعويين بمعنى أن لا يكون لكل دعوى ذاتية مستقلة وظروف خاصة تتحقق بها الغيرية التي يمتنع معها القبول بوحدة السبب فيهما . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد أقامت الدعوى على الطاعن بوصف أنه في الفترة من سنة ١٩٧٣ حتى ١٩٩٦/١٠/٢٧ . أولا : (١) لم يراع في تصميم وتنفيذ البناء رقم ... شارع بمصر الجديدة الأصول الفنية المقررة قانونا بأن أنشأه وأقامه على أعمدة وهيكل خرساني لا تتحمل عدد الأدوار المرخص له بإقامتها مخالفا بذلك الرسم المعماري والإنشائي الذي منح على أساسه الترخيص ثم أقام خمسة أدوار من التاسع حتى الثالث عشر زائدة على المرخص له بإقامته دون الحصول على ترخيص رغم عدم تحمل الأعمدة والهيكل الخرساني السقي أنشأها بالمخالفة للترخيص زيادة الأحمال الواقعة عليها مما أدى إلى زيادة تلك الأحمال فأفقدوها معامل الأمان وأدى ذلك إلى سقوط البناء على النحو المبين بتقرير اللجنة الهندسية المرفق بالتحقيقات وقد نشأ عن تلك الأفعال وفاة أربعة وستين شخصا واصابة ستة عشر آخرين . (٢) أجرى تعديلات وتوسعات بالدور الأرضي بالعقار

موضوع التهمة الأولى على النحو المبين بالتحقيقات بدون ترخيص ومخالفاً بذلك شروط ترخيص بناء العقار مما ساعد على سقوطه . ٣) أقام بناء بمنطقة الردود بالعقار سالف الذكر بدون ترخيص من الجهة الإدارية المختصة . ٤) بم يعهد إلى مهندس نقابي معماري أو مدني للإشراف فعليا على تنفيذ أعمال البناء المرخص بإنشائها . ثانيا : هو وآخرون قدموا بالتهمة ثانيا أنهم أجروا تعديلا بالوحدة رقم

بالعقار المشار إليه وذلك بإزالة حوائط وتكسير أجزاء بعض الأعمدة بدون إشراف أو مراقبة مما ترتب عليه سقوط العقار ووفاة واصابة من سبقت الإشارة إليهم هم جميعا : ١- تسببوا بأخطائهم على النحو المبين بالتهم السابقة وبإهمالهم وعدم مراعاتهم القوانين والقرارات واللوائح المنظمة لأعمال البناء وبإخلالهم أخلاقيا جسيما بما تفرضه عليهم أصول عملهم في زيادة اجهادات الأعمدة مرتين ونصف عن أحجامها التصميمية مما أفقد بناء العقار معامل الأمان وسقوطه وقد أدى ما وقع منهم من خطأ وإهمال وإخلال إلى وفاة أربعة وستين شخصا واصابة ستة عشر والمبينة أسمائهم بالتحقيقات . ٢- تسببوا بأخطائهم موضوع التهم السابقة في إتلاف المنقولات والسيارات المملوكة للغير والمبينة أسمائهم بالتحقيقات وطلبت عقابهم بالمواد ٤ ، ١١ ، ١٢ ، ١/٢٢ ، ٢ ، ٣ ، ٤ مكررا ، ٢٥ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ المعدل بالقوانين أرقام ٣٠ سنة ١٩٨٣ ، ٢٥ سنة ١٩٩٢ ، ١٠١ سنة ١٩٩٦ ، واللائحة التنفيذية الملحقه بالقانون الأول ، والمواد ١/٢٣٨ ، ٢ ، ٣ ، ١/٢٤٤ ، ٣٧٨ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنايات أمن الدولة قضت بمعاقبة الطاعن بالحبس مع الشغل لمدة سبع سنين عن التهمة ثالثا المسندة إليه بنودها ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ (وهي جرائم بناء الأدوار الزائدة بدون ترخيص وغير مطابقة والتعديلات والتوسعات بالدور الأرضي ، والبناء بمنطقة الردود بغير إشراف مهندس نقابي أو مدني للإشراف على التنفيذ) واقامت قضاءها ببراءة الطاعن على قولها " وكانت هذه الأفعال المسندة إلى المتهم (الطاعن) قد تمت وانتهت منذ الانتهاء

من بناء المبنى الذى مضى عليه أكثر من عشرة سنين قبل رفع الدعوى فيكون الحق في إقامة الدعوى قد سقط بمضى المدة عملاً بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية

المبنى أقيم واكتمل بناءه في ظل أحكام القانون ٤٥ سنة ١٩٦٢ ، ١٠٦ سنة ١٩٧٦ قبل تعديلاته بدليل ما ثبت بمحضر المخالفة رقم سنة جنح مصر الجديدة وبدليل ما ثبت في العقود العرفية الميئنة بصدد صحف الدعوى السابق الاشارة إليها من بيع سطح الدور الأرضى قبل سريان أحكام القانون ٣٠ سنة ١٩٨٣ وأن المتهم قد عوقب عن هذا الفعل فإن الفعل المسند إليه موضوع التهمة الأولى حوكم المتهم من أجله في الجنحة سالفه الذكر تنقضى الدعوى الجنائية فيه وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٤٥٤ من قانون الاجراءات الجنائية بالحكم النهائى في الجنحة رقم سنة جنح البلدية بمصر الجديدة ، وكان الاتهام المسند إلى المتهم بإجراء تعديلات بالدور الأرضى فضلاً عن أن هذه الواقعة إن صح نسبتها للمتهم فإنها تكون قد حدثت قبل التصرف بالبيع في هذا المسطح والذى مضى عليه أكثر من ثلاث سنين قبل رفع الدعوى الكافية لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة طبقاً لنص المادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية فإن هذا الاتهام قائم على مجرد مرسل القول يعوزه الدليل الصحيح الأمر الذى يتعين معه اطراحه وعدم التعويل عليه والقضاء ببراءة المتهم من هذا الاتهام ولم يثبت على وجه الجزم واليقين إقامة المتهم بالدور الأرضى فالثابت إن هذا المكان المجاور لمركز مصر للأشعة مباح للغير منذ زمن بعيد وليس في الأوراق ما يدل على الاعتداد به والقضاء ببراءة المتهم منه نخلو القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني والذى أقيم في ظل أحكامه المبنى المنهار من نص يلزم مالك العقار تعيين مهندس معمارى نقابى أو مدنى يتولى الاشراف على إقامة المباني أثناء عملية البناء وإن هذا الالتزام لم يسود إلا في القانون ١٠٦ سنة ١٩٧٦ والذى صدر بعد اكتمال البناء حسبما كشفت عنه

الجنحة رقم سنة مصر الجديدة المحررة ضد المتهم ببناء الأدوار الأربعة العلوية بغير ترخيص في ظل أحكام القانون رقم ٤٥ سنة ١٩٦٢ سالف البيان والمطلوب معاقبة المتهم بأحكامه ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم من هذه التهمة . ثم اقام الحكم المطعون فيه قضاءه بإدانة الطاعن بجرائم القتل والاصابة الخطأ والاتلاف على قوله " هو الذى أقام البناء المعيب بإقامة أربعة أدوار علوية على أعمدة لم تعد أصلاً لتحمل هذه الزيادة مما أفقد المبنى معامل الأمان وجعله عرضة للانهيار بزيادة اجهادات الأعمدة مما ترتب عليه أن صار المبنى فى حالة حرجة وانهيار عند تعرضه لمؤثر ثانوى فإنه يكون مسئولاً عن خطئه مستقلاً عن خطأ المتهمين الثالث والرابع (الطاعنين الثانى والثالث) الذين قاما بأعمال من شأنها إزالة الحوائط الفاصلة المجاورة للأعمدة والسائدة لها والمعتبرة فى حكم الحوائط الحاملة فى حالة هذا المبنى المعيب وتدخلوا فى تقليل سمك بعض الأعمدة مما ساعد وعجل فى انهيار المبنى فإنهما يكونان مسئولين عن خطئهما مسئولين عن خطأ المتهم الأول " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على السياق المتقدم - رغم ما اثبتته ودل عليه - بما له أصله بالأوراق - من أن الطاعن قد سبق محاكمته فى الجنحة رقم سنة مصر الجديدة عن بناء الأدوار العلوية الأربع بدون ترخيص وغير مطابق للمواصفات الفنية اللازمة لسلامة البناء باعتبارهما وصفان غير مسئولين وإنما قرينان ملازمان لفعل البناء وتدخلان فى وصفه القانونى وهما من الجرائم الوقتية - ومن أن أفعال البناء هذه أقامها الطاعن قبل بيعه العقار قد انقضت الدعوى الجنائية بخصوصها وقضى ببراءة الطاعن فيها ومن جميع الأفعال المكونة للتهمة الأولى (وقد حاز هذا القضاء فى ذاته حجية الأمر المقضى بعدم الطعن عليه أو المنازعة بشأنه ممن يملكه - النيابة العامة والمدعى بالحقوق المدنية - بل وأصبح باتاً واستقر أمره بما لا سبيل من بعد لمناقشته) عاد الحكم وحاكمه عن ذات النشاط موضوع التهمة الأولى فى البندين (١ ، ٢) (بناء الأدوار الأربع العليا بدون ترخيص وغير مطابقة المواصفات -

والمقضى بالبراءة فيها لعدم جواز نظر الدعوى بخصوصها ولانقضائها بالتقادم) واتخذته أساسا لإدانة الطاعن بجرائم القتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال وبذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ عاقب عن الفعل الواحد مرتين وهو الأمر المحذور ولو كانت المحاكمة والعقاب تحت وصف جديد عملا بالمادتين ٤٥٤ ، ٤٥٥ من قانون الاجراءات الجنائية - بفرض جدلى أن خطأ في أعمال البناء التى اقامها الطاعن هى التى أدت أو شاركت فى وقوع الحادث ومن ثم وعملا بالمادة ٣٩ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين تصحيحه والحكم بمقتضى القانون بعدم جواز نظر جرائم القتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال لسابقة الفصل فيها فى الجنبه سنة بلدية مصر الجديدة .

ثانيا : بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الثانى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل الخطأ قد شابه القصور فى التسبب إذ أغفل بيان الاصابات التى حدثت بالجنى عليهم استنادا إلى دليل فى مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .
وحيث إنه لما كان من المقرر أن رابطة السببية ركن فى جريمة القتل والاصابة الخطأ وهى تقتضى أن يكون الخطأ متصلا بالقتل أو الجرح اتصال السبب بالسبب بحيث لا يتصور وقوع القتل أو الجرح بغير قيام هذا الخطأ مما يتعين اثبات توافره بالاستناد إلى دليل فى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجريمة القتل الخطأ لأربعة وستين شخصا واصابة ستة عشر آخرين وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأولى الأشد القتل الخطأ وأغفل الإشارة إلى الكشف الطبى الموقع على كل من الجنى عليهم كما خلا من بيان أسمائهم والاصابات التى أدت لوفاتهم وكذا تلك التى لحقت بغيرهم فإنه يكون قد فاتته أن يدل على قيام رابطة السببية بين الخطأ ذاته والاصابات التى حدثت للمجنى عليهم وأدت إلى وفاة بعضهم استنادا إلى دليل فى مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة للطاعنين الثانى والثالث لاتصال وجهه العيب به دون حاجة إلى بحث باقى اوجه طعن الثانى ولا جميع اوجه طعن الثالث .

الطعن رقم ١٨٩٦٥ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ٣ من موعده سنة ١٩٩٨

١. إن الأصل في نظام التقاضي أنه متى صدر الحكم - أو القرار من محكمة النقض منعقدة في غرفة مشورة - في الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفادها ولايتها القضائية وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد . أما ما استثنته محكمة النقض - خروجاً على هذا الأصل - من الطول عن بعض أحكامها أو قراراتها في خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة ، وحتى لا يضار الطعن بسبب لا دخل لإدراكه فيه ، فهو من قبيل الاستثناء الذي يجب قصره في نطاق ما استثن من أجله وعدم التوسع فيه .

٢. من المقرر أن قضاء محكمة النقض قد جرى على أنه يشترط - كي تعدل عن حكم أو قرار أصدرته - أن يكون الحكم أو القرار فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء إجراءات الطعن المقررة قانوناً ، ثم يثبت من بعد أن تلك الإجراءات كافة كنت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك لأسباب لا دخل لإدارة الطاعن فيها .

٣. لما كان الطاعن لا يجادل في أن سند التوكيل المثبت لصفة المحامي المقرر بالطعن ، لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلسته ١٩٩٧/٥/٢٨ ، فإن طلبه العدول عن القرار الذي أصدرته بطلب الجلسة بعدم قبول الطعن لا يكون له محل ، ولا يشفع له في ذلك أن يكون المحامي المقرر بالطعن قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ، ولا ما أشار إليه من أن أصل التوكيل مودع في مفردات لدى محكمة الموضوع ، مادام أنه لم يقدم مع أوراق هذا الطعن - حتى تاريخ نظره والقضائي فيه دليلاً رسمياً يثبت صفته في التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه ، وذلك لما هو مقرر من أن إجراءات

الطعن هي من الاجراءات الشكلية في الخصومة التي يجب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم عليه ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكولا عنه توكيلا يخوله هذا الحق أو نائبا عنه بحكم القانون ، الأمر الذي يتعين معه أن يكون التوكيل معروضا على محكمة النقض عند نظرها الطعن للتثبت من استيفاء اجراءات الطعن .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية ثلاث دعاوى بطريق الادعاء المباشر امام محكمة جناح محرم بك ضد الطاعن بوصف انه اعطى له ثلاث شيكات لا يقابلها رصيد قلثم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلب عقابه بالمادتين ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت في كل ، ومحكمة جناح محرم بك قضت غيابيا في الدعوى الأولى عملا بمادتي الاقام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة ألف جنيه لوقف التنفيذ إلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، عارض فيها وقضى في كل معارضة بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه ، وقضت المحكمة المذكورة حضوريا في الدعوى الثالثة بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف الأحكام الثلاثة ومحكمة الاسكندرية الابتدائية بهيئة استئنافية قررت ضم الاستئنافين الثاني والثالث إلى الأول للارتباط ، وقضت بقبول الاستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الأحكام المستأنفة .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وبجلسة قررت هذه المحكمة معقودة في هيئة غرفة مشورة عدم

قبول الطعن استنادا إلى عدم تقديم التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه نيابة عن الطاعن ، وإذ قدم الأستاذ المحامى نيابة عن المحكوم عليه طلبا للعدول عن هذا القرار الخ

المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة سبق أن قررت - فى غرفة مشورة - بجلاسة بعدم قبول الطعن . استنادا إلى عدم تقديم التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه نيابة عن الطاعن ثم بتاريخ قدم المحامى طلبا للعدول عن هذا القرار تأسيسا على أن أصل التوكيل الذى يخول المحامى حق الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم ضده ، كان قد أرفق بمفردات الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى نظام التقاضى أنه متى صدر الحكم - أو القرار من محكمة النقض منعقدة فى غرفة مشورة - فى الدعوى ، خرجت من حوزة المحكمة لاستنفادها ولايتها القضائية وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد . أما ما استنته محكمة النقض - مخرجا على هذا الأصل - من العدول عن بعض أحكامها أو قراراتها فى خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة ، وحتى لا يضار الطاعن بسبب لا دخل لإرادته فيه ، فهو من قبيل الاستثناء الذى يجب قصره فى نطاق ما استن من أجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط - متى تعدل عن حكم أو قرار أصدرته - أن يكون الحكم أو القرار فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء اجراءات الطعن المقررة قانونا ، ثم يثبت من بعد أن تلك الاجراءات كافة كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك لأسباب لا دخل لإرادة الطاعن فيها ، وإذ كان الطاعن لا يجادل فى أن سند التوكيل المثبت لصفة المحامى المقرر بالطعن ، لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلاسة فإن طلبه العدول عن القرار الذى أصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن لا يكون له محل ولا يشفع له فى ذلك

أن يكون المحامي المقرر بالطعن قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ، ولا ما اشار إليه من أن أصل التوكيل مودع في مفردات الدعوى لدى محكمة الموضوع ، مادام أنه لم يقدم مع أوراق هذا الطعن - حتى تاريخ نظره والقضاء فيه دليلا رسميا يثبت صفته في التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه ، وذلك لما هو مقرر من أن اجراءات الطعن هي من الاجراءات الشكلية في الخصومة التي يجب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم عليه ليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكولا عنه توكيلا يخوله هذا الحق أو نائبا عنه بحكم القانون ، الأمر الذي يتعين معه أن يكون التوكيل معروضا على محكمة النقض عند نظرها للطعن للتبثيت من استيفاء اجراءات الطعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطب يكون على غير اساس متعين الرفض .

الطعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٣ من يونية سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر حاضوريا بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٩٦ فقرر المحكوم عليه - الأول - بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٩٦ في الميعاد ، بيد أن الأسباب التي بنى عليها طعنه لم تودع إلا في اليوم الخامس من شهر مارس من العام ذاته ، بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا .

٢. لما كانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ هي بطبيعة هذا السلاح وهل معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضا من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة ، وكانت المطواة قرن الغزال هي مما يندرج تحت النوع الأول من الأسلحة ، اعتبارا بأن الشارع قدر خطورة حيازتها أو احرازها مما حدا به إلى التدخل التشريعي بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ومن بعده القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر وأعاد إدراج الأسلحة البيضاء ومن بينها المطواة قرن الغزال واعتبرها في عداد الأسلحة التي لا يجوز حيازتها أو احرازها بغير ترخيص بعد أن كان قد عدل عن ذلك في ظل سريان احكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الذي كان قد أخرجها عن

نطاق التأثيم وهو ما يتعين معه إعمال قصد الشارع واعتبار أن هذا النوع من السلاح الأبيض من الأسلحة المعدة للاعتداء على النفس بطبيعتها في هذا الخصوص .

٣. لما كان من المقرر أن الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا في نص ما بمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه ، وهو ما يتأدى معه بالضرورة صرف معنى الأسلحة البيضاء ومن بينها المطواة قرن الغزال في القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، ٩٧ لسنة ١٩٩٢ ، لمعنى السلاح الوارد في نص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات كظرف مشدد في جريمة السرقة التي انتظمتها . ظاهرا كان هذا السلاح أم محبا قصد بحمله استعماله في السرقة أم عدم استعماله ، وكانت العلة الداعية إلى تشديد العقوبة في جريمة السرقة إذا اقترنت بحمل السلاح أن حمل السلاح أن حمل الجاني للسلاح يشد أزره ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه أو من يخف لنجدته ويهيئ السبل للجاني لاستعماله وقت الحاجة وهذه العلة تتوافر بلا شك إذا كان السلاح المحمول سلاحا بطبيعته أى معد أصلا للاعتداء على النفس - وهو الشأن في الدعوى - فحمله يعتبر في جميع الأحوال ظرفا مشددا حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده في مدوناته قد استظهر واقعة حمل الطاعن للمطواة قرن الغزال حال ارتكابه جريمة السرقة التي قارفها مع المحكوم عليه الآخر ، وقد تم ضبطها بحوزة الطاعن فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ولا عليه إن لم يعرض للسببية بين السرقة وحمل السلاح . مادام السلاح المحمول هو سلاح بطبيعته ، ومن ثم يضحى منعى الطاعن عليه في هذا الخصوص غير سديد .

٤. لما كان من المقرر في تفسير الكمادة ٤١٧ من قانون الاجراءات أن استئناف أى طرف من أطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده عدا استئناف

النيابة العامة فغنه ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها -
المتهم والنيابة فإذا قامت النيابة العامة باستئناف الحكم الابتدائي ، فإن هذا يجيز
لمحكمة الدرجة الثانية أن تشدد العقوبة في حدود الجريمة التي دين المتهم بها . كما
ان استئناف النيابة يعيد الدعوى برمتها لحالتها الأصلية ويجعل المحكمة الاستئنافية
في حل من أن تقدر التهمة وأدلتها والعقوبة ومبلغ التقدير الذي تسراه فتبرئ
المتهم أو تدينه وتزل بالعقوبة لحدها الأدنى أو ترفعها إلى حدها الأقصى دون أن
تكون ملزمة أن هي شددت العقوبة بإيراد أسباب هذا التشديد . لما كان ذلك ،
وكان الطاعن يثير بأسباب طعنه بأنه كان قد استأنف الحكم الصادر من محكمة
أول درجة ، كما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم - أيضا - للخطأ في تطبيق
القانون وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وبعدم اختصاص
محكمة الجناح بنظر الدعوى وأحالتها للنيابة العامة لأن الواقعة جنائية ، فإنها تكون
قد التزمت ما جرى به نص المادة المتقدم بيانها ويكون ما يثيره الطاعن في هذا
الصدد غير قويم .

٥. لما كان الحكم المطعون فيه لم ينسب إلى الطاعن اعترافا بأنه كان يحمل السلاح
حال ارتكابه واقعة السرقة - خلافا لما يزعمه بأسباب طعنه ، فإن النعي عليه
بالخطأ في الاسناد في هذا الشأن لا يكون له محل .

٦. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع
ببطلان استجوابه بمحضر الشرطة فلا يجوز له من بعد اثارته لأول مرة أمام
محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : (١) سرقا الأشياء المينة زصفا وقيمة
بالأوراق والمملوكة لـ حال كون الأول حاملا سلاحا أبيض (مطواة قرن
غزال) ، (٢) أحرز كل منهما دون مقتض من الضرورة الشخصية والحرفية سلاحا

أيضا (مطواة قرن غزال) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالتهم إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٣ يناير سنة ١٩٩٦ عملا بالمادة ٣١٥/أولا من قانون العقوبات ، والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا/١ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند رقم ١٠ من الجدول الأول الملحق بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليهما ومصادرة السلاح المضبوط .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا بتاريخ ٣ من يناير سنة ١٩٩٦ فقرر المحكوم عليه - الأول - بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٩ من يناير سنة ١٩٩٦ في الميعاد بيد أن الأسباب التي بنى عليها طعنه لم تودع إلا في اليوم الخامس من شهر مارس من العام ذاته ، بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منه شكلا .
ومن حيث أن الطعن المقدم من المحكوم عليه - الثاني - قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي سرقة في الطريق العام مع آخر واحراز سلاح أبيض بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه بطلان وخطأ في الاسناد ، ذلك أن الواقعة حسب الصورة التي اعتنقها الحكم - على فرض صحتها - لا تعدو أن تكون جنحة سرقة باعتبار أن ضبط السلاح معه حدث بعد ارتكابه واقعة السرقة وأن حمله لم يكن بمناسبة السرقة أو الفرار بالمسروقات . كما أن النيابة العامة أحالته إلى محكمة الجناح لمعاقبته بجنحة السرقة

وقضت محكمة أول درجة بإدائته فاستأنف الطاعن والنيابة العامة وقضت محكمة ثلث درجة بعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى لأن الواقعة جنائية - وهو ما سـرأ مركزه بإحالة إلى محكمة الجنايات وإدائته بالحكم المطعون فيه ، ونسب إليه الحكم اعترافاً بحمله السلاح خال ارتكابه واقعة السرقة رغم مخالفته للثابت بالتحقيقات .
بالإضافة إلى بطلان استجوابه الوارد بمحضر الشرطة ، وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ هي بطبيعة هذا السلاح وهل معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وان لم تكن معدة له بحسب الأصل فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة ، وكانت المطواة قرن الغزال هي مما يندرج تحت النوع الأول من الأسلحة ، اعتبروا بأن الشارع قدره خورة حيازتها أو احرازها مما حداه الى التدخل التشريعي بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ومن بعده القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لأحكام القانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ومن بعده القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٩٢ المعدل لأحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر وأعاد إدراج الأسلحة البيضاء ومن بينها المطواة قرن الغزال واعتبرها في عداد الأسلحة التي لا يجوز حيازتها أو احرازها بغير ترخيص بعد أن كل قد عدل عن ذلك في ظل سريان أحكام القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٥٨ الذي كان قد أخرجها عن نطاق التأثيم وهو ما يتعين معه أعمال قصد الشارع واعتبار ان هذا النوع من السلاح الأبيض من

الأسلحة المعدة للاعتداء على النفس بطبيعتها في هذا الخصوص ، وذلك لما هو مقرر من أن الأصل في قواعد التفسير أن الشارع إذا ما أورد مصطلحا معينا في نص ما لمعنى معين وجب صرفه لهذا المعنى في كل نص آخر يرد فيه ، وهو ما يتأدى معه بالضرورة صرفه لمعنى السلاح الوارد في نص المادة ٣١٥ من قانون العقوبات كظرف مشدد في جريمة السرقة التي انتظمتها . ظاهرا كان هذا السلاح أم محبا قصد بحمله استعماله في السرقة إذا اقترنت بحمل السلاح أن حمل الجاني للسلاح يشد أثره . ويلقى الرعب في قلب المجنى عليه أو من يخف لنجدته ويهيئ السبل للجاني لاستعماله وقت الحاجة وهذه العلة تتوافر بلا شك إذا كان السلاح المحمول سلاحا بطبيعته أى معد أصلا للاعتداء على النفس - وهو الشأن في الدعوى - فحمله يعتبر في جميع الأحوال ظرفا مشددا حتى ولو لم يكن لمناسبة السرقة ، وكان الحكم المطعون فيه فيما أورده في مدوناته قد استظهر واقعة حمل الطاعن للمطواة قرن الغزال حال ارتكابه جريمة السرقة التي قارفها مع المحكوم عليه الآخر ، وقد تم ضبطها بحوزة الطاعن فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى ولا عليه إن لم يعرض للسببية بين السرقة وحمل السلاح . مادام السلاح المحمول هو سلاح بطبيعته ، ومن ثم يضحى منعى الطاعن عليه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في تفسير المادة ١٧٤ من قانون الاجراءات ان استأنف أى طرف من اطراف الدعوى يعيد طرح النزاع لمصلحته هو وحده عدا استئناف النيابة العامة فإنه ينقل النزاع كله فيما يتعلق بالدعوى الجنائية لمصلحة طرفيها - المتهم والنيابة . فإذا قامت النيابة العامة باستئناف الحكم الابتدائي ، فإن هذا يجيز لمحكمة الدرجة الثانية أن تشدد العقوبة في حدود الجريمة التي دين بها . كما ان استئناف النيابة يعيد الدعوى برمتها لحالتها الأصلية ويجعل المحكمة الاستئنافية في حل من أن تقدر التهمة وأدلتها والعقوبة ومبلغ التقدير الذي تراه فتبرئ المتهم أو تدينه وتنزل بالعقوبة لحدها الأدنى أو ترفعها إلى حدها الأقصى دون أن تكون ملزمة أن هي شددت العقوبة بإيراد

أسباب هذا التشديد . لما كان ذلك ، وكان الطاعن يثير اسباب طعنه بأنه كان قد استأنف الحكم الصادر من محكمة أول درجة ، كما استأنفت النيابة العامة هذا الحكم - أيضا - للخطأ في تطبيق القانون وقضت المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى واحالتها للنسبة العامة لأن الواقعة جنائية ، فإنها تكون قد التزمت ما جرى به نص المادة المتقدم بيانها ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم ينسب إلى الطاعن اعترافا بأنه كان يحمل السلاح حال ارتكابه واقعة السرقة - خلافا لما يزعمه بأسباب طعنه ، فإن النعي عليه الخطأ في الاسناد في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع ببطلان استجوابه بمحضر الشرطة فلا يجوز له من بعد اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينما وفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٦٢٥٨ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢ من يولية سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق .

٢. من المقرر أن حق محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٣. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترلة المترلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي التي أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٤. من المقرر أن تناقض الشاهد او اختلاف رواية شهود الاثبات في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدرح في سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٥. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بالقوال اشلاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت أقواله أمامها .

٦. من المقرر أنه لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائغ تجريه محكمة الموضوع

يتلاءم به ما قاله اشلاهد بالقدر الذى رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٧. لا يشترط أن تكون الأدلة التى يركن إليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حده دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال المجنى عليه وأقوال شهود الاثبات واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التى شهدوا بها ، فإن ما يثيره الطاعنون من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة أو فى تصديقها لأقوال المجنى عليه وأقوال شهود الاثبات أو محاولة تجريبها ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقديتها بشأنه امام محكمة النقض .

٨. لما كان الدفع بعدم الوجود على مسرح الحادث مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الأول فى هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض .

٩. لما كان من المقرر أنه لا ينال من صحة التحريات أن تكون ترديدا لما أبلغ به المجنى عليه لأن مفاد ذلك أن مجريها قد تحقق من صدق ذلك البلاغ ، فإن منعى الطاعنين الأول والثانى فى هذا الشأن - بفرض صحته - يكون غير قويم .

١٠. لما كان من المقرر أن القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكان حبس الشخص أو حجزه معناه

حرمانه من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه الفعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتا طال أو قصر ، فإنه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص في التحرك سواء عد ذلك قبضا أو حبسا أو حجزا معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ من قانون العقوبات فتوقع عقوبة الجنحة في الحالة الميئة في المادة الأولى وعقوبة الجناية في الأحوال الميئة في المادة الثانية والقول بغير ذلك يتجافى مع العقل ، فإنه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تغليظ العقوبة في حالة القبض فقط مع أنه أخف من الحجز والحبس .

- ١١ . من المقرر أن الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات يتحقق متى كان وقوعه مصاحبا للقبض ولا يشترط أن يكون تاليا له .
- ١٢ . من المقرر أنه لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى .
- ١٣ . لما كان ظهور كل من المتهمين على مسرح الحادث وانباته عملا من الأعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يجعله فاعلا أصليا في الجريمة التي دينوا بها وكانت الواقعة الثابتة بالحكم أنه اثر وقوف الطاعن بالسيارة قيادته امام معرض السيارات الخاص بالطاعنين الأول والثاني وحال جلوسه بداخلها قام الطاعنون الثلاثة - مع آخرين مجهولين - بإزالة عنوه من سيارته وأنهلوا عليه بالضرب ثم اقتادوه قسرا عنه إلى داخل سيارة أخرى وصحب ذلك موالاهم ضربه ، حيث قام الطاعن الثاني بقيادة هذه السيارة وانطلق بها والطاعن الثالث يجلس بجواره وبداخلها آخرين مجهولين وقد واصل الجميع الاعتداء عليه بالضرب حتى وصلوا بالسيارة إلى عزبة وأخلوا حجرة واستمروا في ضربه ثم اثبت الحكم أن تعذيب الجنى عليه قد صاحب القبض عليه وقد أسفر عن اصابته بكدمات وخدوش أسفل الظهر

وكوع الزراع الأيمن والأفق وجروح باليد اليسرى ، فإن الطاعنين الثلاثة يكونون قد توافقوا واتحدت مقاصدهم على القبض على المجنى عليه بواسطة ادخاله السيارة مع علم كل منهم بما يأتيه صاحبه من الأفعال الموصلة إلى هذا الغرض وعمل من جانبه على تحقيقه ، فإن ما اثبتته الحكم في حق كل من الطاعنين تتوافر به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ويجعله فاعلا أصليا في هذه الجريمة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد .

١٤ . لما كان لا يعيب الحكم ان يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن الثالث - عدم اتفاق أقوال شاهدي الاثبات و..... في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل أقوالهما بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

١٥ . لما كان ما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم من أنه نسب إليه دفاعا لم يقل به مؤداه أنه قد تصالح مع المجنى عليه واسترد سيارته وأنه أورد على لسانه أنه دفع للمجنى عليه مبلغ ٤٥٠٠ جنيه نقدا وحرر له شيكا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه في حين أنه قرر عكس ذلك ، فإن ذلك مردود بأن تزيد الحكم فيما استطرد إليه من بيان أوجه الدفاع أو خطئه في التحصيل لا يعيبه طالما أنه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثر له في منطقة أو النتيجة التي انتهى إليها .

١٦ . لما كان من المقرر في اصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقديتها ، وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها ، واطمئنانها الى ما اثبتته من الوقائع والأدلة التي

اعتبرت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم لاغفاله الوقائع التي اشار إليها باسباب طعنه وهي من بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تسايره فيه المحكمة فأطرحتها .

١٧ . لما كان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها بما يفيد اطراحها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من اقرار الطاعن الثالث للجريمة المسندة إليه تأسيسا على ادلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي والمنطقي . فإن ما يثيره هذا الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

١٨ . من المقرر أنه ليس بلام أن تتطابق اقوال اشلاهد ومضمون الدليل الفني على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

١٩ . لما كان من المقرر أنه ليس بلام أن يورد الحكم ما اثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين مادام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .

٢٠ . من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٢١ . لما كان ما ينعاه الطاعن الثالث من عدم تحرير وكيل نيابة الجيزة محضرا باستلامه من آخر مبلغ ثلاثة آلاف جنيه سلمه بدوره للمجنى عليه لا يعدو أن يكون تعيبا للاجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم ، ولما كان محضر الجلسة خلوا مما يفيد أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه طلب من المحكمة سؤال وكيل نيابة الجيزة عن الواقعة المذكورة آنفا فإنه لا يجوز .

له أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي موجبا
لإجرائه .

٢٢ . من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين المجنى عليه والمتهم
الثالث - بفرض حصوله - في معرض نفي التهمة عنه إذ لا يعدو أن يكون قولاً
جديداً من الشاهد يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة
الموضوع وسلطتها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورط
سبباً لذلك ، إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساقتها تؤدي دلالة إلى اطراح هذا
الصلح .

٢٣ . لا مصلحة للطاعن في الطعن على الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية المقامة
ضده من المدعى بالحقوق المدنية .

٢٤ . لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ
منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى
فإن ما يثيره الطاعن الثالث في صدد أخذ الحكم بأقوال المجنى عليه بالنسبة لثبوت
التهمة التي دانه بها واطرحه لأقواله بالنسبة للتهمة الأخرى التي قضى ببراءته
منها لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة
الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارتها أو
الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٢٥ . لما كان ما يثيره الطاعن الثالث من منازعة في شأن التكييف القانوني للواقعة
وأفها - بفرض صحتها - جنحة تندرج تحت المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات فإن
ذلك مردود بأنه لا محل له لأنه لا يعدو أن يكون نهياً وارداً على سلطة محكمة
الموضوع في استخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى أخذاً بأدلة الثبوت التي
وثقت بها واطمأنت إليها مما يستقل به بغير معقب مادام قضاؤها في ذلك سليم .

٢٦ . لما كان الطاعن لم يثر شيئا بخصوص وصف التهمة امام محكمة الموضوع فلا يجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض .

٢٧ . لما كان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير قيام موجبا الرأفة أو عدم قيامها هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب عليها دون أن تسأل حسابا عن الاسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، وكلنت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن الثالث تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه بها فإن مجادلته في هذا الخصوص لا تكون مقبولة .

٢٨ . لما كان الأمر الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود لإقامة الدعوى الجنائية له حجيته التي تمنع العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ ، فلا يجوز مع بقاءه قائما إقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة التي صدر الأمر فيها لأن له في نطاق حجيته المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى .

٢٩ . من المقرر أن الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، وإذا كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثالث لم يثر أنه سبق أن أصدرت سلطة التحقيق أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في المحضر الإداري الذي أشار إليه في اسباب طعنه وأنه مازال قائما لم يبلغ وكانت مدونات الحكم قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئه في تطبيقه ، فإن إثارته لأول مرة امام محكمة النقض لا تكون مقبولة .

الوقائع

اُتِّمَّت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : فى ليلة أولا : قبضوا وآخران مجهولان على بأن اقتادوه عنوه بإحدى السيارات إلى حجرة بأحد الأماكن الثانية واحتجزوه بها دون أمر أحد الحكام المختصين وتعبدوا عليه بالضرب محدثين به التعذيبات البدنية المينة وصفا بالتقرير الطبى المرفق وذلك على النحو المبين بالتحقيقات ، ثانيا : المتهم الثالث سرق المبلغ النقدي والأشياء المينة قدرا ووصفا بقيمة بالأوراق والملوكة لـ على النحو المبين بالتحقيقات ، واحالتهم الى محكمة جنائيات الجيزة لحاكمتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢/٢ من قانون العقوبات . أولا : بمعاقبتهم بالشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات عن التهمة الأولى المسندة إليهم ، ثانيا : ببراءة المتهم الثالث من التهمة الثانية المسندة إليه فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعون على الحكم المطعون فيه - فى تقارير الأسباب الثلاثة المقدمة منهم - أنه إذ دأبهم بجريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية قد شابه الفساد فى الاستدلال والقصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع والخطأ فى الاسناد والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك بأنه اعتنق صورة للحادث غير صورته الحقيقة التى تفصح عن أن الجنى عليه قد توجه بإرادته إلى معرض السيارات الخاص بالطاعنين الأول والثانى ومنه الى عزبة للإرشاد عن مكان تواجد سيارة الطاعن الثالث وإن ما به من اصابات مرجعها مشاجرة وقعت بينه وبين آخرين ، وأورد على ثبوت الصورة التى اعتنقها ادلة متمثلة فى اقوال الجنى عليه واقوال الشهود التى لا تجدى فى اثبات ارتكابهم الجريمة لتعدد رواياتهم وتناقضها بما يبعث

على الشك فيها خاصة وأن الطاعن الأول نفى تواجده على مسرح الحادث كما نفى الشاهدان و..... لدى سؤاها بجلسة المحاكمة رؤيتهما أيضا من الطاعنين - المائلين بجلسة المحاكمة - بعزبة ولم يتعرفا عليهم ، كما استند الى تحريات الشرطة رغم أنها ترديد لقوال المجنى عليه - ومن ثم جاء الحكم قاصرا في استظهار الركنين المادى والمعنوى للجريمة التى دأهم بها فلم يبين الأفعال التى قارفها كل منهم وتعد اطراها ومقصده من هذه الأفعال سيما وأنه لا توجد بساكنى عليه تعذيبات بدنية على درجة بالغة من الجسامة بدلالة أن ما به من اصابات تقرر لعلاجها مدة تقل عن العشرين يوما ، كما أن الحكم خلط ما بين القبض والحبس والحجز مع أن لكل مدلوله القانونى الخاص به واعتبر الواقعة قبضا ولم يبين وقت حدوث اصابات المجنى عليه ولم يدل على توافر اشتراك الطاعن الثالث بطريق الاتفاق والمساعدة على ارتكاب الجريمة . كذلك أقال الحكم فى بيان شهادة الشاهد إلى مضمون ما حصله من شهادة الشاهد رغم اختلاف اقوالها ؛ كما نسب إلى الطاعن الثالث دفاعا لم يقل به فقد أورد على لسانه أنه نقد المجنى مبلغ ٤٥٠٠ جنيه وحرر له شيكا بمبلغ ٢٠٠٠ جنيه فى حين أنه قرر عكس ذلك ، ولم يورد الوقائع الجوهرية التى سردها بأسباب طعنه ، كذلك التفت عن دفاعه بشيوع التهمة والتناقض بين الدليلين القولى والفنى ومدنية العلاقة بينه وبين المجنى عليه بدلالة استلام وكيل نيابة الجيزة من مبلغ ثلاثة آلاف جنيه سلمها بدوره الطاعن ولم يحرق بها محضرا مما كان يتعين على المحكمة استدعاء وكيل النيابة المذكورة وسماع اقواله فى هذا الشأن ، كذلك التفت عن محضر الصلح المقدم فى الدعوى ، كما أن قضاء الحكم برفض الدعوى المدنية وبراءة الطاعن الثالث من تهمة السرقة يدل على عدم استقرار الواقعة فى وجدان المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة وإلى عدم اطمئنانها إلى أقوال المجنى عليه ، كما أن الواقعة - بفرض صحتها - لا تعدو أن تكون جنحة تدرج تحت المادة ٢٨٠ من قانون

العقوبات ، كما أن العقوبة المقضى بها على الطاعن الثالث لم يراع فيها ماضيه الوطنى المشرف ، وأخيرا فإن تقديم النيابة العامة الواقعة - محل الطعن الراهن - إلى المحكمة فيه مخالفة لحجية قرارها بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة فى المحضر رقم لسنة ١٩٩١ إدارى مدينة نصر كى ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة القبض بدون وجه حق النقرن بتعديبات بدنية التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهم أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذة الصحيح من الأوراق ، وكلن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وأن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه ، وهى متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وأن تناقض الشاهد أو اختلاف رواية شهود الاثبات فى بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم ولا يقدح فى سلامته مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - كما أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى ولو خالفت أقواله أمامها ، وأنه لا يشترط فى شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد

اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي ان يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجريه محكمة الموضوع يتلاءم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواه مع عناصر الاثبات الأخرى المطروحة أمامها ، وأنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي يركن إليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت إليه ، وكان الحكم المطعون فيه قد كشف عن اطمئنانه الى اقوال المجنى عليه واقوال شهود الاثبات واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهدوا بها فإن ما يثيره الطاعنون من منازعة حول تصدير المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال المجنى عليه وأقوال شهود الاثبات أو محاولة تجريها ينحل الى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك ، وكان الدفع بعدم الوجود على مسرح الحادث مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن الأول في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا ينال من صحة التحريات أن تكون ترديدا لما أبلغ به المجنى عليه لأن مفاد ذلك أن مجريها قد تحقق من صدق ذلك البلاغ ، فإن منعى الطاعنين الأول والثاني في هذا الشأن - بفرض صحته - يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان القبض على شخص هو امساكه من جسمه وتقييد حركته وحرمانه من حرية التجول ، وكان حبس الشخص أو حجزه معناه حرمانه من حريته فترة من الزمن ، وكانت هذه

الأفعال تشترك في عنصر واحد هو حرمان الشخص من حريته وقتا طال أو قصر ، فإنه يتعين القول بأن الشارع يعتبر أن كل حد من حرية الشخص في التحرك سواء عد ذلك قبضا أو حبسا أو حجزا معاقب عليه في كلتا المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ من قانون العقوبات فتوقع عقوبة الجنحة في الحالة المبينة في المادة الأولى وعقوبة الجنائية في الأحوال المبينة في المادة الثانية والقول بغير ذلك يتجافى مع العقل ، فإنه ليس من المعقول أن يكون الشارع قد قصد بالمادة الثانية تغليظ العقوبة في حالة القبض فقط مع أنه أخف من الحجز والحبس ، وكان الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٨٢ من قانون العقوبات يتحقق متى كان وقوعه مصاحبا للقبض ولا يشترط أن يكون تاليا له ، وكان لا يشترط في التعذيبات البدنية درجة معينة من الجسامة والأمر في ذلك متروك لتقدير محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى ، وكان ظهور كل من المتهمين على مسرح الحادث وإتيانه عملا من الأعمال المكونة لها مما تدخله في نطاق الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون العقوبات يجعله فاعلا أصليا في الجريمة التي يدنوا بها ، وكانت الواقعة الثابتة بالحكم أنه اثر وقوف الطاعن بالسيارة قيادته أمام معرض السيارات الخاص بالطاعنين الأول والثاني وحال جلوسه بداخلها قام الطاعنون الثلاثة - مع آخرين مجهولين - بإنزاله عنوة من سيارته وأنهالوا عليه بالضرب ثم اقتادوه قسرا عنه الى داخل سيارة أخرى وصحب ذلك موالاتهم ضربه ، حيث قام الطاعن الثاني بقيادة هذه السيارة وانطلق بها والطاعن الثالث يجلس بجواره - وبداخلها آخرين مجهولين - وقد واصل الجميع الاعتداء عليه بالضرب حتى وصلوا بالسيارة الى عزبة وأخلوا حجرة واستمروا في ضربه ثم أثبت الحكم أن تعذيب المجنى عليه قد صاحب القبض عليه وقد أسفر عفن اصابته بكدمات وخدوش أسفل الظهر وكوع الزراع الأيمن والأفق وجروح باليد اليسرى ، فإن الطاعنين الثلاثة يكونون قد توافقوا واتحدت مقاصدهم على القبض على المجنى عليه بواسطة ادخاله السيارة مع علم كل منهم بما يأتيه صاحبه من الأفعال الموصلة إلى هذا

الغرض وعمل من جانبه على تحقيقه ، فإن ما أثبتته الحكم في حق كل من الطاعنين تتوافر به أركان جريمة القبض بدون وجه حق المقترن بتعذيبات بدنية المنصوص عليها في المادتين ٢٨٠ ، ٢٨٢ فقرة ثانية من قانون العقوبات ويجعله فاعلا أصليا في هذه الجريمة ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يقدر في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن الثالث - عدم اتفاق أقوال شاهدي الإثبات وفي بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقديته ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم من أنه نسب إليه دفاعا لم يقل به مؤداه أنه قد تصالح مع المجنى عليه واسترد سيارته وأنه وأورد على لسانه أنه دفع للمجنى عليه مبلغ ٥٠٠ جنية نقدا وحرر أن شيكا بمبلغ ٢٠٠٠ جنية في حين أنه قرر عكس ذلك ، فإن ذلك مردود بأن تزيد الحكم فيما استورد إليه من بيان أوجه الدفاع أو خطئه في التحصيل لا يعيبه طالما أنه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثر له في منطق أو النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقديتها ، وفي اغفالها لبعض الوقائع ما يفيد ضمنا اطراحها لها ، وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن الثالث على الحكم لاغفاله الوقائع التي أشار إليها بأسباب طعنه وهي من بعد وقائع ثانوية يريد الطاعن لها معنى لم تساير فيه المحكمة فأطرحتها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن إليها بما يفيد اطراحها .

، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة ، من اقرار الطاعن الثالث للجريمة المسندة إليه تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والاقتضاء العقلي والمنطقي . فإن ما يثيره هذا الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلازم ان تتطابق أقوال الشاهد ومضمون الدليل الفني على الحقيقة التي وصلت إليها المحكمة بجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع جوهر الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، ولما كانت أقوال المجنى عليه وأقوال شهود الاثبات كما أوردها الحكم - والتي لا ينازع الطاعن الثالث في أن لها سندها في الأوراق - لا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله عن التقرير الفني ، وكان الحكم قد خلا مما يظهر دعوى الخلاف بين الدليلين القولي والفني ، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما اثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين مادام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع ، وكان لا محل لما ينعاه الطاعن المذكور آنفا من أن الحكم لم يعرض لدفاعه بجدية العلاقة بينه وبين المجنى عليه إذ أن المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالما أن الرد يستفاد من أدلة الشبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم يضحى معنى الطاعن الثالث في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن الثالث من عدم تحرير وكيل نيابة الجيزة محضرا باستلامه من آخر مبلغ ثلاثة آلاف جنيه سلمه بدوره للمجنى عليه لا يعدو أن يكون تعيبا للأجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم ، ولما كان محضر الجلسة خلوا مما يفيد أن الطاعن الثالث أو المدافع عنه طلب من المحكمة سؤال وكيل نيابة الجيزة عن الواقعة المذكورة آنفا فإنه لا يجوز له أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي موجبا لإجرائه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين المجنى عليه والمتهم الثالث - بفرض صحته - في معرض نفى

التهمة عنه إذ لا يعدو أن يكون قولاً جديداً من الشاهد يتضمن عدولاً عن اتهامه ، وهو ما يدخل في تقدير محكمة الموضوع وسلطانها في تجزئة الدليل ، ولا تلتزم في حالة عدم أخذها به أن تورد سبباً لذلك إذ الأخذ بأدلة الثبوت التي ساققتها تؤدي جلالته إلى إطراح هذا الصلح . لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعن في الطعن على الحكم لعدم فصله في الدعوى المدنية النمقاة ضده من المدعى بالحقوق المدنية ، ولما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى فإن ما يثيره الطاعن الثالث في صدد أخذ الحكم بأقوال المجنى عليه بالنسبة لثبوت التهمة التي دانه بها وإطراحه لأقواله بالنسبة للتهمة الأخرى التي قضى ببراءته منها لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن الثالث من منازعة في شأن التكييف القانوني للواقعة وأنها - بفرض صحتها - جنحة تدرج تحت المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات فإن ذلك مردود بأنه لا محل له لأنه لا يعدو أن يكون نعيًا وارداً على سلطة محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الحقيقية لواقعة الدعوى أخذاً بأدلة الثبوت التي وثقت بها واطمأنت إليها مما يستقل به بغير معقب مادام قضاؤها في ذلك سليم - كما هو الحال في الدعوى الراهنة . هذا فضلاً عن أن هذا الطاعن لم يثر شيئاً بخصوص وصف التهمة أمام محكمة الموضوع فلا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب عليها ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، وكانت العقوبة التي أنزلها الحكم بالطاعن الثالث تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة التي دانه بها ، فإن مجادلته في هذا الخصوص لا تكون مقبولة . لما كان ذلك ، وكان الأمر

الصادر من سلطة التحقيق بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية له حججه التي تمنع العودة إلى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ ، فلا يجوز مع بقاءه قائما إقامة الدعوى الجنائية عن ذات الواقعة التي صدر الأمر فيها لأن له في نطاق حججه المؤقتة ما للأحكام من قوة الأمر المقضى ، وهو بهذه المثابة دفع وإن كان متعلقا بالنظام العام وتجاوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية إلى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض ، وإذا كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثالث لم يثر أنه سبق أن أصدرت سلطة التحقيق أمرا بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية في المحضر الإداري الذي أشير إليه في أسباب طعنه وأنه مازال قائما لم يبلغ ، وكانت مدونات الحكم قد خلت من مقومات صحة هذا الدفع التي تكشف عن مخالفة الحكم للقانون وخطئه في تطبيقه ، فإن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض لا تكون مقبولة . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا وفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٦٤٩١ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢ من يولية سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٩٦ - فقرر المحكوم عليه بالطعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٩٦ - غير أنه لم يقدم تقرير اسباب طعنه إلا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٩٦ ، وكان من المقرر أن تقرير الطعن بالنقض في الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية واحدة. لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغني عنه ، وكان يجب ايداع التقرير باسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن وهو ستون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه عملا بالمادة ٣٤ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض ، ولما كان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني إلا أن اسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا .

٢. من المقرر أن مرض الحمى ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير بالأسباب في الميعاد .

الوقائع

اقتصرت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه أحرز بقصد التجار جوهرًا مخدرا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحاله إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٣٨ ، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٨٩ ، والبند ٢ من القسم

الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وبتغريمه مائتى جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار ان الاحراز مجردا من القصود .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض فى الخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢ يناير سنة ١٩٩٦ - فقرر المحكوم عليه بالطعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٩٦ - غير أنه لم يقدم تقرير اسباب طعنه إلا بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٩٦ ، وكان من المقرر ان تقرير الطعن بالنقض فى الحكم هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التى بنى عليها الطعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية واحدة لا يقوم فيها احدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان يجب إيداع التقرير بأسباب الطعن فى نفس الميعاد المقرر للطعن وهو ستون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه عملا بالمادة ٣٤ من القرار قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، ولما كان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض فى الحكم فى الميعاد القسائونى إلا أن اسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من هذا الحكم تقديم شهادة بمرض الحامى عن الطاعن لما هو مقرر من أن مرض الحامى ليس من قبيل الظروف القاهرة التى من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير بالأسباب فى الميعاد . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

الطعن رقم ١٥١٤٣ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٤ من بولية سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم قد أثبت أن الطاعنة كانت تعلم بوقوع جريمة مقتل زوجها وشخص مرتكب الجريمة وأنها تعمدت إخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من اقرار الجاني لها وأن غرضها من إخفاء الدليل والعبث به على نحو ما أثبتته المحكمة في حقها إعانة الجاني على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقا .

٢. لما كان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسائر بيانات الدياجة ، وكان الثابت بمحضر جلسة ١٩٨٩/٦/٣ أنه أثبت به اسم المدعى بالحقوق المدنية فإن النعى على الحكم بالبطلان في هذا الصدد يكون غير مقبول .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح مدينة نصر ضد الطاعنة بوصف أنها ارتكبت جريمة التستر والعلم والمساعدة في قتل زوجها المرحوم كما أعانت في إخفاء تلك الجريمة ، وطلب عقابها بالمادة ١٤٥ من قانون العقوبات وإلزامها بأن تؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . كمال اهتم النيابة العامة الطاعنة في قضية الجناحة رقم لسنة بأنها علمت بوقوع جناية قتل زوجها والمتهم بارتكابها وأعانت الأخير على الفرار من وجه القضاء بتقديم معلومات تتعلق بالجريمة وهي تعلم بعدم صحتها على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابها بالمادة ١٤٥ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح مدينة نصر قضت حضورياً

في الدعويين عملا بمادة الاقحام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة مائتي جنيه لوقف التنفيذ والزامها بأن تؤدي مبلغ مائة وواحد جنيه كتعويض مؤقت . استأنفت ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعت المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنة بها وأقام عليها في حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعنة كانت تعلم بوقوع مقتل زوجها وشخص مرتكب الجريمة وأنها تعمدت اخفاء دليل من أدلة الجريمة وهو الدليل المستمد من اقرار الجاني لها وأن غرضها من اخفاء الدليل والعبث به على نحو ما اثبتته الحكم في حقها اعالة الجاني على الفرار من وجه القضاء فإن عناصر الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٤٥ من قانون العقوبات تكون متوافرة ويكون العقاب عليها مستحقا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي اصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى وسائر بيانات الديباجة ، وكان الثابت بمحضر جلسة ١٩٨٩/٦/٣ أنه أثبت به اسم المدعى بالحقوق المدنية فإن النعي على الحكم بالبطلان في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ما تقدم برمته يكون على غير اسس مما يفصح عن عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ٢٠٤٦٠ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٥ من بولية سنة ١٩٩٨

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن سبق وأن قرر بالطعن بطريق
النقض في الحكم الصادر ضده بتاريخ بقبول المعارضة الاستئنافية
شكلا وإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد
الحكم المستأنف وقيد طعنه تحت رقم لسنة ٥٩ ق ، وبتاريخ
قررت محكمة النقض - في غرفة المشورة - بعدم قبول الطعن شكلا فطعن الطاعن في
هذا القرار الأخير بطريق النقض بالطعن المائل ، ولما كان القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خلت نصوصه من
حكم لهذه الحالة فإنه يتعين الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات المنظمة لقواعد
الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية باعتباره قانونا عاما يرجع إليه لسد ما في
القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقص أو للاعانة على اعمال القواعد
المنصوص عليها فيه ، وكانت المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات تنص على أنه "
ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فإذا رأت أن الطعن غير مقبول
لسقوطه أو بطلان اجراءاته أو اقامته على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨ ،
٢٤٩ أمرت بعدم قبوله وفي جميع الأحوال لا يجوز الطعن في القرار
الصادر من المحكمة بأي طريق " ، والنص في المادة ٢٧٢ من ذات القانون على أنه "
لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن " مؤداه وعلى مـ
جرى به قضاء النقض أن محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضي
وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها وأن المشرع أغنى من النص على منع الطعن
في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن العادية وغير العادية لعدم إمكان تصور
الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في

الفترة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا ما قام بأحد القضاة الذين اصدروه سبب من اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاة ، كما وأن قرار المحكمة في غرفة مشورة بعدم قبول الطعن لا يجوز الطعن فيه أيضا بأي طريق مثله مثل الحكم الصادر منها سواء بسواء . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يستند في طعنه على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ بعدم قبول الطعن بالنقض رقم لسنة ٥٩ ق إلى سبب يندرج ضمن اسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سائلة البيان ، فإن طعنه يكون غير جائز .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى بسوء نية للمجنى عليه شكلاً لا يتقابل به رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح قسم ثان المحلة قضت غيابيا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلاً لرفعه بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الاستاذ الحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم

بطريق النقض الخ

المحكمة

لما كان البين من مطالعة الأوراق أن الطاعن سبق وأن قرر بالطعن بطريق النقض في الحكم الصادر ضده بتاريخ بقبول المعارضة الاستئنافية شكلا وإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وقيد طعنه تحت رقم لسنة ٥٩ ق بتاريخ قررت محكمة النقض - في غرفة المشورة - بعدم قبول الطعن شكلا ، فطعن الطاعن في هذا القرار الأخير بطريق النقض بالطعن المائل ، ولما كان القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد خلت نصوصه من حكم لهذه الحالة فإنه يتعين الرجوع إلى نصوص قانون المرافعات المنظمة لقواعد الطعن بالنقض في المواد المدنية والتجارية باعتباره قانونا عاما يرجع إليه لسد ما في القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ من نقص أو للإعانة على اعمال القواعد المنصوص عليها فيه ، وكانت المادة ٢٦٣ من قانون المرافعات تنص على أنه " ويعرض الطعن على المحكمة في غرفة مشورة فإذا رأت أن الطعن غير مقبول لسقوطه أو بطلان اجراءاته أو اقامته على غير الأسباب المبينة في المادتين ٢٤٨ ، ٢٤٩ أمرت بعدم قبوله وفي جميع الأحوال لا يجوز الطعن في القرار الصادر من المحكمة بأي طريق " ، والنص في المادة ٢٧٢ من ذات القانون على أنه " لا يجوز الطعن في أحكام محكمة النقض بأي طريق من طرق الطعن " مؤداه وعلى ما جرى به قضاء النقض ان محكمة النقض هي خاتمة المطاف في مراحل التقاضي وأحكامها باتة ولا سبيل إلى الطعن فيها وأن المشرع اغتنى عن النص على منع الطعن في أحكام محكمة النقض بسائر طرق الطعن العادية وغير العادية لعدم إمكان تصور الطعن بها على أحكام هذه المحكمة ولم يستثن المشرع من ذلك الأصل إلا ما أورده في الفقرة الثانية من المادة ١٤٧ من قانون المرافعات من جواز الطعن بطلان الحكم الصادر من محكمة النقض إذا ما قام بأحد القضاة الذين أصدروه سبب من أسباب عدم

الصلاحية المنصوص عليها في المادة ١٤٦ من هذا القانون زيادة في الاصطيان والتحوط لسمعة القضاة ، كما وأن قرار المحكمة في غرفة مشورة بعدم قبول الطعن لا يجوز الطعن فيه أيضا بأي طريق مثله مثل الحكم الصادر منها سواء بسواء . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يستند في طعنه على القرار الصادر من هذه المحكمة بتاريخ بعدم قبول الطعن بالنقض رقم لسنة ٥٩ ق إلى سبب يندرج ضمن أسباب عدم الصلاحية المنصوص عليها على سبيل التحديد والحصص في المادة ١٤٦ من قانون المرافعات سالفه البيان . فإن طعنه يكون غير جائز ويتعين التقرير بعدم قبوله .

الطعن رقم ٢٧٢٢١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٩ من بولية سنة ١٩٩٨

لما كان الحكم الصادر فيه صدر بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١ باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن فقرر بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣١ ، وأودع اسباب طعنه في التاريخ ذاته متجاوزا بذلك - في التقرير بالطعن وإيداع اسبابه - الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، وقد اعتمد الطاعن بعذر المرض الذي زعم أنه حال بينه وبين حضور جلسة نظر معارضته الاستئنافية وقدم تدليلا على ذلك العذر شهادة طبية تفيد مرضه لا يدخل فيها يوم صدور الحكم المطعون فيه كما قدم أيضا شهادة مؤرخة ١٩٩٣/١١/٤ منسوب صدورها لمستشفى دمياط العام تفيد حضوره إلى استقبال ذلك المستشفى بتاريخ ١٩٩٣/٨/١١ الساعة ١٢ ظهرا وقيده بدفتر الاستقبال تحت رقم وإذ كانت هذه المحكمة - محكمة النقض - لا تطمئن إلى تلك الشهادة لوجود تعديل ظاهر للعين المجردة بتاريخ حضور الطاعن للاستقبال فضلا عن أنها جاءت خلوا مما يفيد أنه كان ملازما الفراش بالمستشفى في تاريخ صدور الحكم في معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن وكان مجرد قيد اسم الطاعن في دفتر استقبال المستشفى لا يفيد أنه في ذلك التاريخ بالذات كان موجودا بها لأمر يتصل بعلاجه من مرض . فإن الطعن يكون قد جاء بعد الميعاد المحدد قانونا مفصحا عن عدم قبوله شكلا .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية الدعوى بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة فارسكور ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب

مع علمه بذلك ، وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت غيايبا عملا بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنية لوقف التنفيذ وإلزامه بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المدنى المؤقت . عارض المحكوم عليه وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة دمياط الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيايبا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى فى معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١١/٨/١٩٩٣ باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كأن لم تكن فقرّر بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٣١/١٠/١٩٩٣ ، وأودع اسباب طعنه فى التاريخ ذاته متجاوزا بذلك - فى التقرير بالطعن وإيداع اسبابه - الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، وقد اعتصم الطاعن بعذر المرض الذى زعم أنه حال بينه وبين حضور جلسة نظر معارضته الاستئنافية وقدم تدليلا على ذلك العذر شهادة طبية تفيد مرضه لا يدخل فيها يوم صدور الحكم المطعون فيه كما قدم ايضا شهادة مؤرخة ١١/٤/١٩٩٣ منسوب صدورها لمستشفى دمياط العام تفيد حضوره الى استقبال ذلك المستشفى بتاريخ ١١/٨/١٩٩٣ الساعة ١٢ ظهرا وقيده بدفتر الاستقبال تحت رقم إذ كانت هذه المحكمة - محكمة النقض - لا تطمئن إلى تلك الشهادة لوجود تعديل ظاهر للعين المجردة بتاريخ حضور الطاعن للاستقبال فضلا عن أنها جاءت خلوا مما يفيد أنه كان ملازما الفراش بالمستشفى فى

تاريخ صدور الحكم في معارضته الاستثنائية باعتبارها كأن لم تكن ، وكان مجرد قيد اسم الطاعن في دفتر استقبال المستشفى لا يفيد أنه في ذلك التاريخ بالذات كان موجودا بها لأمر يتصل بعلاجه من مرض ، فإن الطعن يكون قد جاء بعد الميعاد المحدد قانونا مفصحا عن عدم قبوله شكلا وهو ما يتعين التقرير به مع التزام الطاعن المصروفات المدنية .

الطعن رقم ١٦٧٠١ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٩ من بولية سنة ١٩٩٨

١. لما كانت المادة ٢١٣ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق الذى تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بنسأء على انتداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المحقق لأول مرة بعد التقرير فى الدعوى بالأوجه لإقامتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قيدت الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وصدر فيها أمر بالحفظ بتاريخ ١٩٩٥/١١/١١ - هو فى حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية لسبق صدور انتداب من النيابة العامة إلى المعمل الجنائي لمعاينة مكان الحادث بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١ وبإجراء التحريات عن الواقعة . وبتاريخ ١٩٩٦/١/٨ حرر محضر تحريات عن الواقعة وأسفر عما يعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدارها أمرها السابق . فإن ذلك يجيز لها العودة إلى التحقيق ويطلق حقها فى رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التى وجدت أمامها . ويضحى معه ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

٢. من المقرر أن الطواء الحكم على تقارير قانونية خاطئة لا يعيبه مادامت النتيجة التى خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانونى السليم .

٣. لما كان الطاعن لم يدفع ببطلان اعتراف المتهم الآخر عليه أمام محكمة الموضوع فإن ما يثيره في شأنه ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها لا تقبل إثارتها لدى محكمة النقض .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على دفع المحكوم عليه الآخر ببطلان اعترافه بمحضر ضبط الواقعة لكونه وليد إكراه وقع عليه وأطرحه استنادا إلى أنه لم يقدم دليل في الأوراق على ثمة إكراه وقع على المتهم المذكور ولم يثبت من مناصرة السيد الأستاذ رئيس النيابة مباشر التحقيق وجود أي إصابات ظاهرة به ولم يقرر له المتهم بوجود إصابات به وأن إكراها وقع عليه وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات والأخذ بالاعتراف في حق المتهم وفي حق غيره من المتهمين ، في أي دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك ، كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزور إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى أن الاعتراف سليم مما يشوبه واطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فلها أن تأخذ به بغير معقب عليها ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد.

٥. لما كان من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع شرط لوجود الصفة في إثارتها . كما أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة لذلك إلا من شرعت هذه الأوضاع لحمايتهم وكان القبض المدعى ببطلانه قد وقع على المتهم الآخر ، فإنه بهذه المثابة - لايمس حرمة من الحرمات المكفولة للطاعن ويكون النعي على الحكم بشأن تعويله على أقوال المتهم الآخر بدعوى بطلانها لأنها جاءت إثر قبض باطل ، غير مقبول .

٦. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه في معرض رده على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية - أن ضبط الطاعن تم بتاريخ ١٠/١/١٩٩٦ بعد صدور أمر بذلك من سلطة التحقيق وهو ما لا يمارى الطاعن في أن أصله الثابت بالأوراق - فإن الإجراءات تكون قد تمت وفقا لصحيح القانون ، لما كان ذلك ، وكان مسن المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها فإن ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد بالحكم من أن الإذن الصادر بتاريخ ٨/١/١٩٩٦ بضبط المحكوم عليهما وتفتيش مسكنهما خلافا لما ثبت به من ضبط المحكوم عليه الأول فقط وتفتيش مسكنه - بفرض تردى الحكم في هذا الخطأ - فإنه لا يمس جوهر الواقعة ولا أثر له في منطقه أو النتيجة التي خلص إليها ومن ثم ، فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله

الوقائع

اقتمت النيابة العامة كلا من : (١) (٢) (طاعن) بوصف ألهما - وضعاً النار عمداً بمخزن ليس مسكوناً ولا معداً للسكنى والمملوك لـ..... بأن سكباً مادة معجلة للاشتعال بالأخشاب الموجودة بداخله أسفل الجانب الأيمن من الداخل وأسفل الحائط الفاصل للجار وقاما بإيصال مصدر حرارى سريع إليها فحدث الحريق المينة آثاره بالتحقيقات . واحالتهم إلى محكمة جنايات دمياط لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت - حضورياً في عملاً بالمادة ٢٥٣ من قانون عليه العقوبات بمعاقبة المهتمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم الثانى فى هذا الحكم بطريق النقض ...الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الحريق العمد قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون فضلا عن مخالفة الثابت في الأوراق ذلك أن المدافع عنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر النيابة العامة بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية حين أمرت بقيد الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية فأطرح الحكم هذا الدفع بمقولة أنه لم يصدر من النيابة أمر بهذا المعنى ، وعول في قضائه بالإدانة على اعتراف المتهم الأول رغم بطلانه لكونه وليد إكراه وأطرح الحكم هذا الدفع بدوره بما لا يسوغ إطراحه هذا إلى أن القبض على المتهم الأول وقع باطلا لعدم صدور إذن من النيابة العامة بإجرائه وأورد الحكم المطعون فيه أن إذن النيابة العامة صدر بضبط المتهمين وتفتيش مسكنهما في حين لم يصدر إذن بضبط المتهمين . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمة الحريق العمد التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكانت المادة ٢١٣ من قانون الإجراءات قد جرى نصها على أن الأمر الصادر من النيابة العامة بأن لا وجه لإقامة الدعوى وفقا للمادة ٢٠٩ - أى بعد التحقيق الذي تجريه بمعرفتها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها - لا يمنع من العودة إلى التحقيق إذا ظهرت أدلة جديدة طبقا للمادة ١٩٧ وذلك قبل انتهاء المدة المقررة لسقوط الدعوى الجنائية وقوام الدليل الجديد هو أن يلتقى به المخقق لأول مرة بعد التقرير في الدعوى بالألا وجه لإقامتها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن قيدت الأوراق بدفتر الشكاوى الإدارية وصدر فيها أمر بالحفظ بتاريخ ١١/١١/١٩٩٥ - هو في حقيقته أمر بعدم وجود وجه لإقامة

الدعوى الجنائية لسبق صدور انتداب من النيابة العامة إلى المعمل الجنائي لمعينة مكان الحادث بتاريخ ١٩٩٥/١٠/١ وبإجراء التحريات عن الواقعة . وبتاريخ ١٩٩٦/١/٨ حرر محضر تحريات عن الواقعة وأسفر عما بعد أدلة جديدة لم تكن قد عرضت على النيابة العامة عند إصدارها أمرها السابق ، فإن ذلك يجيز لها العودة إلى التحقيق ويطلق حقها في رفع الدعوى الجنائية على الجاني بناء على ما ظهر من تلك الأدلة التي وجّدت أمامها . ويضحى معه ما يثيره الطاعن في هذا الصدد غير سديد ، لما هو مقرر من أن انطواء الحكم على قرارات قانونية خاطئة لا يعيبه مادامت النتيجة التي خلص إليها صحيحة وتتفق والتطبيق القانوني السليم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يدفع ببطلان اعتراف المتهم الآخر عليه أمام محكمة الموضوع فإن ما يثيره في شأنه ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تقبل إثارته لدى محكمة النقض هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه قد رد على دفع المحكوم عليه الآخر ببطلان اعترافه بمحضر ضبط الواقعة لكونه وليد إكراه وقع عليه وأطرحه استنادا إلى أنه لم يقم دليل في الأوراق على ثمة إكراه وقع على المتهم المذكور ولم يثبت من مناظرة السيد الأستاذ رئيس النيابة مباشر التحقيق وجود أى إصابات ظاهرة به ولم يقرر له المتهم بوجود إصابات به أو أن إكراهها وقع عليه وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات والأخذ بالاعتراف في حق المتهم وفي حق غيره من المتهمين ، في أى دور من أدوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك ، كما أن لها دون غيرها البحث في صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه قد انتزع منه بطريق الإكراه ومتى تحققت أن الاعتراف نسليم مما يشوبه واطمأنت إلى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ، فلها أن تأخذ به بغير معقب عليها ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في شأنه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق

المصلحة في الدفع شرط لوجود الصفة في اثارته ، كما أنه من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أنه لا يجوز الطعن بالبطلان في الدليل المستمد من القبض أو التفتيش بسبب عدم مراعاة الأوضاع القانونية المقررة لذلك إلا ممن شرعت هذه الأوضاع لحمايةهم ، وكان القبض المدعى ببطلانه قد وقع على المتهم الآخر ، فإنه بهذه المثابة - لا يمس حرمة من الحرمات المكفولة للطاعن ويكون النعى على الحكم بشأن تعويله على اقوال المتهم الآخر بدعوى بطلانها لأنها جاءت إثر قبض باطل ، غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه في معرض رده على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى الجنائية - أن ضبط الطاعن تم بتاريخ ١٩٩٦/١/١٠ بعد صدور أمر بذلك من سلطة التحقيق وهو ما لا يمارى الطاعن في ان له اصله الشابت بالأوراق - فإن الاجراءات تكون قد تمت وفقا لصحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها فإن ما يثيره الطاعن بشأن ما ورد بالحكم من أن الإذن الصادر بتاريخ ١٩٩٦/١/٨ بضبط المحكوم عليهما وتفتيش مسكنهما خلافا لما ثبت به من ضبط المحكوم عليه الأول فقط وتفتيش مسكنه - يفرض تردى الحكم في هذا الخطأ فإنه لا يمس جوهر الواقعة ولا أثر له في منطقة أو النتيجة التي خلص إليها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٤١٢٦ لسنة ٦٨ القضائية

جلسة ٩ من بولية سنة ١٩٩٨

١. النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بحسبها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أو تطعن في الأحكام وأن لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليها .
٢. العمد في القتل هو التوجه إليه بإرادة احداثه ، ولا يعد القتل عمدا إذا التفست هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه .
٣. القصد الاحتمالي هو نية ثانوية تختلج بها نفس الجاني ، قوامه أن يتوقع أن فعله يمكن ان يحدث النتيجة الاجرامية التي يتغياها بالدرجة الأولى فيمضى مع ذلك في تنفيذ الفعل ، مستويا لديه حصول هذه النتيجة أو عدم حصولها بما يوفر لديه قبول تحققها ، ومن ثم يجب لتوفر القصد الاحتمالي في جريمة القتل العمد ان يكون الجاني قد توقع وفاة المجنى عليه كآثر ممكن لفعله ، وأن يقبل ويرضى بتحقيق هذه النتيجة وينبغي على الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجنائية استنادا الى توافر القصد الاحتمالي لديه أن يعنى بالحدث استقلالاً عن اتجاه ارادته نحو ازهاق روح المجنى عليه متمثلا في قبوله تحقق هذا الغرض الى جانب الغرض الأول الذي استهدفه بفعله ، وأن يورد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه ، فلا يكفي في هذا المقام التحدث عن استطاعة المتهم التوقع او وجوبه بل يجب عليه ان يدل على التوقع الفعلي وقبول ازهاق روح المجنى عليه .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعنة بأنها قتلت عمدا بجواهر
يتسبب عنها الموت بأن عقدت النية على قتله واعدت لهذا الغرض عقارا مرغيا

وبالجلسة المحددة قضت حضوريا وبإجماع الآراء عملاً بالمواد ١/٤٥ ،
١/٤٦ ، ١/١١٢ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ ، مكرراً ، ١/١١٩ ، ١١٩ مكرراً ، ٢١٣ ،
٢٣٣ ، ٢/٢٣٤ من قانون العقوبات . أولاً : بمعاينة المتهم بالاعدام شنقاً . ثانياً :
وبالزامها بأن ترد إلى المستشفى مبلغ ربعمائة وسبعة وخمسين جنيهاً
وخمسمائة مليماً وبتغريمهما خمسمائة جنيه .

فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .
كما طعن المحكوم عليها .

المحكمة

من حيث أنه لما كانت النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي
خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بحسبها تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق
موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن
لم تكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم
عليها ، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن المائل تكون قائمة . فضلاً عن أنها بطعناتها
الحالي تكون قد عرضت القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها ارتأت
فيها نقض الحكم المطعون فيه الصادر باعدام المحكوم عليها عملاً لنص المادة ٤٦ من
القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، وإذا
كان ذلك ، وكان طعن النيابة العامة قد استوفى أوجه الشكل المقررة في القانون فإنه
يكون مقبول شكلاً .

ومن حيث أن ما تنعاه النيابة العامة والمحكوم عليها على الحكم المطعون فيه
أنه إذ دان الأخيرة بجريمة القتل العمد المقتربة بجنايتي الشروع في القتل عمداً
والاختلاس المرتبط بجريمة التزوير قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والفساد في
الاستدلال والقصور في التسبيب ذلك أنه دأبها استناداً إلى توافر القصد الاحتمالي
للقتل العمد ودلل على توافر نية القتل لديها بما لا يسوغ ، كما أن ما تنعاه المحكوم

عليها على هذا الحكم أنه شابه أيضا الخطأ في الاسناد ذلك بأنه اسند إليها واقعة القتل العمد المقترن بالشروع فيه عمدا واعتمد في ادالته لها - من بين ما اعتمد عليه - على ما اسنده إليها في هذا الشأن رغم أن أقوالها في تحقيقات النيابة العامة خللت مما يفيد اتجاه ارادتها الى قصد ازهاق ارواح المجنى عليهم وهو ما يعيبه ويستوجب نقضه

ومن حيث ان العمد في القتل هو التوجه إليه بإرادة احداثه ، ولا يعد القتل عمدا إذا انتفت هذه النية مهما كانت درجة احتمال حدوثه ، وكان القصد الاحتمالي هو نية ثانوية تختلج بها نفس الجاني ، قوامه أن يتوقع ان فعله يمكن ان يحدث النتيجة الاجرامية التي لا يتغياها بالدرجة الأولى فيمضي مع ذلك في تنفيذ الفعل مستويا لديه حصول هذه النتيجة او عدم حصولها بما يوفر لديه قبول تحققها ، ومن ثم يجب لتوفر القصد الاحتمالي في جريمة القتل العمد أن يكون الجاني قد توقع وفاة المجنى عليه كآثر ممكن لفعله ، وأن يقبل ويرضى بتحقيق هذه النتيجة وينبغي على الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجناية استنادا الى توافر القصد الاحتمالي لديه ان يعنى بالتحدث استقلالا عن اتجاه ارادته نحو ازهاق روح المجنى عليه متمثلا في قبوله تحقق هذا الغرض الى جانب الغرض الأول الذي استهدفه بفعله ، وأن يورد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه ، فلا يكفي في هذا المقام التحدث عن استطاعة المتهم التوقع او وجوبه بل يجب عليه ان يدل على التوقع الفعلي وقبول ازهاق روح المجنى عليه . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص وما ساقه من أدلة الثبوت استدلالا منه على توافر نية القتل في حق المحكوم عليها قد وقف عند حد التدليل على امكان توقع تحقق وفاة المجنى عليهم كآثر لفعل المحكوم عليها - باعتبار ذلك من النتائج المألوفة - دون أن يعنى بالكشف عن توافر التوقع الفعلي لدى المحكوم عليها واتجاه ارادتها نحو ازهاق ارواح المجنى عليهم ، ولا يغنيه في هذا الصدد ذهابه الى أن المحكوم عليها حققت المجنى عليهم ، ولا يغنيه في هذا الصدد ذهابه الى ان المحكوم عليها حققت المجنى عليهم بالعقابر المرخية للعضلات مع علمها بطبيعتها واثارها مادام أنه قد وقف عند هذا الحد ولم يثبت توافر نية القتل لديها عند حقنها لم فإنه يكون مشوبا بالخطأ في تطبيق القانون فضلا عن فساده في الاستدلال

وقصوره في التسبيب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وان كان من حق محكمة الموضوع إن تستخلص الواقعة من أدلتها وعناصرها المختلفة إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاصها سائغا وان يكون دليلها فيما انتهت إليه قائما في اوراق الدعوى .

لما كان ذلك ، وكان البين مما أورده الحكم المطعون فيه تدليلا على توافر نية القتل انه اعتمد من بين ما اعتمد عليه - في هذا الشأن على اعتراف المحكوم عليها بتحقيقات النيابة بارتكاب الجريمة المسندة إليها مدلا على ذلك بحقتها للمجنى عليهم بعقاقير مرخية للعضلات وان الموت قد يتسبب عن هذه العقاقير ، وهو ما يغير الثابت بتلك التحقيقات إذ يبين منها - حسبما اتضح من مطالعة المفردات المضمومة - ان كل ما قرره المحكوم عليها ان مقصدها من حقن المرضى بالعقاقير المرخية للعضلات هو منعهم من الحركة حتى يتسنى وضعهم على جهاز التنفس الصناعي وتركيب البوابة هوائية لهم لافاقتهم ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أورد في سياق استدلاله على توافر نية القتل وقائع لا معين لها من الأوراق مما يعيبه بالخطأ في الاسناد . لما كان ذلك ، وكانت اقوال المحكوم عليها في تحقيقات النيابة العامة - على النحو سالف البيان - لا يتحقق بها معنى الاعتراف في القانون إذ الاعتراف هو ما يكون نصا في اقرار الجريمة ، ولما كان الأصل أنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى ، وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من التحقيقات ، فإن الحكم المطعون فيه إذ بني قضاءه على ان اعترافا صدر من المحكوم عليها - مع مخالفة ذلك للثابت بالأوراق - فإنه يكون قد استند الى دعامة غير صحيحة مما يبطله لابتناؤه على اساس فاسد ولا يؤثر في ذلك ما أورده الحكم من أدلة اخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط احدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن المقدمة من المحكوم عليها .

الطعن رقم ١٣٢٦٢ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١١ من يولية سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الأمر الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ اصداره واقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وزدت على شواهد الدفع بطلان له لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصلا ثابتا بالأوراق فضلا عن أن مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم أو عدم ذكر بيان دقيق عن محل اقامته في محضر جمع الاستدلالات بفرض حصوله لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ويكون منعي الطاعن في هذا الخصوص على غير اساس .
٢. لما كان ما استورد إليه الحكم في قوله " اضافة الى اعتراف المتهم .. " في معرض رده على دفاع الطاعن فهو تزيد لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قد اقتنعت باسباب سائغة بأن الإذن صدر بناء على تحريات جدية سبقت صدوره ، ويكون منعي الطاعن في هذا الصدد في غير محله .
٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت احراز الطاعن للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى قصد الاتجار في حقه مستظهرا ان الاحراز كان مجردا عن قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصي بما يتضمن الرد على دفاعه بأن احرازه للمخدر كان بقصد التعاطي ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٤ . من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تمتلك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها ان تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواه مما لا تثق به دون ان تكون ملزمة ببيان علة ذلك كما لا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجاني للجريمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا يجدى الطاعن نعيه على الحكم بأنه أغفل ما استطرد إليه في اقواله من انه كان يحرز المخدر بقصد التعاطى ، ويكون منعاه في هذا الخصوص لا محل له .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرين مخدرين "هيروين وأفيون" في غير الأحوال المصرح بها قانونا وأحاطته الى محكمة جنائيات المنصورة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٦ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من قانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، والبند رقم ٢ من القسم الأول ، والبند رقم ٩ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) مع اعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وبتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط باعتبار أن الاجراز مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ
وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها أورد على ثبوتها في حقه أدلة لا ينزع الطاعن في أن لها معينها الصحيح في الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها - عرض لدفع الطاعن بطلان إذن التفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية في قوله " إن

المحكمة تطمئن عن عقيدة واقتناع إلى أدلة الثبوت المشار إليها آنفاً إضافة إلى اعتراف المتهم بجلسة المحاكمة بإحرازه للمخدر المضبوط بقصد التعاطي ، ومن ثم فلا على المحكمة إن هي أطرحت الدفع والدفاع الذي أثاره الحاضر معه من بطلان الإذن لانعدام التحريات سيما وأن السلطة القضائية المختصة بإصدار الإذن اطمأنت إلى صحتها وجديتها وكذلك هذه المحكمة وإزاء ما اطمأنت إليه من أدلة الثبوت سائلة البيان والتي يرتاح إليها ضميرها ووجدانها " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل فيها الأمر إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسريع إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقتها بأدلة منتجة لا ينزع الطاعن في أن لها أصلاً ثابتاً بالأوراق فضلاً عن أن مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم أو عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامته في محضر جمع الاستدلالات بفرض حصوله لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات ويكون معنى الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان ما تستطرد إليه الحكم في قوله " إضافة إلى اعتراف المتهم " في معرض رده على دفاع الطاعن فهو تزيد لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قد اقتنعت بأسباب سائغة بأن الإذن صدر بناءً على تحريات جدية سبقت صدوره ، ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز الطاعن للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى قصد الاتجار في حقه مستظهراً أن الإحراز كان مجرداً عن قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصى بما يتضمن الرد على دفاعه بأن إحرازه للمخدر كان بقصد التعاطي ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الشأن غير سديد

لما كان ذلك ، وكان الاعتراف في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا الدعوى التى تمتلك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواء مما لا تثق به ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك كما لا يلزم فى الاعتراف ان يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفى فيه أن يرد على وقائع تستتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية اقتراح الجانى للجريمة . - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا يجدى الطاعن نعيه على الحكم بأنه أغفل ما استطرد إليه فى اقواله من أنه كان يحرز المخدر بقصد التعاطى ويكون منعاه فى هذا الخصوص لا محل له . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يضحى على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٠ من بولية سنة ١٩٩٨

١. لما كان المحكوم عليهما الثالث والخامس ولئن قدما اسبابهما في الميعاد ، إلا أنهما لم يقررا بالطعن بالنقض طبقا لنص المادة ٣٤ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به المحكمة ، ولا يغنى عنه تقديم اسباب له ، ومن ثم يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهما .

٢. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون .

٣. من المقرر انه لا يشترط في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية أن تكون قد صدرت فعلا من الموظف بتحريرها ، بل يكفي لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن في حالة الاصطناع - أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا إلى موظف عام للابهام برسميتها ، ويكفى في هذا المقام ان تحتوى الورقة على ما يفيد تدخل الموظف في تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر اجراءاتها في حدود اختصاصه ، وإذا كان الحكم قد اثبت ان صور الأحكام والشهادات الصادرة في القضايا موضوع الاتهام مزورة بطريق الاصطناع ، فإن هذا حسبه اثباتا لقيام الجريمة ولو لم تكشف التحقيقات عن تحديد الشخص الذى

أسبغ عليها الصفة الرسمية بختمها بالخاتم الصحيح ، ويضحى ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص غير مقبول .

٤ . لما كان الاشتراك في التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فإنه يكفي أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملايساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .

٥ . من المقرر أنه لا يلزم ان يتحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، ويتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع التواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس امراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً في الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه .

٦ . لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بأدلة سائغة توافر جريمة الاشتراك في تزوير صور الأحكام الصادرة بالبراءة والشهادات بعدم الطعن عليها بقصد توصيل المرافق إلى مساكن أقيمت على أرض زراعية - وهو ما يتضمن اثبات توافر ركن العلم بتزوير تلك المحررات في حق الطاعنين ، فإن هذا يحسبه ولا يكون ملزماً - من بعد - بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائي لدى كل منهم ، ويضحى ما يثيره الطاعنون بشأن انتفاء علمهم بتزوير المحررات موضوع الأتقام مجرد جدل موضوعي في سلطة المحكمة في تقدير الأدلة واستباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض .

٧ . لما كان اصطناع المحررات وتزوير بياناتها - بيد شخص آخر لا يؤثر في مسئولية الطاعنين عن جريمة التزوير التي دأبهم الحكم عنها بصفاتهم شركاء فيها وليسوا

فاعلين أصليين لها ومن ثم فلا يجديهم نفى تحريرهم لتلك البيانات أو ختمهم للمحررات المصطنعة .

٨. من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا ، بل إن الرد يستفاد دلالة الثبوت التي أوردتها الحكم ، ولا تلتزم المحكمة في هذا الصدد بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال .

٩. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي أطمأنت إليها من سائر الأدلة القائمة في الدعوى التي تكفى لحمل قضائها ، ومن ثم فلا على المحكمة إن هي أعرضت عن مستندات قدمها الطاعنون للتشكيك في أدلة الإثبات التي أطمأنت إليها المحكمة بإثبات وجود خلافات بينهم وبين ضابط الواقعة وأن الطاعنين الأولين كانا بالقوات المسلحة التي ارتكب فيها التزوير وأن أحد المحكوم عليهم كان خارج البلاد .

١٠. من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي إغفالها بعض الوقائع أو المستندات ما يفيد ضمنا أطراحها واطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها .

١١. لما كان تناقض أقوال الشهود - على فرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا بما لا تناقض فيه فإن منازعة الطاعنين في القوة الدلالية لأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض .

١٢. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات

مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها .

١٣ . من المقرر أن تفصيل أسباب الطعن ابتداءً مطلوب على وجه الوجوب تحديداً للطعن وتعريفاً بوجهه . وكان الطاعنون لم يفصحوا عن اوجه التناقض بين أقوال شهود الإثبات التى عول عليها الحكم فى إدانتهم والتناقض بين هذه الأقوال وبين تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير فإن منعاهم فى هذا الخصوص لا يكون مقبولا .

١٤ . لما كانت مصلحة الطاعنين الأول والثانى فى النعى على تدليل الحكم على جريمة استعمال المحررات المزورة التى نسبها إليهما منتفية ، لك أن الحكم قد أعمل فى حقهما حكم الارتباط المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبر الجرائم المسندة إليهما جريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة لأشد هذه الجرائم وهى جريمة الاشتراك فى تزوير المحررات الرسمية والسق لا يمارى الطاعنون فى أن الحكم قد تناولها بالتدليل على ثبوتها فى حقهما ، ومن ثم فلا جدوى مما ينعياله على تدليله على جريمة الاستعمال وهى جريمة الأخف .

١٥ . من المقرر أن جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة فيها بطريق الغش بالوسائل التى نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا معينا ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضرر بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها فى نظر الجمهور ، ولا يغير من ذلك حصول الإدارة على مقابل لاستهلاك الكهرباء الأمر الذى يبين منه أن ما تمسك به الطاعنون من انتفاء الضرر لا يعدو أن يكون دفعا قانونيا ظاهر البطلان لا على الحكم أن التفت عنه

١٦ . من المقرر أنه متى وقع التزوير أو استعمال المحرر المزور فإن الباعث على ارتكابه لا اثر له على وقوع الجريمة وليس ركنا من أركانها ، وكان المطعون فيه

قد أثبت ارتكاب الطاعنين لجريمة الاشتراك في التزوير وهي جريمة قائمة بذاتها ايا كان الباعث على ارتكابها ولم يصدر بشأنها ثمة قانون أصح ، وكان ما يثيره الطاعنون بشأن إجازة إدخال المرافق إلى المناطق العشوائية إنما ينصب - في خصوص الدعوى المطروحة - على الباعث على جريمة التزوير وليس على الجريمة ذاتها فلا يعد القرار الإداري الصادر بهذه الإجازة قانونا أصح لجريمة التزوير التي دأبوا بها الحكم وأوقع عليهم العقوبة المقررة لها ومن ثم يضحى ما ينعاه الطاعنون على الحكم من عدم إعمال هذا القرار عليهم غير سديد .

١٧ . من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هي مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة أمامها بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلتفت نظر الدفاع إلى ذلك ، مادام أن الواقعة المادية المبينة بتقرير الاتهام والتي كانت مطروحة بالجلسة هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم أساسا للوصف الذي دان الطاعنين به دون أن تضيف المحكمة إليها شيئا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى إدانة الطاعنين بجريمة الاشتراك في تزوير محررات رسمية وهي ذات الواقعة التي قدمت بها من النيابة ، فإن تحديده لأفعال الاشتراك التي ارتكبها كل منهم لا يعتبر وصفا جديدا - إذ لا مغايرة فيه للعناصر التي كانت مطروحة على المحكمة وتناولها الدفاع - ومن ثم فلا يعد ذلك في حكم القسانون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعنين ، بل هي مجرد تحديد لأفعالها مما يصح اجراؤه في الحكم دون تنبيه الدفاع بالجلسة ، ذلك أن المرافعة دارت على أساس ذات الوقائع التي انتهى الحكم إلى تفريدها ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعنون في هذا الخصوص على غير أساس .

١٨ . لما كان قضاء محكمة النقض قد جرى على أن القانون لا يمنع أن يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين في جناية واحدة ما دامت ظروف

الواقعة لا تؤدي إلى القول بوجود تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين قد اقتصر على نفي التهمة عنهم ، ومن ثم فإن القضاء بإدانة أحدهم - كما يستفاد من اسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة آخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، ومن ثم فإنه لا يعيب اجراءات المحاكمة - فى خصوص هذه الدعوى - أن تسوى الدفاع عن بعض الطاعنين محام واحد ، ذلك أن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا ينبى على احتمال ما كان يسع كلا منهم أن يبيده من اوجه دفاع مادام لم يبيده بالفعل ، ومن ثم يكون ما يتعاه الطاعنون على اجراءات المحاكمة فى هذا الصدد على غير أساس .

١٩ . من المقرر أن تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانونا ، وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل منهم هو من اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته . فإن ما يشتره الطاعنون بشأن تفاوت العقوبة التى أوقعها الحكيم عليهم لا يكون مقبولا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من : (١) (طاعن) ، (٢)
 (طاعن) ، (٣) (طاعن) ، (٤) (٥) (طاعن) ،
 (٦) (٧) (٨) (٩) (١٠) ،
 (١١) (١٢) (طاعن) ، (١٣) (طاعن) بأنهم
 أولا : المتهمون من الأول إلى الحادى عشر وهم ليسوا من أرباب الوظائف العمومية
 اشتركوا مع المتهمين الثانى عشر والثالث عشر وهما ليسا من ارباب الوظائف
 العمومية وآخرين حسنى النية ومجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب تزوير
 فى محررات رسمية هى احكام البراءة والشهادات الخاصة بها والمبينة بالتحقيقات وذلك .

بجعل واقعات مزورة في صورة واقعات صحيحة بطريق الاصطناع بأن اتفق المتهمون من الأول حتى الحادى عشر مع الآخرين على انشائها على غرار الصحيحة منها وقام حسنى النية بتحريرها بعد أن أمدوهم بالبيانات اللازمة وتسولى الجسهول توقيعها بتوقيعات نسبها زورا إلى المختصين بمحكمة ونيابة مركز المنيا ومهرها ببصمة وخاتم شعار الجمهورية الخاص بالنيابة سالفه الذكر فتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : المتهمون جميعا عدا الثالث والرابع والحادى عشر والثانى عشر والثالث عشر استعملوا الأحكام والشهادات موضوع التهمة الأولى بأن تقدموا بها إلى الوحدة المحلية بناحية مع علمهم بتزويرها ، وأحالتهم إلى محكمة جنيات المنيا بمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإجالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المواد ١٧ ، ٢٧ ، ١/٣٠ ، ٣٢ ، ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات . اولا : بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المتهم الرابع لوفاته ، ثانيا : بمعاقبة كل من و..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات ، ثالثا : بمعاقبة كل من و..... بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مع عزل الأخير لمدة سنتين ، رابعا : بمعاقبة كل من و..... و..... و..... و..... و..... و..... بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لكل منهم على أن يكون الايقاف شاملا لكافة الاثار الجنائية بالنسبة للمحكوم عليه ، خامسا : بمصادرة المحررات المزورة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم الأول والثانى والثانى عشر والثالث عشر في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

حيث إن المحكوم عليهما الثالث والخامس ولئن قدما اسبابهما في الميعاد ، إلا أنهما لم يقررا بالطعن بالنقض طبقا لنص المادة ٣٤ من القرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . لما كان ذلك ، وكان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يسترتب عليه دخول الطعن فى حوزة المحكمة واتصالها به بناء على افصاح ذى الشأن عن رغبته فيه فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة فلا تتصل به المحكمة ، ولا يغنى عنه تقديم اسباب له ، ومن يتعين عدم قبول الطعن شكلا بالنسبة لهما .

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون بالنسبة لباقي الطاعنين .
وحيث إن حاصل أوجه الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة الاشتراك فى تزوير محررات رسمية ودان الطاعنين الأول والثانى ايضا بجريمة استعمال المحررات المزورة مع علمهما بتزويرها قد شابه القصور والتناقض فى التسبيب والفساد فى الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه أورد وقائع الدعوى ومضمون الأدلة فيها بصورة مجملة لا تشير إلى أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى الاحاطة الواجبة للفصل فيها بصورة مجملة لا تشير إلى أن المحكمة قد أحاطت بالدعوى الاحاطة الواجبة للفصل فيها ، ودانهم بتهمة الاشتراك مع مجهول فى التزوير دون تحديد الشخص المجهول الذى أسبغ على المحررات المزورة الصفة الرسمية بختمها بالخاتم الصحيح ، ودون ان يورد الأعمال المادية الإيجابية التى ارتكبها كل من الطاعنين والتى تدل على اشتراكه فى الجريمة ، ولم يستظهر توافر القصد الجنائى فى حقهم برغم انتفاء علمهم بتزوير تلك المحررات ، وخلوها مما يفيد أن أحدا من الطاعنين قد حرر بخطه أى من بياناتهما فضلا عن أن الخاتم الذى ختمت به ليس بعهدة أى منهم ، والتفت - ايرادا وردا - عن دفاعهم بتلفيق الاتهام وأعرض عن المستندات التى قدموها لإثبات وجود خلافات بينهم وبين ضابط الواقعة وأن الطاعن الأول كان مجندا ، والطاعن الثانى كان بالاحتياط فى القوات المسلحة فى الفترة التى

بنيابة مركز المنيا والمختصة بتسديد الأحكام وتحرير شهادات الجداول ، و.....
رئيس قسم الشؤون الهندسية بالوحدة المحلية ، و..... الفنى بشبكة المياه
بالوحدة المحلية ، ومن اقرار كل من والمتهمين الرابع والسابع والثامن
والتاسع والعاشر بتحقيقات النيابة ، ومما ثبت من مذكرات جدول صور الشهادات
بمحكمة المنيا الابتدائية ومحكمة مركز المنيا ، وبتقرير قسم اجاث التزييف والتزوير ،
وهى أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها ، وأورد الحكم مؤدى كل
منها فى بيان واف مما يشير الى ان المحكمة قد احاطت بواقعة الدعوى وقضت فيها
عن بصر وبصيرة . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه
الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع
ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة -
كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كان ذلك محققا لحكم القانون ، ومن ثم
تنحسر عن الحكم قالة القصور فى هذا المنحى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه لا
يشترط فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية ان تكون قد صدرت فعلا من الموظف
المختص بتحريرها ، بل يكفى لتحقيق الجريمة - كما هو الشأن فى حالة الاصطناع -
أن تعطى الورقة المصطنعة شكل الأوراق الرسمية ومظهرها وأن ينسب صدورها كذبا
إلى موظف عام للابهام برسميتها ، ويكفى فى هذا المقام أن تحتوى الورقة على ما يفيد
تدل الموظف فى تحريرها بما يوهم أنه هو الذى باشر اجراءاتها فى حدود اختصاصه ،
وإذ كان الحكم قد اثبت ان صور الأحكام والشهادات الصادرة فى القضايا موضوع
الالتزام مزورة بطريق الاصطناع ، فإن هذا حسبه اثباتا لقيام الجريمة ولو لم تكشف
التحقيقات عن تحديد الشخص الذى أسبغ عليها الصفة الرسمية بختمها بالخاتم
الصحيح ، ويضحي ما يشير الطاعنون فى هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ،
وكان الاشتراك فى التزوير قد يتم دون مظاهر خارجية أو اعمال مادية محسوسة يمكن
الاستدلال بها عليه ، ومن ثم فإنه يكفى أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله مسن

ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون اعتقادها هذا سائغا تبرره الوقائع التى اثبتتها الحكم ، وإذ كان فى جماع ما حصله الحكم فى اقوال الشهود والأدلة فى الدعوى - التى لا ينازع الطاعن فى أن لها معينها الصحيح من الأوراق - ما يصح به استدلال الحكم على ثبوت اشتراك الطاعنين فى التزوير ويسوغ به ما انتهى إليه من ادانتهم عن تلك الجريمة ، ومن ثم فإن ما يبيعه الطاعنون من عدم تحديد الحكم للأعمال الدالة على اشتراكهم فى التزوير يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، ويتحقق القصد الجنائى فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية متى تعمد الجانى غير الحقيقة فى التحرر مع انتفاء استعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وليس أمراً لازماً التحدث صراحة واستقلالاً فى الحكم عن توافر هذا الركن مادام قد أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت بأدلة سائغة توافر جريمة الاشتراك فى تزوير صور الأحكام الصادرة بالبراءة والشهادات بعدم الطعن عليها بقصد توصيل المرافق إلى مساكن أقيمت على أرض زراعية - وهو ما يتضمن إثبات توافر ركن العلم بتزوير تلك المحررات فى حق الطاعنين ، فإن هذا حسبه ولا يكون ملزماً - من بعد - بالتدليل على استقلال على توافر القصد الجنائى لدى كل منهم ، ويضحى ما يثيره الطاعنون بشأن انتفاء علمهم بتزوير المحررات موضوع الاتهام مجرد جدل موضوعى فى سلطة المحكمة فى تقدير الأدلة واستنباط معتقدها مما لا يجوز الخوض فيه لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان اصطناع المحررات وتزوير بياناتها - بيد شخص آخر لا يؤثر فى مسئولية الطاعنين عن جريمة التزوير التى دأبهم الحكم عنها بصفقتهم شركاء فيها وليسوا فاعلين أصليين لها ، ومن ثم فلا يجديهم نفسى تحريرهم لتلك البيانات أو ختمهم للمحررات المصطنعة ، ولما كان الدفع بتلفيق التهمة هو من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً ، بل أن الرد يستفاد دلالة من أدلة

الشبوت التي أوردتها الحكم ، ولا تلتزم المحكمة في هذا الصدد بمتابعة المتهم في مناحي
 دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، هذا الى ان المحكمة
 الموضوع أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ، مادام يصح في العقل أن
 يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من سائر الأدلة القائمة في الدعوى
 التي تكفي لحمل قضائها - كالحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم فلا على المحكمة ان
 هي اعرضت عن مستندات قدمها الطاعنون للتشكيك في أدلة الاثبات التي اطمأنت
 إليها المحكمة بإثبات وجود خلافات بينهم وبين ضابط الواقعة وأن الطاعنين الأولين
 كانوا بالقوات المسلحة في الفترة التي ارتكب فيها التزوير وأن احد المحكوم عليهم
 كان خارج البلاد ، ذلك أن المقرر في اصول الاستدلال ان المحكمة غير ملزمة
 بالتحديث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، وفي اغفالها بعض
 الوقائع أو المستندات ما يفيد ضمنا اطراحها واطمئنانها إلى ما اثبتته من الوقائع
 والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعنون على
 الحكم في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان تناقض اقوال الشهود - على فبرض
 حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من اقوالهم استخلاصا سائغا بما
 لا تناقض فيه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن منازعة الطاعنين في القوة
 التدليلية لأقوال الشهود لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا
 تقبل التصدي له امام محكمة النقض ، لما هو مقرر من أن وزن اقوال الشهود وتقدير
 الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من
 مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تتركه الميزة التي تراهنا
 وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ددون رقابة لمحكمة النقض عليها ، هذا فضلا عما
 هو مقرر من أن تفصيل اسباب الطعن ابتداء مطلوب على وجه الوجوب تحديدا
 للطعن وتعريفا بوجهه ، وكان الطاعنون لم يفصحوا عن أوجه التناقض بين اقوال
 شهود الاثبات التي عول عليها الحكم في ادانتهم والتناقض بين هذه الأقوال وبين

تقرير قسم البحوث التزييف والتزوير فإن منعاهم في هذا الخصوص لا يكون مقبولا .
لما كان ذلك ، وكانت مصلحة الطاعنين الأول والثاني في النعي على تدليل الحكم
على جريمة استعمال المحررات المزورة التي نسبها إليهما منتفية ، ذلك أن الحكم قد
أغفل في حقهما حكم الارتباط المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من
قانون العقوبات واعتبر الجرائم المسندة إليهما بجريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة
لأشد هذه الجرائم وهي جريمة الاشتراك في تزوير المحررات الرسمية والتي لا يمارى
الطاعنون في أن الحكم قد تناولها بالتدليل على ثبوتها في حقهما ، ومن ثم فلا جدوى
مما ينعيانه على تدليله على جريمة الاستعمال وهي الجريمة الأخف . لما كان ذلك ،
وكان من المقرر أن جريمة التزوير في الأوراق الرسمية تتحقق بمجرد تغيير الحقيقة فيها
بطريق الغش بالوسائل التي نص عليها القانون ولو لم يتحقق عنه ضرر يلحق شخصا
معينا ، لأن هذا التغيير ينتج عنه حتما ضررا بالمصلحة العامة لما يترتب عليه من عبث
بالأوراق الرسمية ينال من قيمتها وحجيتها في نظر الجمهور ، ولا يغير من ذلك
حصول الإدارة على مقابل لاستهلاك الكهرباء الأمر الذي يبين منه أن ما تمسك به
الطاعنون من انتفاء الضرر لا يعدو أن يكون دفعا قانونيا ظاهر البطئ لا على
الحكم أن التفت عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو
استعمال المحرر المزور فإن الباعث على ارتكابه لا اثر له على وقوع الجريمة وليس
ركنا من أركانها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت ارتكاب الطاعنين لجريمة
الاشتراك في التزوير وهي جريمة قائمة بذاتها أيا كان الباعث على ارتكابها ولم يصدر
بشأنها ثمة قانون أصلي ، وكان ما يثيره الطاعنون بشأن اجازة ادخال المرافق إلى
المناطق العشوائية إنما ينصب - في خصوص الدعوى المطروحة - على الباعث على
جريمة التزوير وليس على الجريمة ذاتها فلا يعد القرار الإداري الصادر بهذه الاجازة
قانونا أصلي لجريمة التزوير التي دأبوا بها الحكم وأوقع عليهم العقوبة المقررة لها ،
ومن ثم يضحى ما ينعاه الطاعنون على الحكم من عدم اعمال هذا القرار عليهم غير

سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة على الفعل المسند إلى المتهم ، بل هى مكلفة بتمحيص الواقعة المطروحة امامها بجميع كيوفها واوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا دون حاجة إلى أن تلفت نظر الدفاع إلى ذلك ، مادام أن الواقعة المادية المينة بتقرير الاتهام والتي كانت مطروحة بالجلسة هى بذاتها الواقعة التى اتخذها الحكم أساسا للوصف الذى دان الطاعنين به دون ان تضيف المحكمة إليها شيئا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ادانة الطاعنين بجريمة الاشتراك فى تزوير محررات رسمية وهى ذات الواقعة التى قدمت بها من النيابة ، فإن تحديده لأفعال الاشتراك التى ارتكبها كل منهم لا يعتبر وصفا جديدا - إذ لا مغايرة فيه للعناصر التى كانت مطروحة على المحكمة وتناولها الدفاع - ومن ثم فلا يعد ذلك فى حكم القولون تغييرا لوصف التهمة المحال بها الطاعنين ، بل هى مجرد تحديد لأفعالها مما يصح اجراؤه فى الحكم دون تنبيه الدفاع بالجلسة ، ذلك أن المرافعة دارت على أساس ذات الوقائع التى انتهى الحكم التى تفريدها ، ومن ثم يكون ما يثيره الطاعنون فى هذا الخصوص على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على ان القانون لا يمنع ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة ما دامت ظروف الواقعة لا تؤدى إلى القول بوجود تعارض حقيقى بين مصالحهم ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الدفاع عن الطاعنين قد اقتصر على نفى التهمة عنهم ، ومن ثم فإن القضاء بإدانة أحدهم - كما يستفاد من أسباب الحكم - لا يترتب عليه القضاء ببراءة آخر وهو مناط التعارض الحقيقى المخل بحق الدفاع ، ومن ثم فإنه لا يعيب اجراءات المحاكمة - فى خصوص هذه الدعوى - أن تولى الدفاع عن بعض الطاعنين محام واحد ، ذلك أن تعارض المصلحة الذى يوجب أفراد كل منهم بمحام خاص يتولى الدفاع عنه اساسه الواقع ولا يبنى على احتمال ما كان يسع كلا منهم أن يبيده من أوجه دفاع مادام لم يبيده بالفعل ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعنون على

اجراءات المحاكمة في هذا الصدد على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا ، وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من الاطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، فإن ما يثيره الطاعنون بشأن تفاوت العقوبة التي أوقعها الحكم عليهم لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٢٠٦٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٢ من بولية سنة ١٩٩٨

لما كان قانون الضريبة العامة على المبيعات سالف الإشارة إذ نص في الفقرة التاسعة من المادة ٤٧ منه على أنه " مع عدم الاخلال بحالات التهرب الواردة بالمادة ٤٤ من هذا القانون يعد قريبا بالنسبة لهذه السلع يعاقب عليه بالعقوبات المقررة بتلك المادة الحالات الآتية : ١) حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ، ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة يكون قد أقام قرينة مبناهما افتراض العلم بالتهرب من واقع الحيازة غير المصحوبة بالمستندات الدالة على سداد الضريبة ونقل الى المتهم عبئ اثبات براءته ، وكلاهما ممتنع لمخالفته المبادئ الأساسية المقررة بالمادة ٦٧ من الدستور .

المحكمة

من حيث أن البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بوصف أنه بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩١ حاز سلعة بقصد الاتجار دون الاحتفاظ بالمستندات الدالة على سداد الضريبة وطلبت النيابة العامة معاقبته بمسود قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ ، وادعى وزير المالية مدنيا قبل المطعون ضده بمبلغ ٩٨٠ جنية على سبيل التعويض ، ومحكمة أول درجة قضت بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل والزمته بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ٩٨٠ جنية والمصادرة ، وإذا استأنف قضت محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف وبراءته . لما كان ذلك ، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسمي صاحب الصدارة فإن على ما دونه من التشريعات الترول عند أحكامه . فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، ومن ثم فإذا ما

أورد الدستور نصا صالحا بذاته للأعمال بغير حاجة إلى سن تشريع أدنى لزم أعمال النص الدستوري من يوم العمل به ، ويعتبر النص المخالف له في هذه الحالة ، سواء كان سابقا أو لاحقا على العمل بالدستور قد نسخ ضمنا بقوة الدستور نفسه ، وذلك لما هو مقرر من انه لا يجوز لسلطة أدنى في مدارج التشريع ان تلغى أو تعدل أو تخالف تشريعا صادرا من سلطة أعلى . فإذا فعلت تعين على المحكمة ان تلتزم تطبيق التشريع صاحب السمو والصدارة ألا وهو الدستور مادام نصه قابلا للأعمال بذاته واهدار ما عداه من احكام متعارضة معه او مخالفة له إذ تعتبر هذه منسوخة بقوة الدستور . لما كان ذلك ، وكان النص في الفقرة الأولى من المادة ٦٧ من الدستور على أن " المتهم برئ حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية يكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه " يدل على أن الدستور قد أرسى مبدأ أساسيا قوامه ان الأصل في الانسان البراءة ما لم تثبت سلطة الاتهام عكسها ، وهذا اصل يفترض قرينة لصيقة بالانسان لا يجوز الافتئات عليها لأية علة . لما كان ذلك ، وكان قانون الضريبة العامة على المبيعات سالف الإشارة قد نص في الفقرة التاسعة من المادة ٤٧ منه على أنه " مع عدم الاخلال بحالات التهرب الواردة بالمادة ٤٤ من هذا القانون يعد قريبا بالنسبة لهذه السلع يعاقب عليه بالعقوبات المقررة بتلك الحالات الآتية : أ) حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ، ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة " يكون قد أقام قرينة مبناها افتراض العلم بالتهرب من واقع الحيازة غير المصحوبة بالمستندات الدالة على سداد الضريبة ونقل الى المتهم عبئ اثبات براءته ، وكلاهما ممتنع لمخالفته المبادئ الأساسية المقررة بالمادة ٦٧ من الدستور على نحو ما سلف بيانه لما كان ما تقدم ، وكان نص المادة ٦٧ من الدستور آتية الذكر . قابلا بذاته للأعمال في خصوص ما نص عليه الفقرة ٩ (أ) من المادة ٤٧ من قانون الضريبة العامة على المبيعات المشار اليه ، دون ما حاجة الى اى تدخل تشريعى إذ ان اعمال

ذلك النص مقتضاه مجرد العودة الى القاعدة العامة الاصولية التي تفترض في الانسان البراءة وتلقى بعين اثبات عكسها على سلطة الاتهام . فإن ما نصت عليه الفقرة (أ) من المادة ٤٧ من قانون الضريبة العامة على المبيعات السالف بيانه من افتراض العلم بالتهريب اذا لم يقدم حائز السلعة بقصد الاتجار المستندات الدالة على سداد الضريبة وتكليفه باثبات براءته يكون منسوخا ضمنا بقوة الدستور نفسه . لما كان ذلك ، وكان المطعون ضده قد قدم للمحاكمة تأسيسا على مجرد عدم احتفاظه بالمستندات الدالة على سداد الضريبة المستحقة على السلع التي يحوزها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى ببراءته يكون قد صادف صحيح القانون ، ويضحى كافة ما يثيره الطاعن من قصوره في التسيب وعدم اعلانه باستئناف المطعون ضده - بفرض صحته - غير مجد . لما كان ما تقدم . فإنه يتعين التقرير بعدم قبول الطعن .

الطعن رقم ١٨٨٥٦ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٩٨

من المقرر أن المحكمة متى قررت جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائق يرر هذا العدول ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشئة المتهم في الدعوى ، وإذا كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى لسماع أقوال المجنى عليها تحقيقا للدفاع الطاعن بما مفاده أنها قدرت أهمية ذلك الفصل في الدعوى ولاسيما أن ذلك القرار جاء لاحقا لسماع أقوال شاهدة الإثبات الأخرى والتي ناقضت المجنى عليها في أقوالها التي أدلت بها بتحقيق النيابة ، ومن ثم فإن عدول المحكمة عن تنفيذ هذا القرار وامسك الحكم عن بيان علة ذلك يجعل الحكم فوق إخلاله بحق الدفاع مشوبا بالقصور في التسيب ولا يغير من ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من أن الدفاع فوض الأمر للمحكمة بخصوص عدم حضور المجنى عليها لمناقشتها إذ لا ينهض ذلك التفويض للمحكمة دليلا على التنازل الضمني عن سماع الشاهدة وإنما هو أقرب إلى ترك الأمر للمحكمة لإعمال موجبات القانون الذي يلزمها بسماع الشاهدة أو تبرير العدول عن دعوتها .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) شرع في مواجهة بغير رضاها بأن اقتحم عليها مسكنها وجذبها إليه وخلع عنها ملابسها كاملة عنوة عنها مهددا إيها بسلاح أبيض (مطواة) وطرحها على سرير نومها وجثم فوقها بعد أن خلع عن نفسه ملابسه جاهزا لإيلاج ذكره يقبلها وبلوغ مقصده إلا أنه أوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مقاومة المجنى عليها له وتمكنها من الفرار على النحو المبين بالتحقيقات ، (٢) أكره المجنى عليها سالفه الذكر على التوقيع بامضائها والختم

ببصمة اصبعها على وجهتي ورقة بيضاء بالقوة وتحت تهديد لها باستعمال سلاح أبيض (مطوام) ، ٣) ضرب الجنى عليها سائلة الذكر فأحدث بها الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبى المرفق والتي اعجزتها عن اشغالها الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما ، ٤) أحرز دون مقتضى من الضرورة الشخصية أو الحرفية سلاحا أبيض (مطواة) واحالته إلى محكمة جنيات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥ ، ٣/٤٦ ، ١/٢٤٢ ، ١/٢٦٧ ، ٣٢٥ من قانون العقوبات وبالمادتين ١/١ ، ٢٥ مكررا من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ ، والبند رقم ١٠ من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمضاف بالقانون الثانى مع اعمال المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرائم الشروع فى موقعة أنشى بغير رضاها والاكراه على امضاء ورقتين والضرب البسيط واحراز سلاح ابيض بغير ترخيص قد شابه القصور فى التسبيب والاخلال بحق الدفاع ذلك ان المحكمة لم تجب الدفاع الى طلب سماع الجنى عليها شاهدة الاثبات الوحيدة فى الدعوى رغم ما اثاره عن تناقض اقوالها وتضاربها وتلفيق الاتهام لخصومة ايجارية ولأن الدفاع عندما فوض الأمر للمحكمة فى عدم حضورها بعد دعوتها كان محرجا من طلب المحكمة لفوضها الأمر فى ذلك مما جعل الدفاع يستشعر أن المحكمة تتجه إلى البراءة فترافع فى الدعوى على اساس ذلك ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب سماع الجنى عليها فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٦ يونيو ١٩٩٦ احضورها وفيها لم تحضر واثبت بمحضر الجلسة ان المدافع عن الطاعن فوض الأمر لهيئة المحكمة فى

عدم حضور المجنى عليها ثم ترفع في الدعوى طالبا البراءة لتلقيق الاتهام وكيدته وتناقض المجنى عليها وتضاربها في أقوالها ثم أصدرت المحكمة حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى قررت جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه لا يجوز لها أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول ، وهذا بغض النظر عن مسلك المتهم في شأن هذا الدليل لأن تحقيق أدلة الإدانة في المواد الجنائية لا يصح أن يكون رهنا بمشينة المتهم في الدعوى ، وإذا كانت المحكمة رغم تأجيلها الدعوى لسماع أقوال المجنى عليها تحقيقا لدفاع الطاعن بما مفاده أنها قدرت أهمية ذلك للفصل في الدعوى ولا سيما أن ذلك القرار جاء لاحقا لسماع أقوال شاهدة الاثبات الأخرى والتي ناقضت المجنى عليها في أقوالها التي أدلت بها بتحقيق النيابة ، ومن ثم فإن عدول المحكمة عن تنفيذ هذا القرار وامتناع الحكم عن بيان علة ذلك يجعل الحكم فوق أخلاقه بحق الدفاع مشوبا بالقصور في التسيب ولا يغير من ذلك ما أثبت بمحضر الجلسة من أن الدفاع فوض الأمر للمحكمة بخصوص عدم حضور المجنى عليها لمناقشتها إذ لا ينهض ذلك التفويض للمحكمة دليلا على التنازل الضمني عن سماع الشاهدة وإنما هو اقرب إلى ترك الأمر للمحكمة لأعمال موجبت القانون الذي يلزمها بسماع الشاهدة أو تبرير العدول عن دعوتها . الأمر الذي يوجب نقض الحكم والاعادة بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

الطعن رقم ٢٣٦٠ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٣ من سبتمبر سنة ١٩٩٨

لما كانت واقعة الدعوى تخلص فيما اثبتته الملازم أول الضابط
بقسم شرطة المصطحات المائية بالمطرية محافظة الدقهلية بمحضره المؤرخ
١٩٩٤/١١/٢٧ من انه ضبط المتهم الأول أثناء ادارته ماكينة ببخرة
المتزلة تقوم برفع مياه من حوشة والقائها فى البخرة . بينما يقوم عدد كبير من
الأشخاص بجمع اسماك من الحوشة ووضعها بمركب تقف على جسرهما ، وقد تم ضبط
الماكينة والمركب وبها ٣٥٠ كجم من اسماك البلطى المخالف وآخر غير مخالف ،
وقد قرر المتهم المذكور لدى سؤاله بالمحضر انه يقيم بالرودة - منزلة - وأنه مالك
الماكينة والحوشة ، بينما المركب مملوكة للمتهم الآخر من الرودة مركز
المنزلة ، ومن حيث انه لدى نظر الدعوى امام محكمة جناح المطرية الجزئية دفع
الحاضر عن المتهمين بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على أن محل اقامتها
يقع بدائرة المنزلة ، ومكان الضبط يقع بدائرة بور سعيد ، وقد قضت تلك المحكمة
بجس كل متهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة ٥٠ جنيها وتغريم كل منهما ٥٠٠
جنيه والمصادرة ، ولم تعرض للدفع سالف الذكر ، ومن حيث إن الثابت بأوراق
الدعوى أن المتهمين يقيمان بدائرة مركز المنزلة محافظة الدقهلية ، إذ قرر المتهم الأول
..... لدى سؤاله بمحضر الضبط ، أنه يقيم والمتهم الآخر بقرية
الرودة التابعة لمركز المنزلة ، وثابت بالتوكيل الخاص الصادر منه برقم لسنة
..... مأمورية المنزلة والتوكيل الخاص الصادر من المتهم الآخر برقم لسنة
..... المنزلة والمرفقين بالأوراق أنهما يقيمان بقرية -الرودة مركز المنزلة ، وخلت
الأوراق من أى دليل يشير إلى اختصاص محكمة جناح المطرية الجزئية محليا بنظر
الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان القواعد المتعلقة باختصاص المحاكم

الجنائية في المواد الجنائية - بما في ذلك قواعد الاختصاص المكاني - تعد جميعا من النظام العام بالنظر الى ان الشارع قد أقام تقريره إياها على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة الاجتماعية ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت على ان " يتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه ، وهذه الأماكن قسائم متساوية في إيجاب الاختصاص ذلك " . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد فصل في موضوع الدعوى ، ودون أن تكون تلك المحكمة مختصة بنظر الدعوى على أى من القسائم سالفة الذكر ، وبالرغم من ثبوت اقامة المتهمين بقرية الرودة مركز المترلة ومن ثم انعقاد الاختصاص المحلى بنظر الدعوى لمحكمة جناح المترلة الجزئية ، فإنه يكون قد خالف القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وإحالة الدعوى إلى محكمة مركز المترلة الجزئية للاختصاص .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قاما بالصيد في بحيرة المترلة بطريقة ممنوعة مستخدمين آلة رفع مياه ، وطلبت عقابهما بالمادتين ١٣ ، ٥٢ من القانون ٢٤ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة جناح مركز المطرية قضت حضوريا عملا بمادتي الأتقام بحبس المتهمين ستة اشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها وغرامة خمسمائة جنية . استأنفا . ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض وقيد بجدول محكمة النقض برقم وقضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية الى محكمة المنصورة الابتدائية للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى ، ومحكمة الاعادة قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف

فطعن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية - كما طعنت الاستاذة المحامية عن الاستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية - ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع الخ

المحكمة

من حيث ان الاستئناف المقام من المتهمين سبق الحكم بقبوله شكلا .
ومن حيث ان واقعة الدعوى تخلص فيما اثبتته المسلازم أول
الضابط بقسم شرطة المسطحات المائية بالمطرية محافظة الدقهلية بمحضره المؤرخ ١٩٩٤/١١/٢٧ من انه ضبط المتهم الأول اثناء ادارته ماكينة ببحيرة المتزلة تقوم برفع مياه من حوشة والقائها في البحيرة . بينما يقوم عدد كبير من الأشخاص بجمع اسماك من الحوشة ووضعها بمركب تقف على حسرها ، وقد تم ضبط الماكينة والمركب وبها ٣٥٠ كجم من اسماك البلطي المخالف وآخر غير مخالف ، وقد قرر المتهم المذكور لدى سؤاله باغضض أنه يقيم بالرودة - منزلة - وانه مالك الماكينة والحوشة ، بينما المركب مملوكة للمتهم الآخر من الرودة مركز المتزلة ، ومن حيث إنه لدى نظر الدعوى امام محكمة جناح المطرية الجزئية دفع الحاضر عن المتهمين بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى تأسيسا على ان محل اقامتهما يقع بدائرة المتزلة ، ومكان الضبط يقع بدائرة بور سعيد ، وقد قضت تلك المحكمة بحبس كل منهم ستة اشهر مع الشغل وكفالة ٥٠ جنيها وتغريم كل منهما ٥٠٠ جنيه والمصادرة ، ولم تعرض للدفع سالف الذكر ، ومن حيث ان الثابت بأوراق الدعوى ان المتهمين يقيمان بدائرة مركز المتزلة محافظة الدقهلية ، إذ قرر المتهم الأول لدى سؤاله بمحضر الضبط ، أنه يقيم والمتهم الآخر بقريه الرودة التابعة لمركز المتزلة ، وثابت بالتوكيل الخاص الصادر منه برقم لسنة

..... مأمورية المتزلة والتوكيل الخاص الصادر من المتهم الآخر برقم لسنة
..... المتزلة والمرفقين بالأوراق أنهما يقيمان بقرية الرودة مركز المتزلة ، وخلت
الأوراق من اى دليل يشير الى اختصاص محكمة جناح المطرية الجزئية محلياً بنظر
الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القواعد المتعلقة باختصاص المحاكمة
الجنائية فى المواد الجنائية - بما فى ذلك قواعد تقريره إياها على اعتبارات عامة تتعلق
بحسن سير العدالة الاجتماعية ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد
نصت على أن " يتعين الاختصاص بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه
المتهم أو الذى يقبض عليه فيه " ، وهذه الأماكن قسائم متساوية فى ايجاب
الاختصاص ذلك . لما كان ذلك ، وكان الحكم المستأنف قد فصل فى موضوع
الدعوى دون أن يعرض لما دفع به المتهمان من عدم اختصاص المحكمة محلياً بنظر
الدعوى ، ودون ان تكون تلك المحكمة مختصة بنظر الدعوى على اى من القسائم
سאלفة الذكر ، وبالرغم من ثبوت اقامة المتهمين بقرية الرودة مركز المتزلة ومن ثم
انعقاد الاختصاص المحلى بنظر الدعوى لمحكمة جناح المتزلة الجزئية ، فإنه يكون قد
خالف القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف واحالة
الدعوى الى محكمة مركز المتزلة الجزئية للاختصاص .

الطعن رقم ١٧٢٥٥ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى أتبع ذلك ببيان مفصل للأدلة ومن بينها أقوال الشاهد الأول وتقرير لجنة الجرد كما أورد مضمون اعتراف الطاعن - خلافا لما يذهب إليه بأسباب طعنه - إذ أن ما أورده الحكم في سياق تحصيله للاعتراف واضح الدلالة على أن الطاعن أقر بمضمون ما جاء بتقرير لجنة الجرد ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان مضمون اعتراف المتهم إلى ما ورد بالتقرير مادامت أقواله متفقة فيما استند إليه الحكم منها ، ومن ثم تنتفى عن الحكم دعوى القصور في هذا المنحى .

٢. لما كان الطاعن لا ينازع في مقدار المبلغ المختلس فإنه لا جدوى فيما يثيره من أن الحكم لم يورد مفرداته مجزأة . لما كان ذلك ، وكان ما خلص إليه الحكم من تقرير الطاعن مبلغ ٧٩٦٩٣٨,٣٣ جنيها هو ذات المبلغ الذي قرره أعضاء لجنة الجرد التي عولت عليه المحكمة في قضائها بإدانة الطاعن فإن ما أورده الحكم في مدوناته من أن قيمة المبلغ المختلس ٧٩٣٩٣٨.٣٣ جنيها ، لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وزلة قلم لا تخفى فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس .

٣. لما كان الحكم قد انتهى في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى مسئولية الطاعن عن المبلغ موضوع الجريمة أخذا بما قرره شهود الاثبات واعتراف المتهم بالتحقيقات وقيامه بسداده ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته كافيا وسائغا في بيان لية الاختلاس ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع

وظروف ما يدل على قيامه . فإن ما يثبته الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله .

٤ . من المقرر أنه لا يلزم الحكم ان يتحدث استقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٥ . لما كان القانون لم يرسم شكلاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقع المستوجبة للعقوبة ، وإذ كانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه والتي لا يمارى الطاعن ان لها اصلها الصحيح في اوراق الدعوى من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من مقارفة الطاعن لجريمة التزوير .

٦ . لما كان القانون لا يجعل لاثبات التزوير طريقاً خاصاً مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن اعترف في التحقيقات بما لا يمارى فيه بارتكاب جريمة التزوير ولا يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه طلب من المحكمة الاطلاع على اصول تلك المستندات او ضمنها فليس له ان ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها أو سلوكه طريقاً معيناً في اثبات الجريمة .

٧ . لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة سماع شهادة مندوب خزانة البنك والجمعيات او الانتقال الى الجمعيات تحقيقاً لدفاعه بشأن القائم بالسداد فلا يصح له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها ولم تر هي حاجة لإجرائه أو الرد على دفاع لم يثبته أمامها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون لا محل له .

٨ . لما كان ما ينعاه الطاعن من أن الحكم نسب الى المدافع عنه على خلاف الثابت بمحضر جلسة المحاكمة ان الطاعن يقوم بالسداد حال ان الثابت بهذا المحضر ان القائم بالسداد هي الجمعيات ، فإنه مردود بأن خطأ الحكم فيما استورد إليه من

بيان اوجه الدفاع لا يعيبه طالما انه لا يتعلق بجوهر الأسباب التي بنى عليها ولا أثر له في منطقته او في النتيجة التي انتهى إليها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بصفته موظفا عاما (صراف خزينة بنك قريّة التابع لبنك التنمية والائتمان الزراعي بالمنوفية) اختلس مبلغا قدره ٣٣ ق ٧٩٦٥٣٨ جنيها (سبعمائه وستة وتسعون ألفا وخمسة وثمانية وثلاثون جنيها وثلاثة وثلاثون قرشا) والمملوكة لجهة عمله سائلة الذكر والتي وجدت في حيازته بمقتضى وظيفته حالة كونه من الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة وقد ارتبطت هذه الجناية بجناية تزوير في محررات رسمية ارتباطا لا قبل التجزئة هي انه في ذات الزمان والمكان سالف الذكر وبصفته السائلة ارتكب تزويرا في محررات رسمية هي ايصالات الصرف ٤٢ حسابات ومستندات الإيداع ٢٤ حسابات بجمعه واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها حال تحريرها المختص بوظيفته بأن قام بتعديل المبالغ المدونة بإيصالات الصرف سائلة الذكر بالزيادة على ما صرفت بالفعل لسلف المقاومة الجماعية وللحسابات الجارية بالبنك بإضافته أرقاما وحروفا إليها واختلس الفارق لنفسه كما قام بالتلاعب في مستندات الإيداع سائلة البيان بأن أثبتا بدفتر الخزينة بمبالغ أقل من التي أودعت بالفعل واختلس الفارق لنفسه كما اثبت بدفتر الخزينة بمبالغ صرفت للعملاء تزيد عما تم صرفه بالفعل واختلس الفارق لنفسه كما قام باصطناع ايصالات صرف وتحريرها بمبالغ مختلفة من الخزينة ٤٢ حسابات على أنها تم صرفها كسلف مقاومة جماعية لبعض الجمعيات الزراعية على خلاف الحقيقة واختلسها لنفسه كما دون ببعض الإيصالات ٤٢ حسابات قيمة مغايرة لقيمتها المدونة بدفتر الخزينة كما قام بإضافة مبالغ كإيداعات غير حقيقية لتغطية المبالغ التي اختلسها وذلك على النحو المبين بالأوراق ، وأحاله إلى محكمة أمن الدولة العليا بشبين الكوم لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة ، والمحكمة المذكورة

قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١١٢ ، ٢ - أ - ب ، ١١٨ ، ١١٨ ، مكررا ، ١١٩ ، ١١٩ ، مكررا ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات والعزل من وظيفته وبغرامة مقدارها ٣٣ ق ٧٩٦٥٣٨ جنيها (فقط سبعمائة وستة وتسعون ألفا وخمسمائة وثمانية وثلاثون جنيها وثلاثة وثلاثون قرشا) .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاختلاس والتزوير في أوراق رسمية قد شابه قصور وتناقض في التسبيب واختلال بحق الدفاع والخطأ في الاسناد ذلك بأنه عول في قضائه على اقوال شاهد الاثبات الأول وتقرير لجنة الجرد واعتراف الطاعن دون ايراد الدليل المستمد من كل منهم ولم يبين الحكم مفردات المبلغ المختلس وأثبت في مدوناته أن قيمة المبلغ المختلس ٣٣ ق ٧٣٩٣٨ جنيه ثم خلص إلى تقديم الطاعن ٣٣ ق ٧٩٦٩٣٨ جنيها وتمسك بدفاع مؤيد بالمستندات قوامه أن ما نسب إليه هو مجرد عجز في العهدة لا يرقى الى مرتبة الاختلاس غير أن الحكم دانه بالجريمة دون أن يوضح الكيفية التي خلص فيها الى ان ذلك العجز قد اقترن بنية الاختلاس ورغم انتفاء جريمة التزوير ، ولم تطلع المحكمة على المستندات المقول بتزويرها بعد ان جحد الطاعن صورها الضوئية ولم تستجب لطلبه بضم اصول تلك المستندات وسماع مندوب خزانة البنك والجمعيات لمعرفة القائم بالسداد هذا الى انه كان يتعين على المحكمة الانتقال الى الجمعيات لإجراء المطابقة ونسب الحكم إلى المدافع عن الطاعن دفاعا لم يقل به كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه ، وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما واورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من

مطالبة الحكم المطعون فيه انه بعد ان بين واقعة الدعوى اتبع ذلك ببيان مفصل للأدلة ومن بينها أقوال الشاهد الأول وتقرير لجنة الجرد كما أورد مضمون اعتراف الطاعن - خلافا لما يذهب إليه بأسباب طعنه - إذ أن ما أورده الحكم في سياق تحصيله للاعتراف واضح الدلالة على ان الطاعن اقر بمضمون ما جاء بتقرير لجنة الجرد ، وكان لا يعيب الحكم ان يحيل في بيان مضمون اعتراف المتهم إلى ما ورد بالتقرير مادامت اقواله متفقة فيما استند إليه الحكم منها - كالحال في الدعوى الماثلة - ومن ثم تنفي عن الحكم دعوى القصور في هذا المنحى . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا ينزع في مقدار المبلغ المختلس فإنه لا جدوى فيما يثيره من ان الحكم لم يورد مفرداته مجزأة . لما كان ذلك ، وكان ما خلاص إليه الحكم من تقرير الطاعن مبلغ ٧٩٦٩٣٨,٣٣ جنيها هو ذات المبلغ الذي قرره اعضاء لجنة الجرد التي عولت عليه المحكمة في قضائها بإدانة الطاعن فإن ما أورده الحكم في مدوناته من أن قيمة المبلغ المختلس ٧٩٣٩٣٨,٣٣ جنيها لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وزلة قلم لا تخفى فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن يكون على غير اساس . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى في منطق سائع وتدليل مقبول الى مسئولية الطاعن عن المبلغ موضوع الجريمة أخذا بما قرره شهود الإثبات واعتراف المتهم بالتحقيقات وقيامه بسداده ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته كافيا وسائغا في بيان نية الاختلاس ، وكان من المقرر أنه لا يلزم ان يتحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي ان يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم الحكم ان يتحدث استقلالا عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان القانون لم يرسم شكلا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وإذا كانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه والتي لا يمارى الطاعن

ان لها اصلها الصحيح في أوراق الدعوى من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من مقارفة الطاعن لجريمة التزوير . فإن النعى في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القانون لا يجعل لاثبات التزوير طريقا خاصا مادامت المحكمة قد اطمأنت من الأدلة السائغة التي أوردتها إلى ثبوت الجريمة ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الطاعن اعترف في التحقيقات بما لا يمارى فيه بارتكاب جريمة التزوير ولا يبين من محضر جلسة المحاكمة أنه طلب من المحكمة الاطلاع على اصول تلك المستندات أو ضمنها فليس له ان ينعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة عليها أو سلوكه طريقا معينا في اثبات الجريمة . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يطلب الى المحكمة سماع شهادة مندوب خزانة البنك والجمعيات أو الانتقال الى الجمعيات تحقيقا لدفاعه بشأن القائم بالسداد فلا يصح له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها ولم ترهى حاجة لإجرائه أو الرد على دفاع لم يشره امامها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص يكون لا محل له . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن من أن الحكم نسب الى المدافع عنه على خلاف الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الطاعن يقوم بالسداد حال ان الثابت بهذا المحضر ان القائم بالسداد هي الجمعيات ، فإنه مردود بأن خطأ الحكم فيما استطرد إليه من بيان اوجه الدفاع لا يعيبه طالما أنه لا يتعلق بجوهر الاسباب التي بنى عليها ولا اثر له في منطقة أو في النتيجة التي انتهى إليها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٥١٨٦ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٩٨

لما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو نشر إلى المرض الذى تعلل به الطاعن كعذر مانع من التقرير بالاستئناف فى الميعاد ولم تبد المحكمة رأيا يثبت أو ينفيه بل اكتفت بقولها بأنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد اسبابا تنال بها منها أو تهدر حجيتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التى خلصت إليها فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء على ارض زراعية دون الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، ومحكمة جناح كفر الدوار قضت حضوريا اعتباريا عملا بمواد الاقمام بحسبه ستة اشهر مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لوقف التنفيذ والإزالة وغرامة عشرة آلاف جنيه . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية (كفر الدوار الاستئنافية قضت حضوريا فى بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث أنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول استئنافه شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد شابه الفساد فى الاستدلال ذلك بأنه لم يتخلف عن التقرير بالاستئناف فى الميعاد إلا لتعذر قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة

الطبية التي قدمها محاميه بالجلسة غير ان المحكمة اطرحت تلك الشهادة بأسباب غير سائغة يعيب الحكم بما يستوجب نقضه ، وحيث أنه لما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلا من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع إلا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض لفحوى الشهادة أو نشر إلى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع من التقرير بالاستئناف في الميعاد ولم تبد المحكمة رأيا يشته أو ينفيه بل اكتفت بقولها بأنها لا تطمئن إلى الشهادة المقدمة دون أن تورد اسبابا تنال بها منها أو تهدر حجيتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة لبحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢١٤٢٩ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر قانونا أن القاعدة العامة في سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية هو أن يكون مبدأ السقوط تاريخ وقوع الجريمة والمقصود بذلك هو تاريخ تمامها وليس تاريخ ارتكاب السلوك الإجرامى .
٢. لما كان من المقرر ان جريمة البناء بغير ترخيص إن هى جريمة متتابعة الأفعال متى كانت اعمال البناء متعاقبة متوالية إذ هى حينئذ تقوم على نشاط وإن اقترف فى أزمنة متوالية إلا أنه يقع تنفيذا لمشروع إجرامى واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه الأعمال مع تقارب أزمنتها وتعاقبتها دون أن يقطع بينها فارق زمنى يوحى بانفصام هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة إجرامية فى نظر القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند الى التقرير الاستشارى وعقود المناقولة وتركيب المصعد وكشف توزيع الكهرباء المؤرخ ١٩٨٧/٢/١ دون أن يستظهر حقيقة التاريخ الذى أقيم فيه البناء وتاريخ انتهاء المطعون ضده من إقامته وسنده فى ذلك وهو بيان كان يجب إيراد طالما أنه يتصل بحكم القانون على الواقعة ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور .

الوقائع

أهتت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : (١) أقام بناء بدون ترخيص ، (٢) أقام بناء غير مطابق للأصول الفنية والمواصفات العامة وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ ، ومحكمة البلدية بالقاهرة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بتفريم المتهم مبلغ عشرة آلاف وخمسمائة جنيه قيمة تكاليف اعمال البناء . استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول

الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء الدعوى الجنائية
بمضى المدة .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أ، الحكم المطعون فيه إذ قضى بانقضاء الدعوى
الجنائية بمضى المدة قد شابه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والخطأ في
تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يلم إلما كما لا بالدليل في الدعوى ، وأسس قضاءه
بانقضاء الدعوى بمضى المدة على مستند - لم تتحقق المحكمة من صحته - يفيد
سداده قيمة توصيل الكهرباء رغم أنه لا يكفي لبيان تاريخ آخر فعل من أفعال البناء
وهو ما لم يستظهره الحكم . مما يعيبه بما يستوجب نقضه ، وحيث أن الحكم المطعون
فيه أسس قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على قوله " وحيث أن الثابت
من المستندات المقدمة والتقرير الاستشاري وعقود المقاولة وعقد تركيب المصعد
وكشف توزيع الكهرباء المؤرخ ١٩٨٧/٢/١ مسلسل أنه حتى الدور
الرابع في حين أن الأعمال المخالفة حتى الدور الثالث ، ولما كان تاريخ تحرير محضر
المخالفة هو ١٩٩١/١٠/٥ ، ١٩٩١/١١/٦ ، ومن ثم يكون قد مضى أكثر من
ثلاث سنوات على إقامة الأعمال المخالفة وتنقض معه الدعوى الجنائية بمضى المدة
عملا بالمادة ١٥ (١ - ج) ، وكان من المقرر قانونا أن القاعدة العامة في سقوط الحق
في إقامة الدعوى العمومية هو أن يكون مبدأ السقوط تاريخ وقوع الجريمة والمقصود
بذلك هو تاريخ تمامها وليس تاريخ ارتكاب السلوك الإجرامي ، وكان من المقرر أن
جريمة البناء بغير ترخيص إن هي إلا جريمة متتابعة الأفعال متى كانت أعمال البناء
متعاقبة متوالية إذ هي حينئذ تقوم على نشاط وإن اقترب في أزمنة متوالية إلا أنه يقع
تنفيذا لمشروع إجرامي واحد والاعتداء فيه مسلط على حق واحد وإن تكررت هذه
الأعمال مع تقارب ازمنتها وتعاقبها دون أن يقطع بينها فارق زمني يوحى بالفصام

هذا الاتصال الذى يجعل منها وحدة اجرامية فى نظر القانون ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند الى التقرير الاستشارى وعقود المفاوضة وتركيب المصعد وكشف توزيع الكهرباء المؤرخ ١٩٨٧/٢/١ دون ان يستظهر حقيقة التاريخ الذى اقيم فيه البناء وتاريخ انتهاء المطعون ضده من اقامته وسنده فى ذلك وهو بيان كان يجب ايسراده طالما أنه يتصل بحكم القانون على الواقعة ، ومن ثم يكون الحكم معيبا بالقصور متعينا نقضه والاعادة .

الطعن رقم ٢٣٠٧٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٨

لما كان البين من المفردات المضمومة أن الطاعن دفع - في مذكرة دفاعه المصرح من محكمة اول درجة بتقديمها - بعدم توافر أركان جريمة اعداد مسكن لألعاب القمار تأسيسا على أن المسكن لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تمييز وأن الشخصين اللذين ضبطا فيه هما من اصدقائه ، وقدم تأييدا لدفاعه شهادة بيانات من صحيفة القيد بالسجل التجارى وبعض صور ضوئية له ولأسرته للتدليل على أن أحد هذين الشخصين يعمل مصورا له ولأسرته ، وكتاب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بشأن ضم مدة خدمة الشخص الآخر لدى شركة الاسكندرية للمجمعات الاستهلاكية ، وشهادة إنهاء خدمة الطاعن في ذات الشركة تدليلا على أن هذا الشخص الآخر كان زميلا له في العمل بيد أن الحكم المستأنف خلص إلى إدانته استنادا الى ما ورد بالتحريات السرية لضابط الواقعة من انه يدير شقة لأعمال القمار ، وأقوال اللاعبين اللذين قررا بأنهما كانا يلعبان لعبة "الكونكان" ، وأقوال المتهم بمحضر الضبط بأنه يدير الشقة لألعاب القمار لقاء مبالغ مالية ، ومن ضبط الشخصين على مائدة القمار ومعهما أدوات اللعب والمبالغ المالية ، وبما استقر في عقيدة المحكمة من ان الشقة تدار لألعاب القمار للجمهور بدون تمييز . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل مفتوحا لألعاب القمار معدا ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط ، فإن دفاع الطاعن سالف الذكر يعد دفاعا جوهريا يبنى عليه - إن صح - تفسير وجهه الرأى فى الدعوى ، وإذ كان كل من الحكّمين المستأنف والمطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه ، ولم يعن بتمحيص المستندات التى قدمها الطاعن لتأييد هذا الدفاع ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاعه ، ولو أنه

عنى ببحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ،
فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه .

الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن فى بأنه أعد مسكنا لمزاولة ألعاب
القمار بأن هياه لدخول الناس فيه لمزاولة ألعاب القمار على النحو المبين بالأوراق
وطلبت عقابه بالمادتين ١/٣٠ ، ٣٥٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة الاداب
بالاسكندرية قضت حضوريا فى عملا بمادتى الاتهام بحبسه ستة أشهر
مع الشغل وكفالة ألف جنيه ومصادرة المبالغ المضبوطة وأدوات اللعب . استأنف
ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفى الموضوع بإجماع الآراء بتعديل الحكم المستأنف وحبسه ستة
أشهر وتغريمه مائتى جنيه والمصادرة للمبالغ المضبوطة وأدوات اللعب وأمرت
بالإيقاف لعقوبة الحبس .

فطعن الأستاذ المحامى بصفته وكىلا عن المحكوم عليه فى هذا
الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة
اعداد منزل لألعاب القمار قد شابه القصور فى التسبب ، ذلك أنه دفع بأن المسكن
غير معد لدخول الجمهور فيه بغير تمييز ولم يكن من ضبطا فيه سوى صديقين له وقدم
المستندات المؤيدة لدفاعه ، بيد أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ولم يعرض لما قدمه
من مستندات بما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن البين من المفردات المضمومة ان الطاعن دفع - فى مذكرة
دفاعه المصرح من محكمة أول درجة بتقديمها - بعدم توافر أركان جريمة اعداد

مسكن لألعاب القمار تأسيسا على أن المسكن لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تمييز وأن الشخصين اللذين ضبطا فيه هما من اصدقائه ، وقدم تأييدا لدفاعه شهادة بيانات من صحيفة القيد بالسجل التجارى وبعض صور ضوئية له ولأسرته للتدليل على ان أحد هذين الشخصين يعمل مصورا له ولأسرته ، وكتاب الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية بشأن ضم مدة خدمة الشخص الآخر لدى شركة الاسكندرية للمجمعات الاستهلاكية ، وشهادة انهاء خدمة الطاعن في ذات الشركة تدليلا على ان هذا الشخص الآخر كان زميلا له في العمل ، بيد أن الحكم المستأنف خلص الى ادانته استنادا الى ما ورد بالتحريات السرية لضابط الواقعة من انه يدير شقة لأعمال القمار ، وأقوال اللاعبين اللذين قررا بأنهما كانا يلعبان لعبة "الكوتكيان" وأقوال المتهم بمحضر الضبط بأنه يدير الشقة لألعاب القمار لقاء مبالغ مالية ، ومن ضبط الشخصين على مائدة القمار ومعهما أدوات اللعب للجمهور بدون تمييز . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط لتطبيق المادة ٣٥٢ من قانون العقوبات أن يكون المحل مفتوحا لألعاب القمار معدا ليدخل فيه من يشاء من الناس بغير قيد أو شرط ، فإن دفاع الطاعن سالف الذكر يعد دفاعا جوهريا يبنى عليه - إن صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى ، وإذ كان كل من الحكمين المستأنف والمطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه ، ولم يعن بتمحيص المستندات التى قدمها الطاعن لتأييد هذا الدفاع ولم يتحدث عنها مع ما قد يكون لها من دلالة على صحة دفاعه ، ولو أنه عني ببحثها وتمحيص الدفاع المؤسس عليها لجاز ان يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى اوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٤٤٢٠ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الشارع قد نص في المادة الثالثة من قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ على أن " تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة "١) ما تستورده المنشآت المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة من الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل.... اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة وذلك دون الإخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادتين ٣٦، ٣٧ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ " . وفي المادة ١/٩ منه على أنه " مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من احكام خاصة تخضع الإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية :أ) يحظر التصرف في الأشياء المعفأة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأى نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية و وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ، ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب سبب الجمركية المقررة قهريا جركيا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في قانون الجمارك " وكان مفاد النص الخير أن الشارع وإن كان قد حظر التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها أو استعمالها في غير هذه الأغراض ، إلا أنه اعتبر التصرف فيها وحده - دون استعمالها - على هذا النحو ون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية قهريا جركيا ، وهو ما يتأدى منه أن استعمال الأشياء المعفاة في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من

أجلها دون سداد الضرائب الجمركية عنها وإن كان أمرا محظورا إلا أنه ليس بجريمة معاقب عليها .

٢. من المقرر أن تحديد تاريخ الجريمة من الأمور الموضوعية التي تدخل في اختصاص قاضي الموضوع وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقعة واستخلاص هذا التاريخ منها .

٣. من المقرر أن مفاد نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه في غير الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى بالإدانة لا يلزم أن يتضمن الحكم بيان معينة وحسب القاضي أن يكون حكمه مسببا تسببا كافيا ومقنعا .

٤. لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بالقضاء الدعوى الجنائية بمضى أكثر من ثلاث سنوات بين التاريخ الذي ثبت للمحكمة وقوع التصرف في الآلة موضوع الدعوى في غير الغرض المعفاة من أجله فيه وهو يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٨٧ وبين تاريخ صدور أمر النيابة العامة بضبط الآلة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٩١ ، وذلك للأسباب السائغة التي أوردتها ، وكانت الطاعة لا تمارى في أن ما أثبتته المحكمة فيما تقدم له معينه الصحيح من أوراق الدعوى ومستنداتها فإن الحكم يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ، ويكون النعي عليه من الطاعة غير قويم .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما : قهرنا من سداد الضرائب الجمركية المستحقة عن اللش "أمير" الذي كان مملوكا لشركة "....." التي تعمل بنظام الحرة بأن غيرا اسمه بطريق التزوير إلى "....." واستعملاه في شركتهما المخصصة للأعمال البحرية والتي لا تتمتع بالإعفاءات المقررة للشركة الأولى رغم علمهما باستحقاق الضرائب الجمركية عليه وطلبت عقابهما بالمواد ١، ٥، ١٣، ٥٩، ٨٦، ٨٧، ٣/٩٠، ٩٤، ١٢١، ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥ مكررا من

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ والمادة التاسعة فقرة أ، ب من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بإصدار قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية والمادة ٢٦ من قرار وزير المالية رقم ١٩٣ لسنة ١٩٨٦ الصادر بتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٨٦ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٩ . وادعت شركة "....." مدنيا قبل المطعون ضدهما بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح العطارين قضت حضوريا في عملا بمواد الاتهام أولا: برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها ، ثانيا: برفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق الذي رسمه القانون . ثالثا : برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم . رابعا : بحبس كل منهما سنتين مع الشغل وتغريمهما ألف جنيه وإلزامهما متضامنين بأن يؤديا لمصلحة الجمارك مبلغ ٨٩٥١٢ جنيهها مثلى الرسوم الجمركية المستحقة ومصادرة اللش "....." المضبوط وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ . خامسا : بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . استأنف المحكوم عليهما والمدعى بالحقوق المدنية ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا . وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وعدم قبول استئناف الشركة المدعية بالحقوق المدنية :

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه بانقضاء الدعوى الجنائية قبل المطعون ضدهما على قوله "....." لما كان ذلك فإن الواقعة المنشئة للضريبة الجمركية بالنسبة للش موضوع الاتهام هو واقعة بيعه للمتهمين باعتبارهما غير خاضعين للإعفاء من الرسوم الجمركية المقررة للشركة المالكة السابقة للش وتسجيله

في إدارة التفتيش البحري ١٩٨٧/٨/١٥ باعتبار أن ذلك التاريخ هو الكاشف عن نية المتهمين في استخدامهما للنش ومن ثم فإن ١٩٨٧/٨/١٥ هو تاريخ وقوع الجريمة المسندة إلى المتهمين . وهذا ما يتفق مع شهادة مدير إدارة بحوث الضريبة الجمركية عند سؤاله بمعرفة المحكمة ، ولما كان ذلك ، وكان من المقرر وفقا لنص المادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية وكان أول إجراء قاطع للتقادم بالنسبة لهذه الجريمة هو إذن النيابة العامة بضبط النش في ١٩٩١/٢/١٣ أى بعد أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ وقوع الجريمة الذي انتهت المحكمة إلى تحديده بأنه في ١٩٨٧/٨/١٥ ومن ثم تكون الدعوى الجنائية المسندة إلى المتهمين قد انقضت بالتقادم مما يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لمبا قضى به في الدعوى الجنائية والقضاء بالقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة " لما كان ذلك وكان الشارع قد نص في المادة الثالثة من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ على أن " تعفى من الضرائب الجمركية وبشرط المعاينة : ١) ما تستورده المنشآت المرخص لها بالعمل في المناطق الحرة من الأدوات والمهمات والآلات ووسائل النقل اللازمة لمزاولة نشاطها داخل المنطقة الحرة وذلك دون الإخلال بالأحكام الأخرى المنصوص عليها في المادتين ٣٦، ٣٧ من نظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ " . وفي المادة ١/٩ منه على أنه " مع عدم الإخلال بما نص عليه هذا القانون من أحكام خاصة تخضع الإعفاءات الجمركية للأحكام الآتية : (أ) يحظر التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها بأي نوع من أنواع التصرفات أو استعمالها في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها ما لم تسدد عنها الضرائب الجمركية وفقا لحالتها وقيمتها وطبقا لفئة الضريبة الجمركية المقررة في تاريخ السداد ، ويعتبر التصرف بدون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضرائب الجمركية المقررة قريبا جرميا يعاقب عليه بالعقوبات المنصوص عليها في

القانون الجمارك " وكان مفاد النص الأخير أن الشارع وإن كان قد حظر التصرف في الأشياء المعفاة في غير الأغراض المعفاة من أجلها أو استعمالها في غير هذه الأغراض ، إلا أنه اعتبر التصرف فيها وحده - دون استعمالها - على هذا النحو دون إخطار مصلحة الجمارك وسداد الضريبة الجمركية قريبا جمركيا ، وهو ما يتلدى منه أن استعمال الأشياء المعفاة في غير الأغراض التي تقرر الإعفاء من أجلها دون سداد الضرائب الجمركية عنها وإن كان أمرا محظورا إلا أنه ليس بجريمة معاقب عليها . لما كان ذلك ، وكان تحديد تاريخ وقوع الجريمة من الأمور الموضوعية التي تدخل في اختصاص قاضي الموضوع وله مطلق الحرية في بحث كل ظروف الواقعة واستخلاص هذا التاريخ منها ، وكان مفاد نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أنه في غير الأحكام الصادرة في موضوع الدعوى بالإدانة لا يلزم أن يتضمن الحكم بيانات معينة وحسب القاضي أن يكون حكمه مسببا تسببا كافيا ومقنعا ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى أكثر من ثلاث سنوات بين التاريخ الذي ثبت للمحكمة وقوع التصرف في الآلة موضوع الدعوى في غير الغرض المعفاة من أجله فيه وهو يوم ١٥ من أغسطس سنة ١٩٨٧ و بين تاريخ صدور أمر النيابة العامة بضبط الآلة في ١٣ من فبراير سنة ١٩٩١ ، وذلك للأسباب السائغة التي أوردها ، وكانت الطاعة لا تمارى في أن ما أثبتته الحكم فيما تقدم له معينة الصحيح من أوراق الدعوى ومستنداتها فإن الحكم يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ، ويكون النعى عليه من الطاعة غير قويم . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله .

الطعن رقم ٢٦٢١٤ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٣٠ من سبتمبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كان ذلك محققا لحكم القانون .

٢. لما كان لا يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بتناقض الدليل القولي مع الدليل الفني واطرحه بقوله " وحيث إنه عن الدفع المثار من المتهم من تناقض أقوال المجني عليه مع عليه مع التقرير الطبي فذلك مردود بأن المجني عليه قد قرر بأن المتهم ضربه بمطواة في وجهه ويده اليسرى ، وكان الثابت من التقرير الطبي أن إصابات المجني عليه جرح قطعي بالجانب الأيسر من الوجه وجرح قطعي بالسبابة اليسرى ، وكانت المطواة تحدث جروحا قطعية فإن أقوال المجني عليه تكون غير متناقضة مع ما ورد بالتقرير الطبي ويضمن إليه وجدان المحكمة وبتعيين معاقبة المتهم عملا بمادة الاتهام " ، وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في اطراح دفاع الطاعن سالف الذكر فإن النعي عليه في هذا الصدد يكون في غير محله .

٣. من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها استقلالاً إذ الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم وفي عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته اطمئنانا منها للأدلة

التي عولت عليها في الإدانة . فإن ما يثيره الطاعن من التفات الحكم عن دفاعه الموضوعي في شأن كيفية حدوث اصابة الجنى عليه يكون غير سديد .

٤ . لما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بحبس الطاعن شهرين مع الشغل وألزمته بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنيها فاستأنف ، ومحكمة ثاني درجة قضت بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم أسبوعا مع الشغل وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه في ذلك الحكم بطريق النقض ، وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، ومحكمة الإعادة قضت بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف - الذي كان قد قضى بحبس الطاعن شهرين مع الشغل - لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم السابق حاصلا بناء على طلب الطاعن وحده دون النيابة العامة مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يتعين عملا بالمادتين ٢/٣٥ ، ١/٣٩ من القانون المذكور تصحيح الحكم المطعون فيه بجعل عقوبة الحبس المقضى بها أسبوعا واحدا مع الشغل وتأييد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحدث عمدا - الاصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوما ، وكان ذلك باستخدام آلة حادة (مطواة) ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٢/١ ، ٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جناح كرموز قضت غيابيا عملا بمادة الاقام بحسبه شهرين مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ . عارض وادعى الجنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت وقضى في معارضته بقولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وفي الدعوى

المدنية بإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف . محكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدولها برقم لسنة ٥٩ قضائية) ، وقضت هذه المحكمة - محكمة النقض - بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه واعادة القضية إلى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتفصل فيها مجددا هيئة استئنافية أخرى ، ومحكمة الإعادة - هيئة مغايرة - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ... الخ

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن لم يبين مضمون الأدلة التي عول عليها واطرح دفعه بتناقض الدليلين القولي والفني برد غير سائغ والتفت عن دفاعه في شأن سبب اصابة الجنى عليه ، بما يعيبه ويستوجب نقضه . ومن حيث أنه من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كفيلا لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كان ذلك محققا لحكم القانون ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند في قضائه بالإدانة إلى أقوال الجنى عليه والتقارير الطبية الموقع عليه . وأورد مضمون تلك الأقوال وفحوى ذلك التقرير في بيان كسلف لفهم الواقعة وتتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة الضرب التي دان الطاعن بها فإن النعي عليه بالقصور في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفي أن يكون جماع الدليل

القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقض يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بتناقض الدليل القولى مع الدليل الفنى واطرحه بقوله " وحيث إنه عن الدفع المثار من المتهم من تناقض أقوال المجنى عليه مع التقرير الطبى فذلك مردود بأن المجنى عليه قد قرر بأن المتهم ضربه بمكواة فى وجهه ويده اليسرى ، وكان الثابت من التقرير الطبى أن اصاب المجنى عليه جرح قطعى بالجلنب الأيسر من الوجه وجرح قطعى بالسبابة اليسرى ، وكانت المطواة تحدث جروحاً قطعية فإن أقوال المجنى عليه تكون غير متناقضة مع ما ورد بالتقرير الطبى ويضمن إليه وجدان المحكمة ويتعين معاقبة المتهم عملاً بمادة الإتهام " ، وإذ كان ما أورده الحكم فيما تقد كافياً وسائغاً فى اطراح دفاع الطاعن سالف الذكر فإن النعى عليه فى هذا الصدد يكون فى غير محله " . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه الموضوعى والرد على كل شبهة يثيرها استقلالاً إذ الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى يوردها الحكم وفى عدم إيرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحت اطمئناناً منها للأدلة التى عولت عليها فى الإدانة . فإن ما يثيره الطاعن من التفات الحكم عن دفاعه الموضوعى فى شأن كيفية حدوث إصابة المجنى عليه يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن كافة ما ينعاه الطاعن على الحكم لا يكون سديداً ، إلا أنه لما كان البين من الأوراق أن محكمة أول درجة قضت بحبس الطاعن شهرين مع الشغل والزمته بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنيهاً فاستأنف ، ومحكمة ثانى درجة قضت بجلسة من ديسمبر سنة ١٩٨٧ بتعديل الحكم المستأنف والاكْتفاء بحبس المتهم أسبوعاً مع الشغل وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك . فطعن المحكوم عليه فى ذلك الحكم بطريق النقض ، وقضت محكمة النقض بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، ومحكمة الإعادة قضت بجلسة ... من أغسطس سنة ١٩٩٣ بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف - الذى كان قد قضى بحبس الطاعن شهرين مع الشغل - لما كان ذلك ، كان نقض الحكم السابق حاصلًا بناءً

على طلب الطاعن وحده دون النيابة العامة مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً
بنص المادة ٤٣ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ومن ثم يتعين عملاً بالمادتين ٢/٣٥ ، ١/٣٩ من
القانون المذكور تصحيح الحكم المطعون فيه بجعل عقوبة الحبس المقضى بها اسبوعاً
واحداً مع الشغل وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك.

الطعن رقم ١١٨٢٣ لسنة ٦١ القضائية

جلسة الأول من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعنة وحاصله أنها كانت تحت تأثير الإكراه والضرورة الملجئة عند توقيعها على الشيك وخلص في منطق سليم وتدليل سائغ إلى إطراحه وكان الفعل الذي يتوفر به الإكراه أو الضرورة هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب وكانت العلاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح سنداً للقول بقيام الضرورة الملجئة إلى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون ، فضلاً عن أن حالة الضرورة لا تتوافر إلا إذا وجد خطر يهدد النفس و لا تتوافر إذا كان الخطر يهدد المال فحسب .

٢. لما كان من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ومن ثم فلا جناح على الحكم إن هو أعرض عما تثيره الطاعنة بشأن العلاقة التي حددت بها إلى إصدار الشيك ويكون معنى الطاعنة في هذا الخصوص غي مقبول .

٣. لما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة أمام محكمة أول درجة أن وكيل الطاعنة قد ادعى مدنياً قبل الجنى عليه بمبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، وفات محكمة الموضوع بدرجتيها الفصل في هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملاً بضريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة

١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهى قاعدة واجبة الأعمال أمام المحاكم الجنائية لخلو قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل ، وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الطاعن فى الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فإن منعى الطاعنة - بفرض استكمال الدعوى المدنية لشروط قبولها - على الحكم المطعون فيه إغفاله الفصل فى دعواها المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له فى خصوص الدعوى المدنية ويكون منعى الطاعنة فى هذا الخصوص غير مقبول .

٤. لما كان يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته فى الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلتزم محكمة الموضوع بالتصديق له إيرادا له وردا عليه ، وكانت الطاعنة لم تكشف بأسباب الطعن عن أوجه الدفاع والدفع التى لم ترد عليها المحكمة أو المستندات التى أغفلتها ولم تطلع عليها بل جاء قولها مرسلا مجهلا فإن النعى على الحكم فى هذا المقام يكون غير مقبول .

الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنة بأنها أعطت بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ، وطلبت عقابها بالمادتين ١/٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . وادعى يوسف عبد الغفار قطب مدينا قبل المتهمة بمبلغ ٥١ جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جناح قسم الجيزة قضت حضوريا عملا بمادتي الأتهام بحبس المتهمة شهرا مع الشغل وكفالة ثلاثين جنيها . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة الجيزة الابتدائية - بميزة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وبتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة .

فطعن الأستاذ المحامي وكيلا عن المحكوم عليها الخ.

المحكمة

حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بسين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إصدار شيك بدون رصيد البقي دان الطاعنة بها ، وأورد على ثبوتها في حقها أدلة تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعنة وحاصله أنها كانت تحت تأثير الإكراه والضرورة الملجئة عند توقيعها على الشيك وخلص في منطق سليم وتدليل سائغ إلى اطراحه وكان الفعل الذي يتوافر به الإكراه أو الضرورة هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب وكانت العلاقة الزوجية في ذاتها لا تصلح سندا للقول بقيام الضرورة الملجئة إلى ارتكاب الجرائم أو خرق محارم القانون ، فضلا عن أن حالة الضرورة لا تتوافر إلا إذا وجد خطر يهدد النفس ولا تتوافر إذا كان الخطر يهدد المال فحسب ، ومن ثم فإن معنى الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات لا تتأثر بالسبب أو الباعث الذي من أجله أعطى الشيك ومن ثم فلا جناح على الحكم إن هو أعرض عما تثيره الطاعنة بشأن العلاقة التي حددت بها إلى إصدار الشيك ويكون معنى الطاعنة في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على محضر جلسة أمام محكمة أول درجة أن وكيل الطاعنة قد ادعى مدنيا قبل المجنى عيه بمبلغ مائة وواحد جنيهه على سبيل التعويض المؤقت ، وفات محكمة الموضوع بدرجتها الفصل في هذه الدعوى . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه إذا كانت الدعوى المدنية قد رفعت بطريق التبعية للدعوى الجنائية فإن على الحكم الصادر في موضوع الدعوى الجنائية أن يفصل في التعويضات التي طلبها المدعى بالحقوق المدنية ، وذلك عملا بصريح نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإن هو أغفل الفصل فيها فإنه - وعلى ما جرى به

قضاء محكمة النقض - يكون للمدعى بالحقوق المدنية أن يرجع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية للفصل فيما أغفلته عملاً بالمادة ١٩٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، وهي قاعدة واجبة الإعمال أمام المحاكم الجنائية خلص قانون الإجراءات الجنائية من نص مماثل ، وباعتبارها من القواعد العامة الواردة بقانون المرافعات . لما كان ذلك ، وكان الطعن في الحكم بالنقض لا يجوز إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع فإن منعى الطاعة - بفرض استكمال الدعوى المدنية لشروط قبولها - على الحكم المطعون فيه اغفاله الفصل في دعواها المدنية يكون غير جائز لعدم صدور حكم قابل له في خصوص الدعوى المدنية ، ويكون منعى الطاعة في هذا الخصوص غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلزم محكمة الموضوع بالتصدي له إيراداً له ورداً عليه ، وكانت الطاعة لم تكشف بأسباب الطعن عن أوجه الدفاع والدفع التي لم ترد عليها المحكمة أو المستندات التي أغفلتها ولم تطلع عليها بل جاء قولها مرسلاً مجاهلاً فإن النعي على الحكم في هذا المقام يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً عدم قبوله موضوعاً .

الطعن رقم ٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحررات المزورة مادامت مدوناته تكفي لتوافره ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على ما استنتجه من اشتراك الطاعن مع فاعل آخر مجهول في ارتكاب جريمة التزوير ، فإن ذلك يفيد حتما توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه استعماله .
٢. لما كان ما أورده المادة ٥١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من وجوب اخطار مجلس النقابة العامة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام إنما هو إجراء تنظيمي لا يترتب على مخالفته بطلان التحقيق ، فإنه لا جناح على المحكمة أن هي التفت عما أثاره الطاعن بشأن بطلان تحقيقات النيابة العامة لمخالفتها نص المادة ٥١ من قانون المحاماة سالف الذكر ولم ترد عليه لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان .
٣. لما كانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساساً لاعتبار الطاعن شريكا مع مجهول في جناية التزوير في محرر رسمي هي بذاتها الواقعة التي رأى الاتهام أن يجعل منها أساساً لمسئوليته باعتباره فاعلاً أصلياً وهي نفسها الواقعة التي دارت عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه نظر الطاعن إلى ما رآته من انطباق وصف جديد لهذه التهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون إساءة إلى مركز الطاعن ، هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم لهذا السبب إذ العقوبة المقضى بها عليه باعتباره شريكاً تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من تغيير صفته إلى شريك

في هذه الواقعة حال كونه قد قدم بوصفه فاعلا أصليا لها دون ثقت نظر الدفع إلى هذا التغيير وإداته على هذا الأساس يكون غير قويم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : وهو ليس من ارباب الوظائف العمومية ارتكب تزويرا في محرر رسمي هو محضر التصديق رقم لسنة ١٩٩٣ توثيق بلطيم وذلك بطريق الاصطناع بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اصطنع مخالصة على غرار المخالصات الصحيحة نسبها زورا للمدعى بالحق المدني في الجنحة رقم لسنة مستأنف بيلا تضمنت على غير الحقيقة تصالح الأخير مع المتهم في تلك الجنحة وتنازله عن كافة حقوقه المدنية والجنائية وشفعها بتوقيع نسبه زورا إلى المذكور وأردف المخالصة بمحضر تصديق على غرار المحاضر الصحيحة ذيلة بتوقيعات نسبها زورا إلى المختصين بمكتب توثيق بلطيم وشفعه بخاتم شعار الجمهورية والخاتم الكودي لتلك الجهة . ثانيا : استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه إلى محكمة الجنح المستأنفة - مأمورية بيلا - للاعتداد بما ورد به في الاشكال في تنفيذ الحكم الصادر في الجنحة سائلة البيان مع علمه بتزويره . ثالثا : قلد بواسطة غيره خاتمين لإحدى المصالح الحكومية وخاتم شعار الجمهورية والخاتم الكودي لمكتب توثيق بلطيم . رابعا : استعمل الخاتمين المقلدين السابقين بأن شفع بهما المحرر المزور موضوع التهمة الأولى مع علمه بتقليدهما ، وأحاله إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيد والوصف إليواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٤٠ ، ٢ - ٣ ، ٤١ ، ٢٠٦ ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ عقوبات مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من ذات القانون - بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة الأوراق المزورة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله وتقليد خاتمين لإحدى الجهات الحكومية واستعمالهما قد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يستظهر علم الطاعن بالتزوير ، وأطرح الدفع بطلان تحقیقات النيابة العامة لعدم إخطار مجلس النقابة العامة أو الفرعية للمحامين قبل الشروع في التحقيق معه بحسابه محاميا خلافا لما توجبه المادة ٥١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بما لا يصلح لأطراحه ، هذا إلى أنه قدم للمحاكمة ، هذا إلى أنه قدم للمحاكمة باعتباره فاعلا أصليا في تزوير محرر رسمي ، إلا أن المحكمة انتهت في حكمها إلى أنه اشترك مع مجهول في ارتكاب هذا التزوير ، دون أن تلت نظر الدفاع إلى ذلك التغيير ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ، اورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المزورة مادامت مدوناته تكفي لتوافره ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل بأسباب سائغة على ما استنتجته من اشتراك الطاعن مع فاعل آخر مجهول في ارتكاب جريمة التزوير ، فإن ذلك يفيد حتما توافر علمه بتزوير المحرر الذي أسند إليه استعماله ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته المادة ٥١ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من وجوب إخطار مجلس النقابة العامة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام إنما هو إجراء تنظيمي لا يترتب على مخالفته بطلان التحقيق ، فإنه لا جناح على المحكمة إن هي التفت عما أثاره الطاعن بشأن بطلان تحقیقات النيابة العامة لمخالفتها نص المادة ٥١ من قانون

المحامية. سالف الذكر ولم ترد عليه ، لأنه دفاع قانوني ظاهر البطلان ، ومع هذا فقد عرض الحكم لهذا الدفاع وأطرحه في منطق سائع ، ومن ثم يكون منعاه في هذا الصدد ولا محل له . لما كان ذلك ، وكانت واقعة الدعوى التي اتخذها الحكم أساسا لاعتبار الطاعن شريكا مع مجهول في جناية التزوير في محرر رسمي هي بذاتها الواقعة التي رأى الاقحام أن يجعل منها أساسا لمسئولته باعتباره فاعلا أصليا وهي نفسها الواقعة التي دارت عليها المرافعة ، فلا على المحكمة إذا هي لم توجه قظر الطاعن إلى ما رآته من انطباق وصف جديد لهذه التهمة متى كانت الواقعة مؤدية إلى هذا الوصف الجديد دون اساءة الى مركز الطاعن ، هذا إلى أنه لا مصلحة للطاعن في النعي على الحكم لهذا السبب إذ العقوبة المقررة بها عليه باعتباره شريكا تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلي ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن من تغيير صفته إلى شريك في هذه الواقعة حال كونه قد قدم بوصفه فاعلا أصليا لها دون لفت نظر الدفاع الى هذا التغيير وإدائه على هذا الأساس يكون غير قويم . لما كان ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢١١٣٨ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " إن واقعة الدعوى مستخلصة من سائر أوراقها تتحصل في أن المتهم يعمل سائقا على سيارة رباع نقل تستغل في نقل الركاب من قرى مركز بمحافظة كفر الشيخ وبتاريخ وإذ ركبت الطالبة الطالبة بالسنة بالمعهد في كينة سيارته بغية الوصول إلى قريتها النائية وإذ خلت السيارة من ركبها لعب الشيطان برأس المتهم فالحرف بسيارته إلى طريق فرعى غير مأهول وأخذ يراود المجنى عليها عن نفسها إلا أنها رفضت فجذبها من شعرها وقبلها رغم عن إدارتها وإذ رفض مسأيرته تعدى عليها بالضرب فأدمى فمها مهددا إياها بمطواه - قصافة - وأخرج قضيبه بعد أن لحى عنه ملابسه محاولا إرغامها على الإمساك به وأخرج ثديها بعد أن قام بتكليفها واحتضنها كرها عنها وجثم فوقها في بلوغ مقصده أعادها إلى الطريق الطبيعي مهددا إياها بتمزيقها فيما لو أبلغت أحدا بالواقعة " ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وباقي شهود الاثبات وما اقر به الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وما ثبت من التقرير الطبي وهي أدلة كافية وسائغة ، ويجادل الطاعن في أن لها مأخذها الصحيح الثابت بالأوراق . لما كان ذلك ، وكانت جريمة خطف أنثى بالتحايل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها أو باستعمال أية وسائل مادية وأدبية من شأنها سلب إرادتها . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر

ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الاكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وتساند فى قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بارتكابهما كما هى معروفة به فى القانون ، وكان تقدير توافر ركن التحايل أو الاكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام استدلالها سليما ، وكان الثابت من أقوال المجنى عليها وشهود الاثبات ما يوفر هذا الركن خلافا لما يدعيه الطاعن فى طعنه ، فبأن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢. من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وإذا كانت الصورة التى استخلصتها المحكمة من أقوال المجنى عليها وسائر الأدلة التى سلفت الإشارة إليها لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن نعى الطاعن على الحكم فى هذا الشأن يكون فى غير محله إذ هو فى حقيقته لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدى إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . طالما كان استخلاصها سائغا فلا يجوز منازعتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٣. لما كان تقدير ظروف الرأفة من محكمة الموضوع إنما يكون بالنسبة للواقعة الجنائية أتى ثبت لديها قبل المتهم - فإذا اعتبر أن الجريمتين اللتين دين الطاعن بهما هما جريمتا الخطف والتحايل والإكراه وهتك العرض بالقوة والتهديد انتظمهما مشروع إجرامى واحد وعاقبته بعقوبة الجريمة الأولى الأشد وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمسة

عشر عاما - فهذا مفاده أنها أخذت في اعتبارها الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ١/٢٩٠ من قانون العقوبات وهي الأشغال الشاقة المؤبدة بها إلى العقوبة التي أباح لها هذا النص التزلزل إليها جوازيًا ، وكان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت أن تزل بالعقوبة إلى أكثر مما زلت إليه أن تزل إلى السجن وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، ومادامت لم تفعل ذلك فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد.

الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) خطف بالتحايل والإكراه أثناء استقلالها للسيارة الأجرة قيادته بأن سلك طريقا فرعيا وطريق الصرف لكونه خاليا من الآدمين ، (٢) هتك عرض المجنى عليها سائلة الذكر بالقوة والتهديد بأن اقتادها إلى المكان المبين بالوصف الأول وهددها بقصافة وضربها في فمها وقام بتقبيلها وتمزيق ملابسها وكشف عن صدرها واحتضنها على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالة إلى محكمة جنايات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الأحالة . وادعى والد المجنى عليها بصفته وليا طبيعيا على ابنته مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملا بالمواد ١/٢٩٠ ، ١/٢٦٨ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ١٧ ، ٢/٢٣ من قانون العقوبات بمعاقبته المتهم خمس عشر عاما عما أسند إليه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.

المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي خطف أنشي بالتحايل والإكراه وهتك عرضها بالقوة والتهديد ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الثابت من الأوراق أن المجنى عليها صحت باختيارها في سيارته التي يستخدمها في نقل الركاب بالأجر ودون أن يكرهها على ذلك وأنه لم يتم بخطفها . وقد جاء الحكم قاصرا في استظهار أركان جريمة الخطف التي دان الطاعن بها وتساند في إثباتها إلى أسباب غير مقبولة ، وقد جاء تصوير الحكم للواقعة مخالفا لطبيعة الأمور ، إذ وقع الحادث نهارا في منطقة حقول أهل المجنى عليها وذويها وأن الطاعن قد عاد بالمجنى عليها إلى المكان الذي استقلت منه السيارة وهي أمور تنفي توافر القصد الجنائي لدى الطاعن ، هذا إلى أن الحكم قضى بمعاقبته بالأشغال الشاقة المؤقتة رغم إعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله "إن واقعة الدعوى مستخلصة من سائر أوراقها تتحصل في أن المتهم يعمل سائقا على سيارة ربع نقل تستغل في نقل الركاب من قرى مركز بمحافظة كفر الشيخ وبتاريخ وإذ ركبت الطالبة بالسنة بالمعهد في كينة سيارته بغية الوصول إلى قريتها الثانية وإذ نزلت السيارة من ركبائها لعب الشيطان برأس المتهم فالحرف بسيارته إلى طريق فرعى غير مأهول وأخذ يراود المجنى عليها عن نفسها إلا أنها رفضت فجذبها من شعرها وقبلها رغم إرادتها وإذ رفضت مسابقتها تعدى عليها بالضرب فأدمى فمها مهددا إياها بمطواة - قصافة - وأخرج قضيبه بعد أن نحى عنه ملابسها محاولا إرغامها على الإمساك به وأخرج ثديها بعد أن قام بتكثيفها واحتضانها كرها عنسها وجثم فوقها وإذ فشل في بلوغ مقصده أعادها إلى الطريق الطبيعي مهددا إياها

بتمزيقها فيما لو أبلغت أحدا بالواقعة " ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المدنى عليها وباقي شهود الاثبات وما أقر به الطاعن بتحقيقات النيابة العامة وما ثبت من التقرير الطبى ، وهى أدلة كافية وسائغة لا يجادل الطاعن فى أن لها مأخذها الصحيح الثابت بالأوراق . لما كانت ذلك ، وكانت جريمة خطف أنثى بالتحايل والإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بما ، وذلك عن طريق استعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بالجنى عليها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائى فى هذه الجريمة وتساند فى قضائه إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدى إلى ما انتهى إليه ، وكان ما أورده الحكم بيانا لواقعة الدعوى تتحقق به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بارتكابهما كما هى معرفة به فى القانون ، وكان تقدير توافر ركن التحايل أو الإكراه فى جريمة الخطف مسألة موضوعية تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب ، مادام استدلالها سليما ، وكان الثابت من أقوال الجنى عليها وشهود الاثبات ما يوفر هذا الركن خلافا لما يدعيه الطاعن فى طعنه ، فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن تصوير الحكم للواقعة يجافى طبيعة الأمور مردودا بأن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وإذا كانت الصورة التى استخلصتها المحكمة من أقوال الجنى عليها وسائر الأدلة التى سلفت الإشارة إليها لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى ، فإن نعى الطاعن على

الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله إذ هو في حقيقته لا يعدو أن يكون جسدا موضوعيا في تقدير الأدلة واستخلاص ما تؤدي إليه مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . طالما كان استخلاصها سائغا - كما هو الحال في واقعة الدعوى - فلا يجوز منازعتها في شأنه امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان تقدير ظروف الرأفة من محكمة الموضوع إنما يكون بالنسبة للواقعة الجنائية التي ثبتت لديها قبل المتهم - فإذا اعتبرت أن الجريمتين اللتين دين الطاعن بهما وهما جريمتا الخطف والتحايل والاكراه وهتك العرض بالقوة والتهديد انتظمهما مشروع إجرامي واحد وعاقبته بعقوبة الجريمة الأولى الأشد وعاملته بالمادة ١٧ من قانون العقوبات وأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما - فهذا مفاده أنها أخذت في اعتبارها الحد الأقصى للعقوبة المقررة في المادة ١/٢٩٠ من قانون العقوبات وهي الأشغال الشاقة المؤبدة ثم نزلت بها إلى العقوبة التي أباح لها هذا النص التزل إليها جوازا ، وكان في وسع المحكمة - لو كانت قد أرادت - أن تزل بالعقوبة إلى أكثر مما نزلت إليه أن تزل إلى السجن وفقا للحدود المرسومة بالمادة ١٧ من قانون العقوبات ، وما دامت لم تفعل ذلك فإنها تكون قد رأت تناسب العقوبة التي قضت بها فعلا مع الواقعة التي ثبتت لديها ويكون معنى الطاعن في هذا الصدد غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها من الأوراق تمكينا لمحكمة النقض من اعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا .

٢. إن القانون إذ نص في المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات على معاقبة من يقرر في إجراءات تحقيق الوفاة والوراثية أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجمل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساسها . كما نص على معاقبة من يستعمل الإعلام الذي ضبط على النحو سالف بيانه مع علمه بذلك ، فقد دل بوضوح على أن الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من تلك المادة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها ، فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقوالا غير صحيحة أو هو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها ، كما أن جريمة الاستعمال المنصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة تتحقق متى استعمل الجاني الإعلام الذي ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى وهو عالم بذلك ، وإذا كان هذا الذي يتطلبه الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا يكفي بيانا لواقعة الدعوى على الوجه الذي يتطلبه القانون ، إذ أنه لم يكشف عن الظروف التي وقعت فيها ، وخلا من بيان مضمون الأدلة التي استخلصت منها ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التي دالته بها ، كما لم يبين أن المتهم قد عمد إلى تقرير أقوال عن الوقائع المطلوب اثباتها والتي ضبط الإعلام

على أساسها أو أنه كان يعلم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها ، كما لم يبين أن المتهم استعمل ذلك الإعلام مع علمه بعدم صحته ، فإنه يكون معيبا بالقصور .

الوقائع

أقامت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) أبدى أمام إحدى الجهات المختصة أقوالا غير صحيحة مخالفة للوقائع الثابتة بالأوراق مع علمه بعدم صحتها وترتب على هذه الأقوال ضبط الإعلامات الشرعية المنسوبة عنها بالأوراق ، (٢) استعمل الإعلامات الشرعية المشار إليها بالتهمة الأولى بأن قدمها للجهات المختصة مع علمه بعدم صحتها ، وطلبت عقابه بالمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات .

و ادعى كل من و و مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسون جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح قسم أول طنطا قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه لكل قسمة والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمته اقراره أمام السلطة المختصة أقوالا غير صحيحة في اجراءات تتعلق بتحقيق الوراثة مع علمه بعدم صحتها ، واستعماله إعلام الوراثة المضبوط على أساس تلك الأقوال مع علمه بذلك ، فله شبهة القصور في التسبب ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة بيانا واضحا

تتحقق به أركان الجريمة اللتين دان الطاعن بهما ولم يورد مضمون أدلة الثبوت التي أقام عليها قضاؤه ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن اشار إلى وصف التهمتين اللتين نسبتهما النيابة العامة إلى الطاعن وإلى طلبتها معاقبته وفق نص المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات ، بنى قضاؤه على قوله " وحيث إن التهمة ثابتة في حق المتهم من محضر ضبط الواقعة متضمنا ما جاء بوصف النيابة العامة ، وحيث إن المتهم لم يدفع التهمة بدفاع مقبول ينال من ثبوتها في حقه ، ومن ثم يتعين عقابه بمواد الاتهام عملا بالمادة ٤/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية " . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها من الأوراق تمكينا لحكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا ، وكان القانون إذ نص في المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات على معاقبة من يقرر في اجراءات تحقيق الوفاة والوراثية أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة عن الوقائع المرغوب اثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة وذلك متى ضبط الإعلام على أساسها . كما نص على معاقبة من يستعمل الإعلام الذي ضبط على النحر السالف بيانه مع علمه بذلك ، فقد دل بوضوح على أن الجريمة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من تلك المادة عمدية في جميع الصور المذكورة فيها ، فهي لا تتحقق إلا إذا كان الجاني قد قرر أقوالا غير صحيحة أو هو عالم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها ، كما أن جريمة الاستعمال المنصوص عليها في الفقرة الثانية من تلك المادة تتحقق متى استعمل الجاني الإعلام الذي ضبط على الوجه المبين في

الفقرة الأولى وهو عالم بذلك ، وإذ كان هذا الذى حصله الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على الوجه الذى يتطلبه القانون ، إذ أنه لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها ، وخلا من بيان مضمون الأدلة التى استخلصت منها ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التى دأته بها ، كما لم يبين أن المتهم استخلصت منها ثبوت مقارفة الطاعن للجريمة التى دأته بها ، كما لم يبين أن المتهم قد عمد إلى تقرير أقوال عن الوقائع المطلوب إثباتها والتى ضبط الإعلام على أساسها أو أنه كان يعلم بأنه لا يدرك حقيقة الأمر فيها ، كما لم يبين أن المتهم استعمل ذلك لإعلام مع علمه بعدم صحته ، فإنه يكون معيبا بالقصور مما يوجب نقضه وإعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٨٨٤٥ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها . كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء " ، وكانت هذه المادة تضع قيда على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بحمله متوقفا على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها بالحكم النهائي على الجاني بتحويل المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت شاء ، وإذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى عليها والجاني ، فلزم أن ينسب أثرهما إلى جريمة التبديد - مثار الطعن - لوقوعها كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بذلك النص . لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه صدر في بإدالة الطاعن بجريمة تبديد منقولات زوجته ، وقد استشكل في هذا الحكم وقدم بجلسة اقرارا موثقا بالشهر العقاري من المجنى عليها بتخالفها وتنازلها عن القضيتين موضوع الاتهام الصادر فيهما الحكم المطعون فيه ، فقضى في الإشكال بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ريثما يقضى في هذا الطعن بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطاعن وكان هذا النزول - الذي أثارته النيابة العامة - يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، قد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملا بحكم المادة ٣١٢ سالفه الذكر ، ولا ينال من ذلك ما أفصحت عنه المفردات من انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق لأن تحويل المجنى عليه حق التنازل جاء صريحا وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل - وهو ما يتمشى مع الحكمة التي

تغياها الشارع وأشير إليها في تقرير لجنة الشئون التشريعية والمذكرة التفسيرية - وهي التستر على أسرار العائلات صونا لسمعتها وحفظا لكيان الأسرة وهو معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع الطلاق . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية فى القضيتين . لما كان ما تقدم ، وكان ما أفصحت عنه المجنى عليها من اقتضاها من زوجها الطاعن كل حقوقها ، يعنى نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية . بما يصبح معه الحكم فى الدعوى المدنية غير ذى موضوع .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ والمسلمة إليه على سبيل الوديعة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، ومحكمة جناح مركز ميت غمر قضت غيايا عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، ورفض الدعوى المدنية . عارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغياي المعارض فيه كما اقامت المدعية بالحقوق المدنية دعوى بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح مركز ميت غمر قيدت بمجلدوها برقم لسنة بوصف أن الطاعن بدد أعيان الجهاز المطالب به والمبين بالقائمة وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات ومحكمة جناح مركز ميت غمر قضت حضوريا عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة خمسين جنيها وبالزامة بأن يؤدى للمدعية بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

استألف المحكوم عليه الدعويين ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم

المستأنف . عارض وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتأييد الحكم القيسابي
المعارض فيه .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض إلخ

المحكمة

حيث إن لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تبديد
منقولات الزوجية وألزمه بتعويض قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على الإخلال
بحقه في الدفاع ذلك بأنه قدم للمحكمة اقرار عرفيا صادرا من المدعية بالحقوق المدنية
باستلامها منقولاتها وتنازلها عن دعواها بيد أن الحكم المطعون فيه أغفل هذا الدفاع
ايرادا وردا . هذا وقد أثارت النيابة العامة في مذكرتها انقضاء الدعوى الجنائية بتنازل
المجنى عليها عن دعواها - بموجب اقرار موثق بالشهر العقاري - بعد صدور الحكم
المطعون فيه الذي أوقف تنفيذه .

وحيث إنه لما كان المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه " لا يجوز
محاكمة من يرتكب سرقة اضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه إلا بناء على
طلب المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها
، كما أنه أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء " ، وكانت
هذه المادة تضع قيودا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية بجعله متوقفا
على طلب المجنى عليه ، كما تضع حدا لتنفيذها بالحكم النهائي على الجاني بتحويله
المجنى عليه وقف تنفيذ الحكم في أى وقت شاء ، وإذ كانت الغاية من هذا الحد وذلك
القيد الواردين في باب السرقة هي الحفاظ على الأواصر العائلية التي تربط بين المجنى
عليها والجاني ، فلزم أن ينسب أثرهما إلى جريمة التبديد - مثار الطعن - لوقوعهما
كالسرقة اضرارا بمال من ورد ذكرهم بذلك النص . لما كان ذلك ، وكان البين من
الأوراق والمفردات المضمومة أن الحكم المطعون فيه صدر في بإدانة الطاعن

بجريمة تبديد منقولات زوجته ، وقد استشكل في هذا الحكم وقدم بجلسة اقراراً موثقاً بالشهر العقاري من المجنى عليها بتخالصها وتنازلها عن القضيتين موضوع الاقحام الصادر فيهما الحكم المطعون فيه ، فقضى في الإشكال بوقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ريثما يقضى في هذا الطعن بناء على نزول المجنى عليها عن دعواها ضد الطعن ، وكان هذا النزول - الذي اثارته النيابة العامة يتسع له ذلك الوجه من الطعن ، قد ترتب عليه أثر قانوني هو انقضاء الدعوى الجنائية عملاً بحكم المادة ٣١٢ سالفه الذكر ، ولا ينال من ذلك ما أفصحت عنه المفردات من انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق لأن تحويل المجنى عليه حق التنازل جاء صريحاً وغير مقيد ببقاء الزوجية وقت التنازل - وهو ما يتمشى مع الحكمة التي بغياها الشارع وأشير إليها في تقرير لجنة الشئون التشريعية والمذكورة التفسيرية - وهي التستر على أسرار العائلات صوناً لسمعتها وحفظاً لكيان الأسرة وهو معنى يفيد منه باقى أفرادها بعد وقوع الطلاق . لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به من عقوبة والقضاء بالقضاء الدعوى الجنائية في القضيتين . لما كان ما تقدم ، وكان ما أفصحت عنه المجنى عليها من اقتضاها من زوجها الطاعن كل حقوقها ، يعنى نزولها عن ادعائها بالحقوق المدنية . مما يصبح معه الحكم في الدعوى المدنية غير ذي موضوع .

الطعن رقم ١٨٤٧١ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بجلسته ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨٤ بقبول معارضة الطاعن الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه فطعن المحكوم عليه فيه بطريق النقض حيث قضى فيه بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩ بعدم قبوله - لعدم ثبوت توقيع اسباب الطعن من محام مقبول أمام محكمة النقض - وبتاريخ ١٩٩٢/١١/٢١ عاود الطاعن الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم ولم يقدم اسبابا لطعنه متجاوزا بذلك الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه فإن الطعن المائل يفصح عن عدم قبوله شكلا .

٢. لما كان الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان الطعن بالنقض من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه - قد قضى فيه بعدم قبوله شكلا على ما سلف بيانه وانقضى بذلك أثر وقف التنفيذ الذي قضى به الحكم الصادر في الإشكال . فإن طعن النيابة العامة في هذا الحكم الأخير الوقتي قد أضحى بذلك عديم الجدوى متعينا عدم قبوله موضوعا .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه توصل باستخدام طرق احتيالية إلى الاستيلاء على المبلغ النقدي المبين قدرا والمملوك للمجنى عليهم وذلك بأن أوهمهم بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي أنه يمكنه مساعدتهم في السفر

للخارج وتمكن بهذه الطريقة من الاستيلاء على بعض ثروتهم ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح الدرب الأحمر قضت غيابيا عملا بمادة الاقام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المحكوم عليه ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه في الحكم بطريق النقض (قيس بجدولها برقم قضائية) ، وهذه المحكمة - محكمة النقض - قررت بعدم قبول الطعن . فعاد المحكوم عليه بالطعن بطريق النقض للمرة الثانية في ولم يقدم أسبابا لطعنه ، واستشكل المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى فيه بجلسة بوقف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه حين الفضل في الطعن بالنقض المقدم منه .

فطعنت النيابة العامة في الحكم الصادر في الإثني كمال بطريق النقض في وقدمت مذكرة اسباب الطعن في التاريخ ذاته موقعا عليها رئيسا لها فطعن المحكوم عليهما الأول والثاني في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه

من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بجلسة ٢٧ من يونيو سنة ١٩٨٤ بقبول معارضة الطاعن الاستئنافية شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه فطعن المحكوم عليه فيه بطريق النقض حيث قضى به بتاريخ ١٩٨٨/٢/٩ بعدم قبوله - لعدم ثبوت توقيع اسباب الطعن من محام مقبول امام محكمة النقض - وبتاريخ ١٩٩٢/١١/٢١ عاود الطاعن الطعن للمرة الثانية عن ذات الحكم ولم يقدم أسبابا لطعنه متجاوزا بذلك الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه فإن الطعن المائل يفصح عن عدم قبوله شكلا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة

حيث أنه لما كان الإشكال لا يرد إلا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل في النزاع نهائيا من محكمة الموضوع إذا كان باب الطعن في الحكم مازال مفتوحا وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، وكان الطعن بالنقض من المحكوم عليه في الحكم المستشكل في تنفيذه - قد قضى فيه بعدم قبوله شكلا على ما سلف بيانه وانقضى بذلك أثر وقف التنفيذ الذي قضى به الحكم الصادر في الإشكال . فإن طعن النيابة العامة في هذا الحكم الأخير الوقتي قد أضحى بذلك عديم الجدوى متعينا عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو غطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة . فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون .

٢. لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع التي متى اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لها ، وكان عدم إصدار سوابق الطاعنين ومصدر حصولهما على المخدر وأسماء عملائيهما وسمعتيها في موطنهما ومهنة كل منهما وعمره ومحل إقامة الأول وحالته الاجتماعية والخطأ في بيان رقم العقار الذي يقطن به الثاني لا يقدح بذاته في جدية التحريات فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن لا يكون مقبولا أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد أسفر عن العثور على مادة الهيروين المخدرة مع كل من المتهمين وتابلوه السيارة التي كانا يستقلانها فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته الحكم من أن الأمر بالتفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره .

٣. من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما يشته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة .

٤ . للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معرزة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تظمن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداها ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن المتهمين ألفا تشكيلا عصابيا الغرض منه الاتجار في الجواهر المخدرة داخل البلاد متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه إلى التحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي اقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن المتهمين ألفا تشكيلا عصابيا الغرض منه الاتجار في الجواهر المخدرة - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحتهما في اثارته - لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا تجوز اثارها امام محكمة النقض .

٥ . لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن التحريات السرية التي أجراها المقدم الضابط بإدارة مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ويقومان بترويجها على عملائهما متخذين في ذلك إحدى السيارات الخاصة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة لضبطهما وتفتيشهما وتفتيش السيارة المذكورة فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى الحكم إلى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشهما وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية طالما أنه دفع قانوني ظاهر البطلان ويضحى ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن على غير اساس .

٦. لما كان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط هو دفاع موضوعي يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها ، وكانت المحكمة - في الدعوى المطروحة - قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصوريهم للواقعة وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتهما فيه أو مصادرة عقيدتهما في شأنه أمام محكمة النقض .

٧. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستلخص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٨. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكان تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان من المقرر أن اطمئنان المحكمة إلى حدوث التفتيش في مكان معين هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصوريهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتهما أو مصادرة عقيدتهما في شأنه أمام محكمة النقض .

٩. أخذت المحكمة بشهادة الضباط الثلاثة يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١٠. لما كانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الشبوت السائغة التي أوردها الحكم ، ومادامت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى اقوال شهود الاثبات فلا تثريب عليها إذ هي لم تتعرض في حكمها إلى دفاع الطاعنين الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال ، ومن ثم فإن معنى الطاعنين على الحكم في هذا المقام يكون في غير محله .

١١. لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة ان المدافع عن الطاعن الأول اقتصر في مرافعته على القول " إن البطال المقول بضبط المخدر بجيبه الأيمن ليس به جيوب اطلاقا وأن السيارة لم تعاينها النيابة تحققا لوجود تلبس به أو أن له مفتاحا ووجود سيطرة من المتهم عليه وبعد أن استطرد في مرافعته عاد إلى القول " إن الدفع باستحالة الواقعة لأن بنطلون المتهم ليس له جيوب فلا يمكن أن يتحمل المتهم قصور اجراءات التحقيق " ، وكان ما اثاره الدفاع عن الطاعن الأول اقتصر على النعي على النيابة العامة عدم اجراء معاينة للسيارة محل الضبط وقصور اجراءات التحقيق بشأن جيب بنطاله ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص فلا يحل له من بعد أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تعييبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن ويكون منعا في هذا الشأن غير سديد .

١٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان محضر التحريات لتوقيع محرره عليه بتوقيع غير واضح واطرحه في قوله " إن المقرر قانونا طبقا للمادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية أنه يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم ويجروا في شأنها ما يلزم من

الإيضاحات والتحريات والمعاينات وعليهم اثبات جميع الاجراءات في محاضر موقع عليها منهم ترسل للنيابة العامة وبناء على ذلك يتعين أن تثبت محاضر التحريات كتابة ويوقع عليها بإمضاء من أصدرها لتبقى حجة واساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج ، إلا أن القانون لم يشترط شكلا معيناً للتوقيع مكتفياً بحصوله كافياً لينم عن إصداره ويفصح عن شخص صاحبه ، ولما كان اطلاع المحكمة على التوقيع المنسوب لحرر محضر التحريات المقدم كافياً في هذا الخصوص وتضمن إلى صدره عنه فإنه النعى في هذا الشأن يكون ورد على غير أساس " ، وكان هذا الذي أورده الحكم كافياً وسائغاً للرد على هذا الدفع هذا فضلاً عن أن القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش موقعاً عليه فعلاً من أصدره إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً لهذا التوقيع مادام موقعاً عليه فعلاً من أصدره إلا أنه لم يرسم شكلاً خاصاً لهذا التوقيع مادام موقعاً عليه فعلاً ممن أصدره ، وكون الإذن مهوراً بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون ويضحي ما ثبته الطاعنان في هذا المنحى غير مقبول .

١٣ . لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بتمتع الطاعنين بالإعفاء طبقاً للمادة ٤٥ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورد عليه في قوله " أما عن طلب اعمال حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون المخدرات التي تقضى الإعفاء من العقوبة فإن نصها يقوم موجه على أنه إذا حصل البلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلاً إلى ضبط باقي الجناة ، وهذا يقتضى أن يكون الإخبار هو الذى مكن السلطات من ضبط باقي الجناة من مرتكبى الجريمة أو أن يتضمن هذا الإخبار اضافة جديدة لمعلومات سابقة كانت لدى السلطات ويترتب على ذلك أن لا يكون الإخبار وارداً على أشخاص كان لهم شأن في توافر المعلومات التي مكنت السلطات من ضبط من قام بهذا الإخبار لأن ذلك لا يتحقق به قصد الشارع الذى هدف بتقريره ميزة

الإعفاء من العقاب أن يسهم الإخبار في معاونة السلطات لتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليه في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من قانون المخدرات ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت أن محضر التحريات عن المتهمين في القضية الماثلة فقد حرره المقدم في ١٩٩٤/١٠/٦ ، وصدر إذن النيابة العامة بناء عليه بضبطهما في ١٩٩٤/١٠/٧ ، وتم تنفيذ ذلك في ذات اليوم وفي اليوم التالي أشر وكيل النيابة على المحضر الخاص بحجز المتهمين وعرضهما عليه في ١٩٩٤/١٠/٩ حيث تولى التحقيق في الثانية عشرة والرابع مساء وأدلى المذكوران بأقوالهما التي تضمنت الإخبار المراد الارتكان إليه في طلب الإعفاء من العقوبة ، وكان الاطلاع على أوراق قضية الجنائية رقم لسنة ١٩٩٤ الألبكية (.....) لسنة ١٩٩٤ كلبى شمال القاهرة) ، التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لطلب المتهمين قد أظهر أن التحريات قد حررت بمعرفة النقيب في ١٩٩٤/١٠/٨ عن أن المتهمين ١ - ، ٢ - ، ٣ - يكونون تشكيلا عصابيا للتجار في المواد المخدرة ويتخذون من فندق بالألبكية مركزا لعقد صفقاتهم وصدر إذن من النيابة العامة بضبطهم وتفتيشهم ونفذ ذلك في حوالى الثانية عشرة من مساء يوم ١٩٩٤/١٠/٩ وأسفر عن ضبط ثلاثتهم بحرز كل منهم كمية من مخدر الهيروين ، والواضح مما تقدم ومن جميع الأوراق أن المتهمين في القضية الماثلة لم يذكر شيئا ولم يبلغوا أو يخبروا أحدا بأمر من يدعى حتى أجرت النيابة العامة التحقيق معهما والتي بدأت في حوالى الساعة العاشرة والرابع من مساء يوم ١٩٩٤/١٠/٩ بينما حرر ضابط آخر محضر التحريات عن التجار ومن معه بالمواد المخدرة قبل ذلك في الساعة من مساء يوم ١٩٩٤/١٠/٨ ولم يكن المتهمان في القضية الماثلة قد أدليا بأقوالهما بالتحقيقات والتي تضمنت

الإخبار اذلى بان فى الأوراق لأول مرة فى ذلك الوقت ، وقد أراد الدفاع أن يجعل المتهمين المذكورين هما مصدر التحريات فى القضية الأخرى دون أن يقدم ما يسعف فى ذلك ، ولما كان ذلك ، فإن مؤدى ما تقدم أن الإخبار عن قد جاء بعد علم السلطات ولم يكن القبض عليه وليد هذا الإخبار أو أثرا من آثاره ، كذلك الأمر بالنسبة للإخبار عن يدعى والمدعو فإن أقوال المتهم الثانى فى هذا الشأن قد تضمنت ما يفيد أن الأول من هذين الشخصين كان السبيل إلى الثانى الذى قام اعتقاد المتهم المذكور عنه أنه أحد ضباط الإدارة العامة لمكافحة المخدرات لأنه رآه فى مبنائها على أثر القبض عليه ، وكان الاقتناع يتأكد لدى المحكمة بوضحة ما اعتقده هذا المتهم للأخير من أن من يدعى هو أحد المتهمين للسلطات وأن المسمى هو أحد وسائله وكلاهما قد تداخل فى توافر المعلومات التى ساعدت السلطات فى القبض على المتهمين وضبط المخدرات بما مؤداه أن جهة الضبط كانت على بينة وعلم بهذين الشخصين اللذين وفرا لها المعلومات عن شخص المتهمين وضبطهما ، ومن ثم جاء الإخبار المراد الارتكان إليه فى الحالتين الأول عن والثانى ومن يدعى خارج عن انطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، وغير محقق للغاية التى هدف المشرع إليها ، بتقريره ميزة الإعفاء من العقوبة فى مقابل الكشف عن الجرائم ومرتكبيها ، مما يكون معه طلب الإعفاء قد جاء على خلاف الواقع والقانون . لما كان ذلك ، وكان القرار باقنون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد فرق بين حالتين للإعفاء فى المادة ٤٨ منه تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأفراد لكل حالة فقرة خاصة واشترط فى الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالإخبار أن يصدر الإخبار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهى لم تستلزم

المبادرة بالإخبار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التي منحها للجاني في الإخبار ان يكون اخباره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، وكان مؤدى ما اورده الحكم المطعون فيه في معرض سرده لواقعة الدعوى والرد على دفع الطاعنين بالتمتع بالاعفاء ان شخصية المتهمين الذيم أبلغ الطاعنان عنهم كانت معلومة للسلطات - على نحو ما جاء بأوراق الجناية رقم لسنة ١٩٩٤ الألبكية التي أمرت محكمة الموضوع بضمها تحقيقا لطلب الطاعنين - قبل أن يدلى الطاعنان بأية معلومات عنهم بعد ضبطهما ، وكان الفصل في كل ذلك من خصائص قاضى الموضوع مادام يقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى - كما هو الحال في الدعوى - فإن الحكم المطعون فيه إذ أ طرح الدفع بالإعفاء طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه في هذا الشأن غير سديد .

١٤ . لما كان من المقرر أن احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار لدى الطاعنين واستظهره في قوله " وحيث إنه عن قصد الاتجار لدى المتهمين فإن المحكمة تأخذه من التحريات التي دلت على أن هذين الشخصين يتجران سويا في مخدر الهيروين وأن لديهما كمية منه يتوليان ترويجهما على عملائهما بمنطقة الزهة ومدينة نصر والتي سطرها الضابط في محضره المؤرخ ١٩٩٤/١٠/٦ وصدر له إذن في نيابة شرق القاهرة الكلية بناء عليها ومما اثبتته ذات الضابط في محضر الضبط المؤرخ ١٩٩٤/١٠/٧ عن ذلك وأن المتهمين أقر له شفاهة في حضور الضابطين الآخرين بالتجارهما سويا بالمخدر المضبوط معهما وتابلوه السيارة التي كانا يستقلانها ومما قرره الضباط الثلاثة عن ذلك بتحقيقات النيابة العامة كما أن المحكمة تبين هذا القصد لدى

المتهمين من تجزئتهما لكمية المخدر المضبوط والتي يزيد وزنها على المائة جرام واحتفاظ كل منهما بجزء منها معه وإبقاء الكمية الأكبر في السيارة مما مؤداه اعدادهما هذه المادة لتوزيعها وتوزيعها على عملائها بتجزئتها واحتفاظ بعينة منها لعرضها على هؤلاء الأشخاص وإطلاعهم عليها - وتزى المحكمة قصد الاتجار أيضا فيما قال به المتهمان بتحقيقات النيابة العامة من أن الأول منهما استجلب كمية من مخدر الهيروين وأنهى أمرها للثاني للبحث عن مشتر لها بعد أن اتفقا على ما يكون لكل منهما من حصيلة ذلك ، وبناء على ما حصل بينهما أخذ الثاني منهما في البحث ليجد ضالته وقدمها للمتهم الأول وتم عرض المخدر عليه وتحدد وزنه وثمنه وميقات إتمام الصفقة الذي واكبه عملية الضبط ومفاد ذلك هو إحرازهما وحيازتهما للجوهر المخدر وعرضه للبيع والبحث عن مشتر له إلى أن تم لهما ما أراداه وعقدا صفقة البيع بما يتحقق به قصد الاتجار لديهما على النحو المعروف به في القانون " ، وكانت المحكمة حين اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الإقتضاء العقلي أن حيازة وإحراز الطاعنين للمخدر كانت بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعنان بدعوى القصور في التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديدا

١٥ . لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهمين بأن ما يحوزانه مخدر ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافيا في الدلالة على حيازة الطاعنين للمخدر المضبوط وعلى علمهما بكنهه ، فإن ما ينهيه الطاعنان على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون في غير محله .

١٦. من المقرر أن يعود المتهم عن إبداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة الموضوع بحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها .

١٧. من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى المحكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبير شأنه في هذا الشأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تطمئن إليه منها والالتفات هما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وإذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى ما ورد بتقرير المعمل الكيماوي واستندت إلى الرأي الفني به من أن المادة المضبوطة مع الطاعنين هي لمخدر الهيروين وهي من المواد المدرجة في جدول قانون المخدرات فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقيدتها فيه أمام محكمة النقض ، ومن ثم فإن معنى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير قويم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأفهما : (١) ألفا تشكيلا عصايا الغرض منه الاتجار في الجواهر المخدرة داخل البلاد ، (٢) حازا وأحرزا بقصد الاتجار جوهرا مخدرا (هيروين) في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالتهم لمحكمة جنائيات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيّد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ فقرة أول (أ) وفقرة ثانية (٦) ، ١/٤٢ ، ١/٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، والمعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، والبند ٢ من القسم الأول من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير بمعاقبة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمهما مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وبراءتهما من التهمة الأولى .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة إحراز وحيازة جوهر مخدر (هيروين) بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه القصور والتناقض في التسيب والفساد والاستبدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه حرر في صورة غامضة مبهمه وبصيغة عامة معممة ، هذا وقد تمسك دفاع الطاعنين بجلسة المحاكمة بطلان إذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش لأبتناؤه على تحريات غير جدية بدلالة خلوها من سوابقها ومصدر حصولهما على المخدر وأسماء عملاتهما وسمعتهما في موطنهما فضلاً عن خلوها من مهنة الطاعنين وعمرهما ومحل إقامة الأول وحالته الاجتماعية وخطئها في بيان رقم العقار الذى يقطن به الثانى بيد أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع بما لا يسوغه واتخذ من ضبط المخدر مع الطاعنين سنداً لتسويغ التحريات السابقة على صدور الإذن ، وعول الحكم على هذه التحريات في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش في حين أنه لم يعتد بها في قضائه ببراءة الطاعنين من تهمة تأليف تشكيل عصابي الغرض منه الاتجار في المواد المخدرة ، فضلاً عن أن الطاعنين دفعا ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية ، وببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور الإذن بهما غير أن الحكم فيه أطرح هذين الدفعين بما لا يصح لأطراحهما ، هذا وقد تمسك دفاع الطاعنين بأن لواقعة الدعوى صورة أخرى تخالف الصورة التى رواها الضباط الثلاثة (شهود الاثبات) بشأن مكان الضبط حيث تم ضبطهما بدائرة التى تخرج عن اختصاص مصدر الإذن بما يكون معه الإذن بضبطهما وتفتيشهما باطلا لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً بإصداره ، فضلاً عن تناقض أقوال هؤلاء الضباط عن كيفية توزيع أفراد الكمين الذى قام بالضبط ، بيد أن المحكمة عولت على أقوالهم ملتفتة عن هذا الدفاع ولم تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه بضم دفتر أحوال مكتب

مكافحة المخدرات وبسؤال باقى أفراد القوة المرافقة للضباط وقت الضبط ، كما وأن دفاع الطاعنين تمسك باستحالة حدوث الواقعة وفق ما جاء بتصوير شهود الاثبات لأن بنطال كل منهما كان خاليا من الجيوب بما لا يتصور معه أن يكون أى منهما قد احتفظ بالمخدر فى جيب بنطاله بالإضافة إلى أن تابلوه السيارة لم يكن يتسع للكيس المدعى بضبطه فيه محتويا على المخدر بيد أن المحكمة أطرحت دفاعيهما دون أن تحققه بإجراء المعاينة اللازمة التى لم تقم بها النيابة العامة لملابس المتهمين أو للسيارة محل الضبط وصولا لوجه الحق فى الدعوى ، هذا فضلا عن أن الحكم المطعون فيه أطرح دفاع الطاعنين بطلان محضرى التحريات والضبط وإذن التفتيش لتوقيعها بتوقيعات غير مقروءة بما لا يصلح لأطراحه ، كما أطرح الحكم المطعون فيه برد غير سائغ دفاع الطاعنين القائم على تمتعهما بالإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل لإخبارهما السلطات عن مصدر المسواد المخدرة المضبوطة حيث تم ضبط المتهمين فيها وبناء على إرشادهما ولم تقم المحكمة بمواجهة شهود الإثبات بهذا الدفاع أو الاطلاع على دفتر الأحوال الخاص بضبط المتهمين الذين أرشد عنهم الطاعنان ، هذا ولم يدلل الحكم بتدليلا سائغا وكافيا على توافر قصد الاتجار فى حق الطاعنين ، كما لم يدلل كذلك على توافر القصد الجنائى لدى الطاعنين وعلمهما بكنه المادة المخدرة المضبوطة ، واخيرا فقد تسالط الحكم المطعون فيه الى الدليل المستمد من تقرير المعامل الكيماوية رغم أن الخبر اثبت قيامه بفحص المواد المضبوطة وليس تحليلها . كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة احراز واحيازة جوهر مخدر (هيروين) بقصد الاتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها فى حقهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، وجاء استعراض المحكمة لأدلة الدعوى على نحو يدل على أنها محصتها التمهيص الكافى وأملت بها إلاما شاملا يفيد

أنها قامت بما ينبغي عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، وكان من المقرر ان القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون ، ومن ثم فإن معنى الطاعن الثاني في هذا الشأن يكون ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير جديدة التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع التي متى اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية اجرائه فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كانت المحكمة قد أسوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع بطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأذلة منتجة لها ، وكان عدم إيراد سوابق الطاعنين ومصدر حصولهما على المخدر وأسماء عملاتهما وسمعتهما في موطنهما ومهنة كل منهما وعمره ومحل إقامة الأول وحالته الاجتماعية والخطأ في بيان رقم العقار الذي يقطن به الثاني لا يقدح بذاته في جدية التحريات فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن لا يكون مقبولا أما ما قاله الحكم استدلالا على جدية التحريات من أن التفتيش قد أسفر عن العثور على مادة الهيروين المخدرة مع كل من المتهمين وبتابلوه السيارة التي كانا يستقلانها فهو تزيد لا يؤثر فيما أثبتته المحكمة من أن الأمر بالتفتيش قد بنى على تحريات جدية سبقت صدوره . لما كان ذلك ، وكان التناقض الذي يغيب الحكم هو الذي يقع بين اسبابه بحيث ينفي بعضها ما يثبت البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة ، وكان للمحكمة أن تعول في تكوين عقديتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ، ولها في سبيل ذلك أن تجزئ هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن إليه مما تراه مطابقا للحقيقة وتطرح ما عداها ، ومن سلطتها التقديرية أيضا أن ترى في تحريات الشرطة

ما يسوغ الإذن بالتفتيش ، ولا ترى فيها ما يقنعها بأن المتهمين ألفا تشكيلا عصابيا الغرض منه الاتجار في الجواهر المخدرة داخل البلاد متى بنت ذلك على اعتبارات سائغة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وأظهر اطمئنانه الى التحريات كمسوغ لإصدار الإذن بالتفتيش ولكنه لم ير فيها وفي أقوال الضابط محررها ما يقنعه بأن المتهمين ألفا تشكيلا عصابيا الغرض منه الاتجار في الجواهر المخدرة - وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره - فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص فضلا عن انعدام مصلحتهما في اثارته - لا يعدو أن يكون مجادلة موضوعية لا تجوز اثارها امام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في مدوناته أن التحريات السرية التي أجراها المقدم الضابط بإدارة مكافحة المخدرات دلت على أن الطاعنين يتجران في المواد المخدرة ويقومان بترويجها على عملائيهما متخذين في ذلك إحدى السيارات الخاصة فاستصدر إذنا من النيابة العامة لضبطهما وتفتيشهما وتفتيش السيارة المذكورة فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة ، وإذا انتهى الحكم الى الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها إلى المأذون بتفتيشهما وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ومن ثم فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد على الدفع بطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية طالما أنه دفع قانوني ظاهر البطلان ويضحى ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بالتفتيش بعد الضبط هو دفاع موضوعي يكفى للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الإذن أخذا بالأدلة التي أوردتها ، وكانت المحكمة - في الدعوى المطروحة - قد اطمأنت إلى أقوال الاثبات وصحة تصويرهم للواقعة وأن الضبط كان بناء على إذن النيابة العامة بالتفتيش ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز

مجادلتها فيه أو مصادرة عقديتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وكان تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدح في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه ، وكان من المقرر أن اطمئنان المحكمة إلى حدوث التفتيش في مكان معين هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بالفصل فيها ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا يجوز مجادلتها أو مصادرة عقديتها في شأنه أمام محكمة النقض ، ولا عليها بعد ذلك إن هي التفت عما أبداه الطاعنان من دفاع في شأن مكان ضبطهما تأديا من ذلك إلى القول بعدم اختصاص وكيل النيابة بمصدر الإذن بالقبض والتفتيش مكانيا بإصداره ذلك أن أخذ المحكمة بشهادة الضباط الثلاثة يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكانت المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها الحكم ، ومادامت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية إلى أقوال شهود الإثبات فلا تثريب عليها إذ هي لم تتعرض في حكمها إلى دفاع الطاعنين الموضوعي الذي ما قصد به سوى إثارة الشبهة في الدليل المستمد من تلك الأقوال ، ومن ثم فإن منعى الطاعنين على الحكم في هذا المقام يكون في غير محله

. لما كان ذلك ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول اقتصر في مرافعته على القول " إن البنتال المقول بضبط المخدر بجيبه الأيمن ليس به جيوب اطلاقا وان السيارة لم تعاينها النيابة تحققا لوجود تابلوه أو أن له مفتاحا ووجود سيطرة من المتهم عليه " ، وبعد ان استطرد في مرافعته عاد إلى القول " إن الدفع باستحالة الواقعة لأن بنتلون المتهم ليس له جيوب فلا يمكن أن يتحمل المتهم قصور اجراءات التحقيق " ، وكان ما اثاره الدفاع عن الطاعن الأول اقتصر على النعى على النيابة العامة عدم اجراء معاينة للسيارة محل الضبط وقصور اجراءات التحقيق بشأن جيب بنتاله ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص فلا يحل له من بعد أن يثير شيئا من ذلك لأول مرة امام محكمة النقض إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن ويكون منعاه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع ببطلان محضر التحريات لتوقيع محرره عليه بتوقيع غير واضح واطرحه في قوله " إن المقرر قانونا طبقا للمادة ٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يجب على مأموري الضبط القضائي أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم ويجعلوا في شأنها ما يلزم من الإيضاحات والتحريات والمعاينات وعليهم اثبات جميع الإجراءات في محاضر موقع عليها منهم ترسل للنيابة وبناء على ذلك يتعين ان تثبت محاضر التحريات كتابة ويوقع عليها يامضاء من اصدرها لتبقى حجة واساسا صالحا لما يبنى عليها من نتائج ، إلا أن القانون للم يشترط شكلا معينا للتوقيع مكتفيا بمصوله كافيا لينم عن اصدوره ويفصح عن شخص صاحبه ، ولما كان اطلاع المحكمة على التوقيع المنسوب لمحرر محضر التحريات المقدم كافيا في هذا الخصوص وتضمن إلى صدوره عنه فإن النعى في هذا الشأن يكون ورد على غير اساس " ، وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا وسائغا للرد على هذا الدفع هذا فضلا عن أن القانون وإن أوجب أن يكون إذن التفتيش

موقعا عليه فعلا ممن أصدره إلا أنه لم يرسم شكلا خاصا لهذا التوقيع مادام موقعا عليه فعلا ممن أصدره ، وكون الإذن مهورا بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره ليس فيه مخالفة للقانون ويضحى ما يثيره الطاعنان في هذا المنحى غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع بتمتع الطاعنين بالإعفاء طبقا للمادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ورد عليه في قوله "أما عن طلب أعمال حكم الفقرة الثالثة من المادة ٤٨ من قانون المخدرات التي تقضى بالإعفاء من العقوبة فإن نصها يقوم موجه على أنه إذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلا إلى ضبط باقى الجناة ، وهذا يقتضى أن يكون الإخبار هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة من مرتكبى الجريمة أو أن يتضمن هذا الإخبار اضافة جديدة لمعلومات سابقة كانت لدى السلطات ويترتب على ذلك أن لا يكون الإخبار واردا على اشخاص كان لهم شأن فى توافر المعلومات التى مكنت السلطات من ضبط من قام بهذا الإخبار لأن ذلك لا يتحقق به قصد الاشرع الذى هدف بتقريره ميزة الأعفاء من العقاب أن يسهم الاخبار فى معاونة السلطات للتوصل إلى مهربي المخدرات والكشف عن الجرائم الخطيرة المنصوص عليه فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من قانون المخدرات " ، ولما كان ذلك ، وكان الثابت ان محضر التحريات عن المتهمين فى القضية الماثلة قد حرره المقدم فى ١٠/٦/١٩٩٤ وصدر إذن النيابة العامة بناء عليه بضبطهما فى ١٠/٧/١٩٩٤ وتم تنفيذ ذلك فى ذات اليوم وفى اليوم التالى أشر وكيل النيابة على المحضر الخاص بحجز المتهمين وعرضهما عليه فى ١٠/٩/١٩٩٤ حيث تولى التحقيق فى الثانية عشرة والرابع مساء وأدلى المذكوران بأقوالهما التى تضمنت الاخبار المراد الارتكان إليه فى طلب الإعفاء من العقوبة ، وكان الاطلاع على اوراق قضية الجناية رقم لسنة ١٩٩٤ الأزبكية (..... لسنة ١٩٩٤ كلى شمال القاهرة) التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لطلب المتهمين قد أظهر ان التحريات قد حررت بمعرفة

النقيب في ١٠/٨/١٩٩٤ عن أن المتهمين ١ - ن
٢ - ، ٣ - يكونون تشكيلا عصابيا للاتجار في المواد
المخدرة من فندق بالأزبكية مركزا لعقد صفقاتهم وصدر إذن من
النيابة العامة لضبطهم وتفتيشهم ونفذ ذلك في حوالى الثانية عشرة من مساء يوم
١٠/٩/١٩٩٤ بينما حرر ضابط آخر محضر التحريات عن التجار
ومن معه بالمواد المخدرة قبل ذلك في السابعة من مساء يوم ١٠/٨/١٩٩٤ ولم يكن
المتهمان في القضية الماثلة قد أدليا بأقوالهما بالتحقيقات والتي تضمنت الاخبار الذى
بان في الأوراق لأول مرة في ذلك الوقت ، وقد أراد الدفاع أن يجعل المتهمين
المذكورين هما مصدر التحريات في القضية الأخرى دون ان يقدم ما يسعف في ذلك
، ولما كان ذلك ، فإن مؤدى ما تقدم أن الاخبار عن قد جاء بعد علم
السلطات ولم يكن القبض عليه وليد هذا الاخبار أو الثرار من آثاره ، كذلك الأمر
بالنسبة للاخبار عن يدعى ، والمدعو فإن أقوال
المتهم الثانى في هذا الشأن قد تضمنت ما يفيد أن الأول من هذين الشخصين كان
السييل إلى الثانى الذى قام اعتقاد المتهم المذكور عنه أنه أحد ضباط الإدارة العامة
لمكافحة المخدرات لأنه رآه في مبناها على اثر القبض عليه ، وكان الاقتناع يتأكد
لدى المحكمة بصحة ما اعتقده هذا المتهم للخير من أن من يدعى هو أحد
المنتمين للسلطات وان المسمى هو أحد وسائله وكلاهما قد
تداخل في توافر المعلومات التى ساعدت السلطات في القبض على المتهمين وضبط
المخدرات بما مؤداه أن جهة الضبط كانت على بينة وعلم بهذين الشخصين اللذين
وفرا لها المعلومات عن شخص المتهمين وضبطهما ومن ثم جاء الاخبار المراد الارتكان
إليه في الحالتين الأول عن ، والثانى ومن يدعى
..... خارج عن الطباق حكم الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من قانون
المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، وغير محقق للغاية التى هدف المشرع

إليها بتقريره ميزة الإعفاء من العقوبة في مقابل الكشف عن الجرائم ومرتكبيها مما يكون معه طلب الإعفاء قد جاء على خلاف الواقع والقانون . لما كان ذلك ، وكان القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ قد فرق بين حالتين للإعفاء في المادة ٤٨ منه تتميز كل منهما بعناصر مستقلة وأرد لكل حالة فقرة خاصة واشترط في الحالة الأولى فضلا عن المبادرة بالاعذار أن يصدر الاعذار قبل علم السلطات العامة بالجريمة أما الحالة الثانية من حالتى الإعفاء فهي لم تستلزم المبادرة بالاعذار بل اشترط القانون في مقابل الفسحة التى منحها للجاني فى الاعذار أن يكون اعذاره هو الذى مكن السلطات من ضبط باقى الجناة مرتكبى الجريمة ، وكان مؤدى ما أورده الحكم المطعون فيه فى معرض سرده لواقعة الدعوى والرد على دفع الطاعنين بالتمتع بالإعفاء ان شخصية المتهمين الذين أبلغ الطاعنان عنهم كانت معلومة للسلطات - على نحو ما جاء بأوراق الجناية رقم لسنة ١٩٩٤ الألبانية التى أمرت محكمة الموضوع بضمها تحقيقا لطلب الطاعنين - قبل أن يدلى الطاعنان بأية معلومات عنهم بعد بضطهما ، وكان الفصل فى كل ذلك من خصائص قاضى الموضوع مادام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى - كما هو الحال فى الدعوى - فإن الحكم المطعون فيه إذ أترح الدفع بالإعفاء طبقا للفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ يكون قد اصاب صحيح القانون ويكون النعى عليه فى هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان احراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار لدى الطاعنين واستظهره فى قوله "وحيث إنه عن قصد الاتجار لدى المتهمين فإن المحكمة تأخذه من التحريات التى دلت على أن هذين الشخصين يتجران سويا فى مخدر الهيروين وان لدهما كمية منه يتوليان ترويجها على عملائهما بمنطقتى التهمة ومدينة نصر والتى سطرها الضابط" فى محضره المؤرخ ١٠/٦/١٩٩٤ وصدر له إذن من نيابة شرق

القاهرة الكلية بناء عليها ومما اثبتته ذات الضابط في محضر الضبط المؤرخ ١٩٩٤/١٠/٧ عن ذلك وأن المتهمين أقرأ له شفاهة في حضور الضابطين الآخرين بالتجارهما سويا بالمخدر المضبوط معهما وتبادلوه السيارة التي كانا يستقلانها ومما قرره الضباط الثلاثة عن ذلك بتحقيقات النيابة العامة كما أن المحكمة تبين هذا القصد لدى المتهمين من تجزئتهما لكمية المخدر المضبوط والتي يزيد وزنها على المائة جرام واحتفاظ كل منهما بجزء منها معه وإبقاء الكمية الأكبر في السيارة مما مؤداه اعداهما هذه المادة لتوزيعها وتوزيعها على عملائيها بتجزئتها والاحتفاظ بعينة منها لعرضها على هؤلاء الأشخاص وإطلاعهم عليها ، وترى المحكمة قصد الاتجار أيضا فيما قال به المتهمان بتحقيقات النيابة العامة من أن الأول منهما استجلب كمية من مخدر الهيروين وأنه أمرها للثاني للبحث عن مشتر لها بعد أن اتفقا على ما يكون لكل منهما من حصيلة ذلك ، وبناء على ما حصل بينهما أخذ الثاني منهما في البحث ليجد ضالته وقدمها للمتهم الأول وتم عرض المخدر عليه وتحدد وزنه وقيمته وميقات اتمام الصفقة الذي واكبته عملية الضبط ومفاد ذلك هو احرازهما زيجازهما للجوهر المخدر وعرضه للبيع والبحث عن مشتر له إلى أن تم لهما ما أراده وعقدا صفقة البيع بما يتحقق به قصد الاتجار لديهما على النحو المعروف به في القانون " ، وكانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي أن حيازة واحراز الطاعنين للمخدر كانت بقصد الاتجار فإن ما يثيره الطاعنان بدعوى القصور في التدليل على توافر هذا القصد لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في حريصة احراز أو حيازة الجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير ملزمة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهمين بأن ما يحوزانه مخدر ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون

فيه في مدونات كافي في الدلالة على حيازة الطاعنين للمخدر المضبوط. وعلى علمهما بكنهه ، فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة التي اختتمت بصدد الحكم المطعون فيه أن ايا من الطاعنين أو المدافع عنهما لم يذكر شيئا عما تضمنه تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى ، وكان من المقرر ان يعود المتهم عن ابداء دفاعه الموضوعى امام محكمة الموضوع يحول بينه وبين ابدائه امام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها . هذا فضلا عن انه من المقصور ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدلالية لتقرير الخبير شأنه في هذا الشأن سائر الأدلة فلها مطلق الحرية في الأخذ بما تظمن إليه منها والالتفات عما عداه ولا تقبل مصادرة المحكمة في هذا التقدير ، وإذ كان ذلك ، وكانت المحكمة قد اطمأنت في حدود سلطتها التقديرية الى ما ورد بتقرير المعمل الكيماوى واستندت إلى الرأى الفنى به من أن المادة المضبوطة مع الطاعنين هي لمخدر الهيروين وهي من المواد المدرجة في جدول قانون المخدرات فإنه لا يجوز مجادلة المحكمة في هذا الشأن ولا مصادرة عقديتها فيه امام محكمة النقض ، ومن ثم فإن معنى الطاعنين في هذا الصدد يكون غير قويم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان من المقرر أنه لا تشريب على مأمور الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فمسارية رجل الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقارفونها لا يجافي القانون ولا يعد تحريضا منهم للجنة مادام إن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدمة ومادام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغیر معقب عليها مادام قد أقامت قضاءها على اسباب سائغة ، فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع بطلان اجراءات القبض والتفتيش تاسيسا على توافر حالة التلبس التي تبينها .

٢. لما كان ما يثيره الطاعن بشأن خطأ الحكم فيما أثبتته من أن ضابط الواقعة قرر أنه فتش المتهم فعثر معه على المخدر ثم إirاده مرة أخرى ان المتهم قدم له المخدر طواعية ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا أثر له في منطبق الحكم واستدلاله على احراز الطاعن للمخدر ، وتكون دعوى الخطأ في الاسناد غير مقبولة لما هو مقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، ويكون منعنى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله .

٣. من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الأثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول سماعهم من ان تعتمد في حكمها على اقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على

بساط البحث ، وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهد الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه .

٤. لما كان الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة ندبت محاميا للدفاع عمن الطاعن وترافع المحامي مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا في هذا الشأن ، وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر المحامي الموكل عن المتهم وندبت المحكمة محاميا آخر ترافع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع مادام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الإجراء ولم يتمسك امام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محاميه الموكل وهو الحال في الدعوى الماثلة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد ولا محل لما قد يقال من أن المحامي المنتدب لم يكن عالما بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده المهنة .

٥. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا لفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها كان ذلك محققا لحكم القانون .

٦. لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب عليها ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك

يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت الى اقوال شاهد الاثبات وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض .

٧. من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام أو كيدته من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا الى ادلة الثبوت التي اوردها .

٨. لا جدوى من النعي على الحكم بالقصور عن بحث إنكار المتهم أمام النيابة أو المحكمة مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد من الاعتراف المدعى بطلانه وإنما اقام قضاءه على الدليل المستمد من اقوال شاهد الاثبات وتقرير المعمل الكيماوى وهما دليلان مستقلان عن الاعتراف ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد .

٩. لما كان الثابت من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان قرار الإحالة ، وكان هذا القرار اجراء سابقا على المحاكمة ، فإنه لا يقبل منه اثاره امر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع .

١٠. لما كانت حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار هي واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير ادلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن حيازة الطاعن للمخدر المضبوط كان بقصد الاتجار ، فإنه لا

يجوز مجادلتها في ذلك بما يتنافى وواقع الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

١١ . لما كان من المقرر أن المحكمة متى اطمأنت إلى أن المخدر الذى أرسل إلى المعامل الكيماوية هو الذى صار تحليله واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل كما هو الحال فى الدعوى المطروحة فلا تثريب عليها إن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك دون نظر للخلاف فى الوزن المقول به خاصة وأن الطاعن لم يثر أمامها سببا عن هذا الخلاف .

١٢ . لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نص فى المادة التاسعة والعشرين منه على أنه " يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتداول أو يتسلم أو يسلم أو يتزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) فى جميع أطوار نموها ، وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (٦) المشار إليه سوى ألياف سيقان نبات القنب الهندى وبذوره المحموسة مما يكفل عدم انباتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت نقلا عن تقرير التحليل بمصلحة الطب الشرعى أن ما ضبط مع الطاعن خمس لفافات ورقية تحوى أجزاء نباتية خضراء اللون وجافة عبارة عن سيقان وأوراق وقمم زهرية وبذور ثبتت أنها لنبات الحشيش ، ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم استنادا إلى الدليل الفنى يدخل فى عداد الجواهر المخدرة المبينة بالبند ٥٧ من الجدول الأول ، والبند رقم ١ من الجدول رقم (٥) المرفق بقانون المخدرات ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد .

١٣ . لما كان الحكم قد دان الطاعن بجريمة احراز نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار المعاقب عليها بالمادة ١/٣٢ يندرج من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق

المادة المار بيانها ، وانطبق المادة ٣٤/أ من القانون سالف الذكر على الواقعة ، لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الدعوى كما ارتسمت في وجدانها ، مما تستقل به بغير معقب ، ويكون معنى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار نبات الحشيش المخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحاله إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/٣٣ بند ج من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ مائة ألف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة حيلة نبات مخدر (حشيش) بقصد الاتجار قد شابه البطلان والقصور في التسبب والخطأ في الإسناد وفي تطبيق القانون والاخلال بحق الدفاع ذلك أنه دفع ببطلان القبض والتفتيش لإجرائهما بدون أمر من النيابة العامة ولأن الجريمة لم تكن في حالة تلبس إذ أن الضابط خلق بنفسه تلك الجريمة بيد أن الحكم أ طرح هذا الدفع بما لا يسوغه ، كما اسند إلى ضابط الواقعة أنه قام بتفتيش المتهم فعثر معه على المخدر على حين قرر مرة أخرى ان المتهم أخرج له المخدر طواعية من تلقاء نفسه ، ولم تحقق المحكمة الدعوى واكتفت بأقوال الضابط في التحقيقات استنادا الى موافقة محاميه على هذا

الاجراء مع أن المحامي المذكور لم يكن موكلا منه بل كان منتدبا ، ولم يعن الحكم بإيراد مضمون ما أثبتته محرر المحضر في محضره ، ولم يورد مؤدى أقوال شاهد الاثبات والأدلة التي عول عليها في ادانته ، وأن الواقعة يستحيل حدوثها بالصورة التي رواها هذا الشاهد ، ولم يعن الحكم بالرد على الدفع بكيدية الاتهام وتلفيق التهمة ، وعولت المحكمة على اعترافه للضابط دون أن تعنى بحث انكاره للاتهام أمام النيابة والمحكمة ، ولم تخل الدعوى إلى محكمة الجنايات من المحامي العام بموجب تقرير اتهام بل رفعت بأمر إحالة خلا من بيان الجريمة المسندة إليه ومواد القانون المراد تطبيقها ، وجاء الحكم قاصرا في التدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن ، هذا إلى أن الحكم لم يواجه الخلاف في وزن المخدر بين ما تضمنه محضر الضبط وتقرير المعمل الكيماوى ، ولم يبين ما إذا كانت المادة المضبوطة طائفة المواد المخدرة المينة بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، وما إذا كانت تحتوى على المادة الفعالة من عدمه ، وأخيرا فقد داله بالمادة ١/٣٣ بند (ج) من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهي لا تنطبق على واقعة الدعوى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن مرشدا سريا ابلغ ضابط الواقعة أن المتهم وهو هارب من المراقبة ومسجل خطر بممارس تجارة المخدرات فطلب منه مساهرة المتهم بطلب شراء مخدر منه واعطاه ورقة نقدية فئة العشرة جنيهات وراقبه وهو يشتري منه المخدر وعقب المحاولة اتجه إليه المتهم وقدم له لفافة تبين أنها تحوى مادة البانجو فاتجه إثر ذلك إلى المتهم وقام بتفتيشه فعثر معه على أربع لفافات ثلاث منها بحبيبه الأيمن والرابعة بحبيث قميصه بكل منها مادة البانجو وقد واجه المتهم بما أسفر عنه الضبط فأقر له بملكيتها للمضبوطات وأنه يتاجر في المواد المخدرة ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة - على هذه الصورة - في حق الطاعن أدلة مستمدة من شهادة النقيب الذى قام بضبط الواقعة ومما ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد تناول الدفع ببطلان القبض

والتفتيش ورد عليه بقوله " وحيث إنه لما كان ما تقدم ، وكانت المحكمة تطمئن إلى ما أثبتته محرر المحضر في تحقيقات النيابة وبما ثبت في حق المتهم اتجاره في المواد المخدرة على النحو المعروف به في القانون ذلك أنه باع للمرشد لفافة من المخدر مقابل عشرة جنيهات ضبطت معه حال تفتيشه أثر محاولة الشراء وهو ما تطمئن به المحكمة إلى توافر العناصر اللازمة للجريمة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣ ج من قانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ومن ثم يتعين توقيع العقوبة المقررة بهذه المادة " ، وإذا كان هذا الذي رد به الحكم على الدفع مفاده أن المحكمة قد استخلصت في حدود سلطتها الموضوعية ومن الأدلة التي أوردتها أن لقاء الضابط بالطاعن جرى في حدود اجراءات التحري المشروعة قانونا وأن القبض على الطاعن وضبط المخدر المعروض للبيع تم بعد ما كانت جناية بيع هذا المخدر متلبسا بها بتململ التعاقد الذي تظاهر فيه المرشد بالشراء تحت مراقبة ضابط الواقعة ، ولما كان من المقرر أنه لا تثريب على مأمور الضبط القضائي ومروسيهم فيما يقومون به من التحري عن الجرائم بقصد اكتشافها ولو اتخذوا في سبيل ذلك التخفي وانتحال الصفات حتى يأنس الجاني لهم ويأمن جانبهم ، فمسايرة رجل الضبط للجنة بقصد ضبط جريمة يقاربنها لا يجافي القانون ولا يعد تحريضا منهم للجنة مادام أن إرادة هؤلاء تبقى حرة غير معدمة ، ومادام أنه لم يقع منهم تحريض على ارتكاب هذه الجريمة ، وكان القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادام قد أقامت قضاءها على اسباب سائغة ، فإن الحكم يكون سليما فيما انتهى إليه من رفض الدفع بطلان اجراءات القبض والتفتيش تأسيسا خطأ للحكم فيما أثبتته من أن ضابط الواقعة قرر أنه فتش المتهم فعثر معه على المخدر ثم ايراده مرة أخرى أن المتهم قدم له المخدر طواعية ، فإن ذلك لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا اثر له في منطق الحكم واستدلالة على احراز الطاعن للمخدر ، وتكون دعوى الخطأ في الاسناد غير مقبولة لما هو مقرر أن الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها ، ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله . لما كان

ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول سماعهم من أن تعتمد في حكمها على اقوالهم التي أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت في محضر جلسة المحاكمة أن النيابة والدفاع اكتفيا بأقوال الشاهد الواردة بالتحقيقات والمحكمة أمرت بتلاوتها وتليتها ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعه . لما كان ذلك ، وكان الثابت في محضر الجلسة أن المحكمة نذبت محاميا للدفاع عن الطاعن وترافع الحماني مدافعا عنه بما هو مدون في محضر الجلسة ولم يثبت أن الطاعن اعترض على ذلك أو أبدى طلبا في هذا الشأن ، وكان من المقرر أنه إذا لم يحضر الحماني الموكل عن المتهم ونذبت المحكمة محاميا آخر لرافع في الدعوى ، فإن ذلك لا يعد اخلافا بحق الدفاع مادام لم يبد المتهم اعتراضا على هذا الاجراء ولم يتمسك امام المحكمة بتأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محامية الموكل وهو الحال في الدعوى الماثلة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد ولا محل لما قد يقال من أن الحماني المنتدب لم يكن عالما بوقائع الدعوى إذ أن استعداد المدافع عن المتهم أو عدم استعداده أمر موكل إلى تقديره هو حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليد المهنة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فمضى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافيا لتفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان بها كان ذلك محققا لحكم القانون ، ويكون ما ينعاه الطاعن على في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المتزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه بغير معقب عليها ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها

على عدم الأخذ بها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة في الدعوى الماثلة قد اطمأنت الى اقوال الشاهد الاثبات وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل موضوعي حول تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام أو كيديته من الدفوع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها . لما كان ذلك ، وكان لا جدوى من النعي على الحكم بالقصور عن بحث انكار المتهم أمام النيابة أو المحكمة مادام البين من الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومن استدلاله أن الحكم لم يستند في الإدانة إلى جليل مستمد من الاعتراف المدعى بطلانه وإنما اقام قضاءه على الدليل المستمد من أقوال شاهد الإثبات وتقرير المعمل الكيماوى وهما دليان مستقلان عن الاعتراف ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مطالعة محضر جلسات المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن بطلان قرار الإحالة ، وكان هذا القرار إجراء سابقا على المحاكمة ، فإنه لا يقبل منه إثارة أمر بطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام محكمة الموضوع . لما كان ذلك ، وكانت حيازة واحراز المخدر بقصد الاتجار هي واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها كالما أنه يقيمها على ما يتجها ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الاقتضاء العقلى والمنطقى بأن حيازة الطاعن للمخدر المضبوط كان بقصد الاتجار ، فإنه لا يجوز مجادلته في ذلك بما يتنافى وواقع الدعوى ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة متى اطمأنت إلى أن المخدر الذى أرسل إلى المعامل الكيماوية هو الذى صار تحليله واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل كما هو الحال في الدعوى المطروحة فلا تثريب عليها إن هى قضت في الدعوى المطروحة بناء على ذلك دون نظر للخلاف فى الوزن المقول به خاصة وأن الطاعن لم يثر امامها سببا عن هذا الخلاف . لما كان ذلك ،

وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها قد نص فى المادة التاسعة والعشرين منه على أنه " يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتداول أو يتسلم أو يسلم أو يترل عن النباتات المينة بالجدول رقم (٥) فى جميع اطوار نموها ، وكذلك بذورها مع استثناء اجزاء النباتات المينة بالجدول رقم (٦) ، ولم يستثن الشارع من الجدول رقم (٦) المشار إليه سوى ألياف سيقان نبات القنب الهندى وبذوره المحموسة مما يكفل عدم انباتها ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت نقلا عن تقرير التحليل بمصلحة الطب الشرعى أن ما ضبط مع الطاعن خمس لفافات ورقية تحوى أجزاء نباتية خضراء اللون وجافة عبارة عن سيقان وأوراق وقمم زهرية وبذور ثبت أنها لنبات الحشيش ، ومن ثم فإن ما اثبتته الحكم استنادا إلى الدليل الفنى يدخل فى عداد الجواهر المخدرة المينة بالبند ٥٧ من الجدول الأول رقم (١) من الجدول رقم (٥) المرفق بقانون المخدرات ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعن بجريمة إحراز نبات الحشيش المخدر بقصد الاتجار المعاقب عليها بالمادة ١/٣٣ بند (ج) من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ فإن ما يثيره الطاعن بشأن عدم انطباق المادة المار بياهم ، وانطباق المادة ١/٣٤ من القانون سالف الذكر على الواقعة ، لا يعدو أن يكون منازعة فى الصورة التى اعتنقتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا فى سلطة محكمة الموضوع فى استخلاص صورة الدعوى كما ارتسمت فى وجدانها ، مما تستقل به بغير معقب ، ويكون منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٠٩٩٨ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بحكم الملة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩.

٢ . لما كانت المادة ١١٨ من قانون العقوبات بنص على أنه فضلا عن العقوبات المقررة للجرائم المذكورة في المواد ١١٢، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١١٣ مكررا فقرة أولى و ١١٤، ١١٥، ١١٦، ١١٦، ١١٧، فقرة أولى بغزل الجاني من وظيفته وتزول صفته كما يحكم عليه في الجرائم المذكورة في المواد ١٢٢، ١١٣ فقرة أولى وثانية ورابعة ، ١٣٢ مكررا فقرة أولى ١١٤، ١١٥ بالرد وبغرامة مساوية لقيمة ما اختلسه أو استولى عليه أو حصله وطلبه من ملل أو منفعة على ألا تقل عن خمسمائة جنيه " والبين أن جزاء الرد يدور مع موجب من بقاء المال المختلس " والمستوى عليه في ذمة المتهم باختلاسه أو الاستيلاء عليه حتى الحكم عليه ، وكان دفاع الطاعن فيما سلف يعد في خصوص الدعوى المطروحة هاما ومؤثرا في تقدير عقوبة الرد مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو ترد عليه بما يبرر رفضه أما وأنها لم تفعل وردت عليه محتجة بأن الرد لا يؤثر على قيام الجريمة ثم إلزمته وباقي المتهمين برد كل المبلغ دون تحقيق منها لصحة ما ذهب إليه من سداد بعضه فإنها لا تكون قد وقفت على حقيقة دفاعه ولم ترد عليه ، بل واطحته بما لا يسوغ مما يشوب حكمهما بالقصور فى التسبب والفساد فى الاستدلال والاخلاق بحق الدفاع بما يجب نقضه وإعادة للطاعن وباقى الطاعنين ، بما فيهم من لم يقبل طعنه شكلا -

لحسن سير العدالة ولما هو مقرر من أن نقض الحكم في قسمة يوجب نقضه في جميع التهم المسندة إلى المحكوم عليهم مادام أن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : أولا : المتهمان الأول والثاني - بصفتهم موظفين عموميين " الأول مدير إدارة المعادى بشركة إحدى وحدات قطاع الأعمال التابعة للشركة القابضة للنقل والثاني محاسب بنك إحدى الشركات المساهمة التي تسهم فيها هيئة الأوقاف المصرية سهلا للمتهمين الرابع والخامس الاستيلاء دون حق على البضائع المينة البرصف بالأوراق والبالغ قيمتها ستة ملايين جنيه والملوكة لجهة عمل المتهم الأول وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير في محرر منسوب لإحدى الشركات المساهمة واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة هو أنه وفي ذات الزمان والمكان سالفى الذكر اشتركا مع المتهمين الرابع والخامس وآخر مجهول بطريق الاتفاق على تزوير خطاب الضمان النهائي رقم المنسوب صدوره لبنك في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٤ ببلغ ستة ملايين جنيه لصالح شركة مصر للتجارة كطلب شركة للتجارة والتوريدات والتوكيلات التجارية المملوكة للمتهمين الرابع والخامس بأن اتفقا معهم على اصطناعه فقام المتهمان الرابع والخامس بمد المتهم المجهول بالبيانات اللازمة اثباتها فيه فقام الأخير باصطناعه على غرار المحررات الصحيحة الصادرة من هذه الجهة ومهره ببصمة خاتم مقلد على غرار الخاتم الصحيح المزور فيما زور من أجله بأن قدمه الثانى إلى جهة عمل الأول للاحتجاج عليها بما دون فيها على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : المتهمان الأول والثالث - بصفتهم موظفين عموميين " الأول بصفته سالفه الذكر والثالث بصفته مدير إدارة بنك إحدى وحدات قطاع الأعمال العام " شرعا في تسهيل استيلاء المتهمين الرابع والخامس دون حق على البضائع المينة بالأوراق والبالغ قيمتها

سبعة عشر مليوناً وأربعمائة وسبعون ألف جنيه ، والمملوكة لجهة عمل الأول وقد أوقف أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادتهما فيه وهو تدارك المسؤولين بالجهة المجنى عليه للأمر ، وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير في محررين منسوب صدورهما لإحدى الشركات المساهمة واستعمالهما ارتباطاً لا يقبل التجزئة هو أنه وفي ذات الزمان والمكان سألني الذكر اشتركا مع المتهمين الرابع والخامس وآخر مجهول بطريق الاتفاق على تزوير خطاب الضمان رقم المنسوب صدوره لبنك فرع الأوبرا وتعزيزه المؤرخ من سنة ١٩٩٥ بمبلغ عشرين مليون جنيه لصالح شركة كطلب شركة للتجارة والتوريدات والتوكيلات المملوكة للمتهمين الرابع والخامس بأن اتفقا معه على اصطناعهما فقاما المتهمان الرابع والخامس بمد المتهم المجهول بالبيانات اللازمة اثباتاً فيها فقام الأخير باصطناعهما على غرار المحررات الصحيحة الصادرة من تلك الجهة ومهرهما ببصمة خاتم لا يخص هذه الجهة استحصل عليه المتهم الثالث دون وجه حق واستعملا هذين المحررين المزورين فيما زورا من أجله بأن قدمهما المتهم الثالث للمتهم الأول الذي قدمهما لجهة عمله للاحتجاج عليها بما دون فيها . ثالثاً : المتهمان الرابع والخامس ١ - اشتركا مع المتهمين الأول والثاني بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة موضوع الاتهام في البند أولاً على النحو المبين بالأوراق ، ٢ - اشتركا مع المتهمين الأول والثالث بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب الجريمة موضوع الاتهام في البند ثانياً على النحو المبين بالأوراق . رابعاً : المتهم الأول - بصفته سالف الذكر أضمر عمداً بأموال ومصالح الجهة التي يعمل بها بارتكابه الجريمة موضوع الاتهام بالبند أولاً بما ترتب عليه أضراراً بأموال هذه الجهة بلغت ستة ملايين جنيه على النحو المبين بالأوراق . ٢ - بصفته سالف الذكر أخذ من المتهم الرابع عطية بلغت "اثنين وخمسين ألفاً وخمسمائة" للإخلال بواجبات وظيفته بقبول خطاب الضمان المزور محل الاتهام بالبند أولاً دون التحقق من جهة إصداره عن صحته حسبما تفرض عليه واجبات

وظيفته على النحو المبين بالأوراق . خامسا : المتهمون الثاني والرابع والخامس -
اشتركوا مع المتهم الأول بطريقى الاتفاق والمساعدة فى ارتكاب الجريمة محل الاتهام
بالبند رابعا رقم (١) على النحو المبين بالأوراق . سادسا : المتهمون الأول والثاني
والرابع والخامس - قللوا بواسطة الغير خاتم إحدى الشركات المساهمة التى تسهم
هيئة عامة بنصيب فى ما لها "بنك " باصطناعه على غرار الخاتم الصحيح لتلك
الجهة واستعملوه بأن بصموا به على المحرر المزور المبين بالتهمة أولا على النحو المبين
بالأوراق . سابعا : المتهم الرابع قدم للمتهم الأول "اثنين وخمسين ألفا وخمسمائة
جنيه" على سبيل الرشوة موضوع الإتهام الثانى بالبند رابعا على النحو المبين بالأوراق
ثامنا : المتهم الثالث استحصل دون وجه حق على خاتم لبنك المنطقة
الخاصة واستعمله بأن بصم به خطاب الضمان المزور رقم المنسوب صدوره
لبنك مصر فرع الأوبرا وتعزيزه المؤرخ ١٥ مارس سنة ١٩٩٥ على النحو المبين
بالأوراق . تاسعا : المتهمان الرابع والخامس اشتركوا مع المتهم الثالث بطريقى الاتفاق
فى ارتكاب الجريمة المسندة إليه بالبند ثامنا على النحو المبين بالأوراق ، واحالتهم الى
محكمة أمن دولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ،
والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ ، ثانيا وثالثا ، ٤١ / أولا ،
٣٦ / أولا ، ٤٦ / ثانيا ، وثالثا ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مكررا ، ١١١ / ٦ ،
١١٣ / ١-٢ ، ١١٦ مكررا ، ١١٨ ، ١١٩ / ب ، ١١٩ مكررا ، هـ ، ٢٠٦ ،
٢٠٦ مكررا ، ٢٠٧ ، ٢١٤ مكررا من قانون العقوبات والمادتين ٣٠ ، ٣٢ من
ذات القانون مع اعمال المادة ١٧ منه بالنسبة للمتهمين الأول والثاني والرابع بمعاقبة
كل من و و بالأشغال الشاقة لمدة عشر
سنوات وعزل الأول من وظيفته وتغريمه واثنيهما مبلغ خمسين ألف جنيه وبمعاقبة كل
من و بالسجن لمدة خمس سنوات وعزلهما من

وظيفتهما وتغريم المتهمين جميعا عدا الثالث مبلغ ستة ملايين جنيه وإلزامهم متضلمين
برد مثل هذا المبلغ ومصادرة المحررات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

حيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم
يودع اسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بحكم المادة ٣٤
من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ .

حيث إن الطعن بالنسبة لباقي الطاعنين استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه
بجرائم الاشتراك في جريمة تسهيل الاستيلاء على المال العام والاضرار عمدا بأموال
الجهة التي يعمل بها المتهم الأول ، وتقليد أختام والاستحصال بدون وجه حق على
أختام لجهات واستعمالها وتقديم رشوة قد شابه القصور في التسييب والفساد في
الاستدلال والاخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن الدفاع عن
الطاعن اعترض على كشوف الحساب المقدمة من الشركة المنجني عليها لمخالفتها
الحقيقة إذ أنه سدد أكثر من مليونين ونصف مليون جنيه من قيمة صفقة الستة ملايين
وطلب إحالة الدعوى لمكتب الخبراء لبيان ما تم سداده فعليا لخزينة الشركة تمهيدا
لخصمه إلا أن المحكمة التفتت عن اعتراضه وطلبه وألزمته وباقي المتهمين برد المبلغ
كله بالمخالفة للقانون وردت على دفاعه في هذا الشأن برد غير سائق مما يعيب الحكم
ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لطلب الطاعن ندب خبير في
الدعوى لتحديد حقيقة المبلغ واطرحه في قوله " وحيث إنه عن طلب المتهم الرابع
إحالة الدعوى إلى مكتب الخبراء أو إلى أية جهة أو جهاز حسابي آخر وطلب المتهم

- 51 -

الطعن رقم ٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كانت المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن من العقوبات المقيدة للحرية ، ولم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقا للثابت من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنه .

٢. لما كان البين من رول جلستى ، الموقع عليه من رئيس الهيئة أنه مستهل باسم محكمة أمن الدولة العليا ، وهى المختصة بنظر الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه . فإن تصدير محاضر الجلسات والحكم باسم محكمة جنايات القاهرة لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى ، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من رول جلسة الحكم الموقع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا المختصة بنظر الدعوى المطروحة وفق القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وليست باعتبارها محكمة جنايات ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

٣. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وإذا كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم

الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان ذلك محققا لحكم القانون .

٤. من المقرر أن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق إذا كانت الأموال أو الأشياء المختلسة قد وجدت في حيازة الموظف العام أو من في حكمه بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأموال أو الأشياء قد سلمت إليه تسليما ماديا ، أو وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته .

٥. من المقرر أن جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، تتحقق أركانها متى استولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من ذات القانون ، ولو لم يكن هذا المال في حيازته ، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي تم له الاستيلاء على مالها ، وذلك بالتزاعه منها خلصة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه واضاعته على ربه .

٦. من المقرر أنه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس أو الاستيلاء على المال العام المنصوص عليهما في الباب الرابع من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة - بوقوع الفعل المكون لهما من أى دليل أو قرينة تقدم إليها مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة .

٧. لما كان ما أورده الحكم كافيا وسائغا في التدليل على ثبوت استلام الطاعن للأوراق التي أشار إليها الحكم في مدوناته ، وعلى توافر جرمي اختلاس تلك الأوراق والاستيلاء بغير حق على المال العام في حق الطاعن ، بأركانها المادية والمعنوية ، إذ لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً على توافر القصد الجنائي في هاتين الجريمتين ، بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف دالا على قيامه - كما هو في الدعوى الراهنة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون غير سديد .

٨. لما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير يتحقق من تعمد الجاني تغيير الحقيقة في الحرر مع انتواء استعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه واستخلاص هذا القصد من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء

الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه وهو ما وفره الحكم المطعون فيه .

٩ . لما كان الاشتراك بالاتفاق إنما يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التي لا تقع عادة تحت الحس وليس لها أمارات ظاهرة ، وللقاضي الجنائي إذا لم يقوم على الاتفاق جليل مباشر أن يستدل على ذلك بطريق الاستنتاج والقرائن التي تقوم لديه مادام هذا الاستنتاج سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، ومن المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابسائها ، وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي اثبتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه في سرده لوقائع الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها قد أورد من الأدلة القولية والفنية ما يكشف عن اعتقاد المحكمة باشتراك الطاعن الأول مع المتهمين الآخرين على ارتكاب جرائم التزوير والاختلاس والاستيلاء على مال عام بغير حق ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ونحن ثم فإن ما يشير به الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير مغيب ، وينضحي النعي على الحكم بقبالة القصور في التسبب لعدم استظهار عناصر الاشتراك والتدليل على توافره في حق الطاعن غير قويم .

١٠ . لما كان الثابت من الحكم أن المبلغ الذن دين المتهم الأول بالاستيلاء عليه هو بذاته المبلغ الذي ورد بأمر الإحالة بغير اضافة مبالغ أخرى تخرج عن مجموعه ، وكان الطاعن لا ينازع في مقدار هذا المبلغ فإنه لا جدوى مما يشير به من أن الحكم لم يورد مفرداته مجزأة .

١١ . من المقرر أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريسات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث .

١٢ . من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدره التقدير السدى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وأنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١٣ . لما كان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا يستند إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق - كما في الدعوى الراهنة - فإن ما يثيره الطاعن في شأن تحريات الشرطة وأقوال ضابطي الواقعة وشهود الإثبات يكون محض جدل حول سلطة المحكمة في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

١٤ . لما كان ما اثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير الى تلفيق التهمة ، ودفاعه بعدم ارتكاب ما نسب إليه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد من ادلة الثبوت التي اوردتها ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

١٥ . لما كان محضر جلسة المحاكمة قد خلا مما يدل على أن الطاعن أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الاقرار المنسوب إلى المتهم الثالث قد صدر منه نتيجة اكراه أو تهديد فإنه لا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

١٦. لما كان عدم توقيع المحكوم عليه غاييا على محضر الضبط ليس من شأنه اهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الاثبات وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، ولا على المحكمة أن التفتت عنه ولم ترد عليه .

١٧. لما كان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة ، وأن تعرض عن قالة شهود النفى مادامت لا تثق بما شهدوا به ، فإن ما يتعاه الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها إليها مما لا يجوز الخوض بشأنها لدى محكمة النقض .

١٨. لما كان لا يجدى الطاعن ما يثيره من وجود متهمين آخرين قاموا بصرف بعض المبالغ أو تزوير بعض الأوراق المضبوطة في الدعوى عجزت الاستدلالات عن الوصول إليهم ، طالما أن اتهام هؤلاء الأشخاص لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجرائم التي دين بها ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١٩. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة العامة واجراءات المضاهاة بسبب عدم القبض على هؤلاء الأشخاص واستكثابهم وعرضهم على أمينة الخزينة ، ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، فإنه لا يحق له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

٢٠. من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجهه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير

القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل .

٢١ . لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى الدليل المستمد من تقريرى لجنة النيابة العامة وقسم أبحاث التزييف والتزوير وعولت عليهما في ادانة الطاعن ، بما يفصح عن أنهما لم تكن بحاجة إلى ندب خبير آخر أو لجنة أخرى . فإنه لا تشريب عليها إن هي أغفلت دفاع الطاعن في هذا الشأن ويضحى ما اثاره الطاعن في هذا الصدد غير قويم .

٢٢ . لما كان الثابت من محضر جلسة ومدونات الحكم المطعون فيه ان المحكمة قامت بفض الأحرار المحتوية على المستندات المزورة في حضور الطاعن الأول والمدافع عنه ، ومن ثم فقد كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم ، وكان في مكنة الطاعن الاطلاع عليها إذا ما طلب من المحكمة ذلك ، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى عدم اطلاعه على المستندات المزورة لا يكون له وجه .

٢٣ . من المقرر ان المحكمة غير ملزمة بנדب خبير فنى في الدعوى تحديدا لمسدى تأثير ما يدعيه الطاعن من مرض على مسئوليته الجنائية بعد أو وضحت بها الدعوى لأن الأصل ان تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التى تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سليمة ، وهى لا تلتزم الالتجاء الى اهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التى يتعذر عليها ان تشق طريقها فيها . فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .

الوقائع

أهتت النيابة العامة كلا من : (١) (طاعن) ، (٢) ، (٣)
..... (طاعن) بأنهم أولا : المتهم الأول ١ - بصفته موظفا عاما "مدير إدارة

الشئون القانونية بشركة " استولى بغير حق وبنية التملك على مبلغ وقدره سبعمائة واربعة وخمسون ألفا وخمسمائة جنيه والمملوكة لجهة عمله سائلة الذكر قيمة تسويات ودية وهمية اصطنع والمتهمان الثانى والثالث وآخر مجهول كفاة مستنداتهما وقام بصرف مقابلها لنفسه بأسماء مزورة على النحو المبين بالتحقيقات وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة التزوير والاستعمال التالىين : أ) ارتكب أثناء تأديته وظيفته والمتهمان الأول والثانى وآخر مجهول تزويرا فى محررات رسمية هى محاضر الشرطة المنسوب صدورها لمراكز شرطة القناطر الخيرية وقلوب واشمون وبركة السبع وببا والتوكيلات الرسمية المنسوب صدورها لمكاتب توثيق الظاهر والبدرشين والجيزة وشمال القاهرة بأن اصطنعها والمذكورون على غرار المحررات الصحيحة لتلك الجهات وبصموها بأختام مقلدة عليها واستعملها بأن قدمها للمختصين بجهة عمله للاحتماج بما ورد بها وأعمال آثارها مع علمه بتزويرها . ب) بصفته سائلة الذكر ارتكب تزويرا فى محررات لإحدى الشركات التى تسهم الدولة فى رأس مالها (مخالصات استلام قيمة التسويات الودية الصادرة عن شركة ز) بجعله واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ووضع امضاءات وعلامات مزورة حال تحريرها المختص بوظيفته بأن اثبت على خلاف الحقيقة بالمخالصات المذكورة صرف مقابلها للأسماء المدونة بها وذلك بتوقيعات وعلامات نسبها زورا إليهم واستعملها بأن قدمها للمختصين بجهة عمله متمسكا بصحتها ولإعمال آثارها مع علمه بتزويرها مما مكنه من الاستيلاء على قيمتها . ثانيا : بصفته سائلة الذكر اختلس استثمارات التسوية الودية المينة بالتحقيقات والمملوكة لشركة والتى وجدت فى حيازته بسبب وظيفته سائلة الذكر بأن تسلم الاستثمارات واختلسها لنفسه بنية تملكها اخفاء لما بهل من مستندات مزورة استعملها فى التسويات الودية التى تمكّن بمقتضاها من التزاع المبالغ التى استولى عليها على النحو المبين بالتحقيقات . ثالثا : المتهمان الثانى والثالث أ) اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جناية الاستيلاء

على أموال شركة المنسوبة إليه آنفا بأن اتفقا معه على ارتكابها
وساعدها بأن زورا معه وآخر مجهول محاضر الشرطة والتوكيلات الرسمية المبينة
بالوصف أولا باصطناعها على غرار المحررات الصحيحة الصادرة عن مراكز الشرطة
ومكاتب التوثيق المنسوبة إليها وبصمها بأختام مقلدة عليها واستعملوها بأن أمد
المتهم الأول بها مع علمهما بتزويرها فوقعت جنایات الاستيلاء والتزوير والاستعمال
المنسوبة إليه بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . (ب) قلدا بواسطة الغير الأختام
الخاصة بنيابات الزيتون والخليفة وروض الفرج الجزئية ولاية على المال ونيابة السيدة
للأحوال الشخصية ولاية على النفس ومحكمتى جنوب القاهرة واستئناف القاهرة
و نيابتي شرق القاهرة وشمال القاهرة العسكرية ومأموريتي البدرشين وكفر الدوار
للمشهر العقارى ومكتبى توثيق الجزيرة والمنيا بأن اصطنع المجهول الأختام المذكورة على
غرار الأختام الصحيحة لها واستعملها بأن بصمها بها الأوراق المضبوطة بحايزتهما على
النحو المبين بالتحقيقات ، وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبتهم طبقا للقيد
والوصف الواردين بأمر الإحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بالنسبة للمتهم الاول والثالث وغيايبا
للمتهم الثانى عملا بالمواد ٢/٤٠ ، ٣ ، ١/٤١ ، ١/١١٢ ، ١/١١٣ ، ٢ ، ١١٨ ،
١١٩ /ب ، ١١٩ مكرر هـ ، ٣/٢٠٦ ، ٤ ، ٣١١ ، ٢١٢ ، ٢١٤ من قانون
العقوبات مع اعمال المادة ٣٢ من ذات القانون . أولا : بمعاقبة الأول بالأشغال
الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وبتغريمه مبلغا وقدره سبعمائة واربعة وخمسون ألفا
وخمسمائة جنيه وبإلزامه برد مثل هذا المبلغ إلى الجهة الإنجني غلتيها وبعزله من وظيفته
عما أسند إليه . ثانيا : بمعاقبة كل من الثانى والثالث بالأشغال الشاقة لمدة خمس
سنوات عما أسند الى كل منهما . ثالثا : اعدام المحررات المزورة المضبوطة .

فطعن كل من المحكوم عليه الأول والأستاذ المحامي عمن
الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه الثالث في هذا الحكم
بطريق النقض الخ

المحكمة

أولا : طعن المحكوم عليه حسن

حيث إن المادة ٤١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات
وانجراءات الطعن امام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من المتهم
للمحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كانت
العقوبة المحكوم بها على الطاعن من العقوبات المقيدة للحرية ، ولم
يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقا للثابت من الأوراق فإنه يتعين الحكم بسقوط طعنه

ثانيا : طعن المحكوم عليه زاهر

حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .
وحيث أن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دالة بجرمي
الاستيلاء على مال عام المرتبطة بالتزوير في محررات رسمية وأخرى مملوكة لإحدى
الشركات واختلاس استثمارات التسوية المبينة بالتحقيقات ، قد شابه الخطأ في تطبيق
القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع . ذلك
أن البين من محاضر الجلسات والحكم أن محكمة الجنايات قد فصلت في موضوع
الدعوى حال ان الاختصاص بنظرها يعقد لمحكمة أمن الدولة العليا دون غيرها ،
طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ولم يبين الحكم واقعة الدعوى المسندة إلى
الطاعن بيانا كافيا تتحقق به أركان الجرائم والظروف التي وقعت فيها ، ولم يدلل
على ارتكابه لها وطرق مشاركته فيها ، وخلا من بيان مفردات المبلغ الذي ديس
بالاستيلاء عليه ، وعول الحكم في الإدانة على تحريات مباحث الأموال العامة وأقوال
ضابطي الواقعة رغم أن التحريات لا تصلح دليلا ، واستند في الإدانة على شهادة

..... في شأن استلام الطاعن ملفات التسوية رغم عدم وجود سند كتابي بذلك ، كما عول في الإدانة على اعتراف المحكوم عليه الثالث غيابيا بمحضر الضبط رغم أنه لم يسأل به ولم يوقع عليه وانكره بالتحقيقات فضلا عن أنه كان وليد إكراه وقع عليه عقب ضبطه ، واتخذ الحكم من توقيع الطاعن على المخالصات التي ثبت تزويرها دليلا ضده رغم وجود مخالفات أخرى ثبت تزويرها وقعت من آخرين ، كما أن هناك اشخاصا آخرين صرفوا بعض المبالغ المستولى عليها من خزينة الشركة الجنى عليها ولم يثبت أن الطاعن شاركهم فيها بدلالة أقوال - أمين الخزينة - مما كان يجب استدعاؤهم واستكثابهم وعرضهم على أمانة الخزينة المذكورة إلا أن المحكمة فصلت في الدعوى دون تدارك النقص في اجراءات التحقيق السابقة على المحاكمة ، وعولت المحكمة في الإدانة على المستندات التي ضبطت لديه رغم احتمال دسها عليه فضلا عن أنها لا تنفي أنه ضالع في ارتكاب جريمة التزوير والاختلاس . كما خلا الحكم ومحاضر جلسات المحاكمة مما يفيد اطلاع الطاعن على محتويات الإحراز محل الإدعاء بالتزوير ، وتمسك الدفاع عن الطاعن بعدم مسؤوليته عما نسب إليه من أفعال بسبب إصابته بمرض عقلي أفقده القدرة على التصرف عن وعي كامل وإرادة واعية ، وطلب إحالته إلى الطبيب المختص ووضعه تحت الملاحظة الطبية لتقرير حالته العقلية ومدى مسؤوليته عن أفعاله إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بما لا يسوغه . كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الطعن والمفردات المضمومة ، أن أمر إحالة الطاعن وآخرين قد صدر من نيابة الأموال العامة العليا بإحالة الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا لحاكماتهم طبقا للقيود والوصف الواردة به ، ففصلت فيها المحكمة بحكمها المطعون فيه ، ولما كان البين من رول جلستى ، الموقع عليه من رئيس الهيئة أنه مستهل باسم محكمة أمن الدولة العليا ، وهي المختصة بنظر الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه . فإن تصدير محاضر الجلسات والحكم باسم محكمة جنايات القاهرة لا يعدو أن يكون مجرد خطأ مادي في

الكتابة وزلة قلم لا تخفى ، ولم يكن نتيجة خطأ من المحكمة في فهمها واقع الدعوى ، ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي بين يدينا من رول جلسة الحكم الموقع عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا المختصة بنظر الدعوى المطروحة وفق القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وليست باعتبارها محكمة جنابات ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وساق على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها استمدها من أقوال شهود الإثبات وتحريات مباحث الأموال العامة ، وما ثبت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي ، ومن تقرير اللجنة المشكلة - بقرار من النيابة العامة - لفحص أعمال الطاعن والمخالفات المضبوطة ، ومن إقرار المتهم الثالث - المحكوم عليه غيابيا - بمحضر ضبط الواقعة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وإذا كان مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كان ذلك محققا لحكم القانون ، ويكون ما يثيره الطاعن الأول في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات تتحقق إذا كانت الأموال أو الأشياء المختلسة قد وجدت في حيازة الموظف العام أو من في حكمه بسبب وظيفته ، يستوى في ذلك أن تكون هذه الأموال أو الأشياء قد سلمت إليه تسليما ماديا ، أو وجدت بين يديه بمقتضى وظيفته ، وإن جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في المادة ١١٣ من قانون العقوبات ، تتحقق أركانها متى استولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لإحدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١١٩ من ذات القانون ، ولو لم يكن هذا المال في حيازته ، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي تم له الاستيلاء على مالها ، وذلك

بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه واضاعته على ربه ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لإثبات جريمة الاختلاس أو الاستيلاء على المال العام المنصوص عليهما في الباب الرابع من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة ، بل يكفي كما هو الحال في سائر الجرائم بحسب الأصل خاصة أن تقتنع المحكمة - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - بوقوع الفعل المكون لهما من أى دليل أو قرينة تقدم إليها مهما كانت قيمة المال موضوع الجريمة ، وكان ما أورده الحكم كافيا وبسائغا في التدليل على ثبوت استلام الطاعن للأوراق التى أشار إليها الحكم في مدوناته ، وعلى توافر جرميتى اختلاس تلك الأوراق والاستيلاء بغير حق على المال العام فى حق الطاعن ، بأركانهما المادية والمعنوية ، إذ لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً على توافر القصد الجنائى فى هاتين الجريمتين ، بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف دالا على قيامه - كما هو فى الدعوى الراهنة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير أسيد . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق من تعمد تغيير الحقيقة فى التحرر مع التواء استعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه واستخلاص هذا القصد من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه وهو ما وفره الحكم المطعون فيه ، وكان الاشتراك بالاتفاق إنما يكون من اتحاد لية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه وهذه النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التى لا تقع عادة تحت الحس وليس لها أمارات ظاهرة ، وللقاضى الجنائى إذا لم يقم على الاتفاق دليل مباشر أن يستدل على ذلك بطريق الاستنتاج والقرائن التى تقوم لديه مادام هذا الاستنتاج سائغا وله من ظروف الدعوى ما يبرره ، ومن المقرر أن الاشتراك فى التزوير يتم غالبا دون مظهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابسائها ، وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التى اثبتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه فى سرده

لوقائع الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها قد أورد من الأدلة القولية والفنية ما يكشف عن اعتقاد المحكمة باشتراك الطاعن الأول مع المتهمين الآخرين على ارتكاب جرائم النزوير والاختلاس والاستيلاء على مال عام بغير حق ، فإن هذا حسبه ليستقيم قضاؤه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب ، ويضحي النعى على الحكم بقالة القصور فى التسبيب لعدم استظهار عناصر الاشتراك والتدليل على توافره فى حق الطاعن غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم أن المبلغ الذى دين المتهم الأول بالاستيلاء عليه هو بذاته المبلغ الذى ورد بأمر الاحالة بغير اضافة مبالغ أخرى تخرج عن مجموعه ، وكان الطاعن لا ينازع فى مقدار هذا المبلغ فإنه لا جدوى مما يثيره من أن الحكم لم يورد مفرداته مجزأة . لما كان ذلك ، وكان للمحكمة أن تعول فى تكوين عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معنزة لما ساقته من أدلة مادامت تلك التحريات قد عرضت على بساط البحث ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وأنه متى أخذت المحكمة بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائل العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا يستند إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق - كما فى الدعوى الراهنة . فإن ما يثيره الطاعن فى شأن تحريات الشرطة وأقوال ضابطى الواقعة وشهود الاثبات يكون محض جدل حول سلطة المحكمة فى تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع فى تشكيك من أقوال الشهود وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق

التهمة ، ودفاعه بعدم ارتكاب ما نسب إليه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من المحكمة بل الرد يستفاد من ادلة الثبوت التي أوردها . فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان محضر جلسة المحاكمة قد خلا مما يدل على أن الطاعن أو المدافع عنه قد دفع أى منهما بأن الاقرار المنسوب إلى المتهم الثالث قد صدر منه نتيجة اكراه أو تهديد فإنه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه ذلك من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان عدم توقيع الحكم عليه غيايبا على محضر الضبط ليس من شأنه إهدار قيمته كله كعنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع كل ما يعتريه من نقص أو عيب لتقدير محكمة الموضوع ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطالان ، ولا على المحكمة أن التفتت عنه ولم ترد عليه . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أقوال شاهدة النفي أمينة الخزينة ثم أفصح عن عدم اطمئنانه إليها ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه من الأدلة ، وأن تعرض عن قالة شهود النفي مادامت لا تثق بما شهدوا به ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون مجادلة في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنائها إليها مما لا يجوز الخوض بشأنها لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان لا يجدى الطاعن ما يثيره من وجود متهمين آخرين قاموا بصرف بعض المبالغ أو تزوير بعض الأوراق المضبوطة في الدعوى عجزت الاستدلالات عن الوصول إليهم ، طالما أن اتهام هؤلاء الأشخاص لم يكن ليحول دون مساءلته عن الجرائم التي دين بها ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة العامة واجراءات المظالم بسبب عدم القبض على هؤلاء الأشخاص واستكثابهم وعرضهم على أمينة الخزينة ، ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، فإنه لا يحق له من بعد أن يثير شيئا عن ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيبا للإجراءات السابقة على المحاكمة

مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدلالية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى الدليل المستمد من تقريرى لجنة النيابة العامة وقسم أبحاث التزييف والتزوير وعولت عليهما في إدالة الطاعن ، بما يفصح عن أنهما لم تكن بحاجة إلى ندب خبير آخر أو لجنة أخرى . فإنه لا تثريب عليها إن هى أغفلت دفاع الطاعن في هذا الشأن ويضحى ما أثاره الطاعن في هذا الصدد غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة ومدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة قامت بقبض الأحرار المحتوية على المستندات المزورة في حضور الطاعن الأول والمدافع عنه ، ومن ثم فقد كانت معروضة على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم ، وكلن في مكنه الطاعن الاطلاع عليها إذا ما طلب من المحكمة ذلك . فإن ما يثيره الطاعن بدعوى عدم اطلاعه على المستندات المزورة لا يكون له وجه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء مسؤوليته الجنائية لاصابته بمرض عقلى واطرحه برد كاف وسائغ فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة غير ملزمة بנדب خبير فنى في الدعوى تحديدا لمدى تأثير ما يدعيه الطاعن من مرض على مسؤوليته الجنائية بعد أن وضحت لها الدعوى لأن الأصل أن تقدير حالة المتهم العقلية من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها مادامت تقيم تقديرها على اسباب سائغة ، وهى لا تلتزم الالتجاء الى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها . فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان مما تقدم فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. ولما كان استخلاص قصد القتل من عناصر الدعوى موكولا إلى قاضى الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
٢. من المقرر أن البحث في توافر ظرف سبق الإصرار من إطلاقات قاضى الموضوع يستتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافى عقلا مع هذا الاستنتاج ، وليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصور - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافرا ، ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض . وكان المستفاد مما أورده الحكم أن خلافا سابقا سابقا نشب بين المجنى عليها والطاعن ولد في نفسه أمرا دفعه إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير ، فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليما وصحيحا في القانون ،
٣. من المقرر أن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنها من أركانها أو عنصرا مسن عناصرها .
٤. من المقرر أن العبرة في الأحكام بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني .
٥. لما كان الحكم قد قضى على الطاعن بعقوبة داخلية في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق أصرار فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا . ولا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن بالرافة وأنها كانت عند تقدير العقوبة الجنائية التي قارفها الجاني لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة وهي إذ تعمل حقها الاختيارى في استعمال الرافعة وذلك بتطبيق

المادة من قانون العقوبات ، فإنما تقدر العقوبة التي تناسب مع الواقعة وما أحلط بها من ظروف .

٦. من المقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراده نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

٧. لما كان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسبب أن الحكم المطعون فيه اعمل المادة ١٧ من قانون العقوبات دون أن يبين في أسبابه موجب إعمالها مردود بأنه إذا أراد القاضي استعمال الرأفة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزما ببيان موجب ذلك ما يطلب منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظروفًا مخففة والإشارة إلى النص الذي يستند إليه في تقدير العقوبة ، ذلك لأن الرأفة شعور باطنى يثيره في نفس القاضي علل مخالفة لا يستطيع أحيانا أن يحددها حتى يصورها أو باللسان ، ولهذا لم يكف القانون القاضي - وكان يستطيع تكليفه - بيانها بل هو يقبل منه مجرد قوله بقيام هذا الشعور في نفسه ولا يسأله عليها دليلا . ومن ثم فإنه فضلا عن التفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره في هذا الصدد فإن هذا الوجه من أسباب الطعن يكون غير سديد.

٨. لما كان الثابت بمحضر جلسة أن الطاعن لم يطلب توكيل محام للدفاع عنه ، فندبت المحكمة الأستاذ/..... المحامي للدفاع عنه بعد موافقة المتهم ، وطلب المحامي المنتدب أجلا للإطلاع والاستعداد فأجابته المحكمة إلى طلبه وقررت التأجيل لجلسة..... لهذا السبب وبالجلسة الأخيرة ترفع المحامي المنتدب في الدعوى حسبما أملت عليه واجبات مهنته ورسمته تقاليدها . وكان مجلس نقابة المحامين يقوم بدور معاون للمحاكم في تعيين من يلزم ندبه من المحامين دون أن يسلبها الخيار بين أن تندب للمتهم من يقبل الدفاع عنه من المحامين أو أن تندب له المحامي صاحب الدور عن طريق النقابة ، فإن ما يثيره الطاعن من

دعوى الإخلال بحق الدفاع وأن المحامي المتدب لم يوفق في الدفاع عنه لا يكون له محل .

٩. لما كان الطاعن لا يمارى في أسباب طعنه إنه لم يثر لدى محكمة الموضوع شيئا عن خلل في قواه العقلية وكانت المحكمة لا تلتزم بتقضى أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها ، وكان هذا الدفاع يقوم على واقع يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض ، فإن إثارته أمامها لأول مرة تكون غير مقبولة.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنائية بأنه في ليلة (١) قتل عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت التبة وعقد العزم على قتلها وأعد لذلك أداة (فأس) وما أن ظفر بها حتى إنهمال عليها بها ضربا على رأسها وركبها بقدميه قاصدا من ذلك قتلها فأحدث إصاباتها الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها (٢) سرق القرط الذهبي المبين وصفا وقيمة بالتحقيقات وفي مكان مسكون وإحالة إلى محكمة جنابات طنطا لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠، ٢٣١، ٣١٧/أولا ورابعا من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليه وبمصادرة الأداة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في الاسناد وانطوى على الفساد في الاستدلال وأخل بحقه في الدفاع ذلك بأنه اقتصر في تدليله على توافر نية

القتل على تعداد الأفعال المادية للطاعن ، واستخلص ظرف سبق الإصرار بما لا ينتجه إذ وقت الجريمة أثر استقزاز الجنى عليها لزوجها الطاعن لأنها تأت عليه ولشكه في سلوكها بما لا يسمح للطاعن بمدة زمنية كافية للتفكير الهادئ والتروى ، وأداة الجريمة (الفأس) من أدوات مهنة الطاعن وهى فى مسكنه منذ زمن خلافا لما أورده الحكم - بما لا أصل له فى الأوراق - من انه اعدّها لارتكاب جريمته ، كما أن الحكم لم يورد مضمون تقرير الصفة التشريحية مكتفيا بإيراد نتيجه ، فضلا عن إعماله المادة ١٧ من قانون العقوبات دون بيان موجب إعمالها ، هذا إلى أن المحامى الذى ندبته المحكمة لم يكن صاحب الدور ولم تسأل الطاعن - قبل ندبه - عما إذا كان لديه محاميا موكلًا عنه ، وترافع المحامى المنتدب دون الإلمام بوقائع الدعوى مما أضحى معه دفاعا شكليا لم يثر فيه إلى قصور وتناقض أدلة الدعوى ولم يثر أن الطاعن به خلل فى قواه العقلية ، وكل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى كما استخلصها من الأوراق بقوله " إن بعض الخلافات. نشبت بين المتهم و زوجته الجنى عليها الأمر الذى صمم معه المتهم على التخلص منها وأعد ذلك الغرض الأداة التى تمكنه من الإجهاز عليها "الفأس" وما أن جمعها فراش واحد وتأكد من استغراقها وولديها منه وفى النوم العميق حتى أحضر الفأس وإفمال بها على رأسها من الناحية اليسرى ثم حملها وألقاها أرضا وأخذ يركلها بقدميه حتى فارقت الحياة ولم تمنعه نظرات ولديه الخائفة من إتمام جريمته التى شاهداها بل تمادى فى إجرامه بأن نزع المصاغ الذهبى من أذن الجنى عليها وسارع بالفرار وإبلاغ الأمر إلى الشرطة فقد أسفرت تحريات الرائد رئيس مباحث مركز زفتى والنقيب معاون المباحث على أن المتهم هو مرتكب الحادث وبضبطه أقرو بارتكابه إياه ، وأورد على ثبوت الواقعة - على هذه الصورة - فى حق الطاعن أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه مستمدة من أقوال الرائد والنقيب وولدى الطاعن ومن اعترافه وما اثبتته تقرير الصفة التشريحية لجثة

المجنى عليها وتقرير المعامل الطبية . ثم عرض الحكم لدفاع الطاعن القائم على انتفاء نية القتل وأطرحه مدللا على توافرها في حقه بقوله " إن المحكمة تطمئن الى توافر نية القتل التي وإن كانت أمرا خفيا يضره الجاني في نفسه إلا إن الظروف والملابسات تكشف عنها ويستشف من ثنايا الواقعة وأحداثها وتستظهرها المحكمة في هذه الدعوى من اعتراف المتهم بوجود خلافات بينه وبين المجنى عليها وأنه تركها حتى استغرقت وأولادها منه في النوم ثم أحضر الفأس وإهال بها ضربا على رأسها وعندما اكتشفت أنها مازالت على قيد الحياة حملها وألقاها أرضا ثم ركلها بقدمه حتى فارقت الحياة بما تتوافر معه نية القتل " كما دلل على توافر ظرف سبق الإصرار بقوله " وحيث أنه عن ظرف سبق الإصرار فإنه متوافر في حق المتهم لأنه فكر في الخلاص من المجنى عليها قبل أن يقوم بإزهاق روحها بفترة ليست بالقصيرة تفكيراً هادئاً غير مشوب يتسرع أو انفعال ثم خبط وفكر في طريقة الخلاص منها بقتلها حيث اعترف بأنه انتظر حتى ذهبت المجنى عليها وأولادها في نوم عميق ثم أسرع وأحضر الفأس وضربها بها على رأسها ثم أكمل ذلك بركلها بقدمه حتى فارقت الحياة . ولما كان استخلاص قصد القتل من عناصر الدعوى موكولا إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . كما أنه من المقرر أن البحث في توافر ظرف الإصرار من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ، مادام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافى عقلا مع هذا الاستنتاج . وليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضى الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافرا ، ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض . وكان المستفاد مما أورده الحكم أن خلافا سابقا نشب بين المجنى عليها والطاعن ولد في نفسه أمرا دفعه إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير . فإن استخلاصه لظرف سبق الإصرار يكون سليما وصحيحا في القانون . ولا ينال من صحته ما يثره الطاعن من قول الحكم أنه أعد أداة الجريمة "الفأس" في معرض بيانه لصورة الواقعة في حين أنها من أدوات مهنته

المزجودة بمسكنه أو ما يثيره في شأن الباعث على ارتكاب الجريمة من شكه في سلوك
النجني عليها وتأبيها على معاشرته ، إذ فضلا عن أن الباعث على ارتكاب الجريمة ليس
ركنا من أركانها أو عنصرا من عناصرها ، ولا يقدح في سلامة الحكم قوله أن الطاعن
أعد أداة الجريمة "الفأس" في معرض بيانه لصورة الواقعة مادام أنها تدخل في مدلول
احتضاره لتلك الأداة التي أوردتها الحكم في معرض تدليله على توافر ظرف سبق
الاصرار لما هو مقرر من أن العبرة في الأحكام بالمقاصد والمعاني وليس بالألفاظ والمباني
. فإن نعى الطاعن بأن العبارة الأولى لا أصل لها في الأوراق يكون في غير محله ،
وينسحق كل ما يثيره في شأن تدليل الحكم على توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار
غير سديد ، وكان الحكم - فوق ذلك - قد قضى على الطاعن بعقوبة داخلية في
حدود العقوبة المقررة للقتل العمد بغير سبق اصرار فإن ما يثيره الطاعن في هذا
الخصوص لا يكون مقبول . زلا يغير من هذا النظر القول بأن المحكمة أخذت الطاعن
بالرأفة وأنها كانت عند تقدير العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة إذ أن
تقدير العقوبة مداره ذات الواقعة الجنائية التي قازفها الجاني لا الوصف القانوني الذي
تكيفه المحكمة وهي إذ تعمل حقها الاختياري في استعمال الرأفة وذلك بتطبيق المادة
١٧ من قانون العقوبات . فإنما تقدر العقوبة التي تناسب مع الواقعة وما أحاط بها من
ظروف . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد نقل عن تقرير الصفة التشريحية لجثة النجني
عليها قوله " أن وفاة النجني عليها تغزى للإصابات المتواجدة بالرأس والناجمة من
الشرب بجسم صلب ثقيل وجائر حدوثها من الفأس المضبوطة وبالصورة الذي
أورده المتهم في اعترافاته ، وكان ما أوردته الحكم نقلا عن تقرير الصفة التشريحية
كائما في بيان مضمونه ولتحقيق المواءمة بينه وبين باقي الأدلة المطروحة في الدعوى
فإن ما ينهه الطاعن على الحكم عدم إيراد مضمون هذا التقرير لا يكون له محل لما
هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص هذا التقرير لا يكون له
محل لما هو مقرر من أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل
أجزائه . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بدعوى القصور في التسيب أن الحكم
المطعون فيه أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات دون أن يبين في أسبابه موجب

اعمالها مردودا. بأنه إذا أراد القاضى استعمال الرأفة والتزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا إلى درجة أخف فهو لا يكون ملزما ببيان موجب ذلك بل كل ما يطلب منه عندئذ هو مجرد القول بأن هناك ظروفًا مخففة والاشارة إلى النص الذى يستند إليه من تقدير العقوبة ، ذلك بأن الرأفة شعور باطنى تثيره فى نفس القاضى علل مختلفة لا يستطيع احيانا أن يحددها حتى يصورها بالقلم أو باللسان ، ولهذا لم يكلف القانون القاضى - وما كان لىستطيع عليها دليلا ، ومن ثم فإنه فضلا عن انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره فى هذا الصدد فإن هذا الوجه من اسباب الطعن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت بمحضر جلسة ١٩٩٦/٧/١٥ أن الطاعن لم يطلب توكيل محام للدفاع عنه ، فندبت المحكمة الاستاذ المحامى للدفاع عنه بعد موافقة المتهم ، وطلب المحامى المنتدب أجلا للاطلاع والاستعداد فأجابته المحكمة إلى طلبه وقررت التأجيل لجلسة ١٩٩٦/٧/٢٠ لهذا السبب وبالجلسة الأخيرة ترفع المحامى المنتدب فى الدعوى حسبما أملت عليه عليه واجبات مهنته ورسمته تقاليدها ، وكان مجلس نقابة المحامين يقوم بدور المعاون للمحاكم فى تعيين من يلزم نذبه من المحامين دون أن يسلبها الخيار بين أن تندب للمتهم من يقبل الدفاع عنه من المحامين أو أن تندب له المحامى صاحب الدور عن طريق النقابة . فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الاخلال بحق الدفاع وأن المحامى المنتدب لم يوفق فى الدفاع عنه لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى فى اسباب طعنه أنه لم يشر لدى محكمة الموضوع شيئا عن خلل فى قواه العقلية ، وكانت المحكمة لا تلتزم بتقصى اسباب اعماء المتهم من العقاب فى حكمها ما لم يدفع به أمامها ، وكان هذا الدفاع يقوم على وقع يقتضى تحقيقا تنأى عنه وظيفة محكمة النقض ، فإن اثارته أمامها لأول مرة تكون غير مقبولة . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٤٧٣٧٧ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر قانوناً أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالماً بكذبها ومنتوياً السوء والاضرار بالجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعلة ولو لم تقم دعوى بما أخبر به .

٢. لما كان من المقرر أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يفيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . إلا أن ثبوت كذب البلاغ لا يكفي وحده الإدانة . لما كان ذلك ، وكان الحكم القاضي ببراءة الطاعن من قسمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقيد الإيجار على سبيل خلو الرجل والمجرر عنها الجنبه رقم ٢٥ لسنة ١٩٧٦ بمن دولة قسم أول شبرا الخيمة وقند أسس قضاءه على كذب البلاغ ، إلا أن البين أن الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون ضده سوء القصد في بلاغه ضد الطاعن وعدم انتوائه السوء والاضرار به للسباب التي أوردتها واطمأنت إليها المحكمة . فإن النعى على الحكم بدعوى مخالفته لحجية الحكم الصادر في الجنبه سائلة البيان وللأسباب التي بنى عليها لا يكون له محل .

٣. لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة مادام قد أقيم على دعامات أخرى تكفى لحمله .

٤. لما كان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده وتقدير هذه الأمور من شأنه محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها .

٥. لما كان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر أن المحكمة أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فإن باقى ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز أثارته امام محكمة النقض .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قلوب ضد المطعون ضده - بأنه أبلغ ضده كذبا وبسوء قصد عن واقعة تقاضيه مبلغ ٣٠٠٠ جنية منه خارج نطاق عقد الإيجار ، وطلب عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ عشرة آلاف جنية على سبيل التعويض ، ومحكمة جنح قسم أول شبرا الخيمة قضت حضوريا ببراءة المتهم مما نسب إليه ورفضت الدعوى المدنية . استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة بنها الابتدائية - مأمورية قلوب الاستئنافية - قضت حضوريا بقول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . قطع المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إنه من المقرر قانونا أنه يشترط لتحقيق جريمة البلاغ الكاذب توافر ركنين هما ثبوت كذب الوقائع المبلغ عنها ، وأن يكون الجاني عالما بكذبها ومتوينا بالسوء والاضرار بالجنى عليه ، وأن يكون الأمر المخبر به مما يستوجب عقوبة فاعلة ولو لم تقم دعوى بما أخبر به ، وكان من المقرر أيضا أن الحكم الجنائي الصادر في جريمة من الجرائم إنما يفيد المحكمة التي تفصل في دعوى البلاغ الكاذب عن الواقعة

التي كانت محل الجريمة من حيث ما سبق أن فصل فيه من صحة البلاغ وكذبه . إلا أن ثبوت كذب البلاغ لا يكفي وحده للإدانة لما كان ذلك ، وكان الحكم القاضي ببراءة الطاعن من قمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار على سبيل خلو الرجل وانحرر عنها اللجنة رقم لسنة ١٩٧٦ أمن دولة قسم أول شبرا الخيمة وقد أسس قضاءه على كذب البلاغ ، إلا أن البين أن الحكم المطعون فيه قد نفى عن المطعون ضده سوء القصد في بلاغه ضد الطاعن وعدم انتوائه السوء والاضرار به للأسباب التي أوردها واطمأنت إليها المحكمة ، فإن النعى على الحكم بدعوى مخالفته لحجية الحكم الصادر في اللجنة سائلة البيان ولأسباب التي بنى عليها لا يكون له محل ، ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم المطعون فيه من أنه لا يرى في عجز المطعون ضده عن اثبات بلاغه دليلا على كذب إحدى دعائمه معيبة مادام قد أقيم على دعائمه أخرى تكفى لحمله . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب يتوافر بعلم المبلغ بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وانتوائه الكيد والاضرار بالمبلغ ضده ، وتقدير هذه الأمور من شأن محكمة الموضوع التي لها مطلق الحق في استظهارها من الوقائع المطروحة عليها ، وكان الحكم المطعون فيه قد برر قضاءه بالبراءة لانتفاء القصد الجنائي لدى المطعون ضده على ما سلف ، وكان يكفي في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضي في صحة اسناد التهمة إلى المتهم لكي يقضى له بالبراءة ، إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل مادام الظاهر أن المحكمة أحاطت بالدعوى وألمت بظروفها عن بصر وبصيرة ، فإن باقى ما يشيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . لما كان ما تقدم . فإن الطعن يكون على غير اساس مفصحا عن عدم قبوله موضوعا ويتعين التقرير بذلك ومصادرة الكفالة .

الطعن رقم ٢١٩٦٦ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

من المقرر أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء من هي في عهده للمكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وإذا كان الثابت بالأوراق أن المتهم عين حارسا على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها ، وبدلا من أن يترقب حضور المحضر في ذلك اليوم ليقدمها له ، تعمد الغياب في يوم البيع عن محل البيع عن محل الحجز حتى لا يجده المحضر ولم يجد المحضر المنقولات المحجوز عليها وهو ما تتوافر به في حقه أركان الجريمة المسندة إليه .

وحيث إن التهمة ثابتة في حق الطاعن وتوافرت لها كافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وذلك أخذا بما جاء بمحضرى الحجز والتبديد ومن عدم دفع المتهم لهم بأى دفع أو دفاع مقبول ، الأمر الذى يتعين معه القضاء بإدانتهم بمادتي الاتهام عملا بنص المادة ٤/٣٠٢ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه في خصوص تقدير العقوبة ، فإن المحكمة ترى تعديل الحكم المستأنف والزول بعقوبة الحبس المقضى بها إلى القدر الوارد بمنطوق هذا الحكم .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد المنقولات المبينة وصفا وقيمة بالأوراق المملوكة له والمحجوز عليها قضائيا لصالح وحدة المطالبة بمحكمة الاسكندرية الابتدائية والمسلمة إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد فاختلسها لنفسه اضرار بالجهة الحاجزة ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣١٤ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات ، ومحكمة جنح قسم الرمل قضت غاييا عملا بمادتي الاتهام بمعاقبته ابلحس ستة اشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف

ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيايا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (قيد بجدول محكمة النقض برقم لسنة ٥٩ق) ، وهذه المحكمة قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه إعادة القضية الى محكمة الاسكندرية الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ، ومحكمة الاعادة قضت باعتبار المعارضة كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض (للمرة الثانية) ، وبجلسة قضت المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة اليوم لنظر الموضوع الخ

المحكمة

من حيث إن المعارضة استوفت أوضاعها القانونية ، فهي مقبولة شكلا .
ومن حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المتهم بوصف أنه بدد المنقولات المينة وصفا وقيمة بالأوراق والمحجوز عليها قضائيا لصالح وحدة المطالبة بمحكمة الاسكندرية الابتدائية والتي سلمت إليه على سبيل الوديعة لحراستها وتقديهما في اليوم المحدد للبيع فاختلسها لنفسه اضرار بالجهة الحاجزة حالة كونه مالكا لها ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات .

ومن حيث إن واقعات الدعوى - على ما يبين من أوراقها - تتحصل في أنه بتاريخ بناء على طلب وحدة المطالبة بمحكمة الاسكندرية الابتدائية قام المحضر المختص بتوقيع حجز تنفيذى على حجرتى نوم وصالون مملوكتين للطاعن وفاء لمبلغ ١٠٢٠.٣٠ جنيها وعين المتهم حارسا عليها وحدد للبيع يوم ١٧ من مايو سنة ١٩٨٣ ، وإذ توجه المحضر في اليوم المحدد للبيع إلى مسكن المتهم ، لم يجده كما قام

بالبحث عن المنقولات المحجوزة فلم يعثر عليها فحرر محضرا بما استخدمه من اجراءات أرسله إلى الجهة المختصة .

وحيث إنه من المقرر أن جريمة اختلاس الأشياء المحجوزة تتم بمجرد عدم تقديم الأشياء ممن هي في عهده للمكلف ببيعها في اليوم المحدد للبيع بقصد عرقلة التنفيذ ، وإذا كانت الثابت بالأوراق أن المتهم عين حارسا على الأشياء المحجوزة وعلم باليوم المحدد لبيعها ، وبدلا من أن يتربح حضور المحضر في ذلك اليوم ليقدمها له ، تعتمد الغياب في يوم البيع عن محل الحجز هي لا يجيء المحضر ولم يجسد المحضر المنقولات المحجوز عليها وهو ما تتوافر به في حقه اركان الجريمة المسندة إليه .

وحيث إن التهمة ثابتة في حق الطاعن وتوافرت لها كافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وذلك أخذا بما جاء بمحضري الحجز والتبديد ومن عدم دفع المتهم لها بأي دفع او دفاع مقبول ، الأمر الذي يتعين معه القضاء بإدالته بمبادئ الاتهام عملا بنص المادة ٤/٣٠ من قانون الاجراءات الجنائية .

وحيث إنه في خصوص تقدير العقوبة ، فإن المحكمة ترى تعديل الحكم المستأنف والتزول بعقوبة الحبس المقضى بما إلى القدر الوارد بمنطوق هذا الحكم .

الطعن رقم ٨٧٣٥ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم الصادر من محكمة دمنهور الابتدائية - بميزة استئنافية - بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة سمود الجزئية ينطوى بذاته على إلغاء الحكم الابتدائي الصادر من محكمة قسم دمنهور الجزئية في موضوع الدعوى بالإدانة فإن قضاء محكمة سمود الجزئية بتأييد الحكم المعارض فيه هو في حقيقته تأييد لحكم لا وجود له قانونا ، ومن ثم فإن الدعوى الجنائية تظل باقية لم يصدر فيها بعد حكم بالإدانة أو بالبراءة ، ولا يجوز اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص لأن هذه المحكمة الأخيرة إنما تعيد النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في الدعوى فإن اختصاصها يظل باقيا بالنسبة لها ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في أمر لم تستفد محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه وإلا فرت بذلك درجة من درجات التقاضي على المتهم ، وبالتالي فإن استئناف الحكم الابتدائي المشار إليه يكون غير جائز .

٢. من المقرر أنه متى انغلق باب الطعن بطريق الاستئناف فلا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض ، وإذا كان طعن النيابة العامة غي الحكم الابتدائي بطريق الاستئناف غير جائز فإن طعنها بطريق النقض في الحكم الاستئنافي المطعون فيه يكون غير جائز ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد قضى خطأ بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد ولم يقض بعدم جواز الاستئناف ، ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للطاعة حقا في الطعن بالنقض في الحكم المذكور متى امتنع عليها حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جنح قسم دمنهور ضد المطعون ضده بوصف أنه أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادتي الإتمام بحبسه ستة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة سمود ، ومحكمة جنح سمود قضت بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا ، وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف لرفعه بعد الميعاد .

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه أمام محكمة قسم دمنهور الجزئية بالطريق المباشر ونسب إلى المتهم فيها أنه أعطاه يسوء نية شيكا لا يقابله رصيد ، وبجلسة قضت تلك المحكمة غيابيا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وألزمته بالتعويض المؤقت ، فعارض وقضى

في معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف
ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف
شكلا لرفعه بعد الميعاد ، ولما عارض قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم المعارض فيه
وبقبول الاستئناف شكلا وإلغاء الحكم المستأنف وبعدم اختصاص المحكمة محليا بنظر
الدعوى واحالتها الى محكمة سمود الجزئية لنظرها امامها ، ولما قدمت القضية إلى
محكمة مركز سمود قضت بجلسة بقبول المعارضة شكلا ورفضها
موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه ، فاستأنف المتهم ، ومحكمة طنطا الابتدائية
"مأمورية المحلة الكبرى" - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بجلسة بعدم
قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد ، فقررت النيابة العامة بالطعن بطريق النقض
في هذا الحكم وقدمت في ذات التاريخ مذكرة بأسباب الطعن موقعا عليها من رئيس
نيابة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر من محكمة دمنهور الابتدائية - هيئة
استئنافية - بعدم اختصاصها محليا بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة سمود الجزئية
ينطوي بذاته على إلغاء الحكم الابتدائي الصادر من محكمة قسم دمنهور الجزئية في
موضوع الدعوى بالإدانة فإن قضاء محكمة سمود الجزئية بتأييد الحكم المعارض فيه -
على النحو مار البيان - هو في حقيقته تأييد لحكم لا وجود له قانونا ، ومن ثم فإن
الدعوى الجنائية تظل باقية لم يصدر فيها بعد حكم بالادانة او بالبراءة ، ولا يجوز
اللجوء إلى المحكمة الاستئنافية لإكمال هذا النقص لأن هذه المحكمة الأخيرة إنما تعيد
النظر فيما فصلت فيه محكمة أول درجة وطالما أنها لم تفصل في الدعوى فإن
اختصاصها يظل باقيا بالنسبة لها ولا يمكن للمحكمة الاستئنافية أن تحكم بنفسها في
أمر لم تستنفذ محكمة أول درجة بعد ولايتها في الفصل فيه وإلا فوتت بذلك درجة
من درجات التقاضي على المتهم ، وبالتالي فإن استئناف الحكم الابتدائي المشار إليه
يكون غير جائز . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى انغلق باب الطعن بطريق
الاستئناف فلا يجوز من باب أولى الطعن بطريق النقض ، وإذا كان طعن النيابة العامة

في الحكم الابتدائي المار ذكره بطريق الاستئناف غير جائز فإن طعنهما بطريق النقض في الحكم الاستئنافي المطعون فيه يكون غير جائز ، ولا يغير من ذلك أن يكون الحكم المطعون فيه قد قضى خطأ بعدم قبول استئناف المتهم شكلا لرفعه بعد الميعاد ولم يقض بعدم جواز الاستئناف ، ذلك أن قضاء المحكمة الاستئنافية ليس من شأنه أن ينشئ للطاعة حقاً في الطعن بالنقض في الحكم المذكور متى امتنع عليها حق الطعن فيه ابتداء بطريق الاستئناف . لما كان ما تقدم فإنه يتعين التقرير بعدم جواز الطعن .

الطعن رقم ٢٢٣٧٨ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٤ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يسودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢. لما كان من المقرر أن الضرر في تزوير المحررات الرسمية مفترض ، لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما بها ، فإن ما يشير به الطاعن بشأن انعدام الضرر وانتفاء نيته في الاضرار يكون غير سديد.

٣. لما كان من المقرر أنه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من يدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرى تحرياً كافياً وأن اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً له أسباب معقولة . وهذا هو المعول عليه في القوانين التي أخذ عنها الشارع أسس المسؤولية الجنائية وهو المستفاد من مجموع نصوص القانون فإنه مع تقرير قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أوردت المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة إذا وقع الفعل من موظف أمري في الأحوال الآتية : أولاً إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه . ثانياً : إذا حسنت نيته وارتكب فعلاً تنفيذاً لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءاته من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحري وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبني على أسباب معقولة ، كما أورد في المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام هذا القانون لا تسرى

على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، وكان دفاع الطاعن بحسن نية لا ينهض بمجرد سندا للتمسك بالاعتذار بعدم العلم بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية الذى يحرم زواج الرجل من أخت-مطلقة قبل انقضاء عدتها مادام لم يقدم الدليل القاطع على أنه تحرى تحريسا كافيا ، أن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملا مشروعاً كانت له أسباب معقولة تبرر له هذا الاعتقاد - وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - إذ أنه لم يقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المار ذكره ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن عليه فى هذا الخصوص بعيدا عن محجة الصواب .

٤ . لما كان القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة فيه وأنه لا يلزم الحكم أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن هذا الركن مادام أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه ، وكان الحكم قد خلص إلى أن الطاعن وآخر قد اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية فى ارتكاب تزوير فى محرر رسمى هو وثيقة زواج المحكوم عليه الأول من أخت مطلقة حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أدلى أمامه على خلاف الحقيقة بخلوها من الموانع الشرعية حال كون مطلقة المحكوم عليه الأول ، لم تضع حملها ، ولم تنتض عدتها بالوضع ، وقت زواجه من أختها ، وقام الموظف باثبات هذه البيانات بوثيقة الزواج وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة بما يشهد بتوافر القصد الجنائى فى حقه ، ومن ثم يكون منعه فى هذا الخصوص غير سديد .

٥ . لما كان من المقرر أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وله مصلحة فيه ، فإنه يكون غير مقبول ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على صورة ضوئية لاشهار الطلاق ، الذى لم تدنه المحكمة بتزويره

- بعد أن عدلت وصف الاقدام المسند إليه وقصرته على اشتراكه في تزوير وثيقة الزواج ، دانت المحكوم عليه الآخر بتزوير تلك الاشهار ، مما لا شأن للطاعن به

الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من : ١ - "طاعن " ٢ - ٣ -
..... "طاعن" بأنهم : أولا : وهم ليسوا من أرباب الوظائف العمومية زوروا اشهار طلاق المتهم الأول من شقيقة المتهمة الثانية والمقيد برقم والصادر من محكمة مركز الفيوم للأحوال الشخصية والحاصل بتاريخ العشرين من شهر رجب لسنة هجرية الموافق ١٣ من ديسمبر سنة وذلك بأن اتفقوا فيما بينهم على تزويره وقاموا بمحو تاريخي الاشهار الصحيحين وإثبات تساريخين آخرين على خلاف الحقيقة هما ٨ من جمادى الآخرة لسنة هجرية الموافق أو أكتوبر سنة على النحو المبين بالأوراق . ثانيا : استعملوا المحرر المزور موضوع التهمة الأولى بأن تقدموا به لمأذون قرية ابجيج التابع لمحكمة بندر الفيوم للأحوال الشخصية وذلك لإثبات خلو المتهمين الأول والثانية من الموانع الشرعية أثناء تحريره وثيقة زواجهما . ثالثا اشتركوا بطريقي الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هو مأذون قسم سادس بندر الفيوم التابع لمحكمة بندر الفيوم الجزئية للأحوال الشخصية وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن اقروا له حال تحريره وثيقة زواج المتهمين لأول والثانية بتطليق زوجة المتهم الأول وشقيقة الثانية قبل وضعها لحملها وانقضاء عدتها بالوضع وخلوها بذلك من الموانع الشرعية وقد تمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالتهم إلى محكمة جنيات الفيوم لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٠ / ثانيا وثالثا ، ٤١ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات أولا ، بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه . ثانيا : بمعاقبة المتهم الثالث

.....بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليه وبرائة المتهم الثانية وذلك بعد أن عدلت وصفا للاتهام بالنسبة للمتهم الثالث إلى الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج فقط .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلا عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ داله بجريمة اشتراك في تزوير محرر رسمي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ، ذلك أنه لم يترتب على الواقعة ضرر، وقد انتفت نية الطاعن في الاضرار بالغير ، وقام دفاعه على الجهل بالقانون وعدم علمه بالقاعدة الشرعية التي تمنع الرجل من الزواج بأخت مطلقته قبل انقضاء عدتها ، وهو ما ينتفى مع القصد الجنائي في جريمة التزوير ، غير أن الحكم أغفل الرد على هذا الدفاع ، وعول على صورة ضوئية لاشهار الطلاق المزور رغم منازعة المحكوم عليه الآخر فيها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافق به كافة الأركان القانونية للجريمة التي ان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من تزوير المحررات الرسمية مفترض ، لما في التزوير من تقليل الثقة بها على اعتبار أنها من الأوراق التي يعتمد عليها في إثبات ما بها ، فإن ما يثيره الطاعن بشأن انعام الضرر وانتفاء نيته في الاضرار يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه

يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات أن يقيم من بدعى هذا الجهل الدليل على أنه تحرّى تحرياً كافياً وأن اعتقاده بأنه يباشر عملاً مشروعاً له أسباب معقولة . وهذا هو المعول عليه فى القوانين التى أخذ عنها الشارع أسس المسئولية الجنائية وهو الاستفادة من مجموع نصوص القانون فإنه مع تقرير قاعدة عدم قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أوردت المادة ٦٣ من قانون العقوبات أنه لا جريمة إذ وقع الفعل من موظف أميرى فى الأحوال الآتية : أولاً : إذا ارتكب الفعل تنفيذا لأمر صادر إليه من رئيس وجبت عليه طاعته أو اعتقد أنها واجبة عليه . ثانياً : إذا حسنت نية وارتكب فعلاً تنفيذا لما أمرت به القوانين أو اعتقد أن إجراءه من اختصاصه وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت أنه لم يرتكب الفعل إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة ، كما أورد فى المادة ٦٠ من قانون العقوبات أن أحكام هذا القانون لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية سليمة عملاً بحق مقرر بمقتضى الشريعة ، وكان دفاع الطاعن بحسن نيته لا ينهض بمجره سناً للتمسك بالاعتذار بعدم العلم بحكم من أحكام قانون الأحوال الشخصية الذى يحرم زواج الرجل من أخت مطلقته قبل القضاء عدتها ، مادام لم يقدم الدليل القاطع على أنه تحرى كافياً وأن اعتقاده الذى اعتقده بأنه يباشر عملاً مشروعاً كانت له أسباب معقولة تبرر له هذا الاعتقاد - وهو مالا يجادل فيه الطاعن - إذ أنه لم يقدم إلى محكمة الموضوع الدليل على ذلك - وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المار ذكره ، ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن عليه فى هذا الخصوص بعيداً عن محجة الصواب . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة التزوير يتحقق متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة فيه وأنه لا يلزم الحكم أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن هذا الركن مادام أورد من الوقائع ما يشهد بقيامه ، وكان الحكم قد خلاص إلى أن الطاعن وآخر قد اشتركا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية فى ارتكب تزوير فى محرر رسمى هو

وثيقة زواج المحكوم عليه الأول من أخت مطلقة حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أدلى أمامه على خلاف الحقيقة بخلوها من الموانع الشرعية حال كون مطلقة المحكوم عليه الأول ، لم تضع حملها ، ولم تنقض عدتها بالوضع ، وقت زواجه من أختها ، وقام الموظف باثبات هذه البيانات بوثيقة الزواج وتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة بما شهد بتوافر القصد الجنائي في حقه ، ومن ثم يكون منعاه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا بشخص الطاعن وله مصلحة فيه ، فإنه يكون غير مقبول ما يثيره الطاعن بشأن تعويل الحكم على صورة ضوئية لاشهار الطلاق ، الذي لم تندبه المحكمة بتزويره - بعد أن عدلت وصف الاتهام المسند إليه وقصرته على اشتراكه في تزوير وثيقة الزواج ، دانت المحكوم عليه الآخر بتزوير ذلك الاشهار ، مما لا شأن للطاعن به . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٣٧٠ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان التقرير بالطعن كما رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على إفصاح ذوى الشأن عن رغبته فيه ، فإن عدم التقرير بالطعن قائمة فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ومن ثم يكون طعنه مفصحا عن عدم قبوله شكلا.

٢. لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستتوية للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، فمتى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون .

٣. لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن دفع ببطلان الاعتراف المنسوب إليه بمحضر الشرطة نتيجة إكراه وقع عليه فلا يقبل منه أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعى تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

٤. لما كان من المقرر أنه لا يؤثر فى قيام جريمة السرقة عدم العثور على الأشياء المسروقة . وإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين قد اعترف بسرقة الأشياء التى حددتها الجنى عليها ، فإن إدانته من أجل سرقة هذه الأشياء تكون صحيحة ولو لم يتم ضبطها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن بهذا المنعى غير سديد .

٥. لما كان ما يثيره الطاعن من أنه ابن شقيق الجنى عليها وقد تنازلت عن بلاغها بما كان يوجب أعمال حق الإعفاء - مردودا عليه - بأن الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة غاية الأمر

أن من يشمل الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التي نص على إعفائه من عقوبتها . أما سائر من قارفوها معه فإنهم يعاقبون هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فإن الإعفاء اقتصر على من يرتكب سرقة إضراراً بزوجة أو زوجته أو أصوله أو فروعه ، وإذا كان ذلك وعلى فرض صحة ما يدعيه الطاعن فإنه ليس من بين الذين حددتهم تلك المادة ومن ثم لا شأن له بالإعفاء من العقوبة ويضحى ما نعاه الطاعن بهذا المنع لا محل له .

٦. لما كان من المقرر أن تقرير التلخيص وفقاً للمادة ١١٤ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى ، وكان للثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعي على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض إذ كان عليه أن رأى أن التقدير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تمهية أن بوضوحها في دفاعه ومن ثم فلا وجه لما ينعاه الطاعن في هذا الصدد .

٧. لما كان نعي الطاعن بنفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما استفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة .

٨. لما كان بحسب الحكم كيماً يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عليها أنه أطرحها ، وإذا كان ذلك فإن كل ما يثيره الطاعن في باقى أوجه الطعن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأثهما : سرقا المنقولات المينة وصفها
وقيمة بالأوراق والملوكة ل.....وذلك من مسكنهما بواسطة الكسر من
الخارج وطلبت عقابهما بالمادة ٣١٦ مكررا ثالثا/ثانيا من قانون العقوبات . ومحكمة
جرح قسم ثانيا المحلة قضت حضوريا عملا بمادتي الاتهام - بحبس كل منهما ستة أشهر
مع الشغل والنفاذ . استأنفا ومحكمة طنطا الابتدائية " مأمورية المحلة الاستئنافية "
قضت حضوريا للأول وغيايبا للثاني بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه
وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إنه بالنسبة للطعن المقدم من الطاعنولئن قدم أسبابه في
الميعاد المقرر إلا أنه لم يقرر بالطعن بالنقض ، ولما كان التقرير بالطعن كما رسمه
القانون هو الذى يترتب عليه دخول الطعن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء
على إفصاح ذوى شأن عن رغبته فيه " فإن عدم التقرير بالطعن لا يجعل للطعن قائمة
فلا تتصل به محكمة النقض ولا يغنى عنه تقديم أسباب له ومن ثم يكون طعنه مفصحا
عن عدم قبوله شكلا .

وحيث إنه بالنسبة للطعن المقدم من الطاعنقد استوفى الشكل
المقرر فى القانون .

فلما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المجنى
عليها أبلغت باكتشافها عقب عودتها لمسكنها سرقة بطريق كسر باب بكونتها
وبينت تفصيلا أنواع المسروقات وعددها وقيمتها ، وقد أسفرت تحريات الشرطة عن
أن مرتكب الواقعة هم المتهمون الثلاثة وعليه استصدر مجرى التحريات إدنا من

النيابة العامة بضبطهم وتفتيش مسكن الثالث منهم ، ونفاذا للإذن تم ضبط المتهم الأول " الطاعن " والثاني وقد اعترف كل منهما بارتكابه جريمة السرقة المسندة إليهما مع المتهم الثالث . وقد ساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها واعتراف الطاعن والمتهم الثاني وما أسفرت عنه التحريات . وهى أدلة سائغة ولها موردها من الأوراق بما لا يجادل فيه الطاعن . ومن شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها . فمتى كان مجموع ما أورده الحكم - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان هذا محققا لحكم القانون ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بأنه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا لتحقيق به أركان الجريمة ولم يورد مؤدى أدلة الثبوت التى أخذ بها يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة بدرجة كافية أن الطاعن دفع ببطلان الاعتراف المنسوب إليه بمحض الشرط نتيجة إكراه وقع عليه لا يقبل منه أن يثير هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لما يتطلبه من تحقيق موضوعي تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يؤثر فى قيام جريمة السرقة عدم العثور على الأشياء المسروقة . وإذا كان الحكم قد أثبت أن الطاعن والمحكوم عليهما الآخران قد اعترف بسرقة الأشياء التى حددتها المجنى عليها ، فإن إدانته من أجل سرقة هذه الأشياء تكون صحيحة ولو لم يتم ضبطها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن بهذا المنعى غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أنه ابن شقيق المجنى عليها وقد تنازلت عن بلاغها بما كان يوجب إعمال حق الإعفاء - مردودا عليه - بأن الإعفاء المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ليس له من أثر من جهة قيام الجريمة غاية الأمر أن من يشملته الإعفاء لا توقع عليه أية عقوبة عن الجريمة التى نص على إعفائه من عقوبتها . أما سائر من

قارفوها معه فإنهم يعاقبون هذا من ناحية ومن ناحية أخرى ، فإن الإعفاء اقتصر على من يرتكب سرقة إضرارا بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه ، وإذا كان ذلك وعلى فرض صحة ما يدعيه الطاعن فإنه ليس من بين الذين عددتهم تلك المادة ومن ثم لا شأن بالإعفاء عن العقوبة ويضحي ما نعاه الطاعن بهذا المنع لا محل له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها ومما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليه أن رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة تهمه أن يوضحها في دفاعه ومن ثم فلا وجه لما ينعاه في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان نعى الطاعن ينفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد مستفادا من أدلة الشبوت التي أوردتها المحكمة . لما كان ذلك ، وكان بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، وإذا كان ذلك فإن كل ما يثيره الطاعن في باقى أوجه الطعن لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون مقصحا عن عدم قبوله موضوعا .

الطعن رقم ٢٣٩٥ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى ، وأن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو حضوري اعتباري أو غيابي هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد خطأ فيه أو في محضر الجلسة . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حضر بجلسته ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ ثم تخلف عن حضور الجلسة التالية فحكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا واصفة حكمها بأنه حضوري مع أنه في حقيقته حضوري اعتباري مادام الثابت أنه حضر أولى الجلستين المتلاحقتين اللتين انتهتا بصدر ذلك الحكم .

٢. لما كانت المحكمة بقضائها بقبول المعارضة شكلا قد استغدت ولايتها بالنسبة إلى شكل المعارضة ، مما يتمتع معه عليها العودة إلى التصدي له ، وكانت المحكمة على الرغم من ذلك قد تصدت من جديد إلى شكل المعارضة بأن قضت بعدم جوازها ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ حجبا عن نظر موضوع المعارضة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة بأنه (١) أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت عقابه بمواد القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ومحكمة جناح المحلة قضت حضوريا عملا بمواد الاقحام بحبس المتهم شهرا مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة . استأنف ومحكمة طنطا الابتدائية - مأمورية المحلة "الاستئنافية" - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي

الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف والإيقاف لعقوبة الحبس فقيط . عارض
وقضى في معارضته بعدم جواز نظر المعارضة .
فطن الأستاذ المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق
النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز
معارضته في الحكم الحضورى الاعتبارى الاستئنافى قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك
أن المحكمة كان قد سبق لها القضاء - في حكمها الصادر بنسب خبير - بقبول
المعارضة شكلا . مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .
وحيث إنه لما كان من المقرر أن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور
المتهم الجلسات التى تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة
أخرى ، وأن العبرة في وصف الحكم بأنه حضورى أو حضورى اعتبارى أو غيابى هى
بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد خطأ فيه أو في محضر الجلسة . لما كان ذلك ،
وكان والطاعن قد حضر بجلسته ١٨ من فبراير سنة ١٩٩٠ ثم تخلف عن حضور
الجلسة التالية فحكمت المحكمة بقبول الاستئناف شكلا واصفة حكمها بأنه حضورى
مع أنه في حقيقته حضورى اعتبارى مادام الثابت أنه حضر أولى الجلستين المتلاحقتين
التي انتهتا بصدور ذلك الحكم ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد عارض في ذلك
الحكم ، وقضت المحكمة بجلسته ٢٤ من يونيو سنة ١٩٩٠ بقبول المعارضة شكلا
وقبل الفصل في الموضوع بنسب خبير لأداء المأمورية الموضحة بالحكم المذكور وبعد
أن أودع الخبير تقريره قضت بجلسته ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ بحكمها المطعون فيه
بعدم جواز المعارضة . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة بقضائها بقبول المعارضة شكلا
قد استفدت ولايتها بالنسبة إلى شكل المعارضة ، مما يمتنع معه عليها العودة إلى
التصديق له ، وكانت المحكمة على الرغم من ذلك قد تصدت من جديد إلى شكل
المعارضة بأن قضت بعدم جوازها ، فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون خطأ
حجبها عن نظر موضوع المعارضة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بنقض الحكم
المطعون فيه والإعادة وذلك بغير إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٥٥٥٥ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٩٨

لما كان البين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلت من بيان اسم المحكمة التي صدر منها الحكم ، كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضا من هذا البيان . لما كان ذلك ، وكان نخلو الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدي إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالبطلان.

الوقائع

١ . أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح قسم مدينة نصر ضد الطاعن بوصف أنه أصدر له وبسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غاييا عملا بمادتي الاقحام بحبس المتهم سنتين مع الشغل وكفالة ملثى جنيه لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت.

عارض وقضى في معارضته بقبولها شيكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بميزة استئنافية - قضت غاييا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ المحامي عن الدكتور المحامي نيابة عن

المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض زاح.

المحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى في معارضته الاستئنافية باعتبارها كأن لم تكن قد شابه البطلان خلوه من بيان اسم المحكمة التي صدر منها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن ديباجته قد خلست من بيان اسم المحكمة التي صدر منها الحكم ، كما أن محضر الجلسة قد خلا أيضا من هذا البيان . لما كان ذلك ، وكان خلوه الحكم من هذا البيان الجوهرى يؤدى إلى الجهالة ويجعله كأنه لا وجود له ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالبطلان مما يوجب نقضه وإعادة .

الطعن رقم ٣١٦٥٤ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة جبرا عن صاحبها بغير مقابل وهو عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لعلقتها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهو على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا محض عن اتخاذ في مواجهة لكافة ، وإذا كان النص من المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها ، على أن يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم (٥) وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمت في ارتكاب الجريمة " . يدل على أن الشارع يريد بالأدوات ووسائل النقل التي استخدمها الجاني لكي يستزيد من امكاناته لتنفيذ الجريمة أو تسير ارتكابها أو تخطى عقبات تعويض تنفيذها ، لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد اثبت استخدام المطعون ضدهما للسيارة المضبوطة في ارتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط ولم ينازع المطعون ضده الثاني فيما أورده الحكم من أنه مالك للسيارة المضبوطة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرتها على خلاف ما توجبه المادة ٤٢ سائلة البيان يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة السيارة المضبوطة بالإضافة إلى العقوبات المتضمنى بها .

٢. من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق ، تحت إشراف محكمة

الموضوع التي متى اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر في معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون .

٣. من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعدّ دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها .

٤. من المقرر أيضاً أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليسية لتلك التقارير شأنها في ذلك سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بالرد على المطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتاً إليها ، وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب خبير آخر في الدعوى مادام أن الواقعة قد صحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعنين ندب لجنة ثلاثية من قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى بالقاهرة وعلى دفعهما بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش بقوله : وحيث إن المحكمة وبعمد استعراضها لوقائع الدعوى وملابساتها تلتفت عن طلب الدفاع الحاضر عن المتهمين بشأن إحالة الأوراق إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى بالقاهرة اطمئناناً منها إلى سلامة الإذن الصادر من النيابة العامة بالضبط والتفتيش وأن ميفات صدوره الذى يحمله وهو الساعة ١٥، ١ م الواحدة والربع من مساء يوم ١٠/٤/١٩٩٥ قد دون به في ذات ساعة وتاريخ صدوره وذلك اطمئناناً منها إلى ما انتهى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى بأسيوط من أن التعديل بتوقيست تحرير الإذن بالتفتيش قد حدث بقصد استدراك خطأ وليس بقصد التزوير..... وذلك لسلامة الأسس التي بنى عليها هذا التقرير.....ومن هذا

المنطق فإن المحكمة تطمئن إلى شناعة شهود الواقعة في خصوص توقيت ضبط وتفتيش المتهمين بالسيارة قيادة المتهم الأول ومسكن المتهم الثاني وأن ذلك قد تم بعد صدور الإذن بذلك من النيابة العامة وبناء عليه يكون الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش أو ببطلان القبض والتفتيش على غير سند من صحيح الواقع أو القانون متعينا اطراحه ، وهو ما يستقيم به اطراح الدفع بصذور الإذن بعدم الضبط والتفتيش. وطلب الطاعنين لدب خبير آخر ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد يكون غير سليم ، ولا يغير من ذلك ما ساقه الطاعنان في أسباب طعنهما من مطاعن للنيل من تقرير الخبرة المنتدبة من المحكمة إذ لو ارتسأى الطاعنان جديتها لاتخذوا الإجراءات التي رسمها القانون لردّها أمام محكمة الموضوع ، أمام وهما لم يفعلوا فإنه لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض فضلا عن أن هذه المطاعن - بما فيها القول بعدم خبرة الخبيرة - لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبرة مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض.

٥. لما كان يثيره الطاعن الثاني في شأن كمية المخدر المضبوط وبرشيتها لتوافر قصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي لديه ، فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٦. من المقرر أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة .

٧. لما كان من المقرر أنه متى اطمأنت المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وأطمأنت كذلك إلى النتيجة التي انتهى إليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فلا تثير عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك .

٨. لما كان من المقرر أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية تهوينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا ، بل ترك الأمر في

ذلك إلى اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل وأن أحرار المضبوطة لم تصل إليها يد العتب ، وإذا كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة واطمأنت إلى عدم حصول عتب بالمضبوطات فإنه لا يقبل من الطاعنين ما يثيرانه في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارتبه أمام محكمة النقض .

٩. لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعمول القضاء على اقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

١٠. من المقرر أن تناقض أقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، أن للمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة بإيراده في حكمها إذ الأصل أنها لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما حصله من أقوال شهود الإثبات ، وخلا ما حصله بها منها من شائبة التناقض ، كما لا ينازع الطاعنان في أن له مأخذه الصحيح من الأوراق ، فإن ما أثير من نعي في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيها .

١١. لما كان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب دون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر ارتأته ، فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التي أوقعها الحكم عليها بالمقارنة بالعقوبة التي أوقعها على الطاعن الثاني لا يكون مقبولا .

١٢ . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته المحكمة في مدونات حكمها من أنه قد فاقموا
سهوا القضاء بمصادرة السيارة رقم وأهابت بالنيابة العامة اتخاذ شئونها
لا يعدو أن يكون تزييدا خارجا عن الاستدلال بالحكم غير قادحا في صحته ولا
تأثير على سلامته .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما الأول : أحرز وحاز والثاني : حاز بقصد
الاتجار جوهرًا مخدرا " هيروين " في غير الأحوال المصرح بها قانونا ، وأحالتهم إلى
محكمة جنايات النيا لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة
المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٨، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ المعدل بالقانونين رقمي ٦١ لسنة ١٩٧٧، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم
٢ من القسم الأول من الجدول ١ المرفق بالقانون الأول والمستبدل - بمعاقبة المتهم
الأول بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما ومعاقبة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة
لمدة خمس سنوات وتغريم كل منهما مائة ألف جنيه عما أسند إليه ومصادرة الجوهر
المخدّر المضبوط ، باعتبار أن الحيازة والإحراز مجردان من القصد .
كما طلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ .

المحكمة

أولا : الأسباب المقدمة من النيابة العامة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون ،
ذلك بأنه لم يقض بمصادرة السيارة المضبوطة بالمخالفة لصريح نص المادة ٤٢ من
القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها
والاتجار فيها .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه دان المطعون ضدهما وعاقبهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٦١ لسنة ١٩٧٧ ، ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم ١ المرفق بالقانون الأول والمستبدل - بمعاقبة المتهم الأول - بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وبمعاقبة المتهم الثاني بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريم كل منهما مائة ألف جنيه عما أسند إليه ومصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، لما كان ذلك ، وكانت المصادرة في حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، اجراء الغرض منه تمليك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة جبرا عن صاحبها بغير مقابل وهو عقوبة اختيارية تكميلية في الجنايات والجناح إلا إذ نص القانون على غير ذلك ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهو على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا محيص عن اتخاذه في مواجهة الكافة ، وإذ كان النص في المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ، على أن يحكم في جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة أو النباتات المضبوطة الوارد ذكرها في الجدول رقم (٥) وكذلك الأدوات ووسائل النقل المضبوطة التي تكون قد استخدمها الجاني لكي يستزيد من امكاناته لتنفيذ الجريمة أو تيسر ارتكابها أو تخطى عقبات تعترض تنفيذها ، لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد أثبت استخدام المطعون ضدهما للسيارة المضبوطة في ارتكاب جريمة حيازة المخدر المضبوط ولم ينازع المطعون ضده الثاني فيما أورده الحكم من أنه مالك للسيارة المضبوطة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل القضاء بمصادرتها على خلاف ما توجبه المادة ٤٢ سالف البيان يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه نقضا جزئيا وتصحيحه بالقضاء بمصادرة السيارة المضبوطة بالإضافة إلى العقوبات المقررة بها .

ثانيا : الأسباب المقدمة من المحكوم عليهما :

من حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان أولهما بجريمة إحراز وحيازة مخدر - هيروين - بدون قصد من القصد ودان ثانيهما بجريمة حيازة مخدر - هيروين بدون قصد من القصد قد شابه قصور في التسبيب وإخلال إذن النيابة العامة بالقبض والتفتيش لابتناؤه على تحريات غير جدية ، بيد أن الحكم تنسول هذا الدفع يرد قاصر وغير سائغ ، كما أن الطاعنين دفعا بصدر إذن النيابة العامة بعد الضبط والتفتيش بدلالة وجود تزوير في ميقات صدوره إلا أن الحكم رد على هذا الدفع ردا سائغا مستندا في ذلك إلى ما ورد بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير من أن التعديل في ساعة الإذن كان مجرد تصحيح مصدره خطأ وقع فيه رغم أن هذا التعديل لا يمكن أن يكون مجرد تصحيح خطأ مادي فضلا عن أن مصدر الإذن لم يدون ذلك في مذكرتيه المقدمتين للمحكمة مما يقطع بفساد ذلك التقرير وعدم جديته وقدم الطاعنان حكما قضائيا على عدم دقة الخبرة التي وضعتة وما يؤيد ذلك أنهما لم تجر المضاهاة على أصل الإذن وإنما اجرهما على أصل وتوقيع مصدر الإذن بمذكرتيه رغم أنه لم يحررهما أمام المحكمة والمحامي العام وبالرغم من أنهما لم تستكتبه بنفسها ولم تطلب أوراقا رسمية لإجراء المضاهاة ومع ذلك فإن المحكمة أغفلت الرد على تلك المطاعن وكان يتعين عليها ندب لجنة ثلاثية من خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير لتحقيق دفاع انطاعنين في هذا الشأن ، كما تمسك الدفاع عن الطاعنين بأن ما تم ضبطه يغاير ما تم تحليله بدلالة اختلاف الوزن إلا أن الحكم رد على ذلك بما لا يصلح ردا ، وأخطأ الحكم حين أخذ الطاعن الثاني - يعد أن نفى عنه قصد الاتجار - بحيازة المخدر مجردا من القصد رغم أن ضالة الكمية المضبوطة ترشح لمؤاخذته بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفرق في العقوبة بين الطاعن الأول والطاعن الثاني رغم وحدة الواقعة ، والتفت عن دفاعهما القائم على تناقض أقوال شهود الإثبات بشأن تحديد مواقع الأكمنة الخاصة بالضبط وأخيرا فإن المحكمة أوردت بمدونات

حكمها أنه قد فاتها سهوا القضاء بمصادرة السيارة المضبوطة وأهابت بالنيابة العامة اتخاذ شئونها بشأنها ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأقام على ثبوتها في حقهما أدلة سائغة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير المعامل الكيماوية ، لما كان ذلك ، وكان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق ، تحت إشراف محكمة الموضوع التي متى اقتنعت بتوافر مسوغات إصدار هذا الأمر فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد سوغ الأمر بالتفتيش وأقر النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فإن ما ينعاه الطاعنان في هذا الشأن لا يكون مقبولا ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بصـدور الإذن بعد الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها ، وكان من المقرر أيضا أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنه لم تجد في ذلك الطعون ما يستحق التفاتاً إليها ، وهي غير ملزمة بإجابة الدفاع إلى طلب ندب خبير آخر في الدعوى مادام أن الواقعة قد صحت لديها ولم تر هي من جانبها اتخاذ هذا الإجراء ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على طلب الطاعنين ندب لجنة الإذن بعد الضبط والتفتيش بقوله " وحيث إن المحكمة بعد استعراضها لوقائع الدعوى وملابساتها تلتفت عن طلب الدفاع الحاضر عن المتهمين بشأن إحالة الأوراق إلى قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعي بالقاهرة اطمئنانا منها إلى سلامة الإذن الصادر من النيابة العامة بالضبط والتفتيش وأن ميقات

صدوره الذى يحمله وهو الساعة ١٥, ١م الواحدة والرابع من مساء يوم ١٠/٤/١٩٩٥ قد دون به فى ذات ساعة صدوره وذلك اطمئنانا منها إلى ما انتهى تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى بأسيرط من أن التعديل بتوقيت تحرير الإذن بالتفتيش قد حدث بقصد استدراك خطأ وليس بقصد التزوير..... وذلك لسلامة الأسس التى بنى عليها هذا التقرير.....ومن هذا المنطق فإن المحكمة تظمن إلى شهادة شهود الواقعة فى خصوص توقيت ضبط وتفتيش المتهمين والسيارة قيادة المتهم الأول ومسكن المتهم الثانى. وأن ذلك قد تم بعد صدور الإذن بذلك من النيابة العامة وبناء عليه يكون الدفع ببطلان الإذن بالتفتيش أو بطلان القبض والتفتيش على غير سند من صحيح الواقع أو القانون متعينا اطراحه ، وهو ما يستقيم به اطراح الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش وطلب الطاعنين ندب خبير آخر ، فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد يكون غير سليم ، ولا يغير من ذلك ما ساقه الطاعنان فى أسباب طعنهما من مطاعن للنيل من تقرير الخبرة المنتدبة من المحكمة إذ لو ارتأى الطاعنان جديتها لاتخذوا الإجراءات التى رسمها القانون لردّها أمام محكمة الموضوع ، أما وهما لم يفعلا فإنه لايجوز إثارته أمام محكمة النقض فضلا عن أن هذه المطاعن - بما فيها القول بعدم خبرة الخبرة - لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبرة مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن الثانى فى شأن كمية المخدر المضبوط وترشيحها لتوافر قصد التعاطى أو الاستعمال الشخصى لديه ، فهو لا يبدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان من المقرر أن حجم كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر القصور الخاصة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى أطمأنت المحكمة إلى أن العينة المضبوطة هى التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك إلى النتيجة التى انتهى إليها التحليل - كما هو الحال فى الدعوى

المطروحة - فلا تثريب عليها إن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ، هذا فضلا عما هو مقرر من أن إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية تهوينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا وأن الأحراز المضبوطة لم تصل إليها يد العبث ، وإذ كانت المحكمة قد أقامت قضاءها على عناصر صحيحة وسائغة واطمأنت إلى عدم حصول عبث بالمضبوطات فإنه لا يقبل من الطاعين ما يثيرانه في هذا الصدد إذ لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ومن المقرر أن تناقض أقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، ذلك أن للمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه دون أن تكون ملزمة بإيراده في حكمها إذ الأصل أنها لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى ما حصله من أقوال شهود الإثبات . وخلاصة حاصله منها من شائبة التناقض ، كما لا ينازع الطاعنان في أن له مأخذه الصحيح من الأوراق ، فإن ما أثير من نعي في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه . لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل منهم من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب دون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته ، فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التي أوقعها الحكم عليه بالمقارنة بالعقوبة التي أوقعها على الطاعن الثاني

لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان ما أوردته المحكمة في مدونات حكمها من أنه
قد فاتهما سهوا القضاء بمصادرة السيارة رقموأهابت بالنيابة العامة اتخاذ
شئونها لا يعدو أن يكون تزييدا خارجا عن الاستدلال بالحكم غير قادح في صحته ولا
تأثير على سلامته . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٢٠٨٠ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب هو تـعمـد الكذب فى التبليـغ وهذا يقتضى أن يكون المبلغ عالما يقينا لا باداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها كما يشترط لتوافر القصد الجنائى فى تلك الجريمة أن يكون الجانى قد أقدم على تقديم البلاغ متوينا سوء والإضرار بمن أبلغ فى حقه مما يتعين معه أن ينـعى الحكم القاضى بالإدانة فى هذه الجريمة بيان هذا القصد بعنصره.

٢. من المقرر بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية ، لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد صيرورتها باتة متى توافرت شرائطها الأخرى ، ومن ثم فليس للقيـد الذى انتهت إليه النيابة ولا لأمر الحفظ الصادر منها حجية فى جريمة البلاغ الكاذب المرفوعة بشأنها الدعوى أمام المحكمة الجنائية عن الجريمة المبلغ بها كاذبا ، إذ البحث عن كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو أمر موكول إلى المحكمة تفصل فيه حسبما ينتهى إليه اقتناعها .

٣. لما كان البين من مدونات الحكم الابتدائى - الذى اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - أنه اتخذ من مجرد حفظ شكوى الطاعن ضد المدعى بالحق المدنى دليلا على كذب ما أبلغ به دون أد يدل على توافر علمه يكذب البلاغ ويستظهر قصد الإضرار بالمبلغ فى حقه بدليل عقلا فضلا عن أنه لم يبين فحوى المستندات التى أشار إليها فى أسبابه واستخلص منها ثبوت الجريمة فى حق الطاعن بركنيها المادى والمعنوى كما هى معرفة فى القانون فإنه يكون قاصر البيان .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح البساتين ضد الطاعن بوصف أنه : ابلغ ضده كذبا مع سوء القصد بأمور لو صحت لأوجبت عقابه واحتقاره عند أهله وعشيرته مع علمه يكذب بلاغه ، وطلب عقابه بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريمه خمسين جنيها وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة ، استأنف ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

قطعن الأستاذالحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة البلاغ الكاذب قد شابه القصور في التسبب ذلك أنه لم يدل على كذب البلاغ المقدم منه وعلمه بكذبه وقصد الإضرار بمن أبلغ في حقه واتخذ من مجرد حفظ شكواه دليلا على كذبه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بعد أن تفصل عن صحيفة الادعاء المباشر مما يجمل في أن الطاعن قدم شكوى ضد المدعى بالحقوق المدنية أتمه فيها بتبديد بعض الآلات المسلمة إليه بوصفه حارسا قضائيا على الشراكة وأنه عدم صحة شكواه ومطالبة المدعى بالحقوق المدنية بمعاقة الطاعن طبقا للمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بدفع مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت - أورد بعض المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض في شأن جريمة البلاغ الكاذب

ثم عرض للتدليل على ثبوتها في حق الطاعن بقوله " لما كان ما تقدم هو حكم القانون ويأمره على واقعات الدعوى يبين أن المتهم قد ابلغ مأمور الضبط القضائي ضد المدعى المدني في المحضر رقم ٢٥٠٣ لسنة ٨٨ بتبديده محتويات الورشة وفي ذلك إبلاغ عن جريمة لو ثبت لا ستوجب الأمر عقاب مرتكبها (المدعى المدني) وإذا لم يقدم المتهم دليلا على ذلك سوى بلاغه هذا فقد كان مصير بلاغه الحفظ إداريا ، الأمر الذي ينجده المتهم ومن جهة أخرى فقد قدم المدعى المدني المستندات سائلة الإشارة إليها لم تستبين منها المحكمة إلا عدم صحة بلاغ المتهم سالف الذكر وكذب هذا البلاغ وقد وقر في يقين هذه المحكمة بعد أن أحاطت علما بكافة ظروف هذه الدعوى أن قصد المتهم من بلاغه سالف الذكر كان السوء والاصرار بالمدعى المدني وهو الأمر الثابت من الأوراق ولا عكس لهذا القصد ولا يلزم أن تكون الجريمة المبلغ عنها ثابتة في حق المبلغ فيكفي طرح البلاغ وإن كان علي وجه الظن أو الاحتمال وهو ما جرى عليه قضاء النقض ومن ثم فقد ملأ اليقين ضمير المحكمة أن الاقحام المسند إلى المتهم على هدى المادة ٣٠٥ من قانون العقوبات صادف الواقع والقليلون لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الركن الأساسي في جريمة البلاغ الكاذب هو تعمد الكذب في التبليغ وهذا يقتضي أن يكون المبلغ عالما يقينيا لا بداخله أى شك في أن الواقعة التي أبلغ بها كاذبة وأن المبلغ ضده برئ منها كما يشترط لتوافر القضا. الجنائي في تلك الجريمة أن يكون الجاني قد أقدم على تقديم البلاغ منتويا للسوء والإضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة بيان هذا القصد بعنصرية ، وكان من المقرر أيضا بنص المادتين ٤٥٤، ٤٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية أن قوة الأمر المقضى سواء أمام المحاكم الجنائية أو المحاكم المدنية ، لا تكون إلا للأحكام النهائية بعد حيرورتها باتة متى توافرات شرائطها الأخرى ، ومن ثم فليس للقيد الذي انتهت إليه النيابة ولا لأمر الحفظ الصادر منها حجية في جريمة البلاغ الكاذب المرفوعة بشأنها الدعوى أمام

المحكمة الجنائية عن الجريمة المبلغ بها كاذبا ، إذ البحث عن كذب البلاغ أو صحته وتحقيق ذلك إنما هو أمر موكول إلى المحكمة تفصل فيه حسبما ينتهي إليه اقتناعها . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي - الذي اعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه - أنه اتخذ من مجرد حفظ شكوى الطاعن ضد المدعى بالحق المدنى دليلا على كذب ما أبلغ به دون أن يدلل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الإصرار بالمبلغ في حقه بدليل عقلا فضلا عن أنه لم يبين فحوى المستندات التى أشار إليها في أسبابه واستخلص منها ثبوت الجريمة في حق الطاعن بركنيها المادى والمعنوى كما هى معرفة فى القانون فإنه يكون قاصر البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

الطعن رقم ١٦٣٩٨ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان البين أنه بالنسبة إلى المدعى بالحقوق المدنية ، فإنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه طلب القضاء له بتعويض قدره ١٠١ جنيه وقد قضى الحكم المطعون فيه له بهذا المبلغ كاملا . ومن ثم فلا يجوز له الطعن على الحكم لانتفاء المصلحة ، ويتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم منه .

٢. من المقرر أن العبرة في تحديد ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد في أسبابه ومنطوقه سهوا ، وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر في معارضة ابتدائية قضت فيها محكمة أول درجة بعدم جوازها تأسيسا على أن الحكم المعارض فيه حضوري اعتباري ، فإنه لا ينال من سلامته ما ورد بمنطوقه (عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها) إذ لا يعدو ذلك مجرد سهو لا يغير من حقيقة الواقع .

٣. لما كان من المقرر أن استأنف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الحضوري الاعتباري الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدي لموضوع الدعوى يكون قد أخطأ صحيح القانون إذ كان من المتعين في هذه الحالة أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة فحسب إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة لنظر موضوع المعارضة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ١٩٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

٤. لما كان مناط اعتبار الحكم حضوريا اعتباريا بمقتضى المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة

بعد ذلك أو تخلف عن الحضور في الجلسات التي تؤجل إليها الدعوى ، دون أن يقدم عذرا مقبولا ، مادام أن التأجيل كان بجلسات متلاحقة ، ومادام أن الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه عدم إعلانه بالجلسة التي صدر فيها الحكم بعد تعجيل الدعوى من الوقف ، فإن وصف الحكم بأنه حضوري اعتباري يكون صحيحا .

٥. لما كان من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضوري الاعتباري ، لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز ، وكان الحكم الصادر في غيبة الطاعن والمعتبر حضوريا ، جائزا استئنافه ، فإن الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما مما كان يوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف ، بيد أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتخفيف العقوبة على المحكوم عليه ، وكان الطعن مرفوعا من الأخير وحده فلا يجوز القضاء بذلك حتى لا يضار الطاعن بطعنه وذلك عملا بالمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٦. لما كانت أسباب الطعن وإردة على حكم محكمة أول درجة الصادر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ والذي لم يطعن فيه بطريق الاستئناف وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ، وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض طعنا في الحكم الحضوري الذي لم يقرر باستئنافه.

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح الأزيكية ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك ، وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦/١ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة

المذكورة قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الاتهام بجس المتهم ثلاث سنوات وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بعدم جواز نظر المعارضة لسابقة الفصل فيها . استأنف . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وبرفض الادعاء بالتزوير على الشيك موضوع الدعوى وتغريم المتهم خمسة وعشرين جنيها وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بجس المتهم ستة أشهر والتأييد فيما عدا ذلك .

فطعن كل من الاستاذ.....المحامى عن الأستاذ.....المحامى نيابة عن المحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إنه بالنسبة إلىالمدعى بالحقوق المدنية ، فإنه يسين من الاطلاع على أوراق الدعوى أنه طلب القضاء له بتعويض قدره ١٠١ جنيه وقد قضى الحكم المطعون فيه له بهذا المبلغ كاملا . ومن ثم فلا يجوز له الطعن على الحكم لانتفاء المصلحة ، ويتعين الحكم بعدم جواز الطعن منه . وإلزامه المصروفات المدنية .

وحيث إن الطاعن المقدم من المحكوم عليه قد استوف الشكك المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إعطاء شيك دون رصيد قائم وقابل للسحب قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع . ذلك بأن الحكمين الابتدائي والمطعون فيهما قد اكتفيا كلاهما بسرد ما جاء بصحيفة الادعاء المباشر وخلوا من بيان واقعة الدعوى وبيانات الشيك ومضمون إفادة البنك . واجتزأ الحكم من نتيجة تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن توقيع الطاعن على الشيك صحيح وأسقط منها أن هذا التوقيع كان سابقا على تحرير بيانات الشيك وأنه كان على ورقة أكبر حجما قطع منها الجزء

الذى حررت عليه بيانات الشيك . وعول الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال شاهدى الإثبات والتقرير القضى رغم ما بينهما من تناقض فى خصوص ميقات التوقيع على الشيك موضوع الدعوى وكيفية تحرير بياناته دون أن يعنى الحكم برفع هذا التناقض وقام دفاع الطاعن على أن التوقيع المنسوب إليه على ذلك الشيك كان على ورقة أكبر حجما حررت كبيان لعمولات وترك فيها فراغ أعلى التوقيع بناء على طلب المطعون ضده استغله الأخير فى تحرير بيانات الشيك . وهو ما يعد تزويرا إلا أن المحكمة ردت على هذا الدفاع برد غير سائغ يدل على أنها لم تفهم فرامى دفاعه . وأخيرا فإن الحكم لم يعرض - إيرادا وردا - لباقي دفاع الطاعن ومستنداته . كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد اتخرى على أن العبرة فى تحديد ماهية الحكم هى بحقيقة الواقع فى الدعوى لا بما يرد فى أسبابه ومنطوقه سهوا ، وكان الثابت أن الحكم المستأنف قد صدر فى معارضة ابتدائية قضت فيها محكمة أول درجة بعدم جوازها تأسيسا على أن الحكم المعارض فيه حضورى اعتبارى ، فإنه لا ينال من سلامته ما ورد بمنطوقه (عدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها) إذ لا يعدو ذلك مجرد سهو لا يغير من حقيقة الواقع .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن المدعى بالحقوق أقام دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدى له مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ولدى نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة حضر الطاعن بشخصه أو بوكيل عنه عدا الجلسة الأخيرة ، ودانته المحكمة حضوريا اعتباريا بحبسه ثلاث سنوات وإلزامه بأن يؤدى للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ولما أن عارض قضى بعدم جواز معارضته تأسيسا على أن الحكم المعارض فيه حضورى اعتبارى ، ولما استأنف الحكم الصادر فى

لمعارضة قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بتعديل عقوبة الحبس المقضى بها بجعلها ستة أشهر والتأييد فيما عدا ذلك ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الحضورى الاعتبارى الابتدائى لاختلاف طبيعة كل من المحكمين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون قد أخطأ صحيح القانون إذ كان من المتعين في هذه الحالة أن ينصب قضاؤه على شكل المعارضة فحسب إما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة نظر موضوع المعارضة عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، وكان مناط اعتبار الحكم حضوريا اعتباريا بمقتضى المادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن يحضر المتهم عند النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك ، أو تخلف عن الحضور في الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى ، دون أن يقدم عذرا مقبولا ، مادام أن التأجيل كان بجلسات متلاحقة ، ومادام أن الطاعن لا يدعى في أسباب طعنه عدم إعلانه بالجلسة التى صدر فيها الحكم بتعجيل الدعوى من الوقف ، فإن وصف الحكم بأنه حضورى اعتبارى يكون صحيحا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المعارضة في الحكم الحضورى الاعتبارى ، لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا اثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز وكان الحكم الصادر في غيبة الطاعن والمعتبر حضوريا ، جائزا استئنافه ، فإن الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يكون قد طبق القانون تطبيقا سليما مما كان يوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف ، بيد أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتخفيف العقوبة على المحكوم عليه ، وكان الطعن مرفوعا عن الأخير وحده فلا يجوز القضاء بذلك حتى لا يضار الطاعن بطعنه وذلك

عملا بالمادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت أسباب الطعن واردة على حكم محكمة أول درجة الصادر في ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٨ والذي لم يطعن فيه بطريق الاستئناف وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به ، وكان لا يقبل من الطاعن أن يشير لأول مرة أمام محكمة النقض طعنا في الحكم الحضوري الذي لم يقرر باستئنافه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير اساس متعينا رفضه موضوعا مع إلزام الطاعن المصروفات المدنية .

الطعن رقم ٤٤٤١ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل بالقانونين رقمي ١١٦ لسنة ١٩٨٣، ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نص في المادة ١٥٥ منه على أن يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ، ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه من الأرض موضوع المخالفة وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة " وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٩٨ في القضية رقم ٦٤ لسنة ١٩ قضائية دستورية ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة - لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تقضى بأنه " ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم ، كما نصت في فقرتها الأخيرة على أنه " فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم يكن، وكان حكم الدستورية المذكور قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢١ مما يترتب عليه إلغاء ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ١١٦ لسنة ١٩٨٣، ٢ لسنة ١٩٨٥ من عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة .

٢. لما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذي يتبع

دون غيره ، وإذ كان قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد أعاد للقاضي سلطة وقف تنفيذ العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٥٥ من قانون الزراعة المذكور طبقاً للقواعد العامة المنصوص عليها في المادتين ٥٦،٥٥ من قانون العقوبات ومن ثم فإنه يكون في حكم القانون الأصلح في تطبيق المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنه ينشئ له وضعاً أصحح ، ذلك بأنه أصبح من حق القاضي أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة في الجريمة المسندة إلى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة - محكمة النقض - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه بقانون أصحح يسرى على واقعة الدعوى .

٣. لما كان الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقديرها من صميم عمل قاضي الموضوع إذ أن وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التي تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وهو ما يوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع في العقوبة التي يحكم بها ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإعادة.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : وهو مستأجر لأرض زراعية تركها الأرض غير مزرعة لمدة سنتين من آخر زراعة رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة ومستلزمات إنتاجها ، وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٥،١٥١ من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . وادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح قضت حضورياً بحبسه شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ وتغريمه خمسمائة جنيه وإنهاء عقد الإيجار للأرض محل الحضور وردها للمالك وألزمته

بأن يؤدي مبلغ واحد وخمسين جنيها للمدعى بالحق المدني على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة بنها الابتدائية - بميزة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس والتأييد فيما عدا ذلك.

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ترك الأرض غير مزرعة لمدة سنتين رغم توافر مقومات صلاحيتها للزراعة وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١، ١٥٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمي ١١٦ لسنة ١٩٨٣، ٢ لسنة ١٩٨٥ وقضت محكمة أول درجة حضوريا بحبس الطاعن شهرا مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيهه وانهاء عقد إيجار الأرض محل وردها للمالك ، وإذ استأنف الطاعن هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت تنفيذ عقوبة الحبس وتأييده فيما عدا ذلك . لما كان ذلك وكان القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المعدل بالقانونين رقمي ١١٦ لسنة ١٩٨٣، ٢ لسنة ١٩٨٥ قد نص في المادة ١٥٥ منه على أن يعاقب على مخالفة حكم المادة ١٥١ من هذا القانون بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه عن كل فدان أو جزء منه الأرض موضوع المخالفة وفي جميع الأحوال لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة " وكانت المحكمة الدستورية العليا قد قضت بتاريخ ٩ من مايو سنة ١٩٩٨ في القضية رقم ٦٤ لسنة ١٩ قضائية دستورية بعدم ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ من عدم جواز وقف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من القانون رقم

٤٨ لسنة ١٩٧٩ بإصدار قانون المحكمة الدستورية العليا تقضى بأنه " و يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، كما نصت فى فقرتها الأخيرة على أنه " فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن " وكان حكم الدستورية المذكور قد نشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٩٨/٥/٢١ مما يترتب عليه إلغاء ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين رقمى ١١٦ لسنة ١٩٨٣، ٢ لسنة ١٩٨٥ من عدم جواز وقف تنفيذ العقوبة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الشالية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضى بأنه " إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره " وإذا كان قضاء المحكمة الدستورية سالف الذكر قد أعاد للقاضى سلطة وقف تنفيذ العقوبة المنصوص عليها فى المادة ١٥٥ من قانون الزراعة المذكور طبقا للقواعد العامة المنصوص عليها فى المادتين ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات ومن ثم فإنه يكون فى حكم القانون الأصلح فى تطبيق المادة الخامسة من قانون العقوبات إذ أنه ينشئ له وضعاً أصح ، ذلك بأنه أصبح من حق القاضى أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة فى الجريمة المسندة إلى الطاعن . لما كان ذلك ، وكان لهذه المحكمة - بحكمة النقض - طبقا لنص الفقرة الشالية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه ، ولما كان الأمر بوقف تنفيذ العقوبة هو كتقديرها من صميم عمل قاضى الموضوع إذ أن وقف تنفيذ العقوبة من العناصر التى تلحظها المحكمة عند تقدير العقوبة ، وهو ما يوجب إعادة النظر أمام محكمة الموضوع فى العقوبة التى يحكم بها ، مما يتعين معه أن يكون مع النقض الإعادة ، وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

الطعن رقم ٤٥٢٤ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة - محكمة الموضوع - أن تقول كلمتها في شأنه سواء بالقبول أو بالرفض وفي إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الدفاع يعيبه بما يوجب نقضه .

٢. لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامي الطاعنة تقدم بدليل العذر ولم يعرض الحكم له ، إلا أنه بضم المفردات تبين خلوها من ذلك الدليل ، الأمر الذي يقطع بفقده نتيجة الإهمال في حفظه بالملف - وحتى لا تضار الطاعنة لسبب لا دخل لإرادتها فيه - فإنه لا يكون في وسع هذه المحكمة إلا أن تصدقها بقولها في قيام العذر القهري المانع من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية بما لا يصح معه القضاء فيها ، والحكم الصادر على خلاف القانون في هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذي يعلم الطاعن رسميا بصدوره ، وإذا كان هذا العلم لم يثبت في حق الطاعنة قبل يوم ١٢/٨/١٩٩٠ وهو اليوم الذي قررت فيه بالطعن كما أودعت أسبابه في ذات اليوم ، فإن التقرير بالنقض وإيداع الأسباب يكونان قد تما في الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا.

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الدعاء المباشر ضد الطاعنة بوصف أنها أعطت له شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمها بذلك وطلب عقابها بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات . وإلزامها أن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادة الاتهام

بحسب المتهمة سنة مع الشغل وكفالة مائة جنيه وإلزامها أن تؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارضت وقضت في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

عارضت وقضت في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليها في الحكم بطريق

النقض..... الخ.

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٨/١٠/١٩٨٩ باعتبار معارضة الطاعنة الاستئنافية كأن لم تكن ، فقررت الطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٢/٨/١٩٩٠ كما قدمت أسباب طعنها في ذات اليوم متجاوزة في التقرير بالطعن وتقديم الأسباب الميعاد المنصوص عليه بالمادة ٣٤ من القانون لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلا أنها تعللت بأن المرض حال بينها وبين حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه - وبالتالي دون علمها بالحكم الذي صدر فيها - وأن محاميا حضر عنها بتلك الجلسة وقدم شهادة مرضية ، إلا أن المحكمة لم تحقق عذرها أو ترد عليه .

لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أنه عند نظر المعارضة بجلسة ٢٨/١٠/١٩٨٩ حضر محام عن الطاعنة وقدم دليل العذر ، وقضت المحكمة المطعون فيه باعتبار المعارضة كأن لم تكن ولم يشر الحكم إلى حضور محامي الطاعنة ولا إلى ما أبداه من عذر .

لما كان من المقرر أنه إذا تقدم المدافع عن المعارض بما يبين عذره في عدم الحضور كان لزاما على المحكمة - محكمة الموضوع - أن تقول كلمتها في شأنه سواء

بالقبول أو بالرفض وهى إغفال الحكم الإشارة إلى ذلك مساس بحق الدفاع يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة - أما وقد اتخذت الطاعة من ذات العذر سببا حال دون علمها بصدور الحكم المطعون فيه الأمر الذى يفتح معه ميعاد الطاعن بالنقض لهذا إلى يوم علمها رسميا بصدوره - فإنه يكون لهذه المحكمة النظر في هذا العذر و تقديره اعتبارا بأنه يتعلق بشكل الطعن بالنقض . لما كان ما تقدم جميعه ، وكان الثابت بحضور جلسة المحاكمة الاستئنافية أن محامى الطاعة تقدم بدليل العذر ولم يعرض الحكم له ، إلا أنه يضم المفردات تبين خلوها من ذلك الدليل ، الأمر الذى يقطع بفقده نتيجة الإهمال فى حفظه بالملف - وحتى لاتضار الطاعة لسبب لا دخل لإرادتها فيه - فإنه لا يكون فى وسع هذه المحكمة إلا أن تصدقها بقولها فى قيام العذر القهرى المانع من حضور جلسة المعارضة الاستئنافية بما لا يصح معه القضاء فيها والحكم الصادر على خلاف القانون فى هذه الحالة لا يفتح ميعاد الطعن فيه إلا من اليوم الذى سيعلم الطاعن رسميا بصدوره ، وإذا كان هذا العلم لم يثبت فى حق الطاعة قبل يوم ١٢/٨/١٩٩٠ وهو اليوم الذى قررت فيه بالطعن كما أودعت أسبابه فى ذات اليوم ، فإن التقرير بالطعن بالنقض وإبداع الأسباب يكونان قد تما فى الميعاد مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا ، وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

الطعن رقم ٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢ وقرر المحكوم عليه الثاني بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤ ، وقدم مذكرة بأسباب طعنه بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بنى عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضوري وكان هذا الميعاد ينقضي بالنسبة للحكم المطعون فيه يوم ١٩٨٩/٥/١ بيد أنه لما كان ذلك اليوم قد صادف عطلة رسمية بمناسبة عيد العمال ومن ثم فإن ميعاد الطعن بمتد إلى يوم ١٩٨٩/٥/٢ . لما كان ذلك ، فإن تقدير الطعن وتقسيم أسبابه يكونان قد تما في الميعاد القانوني ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

٢. لما كان من المقرر أنه لا يلزم الحكم أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .

٣. لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وعت فيها . وإذا كان الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه والتي لا يمارى الطاعن أن لها أصلها الصحيح في أوراق الدعوى من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من مقارفة الطاعن للجرائم التي دانه بها ، فإن النعي في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٤. نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٥. بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه اطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يقبل معه معاودة التصدى أمام محكمة النقض.

٦. من المقرر أن الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملثم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة في الدعوى .

٧. من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلام أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام الحكم قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في مقام التدليل على توافر جريمة التزوير في محرر رسمي في حق الطاعن ، وما لستدل على علمه بالتزوير ، تتحقق به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة التي دانه بها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها بما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٨. إذ كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدّها وهي جريمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي ، وأوقعت عليه المحكمة عقوبتها عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ، فإنه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جرميتي التزوير في محرر عرفي والاستحصال على خاتم إحدى الجمعيات .

٥. لما كان الثابت من مدونات الحكم والفردات أن من قام بالمضاهاة من خبراء قسم بحث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى وكان هؤلاء الخبراء لا يعينون إلا بعد التحقق من كفايتهم وصلاحياتهم لأعمال القسم الذى يعينون به ذلك تبعا لما تقضى به المادتان ١٨، ٣٥ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء وإذا كان الحكم قد اطمأن إلى تقرير هذا الخبير فإن معنى الطاعن بعدم دقته لا يعدو أن يكون جدلا فى تقدير المحكمة لعمل الخبراء وهو ما لا يجوز أمام محكمة النقض.

١٠. من المقرر أن الأصل فى تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التاليفية لتلك التقارير شأنها فى ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها فى تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد فى تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، فبكون هذا النعى بدوره جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به .

١١. لما كان يبين من مراجعه الأوراق أن الطاعن وإن كان قد طلب فى المحاكمة الأولى نواب خبير استشارى لإجراء المضاهاة إلا أنه لم يثر فى دفاعه لدى محكمة الإحالة شيئا يتصل بهذا الأمر ، أو ما يشير إلى تمسكه بدفاعه السابق فى شأنه ، ومن ثم لا يكون له أن يطلب من المحكمة الأخيرة إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يبد أمامها . ولا يغير من ذلك أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة بهيئة الدعى إلى محكمة الإحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض ، لأن هذا الأصل المقرر لا ينتهى إلى وسائل الدفاع التى لا مناحة فى أن ملاك الأمر فيها يرجع أولا وأخيرا إلى المتهم وحده يختار منها - هو أو المدافع عنه - ما يناسب ويتسق مع خطته فى الدفاع ويدعى منها ما قد يرى - من بعد - أنه ليس

كذلك ، ومن هذا القبيل مسلك الطاعن في الدعوى في المحاكمة الأولى ولدى محكمة الاحالة .

١٠ . لما كان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافر به جناية الاشتراك في تزوير محرر رسمي كما هي معرفة به في القانون ، وكان النعى بأن الواقعة مجرد جنحة معلقب عليها بنص المادة ٩٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنقها للواقعة وجلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، مادام قضاؤها في ذلك سليما . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير مقبول.

١٣ . من المقرر أن الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى التأديبية لاختلاف الدعوتين سببا وموضوعا وإن قوة الأمر المقضى أمام المحكمة الجنائية لا تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشئ المحكوم فيه أمام المحاكم الجنائية.

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلاما من (١).....(٢).....
"طاعن" (٣).....(٤).....(٥).....(٦).....
بأنهم : أولا : اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو محضر المناقشة المؤرخبوضع إمضاءات مزورة بأن اتفقوا معه على ارتكابها وساعدوه في ذلك بتقديم المحرز المذكور إليه فقام المجهول بالتوقيع بإمضاء نسبة زورا إلىفوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : استعملوا المحرر المزور موضوع التهمة الأولى فيما زور من أجله وحصلوا على سند نقل حيازة الأرض الزراعية موضوع النزاع إلى المتهم الأول . ثالثا : اشتركوا بطريق الاتفاق والمساعدة مع مجهول في تزوير عقد الإيجار

المؤرخ.....والتنازل عن حيازة الأراضي الزراعية المذكورة بطريق الاصطناع ووضع امضاءات مزورة بأن اتفقوا معه على ارتكابها وساعدوه في ذلك بأن أمدوه بالبيانات المتعلقة بالمجنى عليها فقام المجهول باصطناع تلك المحررات على غرار المحررات الصحيحة وملاً ببياناتها ووقع عليها بإمضاءات نسبها إلى.....فوقعت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . رابعاً: استعملوا المحررات المزورة موضوع التهمة الثالثة فيما زورت من أجله وحصلوا على سند نقل حيازة الأرض الزراعية سالفة الذكر إلى المتهم الأول . خامساً: استحصلوا بغير حق إحدى الجمعيات (جمعيةالتعاونية الزراعية) واستعملوه استعمالاً ضاراً بمصلحة عامة على النحو المبين بالتحقيقات ، وأحالتهم إلى محكمة جنايات دمنهور لمحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢/٤٠ - ٣، ٤١، ٤٢، ٢٠٦ مكرراً ، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٤، ٢١٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧، ٢٧، ٥٥، ١/٥٥ من ذات القانون بمعاينة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنة وبغزل كل من الطاعنين الأول والثاني والسدس من وظائفهم لمدة سنتين ومصادرة المحررات المزورة المضبوطة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس . فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . ومحكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعنين جميعاً إلى محكمة جنايات دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة أخرى . ومحكمة الإعادة - هيئة مغايرة - حضورياً عملاً بالمواد ٤٠/٤١ وثالثاً، ٤١، ٢٠٦ مكرراً ، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤، ٢١٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧، ٥٥، ٥٦ من ذات القانون بمعاينة المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات ومصادرة الأوراق المزورة المضبوطة . فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية.....الخ.

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٢ وقرر المحكوم عليه الثاني بالطعن فيه بتلويح النقض بتاريخ ١٩٨٩/٤/٤ ، وقدم مذكرة بأسباب طعنه بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢ - ولما كانت المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - تنص على وجوب التقرير بالطعن وإيداع الأسباب التي بني عليها في ظرف أربعين يوما من تاريخ الحكم الحضورى وكان هذا الميعاد ينقضى بالنسبة للحكم المطعون فيه يوم ١٩٨٩/٥/١ بيد أنه لما كان ذلك اليوم قد صادف عطلة رسمية بمناسبة عيد العمال ومن ثم فإن ميعاد الطعن يمتد إلى يوم ١٩٨٩/٥/٢ ، لما كان ذلك ، فإن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان قد قضا في الميعاد القانونى ويكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاشتغال في تزوير محرر رسمي ومحركات عرقية واستعمالها . واستحصاله بغير حق على خاتم إحدى الجمعيات واستعماله استعمالا ضارا بمصلحة عامة قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال . والخطأ في تطبيق القانون ، والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم قد خلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأدلة الثبوت عليها ، ولم يستظهر أركان الجرائم التي دانه بها ، وأغفل الحكم - إيرادا وردا - دفاعه القائم على عدم ارتكابه الجرائم المسندة إليه لشواهد عددها منها أنه لم يتسلم عملته إلا بعد انتهاء خدمته العسكرية في عام ١٩٧٦ بدلالة الشهادة الرسمية المقدمة منه بجلسة المحاكمة ، وأن المجنى عليها تقيم بعيدا عن الأرض موضوع النزاع بما يستحيل عليها أن تقوم بزراعتها ، وإن تلك الأرض كانت في حيازة المتهم الأول كمستأجر وأنه سدد مديونية سابقة عليها وكان يتسلم مستلزمات الانتاج من الجمعية الزراعية المختصة ويسلم القيمة الإيجارية للمجنى عليها كما لم يستظهر الحكم القصد الجنائى

لدى الطاعن في جريمة التزوير ، هذا إلى أنه التفت عما أثاره المدافع عن الطاعن من الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة - بالنسبة لتهمة تزوير عقد الإنجليز - دون أن يعرض له إيرادا أو ردا ، فضلا عن عدم توافر أركان جريمة الاستحصال بغير حق على خاتم إحدى الجمعيات في حقه ، كما أخذ الحكم بتقرير خبير قسم أبحاث التزييف والتزوير مع أن آراء خبراء الخطوط لا تستند إلى قواعد ثابتة تؤدي إلى نتيجة لازمة بل مرجعها إلى اجتهادات في تعرف اللامات الخطية . ولم تجبه المحكمة إلى طلبه ندب خبير استشاري لإجراء المضاهاة على التوقيعات المنسوب صدورهما للمجنى عليها على المحررات المدعى بتزويرها ، وفصلا عن ذلك ، فإن الواقعة في حقيقتها مجرد جنحة معاقب عليها بنص المادة ٩٤ من قانون الزراعة وقسم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . وأخيرا فإنه تم مجازاة الطاعن إداريا عن المتهم المسندة إليه ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه واقعة الدعوى بقوله "..... إن المتهمين وآخر توفي اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع مجهول في ارتكاب تزوير في تحرير رسمى هو محضر المناقشة المؤرخ ١٩٧٦/٦/٢ . وكذا عقد الإنجليز المؤرخ واقترارى التنازل عن الحيازة المينة بالأوراق لاثبات أن الأطيان المملوكة عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المرحوم قد تم تأجيرها وتفلت حيازتها للمتهم الأول بأن اتفقوا معه على تزوير تلك المستندات وساعده على ذلك بأن أمدوه بالبيانات اللازمة لذلك فقام المجهول بالتوقيع على محضر المناقشة سالف الذكر بتوقيع نسبه زورا إلى المجنى عليها سالف الذكر كما قام باصطناع عقد إيجار ووقع عليه وعلى إقرارى نقل الحيازة بتوقيعات نسبها زورا إلى المجنى عليها ، وقام المتهم الثانى (الطاعن) بالتوقيع على محضر المناقشة بما يفيد أن المجنى عليها ، وقام المتهم الثانى (الطاعن) بالتوقيع على محضر المناقشة بما يفيد أن المجنى عليها هي الموقعة عليه ، كما قام والمتهم الأول بالتوقيع على عقد الإنجليز بما يفيد أن المجنى عليها هي الموقعة عليه ، كمسا قام المتهمون الثلاث

.....و.....و..... بالتوقيع على اقرارى التنازل من الحيازة بما يفيد صحة توقيع المجنى عليها ، وقام المتهم الثالث بوضع بصمة خاتم الجمعية على المستندات المزورة سألقة الذكر دون حق فوقعت جرائم التزوير المذكورة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة ، ثم قام المتهمان الأول والثاني باستعمال المحررات المزورة سألقة الذكر بأن قدماها إلى الجهات المختصة مع علمهما بتزويرها وتمكنا بذلك من الحصول على سند نقل حيازة الأرض من المجنى عليها إلى المتهم الأول .

ولما كان من المقرر أنه لا يلزم الحكم أن يتحدث صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمة التزوير مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها . وإذا كانت الأدلة التي عول عليها الحكم المطعون فيه والتي لا يمارى الطاعن أن لها أصلها الصحيح في أوراق الدعوى من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها من مقارفة الطاعن للجرائم التي داله بها فإن النعى في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجرائم مردوداً بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل رداً طالما كان الرد عليها مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقائع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحتها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو مالا يقبل معه معاودة التصدى أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من القصور في قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - أن الأدلة في المواد الجنائية اقتناعية للمحكمة أن تلفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها من باقى الأدلة في الدعوى ، ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا

الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة التزوير من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التي تفصل فيها محكمة الموضوع في ضوء الظروف المطروحة عليها ، وليس بلازم أن يتحدث الحكم عنه صراحة وعلى استقلال ، مادام الحكم قد أورد من الوقائع ما يدل عليه ، وكان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في مقام التدليل على توافر جريمة التزوير في محرز رسمي في حق الطلعن ، وما استدلل به على علمه بالتزوير ، تتحقق به كافة العناصر القانونية لتلك الجريمة التي دانه بها ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلا في واقعة الدعوى وتقدير أدلتها بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها وهي جريمة الاشتراك في تزوير محرز رسمي ، وأوقعت عليه المحكمة عقوبتها عملا بنص المادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد ، فإنه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جرمي التزوير في محرز عرفي والاستحصال بغير حق على غاتم إحدى الجمعيات . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم والمفردات أن من قام بالمضاهاة من خبراء قسم أبحاث التزييف بمصلحة الطب الشرعي وكان هؤلاء الخبراء لا يعينون إلا بعد التحقق من كفايتهم وصلاحتهم لأعمال القسم الذي يعينون به وذلك طبقا لما تفضى به المادتان ١٨ ، ٣٥ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء ، وإذا كان يكون جدلا في تقدير المحكمة لعمل الخبير وهو مالا يجوز أمام محكمة النقض . كما أنه من المقرر أن الأصل في تقرير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة الدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل ، وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بمسما ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، فيكون هذا النعي بدوره جدلا موضوعيا لا شأن لمحكمة النقض به . لما كان ذلك ، وكان يبين من

مراجعة الأوراق ان الطاعن وإن كان قد طلب في المحاكمة الأولى نذب خبر
استشارى لإجراء المضاهاة إلا أنه لم يثر في دفاعه لدى محكمة الإحالة شيئا يتصل بهذا
الأمر ، أو ما يشير إلى تمسكه بدفاعه السابق في شأنه ، ومن ثم لا يكون له أن يطلب
من المحكمة الأخيرة إجراء تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يبد أمامها ، ولا
يغير من ذلك أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة التى
كانت عليها قبل صدور المنقوض ، لأن هذا الأصل المقرر لا يتناهى إلى وسائل
الدفاع التى لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع أولا وأخيرا إلى المتهم وحده يختار
منها - هو المدافع عنه - ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويدع منها ما قد يورى
- من بعد - أنه ليس كذلك ، ومن هذا القبيل مسلك الطاعن في الدعوى في المحاكمة
الأولى ولدى محكم الإحالة . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافق
به جنائية الاشتراك في تزوير محرر رسمى كما هى معرفة به في القانون ، وكان النعى
بان الواقعة مجرد جنحة معاقب عليها بنص المادة ٩٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة
١٩٦٦ لا يعدو أن يكون منازعة في الصورة التى اعتنتها المحكمة للواقعة وجدلا
موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في
وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، مادام قضاؤها في ذلك سليما - كما هو
الحال في الدعوى - ويضحى ما يشير الطاعن في هذا الصدد غير مقبول . لما كان
ذلك ، وكان من المقرر أن الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى التأديبية
لاختلاف الدعوتين سببا وموضوعا وأن قوة الأمر المقضى أمام محكمة الجنائية لا
تكون إلا للأحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فإن الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية
لا تنقض بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشيء المحكوم فيه أمام المحاكم الجنائية .
لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يسؤدى إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ولها كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى دليل تظنن إليه أن الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق .

٢. لما كان وزن أقوال الشاهد وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة تترله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذى تظنن إليه ولها أن تحصلها وتفهم سياقها وتستشف مراميها فإدامت فيما تحصله لا تحرف الشهادة عن مضمونها ولا يشترط في شهادة الشهود أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سلغ تجربه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذى روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

٣. من المقرر أن تناقض أحد الشهود أو تضاربه من أقواله بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .

٤. لما كان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستتوية للعقوبة والظروف التي وقعت فيها بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - وكان ما

أورده الحكم المطعون فيه تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على ما هي محددة فى القانون كما أورد مؤدى أدلة الثبوت التى عول عليها فى إدانة الطاعنة وبما تنحسر عنه قالة القصور فى التسبب فإن ما تثيره الطاعنة فى شأن ذلك لا يكون له محل .

٥. لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما حبّله الحكم من اقوال الشاهد له صداه وأصله الثابت فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم بدعوى الخطأ فى الاسناد فى هذا الصدد يكون له محل .

٦. لما كان من المقرر أنه لا يشترط فى جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التى يطلب من الموظف أدائها داخلية فى نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفى أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها وأن يكون من طلب منه الرشوة قد اتجر معه على هذا الأساس ، كان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى حق الطاعنة أنها مهندسة التنظيم التى يدخل فى اختصاص وظيفتها فحص طلبات واستخراج رخص المبانى وإجراء المعاينات وتحرير مخالفات محاضر التنظيم خلال الفترة من حتى، أنها طلبت وأخذت رشوة مقابل إنهاء الإجراءات الخاصة باستخراج رخصة بناء الشاكي ودان الطاعنة على هذا الاعتبار فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويكون ما تنعاه الطاعنة فى هذا الشأن لا أساس له .

٧. لما كان من المقرر أن القصد الجنائي فى الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو للاخلال بواجباته وأنه ثمن لتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملابسات التى صاحبت العمل أو الامتناع أو الاخلال بواجبات الوظيفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن المبلغ قدم للطاعنة تنفيذا للاتفاق السابق الذى انعقد بينها وبين

الشاكى للعمل على استخراج ترخيص البناء وهو ما يتحقق به معنى التجار
بالوظيفة ويتوالى به القصد الجنائى ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة بشأن أن المبلغ
كان قيمة التأمين والتفات المحكمة عن دفاعها في هذا الصدد يكون لا محل له .

٨. لما كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنها اطرح التسجيلات التى تمت ولم يأخذ
بدليل المستمد منها وبني قضاءه على ما اطمأن إليه من أقوال الشهود وضبط
مبلغ الرشوة بحقية يد المتهم وقت الضبط فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلا
على أى دفاع يتصل بهذه التسجيلات .

٩. لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو
الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه
في طلباته الختامية . وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعة لم
تمسك بضم ملف الترخيص أو ضم مستندات أخرى ، وكان ما اثبت بمحضر
جلسة المرافعة الأولى أن المدافع عن الطاعة بعد أن طلب التصريح له باستخراج
شهادة من الحى المختص عن طبيعة عمل الطاعة أضاف ، مع الاطلاع على
ملف الترخيص رقم ، وهو لا يعد من قبيل الطلب الجازم ، ومن ثم
فليس لها من بعد أن تنعى على المحكمة قعودها عن إجراء لم تطلبه ويكون ما
تثيره في هذا الصدد غير سديد .

١٠. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعة قد تنازل عن
سماع شهود الإثبات الغائبين واكتفى بأقوالهم بالتحقيقات والمحكمة تلت أقوالهم
بالجلسة ، وكانت المحاكمة قد جرت في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من
قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذى يحول
للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، فبان
النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

١١. من المقرر أنه لا تثريب على محكمة الموضوع إن هي أعرضت عن أقوال شهود الطاعة مادامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ولأن في قضائها بالإدانة لأدلة الشبوت دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال الشهود فاطرحتها .

١٢. لما كان الدفع بتلفيق الاتهام من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل يكفي أن يكون الرد مستفادا من الأدلة التي عولست عليها المحكمة بما يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتسهم لحملها على عدم الأخذ بها دون أن تكون ملزمة ببيان علة لطرحها إياها.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنة بوصف أنها موظفة عمومية مهندسة تنظيم بحى..... طلبت وأخذت لنفسها رشوة لأداء عمل من أعمال وظيفتها بأن طلبت وأخذت من مبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل الرشوة مقابل إنهاء الإجراءات الخاصة باستخراج رخصة بناء استكمال وتعليق للعقار ملكه على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمتها طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حاضوريا عملا بالمادة ١٠٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبتها بالحبس لمدة ثلاث سنوات وبغريمها ألف جنيه .

فطعنت المحكوم عليها في الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعنة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة طلب الرشوة قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الدفاع عن الطاعنة أثار دفاعا مؤداه أن الواقعة لا

تنطوى على جريمة الرشوة لعدم توافر أركانها إذ أن ما قامت به الطاعنة لا يعدو أن يكون من قبيل الخدمة العامة للشاكي ، وأن المبلغ المضبوط بحقيبتها هو قيمة وثيقة التأمين الخاصة باستخراج رخصة البناء ، فضلا عن عدم اختصاصها بالعمل الذى قبل بأخذ الرشوة من أجله ، وعول الحكم على أقوال الشهود رغم أنها لا تؤدي إلى ما رتب عليه الحكم لتناقضها ومخالفتها للثابت بالتسجيلات الصوتية ، وأورد أقوال الشاهد الرابع بما يخالف الثابت بمحضر الجلسة ولم يحيط بسياق أقواله ويفهم مراميها، هذا إلى أن المحكمة لم تحقق شافية المرافعة بسماع باقى شهود الإثبات ، ولم تعرض لأقوال شهود الطاعنة ، ولم تستجب لطلب الدفاع ضم مستندات وملف الترخيص للاطلاع عليه للتدليل على عدم صحة بلاغ الشاكي وتلفيق الاقحام لها وكيديته ، وأخيرا دفعت الطاعنة ببطلان إذن التسجيل لأنه لم يصدر من القاضى الجزئى وببطلان إجراءات تفريغ شرطة التسجيل إلا أن الحكم لم يعرض لدفاعها مما يعيبه بما يوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الرشوة التى دان الطاعنة بها وأورد على ثبوتها فى حقها أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليها اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ولها كامل الحرية فى أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أى دليل تظمن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشاهد وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه ولها أن تحصلها وتفهم سياقها وتستشف مراميها مسادامت فيما تحصله لا تحرف المادة عن مضمونها ولا يشترط فى شهادة الشهود أن تكون واردة

على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستتاج سائغ تجريه المحكمة يتلاءم به ما قاله الشهود بالقدر الذي روه مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها بل أن تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة - وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المعاقب عليها بمقتضى المادة ١٠٣ من قانون العقوبات على ما هي محددة في القانون كما أورد مؤدى أدلة الثبوت التي عول عليها في إدانة الطاعنة وبما تنحسر عنه قاله .
القصور في السبب فإن ما تثيره الطاعنة في شأن ذلك لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن ما حصلتة الحكم من أقوال الشاهد له صداه وأصله الثابت فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة بل يكفي أن يكون له نصيب فيها يسمح له بتنفيذ الغرض منها وأن يكون من طلب منه الرشوة قد انجز معه على هذا الأساس ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعنة أنها مهندسة التنظيم التي يدخل في اختصاص وظيفتها فحص طلبات واستخراج رخص المباني واجراء المعاينات وتحرير مخالفات محاضر التنظيم خلال الفترة من حتى وأنها طلبت وأخذت رشوة مقابل إنهاء الإجراءات الخاصة باستخراج رخصة بناء الشاكي ودان الطاعنة على هذا الاعتبار قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقا صحيحا ويكون ما تنعاه الطاعنة

في هذا الشأن لا أساس له . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في الرشوة يتوافر بمجرد علم المرتشى عند طلب أو قبول الوعد أو العطية أو الفائدة أنه يفعل هذا لقاء القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من أعمال الوظيفة أو الإخلال بواجباته وأنه ثمن لاتجاره بوظيفته أو استغلالها ويستنتج هذا الركن من الظروف والملايسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على أن المبلغ قدم للطاعة تنفيذا للاتفاق السابق الذي انعقد بينها وبين الشاكي للعمل على استخراج ترخيص البناء وهو ما يتحقق به معنى الاتجار بالوظيفة ويتوافر به القصد الجنائي ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة بشأن أن المبلغ كان قيمة التأمين والتفات المحكمة عن دفاعها في هذا الصدد يكون لا محل له . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنها اطرح التسجيلات التي تمت ولم يأخذ بالدليل المستمد منها وبني قضاءه على ما اطمأن إليه من أقوال الشهود وضبط مبلغ الرشوة بحقية يد المتهمه وقت الضبط فقد انحسر عنه الالتزام بالرد استقلالاً على أي دفاع يتصل بهذه التسجيلات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابهته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والأصرار عليه في طلباته الختامية . وكان البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعة لم تتمسك بضم ملف الترخيص أو ضم مستندات أخرى ، وكان ما أثبت بمحضر جلسة المرافعة الأولى أن المدافع عن الطاعة بعد أن طلب التصريح له باستخراج شهادة من الجي المختص عن طبيعة عمل الطاعة أضاف " مع الاطلاع على ملف الترخيص رقم " وهو لا يعد من قبيل الطلب الجازم ، ومن ثم فليس لها من بعد أن تنعى على المحكمة بعودها عن إجراء لم تطلبه ويكون ما تثيره في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعة قد تنازل عن سماع شهود الإثبات الغائبين واكتفى بأقوالهم بالتحقيقات والمحكمة تلت أقوالهم بالجلسة ، وكانت المحكمة

قد جرت في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية
بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي يخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود
إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع
لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا تثريب على محكمة الموضوع
إن هي أعرضت عن أقوال شهود الطاعنة مادامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير
ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ولأن في قضائها بالإدانة لأدلة
الشبوت دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها فإن ما تثبته
الطاعنة في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق الاتهام
من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم بل يكفي أن
يكون الرد مستفادا من الأدلة التي عولت عليها المحكمة بما يفيد أطرافها جميع
الاعتبارات التي ساقها الدفاع عن المتهم لحملها على عدم الأخذ بما دون أن تكون
ملزمة ببيان علة أطرافها إياها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير
أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٣٥٣١ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

من المقرر أن المادة ٣١ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا ابتى عليها منع السير في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان لا يبنى على صدور الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى منع السير فيها ذلك أن الحال لا يعدو أحد الأمرين ، فإما أن تحكم محكمة الجنايات باختصاصها بنظرها والحكم فيها وبذلك تنتهي الخصومة أمامها وأما أن تحكم بعدم اختصاصها فتقوم حالة التنازع بين حكيمين بعدم الاختصاص مما تختص به المحكمة المنوط بها مسائل تنازع الاختصاص .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر ضد المطعون ضدهم أمام محكمة جنايات القاهرة بوصف أنهم سبوا وقذفوا وشهروا وازدروا في حقه علنا ٣٠٧، ٣٠٨ من قانون العقوبات والمادة ٢١٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، وإلزامها متضامين فيما بينهم بأن يؤدوا له مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا بعدم اختصاصها نوعيا بنظر الدعوى الجنائية ، وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وإلزام رافعها بالمصروفات .
فطعن الأستاذ..... المحامي عين الأستاذ..... المحامي في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بعدم اختصاص محكمة الجنايات نوعياً بنظر الدعويين الجنائية المدنية استناداً إلى انعقاد الاختصاص بالحكم في الدعوى الجنائية لمحكمة الجناح المختصة بما مفاده أن الحكم فيهما غير منه للخصومة . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المعدل بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - لاتبخير الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان لا يبنى على صدور الحكم المطعون فيه بعدم اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى منع السير فيها ذلك أن الحال لا يعدو أحد أمرين ، فإما أن تحكم محكمة الجناح باختصاصها بنظرها والحكم فيها وبذلك تنتهي الخصومة أمامها وأما أن تحكم بعدم اختصاصها فتقوم حالة التنازع بين حكّمين بعدم الاختصاص مما تختص به المحكمة المنوط بها مسائل تنازع الاختصاص . لما كان ما تقدم ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ، فإن الطعن فيها بطريق النقض يكون جائزاً مما يتعين الحكم بعدم جواز الطعن المقدم من المدعى بالحقوق المدنية في الحكم المطعون فيه مع مصادرة الكفالة .

الطعن رقم ٥١٨٩ لسنة ٦٨ القضائية

جلسة ٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد إلا أن لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسباب يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .
٢. لما كانت النيابة العامة . وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على محكمة النقض عملا بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها مؤرخة..... ومؤشر عليها بتاريخى، انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم المعروض فيما قضى به حضوريا من إعدام المحكوم عليه - وشهرته وذلك دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث منه أنه روع فيه عرض القضية في ميعاد الستين يوما المينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون المعدل بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد وعلى ما جرى بع قضاء محكمة النقض - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها من تلقاء نفسها وتبين من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .
٣. من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ووسائل العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى

حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الصحيح في الأوراق.

٤. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، وكان تناقض الشاهد في بعض التفاصيل بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - ولم يورد من تلك التفصيلات أو يستند إليها في تكوين عقيدته ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم قد اعتنق صورة واحدة للواقعة ، وأورد مؤدى أدلة الثبوت - بغير تناقض - بما يتفق وهذا التصور فإن الحكم يكون قد سلم من التناقض في التسبيب .

٥. لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقة للحقيقة والواقع ، ولما كانت المحكمة قد خلصت في استدلال سائغ إلى سلامة الدليل المستمد من اعتراف المحكوم عليه بالإعدام في تحقيقات النيابة لما ارتأته من أنه يطابق الواقع الذي استظهرته من التقرير الطبي الشرعي وأيدته أقوال شهود الإثبات ، ومن خلوه مما يشوبه وصدوره عنه طوعية واختيارا فإنه يكون قد سلم من الخطأ في هذا الصدد .

٦. من المقرر أن جريمة خطف الأنثى بالتحيل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بانتزاع هذه الأنثى وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد

العبث بها وذلك عن طريق استعمال فعل من أفعال الغش والإبهام ممن شأنه خداع المجنى عليها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرداتها.

٧. من المقرر أن ركن القوة في جناية الموافقة التي يتحقق باقترانها بجريمة الخطف ظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من المجنى عليه سواء باستعمال التهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر في المجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقارفة وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه .

٨. لما كان من المقرر أن ظرف الاقتران الذي نصت عليه المادة ٢٩٠ عقوبات لتحقيقه أن يثبت الحكم قيام المصاحبة الزمنية بين جريمتي الخطف والموافقة بأن تكونا قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ولا يشترط وقوعهما في مكان واحد وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة . وكان ما أثبتته بمدوناته كافيا للتدليل على إسهام المحكوم عليه في ارتكابه الواقعة قد أصاب صحيح القانون بصفته فاعلا أصليا فيها ، كما أثبت عليه في تدليل سائغ أن المحكوم عليه بالإعدام - لم يتمكن من مواجهة المجنى عليها إلا تحت التهديد بما يتوافر به جريمة مواجهة أنشئ بغير رضاها في حقه بكافة أركانها بما فيها ركن القوة واستظهر وقوع الخطف والمواجهة في فترة زمنية قصيرة بما يتحقق به اقتران هاتين الجريمتين فإن ما أثبتته الحكم في ذلك ما يكفي لإدانة المحكوم عليه طبقا لنص المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات .

٩. من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة وكيدية الاتهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

١٠. لما كان الحكم المعروض الصادر بإعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دانه بهما - وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة لها معيناها الصحيح من الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها على ما سلف بيانه واستظهر في حقه أركان جريمتي خطف أنثى بالإكراه ووقاعها بغير رضاها وظرف الاقتران على ما هما معرفتان به في القانون كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون وإعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية من استطلاع رأى مفتى الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع أراء أعضاء المحكمة وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وصادر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فيتعين لذلك قبول عرض النيابة العامة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلا من (١) (طاعن وشهرته "سيد علام" ٢) وشهرته " سيد الغضبان " ٣) وشهرته "أشرف علام" . بأنهم استوقفوا المتهمان الأول والثاني حال سيرها وأخرى بالطريق العام وأشهرا في وجهها أسلحة بيضاء "مطواة " قرن غزال وسنجة " وجذبها داخل سيارة أجرة رفقتهم يقودها المتهم المجهول ومنعاه المتهمان الثالث والثاني من الاستغاثة والمقاومة بالتعدى عليها ضربا دون إحداث إصابات بها وتوجهوا بها إلى مكان قصي

عن أعين ذويها " منطقة زراعية نائية" وقد اقترنت تلك الجناية بجناية أخرى هي أنه في ذات الزمان والمكان سالف الذكر واقع المتهم الأول الجنى عليها المخطوفة كرها عنها بأن أكرهها على خلع ملابسها مبددا إياها بالأسلحة البيضاء آنفة الذكر وطرحها أرضا وجثم فوقها وأولج قضيه في فرجها حتى أمنى بها حال وجود المتهمين الآخرين بمحل الواقعة لموازرتيه وتعاضده الأمر المعاقب في خطف داليا.....بالإكراه بأن استوقفها المتهمان الأول والثاني حال سيرها والجنى عليها الأول بالطريق العام وأشهرا في وجهها أسلحة بيضاء "مطواة"، أسلحة، وجذبها المتهم الثاني نحو السيارة سألقة الذكر يقودها المتهم المجهول ويستقلها الثالث وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو استغاثة الجنى عليها بالمارة. ثالثا: المتهمان الأول والثاني أحرزا سلاحين أبيضين " مطواة قرن غزال وسنجة " بدون مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية وإحالتهم إلى محكمة جنايات الجيزة لمحاكمتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة. والمحكمة المذكورة قررت بإجماع الآراء إرسال أوراق القضية لفضيلة مفتي الجمهورية لإبداء الرأي وحددت جلسة.....للنطق بالحكم. وبالجلسة المحددة قضت بحضورها عملا بالمواد ١/٤٥، ١/٤٦، ٢٩٠، من قانون العقوبات والمواد ١/١، ٥، مكرر/١، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقوانين أرقام ٢٦ لسنة ١٩٧٨، ١٦٥ لسنة ١٩٨١، ٧٩ لسنة ١٩٩٢ والبندين العاشر والحادي عشر من الجدول رقم واحد المرفق بالقانون الأول والمستبدل بالقانون الأخير مع أعمال المادتين ١٧، ٣٢ من قانون العقوبات وإجماع الآراء بمعاقبة المتهم.....وشهرته " سيد...(الطاعن) بالإعدام. ثانيا: بمعاقبة كل من سعيد.....وشهرته " سعيد" وأشرف وشهرته أشرف.....بالأشغال الشاقة المؤبدة. ثالثا: بمصادرة الأسلحة البيضاء المتنبوطة.

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض كما عرضت النيابة العامة القضية بمذكرة مشفوعة برأيها في القضيةالخ.

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالطعن الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . ومن حيث إن النيابة العامة . وإن كانت قد عرضت القضية الماثلة على محكمة النقض عملا بالمادة ٤٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ مشفوعة بمذكرة برأيها مؤرخة..... ومؤشر عليها بتاريخ.....، انتهت فيها إلى طلب إقرار الحكم المعروض فيما قضى به حضوريا من إعدام المحكوم عليه - - وشهرته وذلك دون إثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه أنه روعي فيه عرض القضية في ميعاد الستين يوما المبينة بالمادة ٣٤ من ذلك القانون المعدلة بالمادة التاسعة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ ، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة العامة ، بل إن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها من تلقاء نفسها وتبين من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب ، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة العامة في الميعاد المحدد أو بعد فواته ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية .

ومن حيث إن الحكم المعروض بين واقعة الدعوى في قوله " من حينئذ إن واقعات الدعوى كما تظمن إليها المحكمة مستخلصة من الاطلاع على أوراقها وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تخلص في أنه في مساء يوم وأثناء

سير كل من وشقيقتها خلف سور نادى الزمالك دفعهما إلى داخل السيارة تحت التهديد باستعمال سلاح أبيض وقد استطاع دفع الأولى دون الثانية التي استطاعت الهرب حيث اصطحبوا الأولى إلى منطقة زراعات وقام أحدهما بتهديدها بمطواة وحسر عنها ملابسها ثم قام بمواقعتها في موضع العفة منها مما تسبب عنه حدوث نزف لها وتمزق بغشاء البكارة ولم يكتف بذلك بل قام بإعادة الكرة من الخلف محدثا بها جروحا بديرها وبعد أن فرغ من فعلته ألقوا بها في إحدى سيارات الأجرة حيث أبلغت بالحادث وقد تحريات الشرطة أن كلا من سيد وشهرته وسعيد وشهرته وأشرف هم مرتكبى الحادث حيث تم ضبطهم وأقروا في التحقيقات بأنهم كانوا يجلسون في إحدى الحدائق عندما حضر سائق تاكسى صديق لهم وعندما شاهدوا المجنى عليهما تسيران في أحد الشوارع خلف نادى الزمالك فقد اتفقوا على خطفهما وعندئذ أسرعوا خلفهما بالسيارة الأجرة ونزل الأول والثاني منها وقد استطاعا دفع إحداهما إلى داخل السيارة تحت التهديد بمطواة وسنجة كانت مع الأخير وانطلقوا بها إلى منطقة زراعية حيث نزل الأول سيد ومعه المجنى عليها ودخل الباقون داخل السيارة مع فتاة أخرى ثم قام بخلع ملابسها كما قامت هى بخلع الباقي وطرحها أرضا وبعد أن فرغ من ومواقعتها من الأمام أتاها من الخلف ثم قاموا بصرفها في إحدى السيارات الأجرة " . وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذا النحو أدلة استمدتها من أقوال المجنى عليهما و و وما جاء باعتراف المتهمين بتحقيقات النيابة وما أثبتته تقرير الطب الشرعى ومعاينة النيابة العامة للصورية لمكان الحادث - وحصل الحكم مؤدى هذه الأدلة تحصيلا سليما له أصله الثابت فى الأوراق - على ما تبين من الاطلاع على المفردات . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى إليه اقتناعها وأن

تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها الصحيح في الأوراق فضلا عن أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه المترتبة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها " وكان تناقض الشاهد من بعض التفاصيل بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقواله استخلاصا سائغا لا تناقض فيه - ولم يورد من تلك التفاصيل أو يستند إليها في تكوين عقيدته ، وإذا كان ذلك وكان الحكم قد اعتنق صورة واحدة للواقعة - على نحو ما سلف - وأورد مؤدى أدلة الشبوت - بغير تناقض - بما يتفق وهذا التصور فإن الحكم يكون قد سلم من التناقض في السبب . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ولها أن تأخذ به متى اطمأنت إلى صدقه ومطابقته للحقيقة والواقع ، وأما كانت المحكمة قد خلصت في الاستدلال سائغ إلى سلامة التدليل المستمد من اعتراف المحكوم عليه بالإعدام في تحقيقات النيابة لما ارتأته من أنه يطابق الواقع الذي استظهرته من التقرير الطبي الشرعي وأيدته أقوال شهود الإثبات ، ومن خلوه مما يشوبه وصدوره عنه طواعية واختيارا فإنه يكون قد سلم من الخطأ في هذا الصدد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المعروض قد رد على الدفاع بانتفاء القصد الجنائي لدى المحكوم عليه بالإعدام في قوله "وحيث إنه لما كان ذلك ، وكان المتهمون قد اتجهت إرادتهم عندما شاهدوا الجنى عليهما تسيران في الطريق إلى القيام باصطحابهما معهم لكي يقضوا معهما وطراح حيث نزل المتهمان الأول والثاني من السيارة وطلبا منهما أن يركبا سمعهم فقد رفضتا ذلك ولما يجد ذلك قاما بتهديدها بسلاح أبيض "مطواة وسنجة" . وقاما بانتزاع الجنى عليهما من الطريق ووضعها في السيارة عنوة وتحت التهديد بالسلاحين

سألني الذكر ودون أن يفلحاً مع الأخرى لاذت بالقرار وهي تستغيث ومن ثم فإن ما فعله المتهمون من انتزاع لإحدى المجنئ عليهما من مكان سيرهما في الطريق ووضعها في السيارة وما ترتب على ذلك من تقييد حريتها ما يتحقق به معنى الخطف والذي اقترن بالإكراه متمثلاً في التهديد بالسلاح الأبيض ومع ما في ذلك من بث الرعب في نفسها ، لما كان ذلك ، وكان الغرض من قيام المتهمين بخطف المجنئ عليها هو موارقتها حتى إذا اطمئنوا إلى مكان يمارسون فيه فعلتهم فقد أوقفوا السيارة وقلم المتهم الأول سيد باصطحاب المجنئ عليها إلى داخل زراعة القمح حيث كان الوقت مظلماً ثم هددها بسلاح أبيض وخلع ملابستها وقامت هي تحت وطأة الفزع والخوف من خلع باقيها ثم جثم فوقها قاصداً بذلك موارقتها فأولج قضيه من موضع العفة وإذا فرغ من ذلك وبعد أن سالت منها الدماء كرر فعلته في دبرها وقد كشف عن ذلك كله ما ثبت من تقرير الطبيب الشرعي الموقع على المجنئ عليها وجود تمزق حديث متقدم بغشاء البكارة يشير إلى تلك الواقعة فضلاً عن وجود جروح إشعاعية في دبرها ومن ثم فإن كل ذلك ما يتحقق به معنى الواقعة أنثى كرها عنها بالقوة والتي تمثلت في ما قد صاحب ذلك من تهديد باستعمال السلاح الأبيض وذلك منذ واقعة الاختطاف وحتى الواقعة على نحو ما تقدم ومن ثم كانت المنازعة من قبل الدفاع قولاً بانتفاء القصد الجنائي في واقعة الخطف وقولاً مرة أخرى بتوافر الرضا أمر يلفظه واقع الدعوى ومادياً على نحو ما تقدم إذ كيف يكون الرضا مع انتزاع إنسان من مكان سيره في الطريق وتقييد حريته وكيف يكون الرضا في دفع المجنئ عليها إلى مكان مظلم داخل الزراعات وكل ذلك تحت وطأة التهديد بالسلاح . لما كان ذلك وكانت الجريمة خطف الأنثى بالتحويل والإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات المستبدلة بالقانون ٢١٤ لسنة ١٩٨٠ تتحقق بانتزاع هذه الأنثى وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها وذلك عن طريق استعمال فعل من أفعال الغش والإيهام

من شأنه خداع الجنى عليها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها وكان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جناية الواقعة التي يتحقق باقترانها بجريمة الخطف الظرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا من الجنى عليه سواء باستعمال المتهم في سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك مما يؤثر في الجنى عليها فيعدمها الإرادة ويقعدها عن المقاومة وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التي شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الإكراه ، أما ظرف الاقتران الذي نصت عليه المادة ٢٩٠ عقوبات آنفة الذكر فيكفي لتحقيقه أن يثبت الحكم بقيام المصاحبة الزمنية بين جرمي الخطف والواقعة بأن تكونا قد ارتكبتا في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن ولا يشترط وقوعهما في مكان واحد وتقدير هذه الرابطة الزمنية مما تستقل به محكمة الموضوع . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد استظهر ثبوت الفعل المادى للخطف وتوافر ركن الإكراه والقصد الجنائي في هذه الجريمة . وكان ما أثبتته بمدوناته كافيا للتدليل على إسهام المحكوم عليه في ارتكابه الواقعة قد أصاب صحيح القانون بصفته فاعلا أصليا فيها ، كما أثبت عليه في تدليل سائغ أن المحكوم عليه بالإعدام - لم يتمكن من واقعة الجنى عليها إلا تحت التهديد بما يتوافر به جريمة واقعة أنشئ بغير رضاها في حقه بكافة أركانها بما فيها ركن القوة واستظهر وقوع الخطف والواقعة في فترة زمنية قصيرة بما يتحقق به اقتران هاتين الجريمتين فإن ما أثبتته الحكم من ذلك ما يكفي لإدانة المحكوم عليه - سالف الذكر - طبقا لنص المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان مسن المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة وكيدية الاتهام هو من أوجه الدفاع الموضوعية التي لاتستوجب ردا صريحا من الحكم مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ما تقدم وكان الحكم المعروض الصادر بإعدام المحكوم عليه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية

للجريعتين اللتين دانه بهما - وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة لها معينها الصحيح من الأوراق من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها على ما سلف بيانه واستظهر في حقه أركان جرميتي خطف أنثى بالإكراه ووقاعها بغير رضاها وظرف الاقتران على ما هما معرفتان به في القانون كما أن إجراءات المحاكمة قد تمت وفقا للقانون وإعمالا لما تقضى به الفقرة الثانية من المادة ٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية من استطلاع رأى مفتي الجمهورية قبل إصدار الحكم بالإعدام وصدوره بإجماع آراء أعضاء المحكمة وقد خلا الحكم من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه أو تأويله وصدر من محكمة مشكلة وفقا للقانون ولها ولاية الفصل في الدعوى ، ولم يصدر بعده قانون يسرى على واقعة الدعوى يصح أن يفيد منه المحكوم عليه على نحو ما نصت عليه المادة الخامسة من قانون العقوبات فيتعين لذلك قبول عرض النيابة العامة وإقرار الحكم الصادر بإعدام المحكوم عليه .

الطعن رقم ٤٨٠٢٢ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

إذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطلعن دفع بطلان استيقافه والقبض عليه وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا الدفع بقوله : " وتلفت المحكمة عن ذلك الدفع إذ الثابت لها من أقوال ضابطى الواقعة التى تطمئن إليها أنه ما أن شاهدهما المتهم على تلك المسافة القريبة فى مواجهته حتى بدت عليه امارات ارتباك وتردد فى سيره واضطرب فى حركته بتلفته يمينا ويسلرا فى ذلك الوقت المتأخر من الليل الأمر الذى يرتب قيام حالة من الريبة فى شأنه تشككها تلك الظروف المضمومة مجتمعة بما يبرر استيقافه لاستيضاح أمره..... " وبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن استيقاف ضابطى الواقعة للطاعن كان أثناء سيره - فهارا - فى الساعة الواحدة والنصف مساء . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه وتقرير الصلة بين هذا الإجراء وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب . غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت الحقائق الثابتة بالأوراق وخلا حكمها من عيوب التسبيب . وإذا كان البين مما سبق أن الحكم المطعون فيه استند - من بين ما أسند إليه - إلى توافر ظرف الليل فى القول بقيام المبرر للاستيقاف ورفض دفع الطاعن بما يخالف الثابت بالأوراق ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى الإسناد ، وإذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ فى عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه ، وكانت الأدلة فى المواد الجنائية ضمايم متساندة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه .

الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد التعاطي جوهرا مخدرا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وإحالة إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في ٢٢ من يونيو سنة ١٩٨٩ عملا بالمواد ١، ٢، ٣٧، ٣٨، ٣٩ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٠ المعدل والبند ١٠٣ من الجدول الأول الملحق والمعدل مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الأحرار مجرد من القصور.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة احراز جوهرا مخدر "هيروين" بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شل به الفساد في الاستدلال والخطأ في الاسناد والخطأ في الاسناد ذلك بأنه دفع استيقافه لعدم قيام ما يبرره بيد أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ به اطراحه واستند إلى ما حصله من أقوال ضابطي الواقعة من أنهما استوقفوا الطاعن أثناء سيره الثانية صباحا - بعد منتصف الليل - في حين أن الثابت بالأوراق على لسان هذين الضابطين أنهما استوقفوا الطاعن - نهرا الساعة الواحدة وخمسون دقيقة مساء ولو سلم الحكم من هذا الخطأ لكن من المحتمل أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بطلان استيقافه والقبض عليه وقد رد الحكم المطعون فيه على هذا

الدفع بقوله ".....وتلتفت المحكمة عن ذلك الدفع إذ الثابت لها من أقوال ضابطى الواقعة التى تطمئن إليها أنه ما أن شاهدهما المتهم على تلك المسافة القريبة فى مواجهته حتى بدت عليه امارات الارتباك وتردد فى سيره واضطرب فى حركته بتلفته يمينا ويسارا فى ذلك الوقت المتأخر من الليل الأمر الذى يرتب قيام حالة من الريبة فى شأنه تشكلها الظروف مجتمعة بما يبرر استيقافه لاستتجاح أمره " ويبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن استيقاف ضابطى الواقعة للطاعن كان أثناء سيره - نهرا - فى الساعة الواحدة والنصف مساء . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الفصل فى قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه وتقرير الصلة بين هذا الإجراء وبين الدليل الذى تستند إليه سلطة الاتهام أيا ما كان نوعه من المسائل الموضوعية التى تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب . غير أن ذلك مشروط بأن تكون قد التزمت الحقائق الثابتة بالأوراق وخلا حكمها من عيوب التسبيب . وإذا كان البين مما سبق أن الحكم المطعون فيه استند - من بين ما أسند إليه - إلى توافر ظرف الليل فى القول بقيام المبرر للاستيقاف ورفض دفع الطاعن بما يخالف الثابت بالأوراق ، فإنه يكون معيبا بالخطأ فى الإسناد ، وإذا كان لا يعرف مبلغ الأثر الذى كان لهذا الخطأ فى عقيدة المحكمة لو تفتنت إليه ، وكانت الأدلة فى المواد الجنائية ضمائم متسلسلة . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه.

الطعن رقم ٢١٦٧٨ لسنة ٦٦ لقضائية

جلسة ١٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

إذ كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الاحراز المشتملة على أوراق العملة المالية المدعى بتقليدها قد أودعت مخزن نيابة شرق الإسكندرية الكلية بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٩٦ ، وقد خلت الأوراق مما يدل على أن المحكمة ، عند نظرها للدعوى بتاريخ ٤ من يولييه سنة ١٩٩٦ ، قد استخرجت تلك الأحراز من ذلك المخزن ، كما لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ولا من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت هذه الأحراز واطلعت على ما تطوت عليه من الأوراق المالية المقول بتقليدها . لما كان ذلك ، وكان اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق موضوع الدعوى عند نظرها يعيب إجراءات المحاكمة ، ويوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاعادة بالنسبة له وللمحكوم عليه الآخر ، ولو لم يطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه ، لاتصال الوجه الذي بنى عليه النقض به ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

الوقائع

أتمت النيابة العامة كلام من (١).....(٢).....

(٣).....(٤).....(٥).....(الطاعن) بأنهم أولاً: المتهم الأول (١) قلد عملة ورقية مالية متداولة قانوناً في مصر وهي الأوراق المالية السبعة وتسعون ألف وستمائة ورقة مالية من فئة المائة جنيه ، والمائة ستة وسبعون ورقة مالية من فئة الخمسين جنيهاً ، وثلاثة آلاف ومائتان وأربعة وتسعون ورقة مالية من فئة العشرين جنيهاً ، وثلاثة وخمسون ورقة مالية من فئة العشرة جنيهاً المصرية المضبوطة بأن اصطنعها على غرار الأوراق المالية الصحيحة من تلك الفئات على

النحو المبين بتقرير إدارة أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى المرفق.

(٢) حاز بقصد الترويج العملة الورقية المقلدة المضبوطة موضوع التهمة الأولى مع علمه بأمر تقليدها (٣) روج الأوراق المالية المقلدة المضبوطة وهى المائة وعشرون ورقة مالية من فئة العشرين جنيها والخمسة عشر ورقة مالية من فئة المائة جنييه المصرية والمضبوطة ضمن أوراق النقد موضوع التهمة الأولى بأن دفع للتداول وقدمها للمتهم الثالث لترويجها مع علمه بأمر تقليدها . ثانيا : المتهم الثانى : اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة تقليد العملات الورقية المضبوطة موضوع التهمة السابقة بأن اتفق معه على تقليدها ومساعدته فى ذلك بأن هيا له المكان وأمدته بالأدوات والمال لاتمام عملية التقليد على النحو المبين بتقرير إدارة أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى فتوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا : المتهمان الأول والثانى : حازا بغير مسوغ الأدوات المبينة بالأوراق مما تستخدم فى تقليد العملة الورقية على النحو المشار إليه بتقرير إدارة أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى . رابعا : المتهمان الثالث والرابع (أ) حازا بقصد الترويج العملة الورقية المقلدة المضبوطة موضوع التهمة الثالثة مع علمهما بأمر تقليدها . (ب) روجا العملة الورقية المقلدة المضبوطة موضوع التهمة الثالثة بأن دفعا بها للتداول بأن قدما المتهم الثالث للمتهم الرابع لترويجها مع علمهما بأمر تقليدها . خامسا : المتهم الخامس (أ) حاز بقصد الترويج الأوراق المالية المقلدة المضبوطة وهى المائة ورقة مالية من فئة العشرين جنيها من ضمن أوراق النقد المضبوط موضوع التهمة السابقة مع علمه بأمر تقليدها . (ب) شرع فى ترويج العملة الورقية المقلدة والمضبوطة موضوع التهمة السالفة بأن دفع بها للتداول وقدمها للمصدر السرى وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لارادته فيه وهو ضبطه متلبسا بكله ، وأحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥، ٤٦، ٣/٢٠٢، ١/٢٠٣، ٢٠٤ مكررا من قانون العقوبات مع اعمال المادتين ٣٠، ٣٢ من ذات القانون أولا بمعاقبة كل من الأول والخامس بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليهما وبمصادرة العملة المقلدة والأدوات المضبوطة . ثانيا ببراءة كل من الثاني والثالث والرابع .

فطعن المحكوم عليه الخامس في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة عمله ورقية مقلدة بقصد ترويجها قد جاء مشوبا ببطلان في الإجراءات ، ذلك بأن المحكمة لم تطلع على الأوراق المالية المدعى بتقليدها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الإحراز المشتملة على أوراق العملة المالية المدعى بتقليدها فقد أودعت مخزن نيابة الكلية بتاريخ ١٣ من ابريل سنة ١٩٩٦ ، وقد خلّت الأوراق مما يدل على أن المحكمة ، عند نظرها للدعوى بتاريخ ٤ من يولييه سنة ١٩٩٦ ، قد استخرجت تلك الأحراز من ذلك المخزن ، كما لا يبين من محضر جلسة المحاكمة ولا من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قضت هذه الأحراز واطلعت على ما نظمت عليه من الأوراق المالية المقول بتقليدها . لما كان ذلك ، وكان اغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق موضوع الدعوى عند نظرها يعيب إجراءات المحاكمة ، ويوجب نقض الحكم ، لأن تلك الأوراق هي من أدلة الجريمة التي ينبغي عرضها على بساط البحث والمناقشة الشفهية بالجلسة ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة له والمحكوم عليه الآخر ، ولو لم يطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه ، لاتصال الوجه الذي بنى عليه النقض به ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

الطعن رقم ٤٨٣١٠ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. إن المرجع في تعرفه حقيقته ألفاظ السب أو القذف هو ما يطمئن إليه القلضى في تحصيله لفهم الوقائع في الدعوى إلا أن حد ذلك ألا يخطئ في التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثابتها في الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، وإذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين في القانون سبا أو قذفا أو عيبا أو اهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، فهى الجهة التى تقيمن على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم في مقدماته المسلمة .

٢. إن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التى أسندت من الخصوم لخصمه في المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر تلك العبارات التى نفى عنها وصف السب والقذف . كما خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية محل النزاع ومما ورد بمذكرة الدفاع من سياق للقول الذى اشتمل على العبارات التى عدها الطاعن سبا وقذفا ومدى اتصالها بالنزاع القائم والقدر الذى تقضيه المرافعة منها حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن تلك العبارات مما يستلزمه حق الدفاع في هذا النزاع - فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يحول بين محكمة النقض وبين الوقوف على صحة التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاعادة في خصوص الدعوى المدنية .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الادعاء المباشر أمام محكمة جناح العجوزة ضد المطعون ضدها بوصف أنها : أسندت إليه أمورا لو كانت صادقة لوجب عقابه "سب وقذف" وذلك في مذكرة في الدعوى رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٧ أحوال شخصية الدقى وطلب عقابها بالمواد ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤ من قانون العقوبات والزامها بأن تؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا بتغريم المتهم مائة جنيه والزامها بأن تؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ خمسمائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرراءة المتهم مما نسب إليها ورفض الدعوى المدنية .

فطعن الاستاذ.....الحامى عن المدعى بالحق المدني الحامى فى هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببرراءة المطعون ضدها من تهمتى السب والقذف وقضى برفض دعواه المدنية قبلها ، قد شاب القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه أقام قضاءه على عبارات عامة وعلى أن الألفاظ المنسوبة إلى المطعون ضدها لا تشكل سبا أو قذفا وتدخل فى إطار حق الدفاع دون بيان سنده فى كل ذلك ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد اقتصر فى تسبيب قضائه على قوله "إن الثابت من أوراق الدعوى ومستنداتها أن ما نسب إلى المتهم (المطعون ضدها) غير قائم على سند ولا يسانده دليل ، ذلك أن المتهم لم تقم بنفسها بتوجيه الألفاظ

المدعى بأنها تشكل سبا أو قذفا بل كان ذلك على لسان دفاعها الأمر الذى تتمتع بالحماية القانونية ولم يتجاوز حدود ذلك الدفاع وتلك الحماية فضلا عن أن تلك الألفاظ كانت فى إطار الدفاع الذى يبيح القانون منه مالا يبيحه فى غير مقام الدفاع . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المرجع فى تعرف حقيقة ألفاظ السب أو القذف هو ما يطمئن إليه القاضى فى تحصيله لفهم الوقائع فى الدعوى إلا أن حد ذلك ألا يخطئ فى التطبيق القانونى على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم أو يمسح دلالة الألفاظ بما يحيلها عن معناها ، وإذ أن تحرى مطابقة الألفاظ للمعنى الذى استخلصه الحكم وتمسميتها باسمها المعين فى القانون سبا أو قذفا أو عيبا أو إهانة أو غير ذلك هو من التكييف القانونى الذى يخضع لرقابة محكمة النقض ، فهى الجهة التى تهمين على الاستخلاص المنطقى الذى يتأدى إليه الحكم فى مقدماته المسلمة . ومن المقرر كذلك أن مناط تطبيق المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات أن تكون عبارات السب التى أسندت من الخصم لخصمه فى المرافعة مما يستلزمه الدفاع عن الحق مثار النزاع ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من ذكر تلك العبارات التى نفى عنها وصف السب والقذف ، كما خلا من بيان موضوع الدعوى المدنية محل النزاع ومما ورد بمذكرة الدفاع من سياق للقول الذى اشتمل على العبارات التى عدها الطاعن سبا وقذفا ومدى اتصالها بالنزاع القائم والقدر الذى تقتضيه المرافعة منها حتى يتضح من ذلك وجه استخلاص الحكم أن تلك العبارات مما يستلزمه حق الدفاع فى هذا النزاع - فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا قصورا يحول بين محكمة النقض وبين الوقوف على صحة التطبيق القانونى على واقعة الدعوى ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه والاعادة فى خصوص الدعوى المدنية ، دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ٣٩١٩ لسنة ٦٢ القضائية

جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذ كانت الصورة التي أشارت إليها المحكمة في حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله .
٢. لما كان لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات مع أقوال المجنى عليها في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته .
٣. لما كان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من أخذ رواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكانت المحكمة قد بينت في حكمها من التناقض الذي يبطله ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة الدلالية للشهادة السماعية على النحو الذي ذهب إليه في تقرير أسباب طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدي له أمام محكمة النقض .
٤. لما كان اطمئنان المحكمة لأقوال المجنى عليها وشهود الإثبات يقيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، هذا فضلا من أن الطاعن لم يكشف بأسباب طعنه عن أوجه التناقض بين أقوال المجنى عليها

وأقوال باقى الشهود بل ساق قوله مرسلا مجهلا فإن منعه فى هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٥ . لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد فى حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها فى التحقيقات مآدامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال شهود الإثبات الواردة بالتحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها فتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم .

٦ . لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن أول من ترفع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا البراءة وقدم مذكرة بدفاعه أورى بأسباب طعنه أنها تضمنت طلبا احتياطيا بسماع أقوال شهود الإثبات ثم تلاه محام ثان ترفع فى الدعوى وانتهى إلى طلب البراءة ولم يتمسك بذلك الطلب الاحتياطى ودون اعتراض من الطاعن ولا تعقيب عن طلب سماع الشهود وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه ، إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية فى الجلسة ، وكان الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه ، هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان الدفاع - وإن تعدد المدافعون - وحدة لاتجزأ ، لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر فى أسباب طعنه إلى أن الدفاع انقسم على وكيليه اللذين لم يشرأ بدورهما إلى شى من ذلك فى مرافعتهم التى لاتفصح بدورها عنه فإن النعى على الحكم بقالة إغفال المحكمة الرد على ذلك الطلب الاحتياطى لا يكون له محل .

٧. لما كان من المقرر أن المحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بطلب ضم التحقيقات التي أجرتها مديرية التربية والتعليم ببورسعيد والذي قد أبداه أمام هيئة سابقة ، فلا يكون له من أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله.

٨. لما كان من المقرر أن خطأ الحكم أو قصوره في بيان طلبات النيابة العامة بديابجته لا يعيبه لأنه خارج عن دائرة استدلاله ، وهو من بعد لا يبدو أن يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم ، كما وأن القانون لم يتضمن نصا يوجب بيان تلك الطلبات في محاضر الجلسات ، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد من عدم إثبات التهمة الثانية في ديباجة الحكم ومحاضر الجلسات يكون غير قويم.

٩. لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة له فيما يشير بشأن جريمة الحصول خلسة على تسجيل أحاديث للمجنى عليه تتضمن أمورا مخلة بشرف والدها والتهديد بإفشائها مادامت المحكمة قد دالتة بجريمة هتك العرض وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد .

١٠. لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه مع غيره من التلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن يكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني

بالتربية قصيرا ، وسيان أن يكون في عمله محترفا أو في مرحلة التمرين مادامت له ولاية التربية بما تستبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة ، ومن يكون منعسى الطاعن في هذا الخصوص غير قويم ، لذا فضلا عن أن الحكم أوقع على الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة بالفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات فإن مصلحة الطاعن فيما يثبته من كونه لا شأن له بتعليم المجنى عليها ولا سلطة له عليها لعدم تكليفه بإعطائها دروسا خاصة تكون منتفية ولا جدوى مما ينعاه على الحكم في هذا الشأن.

١١. لما كان البين من المقررات المضمومة أن ضمن مفرداتها المعلاة شهادة ميلاد المجنى عليها والثابت بها أنها من مواليد ١٩٧٦/٢/١١ وقد حصل ذلك من واقع اطلاعه على تلك الشهادة . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن من تعويله في تقدير سن المجنى عليها بما ورد بقائمة أدلة الثبوت وخلو الملف من شهادة ميلادها ، لا يكون صحيحا.

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك العرض التي لم يبلغ عمرها ست عشرة سنة كاملة بالتهديد بأن وعدّها بالزواج والنجاح بالدراسة مع وعيده بالرسوب واحتضنها ولا مس ثدييها وقبلها حال كونه من المتولين تربيتها على النحو المبين بالتحقيقات . وأحالته إلى محكمة جنايات بور سعيد لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حاضوريا عملا بالمواد ٣٠٩، ٢٦٩ مكررا (١) الفقرتين ٢، ٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٣٢، ١٧ من ذات القانون - بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما أسند إليه مع تعديل الوصف المسند إلى المتهم بجعله هتك عرض صبية لم يبلغ سنها ثمانين عشر سنة كاملة بغير تهديد حال كونه من المتولين تربيتها والحصول خلصة على

حديث تسجيلي لها يتضمن أمورا مخلة بشرف والدها وتهديده بإفشائه ليحمله على الموافقة على ترويجها له .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمين هتك عرض صبية لم يبلغ سنها ثمانى عشرة سنة كاملة بغير تهديد حال كونه من المتولسين تربيتها ، والحصول خلصة على حديث تسجيلي لها يتضمن أمورا مخلة بشرف والدها وتهديده بإفشائه ليحمله على الموافقة على ترويجها له ، قد شابه البطلان والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع ومخالفة الإثبات بالأوراق . ذلك أنه اعتنق تصوير المجنى عليها على الرغم من أنه لا يتفق والعقل والمنطق إذ لا يتصور أن يباشر الطاعن فعلته مع المجنى عليها في المسكن الذى تقيم فيه زوجته وأولاده ، وأحال في بيان مضمون شهادة كل منو..... إلى شهادة كل من المجنى عليها و.....و.....و..... رغم أن شهادتهم سماعية وتناقض أقوال المجنى عليها ، كما وأن محضر الجلسة أثبت به تلاوة أقوال شهود الإثبات دون بيان لأقوالهم ، وأغفلت المحكمة الرد على طلب الدفاع الاحتياطي الذى ضمنه مذكرته المقدمة في ختام مرافعته بشأن سؤال شهود الإثبات ، كما وأن المحكمة عدلت عن قرار سابق لها بضم التحقيقات الإدارية التى أجريت مع الطاعن بناء على طلب الدفاع دون أن تشير في حكمها إلى أن الدفاع عدل عن هذا الطلب أو تبرر هذا العدول ، وأدالته بتهمة الاستحصال خلصة على تسجيل من المجنى عليها بخدش شرف والدها رغم خلو ديباجة الحكم ومحضر الجلسة من وصف ذلك الاتهام ودون بيان ما حوته تلك التسجيلات أجريت في حضور المجنى عليها مما ينفي الحصول عليها خلصة ، وأعمل في حق الطاعن الظرف المشدد المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات باعتبار أنه من

المتولين تربية المجنى عليها حال أنه لا تربطه بما أية رابطة قانونية أو واقعية يتوافر بها هذا الظرف . وأخيرا عول الحكم في تقدير سن المجنى عليها على ما ورد بقائمة أدلة الثبوت المقدمة من النيابة العامة على أنها من مواليد ١٩٧٦/٢/١٢ لخلو الملف من شهادة ميلاد المجنى عليها الذي أورد الحكم أنه اطلع عليها ودون عرضها على الطبيب الشرعي لتقدير سنها ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأقام عليهما في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليها وشهود الإثبات وشهادة ميلاد المجنى عليها وهي أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصبورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وإذ كانت الصبورة التي أشارت إليها المحكمة في حكمها لا تخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي فإن يعي الطاعن على الحكم في هذا الشأن يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان لا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ولا يقدح في سلامة الحكم - على فرض صحة ما يثيره الطاعن - عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات مع أقوال المجنى عليها في بعض تفاصيلها مادام الثابت أنه حصل تلك الأقوال بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها من أخذ رواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى وكانت المحكمة قد بينت في حكمها - واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية إليها ، وقد خلا حكمها من التناقض الذي يبطله ومن ثم فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية للشهادة السماعية على النحو

الذى ذهب إليه في تقرير أسباب طعنه لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل مما لا يقبل التصدى له أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان اطمئنان المحكمة لأقوال الجنى عليها وشهود الإثبات يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، هذا فضلا عن أن الطاعن لم يكشف بأسباب طعنه عن أوجه التناقض بين أقوال الجنى عليها وأقوال باقى الشهود بل سلق قوله مرسلا مجهلا فإن منعه في هذا الشأن لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمحكمة أن تستغنى عن سماع شهود الإثبات إذا ما قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا دون أن يحول عدم سماعهم أمامها من أن تعتمد في حكمها على أقوالهم التى أدلوا بها في التحقيقات مادامت هذه الأقوال مطروحة على بساط البحث ، وكان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن النيابة العامة والدفاع اكتفيا بأقوال شهود الإثبات الواردة بالتحقيقات بتلاوتها فتليت ولم يثبت أن الطاعن قد اعترض على ذلك فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن سماعهم . لما كان ذلك ، وكان الثابت ن محضر جلسة المحاكمة أن أول من ترفع عن الطاعن اختتم مرافقته طالبا البراءة وقدم مذكرة بدفاعه أورى بأسباب طعنه أنها تضمنت طلبا احتياطيا بسماع أقوال شهود الإثبات ثم تلاه محام ثان ترفع في الدفوعى وانتهى إلى طلب البراءة ولم يتمسك بذلك الطلب الاحتياطى ودون اعتراض من الطاعن ولا تعقيب عن طلب سماع الشهود وكان كل ما يقرره الوكيل بحضور موكله وعلى ما يقضى به نص المادة ٧٩ من قانون المرافعات - يكون بمثابة ما يقرره الموكل نفسه ، إلا إذا نفاه أثناء نظر القضية في الجلسة ، وكان الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه ، هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، وكان الدفاع ، وإن تعدد المدافعون - وحدة لا تتجزأ ، لأن كل مدافع إنما ينطق بلسان موكله ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر في أسباب طعنه إلى أن الدفاع القسم على وكيله اللذين لم يشارا

بدورها إلى شئ من ذلك في مرافعتها التي لا تفصح بدورها عنه ، فإن النعى على الحكم بقالة إغفال المحكمة الرد على ذلك الطب الاحتياطي لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة لا تكون ملزمة بإجابة طلب أو الرد عليه إلا إذا كان من قدمه قد أصر عليه ، وكان الثابت من الاطلاع على محاضر الجلسات أن الطاعن لم يتمسك أمام الهيئة الجديدة التي نظرت الدعوى وأصدرت الحكم المطعون فيه بطلب ضم التحقيقات التي أجرتها مديرية التربية والتعليم ببورسعيد والذي قد أبداه أمام هيئة سابقة ، فلا يكون له أن يطالب هذه الهيئة بالرد على دفاع لم يبد أمامها ، ومن ثم يكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن خطأ الحكم أو قصوره في بيان طلبات النيابة العامة بديباجته لا يعيبه لأنه خارج عن دائرة استدلاله ، وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم . كما وأن القانون لم يتضمن نصا يوجب بيان تلك الطلبات في محاضر الجلسات ، ومن ثم فإن منعى الطاعن في هذا الصدد من عدم إثبات التهمة الثانية في ديباجة الحكم ومحاضر الجلسات يكون غير قويم . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة وعاقبه بالعقوبة المقررة لأشدها فإنه لا مصلحة له فيما يثيره بشأن جريمة الحصول خلسة على تسجيل أحاديث للمجنى عليها تتضمن أمورا مخلة بشرف والدها والتهديد بإفشائها مادامت المحكمة قد دانت بجريمة هتك العرض وأوقعت عليه عقوبتها عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصفها الجريمة الأشد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لتشديد العقاب في جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليه مع غيره من تلاميذ أو أن تكون في مدرسة أو معهد تعليم بل يكفي أن تكون عن طريق إلقاء دروس خاصة على المجنى عليه ولو كان ذلك في مكان خاص ومهما يكن الوقت الذي قام فيه الجاني بالتربية قصيرا ، وسيان أن يكون في عمله محترفا أو في مرحلة التمرين مادامت له

ولاية التربية بما تستبعه من ملاحظة وما تستلزمه من سلطة ، ومن ثم يكون منعى الطاعن في هذا الخصوص غير قويم ، هذا فضلا عن أن الحكم أوقع على الطاعن عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المبينة بالفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ من قانون العقوبات فإن مصلحة الطاعن فيما يشتره من كونه لا شأن له بتعليم المجنى عليها ولا سلطة له عليها لعدم تكليفه بإعطائها دروسا خاصة تكون منتفية ولا جدوى مما ينعاه على الحكم في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة أن ضمن مفرداتها المعللة شهادة ميلاد المجنى عليها والشابت بها أنها من مواليد ١٩٧٦/٢/١١ وقد حصل الحكم ذلك من واقع اطلاعه على تلك الشهادة . ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الشأن لا يكون صحيحا . لما كان ما تقدم فإن الطاعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ١٧٠٥٢ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. أن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه صدر من محكمة لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى .
٢. لما كانت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات ، ونصها عام في بيان أحوال عدم الصلاحية ، قد نصت في فقرتها الخامسة على أن القاضى يكون غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم . "إذا كان قد افقأ أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيهاأو كان قد سبق له نظرها قاضياالخ" ولما كان ما ورد في المادة المذكورة هو مما يتعلق بالنظام العام ، وهو نفس حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية التى تنص في فقرتها الثانية على أنه " يمتنع على القاضى أن يشترك فى الحكم إذا كان قد قام فى الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك فى الحكم فى الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه " . وجاء فى المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة " أن أساس وجوب امتناع القاضى عن نظر الدعوى هو قياسه بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا " . لما كان ذلك ، وكان أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية التى أصدرت الحكم المطعون فيه قد أصدر الحكم الابتدائى بإدانة الطاعن والذى تأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضى عن الاشتراك فى

الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه : (١) أقام بناء دون ترخيص من الجهة المختصة . (٢) أقام بناء على أرض غير مقسمة ولم يصدر قرارا بتقسيمها . وطلبت عقابه بالمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٥، ٦، ٢٢، ٢٨، ٢٩ من القانون ١٠٦ لسنة ٧٦ والمادتين ١/٢، ٢٠ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٠ . ومحكمة مركز ديروط قضت غيابيا عملا بمواد الاقحام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات وغرامة عشرة آلاف جنية والإزالة . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف ومحكمة أسبوط الابتدائية هيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس ثلاث سنوات .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تحول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه صدر من محكمة لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى . ولما كان البين من الاطلاع على محاضر الجلسات والأحكام الصادرة في الدعوى أن السيد القضاة الذي أصدر حكم محكمة أول درجة بتاريخ بإدانة الطاعن قد جلس بعد ذلك كرئيس للدائرة الاستئنافية بجلسة التي أصدرت الحكم

المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٤٦ من قانون المرافعات ، ونصها عام في بيان أحوال عدم الصلاحية . قد نصت في فقرتها الخامسة على أن القاضي يكون غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يرده أحد الخصوم . " إذا كان قد أفتى أو ترفع عن أحد الخصوم في الدعوى أو كتب فيهاأو كان قد سبق له نظرها قاضياالخ" ولما كان ما ورد في المادة المذكورة هو مما يتعلق بالنظام العام ، وهو نفس حكم المادة ٢٤٧ من قانون الإجراءات الجنائية التي تنص في فقرتها الثانية على أنه " يمنع على القاضي أن يشترك في الحكم إذا كان قد قام في الدعوى بعمل من أعمال التحقيق أو الإحالة أو أن يشترك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه " . وجاء في المذكرة الإيضاحية تعليقا على هذه المادة " أن أساس وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى هو قيامه بعمل يجعل له رأيا في الدعوى أو معلومات شخصية تتعارض مع ما يشترط في القاضي من خلو الذهن عن موضوع الدعوى ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا " . لما كان ذلك ، وكان أحد أعضاء الهيئة الاستئنافية التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، قد أصدر الحكم الابتدائي بإدالة الطاعن والذي تأيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ، وكان القانون قد أوجب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم في الطعن إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا منه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا . متعين النقض والإعادة بغير حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه.

الطعن رقم ١١٣٠٧ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن الأصل الذى افترضه الشارع فى المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لتسبب كل حكم بالإدانة أن يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت على حدة حتى يتبين وجه الاستدلال به ، وسلامة مأخذه تمكينا بحكمة النقص من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، باعتبار الأدلة فى المواد الجنائية ضمانات متسلسلة .
٢. الأصل فى شهادة كل شاهد أن تكون دليلا مستقلا من أدلة الدعوى ، فيتعين إيرادها دون إحالة ولا اجتزاء ولا مسخ فيما هو من جوهر الشهادة ، ومن ثم فإن الإحالة فى بيان مؤدى الشهادة من شاهد إلى شاهد آخر لا تنح فى أصول الاستدلال إلا إذا كانت أقوالهما متفقة فى الوقائع المشهود عليها ، بلا خلاف بينهما سواء فى الوقائع أو جوهر الشهادة ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن النقيبقرر فى التحقيقات أنه كان مشغولا فى التفتيش على رخص إحدى السيارات ولم يشاهد واقعة إلقاء الطاعن بالملفافة والتقاط زميله الشاهد الأول لها وفضها وتبين ما بداخلها مما كان مدار الشق الأول من شهادة زميله والذى كان موضع تساند الحكم فى رده على الدفع ببطلان القبض على الطاعن وتفتيشه . ومن ثم فإن الحكم إذ أحال فى بيان ما شهد به النقيب المذكور إلى مضمون ما شهد به زميله رغم اختلاف الشهادتين فى شأن الواقعة الجوهرية آنفة الذكر، يكون فوق قصوره ، منطقيا على الخطأ فى الإسناد مما يبطله .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بقصد الاتجار أجزاء من نبات البانجو المخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالته إلى محكمة جنايات بنها لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٩، ٣٨، ١/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم واحد من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ خمسين ألف جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط باعتبار إن الإحراز مجرد من القصد .
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز نبات مخدر مجرد من القصد قد شابه القصور في التسيب ، ذلك بأنه استند في إدانته إلى أقوال الضابطين إلا أنه لم يوزد في التدليل سوى أقوال الشاهد الأول وحده وأحال في بيان مضمون ما شهد به الشاهد الثاني على شهادة الشاهد المذكور رغم ما بين الشهادتين من خلاف إذ قرر الشاهد الثاني أنه لم ير واقعة إلقاء اللقافة التي تحوى المادة المخدرة والتي شهد عليها الشاهد الأول ومن ثم فإن الحكم يكون معيبا بما يبطله ويوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه أثناء وجود الملازم أول والنقيب في كمين ، استوقف الثاني سيارة للتفتيش على رخصتها ، هنالك أقبل الطاعن على دراجة بخارية ووقف خلف تلك السيارة وألقى من يده بلفافة تتبعها الضابط الأول ببصره حتى استقرت على الأرض ثم التقطها وفضها فوجد بداخلها كمية من نبات البانجو فقام بضبط الطاعن وتفتيشه فعر معه على لقافة أخرى تحوى كمية من ذات النبات ومبلغا من النقود . وتساند الحكم في إثبات هذه الواقعة إلى أدلة استقاها من أقوال الضابطين هذين ومن تقرير المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى ، ولم يورد الحكم في تحصيله لأقوال

الشاهدين سوى شهادة أولهما محيلا إليها في بيان مضمون أقوال الشاهد الثاني على افتراض أن شهادتهما متفقة في قوله " وشهد النقيب..... بمضمون ما شهد به الشاهد الأول " كما اتخذ من اتفاق الشهادتين سندا لإطراحه الدفع بطلان التفتيش لإجرائه بغير إذن من النيابة العامة بقوله " فلما كان الثابت من أقوال شاهدي الواقعة الذين تطمئن المحكمة إلى صحة شهادتهما أن المتهم ألقى طواعية واختيار لفافة المخدر المضبوط أثناء توقيفه بالكمين فقام الشاهد الأول بتسليم ما ألقاه فوجد لفافة هذا مخدر البانجو ومن ثم يجوز له ضبطه وتفتيشه دون إذن من النيابة العامة لوجوبه في حالة تلبس بارتكاب جناية " . لما كان ذلك ، وكان الأصل الذي افترضه الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لتسبب كل حكم بالإدانة أن يورد مضمون كل دليل من أدلة الثبوت على حدة حتى يتبين وجه الاستدلال به ، وسلامة مأخذه تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، باعتبار الأدلة في المواد الجنائية ضمانا متساوية . وكان الأصل في شهادة كل شاهد أن تكون دليلا مستقلا من أدلة الدعوى ، فيتعين إيرادها دون إحالة ولا اجتزاء ولا مسح فيما هو من جوهر الشهادة ، ومن ثم فإن الإحالة في بيان مؤدى الشهادة من شاهد إلى شاهد آخر لا تصح في أصول الاستدلال إلا إذا كملت أقوالهما متفقة في الوقائع المشهود عليها ، بلا خلاف بينهما سواء في الوقائع أو جوهر الشهادة ، وكان البين من الاطلاع على المفردات أن النقيب.....قرر في التحقيقات أنه كان مشغولا في التفتيش على رخص إحدى السيارات ولم يشاهد واقعة إلقاء الطاعن باللفافة والتقاط زميله الشاهد الأول لها وفضها وتبين ما بداخلها مما كان مدار الشك الأول من شهادة زميله والذي كان موضوع تساند الحكم في رده على الدفع بطلان القبض على الطاعن وتفتيشه ، ومن ثم فإن الحكم إذ أحال في بيان ما شهد به النقيب المذكور إلى مضمون ما شهد به زميله رغم اختلاف الشهادتين في شأن الواقعة الجوهرية آنفة الذكر ، يكون فوق قصوره ، منظوبا على الخطأ في الإسناد مما يبطله . ويوجب نقضه .

الطعن رقم ٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه .

٢. لما كان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المرتبطة بجريمة تزوير محرر رسمي واستعماله التي دان الطاعن الأول بها ، وأورد مؤدى أدلة الثبوت التي عول عليها في إدانة الطاعن في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها ، فإنه تنحسر عنه دعوى القصور في التسيب.

٣. لما كان الحكم قد عرض لتوافر ركن التسليم في حق الطاعنين ورد على دفاعهما بالتفاته بقوله " وحيث إن قصد المشرع اتجه في الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات إلى معاقبة كل موظف عام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته ، بما يكشف عن قيام الجريمة وتحقيقها في كافة الحالات التي يكون فيها عمل الموظف قد اقتضى وجود الشيء بين يديه وفرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ الشيء ، وإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهمين وأولهما (الطاعن الأول) رئيس الدورية اللاسلكية المنوط به المرور بدائرة القسم والثاني أمين شرطة ومن مقتضيات عملهما معاينة السجاد الذي تم العثور عليه في موقعه والقيام بنقله إلى ديوان القسم وتحرير محضر بالإجراءات متضمنا وصف ما تم العثور عليه وأماكنه والشهود عليه وعلى هذا فإن وظيفتهما هي التي أوجدت المال بين يديهما بما ينتفى معه القول بعدم استلامهما

- السجاد موضوع الاقحام ". لما كان ذلك ، وكان المستفاد من نص الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن الشارع لا يستلزم لتجريم الاختلاس والعقاب عليه سوى وجود الشيء في حفظ الموظف الذي عهد إليه به ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته ويقع الاختلاس منى وضحت نية الحائز في أنه يتصرف في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه ، وكان أورده الحكم فيما تقدم كافيًا وسائغا في بيان توافر الركن المادى لجريمة الاختلاس ويندفع به ما يثيره الطاعن من عدم توافر ركن التسليم فإن منعه بذلك يكون قائما على غير ذى محل.
٤. من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بسأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، وكان فعل التزوير الذى أسند إلى الطاعن ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة فإنه لا يشفع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسئوليته عن هذا الفعل "لإرتكابه انصياعا لرغبة رؤسائه فى العمل إذ أن ذلك لا يجديه لأنه لا يؤثر فيما انتهى إليه الحكم من إدانته عنه .
٥. من المقرر أنه لا يلزم لتحقيق جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أ، تصدر فعلا من الموظف بتحريرها وإنما يكفى لتحقيقها إعطاء الورقة شكل أو مظهر الورقة الرسمية الصادرة من الموظف العام المختص .
٦. لما كان الدفاع عن الطاعن وإن طلب ضم التحقيقات الإدارية التى اشار إليها بأسباب طعنة بجلسة وأجلت المحكمة الدعوى بجلسة لضم تلك التحقيقات ، إلا أنه عاد بالجلسة الأخيرة وطلب من المحكمة التصريح له باستخراج صورة رسمية من تلك التحقيقات وتوالى تأجيل الدعوى لهذا السبب ، إلى أن كانت جلسة حيث ترفع المدافع عن

الطاعن ولم يعد إلى التحدث عن هذا الطلب في ختام مرافعته والتي اقتصر فيها على طلب البراءة ، وإذا كان الطلب على هذا النحو غير جازم ولم يصر عليه الدفاع في ختام مرافعته فإنه لا على المحكمة إن هي لم تجبه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه - في رده على هذا الطلب - قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٧. من المقرر أن تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته .

٨. لما كان الحكم قد انتهى في منطق سائغ وتدليل مقبول إلى مسئولية الطاعن عن كمية السجاد والتي اختلسها لنفسه ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته كافيا وسائغا في بيان نية الاختلاس لدى الطاعن ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما بصفتيهما موظفين عموميين (الأول ضابط شرطة والثاني أمين شرطة بقسم شرطة) اختلسا الأشياء المينة وصفاً بالتحقيقات والبالغ قيمتها ٢٢٣.٠٠ جنيه " إثنين وعشرين ألفاً وثلاثمائة جنيه " والمضبوطة على ذمة المخضر رقم إيداع لسنة قسم والمملوكة لـ والتي وجدت بين يديهما بسبب وظيفتهما على النحو المبين بالتحقيقات . وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمة تزوير في محرر رسمي واستعماله ارتباطاً لا يقبل التجزئة ذلك أنه في ذات الزمان والمكان : المتهم الأول

بصفته آنفة البيان ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في محرر رسمي (هو محضر الإيداع الرقم.....المؤرخ.....) وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن أعد هذا المحضر وضمته زورا كميات من السجادة نقل عن المضبوطة فعلا واستعمل المحرر المزور فيما زور من أجله مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى المختصين بجهة عمله لإعمال آثاره محتجا بصحة ما ورد فيه لتغطية اختلاس هو والمتهم الثاني لكميات السجادة آنفة الذكر. وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإخالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/١، ١١٨، ١١٩ مكررا /١، ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ١٧، ٣٢/٢ من ذات القانون بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات والمتهم الثاني لمدة خمس سنوات وعزلهما من وظيفتهما وتغريمهما متضامنين مبلغ اثنين وعشرين ألفا وثلاثمائة جنيه ومصادرة المحرر المزور المضبوط:

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ:

المحكمة

أولا: عن الطعن المقدم من الطاعن الأول

حيث إن الطاعن الأول ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس المرتبطة بجريمتي تزوير في محرر رسمي واستعماله قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه خلا من بيان الواقعة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التي دانه بها ، ولم يورد مضمون أدلة الثبوت التي عول عليها في إدانته ، ولم يستظهر ركن التسليم أو وجود المال في حيازته بسبب الوظيفة ورد على دفاعه بانتفاء هذا الركن في حقه بما لا يصلح ردا ، هذا إلى أنه دفع بانطباق المادة ٦٣ من قانون العقوبات في حقه لأنه حرر محضر الإيداع طاعة لأمر رئيسه رغم كونه غير مختص بتحريره إلا أن الحكم أطرح ذلك الدفاع بغير ما يسوغ

كما طلب ضم التحقيقات الإدارية التي اجريت مع مأمور القسم ونائبه ومعاون الضبط بشأن المضبوطات ، إلا أن المحكمة بعد أن أجلت الدعوى لضمها عادت وفصلت فيها وأطرحت هذا الطلب بما يخالف الثابت بالأوراق ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه أثناء مرور الطاعن الثاني - الذى يعمل أمين شرطة بقسم شرطة - بدائرة القسم شاهد بعض الأجرة بداخل أحد الأكشاك الواقعة على الطريق الدائرى بالمدخل الشمالى لمدينة ، فسأل عنها أحد الخفراء الذين يعملون بالمنطقة فأخبره بأنهم ملقاه بمكانها منذ ثلاثة أيام ، فتوجه إلى قسم الشرطة الذى يعمل به وأبلغ الطاعن الأول - الذى يعمل رئيسا للدورية بذلك القسم - بما عثر عليه ، فتوجه معها بمفردهما إلى مكان تلك الأجرة ، وبفحصهما تبين لهما أنها تحتوى على قطع من السجاد ، فاحتفظ الطاعن الأول لنفسه بأربع قطع منها كما احتفظ الطاعن الثانى لنفسه بتسع عشرة قطعة منها ، ثم عاد بما تبقى من السجاد العثر عليه (٣١ قطعة سجاد) إلى القسم حيث حرر الطاعن الأول محضر إيداع بها قاصدا بذلك إخفاء ما اختلسه هو والطاعن الثانى من قطع السجاد والبالغ قيمتها ٢٢,٣٠٠ جنيه (اثنين وعشرين ألفا وثلاثمائة جنيه) والتي تبين أنها مملوكة لصاحب مصنع ومعرض سرقت منه ضمن كميات أخرى ، وأبلغ عنه الجهات المختصة فى حينه " وساق الحكم على صحة الواقعة وإسنادها إلى الطاعن الأول على هذه الصورة أدلة استقاها من أقوال مالك السجاد المضبوط والمقدممفتش المباحث بمديرية أمن القاهرة ، و الحارس بشركة المصرية ، وما جاء بإقرار الطاعنين الأول والثانى فى التحقيقات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت فى كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة التى دان الطاعن بها والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى

استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها منه ، وكان يبين مما سطره الحكم فيما تقدم أنه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الاختلاس المرتبطة بجرمي تزوير محرر رسمي واستعالة التي دان الطاعن الأول بها ، وأورد مؤدى أدلة الثبوت التي عول عليها في إدانة الطاعن في بيان وافى يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها ، فإنه تنحسر عنه دعوى القصور في التسيب ، ويكون ما يثبته الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لتوافر ركن التسليم في حق الطاعنين ورد على دفاعهما بانتفائه بقوله " وحيث إن قصد المشرع اتجه في الفقرة الأولى من المادة ١١٢ عقوبات إلى معاقبة كل موظف عام اختلس أموالا أو أوراقا أو غيرها وجدت في حيازته بسبب وظيفته ، بما يكشف عن قيام الجريمة وتحقيقها في كافة الحالات التي يكون فيها عمل الموظف قد اقتضى وجود الشيء بين يديه وفرض العقاب على عبث الموظف بالائتمان على حفظ الشيء ، وإذا كان الثابت من أوراق الدعوى أن المتهمين وأولهما (الطاعن الأول) رئيس الدورية اللاسلكية المتوط به المرور بدائرة القسم والثاني أمين شرطة ومن مقتضيات عملهما معاينة السجاد الذي تم العثور عليه وأماكنه والشهود عليه وعلى هذا فإن وظيفتهما هي التي أوجدت المال بين يديهما بما ينتفى معه القول بعدم استلامهما السجاد موضوع الاتهام . لا كان ذلك ، وكان المستفاد من نص الفقرة الأولى من المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن الشارع لا يستلزم لتجريم الاختلاس والعقاب عليه سوى وجود الشيء في حفظ الموظف الذي عهد إليه به ، يستوى في ذلك أن يكون قد سلم إليه تسليما ماديا أو أن يكون بين يديه بمقتضى وظيفته ويقع الاختلاس متى وضحت نية الحائز في أنه يتصرف في الشيء الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في بيان توافر الركن المادي لجريمة الاختلاس ويندفع به ما يثبته الطاعن من عدم توافر ركن التسليم فإن منعه بذلك يكون قائما على غير ذي محل . لما كان

ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن من انه ارتكب جريمة التزوير في محضر الإيداع اتصياحا لرغبة رؤسائه في العمل ورد عليه بقوله " وحيث إنه من دفاع المتهم الأول بأنه قام بتحرير محضر الإيداع المؤرخ في تاريخ لاحق وأعطى له هذا التاريخ تنفيذا لأوامر رؤسائه فهو دفاع كشفته دفاتر القسم الذى تم قيد هذا المحضر بها وأثبتت النيابة العامة الاطلاع في تاريخ تحريره متضمنا البيانات المزورة من عند السجاء المضبوط بقصد ستر اختلاس المتهمين للباقي منه ، وكذبه أيضا ما سبق إيراد بكتاب إدارة شئون الضابط بمديرية أمن القاهرة السوارد للمحكمة وهو الأمر الذى يهدم دفاع المتهم في هذا الشأن ويضحى بأن فعلته كانت بأمر رؤسائه غير ذات موضوع . وكان من المقرر أن طاعة الرئيس بمقتضى المادة ٦٣ من قانون العقوبات لا تمتد بأى حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المرءوس أن يطيع الأمر الصادر له من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه ، وكان فعل التزوير الذى أسند إلى الطاعن ودانته المحكمة به هو عمل غير مشروع ونية الإجرام فيه واضحة بما لا يشفع للطاعن فيما يدعيه من عدم مسئوليته عن هذا الفعل إذ أن ذلك لا يجديه لأنه لا يؤثر فيما انتهى إليه الحكم من إدانته عنه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم لتحقيق جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية أن يصدر فعلا من الموظف المختص بتحريرها وإنما يكفى لتحقيقها إعطاء الورقة شكل أو مظهر الورقة الرسمية الصادرة من الموظف العام المختص . وهو ما لم يخطئ الحكم فى تحصيله أو تقديره ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن عليه من عدم اختصاصه بتحرير محضر الإيداع يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الدفاع عن الطاعن وإن طلب ضم التحقيقات الإدارية التى أشار إليها بأسباب طعنه بجلسة وأجلت المحكمة الدعوى لجلسة لضم تلك التحقيقات ، إلا أنه عاد بالجلسة الأخيرة وطلب من المحكمة التصريح له باستخراج صورة رسمية من تلك التحقيقات وتوالى تأجيل الدعوى لهذا السبب ، إلى أن كانت جلسة حيث ترفع المدافع عن

الطاعن ولم يعد إلى التحدث عن هذا الطلب في ختام مرافعته والتي اقتصرت فيها على طلب البراءة ، وإذ كان الطلب على هذا النحو غير جازم ولم يصر عليه في ختام مرافعته فإنه لا على المحكمة إن هي لم تجبه ، وإذ كان الحكم المطعون فيه - في رده على هذا الطلب - قد التزم هذا النظر فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون ، ومن ثم فإن معنى الطاعن الأول يكون برمته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني

حيث إن الطاعن الثاني ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الاختلاس قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأنه أوقع عليه عقوبة تجاوز تلك التي أوقعها على الطاعن الأول دون أن يورد سببا لذلك رغم أنه دانه بجرمة الاختلاس فقط وبالرغم من عدم توافر القصد الجنائي لديه الذي لم يستظهره الحكم ، وذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافق به كافة العناصر القانونية لجرمة الاختلاس التي دان الطاعن الثاني بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليه . لما كان ذلك ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حسابا عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي إرتأته ، فإن ما يشير به الطاعن الأول لا يكون مقبولا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد انتهى - في منطق سائغ وتدليل مقبول - إلى مسؤولية الطاعن عن كمية السجادة التي اختلسها لنفسه ، وكان ما أوردته المحكمة في مدوناته كافيا وسائغا في بيان نية الاختلاس لدى الطاعن ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن ما يشير به الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ١٢٧٧٠ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ١٩ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الأصل في نظام التقاضى أنه متى صدر الحكم في الدعوى خرج من حوزة المحكمة لا استنفادها ولايتها القضائية ، وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد أما ما استنته محكمة النقض - خروجاً على هذا الأصل - من العدل عن بعض أحكامها ، في خصوص شكل الطعن ، مراعاة لمقتضيات العدالة ، وحتى لا يضار الطاعن بسبب لا دخل لإرادته فيه ، فهو من قبيل الاستثناء الذى يجب قصره في نطاق ما استثنى من أجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط - لكى تعدل عن حكم أصدرته - أن يكون الحكم ، فيما قضت به وقد قام على عدم استيفاء إجراءات الطعن المقررة قانوناً ، ثم ثبت - من بعد - أن تلك الإجراءات كافة كانت قد استوفيت بيد أنهما لم تعرض كاملة على المحكمة ، عن نظرها الطعن ، لأسباب لا دخل لإرادة الطاعن فيها .

٢. ولما كان الطاعن لا يجادل ، بل إنه يسلم في طلبه ، بأن سند التوكيل المثبت لصفته في التقرير بالطعن ، لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلسة ٢ من مارس سنة ١٩٩٨ ، فإن طلبه العدول عن الحكم الذى أصدرته بتلك الجلسة بعد قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل - ولا يشفع له في ذلك ، أن يكون قد قدم من أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ، مادام أنه لم يقدم ، مع أوراق هذا الطعن ، حتى تاريخ نظره والحكم فيه - دليلاً رسمياً يثبت صفته في التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم ضده ، وذلك لما هو مقرر من أن إجراءات الطعن هي من الإجراءات الشكلية في الخطوة التى يجب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها ، ومن أن التقرير بالطعن بالنقض هو من شأن

المحكوم ضده ، وليس لأحد أن يتوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه
توكيلا يخوله هذا الحق ، الأمر الذي يتعين معه أن يكون التوكيل معروضا على
محكمة النقض عند نظرها الطعن للتثبت من استيفاء إجراءات الطعن .

الوقائع

اُتِّمَت النيابة العامة الطاعنين بأنهما في يوم قاما بالاحتياال على المجنى
عليه لسلب بعض ثرواته باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهامه بوجود واقع مزورة
في صورة واقعة صحيحة على النحو المبين بالأوراق ، وطلبت عقابهما بالمادة ٣٣٦
من قانون العقوبات ، وادعى المجنى عليه قبل المتهمين مدنيا بمبلغ واحد وخمسين جنيها
على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح بولاق الدكرور قضت حاضوريا بحبس
كل من المتهمين ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنية وإلزامهم بأن يؤديا للمدعى
بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنية على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم
عليهما . ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حاضوريا بقبول
الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والأكتفاء بحبس كل من
المتهمين أسبوعا مع الشغل والتأييد فيما عدا ذلك .
فطعن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق
النقض الخ .

وبمجلسة نظرت محكمة النقض الطعن وقررت بعدم قبول الطعن
وألزمت الطاعنين المصروفات المدنية وبتأرخ تقديم الأستاذ المحامي
بطلب رجوع في الحكم أرفق به أصل التوكيل الذي تم التقرير بالطعن بمقتضاه
وتحديد لنظر الطلب جلسة اليوم .

المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بجلسة بعدم قبول الطعن شكلا ، استنادا إلى عدم تقديم أصل التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه نيابة عن الطاعن ، ثم بتاريخ قدم محامى الطاعن طلبا بالعدول عن هذا الحكم أرفق به أصل التوكيل الذى تم التقرير بالطعن بمقتضاه وانتهى إلى طلب الحكم بقبول الطعن شكلا والنظر فى موضوعه ، بمقولة أن تقديمه لأصل التوكيل الذى سبق له إرفاق صورته بملف الطعن يشفع له فى طلبه ذاك . لما كان ذلك ، وكان الأصل فى نظام التقاضى أنه متى صدر الحكم فى الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لاستنفادها ولايتها القضائية ، وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد . أما ما استنته محكمة النقض - خروجاً على هذا الأصل - من العدول عن بعض أحكامها ، فى خصوص شكل الطعن ، مراعاة لمقتضيات العدالة ، وحتى لا يضار الطاعن بسبب لا داخل لإرادته فيه ، فهو من قبيل الاستثناء الذى يجب قصره فى نطاق ما استنته من أجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن يشترط - لكى تعدل عن حكم أصدرته - أن يكون الحكم ، فيما قضى به ، قد قام على عدم استيفاء إجراءات الطعن المقررة قانوناً ، ثم ثبت - من بعد - أن تلك الإجراءات كافة كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة ، عند نظرها الطعن ، لأسباب لا دخل لإرادة الطاعن فيها . وإذا كان الطاعن لا يجادل ، بل إنه يسلم فى طلبه ، بأن سند التوكيل المثبت لصفته فى التقرير بالطعن ، لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلسة ١٢ من مارس سنة ١٩٩٨ ، فإن طلبه العدول عن الحكم الذى أصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلا لا يكون له محل - ولا يشفع له فى ذلك ، أن يكون قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ، مادام أنه لم يقدم ، مع أوراق هذا الطعن - حتى تاريخ نظره والحكم فيه - دليلاً رسمياً يثبت صفته فى التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم

ضده ، وذلك لما هو مقرر من أن إجراءات الطعن هي من الإجراءات الشكلية في الخصومة التي يجب أ، تكون مستكملة كافة مقوماتها ، ومثمن أن التقرير بالطعن بالنقض هو من شأن المحكوم ضده ، وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلا عنه توكيلا يخوله هذا الحق ، الأمر الذي يتعين معه أن يكون التوكيل معروضا على محكمة النقض عند نظرها الطعن للتثبت من استيفاء إجراءات الطعن .
لما كان ما تقدم ، فإن الطلب يكون على غير أساس متعين الرفض .

الطعن رقم ١٧٧٠٥ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

إذ كان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن علاقة آثمة نشأت بين الطاعنين حالة كون الطاعنة الأولى زوجة للمجنى عليه الذى فاجأها والطباعن الثانى يمارسان الزنا فى فراش الزوجية فدفعته الأولى بقوة لیسقط أرضا بينما طعنه الثانى بسكين وجثما فوقه وأطبقا بأيديهما حول عنقه قاصدين قتله حتى لا یفتضح أمرهما فأزهقا روحه . وساق الحكم فى ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استقاها من أقوال الشهود ومن تقرير الصفة التشريحية . وإذ عرض الحكم لبيان فحوى الأدلة التى اعتمد إليها فى التدليل على مقارفة الطاعنين القتل العمد نقل عن الشاهد الأول قوله أن الطاعن الثانى أخبره أن المجنى عليه فاجأه والطاعنة الأولى حال ممارستهما الزنا فدفعت هى المجنى عليه أرضا بينما طعنه هو بسكين وجثما معا فوقه مطبقين بأيديهما حول عنقه قتله حتى فاضت روحه ، ثم أحال الحكم على ما شهد به هذا الشاهد فى بيان أقوال الشهود من الثانى إلى الرابعة ، كما أورد فى التقرير الطب الشرعى أن وفاة المجنى عليه حدثت بسبب إسفيسكا الخنق بالضغط بالأيدى على العنق ، وانتهى الحكم إلى مساءلة كلا الطاعنين عن القتل العمد لارتكابهما سوريا الأفعال المكونة للركن المادى للجريمة وتوافر نية القتل لديهما كليهما من تمكنها سوريا من عنقه وإطبقهما عليه حتى أزهقا روحه ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن كل ما قاله الشاهد الأول بتحقيقات النيابة العامة أن الطاعن الثانى أخبره بأن المجنى عليه فاجأه والطاعنة الأولى فى فراش الزوجية وحاول ضربه بسكين فدفعته الطاعنة الثانية بعيدا عن مسار السكين وأنه انتزعه من المجنى عليه وضربه به فسقط أرضا ، ولم يقل البتة بأن هذا الطاعن أخبره بأنه والطاعنة الأولى قد خنقاها أو أنهما قصدا قتله . كما وأنه بجلاسة المحاكمة اكتفت النيابة العامة

والدفاع بأقوال هذا الشاهد كما وردت بالتحقيقات . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من الأوراق ، فإن الحكم إذ أورد لدى تحصيله واقعة الدعوى وسرده شهادة الشاهد الأول ، والتي أحال إليها في بيان أقوال ثلاثة الشهود من الثاني إلى الرابعة ، وفي سياق استدلاله على توافر لية القتل لدى الطلعين كليهما ، أمورا لا أصل لها في الأوراق اتخذها عمدا لقضائه ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في الإسناد . ولا يرفع هذا العوار ما أوردته الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي التفت إليه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأتهما : أولا المتهمان قتلا عمدا بأن دفعته المتهمة الأولى أرضا وأنمال عليه الثاني طعنا بآلة حادة "سكينا" وجثما فوقه وأطبقا بأيديهم حول عنقه قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به الإصابة الموصوفة بتقريب الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وكان القصد من هذه الجناية الهروب والتخلص من ارتكابهما بمنحة هي أنهما في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر ارتكبا جريمة زنا حالة كون المتهمة الأولى زوجة المجنى عليه وكان ذلك في منزل الزوجية المملوك للأخير . ثانيا : المتهم الثاني : أحرز سلاحا أبيض "سكين" تستخدم في الاعتداء على الأشخاص دون أن يوجد لإحرازه أو حمله مسوغ من الضرورة الشخصية أو الحرفية . وأحالتهم إلى محكمة جنابات كثر الشيخ لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الاحالة .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادة ١/٢٣٤ عقوبات والمواد ١/١ ، ٢٥ مكررا ١/١ ، ١/٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند رقم

(١١) الجدول رقم (١) الملحق وإعمال المادة ٢/٣.٢ عقوبات بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة المؤبدة وبمصادرة السلاح الأبيض المضبوط .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة القتل العمد قد انطوى على الخطأ في الإسناد ذلك بأنه اعتمد في إدانتهما على ما حصله من أقوال الشاهد الأول من أن الطاعن الثاني أبلغه أنه والطاعنة الأولى جثما فوق المني عليه بأيديهما حول عنقه قاصدين قتله حتى أوديا بروحه ، وهو مالا اصل له في الأوراق ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجملة أن علاقة آثمة نشأت بين الطاعنين حالة كون الطاعنة الأولى زوجة للمجنى عليه الذي فاجأها والطاعن الثاني يمارسان الزنا في فراش الزوجية فدفعته الأولى بقوة لیسقط أرضا بينما طعنه الثاني بسكين وجثما فوقه وأطيقا بأيديهما حول عنقه قاصدين قتله حتى لا يفتضح أمرهما فأزهقا روحه . وساق الحكم في ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة استقفاها من أقوال الشهود ومن تقرير الصفة التشريعية ، وإذ عرض الحكم لبيان فحوى الأدلة التي اعتمد إليها في التدليل على مقارفة الطاعنين القتل العمد نقل عن الشاهد الأول قوله أن الطاعن الثاني أخبره أن المجنى عليه فاجأه والطاعنة الأولى حال ممارستهما الزنا فدفعت هي المجنى عليه أرضا بينما طعنه هو بسكين وجثما معا فوقه مطبقين بأيديهما حول عنقه منبؤين قتله حتى فاضت روحه ، ثم أحال الحكم على ما شهد به هذا الشاهد في بيان أقوال الشهود من الثاني إلى الرابعة ، كما أورد في التقرير الطب الشرعي أن وفاة المجنى عليه حدثت بسبب إسفسيكا الحنق بالضغط بالأيدى على العنق ، وانتهى الحكم إلى مساءلة كلا الطاعنين عن القتل العمد لارتكابهما سويا الأفعال المادية المكونة للركن المادى للجريمة وتوافر نية القتل لديهما

كليهما من تمكنهما سويا من عنقه وإطباقيهما عليه حتى أزهما روحه ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات أن كل ما قاله الشاهد الأول بتحقيقات النيابة العامة أن الطاعن الثاني أخبره بأن المجنى عليه فاجأه والطاعنة الأولى في فراش الزوجية وحاول ضربه بسكين فدفعته الطعنة الثانية بعيدا عن مسار السكين وأنه انتزعه مسن المجنى عليه وضربه به فسقط أرضا ، ولم يقل البتة بأن هذا الطاعن أخبره بأنه والطاعنة الأولى قد خنقاه أو أنهما قصدا قتله . كما وأنه بجلسة المحكمة اكتفت النيابة العامة والدفاع بأقوال هذا الشاهد كما وردت بالتحقيقات . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من الأوراق ، فإن الحكم إذ أورد لدى تحصيله واقعة الدعوى وسرده شهادة الشاهد الأول ، والتي أحال إليها في بيان أقوال ثلاثة الشهود من الثاني إلى الرابعة ، وفي سياق استدلاله على توافر نية القتل لدى الطاعنين كليهما ، أمورا لا أصل لها في الأوراق اتخذها عمدا لقضائه ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في الإسناد . ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط أحدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دونما حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

الطعن رقم ٦٠٨٠٥ لسنة ٥٩ القضائية

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا .
٢. من المقرر أنه لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .
٣. من المقرر أيضا أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابسائها وأن يكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم.
٤. لما كان الحكم قد أثبت إسهام الطاعن في مقارفة التزوير يفيد حتما توافر علمه بتزوير المحرر . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من جماع أدلة الثبوت السائغة التي أوردها اشتراك الطاعن في ارتكاب جريمة التزوير بناء على اعتقاد سائغ من المحكمة لم يخطئ الحكم في تقديره وبما يتوافر به علمه بتزوير المحرر حال استعماله ، فإن كل ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد ينحل

إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض.

٥. من المقرر أن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا ويستفاد الرد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة في قضائه بالإدانة .
٦. من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها أنها اطرحتها .

٧. من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليها ، وهي كذلك لا تلتزم بإعادة المأمورية إلى الخبر مادامت الواقعة قد وضحت لديها .

٨. الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو أى خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، فإن ما أثاره الطاعن في المذكورة المقدمة بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٨٩ وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول.

الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولا : اشترك ومجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومي حسن النية هوالموثق بمأمورية الشهر العقاري والتوثيق بالدخلية في ارتكاب تزوير في محرر رسمى هو محضر التصديق رقملسنة ١٩٨٧ حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في

صورة واقعة صحيحة مع علمهما بتزويرها بأن اتفق مع سيدة مجهولة على ذلك وساعدها بأن أمدّها بإقرار منسوب صدوره إلى يتضمن تنازها عن دعاوى مقامة ضده وببطاقة عائلية تحمل اسمها فقامت بتقديمها للموظف المذكور وتسمت أمامه باسم صاحبة البطاقة خلافاً للحقيقة فأثبت المذكور ذلك في محضر التصديق على الإقرار وتلقى بصمتها المزورة على المحضر فتتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثانياً : استعمل المحرر المزور سالف الذكر مع علمه بتزويره بأن قدمه إلى محكمة التنفيذ للاحتجاج بما ورد به وأحالته إلى محكمة جنايات الاسكندرية لمعاقبته طبقاً للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠/٢/٤١، ٤١، ٣، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢٢٥ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس لمدة ستة أشهر مع الشغل عما أسند إليه وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه والأستاذ المحامي نيابة عنه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن حاصل ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله قد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن أياً من الأدلة التي عول عليها لا تقطع بتزوير المحرر ولا تصلح دليلاً على اشتراكه في جريمة التزوير أو علمه بذلك التزوير حال استعماله لذلك المحرر ، كما أن المدافع عن الطاعن أقام دفاعه على نفى التهمة بناء على شواهد عددها ، إلا أن الحكم لم يعرض لهذا الدفاع إيراداً له أو رداً عليه ، كما عول الحكم على تقرير الخبير رغم عدم تحقق الخبر من شخصية المدعية بالحقوق

المدينة حال أخذ بصمة أصبعها ، مما كان لازمه إعادة المأمورية إلى الخبير لإعادة المضاهاة ، وهو ما تمسك بطلبه من المحكمة إلا أن المحكمة لم يجبه إلى ذلك الطلب ولم تعرض له في مدونات الحكم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن قد أحضر إحدى السيدات إلى مكتب التوثيق المختص للتصديق على إقرار صلح وتنازل منسوب صدوره إلى المدعية بالحقوق المدنية لصالحه يفيد تنازها عن الحكم الصادر لها والذي استشكل في تنفيذه وطلب من هذه السيدة أن تقدم إلى الموظف المختص بطاقتها العائلية حيث قام الموظف بتوثيق الإقرار بعد أن حصل على بصمة إصبعها على الإقرار وكذا الدفتر الخاص بذلك وقد قام الطاعن باستعمال ذلك الإقرار الموثق بأن قدمه إلى المحكمة المختصة بنظر الإشكال آنف الذكر ، وأورد الحكم تدليلا على ثبوت الواقعة في حق الطاعنة أدلة مستمدة من أقوال المدعية بالحقوق المدنية كذا الموظف المختص بمكتب التوثيق وما ثبت من تقرير وحدة الأدلة الجنائية وإقرار الطاعنة بالتحقيقات بتقديمه الإقرار المزور لمحاميه الذي قدمه إلى المحكمة المختصة . لما كان ذلك ، وكان المقرر أن الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه ، ولما كان القانون الجنائي لم يجعل لإثبات جرائم التزوير طريقا خاصا . وكان لا يشترط أن تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتبال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان من المقرر أيضا أن الاشتراك في جرائم التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم يكفي لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن تكون اعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي بينها الحكم ، وأن إثبات الحكم إسهام

الطاعن في مقارفة التزوير يفيد حتما توافر علمه بتزوير المحرر. لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استخلص من جماع أدلة الثبوت السائغة التي أوردها اشتراك الطاعن في ارتكاب جريمة التزوير بناء على اعتقاد سائق من المحكمة لم يخطئ الحكم في تقديره وبما يتوافر به علمه بتزوير المحرر حال استعماله ، فإن كل ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الصدد ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز المجادلة فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن نفي التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا خاصا ويستفاد الرد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم في قضائه بالإدانة . كما وأنه ليس على المحكمة أن تتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتها عنها أنها اطرحتها . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطتها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد أخذت بما جاء بها ، لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليها ، هي كذلك لا تلتزم بإعادة المأمورية إلى الخبر مادامت الواقعة قد وضحت لديها ، ومن ثم ما يشيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض هو أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو أى خصم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المذكور بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، فإن ما أثاره الطاعن في المذكرة المقدمة بتلويخ ٢٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٩ وبعد فوات الميعاد المحدد بالقانون يكون غير مقبول . لما كان ما تقدم فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا.

الطعن رقم ٢٥٤٥١ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٩٨

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن وزن المضبوطات ١,٥ جرام بينما وزن ما تم تحليله ٢,٤ جرام . وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن وزن ما تم تحليله ٢,٤ جرام وقد قام دفاع الطاعن على أن هذا الخلاف يشهد لإنكاره حيازة المخدر. لما كان ذلك ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا ، فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفارق البين على الشك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسانده في مظاهر دعواه ، ومن ثم كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صورة الدعوى بلوغا إلى غاية الأمر فيه ، أو ترد عليه بما ينفيه ، أما وقد سكنت عنه إيرادا له وردا عليه فإن حكمها يكون قاصرا البيان واجب النقض.

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار لمخدرا "هيروين" في غير الأحوال المصرح بها قانونا رغم سبق الحكم عليه بعقوبة الجناية وكذلك على النحو المبين بالتحقيقات وأحالاته إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبته طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت بحضوريا عملا بالمواد ١/٤٢، ٢/٣٨، ٢/٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ٢ من القسم الأول من الجدول رقم واحد الملحق والمعدل مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وتغريمه مائة ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الإحراز مجرد من القصد .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جواهر مخدر قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأنه لم يرد على دفاعه أن الحرز المرسل إلى التحليل ليس هو ما ضبط في حوزته بدلالة اختلاف الوزن مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أثار دفاعا مؤداه أن وزن المضبوطات ١,٥ جرام بينما وزن ما تم تحليله ٤,٢ جرام. وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن وزن ما تم تحليله ٤,٢ جرام وقد قام دفاع سالتاعن على أن هذا الخلاف يشهد لإكراه حيازة المخدر . لما كان ذلك ، وكان الفرق بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله فرقا ملحوظا . فإن ما دفع به الطاعن من دلالة هذا الفرق البين على الشك في التهمة ، إنما هو دفاع يشهد له الواقع ويسالده في ظاهر دعواه ، ومن ثم كان على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري - في صور الدعوى بلوغا إلى غاية الأمر فيه . أو ترد بما ينفيه ، أما وقد سكنت عنه إيرادا له وردا عليه فإن حكمها يكون قاصر البيان واجب النقض والإعادة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن.

الطعن رقم ١١٦٨٢ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذي لا يؤثر في منطقته ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره من خطأ الحكم فيما حصله من أقوال الشاهدين أحمد مصطفى محفوظ وعمرو محمد صلاح الدين من أنهما شاهدا الطاعن حال إطلاق الأعيرة النارية من سلاحه على الجنى عليه الأول مع أنهما لم يحددا شخص الطاعن بالتحقيقات ، إذ يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين المذكورين وغيرهم له صداه في الأوراق ، إذ لا ينزع الطاعن في أنه وحده الذي كان يحمل سلاحا ، وأن هذا السلاح هو الذي انطلقت منه الأعيرة النارية التي أصاب أحدها الجنى عليه ، فلا على الحكم إن سمي الشخص الذي كان يحمل السلاح الذي انطلق منه العيار حسبما أشار الشهود - بأنه الطاعن - الذي لا خلاف عليه ولا منازعة منه في ذلك ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله .

٢. لما كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أحال في إيراد أقوال الشهود الثاني والثالث والرابع إلى ما حصله من أقوال الأول كما يبين من المفردات المضمومة أن أقوالهم متفقة في جملتها على أن الطاعن أطلق عدة أعيرة نارية أصابت إحداها الجنى عليه وسقط قتيل ، وكانت أقوال الشهود التي أطمأنت إليها محكمة الموضوع متفقة على أن الطاعن هو مطلق العيار الناري الذي أصاب الجنى عليه ، ومن ثم فلا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع استناد إليه الحكم منها ، وكان ما

حصله الحكم له أصوله الثابتة في تحقيقات النيابة العامة ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه ، فإن الحكم يكون قد انحسر عنه قالة الخطأ في الإسناد .

٣ . لما كان الحكم قد عرض للدفع حالة الدفاع الشرعى واطرحه بقوله " وحيث إنه عن الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس لدى المتهم الأول ، فإنه لما كان من المقرر أن الدفاع الشرعى عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو عن غيره ، وأنه يلزم لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد صدر فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولما كانت مجريات وقائع الدعوى وتسلسل الأحداث فيها لا ينم من قريب أو من بعيد عن وقوع اعتداء على نفس المتهمين أو أحدهما ، كماله لم يصدر من أحد بمكان الحادث ثمة فعل يخشى منه المتهمان وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، فلم يشهد أحد ممن سئلوا بالتحقيقات أن اعتداء أو فعلا وقع على المتهمين ، بل على العكس من ذلك فالجميع - على نحو ما ورد آنفا بشهادتهم - قد تواترت أقوالهم على أن المتهمين بادرا الجنى عليه ضربا ولما أفلت منهما أسرع المتهم الأول خلفه وأمسكه عنوة من رقبته وأطلق المقلدوفات النارية التى أصابت آخرين ثم أطلق صوب رأس الجنى عليه مقلدوفا أرداه قتيلا ، ومن ثم وبالترتيب على ذلك فإن المحكمة لا ترى قيام حالة الدفاع الشرعى فى الواقعة ، ويضحى الدفع المبدى فى هذا الشئ ولا محل له من واقع أو قانون متعين الرفض ، وهو من الحكم تدليل سائغ يودى إلى ما انتهت إليه المحكمة ويتفق وصحيح القانون ، ذلك أن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على الجنى عليه ، وإذا كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، ولحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع

مؤدية إلى النتيجة التي رتبها عليها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن
منع الطاعن على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله.

٤. لا يقدح في سلامة الحكم إغفاله بيان إصابات الطاعن ، لما هو مقرر من أن
المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين
عقيدتها ولا عليها إن هي التفتت عن أى دليل آخر لأن في عدم إيرادها له ما
يفيد اطراحه عدم التعويل عليه ، ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم إغفاله
إصابات لا يكون له محل .

٥. من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة
المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، ومتى كان مجموع ما أورده
الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، فإن
ذلك يكون محققا لحكم القانون .

٦. لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها في حقه قوله "
ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر
ولما يدرك بالظروف الخفية بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها
الجاني ، وتنم عما يضمرة في صدره ، وكان قصد القتل ثابتا في حق المتهم الأول
ثبوتا كافيا من ظروف الدعوى وملابسها ومن استخدامه آلة "طنجة" قاتلة
بطبيعتها ، وإصابة الجنى عليه في مقتل ، ومن إطلاقه عدة أعيرة نارية صوب
الجنى عليه التي أصابت بعضها محمد أحمد عبد الله وجمال السيد سرور بالإصابات
الواردة بالتقرير الطبي الشرعي ومعالجته الجنى عليه أثر ذلك بطشق ناري في
مقدمة رأسه وقت أن كان مطبقا بيده حول عنقه شالا كل مقاومة له ومن مسافة
نقل عن ربع متر وتصل إلى حد الملامسة فأرداه قتيلا في الحال بمكان الحادث ،
ومن ثم فإن تلك الوقائع تثبت ثبوتا قاطع الدلالة على توافر قصد القتل لدى
المتهم الأول " ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قصد القتل أمر خفي

لا يدرك بالحس الظاهر وإنما تستنبطه المحكمة من الظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه وأن استخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في استظهار نية القتل لدى الطاعن ، فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد.

٧. من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تتركه الميزة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذ كانت المحكمة - في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من أنه لم يكن يقصد إصابة الجاني عليهما الثاني والثالث ينحل إلى جدل موضوع في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض.

٨. لما كانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإدانة المتهم أو براءته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

٩. من المقرر أنه لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج بما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من أقوال شهود الإثبات والوقائع التي ثبت لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قتل المجنى عليه الأول ، فإن ما يثيره في هذا الوجه من النعي لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في شأن تصوير ووقع الحادث ، وحق محكمة الموضوع المطروحة عليها والتي لم يجادل الطاعن في أن لها أصلها من الأوراق وإطراح ما رأت الالتفات عنه مما لا تقبل مصادرها فيه والخوض في مناقشته أمام محكمة النقض .

١٠. لما كان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه الأول والتقريرين الطبيين الشرعيين عليهما الثاني والثالث وأبرز ما جاء بهما من أن إصابة المجنى عليه الأول كدمات ثلاث بيسار الوجه وبأعلى عین الظهر وهى إصابات رضية حيوية تحدث كل منها من المصادمة بجسم صلب راض من مثل العصا المضبوطة - المنشاكو - وفي تاريخ معاصر لتاريخ الواقعة ، كما تبين أن إصابة المجنى عليه المذكور بعار نارى بمقدم يسار الرأس وهى حيوية وحديثة حدثت من عيار نارى نفذ من خلف الرأس أطلق عليه من مسافة تقل عن ربع متر وقد تصل إلى حد الملامسة . وتعزى وفاته إلى إصابته النارية بمقدم الرأس وما نتج عنها من كسور بعظام الجمجمة ونزيف وفتك بالبخ ، كما أورد أن إصابة المجنى عليه محمد أحمد عبد الله ، بطلق نارى بركبته اليسرى - تم استخراجه ، وأن جمال سرور أصيب بطلق نارى بسبابه وإيهام اليد اليسرى وأن إصابتهما نارية حدثت من مثل السلاح النارى المضبوط . فإن ما ينعاه الطاعن بعدم إيراد مضمون تقرير الصفة التشريحية والتقريرين الطبيين للمجنى عليهم بصورة وافية

لا يكون له محل لما هو مقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه .

١١ . لما كان الأصل أن لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وله مصلحة فيه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم أنه جلاء خلوا من إيراد مضمون تقرير فحص أداة - المشاكو - التي كان يحملها الطاعن الثاني يكون غير مقبول .

١٢ . النعي بالتفتات الحكم عن دفاع الطاعن من أنه لم يرتكب الحادث - بفرض أنه إثارة في مذكرة دفاعه - مردود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستاهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

١٣ . بحسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاتهما عنه أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

١٤ . لما كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن بطلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته - فيما يثيره بوجه الطعن - فليس له من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . ولم تر هي من جانبها لزوما لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم في هذا الشأن حالة الإخلال بحق الدفاع ، ويكون النعي على الحكم في هذا الصدد غير سديد .

١٥ . لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المدافعين عن الطاعن قد اختتم كل منهم مرافعته بطلب الحكم ببراءته مما أسند إليه دون التمسك بسماع

شهود أو أى من طلبات التحقيق التى أثارها فى طعنه ، فلا على المحكمة إن هـى التفتت عنها . لما هو مقرر من أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية ، فإن منعه فى هذا الصدد لا يكون سديداً .

١٦ . لما كان الحكم قد دان الطاعن بجريمة القتل العمد وأوقع عليه العقوبة المقررة بها ، فلا مصلحة له ولا وجه لما ينهيه بشأن قصور الحكم فى جريمة الضرب البسيط المسندة إليه .

١٧ . لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت تعدد الأفعال التى قارفها الطاعن بإطلاق عدة أعيرة نارية قاضداً القتل وأثبت تعدد نتائجها بمقتل المجنى عليه الأول نتيجة عيار نارى ، وإصابة المجنى عليهما الثانى والثالث بعيارين ناريين دون أن يكون هناك فاصل زمنى محسوس بما يتحقق به معنى الاقتران فى صورة هذه الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن يكون الطاعن قد أصاب غير من قصده لأن هذه مسألة تتعلق بالقصد الجنائى ، ولا تمنع من تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ما دامت شروطها قد اكتملت بتعدد الأفعال وتعدد النتائج الضارة التى يعاقب عليها القانون وتوافرت الرابطة الزمنية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون يكون فى غير محله .

١٨ . لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم فى كل جزئية يثيرها فى مناحى دفاعه الموضوعى إذ فى اطمئنانها إلى الأدلة التى عولت عليها ما يفيد إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة إطراحها إياها ، فإن منعى الطاعن بأن المجنى عليه الأول كان فى حالة سكرين وأن له العديد من السوابق والالتزامات فى قضايا عدة لا يكون له محل .

١٩ . لما كان الحكم قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات - التى كانت مسن بين الأدلة التى استخلص منها الإدانة - فى بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التى اقتنعت بها المحكمة واستقرت فى وجدانها فإنه ينحسر عنه القصور فى التسبيب ويكون ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد فى غير محله .

٢٠ . النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعد ارتكابه الجريمة لأن إصابة الجنى عليه حدثت نتيجة سقوطه أرضا بعد إصابته بطلق نارى من الطاعن الأول مردود بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم .

٢١ . حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة البتى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاتة عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد لا يعدو لا أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٢٢ . لما كان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تترله المترلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال الشهود واقتناعه بوقوع الحادث على صورة التى شهدوا بها ، وكان ما أورده سائغا فى العقل ومقبولا فى بيان كيفية حدوث الإصابة ، ولا تشريب على المحكمة فيما اقتنعت به من إمكان حصولها على الصورة التى قررها الشهود والتى تأيدت بتقرير الصفة التشريحية لجثة الجنى عليه الأول ، فإن ما يثيره الطاعن من أن

الحكم أدانه دون أن يقع منه أى اعتداء ينحل إلى جدل موضوعى فى تقدير
الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة
عقيدها فى شأنه أمام محكمة النقض .

٢٣ . لما كان ما أثبتته الحكم تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الضرب كما هى
معرفة فى القانون ، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن إدانته عنها على
الرغم من ثبوتها من جريمة إحراز جوهر مخدر لاختلاف أركان كل من الجريمتين .

٢٤ . لما كان القانون إذ أجاز فى المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إحالة
الجنح المرتبطة بالجنايات على محاكم الجنايات فقد وسع فى اختصاصها وجعله
شاملا لهذه الجنح المرتبطة وأخرجها من سلطة محاكم الجنح ذات الاختصاص
الأصيل بها . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بجنحة الضرب
البسيط المرتبطة بجناية القتل العمد المحال إليها ، وذلك بعد تحقيقها بجلدات
المحاكمة ، فإنها تكون قد فصلت فى دعوى مختصة بنظرها .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأفهما : أولا : المتهم الأول - أ - قتل
عمدا بأن أطلق عليه عيارا ناريا قاصدا من ذلك قتله فأحدث به
الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد تقدمت تلك
الجناية الأولى جنائية أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالفى الذكر شرع فى قتل كل
من وعمدا بأن أطلق عليهما عدة أعيرة نارية قاصدا من ذلك
قتلهما فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الطب الشرعى وقد خاب أثر الجريمة
لسبب لا دخل لإدراته فيه وهو مداركتهما بالعلاج (ب) أحدث عمدا بالجنح
عليه الإصابات الميئة وكان ذلك باستخدام أداة " كعب طنجة " وذلك على
النحو المبين بالتحقيقات . ثانيا : المتهمان الأول والثانى - حازا بقصد التعاطى نبات
الحشيش المخدر فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثالثا : المتهم الثانى - أحدث

عمدا بالجنى عليهالإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية وكان ذلك باستخدام أداة "منشاكو - عصا خشب سلسلة " . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعى ورثة الجنى عليه مدنيا بمبلغ ٥٠١ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٤٥، ٤٦، ٤٧، ٢٣٢، ١/٢ - ٢٤٢ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم الأول بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن التهمة الأولى وبمعاقبة المتهم الثانى بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن تهمة الضرب المسندة إليه وببراءة كل منهما من تهمة حيازة النبات المخدر المضبوط وأمرت بمصادرته وبإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن كل من المحكوم عليهما والأستاذالحامى نيابة عن المحكوم عليه الأول فى هذا الحكم بطريق النقضالخ.

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من الطاعن الأول

حيث ينعى الطاعن الأولعلى الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمي القتل العمد والشروع فيه قد شابه الخطأ فى الإسناد والقصور فى التسيب والفساد فى الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ فى تطبيق القانون . ذلك أنه عول فى إدانته على أقوال الشاهدينو.....وأسند إليهما القول أنهما شاهدا الطاعن حال إطلاق الأعيرة النارية من سلاحه على الجنى عليه الأول وهى رواية لم ترد فى التحقيقات ، فضلا عن أنه أورد مضمون شهادة الشاهد الأولوأحال فى بيان شهادة الشهود الثانى والثالث والرابع إلى مضمون ما شهد به الشاهد الأول مع خلاف جوهرى فى الشهادتين إذ لم يحدد أى شاهد منهم شخصية مطلق الأعيرة النارية ، ورد الحكم على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى بما لايسوغ

إطراحه ، ولم يحقق إصابات الطاعن وأثرها في الدفاع الشرعى ، وجاء قاصرا في بيان أركان الجريمتين اللتين دانه بهما ، ولم يدل على توافر نية القتل في حقه تدليلا كافيا وسائغا ، إذ لم يكن بقصد قتل المجنى عليه الأول وإصابة الآخرين ، هذا إلى أن الحكم استخلص دون سند من أقوال الشهود أن الطاعن اعتدى على المجنى عليه الأول رتب على ذلك إدانته على الرغم من أحدا لم يشاهد واقعة الاعتداء ، ولم يعن بإيراد مضمون التقرير الطبى الشرعى للمجنى عليهم الثلاثة بصورة وافية ، وجاء خلوا من إيراد مضمون تقرير فحص الأداة (المنشاكور) ، والتفتت المحكمة عن دفاعه السوارد بمذكرته المقدمة منه قبل إقفال باب المرافعة والقائم على نفي التهمة واستحالة حدوثها وفق التصوير الذى قرره الشهود والمجنى عليهما الآخران ، وأن التلاحم الذى حدث بينه وبين المجنى عليه الأول وفاقه كان سببا في أن المجنى عليه ضغط بيده على زناد السلاح فخرج منه الطلق النارى أصابه ، ولم تندب المحكمة خبرا لتحقيق دفاع الطاعن في هذا الشأن ، كما لم تستجب لطلبه الوارد بمذكرة دفاعه سمع شهادة المقدم رئيس المباحث ، كما لم يورد الحكم أيضا مؤدى أدلة الشروع في القتل التى دانه بها ، وما حصله الحكم بيانا لواقعة الدعوى لا يتوافق به ظرف الاقتران المشدد ، وأخيرا فإن المجنى عليه الأول كان في حالة سكرين وله العديد من السوابق والالتزامات مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافق به كافة المعاصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتهما في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد الذى لا يؤثر في منطقته ، فإنه لا يجدى الطاعن ما يشيره من خطأ الحكم فيما حصله من أقوال الشاهدين ومن أهمها شاهدا الطاعن حال إطلاق الأعيرة النارية من سلاحه على المجنى عليه الأول مع أنهما لم يحددا شخص الطاعن بالتحقيقات ، إذ يبين من المفردات التى أمرت المحكمة بضمها

أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهدين المذكورين وغيرهم له صداه في الأوراق ، إذ لا ينزع الطاعن في أنه وحده الذى كان يحمل سلاحا ، وأن هذا السلاح هو الذى انطلقت منه الأعيرة النارية التى اصاب أحدها الجنى عليه ، فلا على الحكم إن سمى الشخص الذى كان يحمل السلاح الذى انطلق منه العيار حسبما أشار الشهود - بأنه الطاعن - الذى لا خلاف عليه ولا منازعة منه في ذلك ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد ، ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان يبين من مبدونات الحكم المطعون فيه أنه أحال في إيراد أقوال الشهود الثانى والثالث والرابع إلى ما حصله من أقوال الأول كما يبين من المفردات المضمومة أن أقوالهم متفقة في جملتها على أن الطاعن أطلق عدة أعيرة نارية أصابت إحداها الجنى عليه وسقط قتيلًا ، وكانت أقوال الشهود التى اطمأنت إليهما محكمة الموضوع متفقة على أن الطاعن هو مطلق العيار الناري الذى أصاب الجنى عليه ، ومن ثم فلا يعيب الحكم أن يحيل في إيراد أقوال الشهود على ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان حصله الحكم له أصوله الثابتة في تحقیقات النيابة العامة ولم يجد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فحواه ، فإن الحكم يكون قد انحسر عنه قالة الخطأ في الإسناد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى وأطرحه بقوله " وحيث إنه عن الدفع بتوافر حالة الدفاع الشرعى عن النفس لدى المتهم الأول ، فإنه لما كان من المقرر أن الدفاع الشرعى عن النفس هو استعمال القوة اللازمة لرد أى اعتداء على نفس المدافع أو عن غيره ، وأنه يلزم لقيام حالة الدفاع الشرعى أن يكون قد صدر فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، ولما كانت مجريات وقائع الدعوى وتسلسل الأحداث فيها لا ينم من قريب أو من بعيد عن وقوع اعتداء على نفس المتهمين أو أحدهما ، كما لم يصدر من أحد بمكان الحادث ثمة فعل يخشى منه المتهمان وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها الدفاع الشرعى ، فلم يشهد أحد ممن سئلا

بالتحقيقات أن اعتداء أو فعلا وقع على المتهمين ، بل على العكس من ذلك فالجميع - على نحو ما ورد آنفا بشهادتهم - قد تواترت أقوالهم على أن المتهمين بادرا الجنى عليه ضربا ولما أفلت منهما أسرع المتهم الأول خلفه وأفسكه عنوة من رقبته وأطلق المقتدوفات النارية التي أصابت آخرين ثم أطلق صوب رأس الجنى عليه مقتدوفاً أراده قتيلا ، ومن ثم وبالترتيب على ذلك فإن المحكمة لا ترى قيام حالة الدفاع الشرعى فى الواقعة ، ويضحي الدفع المبدى فى هذا الشأن ولا محل له من واقع أو قانون متعسين الرفض ، وهو من الحكم تدليل سائغ يودى إلى ما انتهت إليه المحكمة ويتفق وصحيح القانون ، ذلك أن حالة الدفاع الشرعى لا تتوافر متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على الجنى عليه ، وإذا كان من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انقضاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، وللمحكمة الموضوع الفصل فيه بلا معقب متى كانت الوقائع مؤدية إلى النتيجة التى رتبها عليها - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن معنى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله . هذا فضلا عن أنه لا يقدح فى سلامة الحكم إغفاله بيان إصابات الطاعن ، لما هو مقرر من أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى التفتت عن أى دليل آخر لأن فى عدم إيرادها له مد يفيد إطرأحه عدم التعويل عليه ، ومن ثم فإن نعى الطاعن على الحكم إغفاله إصابات لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بقوله " إن بتاريخ ١٩٩٤/٥/٩ وعند تقاطع شارع الإمام على والخليفة الهادى دائرة قسم مصر الجديدة حدث تصادم بين السيارة التى كان يقودها المتهم الأول وبجواره المتهم الثانى - ضابطا شرطة - والسيارة التى كان يقودها الجنى عليه الأول وعلى أثر ذلك شاجر المتهمان الجنى عليه وحاولا إدخاله سيارتهما عنوة وإذا رفض تعديا عليه بالضرب بأن ضربه المتهم الثانى بعصا "منشاكرو" المضبوطة. وأمسك المتهم الأول بالجنى عليه يكيل له الضربات ، ولما أفلت الجنى عليه نه جرى خلفه وأطبق يده حول

عنقه وأخرج سلاحه الحكومى المضبوط "طبنجة" وأطلق منه عدة أعيرة نارية قاصدا قتله أصابت بعضها والموجودين على مسرح الواقعة ثم أطلق مقذوفاً نارياً آخر صوب رأس الجنى عليه المذكور فأرداه قتيلاً فى الحال ، ولأذ المتهم الثانى بالفرار من مكان الحادث بينما أمسك الأهالى بالمتهم الأول ، وتم ضبط السلاح النارى والمنشاكو المستعملين فى "الحادث" وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبه الحكم عليها ، وجاء استعراض المحكمة لأدلة الدعوى على نحو يدل أنها محصتها التمهيص الكافى وألت بها إماماً شاملاً يفيد أنها قامت بما ينبغى عليها من تدقيق البحث لتعرف الحقيقة ، وكان من المقرر أن القائلون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها ، ومتى كان مجموع ما أورده الحكم كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، فإن ذلك يكون محققاً لحكم القانون ، ومن ثم فإن منعى الطاعن بأن الحكم جاء قاصراً فى بيان أركان الجريمتين المسندتين إليه وعدم إمامه بوقائع الدعوى وأدلتها يكون ولا محل له ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لنية القتل وأثبت توافرها فى حقه فى قوله " ومن حيث أنه لما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحوس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التى يأتىها الجانى ، وتتم عما يضمّره فى صدورّه ، وكان قصد القتل ثابتاً فى حق المتهم الأول ثبوتاً كافياً من ظروف الدعوى وملابساتها ومن استخدامه آلة "طبنجة" قاتلة بطبيعتها ، وإصابة الجنى عليه فى مقتل ، ومن إطلاقه عدة أعيرة نارية صوب الجنى عليه التى أصابت بعضها والمصابات الواردة بالتقرير الطبى الشرعى ومعالجته الجنى عليه إثر إطلاق نارى فى مقدمة رأسه وقت أن كان مطبقاً يده حول عنقه شالاً كل مقاومة له ومن ساقه نقل عن ربع متر وتصل إلى حد الملامسة فأرداه قتيلاً فى الحال بمكان الحادث ، ومن ثم فإن تلك الوقائع تثبت قاطع الدلالة على توافر قصد القتل لسدى

المتهم الأول " ولما كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما تستنبطه المحكمة من الظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضره في نفسه وأن استخلاص هذا القصد من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية . وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في استظهار نية القتل لدى الطاعن ، فإن منعه في هذا الشأن يكون غير سديد . هذا فضلا عن أنه من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاة على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن سيحار حولها من شبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تزله الميزة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وإذا كانت المحكمة في الدعوى الماثلة - قد اطمأنت إلى أقوال شهود الإثبات وصحة تصويرهم للواقعة ، فإن ما يثيره الطاعن من أنه لم يكن يقصد إصابة الجنى عليهما الثاني والثالث ينحل إلى جدل موضوع في تقدير الدليل . وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بإداته المتهم أو براءته ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي يعتمد عليها الحكم بحيث ينبى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة ، فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دور باقي الأدلة ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه . كما لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج بما تكشف للمحكمة من الظروف والقرائن

وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان الحكم المطعون فيه قد اقتنع من أقوال شهود الإثبات والوقائع التي ثبتت لديه والقرائن التي استخلصها أن الطاعن قتل المجنى عليه الأول ، فإن ما يثيره في هذه الوجهة من النعى لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في شأن تصوير وقوع الحادث ، وحق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واستنباط معتقدها من الأدلة المطروحة عليها والتي لم يجادل الطاعن في أن لها أصلها من الأوراق وإطراح ما رأت الالتفات عنه مما لا يقبل مصادرا لها فيه والخوض في مناقشته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى تقرير الصفة التشريحية للمجنى عليه الأول والتقريرين الطبيين الشرعيين للمجنى عليهما الثاني والثالث وأبرز ما جاء بها من أن إصابة المجنى عليه الأول كدمات ثلاث بيسار الوجه وبأعلى يمين الظهر وهي إصابات رضية حيوية تحدث كل منها من المصادمة بجسم صلب راض من مثل العصا المضبوطة - المنشاكو - وفي تاريخ معاصر لتاريخ الواقعة ، كما تبين أن إصابة المجنى عليه المذكور بعيار نار بمقدم يسار الرأس وهي حيوية وحديثة حدثت من عيار نارى نفذ من خلف الرأس أطلق عليه من مسافة نقل عن ربع متر وقد تصل إلى حد الملامسة . وتعزى وفاته إلى إصابته النارية بمقدم الرأس وما نتج عنها من كسور بعظام الجمجمة ونزيف وقتك بالبخ ، كما أورد أن إصابة المجنى عليه، بطلق نارى بركبته اليسرى - تم استخراجها ، وأنأصيب بطلق نارى بسبابه وإبهام اليد اليسرى وأن إصابتهما نارية حدثت من مثل السلاح النارى المضبوط . فإن ما ينعاه الطاعن بعدم إيراد مضمون تقرير الصفة التشريحية والتقريرين الطبيين للمجنى عليهما بصورة واقية لا يكون له محل لما هو مقرر أنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكامل أجزائه . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن وله مصلحة فيه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم أنه جاء خلوا من إيراد مضمون تقرير فحص أداة - المنشاكو - التي كان

يحملها الطاعن الثاني يكون غير مقبول . لما كان ذلك وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن من أنه لم يرتكب الحادث - بفرض أنه أثاره في مذكرة دفاعه - مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ، ولا عليه أن يتعقبه في كل سجنائية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاتها عنه أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن طلب استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته - فيما يثيره بوجه الطعن - فليس له من بعد النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . ولم تر هي من جانبها لزوما لإجرائه بما تنحسر معه عن الحكم في هذا الشأن قالة الإخلال بحق الدفاع ، ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة الأخيرة أن المدافعين عن الطاعن قد اختتم كل منهم طلبات التحقيق التي أثارها في طعنه ، فلا على المحكمة إن هي التفتت عنها . لما هو مقرر من أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ، ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية ، فإن منعاه في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك وكان الحكم قد دان الطاعن بهذه الجريمة وأوقع عليه العقوبة المقررة بها ، فلا مصلحة له ولا وجه لما ينعاه بشأن قصور الحكم في الجريمة الأخرى المسندة إليه - بفرض صحة ذلك - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت تعدد الأفعال التي قارفها الطاعن بإطلاق عدة أعيرة نارية قاصدا القتل وأثبت تعدد نتائجها بمقتل الجنى عليه الأول نتيجة عيار ناري ، وإصابة الجنى

عليهما الثاني والثالث بعيارين ناريتين دون أن يكون هناك فاصل زمني محسوس ،
يتحقق به معنى الاقتران في صورة هذه الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن يكونا لطاع
قد أصاب غير من قصده لأن هذه مسألة تتعلق بالقصد الجنائي ، ولا تمنع من تطبيق
الفقرة الثانية من المادة ٢٣٤ من قانون العقوبات ما دامت شروطها قد اكتملت
بتعدد الأفعال وتعدد النتائج الضارة التي يعاقب عليها القانون وتوافرت الرابطة
الزمنية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .
لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل
جزئية يثيرها في مناحى دفاعه الموضوعي إذ في اطمئنانها إلى الأدلة التي عولت عليها
ما يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ،
دون أن تكون ملزمة بيان علة إطرافها إياها ، فإن منعى الطاعن بأن المجنى عليه
الأول كان في حالة سكرين وأن له العديد من السوابق والالتزامات في قضايا عدة ،
لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا
رفضه موضوعا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطعن الثاني

يعنى الطاعن الثانيعلى الحكم المطعون فيه أنه إذ دالسه بجريمة
الضرب قد شابه القصور في التسبب والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع
، ذلك أنه لم يورد أدلة الثبوت التي تساند إليها في قضائه بالإدانة ، والتفت عن
دفاعه القائم على كيدية الاتهام وتلفيقه ، واستحالة حدوث الواقعة بالصورة التي
رواها الشهود إذ أن إصابة المجنى عليه حدثت نتيجة سقوطه أرضا بعد إصابته بالطلق
الناري ، وقد دانه الحكم دون أن يقع منه أى اعتداء بدلالة هروبه من موقع الحادث
، كما أن هناك تناقضا في الحكم إذ أنه بعد أن انتهى إلى تبرئته من تهمة حيازة المخدر
دانه عن جريمة الضرب مع أن تبرئته من التهمة الأولى يوجب تبرئته من الجريمة
الأخرى لابتنائهما على ذات الوقائع ، وأخيرا فإن الدعوى كانت قد أحيلت إلى

محكمة الجنايات باعتبار الواقعة جنائية مخدر و ضرب ، فرأت أنها تعد جنحة ، ومن ثم فقد كان عليها أن تحكم بعدم الاختصاص وتحيلها إلى المحكمة الجزئية لا أن تحكم فيها ، مما يعيب الحكم يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حاصله أنه حدث تصادم بين السيارة التي كان يقودها المتهم الأول وبجوارها المتهم الثاني - الطاعن - ضابطا شرطة والسيارة التي كان يقودها المجنى عليه الأول ، وعلى إثر ذلك شاجر المتهمان المجنى عليه وحاولا إدخاله بسيارتهما عنوة وإذ رفض تعديا عليه بالضرب بأنه ضربه المتهم الثاني - الطاعن - بعصا "منشاكو" المضبوطة وحدثت إصابته الموصوفة بتقرير الطب الشرعى ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة استمدتها من أقوال الشهود وتقرير الصفة التشريحية ، وقد حصل الحكم مؤدى هذه الأدلة بما يتطابق وما أثبتته في بيان واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد سبين واقعة الدعوى بما يتوافق به العناصر للجريمة البتى دان الطاعن بارتكابها وأورد مؤدى أقوال الإثبات - التي كانت من بين الأدلة التي استخلص منها الإدانة . في بيان واف يكفى للتدليل على ثبوت الصورة التي اقتنعت بها المحكمة واستقرت في وجدانها فإنه ينحصر عنه القصور في التسيب ويكون ما يثيره الطاعن في هذا الصدد في غير محله . لما كان ذلك ، وكان النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكابه الجريمة لأن إصابة المجنى عليه حدثت نتيجة سقوطه أرضا بعد إصابته بطلق نارى عن الطاعن الأول مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم هذا إلى أنه بحسب الحكم كيما يتم ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن سيتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه ، لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير

الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها ، وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المتلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال الشهود واقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التى شهدوا بها ، وكان ما أورده سائغا في العقل ومقبولا في بيان كيفية حدوث الإصابة ، ولا تشريب على المحكمة فيما اقتنعت به من إمكان حصولها على الصورة التى قررها الشهود والتى تأيدت بتقرير الصفة التشريحية لجثة المجنى عليه الأول ، فإن ما يثيره الطاعن من أن الحكم أدانه دون أن يقع منه أى اعتداء ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل ، وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه أو مصادرة عقيدته في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته الحكم - فيما سلف - تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الضرب كما هى معرفة في القانون ، ومن ثم فإنه لا محل لما يثيره الطاعن بشأن إدانته عنها على الرغم من تبرئته من جريمة إحراز جواهر مخدور لاختلاف أركان كل من الجريمتين . لما كان ذلك ، وكان القانون إذ إجاز في المادة ٣٨٣ من قانون الإجراءات الجنائية إحالة الجناح المرتبطة بالجنايات على محاكم الجنايات فقد وسع في اختصاصها وجعله شاملا لهذه الجناح المرتبطة وأخرجها من سلطة محاكم الجناح ذات الاختصاص الأصيل بها . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد دانت الطاعن بمجنحة الضرب البسيط المرتبطة بجناية القتل العمد المحال إليها ، وذلك يعد تحقيقها بجلسات المحاكمة ، فإنها تكون قد فصلت في دعوى مختصة بنظرها . ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم فإنه الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٦٠٦٢ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

لما كان الأصل أن الطاعن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها في هذا الميعاد أيضا والتي هي شرط لقبول الطعن وتعد لا حقه بتقرير الطعن ويكونان معا وحيدة إجرائيه لا يغني أحدهما عن الآخر - فإن على من قرر بالطعن أن يثبت أن إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقرير بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا ولما كان القانون وإن لم يشترط طريقا معيناً لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجري عليه العمل من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لا ستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها في السجل بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على ذات الأسباب المقدمة وتسليم مقدمها إيصالاً من واقع السجل مثبتاً للإيداع اصطياناً لهذه العملية الإجرائية من كل حيث يسائر مرامي الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك ، وكان المعول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذات إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولما كان الطاعن وإن قرر بالطعن في الميعاد القانوني بإشهاد رسمي في قلم الكتاب إلا أنه لم يراع في تقديم أسباب طعنه الأصول المعتادة المثبتة لحصول الإيداع بقلم الكتاب ولم يقدم على سبيل القطع واليقين حصوله في الميعاد القانوني ولا يغير من ذلك ما تأشّر به على وجه وظهر الصفحة الأولى من

مذكورة الأسباب أنها وردت وسدد الرسم المقرر عليها بتاريخومن ثم يتعين .
القضاء بعدم قبول الطعن شكلا.

الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار بذورا وأجزاء لنبات
الحشيش (البانجو) المخدر في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحالتse إلى محكمة
جنايات كفر الشيخ لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة
المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٢٩، ٣٨، ٤٢/١ من القانون
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند رقم ١ من
الجدول رقم ٥ الملحق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ
خمسين ألف جنيه عما أسند إليه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن الأحرار مجرد
من القصور .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٠ من أغسطس سنة
١٩٩٦ فقرر المحكوم عليه الطعن فيه بطريق النقض في ٢٦ من أغسطس سنة
١٩٩٦ بيد أن البين من إفادة نيابة النقض الجنائي المؤرخة ١٢/١٠/١٩٩٨
والمرافقة بملف الطعن أن مذكورة الأسباب التي بنى عليها الطاعن طعنه لم تودع إلا
بتاريخ ٢٠ من أكتوبر سنة ١٩٩٦ وقيدت بالسجل الخاص بالإيداع برقم
تتبع بعد فوات الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤/١ من قانون حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - بعد تعديلها
بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٩٢ - وهو ستون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه - لما
كان ذلك ، وكان الأصل أن الطعن بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط

القانون لرفعه سوى إفصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم المراد الطعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي بنى عليها في هذا الميعاد أيضا والتي هي شرط لقبول الطعن وتعد لا حقه بتقرير الطعن ويكون معا وحدة إجرائية لا يغني أحدهما عن الآخر - فإن على من قرر بالطعن أن يثبت أن إيداع أسباب طعنه قلم الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون بالطعن وإلا كان الطعن غير مقبول شكلا ولما كان القانون وإن لم يشترط طريقا معينا لإثبات تقديم أسباب الطعن في قلم الكتاب في الميعاد القانوني إلا أن ما يجري عليه من إعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفي القلم المذكور لا ستلام أسباب الطعن ورصدها حال تقديمها في السجل بأرقام متتابعة مع إثبات تاريخ ورقم الإيداع على ذات الأسباب المقدمة وتسليم مقدمها إيصالا من واقع السجل مثبتا للإيداع اصطيانا لهذه العملية الإجرائية من كل عبث يساير مرامي الشارع من إثبات حصول هذا الإجراء بالأوضاع التي رسمها لذلك ، وكان العول عليه في هذا الشأن هو بما يصدر من ذات قلم الكتاب من إقرار بحصول الإيداع ولا يقوم مقام هذا الإقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم ولما كان الطاعن وإن قرر بالطعن وإن قرر بالطعن في الميعاد القانوني بإشهاد رسمي في قلم الكتاب إلا أنه لم يراع في تقديم أسباب طعنه الأصول المعتادة المثبتة لحصول الإيداع بقلم الكتاب ولم يقدم على سبيل القطع واليقين حصوله في الميعاد القانوني ولا يغير من ذلك ما تأشربه على وجه وظهر الصفحة الأولى من مذكرة الأسباب أنها وردت وسدد الرسم المقرر عليها بتاريخومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا.

الطعن رقم ٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان المحكوم عليهما الأول والثاني وإن قررا بالطعن في الحكم بطريق النقض في الميعاد إلا أنهما لم يقدموا أسبابا لطعنهما ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنهما شكلا عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢. من المقرر أن المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين ، قد أجازت لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على اقترامه .

٣. لما كان تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها من الأمور الموضوعية البحثية التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - غير معقب ، مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتتها في حكمها ، كما أن التلبس صفة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها .

٤. لما كان ما رتبته الحكم - على الاعتبارات السائغة التي أوردتها - من إجازة القبض على الطاعن صحيحا في القانون وذلك على تقدير توافر التلبس بجناية السرقة ياكراه حين انتقل فور إبلاغه بوقائعها حيث شاهد السيارة المبلغ بسرقتها وبها المتهمون القبض عليهم ، ويستوى بعد ذلك أن يكون الحكم قد أطلق على الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي وصف التحريات أو أن يكون اعتراف المتهمين بالوقائع المسندة إليهم فور أو بعد مواجهتهم بالجنى عليه الرابع

في قسم الشرطة مادام أن ذلك - بفرض صحته - لا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على توافر حالة التلبس وصحة إجراءات القبض على المتهمين .

٥. لما كان نعى الطاعن على الحكم بأنه أغفل في رده على الدفع ببطلان القبض ما أثاره من عدم الاختصاص الواقعة مردودا بأنه لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بعدم اختصاص الضابط مكانيا بضبطه وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفي هذا الاختصاص ويظهر ما يدعيه في هذا الخصوص فلا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها

٦. ولئن كان السكر من العوامل التي تفقد الشعور والإدراك ، فيبطل الاعتراف إذا كان السكر نتيجة لتناول المعترف للخمير قهرا عنه ، أما إذا كان تناوله باختياره ، فلا يبطل الاعتراف ، إلا إذا كان السكر قد أفقده الشعور والإدراك تماما ، أما إذا لم يفقده الشعور والإدراك تماما فيصح الأخذ به ، وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يرتب على اعتراف الطاعن وحده الأثر القانوني للاعتراف وإنما أقام قضاءه على ما يعززه من أدلة الدعوى الأخرى وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يدع أنه كان وقت ارتكاب الجريمة متناولا مادة مسكرة قهرا عنه أو على غير علم منه بحقيقة أمرها بل أطلق القول بأن الطاعن كان في حالة سكر أثناء سؤاله في محضري الشرطة والنيابة العامة دون أن يبين ماهية هذه الحالة ودرجتها ومبلغ تأثيرها في إدراك الطاعن وشعوره وبغير أن يقدم دليلا على أنها أفقدته تماما الإدراك والشعور أثناء اعترافه ، فإنه لا يكون للطاعن من بعد النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدي بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض ويضحي نعيه في هذا الخصوص على غير أساس .

٧. لما كان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات ، ولما كانت المحكمة قد أطرحت دفاع الطاعن ببطالان اعترافه لخلو الأوراق من دليل على صحته ، واستخلصت سلامة اعترافه ، فإن نعى الطاعن على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولا يقدح في ذلك ما قرره الطاعن في أسباب طعنه من أن الإكراه قد ترك بالطاعن إصابات في ظهره قرر بها في تحقيقات النيابة العامة ذلك بأنه لم يثر هذه الواقعة أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها في الصلة بين الاعتراف وبين تلك الإصابات المقول بها ، بما لا يجوز للطاعن أن يثيرها لأول مرة أمام محكمة النقض، بخاصة الحكم المطعون فيه لم يشر إلى وجود إصابات بالمتهم على نحو يرشح إلى وجود صلة بينها وبين اعترافه .
٨. من المقرر أن ما يثيره الطاعن من أن استجوابه بالنيابة العامة قد تم في رجال المباحث ومنهم ضابط الواقعة لا يفيد في قيام الإكراه لأن مجرد حضورهم وخشيته متهم لا يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما .
٩. لما كان من المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام وعدم معقولية تصوير الواقعة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .
١٠. لما كان الحكم لم يوقع على الطاعن والمحكوم عليهما الآخرين سوى العقوبة المقررة لجريمة السرقة بإكراه في طريق عام حال حمل كل من الآخرين سلاحا باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن عن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمة مقاومة السلطات مادامت أسبابه واقية لا قصور فيها بالنسبة إلى جريمة السرقة بإكراه التي دانه بها .

الوقائع

أتممت النيابة العامة الطاعنين بأنهم أولا : المتهمان الأول والثاني : (ا) سرقا السيارة رقم أجرة القاهرة والمبينة وصفا وقيمة بالأوراق والملوكة لـ وكان ذلك بإحدى الطرق العامة (شارع بدائرة قسم الترهة) وبطريق الإكراه الواقع على الجنى عليه سالف الذكر بأن استقلا سيارته يزعم نقلهما إلى ميدان الحجاز واتخذ الأول مجلسه خلف الجنى عليه والثاني بجواره حيث أشهرا في رقبته وجانبه سلاحين أبيضين (سكين وموسى) وأمره بالتخلي عن سيارته وتمكيننا بذلك من الاستيلاء عليها تحت التهديد باستخدام ما أبجوزتهما من سلاح .(٢)

أحرز كل منهما سلاحا أبيض "سكين - موسى" فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .

ثانيا : المتهمون جميعا : (١) سرقوا الأشياء والأموال المبينة وصفا وقيمة بالأوراق والملوكة لـ وكان ذلك ليلا وإحدى الطرق العامة (شارع جسر السويس) وحاله كوفهم ثلاثة أشخاص الأول والثانى منهما حاملين لأسلحة بيضاء (سكينتان) مخبأة وبطريق الإكراه الواقع على الجنى عليهم سالفى الذكر بأن قاد المتهم الثالث السيارة موضوع الرقة الأولى وجلس المتهمان الأول والثاني بمقعدهما الخلفى واستدرجوا كلا من الجنى عليهم سالفى الذكر إلى داخلها حيث قام الأول والثاني بشد وثاقهم وشل مقاومتهم واضعين بجنوحهم ورقابهم سلاحهما الأبيض لحمله على إخراج ما لديهم من مال وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على المسروقات سالف الذكر تحت التهديد باستعمال السلاح .(٢) استعملوا القوة والتهديد مع ثلاثة من الموظفين العموميين (النقيب /..... وأمينا الشرطة) ولحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو ضبطهم عقب ارتكابهم الجرائم سالفة الوصف ولم يبلغوا بذلك مقصدهم حال كونهم حاملين لأسلحة بيضاء وكان ذلك بأن قاد المتهم الثالث السيارة المسروقة مسرعا ولاذوا بالفرار معرضا حياة الأشخاص والأموال للخطر

بينما طفق الأول والثاني يعدوان حاملين لسلحيهما الأبيضين وحيث هدد المتهم الأول المجنى عليهم سالفى الذكر باستعماله . ثالثا : (١) قاد السيارة الأجرة رقمأجرة القاهرة بدون رخصتى قيادة وتسير . (٢) ضبط فى الطريق العام وهو فى حالة سكرين وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لمعاقبتهم طبقا للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ٣١٥،٢،١/١٣٧ من قانون العقوبات والمواد ٢٥،١ مكررا / ٣٠،١ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدل بالقانون ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والمواد ١،٢،٣،٤،٥،٦،٧،٨،٩،١٠ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمعدل بالقانون ١٠ لسنة ١٩٨٨ والمواد ٧،٢،١ من القانون ٦٣ لسنة ١٩٧٦ مع أعمال المادتين ٣٢،١٧ من قانون العقوبات بتمعاقبة كل من المتهمين بالسجن لمدة عشر سنوات عما أسند إلى كل منهم ومصادرة السلاح الأبيض المضبوط.

فطعن المحكوم عليهم فى هذا الحكم بطريق النقض وقدمت مذكرة بأسباب الطعن عن الطاعن الثالثالخ.

المحكمة

من حيث إن المحكوم عليهما الأول والثاني وإن قررا بالطعن فى الحكم بطريق النقض فى الميعاد إلا أنهما لم يقدميا أسبابا لطعنهما ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول طعنهما شكلا عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
ومن حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه الثالث استوفى الشكل المقرر فى القانون .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن مع آخرين بجرائم السرقة بإكراه فى طريق عام ليلا مع حمل سلاح ومقاومة السلطات والسكر البين قد شابه القصور فى التسبب والخطأ فى الاستناد وانطوى على الفساد

في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الحكم أخرج دفعه ببطلان القبض لعدم صدور إذن من النيابة العامة به ولا نفاء حالة التلبس ولعدم إجراء تحريات سابقة على القبض ولعدم اختصاص ضابط الواقعة مكانيا بمقولة اطمئنان المحكمة لما تم من تحريات ومن اعتراف المتهمين للضابط عند القبض عليهم في حين أن الأوراق خللت من اية تحريات وأنهم لم يتعرفوا إلا بعد مواجهتهم بالمجنى عليهم ، كما أخرج دفعه ببطلان الاعتراف لوجوده في حالة سكر بين ولتعرضه لإكراه مآدى ثابت بالتحقيقات وإكراه معنوى لحضور ضابط الواقعة بتحقيقات النيابة العامة بمقولة أن المحكمة اطمأنت لسلامة الاعتراف وأن سكر الطاعن كان اختياريا في حين أنه أكره عليه من المحكوم عليهما الآخرين ، وهو ما لا يصلح لإطراحها ، كما أن الحكم لم يعرض لدفاع الطاعن القائم على استحالة حدوث الواقعة وفقا لتصوير ضابطها وأن الاتهام ملفق ، فضلا عن عدم توافر أركان جريمة مقاومة السلطات في حقه إذ لم ينسب له الحكم فعلا من أفعال المقاومة ولم يضبط معه ثمة أسلحة مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مجملة أن المحكوم عليهما الآخرين استوقفا - ليلة ١٩٩٥/١٢/٥ - السيارة رقمأجرة القاهرة بقيادة المجنى عليهوركبا معه ليقلهما إلى ميدان الحجاز بمصر الجديدة ، وفي الطريق أزعماه على التوقف بسيارته وأكرها على النزول منها تحت تهديد السلاح الأبيض الذي حمله كل منهما ، وأسرها فارين بسيارته فلم يتمكن من اللحاق بهما ، ثم اصطحبا معهما الطاعن الذي تولى قيادة السيارة ، فأشار لهم المجنى عليه طالبا توصيله ، وإذ جلس بالمقعد الأمامي بجوار الطاعن قام المحكوم عليهما الآخران الجالسان بالمقعد الخلفي بتهديد بسكين واستولى - ثلاثتهم - على ساعة يده ومبلغ نقدي وأنزلوه في عرض الطريق بشارع جسر السويس وكررا ذات الواقعة مع كل من المجنى عليهما وفبادر النقيب رئيس مباحث قسم

الزهوة - فور تلقيه بلاغات المجنى عليهم وفحصها - بإعداد أكمنة بشوارع جسر السويس بدائرة القسم الذي كان مسرحا لجميع الوقائع المبلغ بها فشاهد - في مكمنه - السيارة المبلغ بسرقتها يستقلها المتهمون الثلاثة ولما أمر قائدها - الطاعن - بالتوقف ، لم يمثل وأسرع بالسيارة محاولا الفرار وعرضا المارة للخطر مما حمل الضابط وأحد مرافقيه على إطلاق عدة أعيرة نارية في الهواء فتوقف الطاعن بالسيارة على جانب الطريق وقام بضبط كل من الطاعن والمحكوم عليه الثاني بينما حاول المحكوم عليه الأول الفرار مهددا ضابط الواقعة بسلاحه الأبيض فأطلق الأخير أعيرة نارية في الهواء لإرهابه فلم يذعن فأطلق عيارا آخر تجاه قدمه فأصاب منه القدم اليسرى وتمكن من ضبطه وتعرف المجنى عليه الرابع الذي كان موجودا بالقسم على المتهمين . ثم أورد الحكم على ثبوت الواقعة في حق الطاعن والمتهمين الآخرين أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات واعتراف المتهمين بمحضرى الاستدلالات وتحقيقات النيابة العامة وهى أدلة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، ثم رد على الدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض عليه لعدم جدية التحريات ولعدم وجود إذن من النيابة العامة ولانتهاء حالة التلبس بأن ضابط الواقعة انتقل - فور بلاغات المجنى عليهم الثلاثة الأوائل وفحصها - وأعد الأكمنة اللازمة وإذا شاهد السيارة الأجرة المبلغ بسرقتها وتأكد من رقمها أمر قائدها (الطاعن) بالوقوف فطاردهم حتى تمكن من إيقافهم فاعترفوا له بسرقة تلك السيارة فقام بالقبض عليهم . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان حريات المواطنين ، قد أجازت لمأمور الضبط القضائى فى أحوال التلبس بالجنايات أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهمه . وكان تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها من الأمور الموضوعية البحتة التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقوب ، مادامت

النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي ألبستها في حكمها ،
كما أن التلبس صفة تلازم ذات الجريمة لا شخص مرتكبها . وإذا كان ما رتبته الحكم
- على الاعتبارات السائغة التي أوردها - من إجازة القبض على الطاعن صحيحا في
القانون وذلك على تقدير توافر حالة التلبس بجناية السرقة بإكراه حين انتقل فور
إبلاغه بوقائعها حيث شاهد السيارة المبلغ بسرقتها وبها المتهمون الثلاثة فقد توافرت
بذلك حالة التلبس بالجناية التي تبيح لمأمور الضبط القضائي القبض عليهم ، ويستوى
بعد ذلك أن يكون الحكم قد أطلق على الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط
القضائي وصف التحريات أو أن يكون اعتراف المتهمين بالوقائع المسندة إليهم فور
استيقافهم أو بعد مواجهتهم بالجنى عليه الرابع في قسم الشرطة مادام أن ذلك -
بفرض صحته - لا أثر له في منطق الحكم واستدلالة على توافر حالة التلبس وصحة
إجراءات القبض على المتهمين . لما كان ذلك ، وكان نفي الطاعن على الحكم بأنه
أغفل في رده على الدفع بطلان القبض ما أثاره من عدم الاختصاص المكاني لضابط
الواقعة مردودا بأنه لما كان الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بعدم اختصاص الضابط
مكانيا بضبطه وكانت مدونات الحكم خالية مما ينفي هذا الاختصاص ويظهر ما
يدعيه في هذا الخصوص فلا يجوز له أن يثير هذا الدفع لأول مرة أمام محكمة النقض
ولو تعلق بالنظام العام لكونه يحتاج إلى تحقيق موضوعي يخرج عن وظيفتها . لما كان
ذلك ، ولئن كان السكر من العوامل التي تفقد الشعور والإدراك ، فيبطل الاعتراف
إذا كان السكر نتيجة لتناول المعترف للخمر قهرا عنه ، أما إذا كان تناوله باختياره ،
فلا يبطل الاعتراف ، إلا إذا كان السكر قد أفقده الشعور والإدراك تماما ، أما إذا لم
يفقده الشعور والإدراك تماما فيصح الأخذ به . وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يرتب
على اعتراف الطاعن وحده الأثر القانوني للاعتراف وإنما أقام قضاءه على ما يعززه
من أدلة الدعوى الأخرى وكان الثابت من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن
أو المدافع عنه لم يدع أنه كان وقت ارتكاب الجريمة متناولا مادة مسكرة قهرا عنه أو

على غير علم منه بحقيقة أمرها بل أطلق القول بأن الطاعن كان في حالة سكر أثناء
سؤاله في محضري الشرطة والنيابة العامة دون أن يبين ماهية هذه الحالة ودرجتها
ومبلغ تأثيرها في إدراك الطاعن وشعوره وبغير أن يقدم دليلا على أنها أفقدته تماما
الإدراك والشعور أثناء اعترافه ، فإنه لا يكون للطاعن من بعد النعى على المحكمة
قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ، ولا يقبل منه التحدي بذلك الدفاع
الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقص ويضحي نعيه في هذا الخصوص على غير
أساس . لما كان ذلك ، وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد أورد
الدفع ببطلان اعترافه لأنه وليد الإكراه في عبارة عامة مرسلة لا تستند إلى وقائع
محددة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من
عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها
في الإثبات ، ولما كانت المحكمة قد أطرحت دفاع الطاعن ببطلان اعترافه لخلو
الأوراق من دليل على صحته ، واستخلصت سلامة اعترافه ، فإن نعي الطاعن على
الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد ، ولا يقدح في ذلك ما قرره الطاعن في
أسباب طعنه من أن الإكراه قد ترك بالطاعن إصابات في ظهره قرر بها في تحقيقات
النيابة العامة ذلك بأنه لم يثر هذه الواقعة أمام محكمة الموضوع لتقول كلمتها في
الصلة بين الاعتراف وبين تلك الإصابات المقول بها ، بما لا يجوز للطاعن أن يثيرها
لأول مرة أمام محكمة النقص ، بخاصة أن الحكم المطعون فيه لم يشر إلى وجود إصابات
بالمتهم على نحو يرشح إلى وجود صلة بينهما وبين اعترافه . هذا فضلا على أنه لو
صح ما يثيره الطاعن من أن استجوابه بالنيابة العامة قد تم في حضور رجال المباحث
ومنهم ضابط الواقعة لا يفيد في قيام الإكراه لأن مجرد حضورهم وخشيته منهم لا
يعد قرين الإكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما . لما كان ذلك ، وكان من
المقرر أن الدفع بتلفيق الاتهام وعدم معقولية تصوير الواقعة منأوجه الدفاع
الموضوعية التي لا تستوجب في الأصل من المحكمة ردا صريحا مادام الرد يستفاد

ضمنا من القضاء بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يوقع على الطعن والمحكوم عليهما الآخرين سوى العقوبة المقررة لجريمة السرقة بإكراه في طريق عام حال حمل كل من الآخرين سلاحا باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى مما يثيره الطاعن عن قصور الحكم فيما يتعلق بجريمة مقاومة السلطات مادامت أسبابه وافية لا قصور فيها بالنسبة إلى جريمة السرقة بإكراه التي دانه بها . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٤٢٨ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥١ منه استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بما الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية .

٢. لما كان القانون إذ أجاز للمدعى بالحقوق المدنية أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجاءه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية ، فإن هذه الإجازة إن هي إلا استثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحريك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه فيها منوطا بتوافره ، وهو أن يكون المدعى بالحق المدني قد أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة .

٣. من المقرر أن تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض في ذلك ملاذات قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى ما رتبته عليها .

٤. من المقرر في القانون أن احتمال الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض. بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققا ، وكانت المحكمة حين قضت برفض الدعوى المدنية - التعويض - قد أسست قضاءها على ما قالت من عدم ثبوت ضرر شخصي مباشر من الجريمة في حق الطاعن أخذا بما خلص إليه تقرير الخبير الذي اطمأنت إليه ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها فلا معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده بناء على تقرير قانوني صحيح يكفي لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وعناصرها بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولا : اقام البناء المبين بالأوراق قبل الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة ودون أن يرتد المسافة القانونية . ثانيا : أنشأ تقسيما بغير ترخيص من الجهة الإدارية المختصة : وطلبت عقابه بمواد القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٢ . وادعى الطاعن قبل المطعون ضده مدنيا بأن يؤدي له مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح فرشوط قضت حضوريا بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة والزام المطعون ضده بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة قنا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

من حيث إن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، و إنما أباح قانون الإجراءات الجنائية في المادة ٢٥١ منه استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية ، بمعنى أن يكون طلب التعويض ناشئا مباشرة عن الفعل الخاطئ المكون للجريمة موضوع الدعوى الجنائية . وكان القانون إذا أجاز للمدعى بالحقوق المدنية أن يطالب بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحكمة الجنائية إما عن طريق تدخله في دعوى جنائية أقيمت فعلا على المتهم أو بالتجائه مباشرة إلى المحكمة المذكورة مطالبا بالتعويض ومحركا للدعوى الجنائية . فإن هذه الإجازة إن هي إلا استثناء من أصلين مقررين حاصل أولهما أن المطالبة بمثل هذه الحقوق إنما تكون أمام المحاكم المدنية ، ومؤدى ثانيهما أن تحرك الدعوى الجنائية إنما هو حق تمارسه النيابة العامة وحدها . ومن ثم يتعين عدم التوسع في الاستثناء المذكور وقصره على الحالة التي يتوافر فيها الشرط الذي قصد الشارع أن يجعل الالتجاء إليه فيها منوطا بتوافره ، وهو أن يكون المدعى بالحق المدني قد أصابه ضرر شخصي مباشر من الجريمة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير ثبوت الضرر أو عدم ثبوته من المسائل الموضوعية التي تدخل في حدود سلطة محكمة الموضوع بغير معقب من محكمة النقض في ذلك مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة تؤدي إلى مارتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن احتمال الضرر لا يصلح أساسا لطلب التعويض . بل يلزم أن يكون الضرر المدعى به محققا ، وكانت المحكمة حين قضت برفض الدعوى المدنية - التعويض - قد أسست قضاءها على ما قالته من عدم ثبوت ضرر شخصي مباشر من الجريمة في حق الطاعن أخذا بما خلص إليه تقرير الخبر الذي اطمأنت إليه ، وهو ما تملكه في حدود سلطتها فلا

معقب عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضده بناء على تقرير قانوني صحيح يكفى لحمل قضائه ، فإن ما يثيره الطاعن ينحل إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وعناصرها بما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله مع مصادرة الكفالة والزام الطاعن المصروفات المدنية .

الطعن رقم ١٧٨٩١ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ٩ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أورد مؤدى تقرير لجنة الجرد وقسم الأدلة الجنائية والتي عول عليهما في قضائه بالإدانة ، فإن هذا حسبه كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ، ذلك بأنه لا ينال من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبر بكل فحواه وأجزائه ، ومن ثم تنتفى عن الحكم دعوى القصور في هذا المنحى .
٢. لما كان ما أورده الحكم في مدوناته كافيا وسائغا في بيان نية الاختلاس ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .
٣. لما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى الدليل الفنى المستمد من تقرير قسم الأدلة الجنائية ، وعولت عليه في إدانة الطاعن ، بما يفصح عن أنها لم تكن بحاجة إلى ندب خبر آخر ، فإنه لا تشرب عليها إن هي أغفلت دفاع الطاعن في شأن طلب ندب قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ويضحى النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع على غير أساس .
٤. لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن كل ما أثاره الطاعن في شأن تمسكه بطلب ضم كشوف صرف أرباب المعاشات ودفتر ٢٩ هو قوله " أن الكشف لم تكن موجودة وتم سرقتها لمصلحة المتهم الثانى ، وكان هذا القول من المدافع عن الطاعن بهذه المثابة لا يكمن فيه معنى الطلب الجازم الذى تلزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل .
٥. لما كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه أثبت بها ان المحكمة قضت المظروف " حرز الأوراق الخاص بالقضية " في حضور الطاعن والمدافع

عنه وترافع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذى ورد بين مبدوناته ما تبين من الاطلاع على تلك الأوراق ، وكان لم يفت المحكمة فى هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الإجراء ، فإن ما يثيره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديد ، فضلا عن أن الحكم قد دان الطاعن بجرائم الاختلاس والتزوير فى محررات رسمية واستعمالها وأوقع عليها العقوبة المقررة فى القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات للارتباط فإنه لا يجدى الطاعن ما يثيره بشأن عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المدعى بتزويرها .

٦. لما كان الدفاع بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر هو المتهم الثانى مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم والتى من شأنها أن تؤدى إلى صحة ما رتبته عليها من إدانة .

٧. لا يجدى الطاعن ما يثيره من وجود متهم آخر فى الدعوى طالما أن اتهام ذلك الشخص فيها لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجرائم التى دين بها ، ومن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .

٨. من المقرر أن السداد اللاحق على تمام جريمة الاختلاس لا يؤثر على المسؤولية لهذه الجريمة .

الوقائع

أقامت النيابة العامة كلاً من (١) (طاعن) ، (٢) بالتهمة : أولاً : المتهم الأول : بصفته موظفا عاما معاون مكتب بريد التابع للهيئة القومية للبريد اختلس مبلغا قدره ثلاثة وعشرون ألفا وثمانمائة وخمسة وعشرين جنيها وخمسة عشر قرشا والمملوكة لجهة عمله سالفه الذكر والتى وجدت فى حيازته بسبب وظيفته حال كونه من الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة وقد ارتبطت تلك الجريمة

بجريمة تزوير في محررات رسمية واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة هي أنه " في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر (أ) بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا في محررات رسمية هي كشوف الصرف الدورية ودفتر ٢٩ من أمانات المعاشات بأن وقع عليها ونسبها زورا لأصحاب المعاشات وجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة هي إثبات صرف لمستحقائهم على خلاف الحقيقة مع علمه بالتزوير (ب) استعمل المحررات المزورة سالفة الذكر فيما زورت من أجله بأن قدمها للجهات المختصة للعمل مع علمه بتزويرها . ثانيا : المتهم الثانى : بصفته موظفا عاما (وكيل مكتب بريد التابع للهيئة القومية للبريد) اختلس مبلغا قدره ثلاثون ألفا وخمسة وسبعون جنيها وخمسة وعشرون قرشا والمملوكة لجهة عمله سالفة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب وظيفته حال كونه من الصيارفة وسلم إليه المال بهذه الصفة ، وقد ارتبطت تلك الجريمة بجريمة تزوير في محررات رسمية واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة هي أنه في ذات الزمان والمكان سالفى الذكر (أ) بصفته سالفة الذكر ارتكب تزويرا في محررات رسمية هي كشوف الصرف الدورية ودفتر ٢٩ من أمانات المعاشات بوضع إمضاء نسبها زورا لأصحاب المعاشات وجعل واقعة مزورة في صورة صحيحة هي إثبات صرف العملاء لمستحقائهم على خلاف الحقيقة مع علمه بتزويرها (ب) استعمل المحررات المزورة سالفة الذكر فيما زورت من أجله بأن قدمها للجهة المختصة للعمل بمقتضاها مع علمه بتزويرها . ثالثا : المتهمان : بصفتهما سالفة الذكر أضرا عمدا بأموال ومصالح الهيئة القومية للبريد والمعهود بها إليهما بارتكابهما الجرائم سالفة الذكر . وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة لحاكمتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١١٢/١، ٢، ب، ١١٨، ١١٨، مكرر، ١١٩، ١١٩، مكرر/هـ — ٢١١ ٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧، ٣٢ من ذات القانون بمعاقبة الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبإلزامه برد مبلغ ١٥٠، ٢٣٨٢٥ جنيهه (

ثلاثة وعشرون ألفا وثمانمائة وخمسة وعشرون جنيها ومائة وخمسون مليما وبتغريمه مبلغا بمائلا للمبلغ المذكور وبغزله من وظيفته عما أسند إليه وبمعاينة الثاني بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه مبلغ ٢٥٠,٧٥٠ جنيها (ثلاثين ألفا وخمسة وسبعين جنيها وخمسة وعشرين قرشا وإلزامه برد مبلغ بمائلا للمبلغ المذكور وبغزله من وظيفته عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الاختلاس والتزوير في محررات رسمية واستعمالها قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك أنه استند فيما استند إليه إلى تقريرى لجنة الجرد وقسم الأدلة الجنائية دون أن يورد الأسانيد المؤدية إلى تلك النتيجة ، ولم يستظهر لية الاختلاس ، وطلب المدافع عن الطاعن ندب قسم أبحاث التزييف والتزوير بالطب الشرعى لإجراء مضاهاة كل من التوقيعين المنسوب صدورهما إلى كل من و وضم كشوف صرف أرباب المعاشات ودفتر ٢٩ إلا أن الحكم لم يعرض لهذين الطلبين إيرادا وردا ، ولم تطلع المحكمة على الأوراق موضوع التزوير بشأن المذكورين المطلوب مضاهاة توقيعهما ، هذا بالإضافة إلى أن الحكم أغفل دفاع الطاعن القائم على نفى صلتبه بالواقعة وأن مرتكبها هو المتهم الثانى ، وأخيرا تساند الحكم فى إدانة الطاعن إلى سدادته بعض المبالغ رغم أن ذلك لا يصلح دليلا ، كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وساق على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب عليه ، لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن أورد مؤدى تقرير لجنة الجرد وقسم الأدلة الجنائية التى عول عليهما فى

قضائه بالإدانة ، فإن هذا حسبه كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ، ذلك بأنه لا ينل من سلامة الحكم عدم إيراد نص تقرير الخبير بكل فحواه وأجزائه ، ومن ثم تنفسي عن الحكم دعوى القصور في هذا المنحى ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم في مدوناته كافيا وسائغا في بيان نية الاختلاس ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة بل يكفي أن يكون ما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الشأن في الدعوى - فإن ما يدعيه من قصور في التسبيب في هذا الخصوص غير سديد ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أطمأنت إلى الدليل الفنى المستمد من تقرير قسم الأدلة الجنائية ، عولت عليه في إدانة الطاعن ، بما يفصح عن أنها لم تكن بحاجة إلى ندب خبير آخر ، فإنه لا تشرب عليها إن هي أغفلت دفاع الطاعن في شأن طلب ندب قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ويضحي النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع على غير أساس لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن كل ما أثاره الطاعن في شأن تمسكه بطلب ضم كشوف صرف أرباب المعاشات ودفتر ٢٩ هو قوله " أن الكشوف لم تكن موجودة وتم سرقتها لمصلحة المتهم الثانى " وكان هذا القول من المدافع عن الطاعن بهذه المثابة لا يكمن فيه معنى الطلب الجازم الذى تلتزم المحكمة بإجابته أو الرد عليه فإن معنى الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أنه أثبت بها أن المحكمة قضت المظروف " حرز الأوراق الخاص بالقضية " في حضور الطاعن والمدافع عنه وترافع بعد ذلك الحاضر معه ثم صدر الحكم المطعون فيه الذى ورد بين مدوناته ما تبين من الاطلاع على تلك الأوراق ، وكان لم يفت المحكمة في هذه الدعوى - على نحو ما سلف - القيام بهذا الإجراء ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد ، فضلا عن أن الحكم قد دان الطاعن بجرائم الاختلاس والتزوير في محررات رسمية واستعمالها وأوقع عليه العقوبة المقررة في القانون للاختلاس باعتبارها عقوبة الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢

من قانون العقوبات للارتباط فإنه لا يجدى الطاعن ما يشير به بشأن عدم إطلاع المحكمة على الأوراق المدعى بتزويرها . لما كان ذلك ، وكان الدفاع بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها شخص آخر هو المتهم الثاني مردودا بأن نفى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة والتي من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما رتبته عليها من إدانة ، هذا فضلا عن أنه لا يجدى الطاعن ما يشير به من وجود متهم آخر في الدعوى طالما أن اتهام ذلك الشخص فيها لم يكن ليحول دون مساءلة الطاعن عن الجرائم التي دين بها ، ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديدا . لما كان ذلك ، وكان السداد اللاحق على تمام جريمة الاختلاس لا يؤثر على المسؤولية الجنائية لهذه الجريمة فإن ما أثبتته المحكمة في معرض تدليله على ثبوت التهمة في حق الطاعن من سدادده للمبلغ محل الاتهام لا يعيبه ، لما كان ما تقدم فإن الطعن بزمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٦٤٠٤ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الطاعن الثالث وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه فيتعين عدم قبوله شكلا.
٢. من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .
٣. من المقرر أن اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليها يفيد أنها أطححت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع .
٤. من المقرر أن التناقض في أقوال المجنى عليها - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .
٥. من المقرر أن تأخر المجنى عليها في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم مادامت قد اطمأنت إليها .
٦. من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم .
٧. لما كان من المقرر أنه حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطحها . ومن ثم فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير مقبول .

٨. لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، وأن من حق الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم مادامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ولا عليها إن هي اعتمدت على الدليل المستمد منه مادام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ، ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعنون في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٩. الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح طبقاً للقانون لأن وصف النيابة هو إيضاح عن وجهة نظرها فهو غي نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم مادام لا يتعدى تصرفها في ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير ذات التهمة حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه .

١٠. لما كان مرد تعديل المحكمة التهمة من جنابة سرقة بالإكراه إلى جنحة سرقة مشددة - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - هو عدم قيام الدليل على أن السرقة تمت بالإكراه ولم يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى فإن المحكمة لا تلتزم في هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته من تعديل في الوصف إقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع .

١١. لما كان الطاعنون لا يمارون في أن السرقة تمت في مكان مسكون فإنه لا يكون لهم مصلحة فيما يشيرونه بشأن عدم توافر ظرف الدليل المشدد لجريمة السرقة إذ أن حكم توافر ظرف السرقة من مكان مسكون في تشديد العقوبة كحكم ظرف الليل وإثبات توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر ، ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير مقبول .

١٢. من المقرر أنه لا مصلحة للطاعنين من النعى على الحكم بإدانتهم عن جريمة التداخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكرية رغم عدم توافر أركانها طالما أنه دأبهم عن قمتى السرقة ليلا من مكان مسكون والتداخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكرية وأوقع عليهم عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السرقة ليلا من مكان مسكون .

الوقائع

أثمت النيابة العامة كلا من : (١).....(طاعن) (٢).....
(طاعن) (٣).....(٤)..... (طاعن) (٥).....،
(٦)..... بأنهم أ- سرقوا المصوغات الذهبية والمبالغ النقدية المينة وصفا
وقيمة بالأوراق والمملوكة ل..... وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليها بأن
تسوروا الحائط الخاص بمسكنها وخلوه منتحلين صفة رجال الشرطة ومهددين إياها
بأسلحة نارية وبيضاء كانت بحوزتهم وأحدثوا بها الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي
المرفق فشلوا بذلك مقاومتها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على
المسروقات على النحو المبين بالأوراق - ب- المتهم الثاني : حاز بغير ترخيص سلاحا
ناريا مشخنا (بندقية) . وأحالتهم إلى محكمة جنايات القاهرة لحاكمتهم طبقا للقيود
والوصف الواردين بأمر الإحالة . وادعت المجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بالزامهم بأن
يؤدوا لها مبلغ عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض المادى والأدبى . والمحكمة
المذكورة قضت حضوريا للأول والثاني والثالث وغايبا للخامس والسادس عملا

بالمواد ١/١، ٢/٢٦، ٣٠، من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٦٥ لسنة ١٩٨١ والبند ب من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول والمادتين ١٥٥، ٣١٧/أولا ، رابعا ، خامسا من قانون العقوبات مع أعمال المادة ٣٢ من ذات القانون بمعاينة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات لكل منهم ، ثانيا : براءة الثاني مما أسند إليه بالتهمة الثانية ومصادرة السلاح المضبوط ، ثالثا : بإلزامه المتهمين جميعا متضامنين بأن يؤدوا للمدعية بالحق المدني عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض المادي والأدبي باعتبار أن الواقعة سرقة ليلا من مكان مسكون وتداخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكرية .
فطعن المحكوم عليهم الأول والثاني والثالث والرابع في هذا الحكم بطريق النقض.....الخ.

المحكمة

لما كان الطاعن الثالث، وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم

يقدم أسبابا لطعنه فيتعين عدم قبوله شكلا.

ومن حيث إن الطعن المقدم من باقي الطاعنين قد استوفى الشكل المقرر في

القانون .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجريمة

السرقه ليلا من مكان مسكون والتداخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكرية

قد شابه الفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك

أن المحكمة عولت - ضمن ما عولت عليه في الإدانة - على أقوال المجنى عليها رغم

تناقضها بمحضر جمع الاستدلالات عنها بتحقيقات النيابة بشأن الملابس البقي كان

يرتديها المتهمون وحمل بعضهم أسلحة ، ورغم تأخيرها في الإبلاغ وهو ما يؤكد عدم

معقولية تصويرها للواقعة وتلفيق الاتهام . التفتت عن دفاع الطاعنين في هذا الشأن ،

كما عولت على تعرف المجنى عليها على المتهمين رغم أن الأخيرة قررت بأنهم كانوا

ملثمين ، وعدلت المحكمة وصف التهمة من جنابة سرقة بالإكراه إلى جنحة سرقة مشددة دون لفت نظر الدفاع ولذلك ، ودانتهم المحكمة عن وقوع السرقة ليلا باعتباره ظرفا مشددا للعقوبة مع أن الواقعة - حسب رواية المجنى عليها - وقعت وقت شروق الشمس وهو ما لا يتوافر به هذا الظرف المشدد ، وأخيرا فقد دانتهم عن جريمة التداخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكرية رغم عدم توافر أركان تلك الجريمة إذ لم يكن أحدا منهم يرتدى ملابس عسكرية ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " أنه حال وجود بمسكنها بمنطقة بدائرة وكان معها تجلها طرق المتهمون باب المسكن وادعوا أنهم من رجال الشرطة وتمكنوا بذلك من دخوله وسرقة المصوغات الذهبية وبعض المبالغ النقدية المملوكة لها فأبلغت الشرطة حيث تم ضبط المتهمين الثلاثة الأوائل وبموزتهم بعض المسروقات وقد تعرفت عليهم . وساق الحكم عل ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعنين أدلة استمدتها من أقوال المجنى عليها وتجلها وما شهد به رئيس وحدة مباحث قسم ، وهي أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان اطمئنان المحكمة إلى أقوال المجنى عليها يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادتهم وتعويل القضاء عليها مسهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع ، وكان التناقض في أقوال المجنى عليها - بفرض صحة وجوده - لا يعيب الحكم مادام قد

استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه كما هو الحال في الدعوى المطروحة كما أن تأخر المجنى عليها في الإبلاغ عن الواقعة لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالهم مادامت قد اطمأنت إليها ، وكانت المحكمة قد بينت في حكمها واقعة الدعوى على الصورة التي استقرت في وجدانها وأوردت أدلة الثبوت المؤدية لها ، ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي اعتقها المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالإدانة على أقوال شهود الإثبات بدعوى تناقض أقوالهم ويضحى ما يشيره الطاعنون في ذلك مجرد جدل موضوعي في تقدير الأدلة مما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه ولا مصادرة عقيدتها بشأنه أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردتها المحكمة ، وكان حسب الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صححت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أ طرحها . ومن ثم فإن ما يشيره الطاعنون في هذا الصدد يكون غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة يبطل إذا لم يتم عليها ، وأن من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم مادامت قد اطمأنت إليه إذ العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ولا عليه إن هي اعتمدت على الدليل المستمد منه ا دام تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها ومن ثم يضحى ما يشيره الطاعنون في هذا الشأن من قبيل الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن المحكمة غير مقيدة بالوصف الذي تعطيه النيابة العامة للواقعة كما وردت بأمر الإحالة أو بورقة التكليف بالحضور بل إن من واجبها أن تطبق على الواقعة المطروحة عليها وصفها الصحيح

طبقا للقانون لأن وصف النيابة هو إيضاح عن وجهه نظرها فهو غير نهائي بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف الذي ترى أنه الوصف القانوني السليم مادام لا يتعدى تصرفها في ذلك مجرد تعديل الوصف ولا ينصرف إلى تغيير ذات التهمة حتى يستلزم الأمر من المحكمة تنبيه المتهم أو المدافع عنه إليه . وإذا كان مرد تعديل المحكمة التهمة من جنائية سرقة بالإكراه إلى جنحة سرقة مشددة - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - هو عدم قيام الدليل على أن السرقة تمت بالإكراه ، ولم يتم التعديل إسناد واقعة هادية أو إضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى فإن المحكمة لا تلتزم في هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الإخلال بحقوق الدفاع ، لما كان ذلك ، وكان الطاعنون لا يمارون في أن السرقة تمت في مكان مسكون فإنه لا يكون لهم مصلحة فيما يثيرونه بشأن عدم توافر ظرف الليل المشدد لجريمة السرقة إذ أن حكم توافر ظرف السرقة من مكان مسكون في تشديد العقوبة كحكم ظرف الليل وإثبات توافر أحدهما يعنى عن إثبات توافر الآخر ، يمكن النعسي على الحكم في هذا الصدد غير مقبول ، لما كان ذلك ، وكان لا مصلحة للطاعنين من النعسي على الحكم بإدانتهم عن جريمة التداخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكرية رغم عدم توافر أركانها ظالما أنه دأبهم عن فهمي السرقة ليلا من مكان مسكون والتداخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكري وأوقع عليهم عقوبة واحدة عن التهمتين مما تدخل في حدود العقوبة المقررة لتهمة السرقة ليلا من مكان مسكون ، ومن ثم يكون ما آثراه الطاعنون في هذا الشأن على غير أساس ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

الطعن رقم ٢٦٤٩٣ لسنة ٦٦ القضائية

جلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما مفاده أنه لرغبة الطلعن الأول في إيقاف تنفيذ العقوبة المقضى بها عليه عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد في الجنبحة رقم ٢٩٣ لسنة ٩ جنح جرحا ، اتفق مع باقى الطاعنين على تزوير مخالصة عن قيمة الشيك ولستها إلى الجنبى عليها فى القضية المذكورةواتفقوا مع مجهولة مثلث أمام محكمة الموثقة بالشهر العقارى منتحلة اسم الجنبى عليها وأقرت بالتخالص ، وأورد الحكم أنه " قد شهد على ذلك المتهم الثانى والثالث والرابع) وتم بناء على ذلك توثيق المخالصة التى أقام الطاعن الأول بموجبها إشكالا قضى له فيها بإيقاف التنفيذ ، وحصل الحكم بعد ذلك ما شهدت بهالموثقة بالشهر العقارى ن أن المتهمين الثالث والرابع فقط هما اللذان شهدا أمامها بأن من بصمت على الإقرار هى، كما حصل اعتراف المتهم الرابع بأنه والمتهم الثالث هما اللذان وقعأ أمام الموثقة على الإقرار المزور " . لما كان ذلك ، وكانت لواقعة شهادة الطاعنة الثانى على الإقرار موضوع الجريمة ، وكان أخذه بالصورتين معا يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، فضلا عما ينبى به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذى يؤمن به الخطأ فى تقدير مسئولية الطاعن المذكور الأمر الذى يجعل الحكم متخاذلا متناقضا بعضه مع بعض .

٢. من المقرر أنه يجب للإدانة فى جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان باطلا ، وكان الحكم المطعون فيه سواء فى معرض تحصيله لواقعة

الدعوى أو سرده لمؤدى الأدلة التى عول عليها ومن بينها تقرير مصلحة الأدلة الجنائية قد اقتصر على القول بأن (المخالصة الموثقة موضوع الدعوى مزورة على عواطف خليل سعيد) دون أن يبين بياناتها ومن شهد عليها . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مشوبا بقصور بعينه .

المقائع

أتمت النيابة العامة كلا من (١).....(طاعن) (٢).....
(طاعن) (٣).....(طاعن) (٤)..... بأنهم أولا : المتهمون جميعا :
وهم ليسوا من أرباب الوظائف العمومية اشتروا و آخر مجهول بطريقى الاتفاق والمساعدة مع موظف عمومى حسن النية (وهى الموثقة بمأمورية الشهر العقارى بالبلينا) فى ارتكاب تزوير فى محررين رسميين (هما إقرار التخالص المقدم فى القضية رقم لسنة جنح مستأنف جرجا ودفتر التصديق على التوقيعات بالمأمورية المذكورة) حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك يجعلهم واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة ، بأن اتفقوا مع مجهول على أن يتسمى أمام الموظف العمومى حسن النية باسم ويوقع ببصمة ينسبها زورا إليها ويشهد المتهمان الثالث والرابع على صحة ذلك على خلاف الحقيقة فأثبت الوثائق ذلك بإقرار التخالص ودفتر التصديق على التوقيعات وتمت الجريمة بناء على ذلك الاتفاق وتلك المساعدة . ثانيا : المتهم الأول أيضا : استعمل الإقرار المزور سالف البيان بأن قدمه إلى محكمة جنح مستأنف جرجا مع علمه بتزويره . وأحالتهم إلى محكمة جنائيات سوهاج لمعاقبتهم طبقا للقيد والوصف بأمر الإحالة . وادعت الجنى عليها مدنيا قبل المتهمين بمبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيايبا للمتهم الرابع وحضوريا للباقيين بالمواد ٤٠ /أولا ، ثانيا ، ٤١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧ ، ٣٢ من ذات القانون أولا : بمعاقبة كل من المتهمين بالحبس مع الشغل لمدة سنتين . ثانيا فى الدعوى المدنية

بالزام المدعى عليهم بأن يؤدوا للمدعين بالحق المدنى مبلغ خمسمائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم الأول والثانى والثالث فى هذا الحكم بطريق النقضإلخ.

المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهم بجريمة الاشتراك فى تزوير محررين رسميين . ودان الأول أيضا بجريمة استعمال أحد المحررين مع علمه بتزويره قد شابه القصور والتناقض فى التسيب . ذلك بأنه تناقض فى تحديد الأفعال التى اسهم بها الطاعن الثانى والثى دانه بموجبها ، فضلا عن أنه لم يورد مضمون إقرار التخالص الذى دان الطاعنين بالاشتراك فى تزويره وما يحويه من بيانات مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى فيما مفاده أنه لرغبة الطاعن الأول فى إيقاف تنفيذ العقوبة المتضى بها عليه عن جريمة إصدار شيك بدون رصيد فى الجنية رقم لسنة جنح جرجا ، اتفق مع باقى الطاعنين على تزوير مخالصة عن قيمة الشيك ونسبتها إلى المجنى عليها فى القضية المذكورة واتفقوا مع مجهولة مثلت أمام الموثقة بالشهر العقارى منتحلة اسم المجنى عليها وأقرت بالتخالص ، وأورد الحكم أنه قد (شهد على ذلك المتهم الثانى والثالث والرابع) وتم بناء على ذلك توثيق المخالصة التى أقام الطاعن الأول بموجبها إشكالا قضى له فيه بإيقاف التنفيذ ، وحصل الحكم بعد ذلك ما شهدت به الموثقة بالشهر العقارى من أن المتهمين الثالث والرابع فقط هما اللذان شهدا أمامها بأن من بصمت على الإقرار هى ، كما حصل اعتراف المتهم الرابع بأنه والمتهم الثالث هما اللذان وقعا أمام الموثقة على الإقرار المزور . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه قد تضمنت صورتين متعارضتين بالنسبة لواقعة شهادة

الطاعن الثاني على الإقرار موضوع الجريمة ، وكان أخذه بالصورتين معا يدل على اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ، فضلا عما ينبئ به من أن الواقعة لم تكن واضحة لدى المحكمة إلى الحد الذي يؤمن به الخطأ في تقدير مسؤولية الطاعن المذكور الأمر الذي يجعل الحكم متخاذلا متناقضا بعصه مع بعض. هذا إلى أن المقرر أنه يجب للإدانة في جرائم تزوير المحررات أن يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات يكشف عن ماهية تغيير الحقيقة فيه وإلا كان باطلا ، وكان الحكم المطعون فيه سواء في معرض تحصيله لواقعة الدعوى أو سرده لمؤدى الأدلة التي عول عليها ومن بينها تقرير مصلحة الأدلة الجنائية قد اقتصر على القول بأن (المخالصة الموثقة موضوع الدعوى مزورة على عواطف خليل سعيد) دون أن يبين بياناتها ومن شهد عليها . لما كان ما تقدم فإن الحكم يكون مشوبا بقصور يعيبه ويستوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف ، وهو أمر مباح لرجل السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب والظن ، على نحو ينبى عن ضرورة تستلزم تدخّل المستوقف للتحرى وللكشف عن حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه .
٢. من المقرر أن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحث التى توكل بداءة لرجل الضبط القضائى على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، مادامت النتيجة التى انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التى أثبتتها الحكم .
٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص فى منطق سليم واستدلال سائغ وبما يتفق وحكم القانون إلى مشروعية ما قام به رجل الضبط القضائى من استيقاف الطاعن الذى وضع نفسه موضع الريب على نحو برر استيقافه ليشبت من شخصيته ، وأن حالة التلبس نشأت عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتى تنبى بوقوعها لمشاهدة الضابط للمخدر عند سقوطه ظاهرا من الطاعن يستوى فى ذلك أن تكون المادة المخدرة عند سقوطه ظاهرا من الطاعن يستوى فى ذلك أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الطاعن تلقائيا - كما هو الحال فى هذه الدعوى - أو أن يكون هو الذى تعمد إسقاطها مادام انفصالها عن شخص من

ألقاها يقطع صلته بها ويبيح لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها . ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

الوقائع

أقمت النيابة العامة الطاعن بأنه احرز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا " حشيشًا " في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحالته إلى محكمة جنايات شبين الكوم لمعاقبته طبقا للتقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١، ٢، ٣٧، ١/٣٨، ٤٢/١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٨٤ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة ٢٩٥ لسنة ١٩٧٩ مع أعمال المواد ١٧، ٥٥، ٥٦ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه مبلغ ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) ومصادرة المخدر المضبوط وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الأستاذ المحامي نائبا عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر " حشيش " بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه البطلان والقصور في التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع . ذلك أنه دفع ببطلان القبض والتفتيش لأنه لم يكن في حالة من حالات التلبس وأن الحالة التي كلن عليها ما كانت تبيح لضابط الواقعة استيقافه كما أن سقوط المادة المخدرة من جيب بنطاله حال تقديمه لبطاقة تحقيق الشخصية لا يعتبر تخليا إراديا عنها إلا أن الحكم اطرح هذا الدفع برد غير سائغ لا يتفق وصحيح القانون .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله " إنه حال وجسود
الملازم رئيس نقطة شرطة بكمين ليلي بمرور للتفتيش على السيارات
المخالفة وضبط المشتبه فيهم والمخالفين للقانون . وفي الساعة ١,٥٠ صباحا وقفت
إحدى السيارات قبل الكمين بحوالى عشرة أمتار ونزل منها الطاعن وأثناء مروره
على الكمين بحالة تدعو للاشتباه والريبة في أمره تم استيقافه وطلب منه ما يثبت
شخصيته فزادت عليه علامات الارتباك . وقام بإخراج البطاقة من جيب بنطاله
وأثناء إخراجها سقطت منه قطعة داكنة اللون تتبعها بنظره حتى استقرت أرضا
والتقطها تبين أنها قطعة داكنة اللون لمخدر الحشيش وبمواجهته بقطعة المخدر أنكر
صلته بها ، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من
شهادة ضابط الواقعة وما ورد بتقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى . لما
كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع ببطان القبض والتفتيش واطرحه استنادا
إلى أن الجريمة كانت في حالة تلبس . وأن ما قام به الضابط قبل ذلك كان مجرد
استيقاف بعد أن وضع الطاعن نفسه موضع الريب والشبهات بما ظهر عليه أثناء
مروره على الكمين مترجلا بعد نزوله من السيارة قبل الكمين بعشرة أمتار في وقت
متأخر من الليل ولذى استيقافه طلب الضابط منه ما يثبت شخصيته زادت عليه
علامات الارتباك وأثناء إخراج لبطاقته الشخصية من جيب بنطاله سقطت منه قطعة
داكنة اللون تتبعها بنظره حتى استقرت على الأرض فالتقطها وتبين أنها قطعة داكنة
اللون لمخدر الحشيش . ، وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم صحيح في القانون . لما هو
مقرر أن الاستيقاف هو إجراء يقوم به رجل السلطة العامة في سبيل التحرى عن
الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغه اشتباه تبرره الظروف . وهو أمر مباح لرجل
السلطة العامة إذا ما وضع الشخص نفسه طواعية منه واختيارا في موضع الريب
والظن ، على نحو ينبى عن ضرورة تستلزم تدخل المسترقف للتحرى وللكشف عن
حقيقته عملا بحكم المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الفصل في قيام

المبرر للاستيقاف أو تخلفه من الأمور التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع بغير معقب مادام لاستنتاجه ما يسوغه ، كما أن تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من الأمور الموضوعية البحث التي توكل بداءة لرجل الضبط القضائي على أن يكون تقديره خاضعا لرقابة سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - وفق الوقائع المعروضة عليها - بغير معقب ، مادامت النتيجة التي انتهت إليها تتفق منطقيا مع المقدمات والوقائع التي أثبتها الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص في منطق سليم واستدلال سائغ ربما يتفق وحكم القانون إلى مشروعية ما قام به رجل الضبط الانتزاعي من استيقاف الطاعن الذي وضع نفسه موضع الريب على نحو برر استيقافه لينتبت من شخصيته ، وأن حالة التلبس نشأت عن تبين المظاهر الخارجية للجريمة والتي تنبئ بوقوعها لمشاهدة الضابط للمخدر عند سقوطه ظاهرا من الطاعن يستوى في ذلك أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الطاعن تلقائيا - كما هو الحال في هذه الدعوى - أو أن يكون هو الذي تعمد إسقاطها مادام انفصالها عن شخص من ألقاها يقطع بصلته بها ويبيح لمأمور الضبط القضائي أن يلتقطها . ومن ثم فإن النعسي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

الطعن رقم ١٦٩٣ لسنة ٦٠ القضائية

جلسة ٢٤ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

لما كان الحكم المطعون فيه بعد أن يبين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرائم الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لاحدى وحدات القطر العام والتزوير في محررات رسمية واستعمالها التي دان الطاعن بها وأثبتها في حقه عامله بالرافة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة خمسة وثلاثين ألف وتسعمائة وسبعة وسبعين جنيها ومائتين وتسعة مليمات - مع إيقاف عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعزل المطعون ضده مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس المحكوم بها وذلك إعمالا لنص المادة ٣٧ من قانون العقوبات ، أما وهي لم تفعل فقد جاء حكمها مشوبا بعيب الخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه لقضا جزئيا وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالعزل لمدة سنتين بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والغرامة المقضى بهما .

الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : بصفته موظفا عموميا "....." اختلس المبالغ المينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها خمسة وثلاثين ألفا وتسعمائة وسبعة وسبعين جنيها ومائتين وتسعة مليمات والمملوكة للجهة سالفة الذكر والتي وجدت في حيازته بسبب " وظيفته حالة كونه من الأمناء على الرذائع وقد ارتبطت هذه الجريمة بجرمي تزوير في محررات رسمية واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة هي أنه في ذات الزمان والمكان :١) بصفته سالفة الذكر ارتكب أثناء تأدية وظيفته تزويرا في محررات رسمية هي استمارات صرف ٦ تسويق وإيصالات ٤٢ حسابات حال تحريرها المختص بأن أثبت بما قيام العملاء بتوريد تقاوى محاصيل زراعية تحت الفحص وصرف قيمتها على خلاف الحقيقة وشفع ذلك بامضاءات نسبها زورا إلى هؤلاء

العملاء على النحو المبين بالتحقيقات ٢) استعمل المحررات المزورة سائلة الذكر بأن
قدمها إلى المختصين ببنك التنمية والائتمان الزراعى فرع..... للاعتداء بما
أثبت بها مع علمه بتزويرها . وأحالة إلى محكمة..... أمن الدولة العليا بينها
لمعاقبته طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت
حضوريا عملا بالمواد ١١٣، ١١٨، ١١٩، ب/١١٩، ١١٩ مكرر/هـ — ٢١١،
٢١٣، ٢١٤ من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ١٧، ٣٢/١ من ذات القانون
بعد أن عدلت وصف التهمة من اختلاس إلى استيلاء - بمعاقبة المتهم بالحبس مع
الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ خمسة وثلاثين ألفا وتسعمائة وسبعة وسبعين
جنيها ومائتين وتسعة مليمات .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق
القانون ذلك بأنه بالرغم من إدانته المحكوم عليه بجرائم الاستيلاء بغير حق على مال
مملوك لأحدى وحدات القطاع العام والتزوير فى محررات رسمية واستعمالها ومعاقبته
بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة مقدارها خمسة وثلاثون ألفا وتسعمائة
وسبعة وسبعون جنيها ومائتان وتسعة مليمات - والإيقاف - فقد أغفل القضاء
بعقوبة عزله من وظيفته عمالا لنص المادة ١١٨ من قانون العقوبات مما يعيب الحكم
بما يستوجب نقضه .

من حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن يبين واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة
العناصر القانونية لجرائم الاستيلاء بغير حق على مال مملوك لأحدى وحدات القطاع
العام والتزوير فى محررات رسمية واستعمالها التى دان الطاعن بها وأثبتها فى حقه عامله
بالرأفة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة خمسة وثلاثين ألفا
وتسعمائة وسبعة وسبعين جنيها ومائتين وتسعة مليمات - مع إيقاف عقوبتي الحبس

والغرامة المقررة بهما - مما كان يتعين معه على المحكمة أن تقضى بعزل المطعون ضده مدة لا تنقص عن ضعف مدة الحبس بها وذلك إعمالاً لنص المادة ٣٧ من قانون العقوبات ، أما وهي لم تفعل فقد جاء حكمها مشوباً بعيب الخطأ في تطبيق القانون بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بمعاقبة المطعون ضده بالعزل لمدة سنتين بالإضافة إلى عقوبتي الحبس والغرامة المقررتين بهما .

الطعن رقم ٢٤٠٢٧ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان الطاعن قد قرر به من رئيس نيابة ولم يفصح في التقرير عن دائرة اختصاصه الوظيفي وبالتالي صفته في الطعن في الحكم ، فإن الطعن يكون قد قرر به من غير ذي صفة ، ولا يغنى في هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذي صفة فعلا مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التي يجب أن تحمل مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذي يشهد بصدور العمل الإجرائي من صدر منه على الوجه المعتبر قانونا . وأنه لا يجوز تكملة أى بيان في التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا.

٢. لما كان الحكم المطعون فيه صدر حضروريا اعتباريا وقرر وكيل المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض في ولما كان الحكم الحضروري الاعتباري يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الخصوم ولم يستطيع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الثابت من مطالعة إفادة نيابة النقض المؤرخة أن الطاعن قرر بالطعن بالمعارضة في هذا الحكم وقضى في معارضته بتاريخ ، بعد التقرير بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه بقبولهما شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاد والتأييد فيما عدا ذلك ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يكن نهائيا وقت أن بادر الطاعن إلى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز

الطعن إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح وكانت المادة ٣٢ منه تنص على عدم قبول الطعن بالنقض في الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، فإن طعن المحكوم عليه في الحكم الحضوري الاعتباري سالف الذكر يكون غير جائز .

٣. من المقرر أن الأصل أن إعطاء الشيك بقصد التداول - بتسليمه للمستفيد إنما يكون على وجه يتخلى فيه الساحب نهائيا عن حيازته بحيث تتصرف إرادة الساحب إلى التخلي عن حيازة الشيك فإذا انتفت تلك الإرادة بسرقة الشيك من الساحب أو فقده له أو تبديده أو تزويره عليه أثار الركن المادي للجريمة وهو فعل الإعطاء بقصد التداول .

٤. لما كان من المقرر أن الأصل في دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى في الجريمة المرفوعة بها الدعوى الجنائية فإذا لم يكن الضرر الذي لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يتخل عن حيازته للشيك موضوع الدعوى تخليا نهائيا ولم يطلقه للتداول مما ينهار به الركن المادي لجريمة إصدار شيك بدون رصيد ولا تقوم لها قائمة ، وكان قضاء الحكم بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى المدنية وتصدى لموضوعها وفصل فيها برفض الدعوى المدنية يكون قد قضى في أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه في شأن الدعوى المدنية والحكم بعدم اختصاص القضاء الجنائي بنظرها .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية طه دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة بندر كفر الشيخ (قيدت بجدولها برقم لسنة) ضد الطاعن نهاد بوصف أنه أولا : توصلا إلى الاستيلاء على نقوده وشيكات أربع بالاحتيال عليه لسلب ثروته باستعمال طرق احتيالية . ثانيا : بدد الشيكات الأربعة السالفة والباقية طرفه والمؤمن عليها منه إضرار به . ثالثا : خان الأمانة وكتب في البياض بأحد هذه الشيكات الأربعة المؤمن عليها سند دين على بياض بطريق التزوير بالإضافة واستعمله للإضرار به بأن أقام بموجبه ضده دعوى اللجنة المباشرة رقم لسنة

وطلب عقابه بالمواد ٣٣٦، ٣٤٩، ١/٣٤٩ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

كما أقام المدعى بالحقوق نهاد بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جناح الدقى (قيدت بجدولها برقم ٢١٣٩ لسنة) ضد طه بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .

وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ ١١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جناح قسم كفر الشيخ قضت غيبيا في ٢٤ من مارس سنة ١٩٩١ في اللجنة رقم ١٥٩٢ لسنة عملا بمواد الأقسام بحبس المتهم نهاد ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة خمسة آلاف جنيه وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنى مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته في ١٢/٢٩/١٩٩١ بقبولها شكلا وبإعادة الدعوى للمرافعة وبجلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٩٢ قررت المحكمة ضم اللجنة رقم ٢١٣٩ لسنة للجنة رقم ١٥٩٢ لسنة للارتباط .

ومحكمة جناح قسم كفر الشيخ قضت في الدعويين حضوريا في ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٩٢ أولا : في موضوع القضية رقم ١٥٩٢ لسنة جناح قسم كفر الشيخ بإلغاء الحكم المعارض فيه وبرائة المتهم مما نسب إليه ورفض الدعوى المدنية .

ثانيا : في القضية رقم ٢١٣٩ لسنة جناح قسم كفر الشيخ بحبس المتهم طه سنة أشهر مع الشغل وكفالة خمسمائة جنيه وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

استأنف كلا من النيابة العامة والمحكوم عليه طه ومحكمة كفر الشيخ الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا اعتباريا في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٩٣ أولا : في الدعوى رقم ١٩٥٢ لسنة جناح قسم كفر الشيخ المتهم فيها نهاد بقبول استئناف النيابة العامة والمدعى بالحق المدني شكلا وفي الموضوع و بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدا بحبس المتهم سنة مع الشغل وإلزام المتهم بأن يدفع المدعى بالحق المدني مبلغ ١٠١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ثانيا : في الدعوى رقم ٢١٣٩ لسنة جناح قسم كفر الشيخ المتهم فيها طه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

فطعن كلا من الأستاذ المحامي نيابة عن نهاد بصفته مدعى بالحقوق المدنية والأستاذ المحامي نيابة عنه كمحكوم عليه والنيابة العامة هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

أولا : عن الطعن المقدم من النيابة العامة

من حيث إن الطعن قد قرر من رئيس نيابة ولم يفصح في التقرير عن دائرة اختصاصه الوظيفي وبالتالي صفته في الطعن في الحكم ، فإن الطعن يكون قد قرر به

من غير ذى صفة . ولا يغنى في هذا الصدد أن يكون الطعن قد قرر به من ذى صفة فعلا مادام لم يثبت بالتقرير ما يدل على هذه الصفة ، لما هو مقرر من أن تقرير الطعن هو ورقة شكلية من أوراق الإجراءات التى يجب أن تحمل مقوماتها الأساسية باعتبارها السند الوحيد الذى يشهد بصدور العمل الإجرائى ممن صدر منه على الوجه المعتبر قانونا ، وأنه لا يجوز تكملة أى بيان فى التقرير بدليل خارج عنه غير مستمد منه . ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليه نهاد فى الدعوى رقم ١٥٩٢ لسنة جنح كفر الشيخ واستئنافها رقم ١٢٠٨ لسنة كفر الشيخ :

من حيث إن الحكم المطعون فيه صدر حضوريا اعتباريا وقرر وكيل المحكوم عليه بالطعن فيه بطريق النقض فى ولما كان الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قابلا للمعارضة إذا ما أثبت المحكوم عليه عذر منعه من الحضور ولم يستطيع تقديمه قبل الحكم وفقا للمادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الشاىء من مطالعة إفادة نيابة النقض المؤرخة أن الطاعن قرر بالطعن بالمعارضة فى هذا الحكم وقضى فى معارضته بتاريخ ، بعد التقرير بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه بقولها شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بحبس المتهم شهرين مع الشغل والنفاذ والتأييد فيما عدا ذلك ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لم يكن نهائيا وقت أن بارد الطاعن إلى الطعن فيه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض لا تجيز الطعن إلا فى الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة فى مواد الجنائيات والجنح وكانت المادة ٣٢ منه تنص على عدم قبول الطعن بالنقض فى الحكم مادام الطعن فيه بطريق المعارضة جائزا ، فإن طعن المحكوم عليه فى الحكم الحضورى الاعتبارى سالف الذكر يكون غير جائز ويتعين لذلك الحكم بعدم جواز الطعن المقدم منه .

ثالثا : عن طعن المدعى بالحقوق المدنية نهاد.....فى الدعوى رقم ٢١٣٩ لسنة.....جنح كفر الشيخ.

من حيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .
ومن حيث إن مما ينعاها الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إصدار شيك بدون رصيد ورفض الدعوى المدنية قبله قد أخطأ فى تطبيق القانون ذلك بأن استند فى البراءة على عدم تخلى المطعون ضده عن الشيك وعدم قابليته للتداول لأنه كان أمانة لدى الطاعن ، وهو ما يعيبه بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بنى قضاءه ببراءة المطعون ضده ورفض الدعوى المدنية فى قوله "....." وحيث إنه عن موضوع الدعوى ٢١٣٩ لسنة جنح بندر كفر الشيخ فإنه لما كان الثابت من أقوال الشهود سالفى الذكر أن الشيكات قد سلمها المتهم طه للمدعى بالحق المدنى نهاد على سبيل الوديعة كضمان لسداد باقى ثمن الأطوان المبيعة فى موعد أقصاه ١٥/١٢/١٩٩٠ وأن الثابت من أوراق الدعوى وشهادتها ومستنداتها أن تسليم الشيكات الأربعة من المتهم للمدعى بالحق المدنى لم يكن على وجه تخلى فيه الساحب نهائيا عما سلمه للمدعى المدنى فإن الركن المادى لجريمة إعطاء الشيك بدون رصيد بسوء نية لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب غير متوافرة فى الأوراق ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن إعطاء الشيك بقصد التداول - بتسليمه للمستفيد إنما يكون على وجه يتخلى فيه الساحب نهائيا عن حيازته بحيث تتصرف إرادة الساحب إلى التخلّى عن حيازة الشيك فإذا انتفت تلك الإرادة بسرقة الشيك من الساحب أو فقدته له أو تبديده أو تزويره عليه انهار الركن المادى للجريمة وهو فعل الإعطاء بقصد التداول .
لما كان ذلك ، وكان الأصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع إلى المحاكم المدنية ، وإنما أباح القانون استثناء رفعها إلى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى الجنائية وكان الحق المدعى به ناشئا عن ضرر وقع للمدعى فى الجريمة المرفوعة بها الدعوى

الجنائية فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئا عن هذه الجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان الواضح مما أثبتته الحكم المطعون فيه أن المطعون ضده لم يتدخل عن حيزته للشيك موضوع الدعوى تخليا فمائها ولم يطلقه للتداول مما ينهار به الركن المادى لجريمة إصدار شيك بدون رصيد ولا تقوم لها قائمة ، وكان قضاء الحكم بالبراءة اعتمادا على هذا السبب يترتب عليه عدم اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا قضى باختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى المدنية وتصدى لموضوعها وفصل فيها برفض الدعوى المدنية يكون قد قضى فى أمر هو من اختصاص المحاكم المدنية وحدها ولا شأن للمحاكم الجنائية به . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه فى شأن الدعوى المدنية والحكم بعدم اختصاص القضاء الجنائى بنظرها .

الطعن رقم ٢٠٨٩ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

لما كان البين من الأوراق أن الطاعنين استأنفا الحكم الصادر من محكمة أول درجة - وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فعارضا في هذا الحكم وقضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك وكان الحكم الاستئنافي المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأت أن قضاءه صحيح وقف عند هذا الحد وإن رأت أنه خاطئ ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وفي هذه الحالة فقط يكون لها أن تتعرض لدفاع المتهم ومستنداته . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه تعرض في أسبابه إلى دفاع الطاعنين الموضوعي بأن رفض دفعهما بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها للأسباب التي أوردها ثم انتهى في منطوقه إلى قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه - القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد ميعاد - وإزاء هذا الخطأ والاضطراب البادي في الحكم لا تستطيع هذه المحكمة محكمة النقض - مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه .

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما قاما بإنشاء تقسيم للأرض دون صدور قرار باعتماد تقسيمها . وطلبت عقابهما بمواد القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جنح بندر المنيا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين

شهرًا مع الشغل والإيقاف وتغريمه عشرة آلاف جنيه والإزالة . استأنفا ومحكمة المنيل الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد . عارضا وقضى في معارضتهما برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها وبقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعار فيه .
فطعن الأستاذ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

حيث إن الطاعنين ينعين على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبهما بجريمة إنشاء تقسيم لأرض دون صدور قرار باعتماد تقسيمها قد شابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه خلا من بيان واقعة الدعوى وظروفها ونص القانون الذي حكم بموجبه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الأوراق أن الطاعنين استأنفا الحكم الصادر من محكمة أول درجة - وقضت محكمة ثاني درجة غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد فعارضوا في هذا الحكم وقضت المحكمة برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى وبقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . لما كان ذلك وكان الحكم الاستئنافي المعارض فيه لم يقض إلا بعدم قبول الاستئناف شكلا لرفعه بعد الميعاد دون أن يتعرض إلى الموضوع فإن المحكمة يكون متعينا عليها عند المعارضة أن تفصل أولا في صحة الحكم المعارض فيه من ناحية شكل الاستئناف فإن رأيت أن قضاءه صحيح وقفت عند هذا الحد وإن رأيت أنه خاطئ ألغته ثم انتقلت إلى موضوع الدعوى وفي هذه الحالة فقط يكون لهما أن تعرض لدفاع المتهم ومستنداته . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه تعرض في أسبابه إلى دفع الطاعنين الموضوعي بأن رفض دفعهما بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها للأسباب التي أوردتها ثم انتهى في منطوقه إلى قبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه - القاضي بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد - وإزاء هذا الخطأ والاضطراب البادي في الحكم لا تستطيع هذه المحكمة - محكمة النقض - مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإعادة وذلك بغير حاجة لبحث أوجه الطعن .

الطعن رقم ٢٩٢٨ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

لما كانت الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦، قد نصت على أن " ويعتبر مخالفا في تطبيق هذا الحكم كل من يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع أتربة متخلفة عن تجريف الأراضي الزراعية أو يترل عنها بأية صفة أو يتدخل بصفته وسيطا في شئ من ذلك ويستعملها في أى غرض من الأغراض إلا إذا أثبت أن التجريف كان صادرا طبقا لأحكام المادة ١٥٠ من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذا لأحكامه . وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام الإدانة على دعامة رئيسية مفادها أن المتهم لم يقم بنفى القرينة القانونية التي وردت بالنص سالف الإشارة . لما كان ذلك ، وكان قد صدر - من بعد - حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية قضى بعدم دستورية الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من أن حيازة واستعمال أتربة ناجمة عن تجريف أرض زراعية بعد حيازة لأتربة ناتجة عن تجريف محظور ، وجرى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة والكافة ، وتنشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية وبغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورها ، يترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم ، فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائى تعتبر الأحكام التى

صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه . لما كان ذلك وكان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة سالف الإشارة إلى قضى بعدم دستورتها كان يفترض قرينة تحكيمية هي واقعة علم المتهم بأن ما يحوزه أو يستعمله من أتربة ناتج عن تجريف أرض زراعية ومحذور ونقل عبء نفيها إلى المتهم خروجاً على الأصل العام من افتراض براءته إلى أن تثبت النيابة العامة إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات الضرورية لدفاعه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام إدانته للطاعن على مجرد قيام القرينة التحكيمية الواردة في النص القانوني سالف الإشارة والذي قضى بعدم دستوريته ، وكان قضاء المحكمة الدستورية متقدماً الذكر واجب التطبيق على الطاعن مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفصل فيها بحكم بات عملاً بنص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولما كانت واقعة الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سوى هذه القرينة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة الطاعن عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

الوقائع

اقتمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز أتربة ناتجة عن تجريف أرض زراعية بغير ترخيص . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥٠، ١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . ومحكمة جناح مركز شبين القناطر قضت حضورياً عملاً بمبادئ الأتاهم بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وتغريمه عشرة آلاف جنيه والمصادرة . استأنف ومحكمة بنسها الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غايياً بسقوط الاستئناف . عارض وقضى في

معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وإيقاف عقوبة الحبس فقط .
فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ المحامي نيابة عن
المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

من حيث إنه لما كانت الدعوى الجنائية قد أقيمت على الطاعن بوصف أنه بتاريخ ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٩ حاز أتربة ناتجة عن تجريف أرض زراعية بغير ترخيص من الجهة المختصة . وطلبت النيابة العامة معاقبته طبقاً للمادتين ١٥٠، ١٥٤ من قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، ومحكمة أول درجة قضت حضورياً بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً والمصادرة وتغريمه عشر آلاف جنيه ، استأنف وقضت محكمة ثاني درجة غيابياً بسقوط حقه في الاستئناف ، عارض فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف عقوبة تنفيذ الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور ذلك الحكم ، فأقام الطاعن المائل . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ قد نصت على أن " ويعتبر مخالفاً في تطبيق هذا الحكم كل من يملك أو يحوز أو يشتري أو يبيع أتربة متخلفة عن تجريف الأراضي الزراعية أو يغزل عنه بأية صفة أو يتدخل بصفته وسيطا في شيء من ذلك ويستعملها في أي غرض من الأغراض إلا إذا أثبت أن التجريف كان صادراً طبقاً لأحكام المادة ١٥٠ من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذاً لأحكامه " وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام الإدانة على دعامة رئيسية مفادها أن المتهم لم يقم بنفي القرينة القانونية التي وردت بالنص سالف الإشارة . لما كان ذلك ، وكان قد صدر - من بعد - حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ في القضية رقم ١٠ لسنة ١٨ قضائية دستورية قضى بعدم دستورية

الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون زراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ فيما تضمنته من أن حيازة واستعمال أتربة ناتجة عن تجريف أرض زراعية يعد حيازة لأتربة ناتجة عن تجريف محظور ، وجرى نشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٨ من نوفمبر سنة ١٩٩٦ ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ قد نصت على أن " أحكام المحكمة في الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة لجميع سلطات الدولة ولكافة ، وتنتشر الأحكام والقرارات المشار إليها في الفقرة السابقة في الجريدة الرسمية ويغير مصروفات خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدورهما ، ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالي لنشر الحكم فإذا كان الحكم بعدم الدستورية متعلقا بنص جنائي تعتبر الأحكام التي صدرت بالإدانة استنادا إلى ذلك النص كأن لم تكن ويقوم رئيس هيئة المفوضين بتبليغ النائب العام بالحكم فور النطق به لإجراء مقتضاه " لما كان ذلك وكان نص الفقرة الثالثة من المادة ١٥٤ من قانون الزراعة سالف الإشارة التي قضى بعدم دستورتها كان يفترض قرينة تحكيمية هي واقعة على المتهم بأن ما يحوزه أو يستعمله من أتربة ناتجة عن تجريف أرض زراعية ومحظور ونقل عبء نفيها إلى المتهم خروجاً على الأصل العام من افتراض براءته إلى أن تثبت النيابة العامة إدانته في محاكمة علنية توفر له فيها الضمانات لدفاعه ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام إدانته للطاعن على مجرد قيام القرينة التحكيمية الواردة في النص القانوني سالف الإشارة والذي قضى بعدم دستوريته ، وكان قضاء المحكمة الدستورية متقدماً الذكر واجب التطبيق على الطاعن مادامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه لم يفضل فيها بحكم بات عملاً ينص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولما كانت واقعة الدعوى حسبما حصلها الحكم المطعون فيه لا يوجد فيها من دليل سوى هذه القرينة بإلغاء الحكم المستأنف وببراءة الطاعن عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن المقدمة من الطاعن .

الطعن رقم ١٩٩٧٩ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان البين من مطالعة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة أول درجة أنه حكم حضوري اعتباري وكان من المقرر أن المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام العذر الذي متعه من الحضور ولم يستطيع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري .

٢. لما كان من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن يتصرف أثري الاستئناف إلى الحكم الحضوري الاعتباري الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين فإن الحكم المطعون فيه إذ أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون أخطأ صحيح القانون مما كان يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف بيد أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للطاعن وكان الطعن مرفوعا من الأخير وحده فلا يجوز بذلك حتى لا يضار الطاعن بطعنه .

٣. لما كان التقرير بالطعن قد انصب على الحكم المطعون فيه والذي قضى بتأييد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية والذي هو في حقيقته عدم جواز المعارضة وكانت باقى أسباب الطعن واردة على حكم محكمة أول درجة والذي لم يطعن عليه بالاستئناف وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض طعنا في الحكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر استئنافه فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله موضوعا.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتبوير الأرض الزراعية على النحو المبين بالأوراق . وطلبت عقابه بالمادتين ١٥١، ١٥٥ من القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ .

ومحكمة جناح مركز حوش عيسى قضت حضوريا اعتباريا عملا بمادتي الأتهام بحبس المتهم ستة أشهر وكفالة مائتي جنيه لوقف التنفيذ وغرامة عشرة آلاف جنيه ومصادرة الأتربة المتخلفة عن التجريف والمعدات المستخدمة في التجريف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

استأنف ومحكمة دمنهور الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس فقط.

فطعن كل من الأستاذ المحامي والأستاذ المحامي نيابة عن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض الخ.

المحكمة

لما كان البين من مطالعة الحكم الابتدائي الصادر من محكمة أول درجة أنه حكم حضوري اعتباري وكان من المقرر أن المعارضة في مثل هذا الحكم لا تقبل وفقا لنص المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام العذر الذي منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الجلسة التي صدر فيها الحكم الحضوري الاعتباري . ولما كان الطاعن قد عارض في هذا الحكم أمام محكمة أول درجة ولم يقدم لدى حضوره أمامها عذر تخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها

الحكم المعارض فيه فقضت المحكمة بقبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه وهو في حقيقته حكم بعدم جواز المعارضة وكان من المقرر أن استئناف الحكم الصادر في المعارض بعدم جوازها يقتصر في موضوعه على هذا الحكم باعتباره حكما شكليا قائما بذاته دون أن ينصرف أثر الاستئناف إلى الحكم الحضوري الاعتباري الابتدائي لاختلاف طبيعة كل من الحكمين فإن الحكم المطعون فيه إذا أغفل الفصل في شكل المعارضة وتصدى لموضوع الدعوى يكون أخطأ صحيح القانون مما كان يستوجب نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف بيد أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بوقف تنفيذ عقوبة الحبس بالنسبة للطاعن وكان الطعن مرفوعا من الأخير وحده فلا يجوز القضاء بذلك حتى لا يضار الطاعن بطعنه . لما كان ذلك وكان التقرير بالطعن قد انصب على الحكم المطعون فيه والذي قضى بتأييد الحكم الصادر في المعارضة الابتدائية والذي هو في حقيقته عدم جواز المعارضة وكانت باقى أسباب الطعن واردة على حكم محكمة أول درجة والذي لم يطعن عليه بالاستئناف وليست متعلقة بالحكم المطعون فيه ولا متصلة به وكان لا يقبل من الطاعن أن يثير لأول مرة أمام محكمة النقض طعنا في الحكم الحضوري الاعتباري الذي لم يقرر استئنافه فإن الطعن يفصح عن عدم قبوله موضوعا.

الطعن رقم ٧١٠٨ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كانت المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات قد نصت على أنه " إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى المعارضة كأنها لم تكن ولا يقبل من المعارض بأية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته ". ولما كان الطاعن قد عارض في الحكم الصادر في غيبته باعتبار معارضته كأنها لم تكن وكان هذا الحكم مما لا تقبل المعارضة فيه فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز المعارضة يكون قد أصاب صحيح القانون ، وإذ كان الطاعن لا يدعى انه قد أضر بسبب عدم مفردات الدعوى إلى ملف المعارضة وقت نظرها فلا محل لما يشيره في هذا الشأن إلا لا مصلحة من وراء إثارته لأن ذلك - بفرض صحته - لم يمس له سحفا ولم يحرم من إبداء دفاعه.

٢. لما كان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه قضى بعدم جواز المعارضة رغم أن المحكمة سبق لها أن قررت تأجيل الدعوى لنظرها مع دعوى أخرى مرتبطة وإحالة الطعن بالتزوير إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيه ، وهذا القول إنما يكون محل اعتبار إذا كانت المعارضة مقبولة حتى يتسنى للمحكمة أن تتصل عن طريقها بالموضوع وتجري فيه ما تراه من أوجه التحقيق ، وإذن فإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة الاستثنائية عن حكم لا تقبل المعارضة فيه قد أجلت الدعوى لنظرها مع دعوى أخرى مرتبطة بها وأحالت الطعن بالتزوير إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيه من غير أن تكون قد فصلت في أمر قبول المعارضة ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضمنيا في مدى قبول المعارضة ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من النظر من جديد في قبول المعارضة وأن تقضى بعدم قبولها بعد أن ثبت لها انها رفعت عن حكم غير قابل للمعارضة فيه ، ولا جناح على المحكمة

في هذه الحالة إن هي عدلت عن قرارها المشار إليه سلفا بعد أن انغلق أمامها سبيل التصدي للموضوع.

٣. لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بعدم قبول المعارضة فإن ما يثيره الطاعن من إغفاله بيان الواقعة محل الاتهام والأدلة على ثبوتها في حقه يكون غير مقبول لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا بالنسبة لأحكام الإدانة الصادرة في موضوع الدعوى ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في عداد الأحكام الشكلية فحسب.

الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أعطى ل..... شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦/٣٣٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح قسم أسيرت قضت غيابيا عملا بمادتي الاتهام بحبسه ستة أشهر مع الشغل وكفالة مائة جنيه لوقف التنفيذ . عارض وقضى في معارضتها باعتبارها كأن لم تكن . استأنف ومحكمة أسيرت الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . عارض وقضى في معارضته بعدم جوازها . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ .

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بتأييد الحكم المستأنف الذي قضى بإدانته وتحلف عن الحضور بجلسة نظير المعارضة فقضت المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن ، فعاوَد الطاعن في هذا الحكم الأخير بطريق المعارضة ، وقضت المحكمة بحكمها المطعون فيه بعدم قبول جواز المعارضة ، لما كان ذلك وكانت المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات قد نصت على أنه " إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى تعتبر المعارضة كأنها لم تكن

..... ولا يقبل من المعارض بأية حال المعارضة في الحكم الصادر في غيبته " ولما كان الطاعن قد عارض في الحكم الصادر في غيبته باعتبار معارضته كأنها لم تكن وكان هذا الحكم مما لا تقبل المعارضة فيه فإن قضاء الحكم المطعون فيه بعدم جواز المعارضة يكون قد اصاب صحيح القانون ، وإذا كان الطاعن لا يدعى أنه قد أضر بسبب عدم ضم مفردات الدعوى إلى ملف المعارضة وقت نظرها فلا محل لما يشير في هذا الشأن إذ لا مصلحة له من وراء إثارته لأن ذلك - بفرض صحته - لم يمس له حقا ولم يحرم من إبداء دفاعه لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه من أنه قضى بعدم جواز المعارضة رغم أن المحكمة سبق لها أن قررت تأجيل الدعوى لنظرها مع دعوى أخرى مرتبطة وإحالة الطعن بالتزوير إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيه ، هذا القول إنما يكون محل اعتبار إذا كانت المعارضة مقبولة حتى يتسنى للمحكمة أن تتصل عن طريقها بالموضوع وتجري فيه ما تراه من أوجه التحقيق ، وإذا كانت المحكمة عند نظرها المعارضة الاستثنائية عن حكم لا يقبل المعارضة فيه قد أجلت الدعوى لنظرها مع دعوى أخرى مرتبطة بها وأحالت الطعن بالتزوير إلى النيابة العامة لإجراء شئونها فيه من غير أن تكون قد فصلت في أمر قبول المعارضة ، فإن ذلك منها لا يعتبر فصلا ضميا في مدى قبول المعارضة ولا يمنعها قانونا عند إصدار حكمها من النظر من جديد في قبول المعارضة وأن تقضى بعدم قبولها بعد أن ثبت لها أنها رفعت عن حكم غير قابل للمعارضة فيه ، ولا جناح على المحكمة في هذه الحالة إن هي عدلت عن قرارها المشار إليه سلفا بعد أن انغلق أمامها سبيل التصدي للوضوع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر بعدم قبول المعارضة فإن ما يشير الطاعن من إغفاله بيان الواقعة محل الاتهام والأدلة على ثبوتها في حقه يكون غير مقبول لأن هذا البيان لا يكون لازما إلا بالنسبة لأحكام الإدالة الصادرة في موضوع الدعوى ولا كذلك الحكم المطعون فيه الذي يدخل في غداد الأحكام الشكلية فحسب . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير اساس متعينا التقرير بعدم قبوله .

الطعن رقم ١٢٩٥٥ لسنة ٦٣ القضائية

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. لما كان البين من الأوراق أن الطاعن قد تخلف عن حضور جلسة المعارضة التي صدر بها الحكم المطعون فيه وتعلل بمرض حال حضوره، بتلك الجلسة وقدم شهادة طبية لا تظنن إليها هذه المحكمة فإن ادعاءه بقيام عذر منعه من حضور جلسة المعارضة لا يكون مقبولا .

٢. لما كان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من بعد النعى على التقرير بالقصور لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ كان عليه إن رأى أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة ثمة أن يوضحها في دفاعه .

٣. من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم المقلس من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة ان الطاعن لم يثر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا تحمل مقوماته فإن ما يشيره في هذا الصدد يكون غير مقبول .

٤. من المقرر أنه لا مانع قانونا من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على المتهم المقلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها ومتى كان للمتهم أن يدافع عن مصلحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عنها في الدعوى المدنية .

هـ . لما كان من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفى توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من الجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفى قيام الجريمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل .

الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جناح قسم الرمل ضد الطاعن بوصف أنه أعطاه شيكا لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦، ٣٣٧ من قانون العقوبات والزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غاييا عملا بمادتي الاتهام بحبسه ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيها لوقف التنفيذ والزامه بأن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف ومحكمة الاسكندرية الابتدائية - بميزة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ عن الأستاذ المحامي بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض إلخ.

المحكمة

من حيث إن البين من الأوراق أن الطاعن قد تخلف عن حضور جلسة المعارضة التي صدر بها الحكم المطعون فيه وتعلل بمرض حال دون حضوره بتلك الجلسة وقدم شهادة طبية لا تطمئن إليها هذه المحكمة فإن ادعاءه بقيام عذر منعه من

حضور جلسة المعارضة لا يكون مقبولا ، لما كان ذلك ، وكان تقرير التلخيص وفقا للمادة ٤١١ من قانون الإجراءات الجنائية مجرد بيان يتيح لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها وما تم فيها من تحقيقات وإجراءات ولم يرتب القانون على ما يشوب التقرير من نقص أو خطأ أى بطلان يلحق بالحكم الصادر في الدعوى ، وكان الثابت بمحضر الجلسة أن الطاعن لم يعترض على ما تضمنه التقرير فلا يجوز له من أن التقرير قد أغفل الإشارة إلى واقعة مهمة أن يوضحها في دفاعه ، لما كان ذلك وكان الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم المفلس من الدفوع القانونية التي يخالفها الواقع فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض وكان البنين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يشر هذا الدفع أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم المطعون فيه لا تحمل مقوماته فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون غير مقبول ، هذا فضلا عن أنه لا مانع قانونا من قبول دعوى التعويض المرفوعة من المدعى بالحق المدني على المتهم المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها لأن الدعوى المدنية تتبع الدعوى الجنائية وتأخذ حكمها ومتى كان للمتهم أن يدافع عن مصلحته في الدعوى الجنائية كان له كذلك الحق في الدفاع عنها في الدعوى المدنية ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الوفاء بقيمة الشيك قبل تاريخ الاستحقاق لا ينفي توافر أركان جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب مادام أن صاحب الشيك لم يسترده من المجنى عليه ، كما أن الوفاء اللاحق لا ينفي قيام الجريمة فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له محل ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله مع إلزام الطاعن المصروفات المدنية .

الطعن رقم ١٣٧٦٨ لسنة ٦٤ القضائية

جلسة ٣٠ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

١. من المقرر أن التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ هي من قبيل التعويضات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وأنه يسرى في شأنها القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، وكانت هذه العقوبة التكميلية لا تقوم الا على الدعوى الجنائية ، فإن الحكم ببراءة المتهم يشتمل حتما عقوبة التعويض التكميلية.

٢. الشارع قد قسم التهرب من اداء هذه الضريبة الى نوعين : تهرب فعلى يرد على كافة السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص - ومن بينها السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون وكذلك الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق وحدد الواقعة المنشئة للضريبة اما بتمام البيع للسلعة أو أداء الخدمة أو باستعمال السلعة أو التصرف فيها على النحو المبين بالمادة السادسة آلفه البيان ، وتهرب حكى يقع بمجرد حيازة السلعة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ولو لم تتحقق الواقعة المنشئة للضريبة بتمام بيع السلع أو بارتكاب فعل من الأفعال الأخرى المبينة بالمادة السادسة من القانون السالف الإشارة إليها ، وفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة ، وقصر هذا النوع من التهرب - التهرب الحكى - على السلع المبينة على سبيل الحصر في الجدول رقم (١) المرفق بالقانون.

المحكمة

من حيث أن البين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده بوصف أنه " لم يسدد ضريبة الاستهلاك المستحقة على السلع التي لديه وذلك على النحو المبين بالأوراق " وطلبت عقابه بالمادتين ٥٣، ٥٤ من القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وقد قضى الحكم المطعون فيه ببراءته من التهمة المسندة إليه تأسيسا على أن قانون الضريبة العامة على المبيعات الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ قد ألغى القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وبذلك يعد قانون أصلح للمتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التعويضات المنصوص عليها في القوانين المتعلقة بالضرائب والرسوم - ومن بينها قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ هي من قبيل التعويضات التكميلية التي تنطوي على عنصر التعويض وأنه يسرى في شأنها القواعد القانونية العامة في شأن العقوبات ، وكانت هذه العقوبة التكميلية لا تقوم إلا على الدعوى الجنائية : فإن الحكم ببراءة المتهم يشمل حتما عقوبة التعويض التكميلية ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يجوز للخزانة العامة أن تتدخل أمام المحكمة الجنائية بطلب الحكم بهذا التعويض ثم الطعن في الحكم الذي يصدر في شأنه ومن ثم فإن الطعن المائل يكون جائزا .

لما كان ذلك ، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن " يعاقب الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، وهذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا أصلح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره .

وكان قد صدر القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن الضريبة العامة على المبيعات المعمول به اعتبارا من الثالث من مايو ١٩٩١ والى العمل بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الضريبة على الاستهلاك بموجب المادة الثانية من مرسوم إصداره . لما كان ذلك ، وكان النص في المادة الثانية من قانون الضريبة العامة على المبيعات على أن " تفرض الضريبة على المبيعات على السلع المصنعة المحلية

والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص ، وتفرض الضريبة على الخدمات الواردة بالجدول رقم ٢ المرافق لهذا القانون " وفي المادة الثالثة على أن " يكون سعر الضريبة على السلع ١٠ ٪ وذلك عدا السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيكون سعر الضريبة على النحو المحدد قرين كل منها ، ويحدد الجدول رقم (٢) المرافق سعر الضريبة على الخدمات ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية اعفاء بعض السلع من الضريبة وتعديل سعر الضريبة على بعض السلع . كما يجوز لرئيس الجمهورية تعديل الجدولين رقمي ١، ٢ المرافقين " وفي المادة السادسة على أن " تستحق الضريبة يتحقق واقعة بيع السلعة أو أداء الخدمة بمعرفة المكلفين وفقا لأحكام هذا القانون ، ويعتبر في حكم البيع قيام المكلف باستعمال أو الاستفادة من الخدمة في اغراض خاصة أو شخصية أو التصرف فيها باى من التصرفات القانونية ... " ثم في المادة ٤٣ على أنه " مع عدم الاخلال باية عقوبة أشد يقضى بها قانون آخر يعاقب على التهرب من الضريبة أو الشروع فيه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن الف جنيه ولا تجاوز خمسة آلاف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، ويحكم على الفاعلين والشركاء متضامنين بالضريبة والضريبة الاضافية وتعويض بمقدار لا يجاوز ثلاثة أمثال الضريبة وإذا تعذر تقدير الضريبة قدرت المحكمة التعويض بما لا يجاوز خمسين ألف جنيه " وفي المادة ٤٧ الواردة في الباب الثانى عشر تحت عنوان " أحكام انتقالية " على أن " تسرى أحكام هذا القانون على السلع المبينة في الجدول رقم (١) المرافق فيما لا يتعارض مع الأحكام الواردة بهذا الجدول والأحكام الآتية : (١) ... (٢) ... (٣) ... (٤) ... (٥) ... (٦) ... (٧) (٨) ، (٩) مع عدم الاخلال بحالات التهرب الواردة بالمادة ٤٤ من هذا القانون يعد تهربا بالنسبة لهذه السلع يعاقب عليه بالعقوبات المقررة بتلك المادة الحالات الآتية أ- حيازة السلع الخاضعة للضريبة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة

ويفترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة الخ .

كل ذلك يدل على أن الشارع قد قسم التهرب من أداء هذه الضريبة الى نوعين : تهرب فعلى يرد على كافة السلع المصنعة المحلية والمستوردة الا ما استثنى بنص خاص - ومن بينها السلع الواردة بالجدول رقم (١) المرافق للقانون وكذلك الخدمات الواردة بالجدول رقم (٢) المرافق وحدد الواقعة المنشئة للضريبة أمام بتملم البيع للسلعة أو أداء الخدمة أو باستعمال السلعة أو التصرف فيها على النحو المبين بالمادة السادسة آتفة البيان ، وتهرب حكى يقع بمجرد حيازة السلعة بقصد الاتجار مع العلم بأنها مهربة ولو لم تتحقق الواقعة المنشئة للضريبة بتمنiam بيع السلعة أو بارتكاب فعل من الأفعال الأخرى المبينة بالمادة السادسة من القانون السالف الإشارة إليها ، وافترض العلم إذا لم يقدم من وجدت في حيازته هذه السلع المستندات الدالة على سداد الضريبة ، وقصر هذا النوع من التهرب - التهرب الحكى - على السلع المبينة على سبل الحصر فى الجدول رقم (١) المرفق بالقانون.

لما كان ذلك ، وكانت السلعة موضوع الاتهام فى الدعوى الماثلة وهى - شرائط فيديو - حسبما تضمنته مدونات الحكم المطعون فيه - لم ترد بالجدول رقم (١) المرفق بقانون الضريبة العامة على المبيعات المشار اليه ، وبفرض صحة ما أثاره المدعى بالحقوق المدنية من ان تلك السلعة " شىالات وعلب ملبس " فذلك ليس بلى أثر فى الدعوى ، لأنها لم ترد بدورها فى الجدول رقم (١) المرفق بالقانون المنوه عنه ، فإن حيازة السلعة وسواء أكانت شرائط فيديو - أو شىالات وعلب ملبس بقصد الاتجار دون تقديم المستندات الدالة على سداد الضريبة المستحقة عليها وان كان معاقبا عليها بالقانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ ، الملغى قد اوضحت بموجب قانون الضريبة العامة على المبيعات فلا غير مؤتم . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى الجنائية لم يفصل فيها بعد بحكم بات فإن القانون الاخير باعتباره القانون الأصلح

للمتهم - يكون هو الواجب التطبيق عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء الحكم المطعون فيه يلتقى في نتيجته مع هذا النظر ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم يكون غير منتج ، طالما ان الفعل ذاته قد أصبح غير مؤثم ويكون طعنه برمته على غير أساس متعينا التقرير بعدم قبوله .

لذلك

قررت الغرفة عدم قبول الطعن .

أمين سر

نائب رئيس المحكمة

الطعن رقم ١٣٢٣٨ لسنة ٦١ القضائية

جلسة ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٩٨

لما كان المشرع إذا نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٣٦ من قانون العقوبات على عقاب " كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالا غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثابتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال " و إذ نص في الفقرة الثانية من تلك المادة عقاب " كل من استعمل إعلاما بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك " قد قصد بالعقاب - على ما يبين من عبارات النص وأعماله التحضيرية - كل شخص سواء أكان هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان شاهدا في ذلك التحقيق ، على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الإعلام وليس أمام سواها ، فلا يمتد التأثيم إلى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق إداري تهيدى لإعطاء معلومات ، أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه من قبيل الكذب في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كانت الطاعة قد مثلت فعلا أمام قاضي الأحوال الذي ضبط الإعلام ، وقررت أمامه أقوالا غير صحيحة ، وهى تجهل حقيقتها أو تعلم أنها غير صحيحة ، أم أن ما كان منها قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة ، فإن الحكم بذلك يكون معيبا .

الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية الدعوى بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعنة بوصف أنها أدلت ببيانات غير صحيحة تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة أمام السلطات المختصة التى ضبطت الإعلام مع علمها بذلك ، وطلبت عقابتها بالمادة ٢٢٦ من

قانون العقوبات وإلزامها بأن تؤدي لهما مبلغ مائة جنيه وواحدا على سبيل التعويض المدني المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا اعتباريا بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامها بأداء مبلغ مائة وواحد جنيه على سبيل التعويض المؤقت . استأنفت المحكوم عليها ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ، عارضت وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ المحامي عن الأستاذ نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض.... الخ.

المحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبها بجريمة تقرير أقوال غير صحيحة تتعلق بتحقيق الوفاة والوارثة أمام السلطة المختصة التي ضبطت الإعلام ، قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه خلا من بيان الواقعة بما تتحقق به أركان الجريمة ، وأغفل دفاع الطاعنة بأن دورها اقتصر على مجرد تقديم طلب تحقيق الوفاة ، ولم تدل بأية أقوال غير صحيحة ، مما يعيبه ويستوجب نقضه . ومن حيث أنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل وقائع الدعوى - وفق ما بسطه المدعيان بالحقوق المدنية في صحيفتهما - بما مؤداه أن الطاعنة كانت زوجة لمورثهما المرحوم إلا أنها استصدرت بتاريخ ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٤ حكما من محكمة الجيزة الابتدائية للأحوال الشخصية بتطليقها منه ، وقد أصبح هذا الحكم نهائيا بعدم استئنافه ، وبتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٦ انتقل مورثهما إلى رحمة الله ، إلا أن الطاعنة تقدمت - رغم ذلك - بالطلب رقم وراثات ، إلى محكمة الدقى للأحوال الشخصية ، أدلت فيه ببيانات غير صحيحة ، مع علمها بذلك ، بأن ادعت على خلاف الواقع أنها زوجة لمورثهما المذكور ، وبعد أن أشار الحكم إلى مؤدى المستندات التي قدمها المدعيان بالحقوق

المدنية خلص إلى إقامة قضائه على قوله " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهمة ثبوتها كافيًا لإدانتها وعاقبها طبقًا لمواد الأتهام ومن قيام المتهمة بإعلان وراثته قبل زوجها الذي قامت قبل وفاته بطلب الطلاق الذي تم بناء على حكم المحكمة سالف الذكر الأمر الذي يتعين عقابها طبقًا لمواد الأتهام وعملاً بالمادة ٤/٣٠٢ أ.ج لما كان ذلك ، وكان المشرع إذ نص في الفقرة الأولى من المادة ٢٢٦ من قانون العقوبات على عقاب " كل من قرر في إجراءات تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أمام السلطة المختصة بأخذ الإعلام أقوالاً غير صحيحة عن الوقائع المرغوب إثباتها وهو يجهل حقيقتها أو يعلم أنها غير صحيحة ، وذلك متى ضبط الإعلام على أساس هذه الأقوال . وإذا نص في الفقرة الثانية من تلك المادة على عقاب " كل من استعمل إعلاماً بتحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة ضبط على الوجه المبين في الفقرة الأولى من هذه المادة وهو عالم بذلك ، قد قصد بالعقاب - على ما يبين من عبارات النص وأعماله التحضيرية - كل شخص سواء أكان هو طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة أم كان شاهداً في ذلك التحقيق ، على شريطة أن تكون الأقوال غير الصحيحة قد قرر بها أمام السلطة المختصة نفسها بأخذ الإعلام وليس أمام سواها ، فلا يمتد التأنيم إلى ما يدلى به الطالب أو الشاهد في تحقيق إداري تمهيدى لإعطاء معلومات ، أو إلى ما يورده طالب التحقيق في طلبه لأن هذا منه ممن قيل الكذب في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يستظهر ما إذا كانت الطاعنة قد مثلت فعلاً أمام قاضي الأحوال الشخصية الذي ضبط الإعلام ، وقررت أمامه أقوالاً غير صحيحة ، وهي تجهل حقيقتها أو تعلم أنها غير صحيحة ، أم أن ما كان منها قد وقع في ورقة طلب التحقيق أو أمام جهة الإدارة ، فإن الحكم بذلك يكون معيباً متعين النقض والإعادة ، مع إلزام المطعون ضدهما بالمصروفات المدنية ، وذلك بغیر حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

الفهرس الهجائى
للقواعد القانونية الصادرة من الدوائر
الجنائية بمحكمة النقض
لعام ١٩٩٨

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	إتلاف	
٤٧	اثبات الحكم المطعون فيه تسبب الطاعن عمدا في إتلاف خط من خطوط الكهرباء بقطع الكابل المغذى له وشروعه في سرقة . تحقق مسئوليته عن الجريمتين .	٧٧٦٧ لسنة ٦٣ ق
	اثبات	
	بوجه عام	
٤٧	الطل الذي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، ولا الى استحالة حصول الواقعة . عدم الزامه المحكمة بإجابته .	٧٧٦٧ لسنة ٦٣ ق
٦٦	لمحكمة الموضوع القضاء ببراءة المتهم متى تشككت في صحة اسناد التهمة إليه .	٤١٦٩١ لسنة ٥٩ ق
٧١	عدم التزام المحكمة في حالة القضاء بالبراءة الرد على كل دليل من ادلة الدعوى .	٤٢٤٧٨ لسنة ٥٩ ق
٧٤	مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية .	٢٢٥٠٩ لسنة ٦٥ ق
		٦٧٢٢ لسنة ٦٦ ق
٧٣٥	على المحكمة ان التفتت عن الوقائع الموضوعى تعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه غير لازم .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ ق
١٣٣	لم يجعل القانون لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق
١٦٤	لمحكمة الموضوع تكوين عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة الدعوى وعناصرها .	١٢٢٤ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .	٣٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
	تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟	
٢٤٥	مثال لتسبيب سائق لتوافر اركان جريمة عدم مراعاة الأصول الفنية في تصميم العقار وفي استظهار القصد الجنائي فيها .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٥	استناد الحكم الى الرسم العمارى للمسقط الأفقى للدور المتكرر الذى عليه اسم الطاعن الثالث كقرينة معرزة ومؤيدة لما ارتكن عليه من أدلة اخرى . لا يعيبه . متى لم يتخذ منها دليلا اسيا في ثبوت التهمة .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٤٥	تحديد موضع القرينة من الأوراق . غير لازم . متى كان لها اصلا فيها .	
٢٨١	المنازعة فى دليل لم يعول عليه الحكم فى الإدانة . غير مقبول .	٤١٢١ لسنة ٦٦ق
٢٨٩	لم يشترط القانون لاثبات جريمة الاختلاس او الاستيلاء على المال العام طريقة خاصة .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٣٥٣	عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها . إلا عن الادلة ذات الاثر فى تكوين عقيدتها .	٦١٢٢ لسنة ٦٦ق
٣٧٣	كفاية تشكك القاضى فى صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية .	٦٠٩٦٨ لسنة ٥٩ق
٥٧٦	للمحكمة الأخذ بما ترتاح اليه من الادلة والاعراض عن قالة الشهود النفى . مادامت لا تثق بما شهدوا به .	٢٠٩٩٦ لسنة ٦٦ق
٥٩٧	العبرة فى الاحكام بالمقاصد والمعانى . لا بالألفاظ والمباني	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ق
٦٦٧	لمحكمة الموضوع ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه . مادام له مأخذ الصحيح بالأوراق .	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ق
٧٣٥	مؤدى تساند الادلة فى المواد الجنائية .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
٧٣٥	تساند الادلة فى المواد الجنائية . مؤاده ٩ .	
٧٣٥	لا يشترط فى الدليل ان يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها كفاية ان يكون مؤديا الى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
١٦٤	اعتراف اسناد الحكم الى الطاعن اعترافا بالجريمة المسندة اليه . على خلاف الثابت بالاوراق . لا يعيبه . مادام لم يعول عليه فى الادانة . اساس ذلك ؟	١٢٣٤ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٨١	تقدير محكمة الموضوع عدم صحة مزاعم المتهم من ان اعترافه كان وليد اكراه . لا معقب عليه . مادام سائغا .	٤١٢١ لسنة ٦٦ ق
٢٨١	تجزئة لاعتراف واستنباط الحقيقة منه حق محكمة الموضوع . مثال لتسبيب سائغ في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف .	٤١٢١ لسنة ٦٦ ق
٤٥٦	البحث في صحة ما يدعيه المتهم من ان الاعتراف المعزى اليه انتزع منه .	١٦٧٠١ لسنة ٦٦ ق
٤٩٦	للمحكمة ان تحيل في بيان مضمون اعتراف المتهم الى ما ورد بتقرير لجنة الجرد . مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .	١٧٢٥٥ لسنة ٦٦ ق
٦٧٧	الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ ق
٧٥٨	الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الاثبات .	٦١٣٦ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	اثارة الطاعن ترك الاكراه اصابات لأول مرة امام النقض . غير جائز . وان قرر بها بتحقيقات النيابة . علة ذلك ؟	
	خبرة	
٧	اعتماد المحكمة في حساب قيمة ما اختلسه الطاعن على تقرير الخبير الذي ندبته تحقيقا لدفاع الطاعن ببحيث اعترضه على حساب العجز دون غيره . لا عيب .	١١٣٤٨ لسنة ٦٥ ق
١٣٣	عدم التزام المحكمة بنسب خبر آخر ولا بإعادة المهمة الى ذات الخبير . مادام استنادها في الرأي الذي انتهت اليه لا يجافي المنطق والقانون .	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧	لا محل للنعي على المحكمة عدم مناقشة الطبيب الشرعى فى التقرير المقدم منه مادام الطاعن او المدافع عنه لم يطلب ذلك .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	اطمئنان المحكمة الى ما ورد بالتقريرين الطبيين المقدمين فى الدعوى . المجادلة فى ذلك غير جائز .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	للقاضى ان يعهد الى اهل الخبرة لتقدير السن بشرط ان تكون السن غير محققة بأوراق رسمية . ر يقبل على الحكم عدم تعويله على التقويم الهجرى فى تقدير عمر المجنى عليه مادام استند فى ذلك الى شهادة ميلاده الرسمية .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
٣٦	مثال لتسبيب سائق فى الرد على دفع ببطلان تقرير العامل لعدم تسببيه .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق
١٣٣	تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن . موضوعى . عدم التزام المحكمة بنسب خبر آخر فى الدعوى لاعادة المضاهاة مدامت ان الواقعة وضحت لديها .	٢٥٦ لسنة ٦٦ق
١٣٣	المجادلة فيما اطمأنت اليه المحكمة من صحة المضاهاة وما انتهى اليه الخبر . غير مقبولة .	
١٣٣	عدم ايراد نص تقرير الخبر بكامل اجزائه لا ينال من سلامة الحكم .	٢٥٦ لسنة ٦٦ق
٢٨٩	حضور الخصوم اثناء تأدية الخبر مأموريته . غير لازم . اساس ذلك ؟	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٢٨٩	عدم التزام المحكمة بإعادة المهمة الى الخبر او اعادة مناقشته . مادام استنادها الى رأى الذى انتهت اليه لا يجافى العقل والقانون .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٥٦٦	عدم التزام المحكمة بنسب خبر فى الدعوى لتحديد مدى تأثير ما يدعيه الطاعن من مرض على مسئوليته الجنائية بعد ان وضحت لديها الدعوى . اساس ذلك ؟	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٢٩	عدم التزام المحكمة بنداب خبير آخر في الدعوى مادام ان الواقعة وضحت لديها ولم تر من جانبها اتخاذ هذا الاجراء . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير لا يقبل التصدى به امام النقض . مثال لتسبيب سائق للرد على طلب لجنة ثلاثية من الطب الشرعى والدفع بصدور الإذن بالقبض والتفتيش بعد الضبط .	٢١٦٥٤ لسنة ٦٦ق
٦٥٧	الجدل فى تقدير المحكمة لعمل الخبير . غير جائز . امام النقض .	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ق
٦٥٧	عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على الطعون الموجهة لتقارير الخبراء مادامت قد اخذت بما جاء بها . علة ذلك ؟	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ق
٧٢٨	عدم التزام المحكمة بإعادة المأمورية الى الخبير مادامت الواقعة قد وضحت لديها .	٦٠٨٠٥ لسنة ٥٩ق
٧٧٢	اطمئنان المحكمة الى الدليل الفنى المستمد من تقرير قسم الادلة الجنائية وتعويلها عليه فى ادانة الطاعن . اغفالها دفاع الطاعن فى شان طلب ندب قسم ابحاث التزييف والتزوير . لا اخلال بحق الدفاع .	١٧٨٩١ لسنة ٦١ق
	شهود	
١٧	النعى على الحكم بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه . غير مقبول . على ذلك واساسه ؟	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	العبرة فى المحاكمة الجنائية باقتناع القاضى من كافة عناصر الدعوى المطروحة . مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر غير جائز .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	غير محظور على المحكمة سماع شهادة الأيكم طالما يحتفظ بحواسه الاخرى ولديه القدرة على التمييز لها الأخذ بشهادته على طريقته فى التعبير .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧	حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان هذه الاقوال قد صدرت منه حقيقة وتمثل الواقع في الدعوى .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق ٣٣
١٧	حق محكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن اليه واطراح ما عداه .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	عدم التزامها بأن تورد من اقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤها .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	اغفال المحكمة رواية والددة المجنى عليه ان ابنها يرتدى سروالا . لا يعيب الحكم مادامت لم تعتمد في قضائها على تلك الواقعة .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	تأخر المبلغ في الابلاغ لا يمنع المحكمة من الأخذ باقواله .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	مفاد عدم تعرض المحكمة لاقوال بعض من سئولوا بالتحقيقات .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	للمحكمة الاعراض عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقا للمادة ٢١٤ مكررا المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ اجراءات .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
٣٦	سماع كل شاهد على انفراد وفقا للمادة ٢١١ اجراءات . اجراء تنظيمي . لا يترتب على مخالفته البطلان . تناقض اقوال الشهود . لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ ق
٢٤٥	لا يعيب الحكم تناقض الشهود وتضاربهم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من اقوالهم بما لا تناقض فيه .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
١٧٢	للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات . متى قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صاحبة أو ضمنا .	١٨٣١ لسنة ٦٦ ق
٥٦٦	مفاد أخذ المحكمة بشهادة شاهد .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٧٧	تناقض الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم بما لا تناقض فيه .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ ق
١٧٢	للمحكمة التعول على اقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى . مادامت قد اطمأنت إليها .	١٨٣١ لسنة ٦٦ ق
٢٤٥	لمحكمة الموضوع التعويل على اقوال شهود الاثبات والاعراض عن قالة شهود النفي قضاؤها بالادانة لادلة الثبوت . مفاده ؟	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	وزن اقوال الشهود . موضوعي .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	مفاد أخذ المحكمة بشهادة الشهود .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	لمحكمة الموضوع تجزئة اقوال الشاهد والاخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ما عداه .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٥١٥	تطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية ان يكون الدليل القول غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على تملأمة والتوفيق .	٢٦٢١٤ لسنة ٦٣ ق
٥٤٥	اطمئنان المحكمة الى حدوث التفتيش في مكان معين موضوعي . عدم جواز اثارته امام محكمة النقض .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ ق
٦٦٧	ورود شهادة الشهود على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها بجميع تفاصيلها على وجه دقيق . غير لازم . كفاية ان يكون من شأنها ان تؤدي الى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة .	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ ق
٧٠٩	احالة الحكم في بين شهادة شاهد الى ما شهد به آخر رغم اختلاف الشهادتين في شأن واقعة جوهرية . قصور وخطأ في الاسناد . يبطله .	١١٣٠٧ لسنة ٦٦ ق
١٣٣	اجراءات اجراءات التحريز لم يرتب القانون البطلان على مخالفة اجراءات التحريز .	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢١١	اجراءات التحريز . تنظيمية . لا بطلان على مخالفتها .	٦٤٤٧ لسنة ٦٦ق
	اجراءات التحقيق	
١٧	تعيب الاجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح سببا للنعي على الحكم .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
٣٦	سماع كل شاهد على انفراد وفقا للمادة ٢١١ اجراءات . اجراء تنظيمي لا يترتب على مخالفته البطلان .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق
٢١١	خلو محضر الضبط من اسم محرره لا يبطله . اساس ذلك ؟	٦٤٤٧ لسنة ٦٦ق
	مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من اسم محرره .	
٢٤٥	حق عضو النيابة العامة بوصفه رئيسا للضبطية القضائية في الاستعانة بأهل الخبرة في طلب رأيهم شفها او بالكتابة بغير حلف يمين . اساس ذلك ؟	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٤٥	مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان تقرير اللجنة المشكلة لمعاينة العقار لعدم حلف اعضائها اليمين القانونية امام سلطة التحقيق .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٨١	لا يجوز الدفع ببطلان عملية العرض التي اجرتها النيابة العامة لأول مرة امام محكمة النقض .	٤١٣١ لسنة ٦٦ق
٥٦٦	لا يقبل الدفع ببطلان قرار الاحالة لأدول مرة امام محكمة النقض لانه من الاجراءات السابقة على المحاكمة .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
	اجراءات المحاكمة	
٧	النعي على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير جائز .	١١٣٤٨ لسنة ٦٥ق
١٧	اوجب القانون ان يكون لكل متهم بجناية من يدافع عنه . امر الدفاع متروك للمحامي يتصرف فيه بما يرضى ضميره وما تهدى اليه خبرته .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧	من الجائز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم اربع عشرة سنة بدون حلف يمين للقاضي الأخذ باقوالهم على سبيل الاستدلال اذا انس فيها الصدق .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	لا يقبل النعى على الحكم باقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه . علة ذلك واسباسه ؟	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	من غير الجائز النعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثير امامها .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	للمحكمة الاعراض عن سماع شهود نفى لم يعلنوا وفقا للمادة ٢١٤ مكررا المضافة بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ اجراءات .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال فى شأن طلب بحث فصال الحيوانات المتوية فى جريمة هتك عرض .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٣٣	قيام المحكمة بفض حرز المستند المقول بتزويره فى حضور الخصوم . مفاده . اعتبار الحررات نعروضة على مبسوط البحث والمناقشة .	٢٥٦ لسنة ٦٦ق
١٧٢	عدم اعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة امام محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد لا يبطله ، اساس ذلك ؟	١٨٣١ لسنة ٦٦ق
١٧٢	المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور امام مرحلة الاحالة وامام محكمة الجنايات . شرعت لمصاحته عدم تمسكه بها امام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلا عنها . اثاره ذلك لأول مرة امام النقض . غير جائز .	١٨٣١ لسنة ٦٦ق
١٧٢	ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه . لا اخلاص بحق الدفاع .	١٨٣١ لسنة ٦٦ق
١٧٢	استعداد المدافع او عدم استعداده . امر موكل لتقديره و حسبما يوحى به ضميره واجتهاده وتقاليده مهنته .	١٨٣١ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٢١	حضور المتهم بنفسه جلسة المحاكمة . سقوط حقه في التمسك ببطلان ورقة التكييف بالحضور . علة واسباس ذلك ؟ حضور المتهم بنفسه جلسة المحاكمة يسقط حقه في التمسك ببطلان ورثة التكييف بالحضور .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٨١	للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا ؟ حبس المتهم احتياطيا على ذمة الدعوى لا يحول بين الدفاع وبين حقه في طلب تأجيل الدعوى . اسباب ذلك ؟	٤١٢١ لسنة ٦٦ ق
٤٨٩	لا يجوز لمحكمة العدول عن طلب من طلبات الدفاع قدرت جديته إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول . العدول عن تحقيق دليل رأت أنه لازما للفضل في الدعوى دون بيان العلة اخلال بحق الدفاع وقصور .	١٨٨٥٦ لسنة ٦٦ ق
٥٦٦	للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات بقبول المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا . للمحكمة ان تستغنى عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا . النعي على المحكمة فعودها عن سماع اقوال شاهد امرت بتلاوتها وتليت . غير مقبول . النعي بأن المحكمة لم تسمع اقوال شاهد ادت بتلاوتها وتليت غير مقبول .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ ق
٥٩٧	مجل نقابة المحامين معاونا للمحاكم في تعيين من يلزم ندبه من المحامين دون ان يسلبها بين نذب للمتهم من قبيل الدفاع عنه من المحامين او نذب المحامي صاحب الدور . عدم توكيل الطاعن محام للدفاع عنه وقيام المحامي المنتدب بواجب الدفاع حسبما املته عليه واجبات مهنته وتقاليدها . لا اخلال بحق الدفاع .	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٦٧	تنازل المدافع عن الطاعن بجلسة المحاكمة عن سماع الشهود مكتفيا بتلاوة اقوالهم في التحقيقات . النعى على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع . غير مقبول .	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ق
٦٩١	اغفال المحكمة الاطلاع على الاوراق المالية المقبول بتقليدها موضوع الدعوى عند نظرها . اثره . تعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم . على ذلك ؟	٢١٦٧٨ لسنة ٦٦ق
٦٩٧	اتصال الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم بمحكوم عليه آخر لم يقرر بالطعن بالنقض . ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد اثر النقض اليه . المحكمة لا تلتزم بإجابة طلب ابدى امام هيئة سابقة او الرد عليه مادام مقدمه لم يصر عليه امامها .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ق
٧٣٥	الطلب الذى تلتزم المحكمة بإجابته او الرد عليه . ماهيته ؟ مثال لطلب جازم .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
احالة		
٥٦٦	لا يقبل الدفع ببطلان قرار الاحالة لأول مرة امام محكمة النقض لانه اجراء سابق على المحاكمة .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
احداث		
٤٧	عدم تحديد المحكمة فى حكمها مدة ايداع الحدث فى احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية طبقا للمادة الثالثة عشر من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث . لا خطأ .	٧٧٦٧ق لسنة ٦٣ق
احوال شخصية		
١٧٩	عقد الزواج . ماهيته ؟ العقاب على التزوير فى وثيقة الزواج . مناطه . وقوع تغيير فى الحقيقة فى اثبات خلو احد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك .	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	اثبات الحكم حضور الطامنين امام المأذون مع المحكوم عليها الاخرى صفة احدهم وكيلها والاخرين شاهدين واقرارها على قولها بخلوها من الموانع الشرعية مع أنها كانت متزوجة فعلا مع علمهم بذلك . كفايته لتوافر الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج .	
	اختصاص	
٢٠٧	انحسار التأييم عن الفعل محل الدعوى الجنائية مناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بها . اثره . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .	١٠٢٠٣ لسنة ٦٠ق
٣٦	لا يقبل الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانيا . مادام ان الحكم قد استظهر ان ضبط الطاعن وتفتيشه قد تما بدائرة اختصاصه .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق
٧٥٨	الدفع بعدم الاختصاص المكاني . عدم جواز اثارته لأول مرة امام النقض ولو تعلق بالنظام العام . علة ذلك ؟ اختصاص نوعي :	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ق
٧٩٦	الاصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية . رفعها الى المحاكم الجنائية . شرطه ؟ عدم اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية ما لم يكن الضرر الواقع للمدعى ناشئا عن الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية . الحكم الصادر بالبراءة لعدم توافر اركان جريمة اعطاء شيك بجون رصيد . تصديه للدعوى المدنية ورفضها . قضاء في امر من اختصاص المحاكم المدنية . يعيبه . اثر ذلك . اختصاص ولائي :	٢٧٠٢٤ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٧٥	الطعن بطريق النقض في الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . غير جائز . إلا إذا بنى عليها منع السير في الدعوى . قضاء الحكم المطعون فيه بعدم الاختصاص . غير منه الخصومة في موضوع الدعوى . اثر ذلك . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .	٢٣٥٣١ لسنة ٦٦ق
٧٠٦	لحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها متى كان صادرا من محكمة غير مشكلة وفقا للقانون وليس لها ولاية الفصل في الدعوى المادة ٣٥ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	١٧٠٥٢ لسنة ٦٠ق
	اختلاس اموال اميرية	
٧	اثبات الحكم المطعون فيه اضافة الطاعن المواد الجنائية المسلمة اليه بسبب وظيفته الى ملكه وتصرفه فيها تصرف المالك . مؤداه . تجاوز الركن المادى لجريمة الاختلال العملى بنظام توزيع سلعة وصرف السلع التموينية لغير الأغراض المخصصة لها وتحقق جريمة الاختلاس المؤتممة بالمادة ١١٢ عقوبات .	١١٣٤٨ لسنة ٦٥ق
٧	تعويل المحكمة فى حساب قيمة ما اختلسه الطاعن على تقرير الخبير الذى ندبته تحقيقا للدفاع الطاعن ببحث اعتراضه على حساب العجز . دون غيره . لا عيب .	١١٣٤٨ لسنة ٦٥ق
١٦٤	الاختلاس . تمامه . متى انصرفت نية الجانى الى التصرف فيما يحوزه بصفة قانونية على اعتبار انه مملوك له . استلامه المال بصفته امينا على الودائع . وجوب معاقبته بالمادة ٢/١١٢ عقوبات .	١٢٣٤ لسنة ٦٦ق
١٦٤	سداد المتهم كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشئ المختلس كلها أو بعضها . لا يعفيه . من الغرامة المقررة بالمادة ١١٨ عقوبات .	١٢٣٤ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٥٢	تغريم المطعون ضده بقدر ما لم يقيم بسداده من المبلغ المختلس . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح . المادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	٦١٢٣ لسنة ٦٦ ق
٤٩٦	سداد المتهم كل او بعض او قيمة الشئ المختلس لا يعفيه من الغرامة المقررة بالمادة ١٨ عقوبات . وان اعفاه من الحكم بالرد فى حدود ما قام به من سداد . اغفال الحكم القضاء بالغرامة المنصوص عليها بالمادة ١٨ عقوبات . خطأ فى تطبيق القانون . تصحيح . غير جائز . علة ذلك واساسه ؟	١٧٢٥٥ لسنة ٦٦ ق
٥٧٦	عدم جدوى النعى على الحكمة عدم ايراد مفردات المبلغ المختلس مجزأ مادام لم يناع الطاعن فى مقدار ذلك المبلغ . ايراد الحكم فى مدوناته قيمة المبلغ المختلس مختلف عن الوارد بتقرير لجنة الجرد ومبلغ الغرامة المقضى به . خطأ ماذى لا يعيبه .	٢٠٩٩٨ لسنة ٦٦ ق
٥٨٢	جزاء الرد بدور مع موجه من بقاء المال المختلس او المسئول عليه فى ذمة المتهم حتى الحكم عليه . دفاع المتهم بسداد جزء من المبلغ المسئول عليه . جوهري .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق
٥٨٢	اثبات جريمة الاختلاس او الاستيلاء على المال العام المنصوص عليهما فى الباب الرابع عقوبات . لا يلزم فيه طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق
٧١٢	جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ من قانون لعقوبات . مناط تحققها ؟	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ ق
	يلزم لجريم الاختلاس والعقاب عليه وجود الشئ فى حفظ الموظف المعهود اليه من سواء سلم اليه تسليماً مادياً او يكون بين يديه بمقتضى وظيفته . يقع الاخلاس متى وضحت نية الحائز بتصرفه فى الشئ الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٧٢	مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر الركن المادى فى جريمة اختلاس اموال اميرية . السداد اللاحق لوقوع جريمة الاختلاس لا يؤثر فى قيامها .	١٧٨٩١ لسنة ٦٦ ق
	ارتباط	
٢٨٩	النعى على الحكم بالقصور بشأن التدليل على جريمة التزوير . غير مجد . مادام قد دانه بجريمة الاختلاس ووقع عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق
٦٥٧	عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور بشأن جريمتى التزوير فى محرر عرقى والاستحصال بغير حق على خاتم احدى الجمعيات مادام انه اعتبر الجرائم المسندة اليه جريمة واحدة .	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ ق
٦٩٧	لا مصلحة الطاعن فى تعيب الحكم فى خصوص جريمة الحصول خلسة على تسجيل احاديث للمجنى عليها تتضمن امور مخلة بالشرف . مادام دانه بجريمة اخرى عقوبتها اشد ووقع عليه عقوبة تلك الجريمة . عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	٢٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٧٣٥	ادانة الحكم الطاعن بجنحة الضرب البسيط المرتبطة بجناية القتل العمد معها . فصل من المحكمة فى دعوى مختصة بنظرها .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	عدم جدوى نعى الطاعنين على الحكم بالتصور بشأن جريمة مقاومة السلطات مادام قد اوقع عليهم عقوبة السرقة باكراه فى طريق عام مع حمل سلاح باعتبارها الجريمة الأشد .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ ق
٧٧٢	عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور لعدم اطلاع المحكمة على الاوراق المدعى بتزويرها مادام قد اوقع على الطاعن العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس باعتبارها الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٧٨٩١ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	أسباب الإباحة وموانع العقاب	
٧١٢	أولا : أسباب الإباحة نعى الطاعن بارتكابه جريمة التزوير طاعة لأمر رئيسه . غير مجد . علة ذلك ؟ (١) الدفاع الشرعى :	٢٤٩٤٧ لسنة ق٦٦
٥٤	تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها . موضوعى . الدفاع الشرعى لم يشرع لعاقبة المعتدى وإنما لرد العدوان . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس .	٢٣٩١٠ لسنة ق٦٥
٧٣٥	حالة الدفاع الشرعى . عدم توافرها متى اثبت الحكم ان المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه . تقدير قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها . موضوعى . مثال لتسبيب سائق لنفى توافر حالة الدفاع الشرعى (٢) الجنون والعاهة العقلية :	١١٦٨٢ لسنة ق٦٦
٥٦٦	عدم التزام المحكمة بنذب خير فى الدعوى لتحديد مدى تأثير ما يدعيه الطاعن من مرض على مسئوليته الجنائية بعد ان وضحت لديها الدعوى .	٢٠٨٩٩ لسنة ق٦٦
٥٩٧	الدفاع بوجود خلل فى العقل . موضوعى . إثارته لاول مرة امام النقض . غير جائزة . (٣) حالة الضرورة :	٢٢٢٠٤ لسنة ق٦٦
٥٢٠	الفعل الذى يتوافر به الاكراه او الضرورة الملجئة للتوقيع على شيك تقديره . موضوعى . العلاقى الزوجية لا تصلح سندا للقول بقيام حالة الضرورة الملجئة الى ارتكاب جريمة . مؤدى ذلك ؟ حالة الضرورة . مناط قيامها . الخطر الذى يهدد النفس دون المال .	١١٨٢٣ لسنة ق٦١

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٥٤	ثانياً : موانع العقاب حالتى الحق فى الاعفاء طبقاً للمادة ٤٨ من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ مناط تحققهما ؟ الفصل فى مدى اثر الاخبار فى تحديد اشخاص الجناة وتمكن السلطات من ضبطهم . موضوعى . مثال لتسبيب سائق لانتفاء احقية الطاعن فى الاعفاء المنصوص عليها بالمادة ٤٨ من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
٦٢٠	اثر الاعفاء من العقاب المنصوص عليه فى المادة ٣١٢ عقوبات . عدم توقيع عقوبة على من شمله عن الجريمة التى نص على اعفائه من عقوبتها . اقتصار الاعفاء على من يرتكب سرقة اضراراً بزوجه او زوجته او اصوله او فروعه . كون الطاعن من غير الذين عدت لهم المادة ٣١٢ عقوبات . مؤداه . عدم شموله بالاعفاء من العقوبة . مناطق تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات .	٢٣٧٠ لسنة ٦٢ق
٦٩٤	خلو الحكم المطعون فيه من ذكر عبارات السب وبيان موضوع الدعوى المدنية وما ورد بمذكرة الدفاع ومدى اتصالها بالنزاع القائم والقدر الذى تقتضيه الرافعة . قصور .	٤٨٣١٠ لسنة ٥٩ق
٧٥٨	ماهية السكر المتصل بالاعتراف . لا يجوز النعى على المحكمة فعودها عن الرد على دفاع لم يثر امامها . الدفاع الموضوعى لا يجوز اثارته امام محكمة النقض . القوة القاهرة :	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ق
٢٤٥	ما يكفى لتوافر رابطة السببية من خطأ المتهم والضرر الواقع .	٢١١١ لسنة ٦٧ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	<p>شرط الحادث القهري ألا يكون الجاني في حصول الضرر أو في قدرته منه .</p> <p>استئناف</p>	
٦٤٤	<p>استئناف الحكم الصادر في المعارضة بعدم جوازها تقتصر في موضوعه على هذا الحكم دون أن ينصرف اثر الاستئناف الى الحكم الحضوري الاعتباري الابتدائي .</p> <p>اغفال الحكم الاستئنافي الفصل في شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى . خطأ في القانون . علة ذلك ؟</p> <p>أولا : نظره والحكم فيه :</p>	١٦٧٩٨ لسنة ٦٠ ق
٣٧٦	<p>قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن المحكوم عليه ابتدائيا بالغرامة لعدم تقدمه للتنفيذ . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>النظر في سقوط الاستئناف مقدم على بحث استيفائه الشكل المقرر في القانون .</p>	١٥٢٤٠ لسنة ٦١ ق
٣٨٣	<p>محكمة ثاني درجة مقيدة بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .</p> <p>اختلاف جريمة البناء على ارض زراعية عن جريمة التعدي على ارض مملوكة للدولة .</p> <p>تعديل المحكمة الاستئنافية التهمة من بناء على ارض زراعية الى تعدي على ارض مملوكة للدولة وادانة الطاعن عنها . قضاء في جريمة لم تتصل بها . يبطله . علة ذلك ؟</p>	١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ ق
٤٢٢	<p>استئناف الطاعن والنيابة العامة الحكم الصادر من محكمة اول درجة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وبعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى واحالتها للنيابة العامة لأن الواقعة جنائية . النعي عليه في هذا الصدد . غير مقبول .</p>	٢٠٨٢ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٨٠٣	تعرض الحكم المطعون فيه بأسبابه للدفاع الطاعن الموضوعى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . انتهاؤه فى منطوقه الى قبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . خطأ واضطراب يوجب نقضه . ثانيا : سقوط الاستئناف	٧٠٨٩ لسنة ٦١ ق
٣٧٦	النظر فى سقوط الاستئناف مقدم على بحث استيفائه الشكل المقرر قانونا . حجب خطأ الحكم المطعون فيه محكمة الموضوع عند بحث شكل الاستئناف وموضوعه . يوجب النقض والاعادة . استجواب	١٥٢٤٠ لسنة ٦١ ق
٣٩٧	لأمور الضبط القضائى ان يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون استجوابه . استدلالات	١٤١٧١ لسنة ٦٤ ق
٢١١	لحكمة الموضوع فى التعويل على تحريات الشرطة باعتبارها مفرزة لباقي الأدلة .	٦٤٤٧ لسنة ٦٦ ق
٦٢٩	تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعى .	٢١٦٥٤ لسنة ٦٦ ق
٣٩٧	لسلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار امر القبض والتفتيش استمرار مأمور الضبط القضائى فى تحرياته بعد صدور الامر بالقبض والتفتيش . مفاده ؟	١٤١٧١ لسنة ٦٤ ق
٤٥٦	الأمر الصادر بأن لا وجه لإقامة الدعوى بعد اى تحقيق تجريه النيابة او يقوم به احد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها . لا يمنع من العودة الى التحقيق شرط واساس ذلك ؟	١٦٢٠١ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	ورود محضر التحريات كدليل جديد بعد صدور امر بالأوجه من النيابة العامة يجيز لها العودة الى التحقيق ورفع الدعوى الجنائية .	
٥٤٥	حق المحكمة في ان ترى في تحريات الشرطة مسوغ للأذن بالتفتيش ولا يرى ما يقنعها بأن المتهمين انما تشكيلا عصابيا الغرض منه الاتجار في المخدرات داخل البلاد . المجادلة في ذلك امام النقض . غير جائز .	٢٠٨٣٩ لسنة ق٦٦
٥٤٥	للمحكمة التعويل على تحريبا الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من ادلة ولها تجزئة هذه التحريات فتأخذ منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .	٢٠٨٣٩ لسنة ق٦٦
٥٨٢	عدم توقيع الحكمة عليه غيابيا في حضر جمع الاستدلالات لا يهدر قيمته كله . تقدير ما يعتريه من نقص أو عيب . موضوعي . علة ذلك ؟	٢٠٩٩٩ لسنة ق٦٦
	استعمال اوراق مزورة	
٥٢٤	لا يلزم تحدث الحكم استقلالا عن ركن العلم في جريمة استعمال المحررات المزورة . مادامت مدوناته تكفي لتوافره . اثبات الحكم اشتراك الطاعن مع آخر مجهول في ارتكاب التزوير . مفاده . حتمية علمه بتزوير المحرر الذي اسنح اليه استعماله .	٢١٠٩٦ لسنة ق٦٦
	استيقاف	
٣٦٤	ماهية الاستيقاف . الفصل في قيام البرر له او تخلفه موضوعي . مادام سائغا .	١٥٢٧٤ لسنة ق٦٠
٣٦٤	قرار المتهمين تاركين المسروق الذي يحمله احدهما عند رؤية رجل الضبط . يجر استيقافهما . اعترافهما بالسرقة . يبيح القبض والتفتيش . ماهية الاستيقاف ؟	١٥٢٧٤ لسنة ق٦٠

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٨٩	تقدير قيام المبرر للاستيقاف من عدمه . موضوعي . استيلاء على اموال اميرية	١٣١٤ لسنة ٦٠ ق
٥٨٢	متى تتحقق اركان جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١١٣ عقوبات .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق
٧٩٣	ادانة المحكوم عليه جريمة الاستيلاء على مال عام . معاملته بالرافة ومعاقبته بالحبس دون العزل . خطأ - يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه . اشتراك	١٦٩٣ لسنة ٦٠ ق
١٧٩	الاشتراك في التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة يكفي اعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملابساتها . مادام سائغا .	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ ق
٥٢٤	لا يلزم تحدث الحكم استقلالا عن ركن العلم في جريمة استعمال المحررات المزورة مادامت مدوناته تكفي لتوافره .	٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ ق
٥٢٤	لا يعيب الحكم اتخاذه من واقعة الدعوى التي أسس عليها اتهام الطاعن كفاعل اصلي في جناية تزوير محرر رسمي والتي دارت عليها الواقعة . اساسا لاعتباره شريكا مع مجهول فيها دون توجيه نظره ، لا عيب . متى كانت الواقعة مؤدية الى ذلك دون اساءة لمركز الطاعن . النعي بتغيير صفة الطاعن من فاعل الى شريك دون لفت نظر الدفاع مادامت للعقوبة المقضى بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الاصلي .	٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ ق
٥٨٢	الاشتراك بالاتفاق يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك عهلي ارتكاب الفعل المتفق عليه . النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التي لا تقع تحت الحس . ولس لها امارت ظاهرة .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٤٢	<p>اشكال فى التنفيذ</p> <p>لا يرد الاشكال الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا لحين الفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع . متى كان باب الطعن فى الحكم مفتوحا . المادة ٥٢٥ اجراءات جنائية .</p> <p>عدم جدوى طعن النيابة فى الحكم الصادر فى الاشكال بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه مادام قد قضى فى الطعن فيه بالنقض . بعدم قبوله شكلا . علة ذلك ؟</p> <p>اعدام</p> <p>محكمة النقض تتصل بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام . دون التقيد بميعاد محدد . اساس ذلك ؟</p> <p>ما يلزم من تسبيب لقرار الحكم الصادر بالاعدام .</p> <p>اعلام وراثية</p> <p>اغفال الحكم المطعون فيه بيان ان المتهم قد عمد الى تقرير اقوال عن الوقائع المطلوب اثباتها والتي ضبط الاعلام على اساسها وان كان يعلم بأنه لا يدري حقيقة الامر فيها وانه استعمل ذلك الاعلام مع علمه بعدم صحته . قصور .</p> <p>اخلال عمدى بنظام توزيع سلعة</p> <p>الفعل المعاقب عليه بالمادة ١١٦ عقوبات . مناط تحققه ؟</p> <p>الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٥ ، ٣٨ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٢ . تحققها . بتصرف جهات صرف السلع التموينية فيها لغير الاغراض المخصصة لها .</p>	<p>١٨٤٧١ لسنة ٦٣ ق</p> <p>٥١٨٩ لسنة ٦٨ ق</p> <p>٢١٩٨ لسنة ٦١ ق</p> <p>١١٣٤٨ لسنة ٦٥ ق</p>

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	اثبات الحكم المطعون فيه اضافة الطاعن المواد التمويلية المسلمة اليه بسبب وظيفته الى ملكه وتصرفه فيها تصرف المالك . مؤداه . تجاوز الركن المادى لجريمة الاخلال العمدى بنظام توزيع سلعة وصرف السلع التموينية لغير الاغراض المخصصة لها وتحقق جريمة الاختلاس المؤثمة بالمادة ١١٢ عقوبات .	
	أمر الاحالة	
٣٨٣	عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الاحالة أو التكليف بالحضور . مادة ٣٠٧ اجراءات	١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ ق
	أمر بالآلا وجه	
٣٨٧	الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له ما للأحكام من قوة الامر القضى ولو لم يعلن للخصوم .	٤٥٥٠١ لسنة ٥٩ ق
٤٥٦	الأمر الصادر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بعد اى تحقيق تجريه النيابة بمعرفتها او يقوم به احد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها . لا يمنع من العودة الى التحقيق شرط واساس ذلك ؟ ورود محضر التحريات كدليل جديد بعد صدور امر بالآلا وجه من النيابة العامة يجيز لها العودة الى التحقيق ورفع الدعوى الجنائية .	١٦٧٠١ لسنة ٦٦ ق
	أمر حفظ	
٦٤٠	قوة الامر المقضى امام المحاكم الجنائية او المدنية . مناطها . صيرورة الاحكام النهائية باتة . متى توافرت شرائطها الاخرى . قيد النيابة وامر الحفظ الصادر منها . لا حجية له فى جريمة البلاغ الكاذب عن الجريمة المبلغ بها كذبا . البحث فى كذب البلاغ او صحته . موضوعى .	١٢٠٨٠ لسنة ٦١ ق
	باعت	
٥٦٦	الباعث على جريمة التزوير ليس ركنا من اركان جريمة التزوير .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٩٧	الباعث على ارتكاب الجريمة ليس ركنًا فيها .	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ق
	بطلان	
٤٢	مقتضاه بطلان الدليل المستمد من التفتيش الباطل استطالة البطلان الى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر وشهادة من اجراه . خلو الدعوى من دليل صحيح على مقارفة المحكوم عليه للجريمة المسندة اليه يوجب النقض والقضاء ببراءته .	٥١٦ لسنة ٦٥ق
٢١١	وجوب اثبات مأمورو الضبط القضائي الاجراءات التي يتخذها في محاضر موقعة عليها منه . لا يبطل محضر الضبط خلوه من اسم محضره لا يبطله . اساس ذلك ؟	٦٤٤٧ لسنة ٦٦ق
٢٢١	حضور المتهم بنفسه جلسة المحاكمة يسقط حقه في التمسك ببطلان ورقة التكليف بالحضور .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ق
٣٨٣	محكمة ثاني درجة . اتصالها بالدعوى مقيد بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية . تختلف جريمة البناء على ارض زراعية المعاقب عليها بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل عن جريمة التعدي على ارض مملوكة للدولة المعاقب عليها بالمادة ٣٧٢ مكررا عقوبات . تعديل المحكمة الاستئنافية التهمة من بناء على ارض زراعية الى تعدي على ارض مملوكة للدولة وادانة الطاعن عنها . قضاء في جريمة لم تتصل بها . يبطله . علة ذلك ؟	١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ق
٥٦٦	قرار الاحالة اجراء سابق على المحاكمة الدفع ببطلانه لأول مرة امام محكمة النقض . غير مقبول . علة ذلك ؟	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
٧٠٦	شرط امتناع القاضي عن سماع الدعوى .	١٧٠٥٢ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٠٩	وجوب امتناع القاضي عن نظر الدعوى متى قام بعمل يجعل له رأيا في الدعوى . اشترك القاضي الذي اصدر الحكم الابتدائي بإدانة الطاعن في الهيئة الاستئنافية التي اصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائي لأسبابه . يبطله الاحالة في بيان مؤدى الشهادة من شاهد اى آخر لا تصح الا اذا كانت اقوالهما متفقة في الوقائع المشهود عليها .	١١٣٠٧ لسنة ٦٦ ق
٧٠٩	احالة الحكم في بيان شهادة شاهد الى ما شهد به آخر رغم اختلاف الشهادتين في شأن واقعة جوهرية . قصور وخطأ في الاسناد يبطله .	
٦٤٠	بلاغ كاذب الركن الاساسى في جريمة البلاغ الكاذب . تعدد الكذب في التبليغ مقتضى ذلك ؟ شرط توافر القصد الجنائى في هذه الجريمة . وجوب بيان حكم الاجانة بجريمة البلاغ الكاذب - للقصد الجنائى بعنصريه .	١٢٠٨٠ لسنة ٦١ ق
١٠١	اتخاذ الحكم من مجرد حفظ شكوى الطاعن ضد المدعى بالحق المدنى دليلا على كذب ما ابلغ به دون التدليل على علمه بكذب البلاغ واستظهار قصد الاضرار ، وبيان فحوى المستندات التي اشار اليها في اسبابه واستخلص منها ثبوت الجريمة في حق الطاعن . قصور .	١٢٠٨٠ لسنة ٦١ ق
٢٤٥	بناء جريمة عدم مراعاة الاصول في تصميم العقار او تنفيذه . مناط توافرها واساسه ؟ لا تستلوم قصدا خاصا لقيامها . كفاية تحقق القصد العام . تقدير قيام هذا القصد من عدم قيامه . موضوعى .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٥	<p>مثال لتسبيب سائح للتدليل على توافر اركان جريمة عدم مراعاة الاصول الفنية في تصميم واستظهار القصد الجنائي منها .</p> <p>للمحكمة رد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني الصحيح دون لفت نظر الدفاع مادامت الواقعة المادية المبينة بامر الاحالة هي بذاتها التي اتخذت اساس للوصف الجديد .</p> <p>بناء على ارض زراعية</p>	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٣٨٣	<p>محكمة ثاني درجة . اتصالتها بالدعوى مقيد بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .</p> <p>اختلاف جريمة البناء على ارض زراعية المعاقب عليها بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل عن جريمة التعدي على ارض مملوكة للدولة المعاقب عليها بالمادة ٣٧٢ مكررا عقوبات .</p> <p>تعديل المحكمة الاستئنافية التهمة من بناء على ارض زراعية الى تعدي على ارض مملوكة للدولة وادانة الطاعن عنها . قضاء في جريمة لم تتصل بها . يبطله . علة ذلك ؟</p> <p>تبديل</p>	١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ ق
٦٠٧	<p>جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة . تحققها . بعدم تقديم تلك الاشياء ممن في عهده للمكلف ببيعها بقصد عرقلة التنفيذ . في عهده للمكلف ببيعها بقصد عرقلة التنفيذ .</p> <p>تعمد المتهم الغياب في اليوم المحدد للبيع عن محل الحجز حتى لا يجده المحضر يوفر في حقه اركان الجريمة المسندة اليه .</p> <p>مثال لحكم في الموضوع صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى في جريمة تبديد .</p>	٢١٩٦٦ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	تبرير ارض زراعية	
٦٥٠	الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ . مقتضاه . امتناع تطبيقه من اليوم التالى لنشره . اساس ذلك ؟ تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائى . اثره . اعتبار الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا اليه كأن لم يكن .	٤٤٤١ لسنة ٦١ق
	تجريف	
٨٠٥	تعلق الحكم بعدم الدستورية بنص جنائى . اثره . اعتبار الاحكام التى صدرت بالادانة استنادا اليه كأن لم تكن . قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ٣/١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ واجب التطبيق على واقعة الدعوى مادامت لم تنقض بحكم بات . اساس ذلك ؟ قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن استنادا الى قرينة العلم التحكيمية التى قضى بعدم دستوريته وخلو الاوراق من دليل آخر سواها . اثره . نقض الحكم والقضاء بالغاثة وبراءته . اساس ذلك ؟	٢٩٢٨ لسنة ٦١ق
	تزوير	
١٣٣	جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا ولم يقصر تحقيقه على الطب الشرعى . عدم جدوى نعى الطاعن عدم ارفاق اصل التوكيل المزور او صورته او اجراء المضاهاة عليهما مادام ان تزويره توقيع الجنى عليه فى دفتر التصديق على التوقيعات والذى يصلح لاتخاذ شهادة منه بصدور التوكيل المزور كاف لاثبات التزوير فى حقه . اساس ذلك ؟	٢٥٦ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٣٣	لا يقبل نعى الطاعن على المحكمة اطلاقاً على صورة البطاقة الشخصية المضبوطة وعرضها عليه او سلوك طريق معين في اثبات الجريمة مادام لم يطلب منها ذلك . الاصل في المحاكمات الجنائية . اقتناع القاضي بناء على الادلة المطروحة عليه له ان يكون عقيدته من اى دليل او قرينة يرتاح اليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقاً خاصاً .	٢٨٢٢ لسنة ٦٦ ق
٥٨٢	فض المحكمة احراز المستندات المزورة في حضور الطاعن والمدافع عنه . عدم جدوى نعيه بعدم الاطلاع عليها .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق
٦١٤	اتصال وجه الطعن بشخص الطاعن شرط لقبوله . لا يقبل نعى الطاعن على الحكم بشأن جريمة الاشتراك في تزوير اشهار الطلاق بعد ان عدلت وصف التهمة الى اشتراكه في تزوير وثيقة الزواج .	٢٢٣٧٨ لسنة ٦٦ ق
٦٥٧	عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور بشأن جريمة التزوير في محرر عرفى والاستحصال بغير حق على خاتم احدى الجمعيات مادام انه اعتبر الجرائم المسندة اليه جريمة واحدة .	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ ق
٦٩١	اثر اغفال المحكمة الاطلاع على الاوراق المالية المقول بتقليدها موضوع الدعوى عند نظرها . تعيب اجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم . علة ذلك ؟	٢١٦٧٨ لسنة ٦٦ ق
٧٨٥	شرط القضاء بالادانة في جرائم تزوير المحررات ان يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهيته والا كان باطلاً . اغفال الحكم بيان بيانات المخالصة الموثقة ومن شهد عليها . قصور .	٢٦٤٩٣ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٨٢٢	مسؤدى الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٢٦ عقوبات؟	١٣٢٣٨ لسنة ٦٦ق
٨٢٢	شرط العقاب على جريمة تقرير اقوال غير صحيحة تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة امام السلطة المختصة التى ضبطت الاعلام . الادلاء بتلك الاقوال امام السلطة المختصة بضبطه ومن سواها .	١٣٢٣٨ لسنة ٦٦ق
	تزوير اوراق رسمية	
١٣٣	لا يقبل النعى على الحكم بالقصور فى التدليل على مقارفة الطاعن لجريمة التزوير مادام قد استظهر اتفاق الطاعن والمحكوم عليه الآخر على تزوير التوكيل المنسوب للمجنى عليه .	٢٥٦ لسنة ٦٦ق
١٣٣	جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا ولم يقصر تحقيقه على الطب الشرعى . ماهية عقد الزواج :	٢٥٦ لسنة ٦٦ق
١٧٩	مناط العقاب على التزوير فى وثيقة الزواج وقوع تغيير فى الحقيقة فى اثبات خلو احد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . اثبات الحكم حضور الطاعنين امام المأذون مع المحكوم عليها الاخرى بصفة احدهم وكيلها والاخرين شاهدين واقرارها على قولها بخلوها من الموانع الشرعية مع انها كانت متزوجة فعلا مع علمهم بذلك . كفايته لتوافر الاشتراك فى تزوير وثيقة الزواج .	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ق
١٧٩	القصد الجنائى فى جريمة التزوير . موضوعى . لا يلزم التحدث عنه صراحة فى الحكم مادام قد اورد من الوقائع ما يدل عليه . النعى بانتفاء القصد الجنائى لدى المتهمين . جدل موضوعى فى تقدير الدليل لا يجوز اثارتة امام النقض .	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٢٣	دعوى التزوير لم يحدد لها القانون طريقة اثبات . للقاضى تكوين اعتقاده دون التقيد بدليل معين . أخذ المحكمة بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل فى الدعوى . لا عيب .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ق
٢٢٣	النعى على الحكم عدم اطلاع المحكمة على المحرر المزور وعرضه عليه او سلوكه طريق معين لاثبات الجريمة . غير جائز .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ق
٦٩	عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور بشأن التدليل على جريمة التزوير . غير مجد . مادام قد دانه بجريمة الاختلاس ووقع عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الاشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٠٤٨٣١
٤٧١	جريمة التزوير فى محرر رسمى . تحققها بمجرد اعطاء الورقة المصطنعة شكل الورقة الرسمية ومظهرها وان ينسب صدورها كذبا الى موظفا عاملا بها وبرسميتها . مثال لتسبيب سائغ فى جريمة تزوير محرر رسمى .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٤٧١	الاشتراك فى التزوير لا يلزم التدليل عليه بأدلة مادية محسوسة كفاية استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٤٧١	تغيير الحقيقة بطريق الغش ياحدى الوسائل المحددة قانونا يكفى لتحقيق جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية . لا يشترط حدوث ضرر لشخص معين . على ذلك .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٤٧١	لا يلزم التحدث عن كل ركن من اركان جريمة التزوير مادام قد اورد من الوقائع مع يدل عليه . القصد الجنائى فى جريمة التزوير فى اوراق رسمية . مناطق تحققه ؟ لا يلزم تحدث الحكم استقلالاً عن توافره . حد ذلك ؟	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٧١	- اثبات الحكم توافر ركن العلم بتزوير المحررات لدى الطاعنين . كفايته للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى كل منهم .	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٤٧١	عدم جدوى النعى بعدم تحرير الطاعنين لبيانات او ختم المحررات المصطنعة مادام ان الحكم قد دانهم عنها بصفتهم شركاء فيها . اساس ذلك ؟	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦-
٤٧١	لا مصلحة الطاعن في النعى على الحكم بالقصور في شأن جريمة استعمال الحرر المزور مادام قد دامه عن جريمة الاشتراك في تزوير محررات رسمية ووقع عليه عقوبة الجريمة الأخيرة عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٤٧١	الباعث على التزوير ليس ركناً من اركان جريمة التزوير مثال لتسبيب سائق في جريمة تزوير .	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٤٧١	عدم تقيد المحكمة بالوصف القانوني التي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم . واجبها ان تمحص الواقعة بجميع كيوفها واوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقاً صحيحاً . دون لفت نظر الدفاع . حد ذلك ؟	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٤٩٦	تقديم النيابة الطاعنين للمحاكمة بتهمة الاشتراك في تزوير محررات رسمية تحديد الحكم لافعال الاشتراك الى ارتكابها كل منهم . لا يعد وصفاً جديداً . علة ذلك . واثره ؟	١٧٢٥٥ لسنة ق٦٦.
٤٩٦	جرائم التزوير لم يرسم القانون طريقاً خاصاً لاثباتها . كفاية اطمئنان المحكمة من الادلة السائغة التي اوردتها الى ثبوت الجريمة . اعتراف الطاعن بالتحقيقات ارتكابه جريمة التزوير . عدم طلبه من المحكمة الاطلاع على اصول المستندات او ضمها . النعى عليها في ذلك . غير مقبول .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٨٢	الاشتراك بالاتفاق مكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه . النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التي لا تقع تحت الحس وليس لها امارات ظاهرة . للقاضي الجنائي الاستدلال على الاتفاق بطريق الاستنتاج والقرائن اذا لم يقدم دليل مباشر عليه مادام ذلك سائغا .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ق
٦١٤	الضرر في تزوير المحررات الرسمية . مفترض . على ذلك ؟	٢٢٣٧٨ لسنة ٦٦ق
٧١٢	لا تمتد طاعة الرئيس في مفهوم المادة ٦٣ عقوبات الى ارتكاب الجرائم . عدم جدوى نعي الطاعن بارتكابه جريمة التزوير طاعة لامر رئيسه . على ذلك ؟ الادعاء بالتزوير :	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ق
١٧	اثبات الحكم في ورقته . صدوره علنا . عدم قبول ادعاء عكس ذلك الا بسلوك اجراءات الطعن بالتزوير ولو اثبت في محضر الجلسة جريان المحاكمة في سرية .	٢٣٨٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٨٩	الطعن بالتزوير وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع عدم الزامها بإجابته . أساس ذلك ؟	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٣٥٣	العبرة في الاثبات في المواد الجنائية باقتناع القاضي بناء على الادلة المطروحة . الطعن بالتزوير في ورقة مقدمة في الدعوى . من وسائل الدفاع الموضوعي . خضوعه لتقدير المحكمة . مؤدي ذلك ؟ تسبيب سائغ للرد على دفاع الطعن برفض الطعن بالتزوير في جناية اختلاس اموال عامة .	٦١٢٣ لسنة ٦٦ق
	تسجيل المحادثات	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٩٧	انتفاء مصلحة الطاعن في تعيب الحكم في خصوص جريمة الحصول خلسة على تسجيل احاديث المجنى عليها تتضمن امور مخلة بالشرف . مادام دانه بجريمة اخرى عقوبتها اشد وأوقع عليه عقوبة تلك الجريمة . عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٧٢٨	للقاضي تكوين عقده من أى دليل او قرينة يرتاح إليها . ما لم يقيد القانون بدليل معين . جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .	٦٠٨٠٥ لسنة ٥٩ ق
٧٢٨	اثبات الحكم مساهمة الطاعن في ارتكاب التزوير . مفاده . توافر علمه بتزوير المحرر . الجدل الموضوعي في تقدير أدلة الدعوى . غير جائز امام النقض .	٦٠٨٠٥ لسنة ٥٩ ق
٧٨٥	شرط القضاء بالإدانة في جرائم تزوير المحررات ان يعرض الحكم لتعيين المحرر المقول بتزويره وبما انطوى عليه من بيانات والا كان باطلا . اغفال الحكم ببيان بيانات المخالصة الموثقة ومن شهد عليها . قصور .	٢٦٤٩٣ لسنة ٦٦ ق
٣٨٣	تعدي على ارض مملوكة للدولة محكمة ثاني درجة . اتصالها بالدعوى مقيد بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية . اختلاف جريمة البناء على ارض زراعية المعاقب عليها بالمادتين ١٥٢ ، ١٥٦ من القانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ المعدل عن جريمة التعدي على ارض مملوكة للدولة المعاقب عليها بالمادة ٣٧٢ مكررا عقوبات . تعديل المحكمة الاستئنافية التهمة من بناء على ارض زراعية الى تعدي على ارض مملوكة للدولة وإدانة الطاعن عنها قضاء في جريمة لم تتصل بها . يبطله . على ذلك ؟	١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	تعويض	
٢٣٣	قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض المطالب به . النعي عليه في ذلك . غير مقبول .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ق
٨١٥	قيام المدعى بالحقوق المدنية برفع دعوى التعويض على المتهم المغلس دون ادخال وكيل الدائنين فيها . جائز علة ذلك ؟	١٢٩٥٥ لسنة ٦٣ق
	تفتيش	
	أولاً : اصدار اذن التفتيش	
٣٦	تقدير جدية التحريات وكفايتها لا اصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق
	عدم ايراد اسماء عملاء الطاعن ومكان اخفائه للمخدر محدد في محضر الاستدلال . غير قاذح في جدية التحريات .	
٣٦	عدم اشتراط القانون عبارات خاصة لصياغة اذن التفتيش .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق
	مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية .	
٣٦	عدم قبول الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانيا مادام ان الحكم قد استظهر ان ضبط الطاعن وتفتيشه قد تما بدائرة اختصاصه .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق
	مثال لتسبيب سائق الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانيا	
٢١١	تقدير جدية التحريات وكفايتها لا اصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي .	٦٤٤٧ لسنة ٦٦ق
	مثال لتسبيب سائق في الرد على دفع ببطلان الاذن بالتفتيش	
٥٤٥	تقدير جدية التحريات وكفايتها لا اصدار الامر بالتفتيش . موضوعي .	٢٠٨٢٩ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	عدم ايراد سوابق الطاعنين ومصدر حصولهما على المخدر واسماء عملائهما وسمعتهما ومهنة كل منهما وعمره ومحل اقامة الاول وحالته الاجتماعية والخطأ في رقم العقار الذى يفطن به الثانى . لا يقدح بذاته في جدية التحرى .	
٥٤٥	استدلال الحكم على جدية التحريات . باقلة ان التفتيش اسفر عن العثور على مادة الهيروين المخدر مع كل من المتهمين وبتابلوه السيارة تزيد لا يؤثر في جدية التحريات .	٢٠٨٣٩ لسنة ق٦٦
٥٤٥	اثبات الحكم ان الضابط اصدر اذن التفتيش بعد ان دلت التحريات على ان الطاعن يتجر في المواد المخدرة . مفاده صدور الامر لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية .	
٥٤٥	التفات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية لا يعيبه طالما انه دفع قانون ظاهر البطلان .	٢٠٨٣٩ لسنة ق٦٦
٣٩٧	عدم اشتراط القانون شكلا معيننا لاذن التفتيش . كفاية ان يكون مصدر الاذن مختص مكانيا وموقعا عليه منه .	
	عدم وضوح توقيع مصدر الاذن . لا يعيبه .	
	مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفع ببطلان محضر التحريات بتوقيع محرره عليه بتوقيع غير واضح .	
	ثانيا : التفتيش باذن	
٣٩٧	تقدير جدية التحريات . كفايتها لاصدار امر القبض والتفتيش . موضوعي .	١٤١٧١ لسنة ٦٤ق
	استمرار مأمور الضبط القضائي في تحرياته بعد صدور الامر بالقبض والتفتيش . مفاده ؟	
	ثالثا : التفتيش بغير اذن	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٢	بطلان التفتيش . مقتضاه . بطلان الدليل المستمد منه . استطالة هذا البطلان الى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر وشهادة من اجراه . خلو الدعوى من دليل صحيح على مقارفة المحكوم عليه للجريمة المسندة اليه . يوجب النقض والتضاء ببراءته .	٥١٦ لسنة ٦٥ ق
٣٦٤	قرار المتهمين تاركين الجوال الذى يحمله احدهما عند رؤية رجل الضبط القضائى يجرر أستيفائهما . اعترافهما بالسرقة . يبيح القبض والتفتيش . رابعاً : الوقائى	١٥٢٤٧ لسنة ٦٠ ق
٤٢	تقدير الشبهة التى تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر من قبض عليه . منوط بالقائم به تحت اشراف محكمة الموضوع . حد ذلك ؟	٥١٦ لسنة ٦٥ ق
٤٢	تحصيل الغرامة المحكوم بها لا يقتضى القبض على المحكوم عليه . وضع المتهم يده فى فتحة جلاببه . لا يقوم بذاته داعياً لتخوف من استعمال سلاح فى مواجهة الضابط تجاوز الضابط الغرض الذى شرع من اجله التفتيش . يبطله . اساس ذلك ؟ بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه بقصد التوقي او عن اشياء تساعد على الهرب . لا يقتضى فض لفافة من الورق المسطر عثر عليها مع بها لفافات من المخدر . لا تصلح لوضع اى منها داخلها . مؤداه . ان التفتيش تم فى غير حالاته المستوجبة له . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون .	٥١٦ لسنة ٦٥ ق
٦٢٠	تقرير تلخيص تقرير التلخيص مجرد بيان يتيح لاعضاء الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها . لم يرتب القانون على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص او خطأ بطلان الحكم .	٢٣٧٠ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	النعى بقصور تقرير التلخيص . لا يجوز اثارته لأول مرة امام النقض . على ذلك ؟	
	تلبس	
٢٨١	التلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . وجود مظاهر خارجية تنبئ عن وقوع الجريمة . كفايته لتوافر حالة التلبس . تقدير ذلك . موضوعي . مادام سائغا .	٤١٣١ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	الجدل الموضوعي . غير جائز امام النقض .	
٧٥٨	لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم في احوال التلبس بالجنايات . متى وجدت دلائل كافية على اتهمه . المادة ٣٤٥ اجراءات .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	مشاهدة مأمور الضبط القضائي السيارة المبلغ بسرقتها وبها المتهمين الثلاثة . تتوافر به حالة التلبس بالجناية يبيح القبض .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ ق
	اطلاق الحكم على الاجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي وصف التحريات أو أن يكون اعتراف المتهمين بالوقائع المسندة اليهم فور استيفائهم أو حين مواجهتهم بالمجنى عليه سواء مادام لا اثر له في منطلق الحكم واستدلالة على توافر حالة التلبس وصحة اجراءات القبض .	
٧٨٩	المظاهر الخارجية التي تنبئ بوقوع الجريمة . يستوى في تبيانها ان تكون المادة المخدرة قد سقطت من الشخص تلقائيا او تعمد اسقاطها . اساس ذلك ؟	١٣١٤ لسنة ٦٠ ق
	تهريب جمركي	
٥١٠	التصرف في الاشياء المعفاة من الضرائب الجمركية في غير الأضراض المعفاة من أجلها يعد تهربا جمركيا استعمال تلك الاشياء دون سداد الضرائب الجمركية . غير مؤثم . المادتان ٣ ، ١/٩ من القرار بقانون رقم ١٨٦ لسنة ١٩٨٦ بشأن تنظيم الاعفاءات الجمركية .	٢٤٤٢٠ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	جريمة	
	أركانها :	
١٧	عدم التزام المحكمة بأن تذكر في حكمها بقعة وقوع الجريمة مادامت ليست عنصرا من عناصرها وعدم ترتيب القانون اثرا على مكان مقارفة الجريمة باعتباره ظرفا مشددا للعقاب .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٨١	تمام السرقة بالاستيلاء على المنتول استيلاء يخرجها من حيازة صاحبه وجعله رهن تصرف السارق . مثال تسبب سائق في تمام جريمة سرقة بالاكراه .	٤١٢١ لسنة ٦٦ق
٣٤٧	وجوب بيان الحكم المطعون فيه الواقعة المستوحجة للعقوبة والادلة على وقوعها وأركان الجريمة بإسنادها الى مقارفتها مدلولا عليه بما يثبتها في حقها . المادة ٣١٠ اجراءات . دفاع الطاعن ان سبب التوقف عن العمل خارج عن ارادته وهو اعتقاله . جوهرى . وجوب ايراده والرد عليه . علة ذلك ؟	١٢٥٥١ لسنة ٦٠ق
٤٩٦	تحدث الحكم صراحة عن كل ركن من اركان جريمة التزوير . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .	١٧٢٥٥ لسنة ٦٦ق
٤٧١	التحدث عن كل ركن من اركان جريمة التزوير استقلالاً . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . القصد الجنائي في جريمة التزوير في أوراق رسمية . مناطق تحققه ؟ تحدث الحكم استقلالاً عن توافره غير لازم . حد ذلك ؟	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٥٢٤	تحدث الحكم استقلالاً عن ركن العلم في جريمة استعمال المحررات المزورة . غير لازم . مادامت مدوناته تكفى لتوافره .	٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٢٨	اثبات الحكم اشتراك الطاعن من آخر مجهول في ارتكاب التزوير . مفاده . حتمية علمه بتزوير المحرر الذي اسند اليه استعمله .	٢١١٣٨ لسنة ٦٦ق
٥٨٢	جريمة خطف أنثى بالتحويل او الاكراه المؤتممة بالمادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققها ؟ تقدير توافر ركن التحويل او الاكراه . موضوعي . مادام سائغا . مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر اركان جريمة خطف أنثى بالتحويل او الاكراه .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ق
٥٨٢	جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ق
٥٩٧	جريمة الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ١١٢ عقوبات متى تتحقق اركانها ؟	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ق
٦٢٠	الباهت على ارتكاب الجريمة ليس ركنا فيها .	٢٢٢٠ لسنة ٦٢ق
٦٢٧	عدم العثور على الاشياء المسروقة لا اثر له على قيام جريمة السرقة . ادانة الطاعن في جريمة سرقة اعترف بها . صحيح ولو لم يتم ضبط الاشياء المسروقة .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ق
٧١٢	ركن القوة في جريمة الوقاع . توافره بارتكاب الفعل ضد ارادة المجنى عليها وبغير ارضاها . استخلاص حصول الاكراه . موضوعي .	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ق
٧١٢	جريمة التزوير في الاوراق الرسمية . صدورها فعلا من الموظف المختص بتحريرها . غير لازم . كفاية اعطاء الورقة شكل الاوراق الرسمية أو مظهرها الصادرة من الموظف العام المختص .	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ق
٧١٢	تجريم الاختلاس والعقاب عليه . لازمه . وجود الشيء في حفظ الموظف المعهود اليه سواء سلم اليه تسليما ماديا او يكون بين يديه بمقتضى وظيفته .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٣٥	الاختلاس . وقوعه . متى وضحت نية الجائر بتصرفه فى الشئ الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر الركن المادى فى جريمة اختلاس اموال اميرية .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
٧٩٦	تبرئة المتهم من جريمة احراز مخدر . لا يقتضى نبرته من جريمة الضرب لاختلاف اركان كل من الجريمتين . الركن المادى فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . مناط تحققه . تخلى الساحب اراديا عن حيازته . سرقة الشيك او فقده او تبديده او تزويره . مؤداه . انتفاء ذلك الركن .	٢٧٠٢٤ لسنة ٦٣ق
٨١٥	الوفاء بقيمة الشيك قبل او بعد تاريخ الاستحقاق . لا ينفى توافر اركان الجريمة . مادام ان الساحب لم يسترده من المجنى عليه . جرائم النشر :	١٢٩٥٥ لسنة ٦٣ق
٢٩٠	اشتغال المنشور على عبارات الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة او خاصة واخرى مقصودها التشهير . مقتضاه . الموازنة بين التصدين توصلا لأيهما كانت الغلبة فى نفس الناشر . تقدير ذلك . موضوعى . اساس ذلك ؟ الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز امام محكمة النقض .	٤٧٦١٧ لسنة ٥٩ق
٦٠٧	حجز جريمة اختلاس الاشياء المحجوزة . تحققها . بعد تقديم تلك الاشياء ممن فى عهده للمكلف ببيعها بقصد عرقلة التنفيذ .	٢١٩٦٦ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	تعتمد المتهم الغياب في اليوم المحدد للبيع عن محل الحجز حتى لا يجده المحضر . يوفر في حقه اركان الجريمة الميئدة اليه . مثال لحكم موضوعي صادر من محكمة النقض لدى نظرها موضوع الدعوى في جريمة تبديد محجوزات حكم أولا : اصداره والتوقيع عليه ٤٧ تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله . مادام استوفى اوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية . ٥٨ وجوب امتناع القاضي عن الاشتراك في الحكم في الطعن متى كان الحكم المطعون فيه صادرا منه . مخالفة ذلك . يبطل الحكم في الطعن ز اساس ذلك وعلته ؟ ٧٠٦ محكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها متى كان صادرا من محكمة غير مشكلة وفقا للقانون وليس لها ولاية الفصل في الدعوى . المادة ٣٥ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . ثانيا : بيانات الحكم (١) بيانات الديباجة : اثبات الحكم في ورقته . صدوره علنا . عدم قبول ادعاء عكس ذلك إلا بسلوك اجراءات الطعن بالتزوير ولو اثبت في محضر الجلسة جريان المحاكمة في سرية . ٣٨٧ خلو ديباجة الحكم من بيان الادعاء المدني وايرادها ان النيابة العامة هي التي حركت الدعوى رغم انها اقيمت بطريق الادعاء المباشر . لا يعيبه . علة ذلك ؟ ٥٨٢ خطأ الحكم في اثبات ان الحكم صدر من محكمة جنايات القاهرة على خلاف الثابت برول الجلسة وانها احيلت الى محكمة امن الدولة . خطأ مادي . وزلة قلم لا تخفى . لا يعيبه اساس ذلك ؟	٨٨٦٧ لسنة ٦٣ ق ١٨٢٤٥ لسنة ٦٣ ق ١٧٠٥٢ لسنة ٦٠ ق ٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق ٤٥٥٠١ لسنة ٥٩ ق ٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٩٧	الخطأ في بيان طلبات النيابة العامة بديباجة الحكم . لا يعيبه . علّة ذلك ؟ بيان طلبات النيابة في محاضر الجلسات . غير واجب . (٢) بيانات التسبيب :	٢٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٥٤	وجوب اشارة الحكم الى نص القانون الذى يحكم بمقتضاه المادة ٣١٠ اجراءات . عدم تجديد القانون شكلا لصياغة هذا البيان فى الحكم . عدم اشارة الحكم الى نصوص القانون التى اخذ المتهم بها كفايته بيانا لمواد القانون الذى حكم بمقتضاه .	٢٣٩١٠
١٣٣	عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم . كفاية ان يكون ما اورده كافياً فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق
٥١٠	الحكم الصادر بغير الادانة . لا يلزم ان يتضمن بيانات معينة . حسبه ان يكون مسببا لتبينا كافيا .	٢٤٤٢٠ لسنة ٦٣ ق
٦٩٤	تعرف حقيقة الفاظ السب والتذف بما يضمن اليه القاضى فى تحصيله لثبهم الواقع فى الدعوى . حد ذلك ؟ تحرى مطابقة الاثبات للمعنى الذى استخلصه الحكم وتسميتها باسمها المعين فى القانون . تكييف قانونى . خضوعه لرقابة النقض . (٣) بيانات حكم الادانة	٤٨٣١٠ لسنة ٥٩ ق
٥٣٤	حكم الادانة . بياناته ؟ المادة ٢١٠ اجراءات .	٢١٩٨ لسنة ٦١ ق
٧١٣		٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ ق
٣٤٧	وجوب بيان الحكم المعلن فيه الواقعة المستوجبة للعقوبة والادلة على وقوعها واركان الجريمة واسنادها الى مشارفها مدلولاً عليها بما يثبتها فى حقها . المادة ٢١٠ اجراءات . دفاع الطاعن ان سبب التوقف عن العمل خارج عن ارادته وهى اعتقاله . جوهرى . وجوب ايراده والرد عليه . علّة ذلك ؟	١٢٥٥١ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٤٠	الركن الاساسى فى جريمة البلاغ الكاذب . تعتمد الكذب فى التبليغ . مقتضى ذلك ؟ توافر القصد الجنائى فى هذه الجريمة . شرطه ؟ وجوب بيان حكم الادانة بجريمة البلاغ الكاذب - للقصد الجنائى بعنصريه .	١٣٠٨٠ لسنة ٦١ق
٧٠٩	حكم الادانة وجوب ايراده . مضمون كل دليل من ادلة الثبوت على حدة . على واساس ذلك ؟ ثالثا : تسبيب الحكم (١) التسبيب المعيب	١٣٣٠٧ لسنة ٦١ق
٤٦٧	وضع المتهم يده فى فتحة جلبابه . لا يقوم بذاته داعيا للتخوف من استعمال سلاح فى مواجهة الضابط . بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه بقصد التوقي او عن اشياء تساعد على الهرب . لا يقتضى فض لفافة من الورق المسطر عثر عليها معه بها لفافات من المخدر . لا تصلح لوضع اى منها داخلها . مؤداه . ان التفتيش ثم فى غير حالاته المسوجلة له . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون .	٥١٦ لسنة ٦٥ق
٦٣	مجرد التأخير عن رد الشئ او الامتناع عن رده . لا يتحقق به القصد الجنائى لجريمة خيانة الامانة . ضرورة اقترانه بانصراف نية الجانى الى اضافة المال المسلم اليه الى ملكه واختلاسه لنفسه اضرازا بصاحبه . عدم استظهار الحكم هذا الركن واتخاذ من مجرد فقود الطاعن عن رد المنقولات الزوجية دليلا على تحقق الجريمة بأركانها . قصور .	١٠٤٣٩ لسنة ٦١ق
٧٨٥	اعتناق الحكم صورتين متعارضتين لواقعة الدعوى . تناقض يعيبه .	٢٦٤٩٣ لسنة ٦٦ق
١٧٧	وجوب ان يكون المحل الذى يسرى عليه القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل . مما يخصص لفرض صناعى او تجارى او ان يكون محلا بطبيعة ما يجرى فيه من نشاط مقلق للراحة او مضر بالصحة العامة او خطر على الأمن . المادتان ١ ، ١/٢ من القانون سالف الذكر .	١٤٢٠٠ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٥٨	وجوب اشتغال حكم الادانة فى جريمة ادارة محل دون ترخيص على وصف المحل موضوع الاتهام وبيان وجه نشاطه . اغفال ذلك . قصور واخلال بحق الدفاع جرائم ادارة وتأجير منزل للدعارة وممارسة النجور والدعارة من جرائم العادة . قيامها بتحقيق ثبوتها . تحقيق ثبوت الاعتياد على الدعارة . موضوعى . شرط ذلك ؟ تكرار الفعل ممن تأتى الدعارة فى مسرح واحد للآثم عدم كفايته لتكوين العادة ولو ضم المجلس اكثر من رجل . اساس ذلك ؟	٧٤٧٦ لسنة ٦٣ ق
٣٧٨	سلامة الحكم بالادانة . رهينة ببيان واقعة الدعوى والادلة التى استند اليها وبيان مؤداها بيانا كافيا . اغفال الحكم المطعون فيه ايراد الواقعة وادلة الثبوت التي يقوم عليها قضاءه ومؤدى كل منها فى بيان كاف قصور .	١٧٩٠٦ لسنة ٦١ ق
٤٠٥	رابطة السببية . ركن فى جريمة القتل والاصابة الخطأ . اقتضاؤها . اتصال الخطأ بالقتل أو الجرح اتصال السبب بالسبب . وجوب اثبات توافره بالاستناد الى دليل فنى . اغفال الحكم الاشارة الى الكشف الطبى الموقع على المجنى عليهم وخلوه من بيان اسماؤهم والاصابات التى أدت الى وفاتهم ولحقت بغيرهم . يعيبه . علة ذلك ؟ حيازة الحكم لقوة الامر المقضى . تمنع مناقشته . القضاء ببراءة الطاعن من تهمة بناء بدون ترخيص وغير مطابق للمواصفات . اتخاذ الحكم من فعل البناء اساس لادانة الطاعن بجرائم القتل والاصابة الخطأ والاتلاف بإهمال . خطأ فى القانون . يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها . اساس وعلة ذلك ؟	٢٣٦٣٤ لسنة ٦٧ ق ٢٣٦٣٤ لسنة ٦٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٨٩	تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . العدول عنه . غير جائز إلا لسبب سائق يبرر هذا العدول . تحقيق ادلة الادانة في المواد الجنائية . لا يصح ان يكون رهنا بمشينة المتهم في الدعوى . عدول المحكمة عن تحقيق دليل رأت لزومه للفصل في الدعوى . دون بيان العلة . اخلال بحق الدفاع وقصور . لا يغير من ذلك تفويض الدفاع الامر للمحكمة بخصوص عدم حضور المجنى عليها لمناقشتها . علة ذلك ؟	١٨٨٥٦ لسنة ٦٥ ق
٥٠٧	دفاع الطاعن ان المسكن لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تمييز . جوهرى . اغفال الحكمين المستأنف والمطعون فيه له ايرادا وردا عليه وعدم تمحيص المستندات المقدمة من الطاعن تأييدا له . قصور .	٢٣٠٧٥ لسنة ٦٣ ق
٥٢٤	جريمة الادلاء بأقوال غير صحيحة لضبط اعلام وراثية واستعماله المنصوص عليهما في الفقرتين الاولى والثانية من المادة ٢٢٦ . عقوبات . عمدية . مناط تحقتهما ؟ اغفال الحكم المطعون فيه بيان ان المتهم قد عمد الى تقرير اقوال عن الوقائع المطلوب اثباتها والتي ضبط الاعلام على اساسها وان كان يعلم بأنه لا يدري حقيقة الأمر فيها وانه استعمل ذلك الاعلام مه علمه بعدم صحته . قصور .	٢١٩٨ لسنة ٦١ ق
٦٣٩	المصادرة في حكم المادة ٣٠ عقوبات . ماهيتها ؟ عقوبة المصادرة المقررة في المادة ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . نطاقها ؟ مراد الشارع بالنسبة للأدوات ووسائل النقل الى استخدمت في ارتكاب الجريمة ؟	٢١٦٥٤ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٤٠	اثبات الحكم المطعون فيه استخدام السيارة المضبوطة في ارتكاب جريمة حيازة المخدر . عدم منازعة المطعون ضده الثاني فيما اوردته الحكم من ادلة مالكتها . اغفال القضاء بمصادرتها . خطأ في القانون . يوجب تصحيحه .	١٢٠٨٠ لسنة ق٦١
٦٩٤	اتخاذ الحكم من مجرد حفظ شكوى الطاعن ضد المدعى بالحق المدني . دليلا على كذب ما ابلغ به دون التدليل على علمه بكذب البلاغ واستظهار قصد الاضرار وبيان فحوى المستندات التي اشار اليها في استنباه واستخلص منها ثبوت الجريمة في حق الطاعن . قصور .	٤٨٣١٠ لسنة ق٥٩
٧٠٩	خلو الحكم المطعون فيه من ذكر عبارات السب وبيان موضوع الدعوى المدنية وما ورد بمذكرة الدفاع ومدى اتصالها بالنزاع القائم والقدر الذي تقتضيه المرافعة . صور .	١١٣٠٧ لسنة ٦٦ق
٧٣٣	شهادة الشاهد دليل مستقل من ادلة الدعوى . وجوب ايرادها دون احوالة او اجتزاء فيما هو من جوهر الشهادة . الاحالة في بيان مؤدى الشهادة من شاهد الى آخر لا تصح الا اذا كانت اقوالهما متفقة في الوقائع الشهود عليها . احوالة الحكم في بيان شهادة شاهد الى ما شهد به آخر رغم اختلاف الشهادتين في شأن واقعة جوهرية . قصور وخطأ في الاستناد . يبطله .	٢٥٤٥١ لسنة ق٦٦
٧٨٥	دفاع المتهم بوجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . جوهرى . على المحكمة تحقيقه والرد عليه بما ينفيه . اغفال ذلك . قصور .	٢٦٤٩٣ لسنة ق٦٦
	القضاء بالادانة في جرائم تزوير المحررات . شرطه ان يعرض الحكم بين المحرر المقول . بتزويره وما انطوى عليه من بيانات ليكشف عن ماهيته اغفال الحكم بيان بيانات المخالصة الموثقة ومن شهد عليها . قصور .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٨٢٢	مناطق العقاب على جريمة تقرير اقوال غير صحيحة تتعلق بتحقيق الوفاة والوراثة امام السلطة المختصة التي ضبطت الاعلام . الادلاء بتلك الاقوال امام السلطة المختصة بضبطه دون سواها . (٢) التسبب غير المعيب	١٣٢٢٨ لسنة ٦١ ق
٧	الفعل المعاقب عليه بالمادة ١١٦ عقوبات . مناطق تحققه ؟ الجريمة المنصوص عليها بالمادتين ٢٥ ، ٢٨ من قرار وزير التموين والتجارة الداخلية رقم ٤٨٣ لسنة ١٩٨٧ . تحققها . بتصرف جهات صرف السلع التموينية فيها لغير الاغراض المخصصة لها . اثبات الحكم المطعون فيه اضافة الطاعن المواد التموينية المسلمة اليه بسبب وظيفته الى ملكه وتصرفه فيها تصرف المالك . مؤداه . تجاوز الركن المادي لجريمة الاخلال العمدي بنظام توزيع سلعة وصرف السلع التموينية لغير الاغراض المخصصة لها وتحقق جريمة الاختلاس المؤثمة بالمادة ١١٢ عقوبات . الشهادة ماهيتها :	١١٣٤٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	سماع المحكمة شهادة الأبكم . غير محظور . طالما يحتفظ بحواصه الاخرى ولديه القدرة على التمييز . لها الاخذ بشهادته على طريقته في التعبير .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	ادراك معاني اشارات المجنى عليه الابكم . موضوعي . حد ذلك ؟	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	نفي التهمة . موضوعي . استفاده الرد عليه من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم . حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه ايراد الادلة من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
١٧	عدم التزام المحكمة بأن تورد في حكمها من اقوال الشهود . الا ما تقيم عليه قضاؤها .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧	عدم تعرض المحكمة لأقوال بعض من سئولوا بالتحقيقات . مفاده ؟ تقدير آراء الخبراء فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات . موضوعي . عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر ولا بإعادة المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها في الرأي الذي انتهت اليه لا يجافى المنطق والقانون .	٢٣٩٠٨ لسنة ق٦٥
١٧	النعي على المحكمة فعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول . مثال في شأن طلب بحث فصائل الحيوانات المنوية في جريمة هتك عرض .	٢٣٩٠٨ لسنة ق٦٥
١٧	علاقة السببية في المواد الجنائية . علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي قارفه الجاني وترتبط من الناحية العنوية بما يجب ان يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله اذا ما اتاه عمدا تقدير توافرها . موضوعي . مثال لتسبيب سائح للتدليل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن واصابات المجنى عليه في جريمة هتك عرض القوة .	٢٣٩٠٨ لسنة ق٦٥
١٧	تأخر والده المجنى عليه في الابلاغ . لا يمتنع المحكمة من الاخذ بأقوالها مادامت اطمأنت إليها . مفاد اطمئنان المحكمة الى اقوال شاهده ؟	٢٣٩٠٨ لسنة ق٦٥
١٧	لجوء القاضي في تقدير السن الى اهل الخبرة . شرطه . ان تكون هذه السن . غير محققة بأوراق رسمية . النعي على الحكم عدم تعويله على التقويم الهجري في تقدير عمر المجنى عليه . غير مقبول . مادام استند في ذلك الى شهادة ميلاده الرسمية .	٢٣٩٠٨ لسنة ق٦٥
٤٧	عدم تحديد المحكمة في حكمها مدة ايداع الحدث في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية طبقا للمادة الثالثة عشر من القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث . لا خطأ .	٧٧٦٧ لسنة ٦٣

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	عدم التزام المحكمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه المختلفة . حد ذلك ؟	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق
	عدم ايراد نص تقرير الخبير بكامل اجزائه . لا ينال من سلامة الحكم .	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق
١٧٩	عقد الزواج . ماهيته ؛ العقاب على التزوير في وثيقة الزواج . مناطه . وقوع تغيير في الحقيقة في اثبات خلو احد الزوجين من الموانع الشرعية مع العلم بذلك . ا اثبات الحكم حضور الطاعنين امام المأذون مع المحكوم عليها الأخرى بصفة احدهم وكيلها والآخرين شاهدين واقرارها على قبولها بخلوها من الموانع الشرعية مع انها كانت متزوجة فعلا مع علمهم بذلك . كفايته لتوافر الاشتراك في تزوير وثيقة الزواج .	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ ق
٢١١	وجوب اثبات مأمورو الضبط القضائي الاجراءات التي يتخذها في محاضر موقعة عليها منه . خلو محضر الضبط من اسم محرره لا يبطله . اساس ذلك ؟ مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من اسم محرره .	٦٤٤٧ لسنة ٦٦ ق
٢٢١	لحكمة الموضوع ان تبين حقيقة الواقعة من جماع الادلة المطروحة سواء كانت مباشرة او غير مباشرة متى كان ما حصله الحكم منها لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٢١	تجوط الجاني بعدم ذكره اسم المجنى عليه صراحة في العبارات المنشورة لا يمنع المحكمة من ان تتعرف على الشخص المقصود بها . المجادلة في ذلك غير مقبولة .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٢١	جريمة القذف لا تتطلب قصد خاص . كفاية توافر القصد العام . القصد العام في جريمة القذف . مناط تحقيقه ؟	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر القصد الجنائي في جريمة القذف بالصحف .	
٢٢٣	دعاوى التزوير لم يحدد لها القانون طريقة اثبات .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	للقاضي تكوين اعتقاده دون التقيد بدليل معين .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	أخذ المحكمة بالصورة الضوئية للمحرر المزور كدليل في الدعوى . لا عيب .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	عدم وجود المحرر المزور لا يترتب عليه حتما عجم ثبوت جريمة التزوير . الأمر في هذا مرجعه الى قيام الدليل على حصول التزوير . للمحكمة ان تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	الاصل في المحاكمات الجنائية . افتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . له تكوين عقديته من اى دليل او قرينة يرتلح اليها . ما لم يقبحه القانون بدليل معين .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
	جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .	
	تساند الادلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟	
	الجدل الموضوعى فى تقدير ادلة الدعوى . غير جائز . امام النقض .	
٢٢٣	امام المحكمة بواقعة الدعوى والاحاطة بالالتهام وادانة الطاعن بالادلة السابقة التى اخذت بها . المجادلة فى ذلك . غير مقبولة .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	حسب الحكم كيما يتم تدليله وبستقيم قضاؤه ايراده الادلة المنتجة التى صحت لديه على وقوع الجريمة المسندة الى المتهم . تعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم . التغاتة عنها . مفاده ؟	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٤١	القصد الجنائي فى جرائم السب والقذف ؟ متى يتحقق ؟	١٣٧٨٤ لسنة ٦٠ ق
	عدم التزام المحكمة بالتحدث عن قصد الاداعة على استقلال . مادام انه يستفاد من علانية الاسناد التى استظهرها الحكم .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٥	جريمة عدم مراعاة الاصول الفنية في تصميم العقار او تنفيذه . مناط توافرها واساسه ؟ لا تستلزم قصدا خاصا لقيامها . كفاية تحقق القصد العام . تقدير قيام هذا القصد او عدم قيامه . موضوعي .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٤٥	عدم حلف اعضاء اللجنة اليمين القانونية قبل مباشرة عملها . لا ينال منه . اساس ذلك ؟ حق عضو النيابة العامة بوصفه رئيسا للضبطية القضائية في الاستعانة بأهل الخبرة في طلب رأيهم شفويا او بالكتابة بغير حلف يمين . اساس ذلك ؟ لمحكمة الموضوع الاستناد الى تقرير اللجنة المشكلة التي لم يحلف اعضائها اليمين القانونية . متى كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع ببطلان تقرير اللجنة المشكلة لمعاينة العقار لعدم حلف اعضائها اليمين القانونية امام سلطة التحقيق .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٤٥	جواز اثبات الجرائم على اختلاف انواعها بكافة كروق الاثبات . الا ما استثنى بنص خاص . تسبيب سائق للرد على الدفع بعدم جواز اثبات جريمة عدم مراعاة الاصول الفنية في تصميم عقار بالبيئة .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٤٥	الخطأ في الاسناد . لا يعيب الحكم ما لم يتناول في الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة ولم يكن له اثر في منطقته او النتيجة التي انهى إليها . مثال .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٤٥	استناد الحكم الى السرم المعماري للمسقط الأفقي للدور المتكرر الذي عليه اسم الطاعن الثالث كقرينة معرزة ومؤيدة لما ارتكن عليه من ادلة اخرى . لا يعيبه . متى لم يتخذ منها دليلا اساسا في ثبوت التهمة .	٢١١١ لسنة ٦٧ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٥	عدم التزام المحكمة بتدب خبر آخر او لجنة من الخبراء . مدامت الواقعة وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة لذلك .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	للمحكمة الآخذ بإقرار المتهم فى حق نفسه وعلى غيره من المتهمين فى اى دور من ادوار التحقيق ولو عدل عنه بعد ذلك . متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للواقع ولها الالتفات عن دليل النفى ولو حملته اوراق رسمية مادام يصح فى العقل ان يكون غير ملتئم مع الحقيقة التى اطمأنت إليها . خطأ المحكمة فى تسمية اقوال المتهم اقرارا . لا ينال من سلامة الحكم طالما أنها لم ترتب عليه وحده الاثر القانونى للاعتراف . اخذ الحكم بالمستندات التى اطمأن إليها واطراحه لأخرى قدمها الطاعنون . لا يعيبه .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٨١	لمحكمة الموضوع تجزئة الاعتراف واستنباط الحقيقة منه . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل غير جائز امام النقض . مثال لتسبيب سائغ فى الرد على الدفع ببطلان الاعتراف .	٤١٢١ لسنة ٦٦ ق
٢٨١	اتمام السرقة بالاستيلاء على المنقول استيلاء يخرج به من حيازة صاحبه وجعله رهن تصرف السارق .	٤١٢١ لسنة ٦٦ ق
٢٨٩	مثال لتسبيب سائغ لحكم بالادانة فى جريمة اختلاس مال عام مرتبطة بتزوير اوراق رسمية النصوص عليها بالمادة ١١٢ عقوبات .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق
٢٨٩	انتهاء الحكم الى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى جنحتين اخريين استنادا الى اختلاف موضوعهما عن موضوع الدعوى الماثلة . سائغ . مثال .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٨٩	لمحكمة الموضوع الالتفات عن سماع ما يبدیه المتهم من اوجه دفاع وتحقيق متى وضحت الواقعة لديها أو كان الامر المطلوب غير منتج في الدعوى مع بيان العلة . مثال .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٢٨٩	انحسار الخطأ في الاسناد عن الحكم . متى اقيم على ماله اصل صحيح بالاوراق . مثال .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٧٣٥	اثبات الحكم توافر نية القتل في حق الفاعل . مضاده . توافرها في حق المتهم معه بالاشتراك في القتل . سبق الاصرار ماهيته ؟	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
٣٥٣	تسبيب سائق للتدليل على توافر نية القتل وظرف سبق الاصرار في حق الطاعن في جريمة قتل عمد . العبرة في الاثبات في المواد الجنائية باقتناع القاضي بناء على الادلة المطروحة .	٦١٢٣ لسنة ٦٦ق
	الطعن بالتزوير في ورقة من اوراق الدعوى من وسائل الدفاع الموضوعي . خضوعه لتقدير المحكمة . مؤدى ذلك ؟	
	تسبيب سائق للرد على دفاع الطاعن برفض الطعن بالتزوير في جنابة اختلاس اموال عامة .	
٦٥٧	تحدث الحكم صراحة عن كل ركن من اركان جريمة التزوير مادام قد اورد من الوقائع ما يجعل عليه .	٢٩٣٤٣ لسنة ٥٩ق
٣٧٣	كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . متى احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة لا يلزم الرد على كل دليل من ادلة الاتهام او ما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام .	٦٠٩٦٨ لسنة ٥٩ق
٥٦٦	لا تثريب على المحكمة استنادها في قضائها على النتيجة التي انتهى إليها التحليل . متى اطمأنت إليها	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
٧١٢	يجب ان يشتمل حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ولادلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة . المادة ٣١٠ اجراءات .	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٩٧	بيان واقعة الدعوى بما يتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة وإبراء مؤدى أدلة الثبوت فى بيان واف . لا عيب . الدفع ببطلان الاعتراف للإكراه . دفاع زاهر البطلان مادام لا يسانده واقع اطراح الحكم لهذا الدفع لعدم وجود دليل على وقوع إكراه ماضى أو معنوى . كفايته ردا عليه .	١٤١٧١ لسنة ٦٤ ق
٤٢٢	العلة من تشديد العقوبة فى جريمة السرقة المقرنة بحمل السلاح ؟ استظهار الحكم المطعون فيه واقعة حمل الطاعن للمطواة قرن الغزال حال ارتكابه جريمة السرقة التى قارفها مع المحكوم عليه الآخر وضبطهما بحوزته صحيح . اغفاله التعرض للسببية بين السرقة وحمل السلاح . لا يعيبه ، علة ذلك ؟	٧٠٨٣ لسنة ٦٦ ق
٤٢٩	تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى كفاية ان يكون الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق .	١٦٢٥٨ لسنة ٦٦ ق
٤٧١	عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقديتها . اغفالها بعض الوقائع . مفاده . اطراحها لها .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ ق
٤٦٧	الاعتراف فى المسائل الجنائية . تقدير حجتيته وقيمته فى الإثبات . موضوعى . لمحكمة الموضوع ان تجزئ الاعتراف وتأخذ منه ما تطئن إليه وتطرح ما سواه دون بيان العلة . لا يلزم ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . كفاية ان تستنتج المحكمة من الواقعة وعناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والاستنتاجية . عدم جدوى النعى على الحكم اغفاله ما استطرد إليه من ان الطاعن كان يحرز المخدر بقصد التعاطى .	١٣٢٦٢ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	لا ينال من سلامة الحكم تزيده فيما لا يؤثر على عقيدته مادامت المحكمة اطمأنت الى ان الاذن صدر بناء على تحريات جدية سبقت صدوره .	١٣٢٦٢ لسنة ق٦٦
٤٦٧	انتهاء الحكم الى ان احراز المخدر كان مخدرا عن قصد الاتجار او التعاطي او الاستعمال الشخصى . كفايته للرد على الدفاع بأن الاحراز كان بقصد التعاطي .	١٣٢٦٢ لسنة ق٦٦
٤٧١	تتحقق جريمة التزوير فى محرر رسمى بمجرد اعطاء الورقة المصطنعة شكل الورقة الرسمية ومظهرها وان ينسب صدورها كذلك الى موظفا عاما للأيهام برسمتها .	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٤٧١	الباعث على التزوير ليس ركنا من اركان جريمة التزوير .	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٤٧١	تغير الحقيقة بطريق الغش . بإحدى الوسائل المحددة قانونا . كفايته لتحقق جريمة التزوير فى الاوراق الرسمية . عدم اشتراط حدوث ضرر للشخص معين . علة ذلك ؟	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٤٧١	اثبات الحكم توافر ركن العلم بتزوير المحررات لدى الطاعنين . كفايته للتدليل على توافر قصد الجنائى لدى كل منهم .	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٤٩٦	عدم جدوى النعى على الحكم عدم ايراد مفردات المبلغ المختلس مجزا مادام لم ينازع الطاعن فى مقدار ذلك المبلغ ، ايراد الحكم فى مدوناته قيمة المبلغ المختلس مختلف عن الوارد بتقرير الجرد ومبلغ الغرامة المقضى بها . خطأ ماذى لا يعيبه .	١٧٢٥٥ لسنة ق٦٦
٤٩٦	لم يرسم القانون طريقا خاصا لاثبات جرائم التزوير . كفاية اطمئنان المحكمة من الادلة السائغة التى اوردتها الى ثبوت الجريمة .	١٧٢٥٥ لسنة ق٦٦

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	اعتراف الطاعن بالتحقيقات ارتكابه جريمة التزوير . عدم طلبه من المحكمة الاطلاع على اصول المستندات او ضمها . النعى عليها في ذلك . غير مقبول .	
٥١٠	مضى اكثر من ثلاث سنوات من تاريخ التصرف في الآلة في غير الغرض المعقاة من اجله وبين تاريخ صدور امر النيابة العامة بضبطها . قضاء الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى الجنائية يمضي المدة . صحيح .	٢٤٤٢٠ لسنة ٦٣ق
٥٢٤	لا يلزم تجديد الحكم استقلالا عن ركن العلم في جريمة استعمال المحررات المزورة . مدامت مدوناته تكفي لتوافره .	٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ق
	اثبات الحكم اشراك الطاعن مع آخر مجهول في ارتكاب التزوير . مفاده . حتمية علمه بتزوير المحرر الذي اسند اليه استعماله .	
٥٢٨	جريمة خطف انثى بالتجيل او الاكراه . مناط تحققها ؟ تقدير توافر ركن التجيل او الاكراه . موضوعي . مدام سائغا .	٢١١١٢٨ لسنة ٦٦ق
٥٤٥	حالتي التمتع بالاعفاء طبقا للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ مناط تحقيقها ؟	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
	الفصل في مدى اثر الاخبار في تحديد اشخاص الجناة وتمكين السلطات من ضبطهم . موضوعي .	
٥٤٥	اثبات الحكم ان الضابط استصدر اذن التفتيش بعد ان دلت التحريات على ان الطاعن يتجر في المواد المخدرة . مفاده . صدور الامر لضبط جريمة تحقق وقوعها لا لضبط جريمة مستقبلية .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
٥٤٥	لا يقدح في جدية التحريات عدم ايراد سوابق الطاعنين ومصدر حصولهما على المخدر واسماء عملائهما وسمعتهم ومهنة كل منهما وعمره ومحل اقامة الاول وحالته الاجتماعية والخطأ في رقم العقار الذي يقطن به الثاني .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	استدلال الحكم على جدية التحريات . باقية ان التفتيش اسفر عن العثور على مادة الهيروين المخدر مع كل من المتهمين وبتابلوه السيارة تزيد لا يؤثر في جدية التحريات .	
٥٦٦	عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف . طالما لم يستند في الادانة الى دليل مستمد منه .	٢٠٨٩٩ لسنة ق٦٦
٥٦٦	حظر جلب او تصدير او نقل او احراز او شراء او بيع او تبادل او تسليم او تسلم او النزول عن النباتات المبينة بالجدول (٥) من جميع اطوار نموها وكذلك بذورها .	٢٠٨٩٩ لسنة ق٦٦
٥٦٦	مثال لتسبيب سائق للتدليل على ان المضبوطات من الجواهر المخدرة الممنوعة .	٢٠٨٩٩ لسنة ق٦٦
٦١٤	يتحقق القصد الجنائي في جريمة التزوير متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة فيه . تحدث الحكم استقلالا عن توافره . غير لازم . مادام اورد من الوقائع ما يشهد بقيامه . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر القصد الجنائي في جريمة تزوير في محرر رسمي .	٢٢٣٧٨ لسنة ق٦٦
٦٢٠	عدم ضبط الاشياء المسروقة لا اثر له على قيام جريمة السرقة . ادانة الطاعن في جريمة سرقة اعترف بها صحيح ولو لم يتم ضبط الاشياء المسروقة .	٢٣٧٠ لسنة ٦٢ ق
٦٢٩	ايراد الحكم انه لم يقض سهوا بمصادرة السيارة واهابته بالنيابة العامة اتخاذ شئونها . تزيد خارج عن استدلاله غير قاذح في صحته وسلامته .	٢١٦٥٤ لسنة ق٦٦
٦٦٧	عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذ به .	٢٠١٠٧ لسنة ق٦٦
٦٦٧	الطلب الجازم الذي تلتزم المحكمة بإجابته والرد عليه . ماهيته ؟	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	النعى على المحكمة فعودها عن اجراء لم يطلب منها . غير جائز .	
٦٧٧	ظرف الاقتران بين جريمة الخطف والوقوع النصوص عليه في المادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحقيقه ؟	٥١٨٩ لسنة ٦٨ ق
٦٩٧	كفاية ارتكابهما في وقت واحد او في فترة قصيرة من الزمن . تقدير الرابطة الزمنية بينهما . موضوعي .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ ق
	مفاد اطمئنان المحكمة لاقوال المجنى عليها اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .	
	لا يقبل النعى بتناقض اقوال المجنى عليها واقوال باقي الشهود في قول مرسل مجهل دون تحديده .	
٦٩٧	للمحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات بقبول المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا . لا يحول عدم سماعهم دون الإهتمام على اقوالهم متى كانت مطروحة على بساط البحث .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٧١٢	عدم التزام المحكمة بإجابة الطلب غير جائز .	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ ق
٧١٢	يلزم لتجريم الاختلاس والعقاب عليه . وجود الشئ في حفظ الموظف المعهود اليه به . سواء سلم اليه تسليفا ماديا او يكون بين يديه بمقتضى وظيفته . الاختلاس وقوعه متى وضحت نية الحائز بتصرفه في الشئ الموكل بحفظه تصرف المالك لحرمان صاحبه منه .	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ ق
٧٢٨	اثبات الحكم مساهمة الطاعن في ارتكاب التزوير . مقاده . توافر علمه بتزوير المحرر .	٦٠٨٠٥ لسنة ٥٩ ق
٧٣٥	شرط تطبيق المادة ٢٣٤ عقوبات . تعدد الافعال وتعدد النتائج الضارة التي يعاقب عليها القانون وتوافر الرابطة الزمنية .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٢٥	لا يشترط في الدليل ان يكون صريحا ودالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها . كفاية ان يكون مؤديا الى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجريه المحكمة .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ ق
٧٢٥	النعمى فى المادة ٢٨٢ اجراءات على احواله الجرح المرتبطه بالجنايات على محاكم الجنايات مدلوله . ادانة الحكم الطاعن بجنحة الضرب البسيط المرتبطة بجناية القتل العمد المحالة معها . فصل من المحكمة فى دعوى مختصة بنظرها .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ ق
٧٢٥	تبرئة المتهم من جريمة احراز مخدر . لا يقتضى تبرئته من جريمة الضرب لاختلاف اركان كل من الجريمتين . حالة الدفاع الشرعى . عدم توافرها متى اثبت الحكم ان المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه . لا يعيب الحكم ان يحيل فى بيان اقوال شهود الاثبات الى اقوال احدهم لا عيب مادامت تتفق فى جملتها مع اقوال الاخير .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	مشاهدة مأمور الضبط القضائى السيارة المبالغ بسرقتهما وبها المتهمين الثلاث تتوافر به حالة التلبس بالجناية يبيح القبض .	٢٦١٢٦ لسنة ٦٦ ق
٧٢٢	لا يلزم تحدث الحكم استقلالا عن توافر القصد الجنائى فى جريمة اختلاس . كفاية ايراده ما يدل على تحققه .	١٧٨٩١ لسنة ٦١ ق
٧	رابعا : ما لا يعيب الحكم فى نطاق الاستدلال لا عيب فى تعويل المحكمة فى حساب قيمة ما اختلسه الطاعن على تقرير الخبير الذى ندبته تحقيقا لدفاع الطاعن لبحث اعتراضه على حساب العجز دون غيره .	١١٣٤٨ لسنة ٦٥ ق
٦٦٧	لحكمة الموضوع وزن اقوال الشهود وتقديرها .	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٧١	لا يعيب الحكم تناقض اقوال الشهود مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها استقلالاً . استفادة الرد عليها من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم . وزن اقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم . موضوعي . مفاد اخذ المحكمة بشهادتهم . لا يعيب الحكم تناقض الشهود في بعض التفاصيل مادام قد استخلص الحقيقة من اقوالهم بما لا تناقض فيه .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ ق
١٦٤	اسناد الحكم الى الطاعن اعترافا بالجريمة المستندة اليه على خلاف الثابت بالاوراق لا يعيبه مادام لم يعول عليه في الادانة . اساس ذلك ؟	١٢٣٤ لسنة ٦٦ ق
١٧٩	الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ ق
٢٤٥	التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله . ماهيته ؟	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٣٥٣	التفات المحكمة الرد على مستندات المتهم لنفي ارتكابه جريمة الاختلاس . لا يعيبه متى اطمأنت الى اقوال شهود الاثبات والموقف المالي للمتهم .	٦١٢٣ لسنة ٦٣ ق
٣٧٣	لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملاً . مادام لم يتمسك صراحة باثباته . اعادة الطاعن مصادرة حقه في الدفاع . لازمه . تقديم الدليل على ذلك وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .	٦٠٩٦٨ لسنة ٥٩
٣٨٧	لا يعيب الحكم ديباجته من بيان الادعاء المدني وايرادها ان النياية العامة هي التي حركت الدعوى رغم انها اقيمت بطريق الادعاء المباشر . علة ذلك ؟	٤٥٥٠١ لسنة ٥٩ ق
٦٩٧	احالة الحكم في ايراد اقوال الشهود الى ما اورده من اقوال شاهد آخر . لا يعيبه مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم فيها .	٣٩١٩ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٥٦	انبطواء الحكم على تقارير قانونية ختطئة . لا يعيبه . مادامت النتيجة التي خلص اليها صحيحة ومتفقة مع التطبيق القانوني السليم .	١٦٢٠١ لسنة ٦٦ق
٤٩٦	للمحكمة ان تحيل في بيان مضمون اعتراف المتهم الى ما ورد بتقرير لجنة الجرد مادامت متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .	١٧٢٥٥ لسنة ٦٦ق
	للمحكمة الاخذ بما تطمئن اليه من اقوال الشهود واطراح ما عداه دون ان تكون ملزمة بإيراد ذلك في حكمها . اساس ذلك ؟	٢١٦٥٤ لسنة ٦٦ق
٦٩٧	الخطأ في بيان طلبات النيابة بديباجة الحكم . لا يعيبه . علة ذلك ؟	٣٩١٩ لسنة ٦٢ق
٦٩٧	بيان طلبات النيابة في محاضر الجلسات - غير واجب للمحكمة الاخذ برواية شخص ينقلها عن آخر متى رأت انها صدرت منه حقيقة وانها تمثل واقع الدعوى	٣٩١٩ لسنة ٦٢ق
٢٨٩	خامسا : حجية الحكم يحظر محاكمة الشخص عن ذات الفعل مرتين . رهن بأن يكون الفعل واحدا في المحاكمتين وان تملك المحكمة الاولى للفصل فيه بجميع اوصافه المختلفة وخاصة الجريمة الاشد .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٤٠٥	حياسة الحكم لقوة الامر المقضى . تمنع العودة الى مناقشته .	٢٢٦٣٤ لسنة ٦٧ق
١٧	سادسا : بطلان الحكم ماهية التناقض الذي يبطل الحكم .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
٤٧	تحرير الحكم على نموذج مطبوع . لا يبطله مادام استوفى اوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية .	٧٧٦٧ لسنة ٦٢ق
١٧٩	الخطأ في ارقام مواد العقاب المطبقة . لا يترتب عليه بطلان الحكم . مادام قد بين ووصف واقعة الدعوى بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرد عن حدود المواد الواجبة التطبيق .	٦٧٢٢ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٠٥	اغفال ذكر اسم المدعى بالحقوق المدنية رغم جوهريته يؤدي الى التجهيل به . يوجب نقض الحكم والاعادة في خصوص الدعوى المدنية .	١٣٤٠٩ لسنة ٦٠ ق
٢٨٢	محكمة ثانى درجة . اتصالتها بالدعوى مقيد بالوقائع التي طرحت على المحكمة الجزئية .	١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ ق
٥٢٤	اشتراط المادة ٥١ من قانون المحاماة . اخطار مجلس النقابة العامة او الفرعية قبل الشروع فى تحقيق اية شكوى ضد محام . اجراء تنظيمى . مخالفته . لا يرتب البطلان .	٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ ق
٦٢٠	دفاع الطاعن ببطلان تحقيقات النيابة العامة امخالفتها نص المادة ٥١ محاماة . دفاع قانونى ظاهر البطلان . التفات المحكمة عنه . لا يعيب الحكم .	٢٣٧٠ لسنة ٦٢ ق
٧٠٦	تقرير التلخيص مجرد بيانه يتيح لاجراءات الهيئة الامام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها . لم يرتب القانون على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص او خطأ بطلان الحكم .	١٧٠٥٢ لسنة ٦٠ ق
٧٠٩	النعى بقصور تقرير التلخيص . لا يجوز اثارته لاول مرة امام النقض . علة ذلك ؟	
	امتناع القاضى عن سماع الدعوى وعدم صلاحيته لنظرها ولو لم يرده احد الخصوم . شرطه ؟	
	اشتراك القاضى الذى اصدر الحكم الابتدائى بإدانة الطاعن فى الهيئة الاستئنافية التى اصدرت الحكم المطعون فيه بتأييد الحكم الابتدائى لاسبابه . يبطله	
	شهادة الشاهد دليل مستقل من ادلة الدعوى . وجوب ايرادها دون احالة او اجراء فيما هو من جوهر الشهادة .	١١٣٠٧ لسنة ٦٦ ق
	احالة الحكم فى بيان شهادة شاهد الى ما شهد به آخر رغم اختلاف الشهادتين فى شأن واقعة جوهرية . قصور وخطأ فى الاسناد . يبطله .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٠٧	اغفال وضع تقرير التلخيص . يبطل الحكم . لا يعصمه سبق تلاوة تقرير التلخيص إبان المحاكمة الاستئنافية الغيابية . علة ذلك ؟ سابعاً : ايداع الحكم	٢١٩٦٦ لسنة ٦٣ ق
٣٥٠	الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وايداع الاسباب . لا تجدى فى امتداد ميعاد الطعن . وإن تأثر على الحكم بما يفيد ايداعه بعد الميعاد . علة ذلك ؟ خطأ	٢٨٩٧٧ لسنة ٥٩ ق
٢٤٥	تقدير توافر السببية بين الخطأ والضرر من عدمه . موضوعى . مادام سائفاً . ما يكفى لتوافر رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع . شرط الحادث القهرى . ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر او فى قدرته منعه . خطأ	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٥٢٨	مناطق تحقق جريمة خطف انثى بالتحويل او الاكراه المؤتممة بالمادة ٢٩٠ عقوبات . تقدير توافر ركن التحويل او الاكراه . موضوعى . مادام سائفاً . تسبب سائغ للتدليل على توافر اركان جريمة خطف انثى بالتحويل او الاكراه .	٢١١٣٨ لسنة ٦٦ ق
٦٧٧	مناطق تحقق ظرف الاقتران بين جريمتى الخطف والوقاع المنصوص عليه فى المادة ٢٩٠ عقوبات . كفاية ارتكابهما فى وقت واحد او فى فترة قصيرة من الزمن تقدير الرابطة الزمنية . موضوعى . خيانة امانة	٥١٨٩ لسنة ٦٨ ق
٦٣	مجرد التأخير عن رد الشئ او الامتناع عن رده . لا يتحقق به القصد الجنائى لجريمة خيانة الامانة .	١٠٤٣٩ لسنة ٦١ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	عدم استظهار الحكم هذا الركن واتخاذ من مجرد قصور الطاعن عن رد منقولات الزوجية دليلا على تحقق الجريمة بأركانها . قصور . دعارة	
٢٥٨	جرائم ادارة وتأجير منزل للدعارة وممارسة الفجور والدعارة من جرائم العادة . قيامها بتحقيق ثبوتها . تحقق ثبوت الاعتیاد على الدعارة . موضوعي . شرط ذلك . تكرار الفعل ممن تأتي الدعارة في مسرح واحد للاثم عجم كفايته لتكوين العادة ولو ضم المجلس اكثر من رجل . اساس ذلك ؟	٧٤٧٦ لسنة ٦٣ ق
٢٥٨	تسبیب اسئغ للتدليل على اثبات ركن الاعتیاد . دعوى تأديبية	٧٤٧٦ لسنة ٦٣ ق
٦٥٧	اثر اختلاف الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية . سببا وموضوعا . ليس للاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية قوة الشئ المحكوم فيه امام المحاكمة الجنائية . دعوى جنائية اولا : تحريك الدعوى الجنائية	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ ق
٣٦٩	عدم توقف الدعوى بشأن جريمة الاهانة المعاقب عليها بالسنتين ١/١٣٣ عقوبات ، ٥٤ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ على شكوى . اساس ذلك ؟	١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ ق
٢٨٧	النيابة العامة العسكرية . عنصر اصیل من عناصر القضاء العسکری . لها سلطات النيابة العامة بالنسبة للدعاوى التي يتخص بها .	٤٥٥٠١ لسنة ٥٩ ق
٢٨٧	الامر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية له ما للاحكام من قوة الامر المقضى ولو لم يعلن الخصوم .	٤٥٥٠١ لسنة ٥٩ ق
٥٣٨	سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة تبديد احد الزوجين مال الآخر .	٨٨٤٥ لسنة ٦١ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	تنازل الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبيد عن دعواها . اثره . انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . لا يغير من ذلك انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق . اثر افصاح المدعية بالحقوق المدنية عن اقتضاها كل حقوقها من الطاعن اعتبار دعواها المدنية غير ذات موضوع : علة ذلك ؟ ثانيا : نظر الدعوى الجنائية والحكم فيها	
٢٢٧	الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية او بعدم جواز نظرها لسبق صدور امر حفظ فيها من النيابة . دفع لابقوة الشئ المحكوم فيه . شرطه ؟	٨٧٢٧ لسنة ٦٠ ق
٢٨٣	عدم جواز معاقبة المتهم من واقعة غير التى وردت بأمر الاحالة او التكليف بالحضور . ثالثا : انقضاء الدعوى الجنائية	١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ ق
٤٠٥	تنقضى الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم والوقائع المنسوبة اليه بصدد حكم نهائى فيها . الحكم نهائيا على المتهم من اجل واقعة معينة . يحول دون محاكمته عنها مرة اخرى . حياسة الحكم لقوة الامر المقضى . تمنع مناقشته .	٢٣٩٣٤ لسنة ٦٧ ق
٤٠٥		٢٣٦٣٦ لسنة ٦٧ ق
٦٥٧	اثر اختلاف الدعوى الجنائية عن الدعوى النأديبية . سببا وموضوعا . اثره . ليس للاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية قوة الشئ المحكوم فيه امام المحاكم الجنائية . (١) بالتقادم :	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ ق
٥٠٤	استناد الحكم المطعون فيه فى قضائه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة فى جريمة اقامة بناء دون ترخيص الى التقرير الاستشارى وعقود المقاوله وتركيب المصعد وكشف توزيع كهرباء دون استظهار حقيقة التاريخ الذى اقيم فيه البناء وتاريخ انتهاء المطعون ضده من اقامته وسنده . قصور .	٢١٤٢١ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٧٠	مضى أكثر من ثلاث سنوات من تاريخ التصرف فى الآلة فى غير الغرض المعفاة من اجله وبين تاريخ صدور امر النيابة بضبطها . قضاء الحكم المطعون فيه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . يتفق وصحيح القانون . (٢) بالتنازل :	٢٤٤٢٠ لسنة ٦٣ق
٥٣٨	تنازل الزوجة المجنى عليها فى جريمة التبيد عن دعواها تنقضى به الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . لا يغير من ذلك انفصام العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق . علة ذلك ؟ (٣) بالوفاة : اثر وفاة المتهم بعد رفع الدعوى الجنائية وقبل صدور حكم نهائى بات فيها انقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له . اساس ذلك ؟ رابعا : وقف الدعوى الجنائية	٨٨٤٥ لسنة ٦١ق
٣٥٢	الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى من وسائل الدفاع الموضوعى خضوعه لتقدير المحكمة . مؤدى ذلك ؟ مثال لتسبيب سائق للرد على دفاع الطعن برفض الطعن بالتزوير فى جنابة اختلاس اموال عامة . دعوى مباشرة	٦١٢٣ لسنة ٦٦ق
٣٨٧	لا يعيب الحكم خلو ديباجته من بيان الادعاء المدنى ويارادها ان النيابة العامة هى التى حركت الدعوى رغم انها اقيمت بطريق الادعاء المباشر . لا يعيبه . علة ذلك ؟ دعوى مدنية أولا : رفعها	٤٥٥٠١ لسنة ٥٩ق
٧٩٦	الاصل فى رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية . رفعها الى المحاكم الجنائية . استثناء . شرطه ؟	٢٧٠٢٤ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٨١٥	الحكم الصادر بالبراءة لانتفاء الركن المادى فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . اثره . عدم اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية تصدى الحكم المطعون فيه الدعوى المدنية وقضائه برفضها . يعيبه . علة ذلك ؟ قيام المدعى بالحق المدنى برفع دعوى التعويض على المتهم الفلس دون ادخال وكيل الدائنين فيها . جائز . علة ذلك ؟ ثانيا : نظرها والحكم فيها	١٢٩٥٥ لسنة ٦٣ ق
٢٠٧	انحسار التأثيم عن الفعل محل الدعوى الجنائية مناط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة بها . اثره . عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية .	١٠١٠٣ لسنة ٦٠ ق
٢١٦	الحكم بإحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . غير منه للخصومة او مانع من السير فيها الطعن فيه بطريق النقض .	٢١٥١٩ لسنة ٥٩ ق
٥٢٠	يجب على المحكم الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية ان يفصل فى التعويضات المطلوبة من المدعى بالحقوق المدنية . للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع الى ذات المحكمة التى فصلت فى الدعوى الجنائية اذا هى اغفلت الفصل فى التعويضات . اساس ذلك ؟ نعى الطاعنة على الحكم المطعون فيه اغفاله الفصل فى دعواها المدنية . غير جائز . لعدم صدور حكم قابل لها فى خصوصها .	١٨٢٣ لسنة ٦١ ق
٧٦٨	اجازة القانون للمدعى بالحقوق المدنية المطالبة بتعويض عما لحقه من ضرر أمام المحاكم الجنائية . استثناء وجوب عدم التوسع فيه وقصره على الحالة التى يكون فيها المدعى بالحقوق المدنية هو الشخص الذى أصابه ضرر شخصى مباشر من الجريمة . أساس ذلك ؟	٢٤٢٨ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٦٨	احتمال الضرر . لا يصلح أساسا لطلب التعويض . وجوب ان يكون محققا . قضاء الحكم المطعون فيه برفض الدعوى المدنية لعدم ثبوت ضرر شخصي مباشر من الجريمة في حق الطاعن للدلة التي اطمأن اليها صحيح . النعى عليه جدل موضوعي لا يجوز اثارته امام النقض . ثالثا : انقضاء الدعوى المدنية بالتنازل	٢٤٢٨ لسنة ٦٠ ق
٥٢٨	تنازل الزوجة المجنى عليها في جريمة التبديد عن دعواها . اثره . انقضاء الدعوى الجنائية قبل الزوج المتهم . لا غير من ذلك انقضاء العلاقة الزوجية بين المجنى عليها والطاعن بالطلاق . علة ذلك ؟ اثر افصاح المدعية بالحقوق المدنية عن اقتضاها كل حقوقها من الطاعن اعتبار دعواها المدنية غير ذات موضوع . اثر ذلك ؟ دفاع اولا : ما يوفره حق الدفاع	٨٨٤٥ لسنة ٦١ ق
٣٤٧	دفاع الطاعن ان سبب التوقف عن العمل خارج عن ارادته وهو اعتقاله . جوهرى . وجوب ايراده والرد عليه .	١٢٥٥١ لسنة ٦٠ ق
٤٨٩	تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . العدول عنه . غير جائز إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول . عدول المحكمة عن تحقيق دليل رأت لزومه للفصل في الدعوى . دون بيان العلة اخلال بحق الدفاع وقصور .	١٨٥٦ لسنة ٦٥ ق
٥٠٧	دفاع الطاعن ان المسكن لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تمييز . جوهرى . اغفال الحكيم المستأنف والمطعون فيه له يارادا وردا عليه . وعدم تمحيص المستندات المقدمة من الطاعن تأييدا له . قصور .	٢٣٠٧٥ لسنة ٦٣ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٧٦	دفاع المتهم بسداد جزء من المبلغ المستولى عليه . جوهري . وجوب أن تمحّص المحكمة وترد عليه بما يبرر رفضه . اغفال ذلك استنادا الى ان الرد لا يؤثر على قيام الجريمة والزامها المتهمين جميعا برد كل المبلغ . قصور واخلال بحق الدفاع .	٢٠٩٩٨ لسنة ق٦٦
٧٣٣	دفاع المتهم بوجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . جوهري . على المحكمة تحقيقه والرد عليه بما ينفيه . اغفال ذلك . قصور . ثانيا : ما لا يوفره الدفاع	٢٥٤٥١ لسنة ق٦٦
٧	لا يجوز النعي على المحكمة قعودها عن اجراء لم يطلب منها .	١١٣٤٨ لسنة ٦٥ق
٧٣٥	حق المتهم في اختيار محاميه . مقدم على حق المحكمة في تعيينه شرط ذلك ؟ ندب المحكمة محاميا مكنته من الاطلاع والاستعداد وترافعه مراقبة حقيقية . دون اعتراض من الطاعن وبغير تمسكه سماع الشهود او طلب ضمن محضر الاحوال . تتحقق به الغاية من ايجاب حضور محام المتهم بجناية امام محكمة الجنايات للدفاع عنه .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
١٧	لا محل للنعي على المحكمة عند مناقشة الطبيب الشرعي في التقرير المقدم منه . لا محل له مادام الطاعن او المدافع عنه لم يطلب ذلك .	٢٣٩٠٨ لسنة ق٦٥
١٧	لا يقبل النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . مثال في شأن طلب بحث فصائل الحيوانات المنوية في جريمة هتك عرض .	٢٣٩٠٨ لسنة ق٦٥
٣٦	تناقض اقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من اقوالهم استخلاصا سائغا لا يتناقض معه . عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها استقلالا . استفادة الرد عليها من دلة الشبوت التي اوردها الحكم .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٧	الطلب الذى لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة موضوعي عدم التزامها باجابته .	٧٧٦٧ لسنة ٦٣ ق
٤٧	سكوت الطاعن عن التمسك بسماع شهود امام محكمة اول درجة . يعد تنازلا عن هذا الطلب .	٧٧٦٧ لسنة ٦٣ ق
٣٦٩	تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم . التفات الحكم عنها . مفاده . اطراحها .	١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ ق
١٧٢	ندب المحكمة محاميا عن المتهم لغياب محاميه الموكل . عدم اعتراض المتهم على هذا الاجراء وعدم تمسكه بالتأجيل لحضور محاميه لا اخلال بحق الدفاع .	١٨٣١ لسنة ٦٦ ق
٢٣٣	عدم اجراء المحكمة تحقيقا معيننا لم يطلب منها . لا اخلال بحق الدفاع .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٤٥	قيام المحكمة بتعديل وصف التهمة المسند الى الطاعنين بجعلها اقامتهم لخزان مياه دون مراعاة الاصول الفنية فى التصميم وفى التنفيذ وفى الاشراف عليه او على البناء محل الدعوى . مجرد بيان لوجه من اوجه كيفية ارتكاب الجريمة تناوله الدفاع بالتنفيذ والمناقشة تنبيه الدفاع اليه . غير لازم .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	عدم التزام المحكمة بنذب خبير آخر لو لجنة من الخبراء مادامت الواقعة وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة لذلك .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٥٦٦	حق المحكمة الاستغناء عن سماع شهود الاثبات اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك صراحة او ضمنا .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ ق
٢٨٩	لمحكمة الموضوع الالتفات عن سماع ما يبديه المتهم من اوجه دفاع وتحقيق متى وضحت الواقعة لديها او كان الامر المطلوب غير منتجى الدعوى مع بيان العلة	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق
٢٨٩	الطعن بالتزوير وسلبية دفاع خضوعها لتقدير محكمة الموضوع عدم التزامها باجابته .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٧١	جواز ان يتولى محام واحد واجب الدفاع عن متهمين متعددين فى جناية واحدة . متى كانت ظروف الواقعة لا تؤدى الى قيام تعارض حقيقى بين مصالحهم . تعارض المصلحة بين المتهمين الذى يوجب افراد محام لكل متهم يتولى الدفاع عنه . اساسه الواقع ولا ينبى على احتمال ما كان يسع كل منهم ان يبديه من اوجه الدفاع .	١٤٦٠٦ لسنة ق٦٦
٣٥٣	الطعن بالتزوير فى ورقة مقدمة فى الدعوى . من وسائل الدفاع الموضوعى . خضوعه لتقدير المحكمة . مؤدى ذلك ؟ مثال لتسبيب سائق للرد على دفاع الطعن برفض الطعن بالتزوير فى جناية اختلاس اموال عامة .	٦١٢٣ لسنة ٦٦ق
٣٧٣	ادعاء الطاعن مصادرة حقه فى الدفاع . لازمه . تقديم الدليل على ذلك وتسجيل المخالفة فى طلب مكتوب قبل صدور الحكم .	٦٠٩٦٨ لسنة ق٥٩
٣٧٣	قيام سبب من اسباب الرد غير اسباب عدم الصلاحية . لا تقبل اثارته امام محكمة النقض . طالما لم يتخذ الطريق الذى رسمه القانون فى مثل هذه الحالة . امام محكمة اول درة . ولا على محكمة ثانى درجة . ان هى اتفتت عن دفاع الطاعن فى هذا الخصوص .	٦٠٩٦٨ لسنة ق٥٩
٤٦٧	انتهاء الحكم الى ان احراز الخدر كان مجردا عن قصد الاتجار او التعاطى او الاستعمال الشخصى . كفايته للرد على الدفاع باء الاحراز كان بقصد التعاطى .	١٣٢٦٢ لسنة ق٦٦
٥٢٤	عدم جدوى النعى بتغيير صفة الطاعن من فاعل الى شريك جون لفت نظر الدفاع مادامت العقوبة المقررة بها فى حدود العقوبة المقررة للفاعل الاصلى	٢١٠٩٦ لسنة ق٦٦
٦٦٧	تنازل المدافع عن الطاعن بجلسة المحاكمة عن سماع الشهود مكتفيا بتلاوة اقوالهم فى التحقيقات . النعى على الحكم بالا خلال بحق الدفاع . غير مقبول .	٢٠١٠٧ لسنة ق٦٦

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٩٧	الدفاع وان تعدد المدافعون وحدة لا تتجزأ ما لم يكن الدفاع مقسماً بينهم .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٦٩٧	عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع انقسم على وكيله . اغفال المحكمة الرد على طلب تمسك به احد المدافعين عنه ونزول عنه آخر . لا اخلال بحق الدفاع .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٦٩٧	عدم التزام المحكمة باجابة طلب ابدى امام هيئة سابقة او الرد عليه مادام مقدمه لم يصر عليه امامها .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٧١٢	عدم التزام المحكمة باجابة الطلب غير جائز .	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ ق
٧٧٢	اطمئنان المحكمة الى الدليل الفنى المستمد من تقرير قسم الادلة الجنائية وتعويلها عليه فى ادانة الطاعن . اغفالها دفاع الطاعن فى شأن طلب ندب قسم ابحات التزييف والتزوير . لا اخلال بحق الدفاع .	٧٨٩١ لسنة ٦١ ق
	دفعوع	
	(١) الدفع ببطلان اذن التفتيش :	
٣٦	عدم اشتراط القانون عبارات خاصة لصياغة اذن التفتيش .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ ق
٥٤٥	التغات الحكم عن الرد على الدفع ببطلان اذن التفتيش لصدوره عن جريمة مستقبلية لا يعيبه انه دفع قانونى ظاهر البطلان .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ ق
	(٢) الدفع ببطلان الاستجواب	
٤٢٢	الدفع ببطلان استجواب الطاعن لأول مرة امام النقض . غير جائز .	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ ق
	(٣) الدفع ببطلان الاعتراف	
٢٨١	لا يجوز الدفع ببطلان عملية العرض التى اجرتها النيابة العامة لأول مرة امام النقض . عدم قبول النعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يثر امامها (٤) الدفع ببطلان الاعتراف :	٤١٢١ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٥٦ ٥٨٢	لا يجوز الدفع ببطلان الاعتراف . اثارته مرة امام النقض .	١٦٧٠١ لسنة ٦٦ق ٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ق
٣٩٧	الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه . دفاع ظاهر البطلان مادام يسانده واقع اطراح الحكم لهذا الدفع لعدم وجود دليل على وقوع اكراه مادي او معنوي . كفايته ردا عليه .	١٤١٧١ لسنة ٦٤ق
٥٦٦	عدم جدوى النعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف . طالما لم يستند في الادانة الى دليل مستمد منه . (٥) الدفع ببطلان التفتيش :	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
٤٢	تجاوز الضابط الغرض الذي شرع من اجله التفتيش يبطله . اساس ذلك ؟ بحث لضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه بقصد التوقي او عن اشياء تساعد على الهرب . لا يقتضى فض لفافة من الورق المسطر عثر عليها معه بها لفافات من المخدر لا تصلح لوضع اى منها داخلها . مؤداه . ان التفتيش تم في غير حالاته المستوجبة له مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ في القانون . (٦) الدفع ببطلان قرار الاحالة :	٥١٦ لسنة ٦٥ق
٥٦٦	قرار الاحالة اجراء سابق على المحاكمة لا يقبل الدفع ببطلانه لأول مرة امام محكمة النقض . علة ذلك ؟ (٧) الدفع بتعذر الرؤية :	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
٧٥٨	الدفع بتلفيق التهمة او باستحالة الرؤية او بعدم معقولية تصوير الشهود للواقعة . كفاية ايراد ادلة الثبوت التي تطمئن اليها المحكمة . رداه عليه .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ق
٥٦٦	الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب رداه صريحا استفادة الرد عليه ضمنا من ادلة الثبوت التي اوردها الحكم .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٨٢	الدفع بتلفيق التهمة او بعدم ارتكاب الجريمة . لا يستوجب ردا صريحا . استفادة الرد عليه من ادلة الشبوت التي اوردها الحكم . (٨) الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط الدفع بصدور الاذن بعد الضبط والتفتيش استفادة الرد عليه من اطمئنان المحكمة الى وقوعها بناء عليه (٩) الدفع بعدم الاختصاص :	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	الدفع بعدم الاختصاص المكانى . عدم جواز اثارته لاول مرة امام النقض ولو تعلق بالنظام العام . علة ذلك ؟ (١٠) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور امر بالوجه :	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ ق
٤٥٦	الامر بأن لا وجه لاقامة الدعوى بعد اى تحقيق تجريه بمعرفتها او يقوم به احد رجال الضبط القضائى بناء على انتداب منها لا يمنع من العودة لى التحقيق شرط اساس ذلك ؟ ورود محضر التحريات كدليل جديد بعد صدور امر بالوجه من النيابة العامة يجيز لها العودة الى التحقيق ورفع الدعوى الجنائية . (١١) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها :	١٦٧٠١ لسنة ٦٦ ق
٢٨٩	انتهاء الحكم الى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى جنحتين اخريين ساتنادا الى اختلاف موضوعهما عن موضوع الدعوى الماثلة . سائق .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق
٢٨٩	محاكمة المتهم عن الوصف الأخف لا يمنع من اعادة محاكمته عن الجريمة الاشد مادامت المحكمة الاولى لم تكن تملك تعديل الوصف المرفوع به الدعوى امامها .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	تعرض الحكم المطعون فيه بأسبابه لدفاع الطاعن الموضوعى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها . انتهاؤه فى منطوقه الى قبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . خطأ واضطراب يوجب نقضه . (١٣) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية :	٧٠٨٩ لسنة ٦١ ق
٨١٥	الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم المظلس غير جائز لأول مرة امام النقض . علة ذلك ؟ (١٤) الدفع بنفى التهمة :	١٢٩٥٥ لسنة ٦٣ ق
١٧	الدفع بنفى التهمة استفادة الرد عليه من الدة الثبوت التى اوردها الحكم .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
٢٤٥	عدم جدوى تمسك الطاعنين بمساهمة آخرين فى ارتكاب الجريمة مادام ذلك لا يحول دون مساءلتهم عنها .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
	رابطة السببية	
١٧	علاقة السببية فى المواد الجنائية . علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمدا . تقدير توافرها حق محكمة الموضوع.	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
٢٤٥	رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرار الواقع . ما يكفى لتوافرها ؟ شرط الحادث القهرى . ألا يكون للجانى يد فى حصول الضرر أو فى قدرته منعه .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٤٠٥	إغفال الحكم الإشارة إلى الكشف الطبى الموقع على الجنى عليهم وخلوه من بيان أسماؤهم والإصابات التى أدت إلى وفاتهم لحقت بغيرهم . يعيبه . علة ذلك ؟	٢٣٦٣٤ لسنة ٦٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٢٢	استظهار الحكم المطعون فيه واقعة حمل الطاعن للمطواة قرن الغزال حال ارتكابه جريمة السرقة التي قارفها مع المحكوم عليه الآخر وضبطهما بجوزته صحيح . إغفاله التعرض للسببية بين السرقة وحمل السلاح . لا يعيبه . علة ذلك رشوة	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ ق
٦٦٧	لا يلزم اختصاص الموظف بالعمل المتعلق بالرشوة . كفاية أن يكون لديه اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة . وأن يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الأساس .	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ ق
٦٦٧	القصد الجنائي في جريمة الرشوة . مناط تحقيقه ؟ استنتاجه من الظروف والملابسات التي صاحبت العمل أو الامتناع أو الإخلال بواجبات الوظيفة .	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ ق
٦٦٧	عدم التزام الحكم بالرد على دفاع يتصل بدليل لم يأخذه .	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ ق
	سب وقذف	
٢٢١	تحوط الجاني . بعدم ذكره اسم المجنى عليه صراحة في العبارات المنشورة لا يمنع المحكمة من أن تتعرف على الشخص المقصود بها . المجادلة في ذلك غير مقبولة .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٢١	استخلاص القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . موضوعي مادام سائغا .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٢١	جريمة القذف لا تتطلب قصدا خاصا . كفاية توافر القصد العام	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٤١	متن يتحقق القصد الجنائي في جرائم السب والقذف ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث عن قصد الإذاعة على استقلال . مادام أنه يستفاد من علانية الاسناد التي استظهرها الحكم .	١٣٧٨٤ لسنة ٦٠ ق
٣٦٤	المرجع في تعرف حقيقة الفاظ أو الإهانة بما يطمئن إليه القاضي . حد ذلك ؟	١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٩٤	تعرف حقيقة الفاظ السب والقذف . بما يطمئن اليه القاضي في تحصيله لفهم الواقع في الدعوى . حد ذلك ؟	٤٨٣١٠ لسنة ٥٩ ق
٦٩٤	مناط تطبيق المادة ٣٠٩ عقوبات . خلو الحكم المطعون فيه من ذكر عبارات السب وبيان موضوع الدعوى المدنية وما ورد بمذكرة الدفاع ومدى اتصالها بالنزاع القائم والقدر الذي تقضيه الرافعة . قصور.	٤٨٣١٠ لسنة ٥٩ ق
٥٩٧	سبق إصرار العبارة في توافر سبق الإصرار بما يقع في الزمن بين التصميم على الجريمة ووقوعها طال هذا الزمن أم قصر . انتهاء الجاني بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة . مضاده : توافر ظرف سبق الإصرار . المجادلة في ذلك أمام النقض . غير جائز	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ ق
٥٩٧	عدم جدوى نعى الطاعن بالقصور بشأن ظرف سبق الإصرار . مادامت العقوبة الموقعة عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد مجردة من سبق الإصرار .	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ ق
٤٢٢	سيرة حمل السلاح ظرف مشدد في حكم المادة ٣١٥ عقوبات شرطه المطواة قرن غزال . من الأسلحة المعدة للاعتداء على النفس بطبيعتها	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ ق
٤٢٢	عدم إسناد الحكم إلى الطاعن اعترافاً بحمل السلاح حال ارتكاب الواقعة السرقة . النعى عليه بالخطأ في الإسناد في هذا الشأن لا محل له .	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ ق
٦٢٠	عدم العثور على الأشياء المسروقة لا أثر له على قيام جريمة السرقة	٢٣٧٠ لسنة ٦٢ ق
٦٢٠	أثر الإعفاء من العقاب المنصوص عليه في المادة ٣١٢ عقوبات . عدم توقيع عقوبة على من شمله عن الجريمة التي نص على إعفائه من عقوبتها . واقتصار الإعفاء على من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه .	٢٣٧٠ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	سلاح	
٤٢٢	حمل السلاح ظرف مشدد فى حكم المادة ٣١٥ عقوبات . شرطه المطواه قرن غزال . من الأسلحة المعدة للاعتداء على النفس بطبيعتها . أساس ذلك ؟	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ق
٤٢٢	استظهار الحكم الطعن فيه واقعة جمل الطاعن للمطواة قرن الغزال حال ارتكابه جريمة السرقة التى قارفها مع المحكوم عليه الاخر وضبطها بحوزته . صحيح . إغفاله التعرض للسببية بين السرقة وحمل السلاح . لا يعيبه . علة ذلك .	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ق
٣٥٠	شهادة سلبية لا تجدى الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإبداء الأسباب فى امتداد ميعاد الطعن . وإن تأخر على الحكم بما يفيد إبداءه بعد الميعاد . علة ذلك .	٢٧٩٧٧ لسنة ٥٩ق
٤٥٣	شهادة مرضية أثر التقرير بالطعن بالنقض وإبداء الأسباب بعد الميعاد : عدم قبول الطعن شكلا . وجود تعديل بالشهادة المرضية الرسمية المقدمة دليلا لعثر الطاعن ظاهر للعين المجرة كفايته لإطراحها . لا يغير من ذلك قيد اسم الطاعن بدفتر استقبال المستشفى . علة ذلك .	٢٧٢٢١ لسنة ٦٣ق
٨١٥	لا يقبل النعى بقيام عذر منع الطاعن من حضور جلسة المعارضة . طالما أن محكمة النقض تطمئن للشهادة الطبية المقدمة منه .	١٣٩٥٥ لسنة ٦٣ق
٥٢٠	شيك بدون رصيد الفعل الذى يتوافره الإكراه أو الضرورة الملجئة للتوقيع على شيك تقديره . موضوعي . العلاقة الزوجية لا تصلح سندا للقول بقيام جالبة الضرورة الملجئة إلى ارتكاب جريمة . مؤدى ذلك ؟	١١٨٢٣ لسنة ٦١ق
٥٢٠	السبب أو الباعث لا اثر له على المسؤولية الجنائية فى صدد المادة ٢٣٧ عقوبات . مؤدى ذلك : لا تشريب على الحكم إعراضه عن دفاع الطاعنة بشأن العلاقة التى حددت بها إلى إصدار الشيك .	١١٨٢٣ لسنة ٦١ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٩٦	سرقة الشيك أو فقده أو تبديده أو تزويره . مؤداه :إنتفاء الركن المادى لجريمة إعطاء شيك بدون رصيد	٢٧٠٢٤ لسنة ٦٣ق
٧٩٦	الحكم الصادر بالبراءة لانتهاء الركن المادى فى جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . أثره : عدم اختصاص المحكمة بالفصل فى الدعوى المدنية . تصدى الحكم المطعون فيه للدعوى المدنية وقضائه برفضها . يعيبه . علة ذلك ؟	٢٧٠٢٤ لسنة ٦٣ق
٨١٥	الوفاء بقيمة الشيك قبل أو بعد تاريخ الاستحقاق . لا ينفى توافر أركان الجريمة . مادام أن الساحب لم يسترده من المجنى عليه .	١٢٩٥٥ لسنة ٦٣ق
	صحافة	
٢٢١	حرية الصحف جزء من حرية الفرد العادى لا يمكن أن تتجاوزها إلا بتشريع خاص .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ق
	صلح	
١٧	لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذى تم بين والد المجنى عليه والمتهم . علة ذلك ؟	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
	عقد الصلح . ماهيته ؟ استخلاص نية الطرفين والنتائج من الصلح . موضوعى . مادام سائغا علة ذلك	١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ق
	(ظ)	
	ظرف مخففة	
٥٢٨	اعتبار أن الجريمتين اللتين دين الطاعن بهما مشروع إجرامى واحد ومعاقبته بعقوبة الجريمة الأشد والنزول بالعقوبة الى حد يبيحه نص المادة ١٧ عقوبات دون النزول الى أكثر من ذلك مفاده ؟	٢١١٣٨ لسنة ٦٦ق
	ظرف مشددة	
١٧	لا تلتزم المحكمة بأن تذكر فى حكمها بقعة وقوع الجريمة . مادامت ليست عنصرا من عناصرها وعدم ترتيب القانون أثرا على مكان مقارفة الجريمة باعتبارها ظرفا مشددا للعقاب .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٣٥	عقوبة المادة ٢/٢٣٤ عقوبات . يكفى لتطبيقها ثبوت استقلال الجريمة المقرفة عن جناية القتل وتميزها عنها وقيام المصاحبة الزمنية بينهما .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ ق
٣٦٤	مناط إعتبار السلاح ظرفا مشددا في السرقة ؟	١٥٢٧٤ لسنة ٦٠ ق
٤٢٢	حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ٣١٥ عقوبات . مناطه ؟	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ ق
٤٢٢	العلة من تشديد العقوبة في جريمة السرقة المقرفة بحمل سلاح ؟ استظهار الحكم المطعون فيه واقعة حمل الطاعن للمطواة قرن الغزال حال ارتكابه جريمة السرقة التي فارقها مع المحكوم عليه الآخر وضبطهما بحوزته . صحيح . إغفاله التعرض للسببية بين السرقة وحمل السلاح . لا يعيبه . علة ذلك ؟	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ ق
٥٩٧	البحث في توافر سبق الإصرار . موضوعي . شرط ذلك ؟ استخلاص الحكم ظرف سبق الإصرار من وجود خلافا سابقة بين المجنى عليها والطاعن ولد في نفسه أمرا دفعه إلى ارتكاب الجريمة بعد تفكير وروية وتدبير سائغ وصحيح .	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ ق
٦٧٧	مناط تحقق ظرف الإقتران بين جريمتي الخطف والوقاع المنصوص عليه في المادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحققه ؟ يكفى ارتكابهما في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن . تقدير الرابطة الزمنية . موضوعي . مثال لتسبيب سائغ لاستظهار ركني القصد الجنائي وظرف الإقتران في جريمة خطف أنثى ووقاعها بغير رضاها .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ ق
٦٩٧	ما يشترط لتحقيق جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المولين تربية الجنى عليها . انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره هذا الظرف مادام الحكم أوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المبينة بالفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ عقوبات .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	عزل	
٣٩٣	إدانة المحكوم عليه بجريمة الاستيلاء على مال عام . معاملته بالرافقة ومعاقبته بالحبس دون العزل . خطأ . يوجب جزئياً وتصحيحه .	١٦٩٢ لسنة ٦٠ ق
	عقوبة	
٤٧	أولاً : تطبيق العقوبة : عدم تحديد المحكمة في حكمها مدة إيداع الحدث في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية . لا خطأ	٧٧٦٧ لسنة ٦٣ ق
١٠٣	إنهاء المحكمة إلى أن احراز المخدر كان بقصد الإتجار . أثره : انتفاء مبرر تدبير الإيداع بالصحة . أساس ذلك ؟	٥٠٢ لسنة ٦٦ ق
١٦٤	أموال الجمعيات التي يسرى عليها قانون التعاون الزراعي . أموال عامة أعضاء مجالس إدارتها . موظفين عموميين . مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات يتم الإختلاس متى انصرفت نية الجاني إلى التصرف فيما يحوز به بصفة قانونية على اعتبار أنه مملوك له . استلامه المال بصفته أميناً على الودائع . وجوب معاقبته بالمادة ٢/١١٢ عقوبات .	١٣٣٤ لسنة ٦٦ ق
١٦٤	سداد المتهم كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشيء المختلس كلها أو بعضها . لا يعفيه . من الغرامة المقررة بالمادة ١٨ عقوبات . وإن أعفاه من الرد في حدود ما قام بسداده .	
٢٤٥	قضاء محكمة الإعادة بتفريم المحكوم عليهم بذات الغرامة المقضى بها في الحكم النقوض . دون إنقاص نصيب المحكوم عليه المتوفى فيها . لا يشكل زيادة في عقوبة الغرامة المقضى بها بالحكم النقوض أو إضرار لهم بطعنهم .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٥٧١	جزاء الرد يدور موجه مع بقاء المال المختلس أو المستولي عليه في ذمة المتهم حتى الحكم عليه . دفاع المتهم بسداد جزء من المبلغ المستولي عليه . جوهرى . وجوب أن تمحّص المحكمة وترد عليه بما يبرر رفضه . إغفال ذلك استناداً إلى أن لا يؤثر على قيام الجريمة وإلزامها المتهمين جميعاً برد كل المبلغ . قصور وإخلال بحق الدفاع .. حسن سير العدالة . يوجب امتداد أثر نقض الحكم للمحكوم عليه الذي لم يقبل طعنه شكلاً .	٢٠٩٩٨ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الملحق
٤٧	نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه في جميع التهمة المسندة للمحكوم عليهم مادام اعتبرها مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها ثانيا : تقدير العقوبة : كمحكمة الموضوع تقدير العقوبة وقيام موجبات الرافعة .	٧٧٦٧ لسنة ٦٢ق
٧١٢	تقدير العقوبة وتقدير مناسبتها بالنسبة إلى كل متهم . موضوعي .	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ق
٥٩٧	ثالثا : توقيع العقوبة : عدم التزام القاضي عند استعماله الرافعة وفقا للمادة ١٧ عقوبات بيان موجب ذلك	٢٢٠٤ لسنة ٦٦ق
٧٩٣	رابعا العقوبات التكميلية : ادانة المحكوم عليه بجريمة الاستيلاء على مال عام . ومعاقبته بالحبس دون العزل . خطأ . يوجب نقضه جزئيا وتصحيحه .	١٦٩٣ لسنة ٦٠ق
٢٨١	خامسا : عقوبة الجريمة الأشد : إنتفاء مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بشأن جريمة الإتفاق الجاني . مادام الحكم قد أثبت في حقه مقارفة جريمة السرقة بالإكراه . وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأخيرة .	٤١٢١ لسنة ٦٦ ق
٢٨٩	عدم جدوى النعي على الحكم بالقصور بشأن التدليل على جريمة التزوير . مادام قد دانه بجريمة الاختلاس . وأوقع عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥
٢٨٩	محكمة المتهم عن الوصف الأخف . لا يمنع من إعادة محاكمته عن الجريمة الأشد مادامت المحكمة الأولى لم تكن تملك تعديل الوصف المرفوع به الدعوى أمامها .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٧٣٥	النعي على الحكم قصوره في بعض الجرائم المسندة للطاعن . لا مصلحة له فيه مادام أن المحكمة أخذته بعقوبة الجريمة الأشد المسندة إليه .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
١٧٢	سادسا : العقوبة المبررة :	١٨٢١ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٩٧	عدم جدوى . نعى الطاعن على الحكم بالنسبة لجريمة إحراز سلاح أبيض دون مسوغ . مدامت العقوبة المقضى بها مبررة ثبوت ارتكابه جريمة الشروع فى سرقة من طريق عام مع حمل سلاح .	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ق
٦٥٧	عدم جدوى . نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن ظرف سبق الاصرار . مدامت العقوبة الموقعة عليه تدخل فى حدود العقوبة المقررة للقتل العمد مجردة من سبق الإصرار	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ق
٦٩٧	عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن جريمة تزوير فى محرر عرقى والاستحصال على خاتم إحدى الجمعيات . مدام أنه اعتبر جرائم الاشتراك فى تزوير محرر رسمى ومحررات عرقية واستعمالها والاستحصال بغير حق على خاتم إحدى الجمعيات واستعماله جريمة واحدة وأوقع عليه عقوبة الاشتراك فى تزوير محرر رسمى بوصفها الأشد عملاً بالمادة ٢٢ عقوبات .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ق
٦٩٧	لا مصلحة للطاعن فى تعيب الحكم فى خصوص جريمة الحصول على تسجيل أحاديث للمجنى عليها تتضمن أمور مخلة بالشرف . مدام دانه بجريمة أخرى عقوبتها أشد وأوقع عليه تلك الجريمة . عملاً بالمادة ٢٢ عقوبات .	
٦٩٧	ما يشترط لتحقيق جريمة هتك العرض التى يكون فيها الجانى من المتولين تربية المجنى عليها . لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن هذا الظرف مدام الحكم أوقع عليه عقوبة تدخل فى نطاق العقوبة المبينة بالفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ عقوبات .	
٧٧٢	عدم جدوى . النعى على الحكم بالقصور لعدم اطلاع المحكمة على الأوراق المدعى بتزويرها . مدام قد أوقع على الطاعن العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس باعتبارها الأشد عملاً بالمادة ٢٢ عقوبات .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٧٨	عدم جدوى . نعى الطاعنين على الحكم إدانتهن عن جريمة التداخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكرية رغم عدم توافر أركانها . مادام دانهن عن جريمتي السرقة ليلا من مكان مسكون والتدخل في وظيفة من الوظائف العمومية العسكرية وأوقع عليهم عقوبة واحدة عنهما تدخل في حدود العقوبة المقررة لجريمة السرقة ليلا من مكان مسكون .	٢٦٤٠٤ لسنة ٦٦ ق
٦٥٧	عدم جدوى . نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن جريمتي التزوير في محرر عرقي والاستحصال على خاتم إحدى الجمعيات . مادام أنه اعتبر الجرائم المسندة إليه جريمة واحدة .	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ ق
٢٢١	قانون أولا : القانون الأصلح : الحكم بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ عقوبات وسقوط الفقرة الثانية منها . عدم مسئولية رئيس تحرير الجريدة . أساس ذلك ؟ قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ١٩٥ عقوبات ويسقط الفقرة الثانية منها فيما تضمنته من افتراض مسئولية رئيس تحرير الجريدة ومعاقبته بما ينشر فيها . إعتباره أصلح للمتهم . وجوب تطبيقه مادامت الدعوى لم يفصل فيها بحكم بات . أساس ذلك ؟ افتقار الدعوى إلى دليل فيها قبل الطاعن سوى تلك القرينة الواردة في المادة سالف الذكر . أثر ذلك وأساسه ؟	٨٢٣٤ لسنة ٦١ ق
٤٠٢	الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال الصناعية والتجارية من عدم جواز الطعن بطريق المعارضة على الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لهذا القانون . أصلح للمتهم . على أساس ذلك ؟	١٧٨٧١ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٥٠	<p>لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها متى صدر قانون أصلح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p> <p>الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل . أصلح للمتهم فيما قضى به من جواز وقف تنفيذ الغرامة المنصوص عليها بتلك الفقرة في جريمة تبوير أرض زراعية . أساس ذلك ؟</p>	٤٤٤١ لسنة ٦١ ق
٨٠٥	<p>قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ٣/١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . واجب التطبيق على واقعة الدعوى .</p> <p>مادامت لم تنقض بحكم بات . أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن استنادا إلى قرينة العلم التحكيمية التي قضى بعدم دستوريته وخلو الأوراق من دليل آخر سواها . أثرها : نقض الحكم والقضاء بإلغائه وبرأته . أساس ذلك ؟</p>	٢٩٢٨ لسنة ٦١ ق
٦٥٠	<p>الحكم بعدم دستورية الفقرة الأخيرة من المادة ١٥٥ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل . أصلح للمتهم فيما قضى به من جواز وقف تنفيذ الغرامة المنصوص عليها بتلك الفقرة في جريمة تبوير أرض زراعية . أساس ذلك .</p> <p>لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم في هذه الحالة . المادة ٣٥/٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩</p>	٤٤٤١ لسنة ٦١ ق
٨٠٥	<p>قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ٣/١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . واجب التطبيق على واقعة الدعوى .</p> <p>مادامت لم تنقض . بحكم بات . أساس ذلك ؟</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعن استنادا إلى قرينة العلم التحكيمية التي قضى بعدم دستوريته وخلو الأوراق من دليل آخر سواها . أثره : نقض الحكم والقضاء بإلغائه وبرأته . أساس ذلك ؟</p>	٢٩٢٨ لسنة ٦١ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	قبض	
٤٣	لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقر ما يضيرها الافتئات على حريات الناس والقبض عليهم بدون وجه الحق .	٥١٦ لسنة ٦٥ ق
٤٣	تحصيل الغرامة المحكوم بها . لا يقتضى القبض على المحكوم عليه وضع المتهم يده فى فتحة جلابيه . لا يقوم بذاته داعيا للخوف من استعمال سلاح فى مواجهة الضابط .	٥١٦ لسنة ٦٥ ق
	تجاوز الضابط الغرض الذى شرع من اجله التفتيش . يبطله . أساس ذلك ؟	
٤٥٦	لا صفة لغير من وقع عليه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه علة ذلك ؟	١٦٧٠١ لسنة ٦٦ ق
	لا يجوز الطعن بالبطلان على الدليل المستمد من قبض أو تفتيش باطل ممن شرعت الأوضاع القانونية لحمايتهم .	
٧٥٨	لمأمور الضبط القضائى القبض على المتهم من أحوال التلبس بالجنايات متى وجدت دلائل كافية على إتهامه .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	مشاهدة مأمور الضبط القضائى السيارة المبلغ بسرقتها وبها المتهمين الثلاثة تتوافر به حالة التلبس بالجناية يبيخ القبض .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ ق
	إطلاق الحكم على الإجراءات التى اتخذها مأمور الضبط القضائى وصف التحريات أو أن يكون اعتراف المتهمين بالوقائع المسندة إليهم فور استيقافهم أو بعده القبض بالمجنى عليه سواء مادام لا أثر له فى منطق الحكم واستدلالة على توافر حالة التلبس وصحة اجراءات القبض	
	قتل عمد	
٥٩٧	قصد القتل . أمر خفى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات التى يأتىها الجانى وتنم عما يضمرة فى نفسه . استخلاص توافره . موضوعى .	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٩٧	<p>إثبات الحكم توافر نية القتل في حق الفاعل . مفاده : : توافرها في حق المتهم معه بالإشتراك في القتل . ماهية سبق الإصرار ؟ عدم جدوى . نعى الطاعن على الحكم بالقصور بشأن سبق الإصرار مدامت العقوبة الواقعة عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد مجردة من سبق الإصرار . تقدير العقوبة . مداره . ذات الواقعة الجنائية التي حارفا الطاعن لا الوصف القانوني الذي تكيفه الحكمة . إعمال المحكمة حقها في استعمال الزافة بالتطبيق لنص المادة ١٧ عقوبات مفاده . تقديرها العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وظروفها .</p> <p>قصد جنائي</p>	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ ق
٦٣	<p>مجرد التأخير عن رد الشيء أو الإمتناع عن رده لا يتحقق به القصد الجنائي لجريمة خيانة الأمانة . ضرورة إقترانه بأنصراف نية الجاني إلى إضافة المال المسلم إليه إلى ملكه واختلاسه لنفسه إضرارا بصاحبه .</p>	١٠٤٣٩ لسنة ٦١ ق
٥٤٥	<p>مناطق المسئولية في حالتى إحراز وأحياسة الجواهر المخدرة . يتحقق القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حباسة الجواهر المخدر . بعلم المحرز أو العائز بأن ما يحرزه أو يحوزه من المواد المخدرة . التحدث عنه استقلالا . غير لازم . متى كان ما أورده الحكم كافيا في الدلالة عليه .</p>	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ ق
١٦٤	<p>القصد الجنائي في جريمة الإختلاس المؤتممة بنص المادة ١١٢ عقوبات . مناطه : تصرف المتهم في المال الذي بعهدته على اعتبار أنه مملوك له . التحدث عنه استقلالا . غير لازم . كفاية إيراد الحكم من الوقائع والظروف ما يدل عليه . مثال لتسبيب سائق للتدليل توافر قصد الإختلاس .</p>	١٢٣٤ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٢١	استخلاص القصد في جريمة القذف والسب . موضوعي . مادام سائغا .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٢١	لا تتطلب جريمة القذف قصدا خاص . كفاية توافر القصد العام . القصد العام في جريمة القذف . مناط تحققه ؟ مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر القصد الجنائي في جريمة القذف بالصحف	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٤١	متى يتحقق القصد الجنائي في جرائم السب والقذف ؟ عدم التزام المحكمة بالتحدث عن قصد استقلال . مادام أنه يستفاد من علانية الإسناد التي استظهرها الحكم .	١٣٧٨٤ لسنة ٦٠ ق
٢٤٥	جريمة عدم مراعاة الأصول الفنية في تصميم العقار أو تنفيذه . مناط توافرها وأساسه . لا تستلزم قصد خاصا لقيامها . كفاية تحقق القصد العام . تقدير قيام هذا القصد أو عدم قيامه موضوعي . قصد القتل . أمر خطي . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه . استخلاص توافره . موضوعي . إثبات الحكم توافر نية القتل في حق الفاعل . مضاده : توافرها في حق المتهم معه بالإشتراك في القتل . ماهية سبق الإصرار ؟	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٣٦٩	المرجع في تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة بما يطمئن إليه القاضي . حد ذلك ؟	١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ ق
٣٩٠	يتحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة . متى كانت الألفاظ الموجهة إلى المجنى عليه شائنة بذاتها .	٤٧٦١٧ لسنة ٥٩ ق
٣٩٠	وجوب تقدير مرامي العبارات التي يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها لبحث توافر جريمة من جرائم النشر أو عدم توافرها . اشتغال المنشور على عبارات الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة أو خاصة وأخرى مقصودها التشهير . مقتضاه : الموازنة بين القصدين توصلا لأيهما كانت الغلبة في نفس الناشر . تقدير ذلك موضوعي . أساس ذلك ؟	٤٧٦١٧ لسنة ٥٩ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	إنهاء الحكم إلى أن إحراز المخدر كان مجردا عن قصد الإتجار أو التعاطى أو الاستعمال الشخصى . كفايته للرد على الدفاع فإن الإحراز كان بقصد التعاطى .	١٣٢٦٢ لسنة ٦٦ق
٤٧١	لا يلزم التحدث عن كل ركن من أركان جريمة التزوير . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه القصد الجنائى فى جريمة التزوير فى أوراق رسمية . مناط تحقيقه ؟ تحدث الحكم استقلالا عن توافره غير لازم . حد ذلك ؟	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٤٧١	إثبات الحكم توافر ركن العلم بتزوير المحررات لدى الطاعنين . كفايته . لتدليل على توافر القصد الجنائى لدى كل منهم .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٥٤٥	قصد الإتجار فى المواد المخدرة واقعة مادية . تقديرها موضوعى . شرط ذلك ؟	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
٥٤٥	للمحكمة أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن المتهمين ألفا تشكيلا عصابيا للإتجار فى المخدرات . المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير جائز .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
٦٠٤	يتوافر القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب . بعلم المبلغ بكذب الوقائع المبلغ عنها . وانتوائه الكيد والإضرار بالمبلغ ضده . تقدير ذلك . موضوعى .	٤٧٣٧٧ لسنة ٥٩ق
٦٤٠	الركن الأساسى فى جريمة البلاغ الكاذب . تعمد الكذب فى التبليغ مقتضى ذلك ؟ وجوب بيان حكم الإدانة بجريمة البلاغ الكاذب . القصد الجنائى بعنصريه .	١٢٠٨٠ لسنة ٦١ق
قضاة		
أولا : رد القضاة		
٣٧٣	قيام سبب من أسباب الرد غير أسباب عدم الصلاحية لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . طالما لم يتخذ الطريق الذى رسمه القانون فى مثل هذه الحالة . أمام محكمة أول درجة . ولا على محكمة ثانى درجة إن هى التفتت عن دفاع الطاعن فى هذا الخصوص .	٦٠٩٦٨ لسنة ٥٩ق
٧٠٦	ثانيا : صلاحيتهم :	٧٠٥٢ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	يجب امتناع القاضي عن الإشتراك في الحكم في الطعن متى كان الحكم المطعون فيه صادرا منه . مخالفة ذلك . يبطل الحكم في الطعن . أساس ذلك وعلة ؟	
٥٠٧	<p>قمار</p> <p>شرط تطبيق المادة ٣٥٢ عقوبات . أن يكون المحل مفتوحا لألعاب القمار معدا لدخول الناس بغير تمييز .</p> <p>دفاع الطاعن أن المسكن لم يكن مفتوحا للجمهور بغير تمييز . جوهرى . إغفال الحكمين المستأنف والمطعون فيه له إيرادا وردا عليه وعدم تمحيض المستندات المقدمة من الطاعن تأييدا له . قصور .</p>	٢٣٠٧٥ لسنة ٦٣ ق
٤٣	<p>ما مورية الضبط القضائي</p> <p>تحصيل الغرامة المحكوم بها ، لا يقتضى القبض على المحكوم عليه . وضع المتهم يده في فتحه جلاببه . لا يقوم بذاته داعيا للتخوف من استعمال سلاح في مواجهة الضابط . تجاوز الضابط الغرض الذى شرع من أجله التفتيش . يبطله . أساس ذلك ؟</p> <p>بحث الضابط عن سلاح مع المتهم عند تفتيشه بقصد التوقي أو عن أشياء تساعد على الهرب . لا يقتضى قبض لفافة من الورق المسطر عثر عليها معه بها لفافات من المخدر . لا تصلح لوضع أى منها داخلها . مؤداه : أن التفتيش تم فى غير حالاته المستوجبة له . مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ فى القانون .</p>	٥١٦ لسنة ٦٥ ق
٤٣	<p>تقدير الشبهة التى تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر من قبض عليه . منوط بالقائم به تحت إشراف محكمة الموضوع . حد ذلك ؟</p>	٥١٦ لسنة ٦٥ ق
٢١١	<p>وجوب إثبات مأمورو الضبط القضائي الإجراءات التى يتخذها فى محاضر موقعة عليها منه .</p>	٦٤٤٧ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	خلو محضر الضبط من اسم محرره لا يبطله . أساس ذلك ؟	
٣٦٤	مثال لتسبيب الرد على الدفع ببطلان محضر الضبط لخلوه من اسم محرره .	١٥٢٧٤ لسنة ٦٠ ق
٣٦٤	قرار المتهمين تاركين الجوال الذي يجمله أحدهما عند رؤية رجل الضبط يبرر استيقافهما اعترافهما بالسرقة . يبيح القبض والتفتيش .	١٥٢٧٤ لسنة ٦٠ ق
٣٩٧	التلبس . صفة تلازم الجريمة . لا شخص مرتكبها . توافره . يبيح لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم الحاضر وتفتيشه .	١٤١٧١ لسنة ٦٤ ق
٣٩٧	استمرار مأمور الضبط القضائي في تحرياته بعد صدور الأمر بالقبض والتفتيش . مفاده ؟	
٥٦٦	لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون استجوابه . المادة ٢٩ إجراءات كل إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائي في الكشف عن الجريمة صحيح . طالما بقيت إرادة الجناة حرة . ومادام لم يقع منه تحريض على ارتكابها .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	لمأمور الضبط القضائي القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنايات متى وجدت دلائل كافية على اتهامه .	٢٦١٠٦ لسنة ٦٦ ق
٧٥٨	مشاهدة مأمور الضبط القضائي السيارة المبلغ بسرقتها وبها المتهمين الثلاثة تتوافر به حالة التلبس بالجناية يبيح القبض .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ ق
١٧٧	محال صناعية وتجارية وجوب اشتغال حكم الإدانة في جريمة إدارة محل دون ترخيص على وصف المحل موضوع الاتهام وبيان وجه نشاطه . إغفال ذلك . قصوره وإخلال بحق الدفاع .	١٤٢٠٠ لسنة ٦٠ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٠٢	الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الصناعية والتجارية من عدم جواز الطعن بطريق المعارضة على الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لهذا القانون . أصلح للمتهم . علة وأساس ذلك ؟ لحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها متى صدر قانون أصلح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	١٧٨٧١ لسنة ٦٠ ق
١٧	محاماة وجوب أن يكون لكل منهم بجناية محام يدافع عنه . أمر الدفاع متروك للمحامى ينصرف فيه بما يرضى ضميره وما تهوى إليه . خبرته .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق
٢٤١	شروط مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره . كون الطاعنة الأصل فى النزاع مع المدعى بالحقوق المدنية وأن ما ورد من عبرات سب وقذف بالشكوى والإنذارات المقدمة لجهاز المدعى العام الاشتراكى تعبر عن وجهة نظرها ومنسوبة إليها . قول محاميها أنه المسئول وحده عن ذلك . لا محل له .	١٣٧٨٤ لسنة ٦٠ ق
٤٧١	تعارض المصلحة بين المتهمين الذى يوجب أفراد محام لكل منهم يتولى الدفاع عنه . أساسه الواقع ولا ينبنى على احتمال ما كان يسع كل منهم أن يبديه من أوجه دفاع .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ ق
٥٢٤	اشتراط المادة ٥١ من قانون المحاماة . إخطار مجلس النقابة العامة أو الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام . إجراء تنظيمى لا يترتب البطلان على مخالفتها .	٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ ق
٥٩٧	عدم توكيل الطاعن محام للدفاع عنه . وقيام المحامى المنتدب بواجب الدفاع حسبما أملت عليه واجبات مهنته وتقاليدها . لا إخلال بحق الدفاع .	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٩٧	<p>ما يقرره الموكل بحضور موكله بمثابة ما يقرره الموكل . ما لم ينفعه بنفسه بالجلسة . أساس ذلك ؟ .</p> <p>الدفاع وإن تعدد المدافعون . وحدة لا تتجزأ . ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم .</p> <p>عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع انقسم على وكيليه .</p> <p>إغفال المحكمة الرد على طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ونزول آخر عنه . لا إخلال بحق الدفاع .</p> <p>محضر الجلسة</p>	٢٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٣٧٢	<p>لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع كاملا . مادام لم يتمسك صراحة بإثباته ادعاء الطاعن مصادرة حقه في الدفاع . لازمه . تقديم الدليل على ذلك وتسجيل المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم .</p> <p>محضر الجلسة يكمل الحكم في خصوص بيان المحكمة التي صدر منها والهيئة التي أصدرته وأسماء الخصوم في الدعوى .</p> <p>لا يقبل النعى على الحكم بالبطلان لإغفاله إثبات اسم المدعى بالحقوق المدنية . مادام أثبت ذلك بمحضر الجلسة .</p> <p>أثر خلو ديباجة الحكم ومحضر الجلسة من اسم المحكمة . اعتبار الحكم كأن لا وجود له .</p>	٦٠٩٦٨ لسنة ٥٩ ق
٦٩٧	<p>الخطأ في بيان طلبات النيابة بديباجة الحكم . لا يعيبه .</p>	٢٩١٩ لسنة ٦٢ ق
٥٤	<p>محكمة الجنايات :</p> <p>من الجائز ندب رئيس المحكمة الابتدائية في حالة الاستعجال للجلوس بمحكمة الجنايات لدور من أدوار انعقادها . أساس ذلك وحده ؟</p>	٢٣٩١٠ لسنة ٦٥ ق
٢٤٥	<p>حق التصدي من سلطة محكمة الجنايات . عدم التزامها بإجابة طلبات الخصوم في شأنه . أساس ذلك ؟</p>	٢١١١ لسنة ٦٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٩٧	ما يقرره الوكيل بحضور موكله . بمثابة ما يقرره الموكل . ما لم ينقه بنفسه بالجلسة . اساس ذلك ؟ الدفاع وإن تعدد المدافعون . وحدة لا تتجزأ . ما لم يكن الدفاع مقسما بينهم . عدم تمسك الطاعن بأن الدفاع انقسم على وكيليه . اغفال المحكمة الرد على طلب تمسك به أحد المدافعين عنه ونزول آخر عنه . لا إخلال بحق الدفاع .	٢٩١٩ لسنة ٦٢ق
٧٣٥	ادانة الحكم الطاعن بجنحة الضرب البسيط المرتبطة بجناية القتل العمد الحالة معها . فصل من المحكمة في دعوى مختصة بنظرها .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
١٧	محكمة الموضوع أولا : سلطتها في تقدير الدليل : استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مادام سائغا . كمية الموضوع وزن أقوال الشهود . أخذ المحكمة بأقوال الشهود ؟ مفاده ؟ المجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين . غير جائز أمام النقض .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق ١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
١٧	كمحكمة الموضوع الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت من حقيقة وتمثل الواقع في الدعوى .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	إدراك معاني إشارات المجنى عليه الأبيكم . موضوعي . حد ذلك ؟	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	حق المحكمة في تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن إليه منها وإطراحه ما عداه . علة ذلك ؟ عدم التزامها بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها . اغفال المحكمة رواية والد المجنى عليه أن أبناها يرتدى سرولا . لا يعيب الحكم مادامت لم تعتمد في قضائها على تلك الواقعة .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧	الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . لا يستوجب ردا صريحا .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	تأخر والده المجنى عليه في الإبلاغ . لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقوالها مادامت اطمأنت إليها .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	عدم التزام المحكمة بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود . إلا ما تقيم عليه قضاءها .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
	مفاد عدم تعرض المحكمة لأقوال بعض من سئلوا بالتحقيقات .	
١٧	عدم التزام المحكمة بنذب خبر آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبر . مادام استنادها في الرأي الذي انتهت إليه لا يجافي المنطق والقانون .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	لا يعيب الحكم التفاته عن الصلح الذي تم بين والد المجنى عليه والمتهم . علة ذلك ؟	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	إطمئنان المحكمة إلى ما ورد بالتقريرين الطبيين المقدمين في الدعوى المجادلة في ذلك . غير جائز .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	علاقة السببية في المواد الجنائية . تقدير توافرها . موضوعي .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
	مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن وإصابات المجنى عليه في جريمة هتك العرض بالقوة .	
١٧	لحكمة الموضوع التدليل على ثبوت الجريمة المسندة إلى المتهم بسوابقها ولواحقها من القرائن والأمارات التي تشهد بقيامها وإسنادها للمتهم مع المجادلة في ذلك أمام النقض . لا تصح .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	منازعة الطاعن في عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧، ٢٦٩ عقوبات لانتفاء وصف ملاحظة المجنى عليه عن الطاعن جدل موضوعي . غير جائز أمام النقض .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
٢٦	مثال لتسبيب في الرد على دفع ببطلان تقرير العامل لعدم تسببيه	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق ٢٩٢٤٢ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٦	لا يعيب الحكم تناقض أقوال الشهود . مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه .	١٧٠٢ لسنة ٦٦ق
٤٣	تقدير الشبهة التي تخول التفتيش بقصد التوقي والتحوط من شر من قبض عليه . متوط بالقائم به تحت إشراف محكمة الموضوع . حد ذلك ؟	٥١٦ لسنة ٦٥ق
٥٤	الدفاع الشرعى لم يشرع لمعاقبة المعتدى وإنما لرد العدوان مثال لتسبيب سائغ للرد على الدفاع بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس .س	٢٣٩١٠ لسنة ٦٥ق
٢٤٥	عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها . عدم التزامها بسرد روايات الشاهد إن تعددت . لها أن تورد منها ما تطمئن إليه وإطراح ما عداه .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٦٧٧	للمحكمة الأخذ باعتراف المتهم فى تحقيقات النيابة . وإن عدل عنه . مادامت قد اطمأنت إلى . صدقه وما طبقته لما أوقع .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ق
١٣٣	عدم التزام المحكمة بتدب خبر آخر فى الدعوى لإعادة المضاهاة مادامت أن الواقعة وضحت لديها . المجادلة فيما اطمأنت إليه المحكمة من صحة المضاهاة وما انتهى إليه تقرير الخبير . غير مقبولة .	٢٥٦ لسنة ٦٦ق
١٣٣	إجراءات التحريز . تنظيمية لا يترتب البطلان على مخالفتها مجرد التأخير فى اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحريز . لا يمنع المحكمة من الاطمئنان إليه . لا يقبل النعى على المحكمة اطمئنانها إلى سلامة وصحة إجراءات التحريز وأن أوراق الاستكتاب الذى أجرته النيابة هى التى تمت المضاهاة عليها وأخذها بنتيجة التقرير . غير مقبول .	٢٥٦ لسنة ٦٦ق
١٧٢	للمحكمة التعول على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى . مادامت قد اطمأنت إليها . تناقض الشاهد . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الإدانة من أقواله بما لا تناقض فيه	١٨٠٣١ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧٩	القصد الجنائي في جريمة التزوير . موضوعي لا يلزم التحدث عنه صراحة في الحكم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه . النعي بانتفاء القصد الجنائي لدة المتهمين لا يجوز إثارته أمام النقض . مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بانتفاء القصد الجنائي لدى الطاعنين في جريمة الاشتراك في تزوير في محرر رسمي .	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ ق
٢٢١	تحوط الجاني . بعدم ذكره اسم المجنى عليه صراحة في العبارات المنشورة لا يمنع المحكمة من أن تتعرف على الشخص المقصود بها . المجادلة في ذلك غير مقبولة .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٢١	كمحكمة الموضوع استخلاص القصد الجنائي في جريمة القذف والسب . مادام سائغا .	٨٣٣٤ لسنة ٦١ ق
٢٣٣	جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٤٥	للمحكمة التعويل على اقوال شهود الإثبات والإغراض عن قالة شهود النفي قضاؤها بالإدانة لأدلة الثبوت . مفاده ؟	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع . ما يكفي لتوافرها ؟ شرط الحادث القهري . ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	خطأ المحكمة في تسمية اقوال المتهم إقرارا . لا ينال من سلامة الحكم طالما أنها لم ترتب عليه وحدة الأثر القانوني للاعتراف . أخذ الحكم بالمستندات التي اطمأن إليها وإطراحه لأخرى قدمها الطاعنون . لا يعيبه .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	الدفع بنفي التهمة . استفادة الرد عليه من أدلة الثبوت التي أوردتها المحكمة . عدم جدوى تمسك الطاعنين بمساهمة آخرين في ارتكاب الجريمة . مادام ذلك لا يحول دون مساءلتهم عنها .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٤٥	عدم التزام المحكمة بنسب خبر آخر أو لجنة من الخبراء . مادامت الواقعة وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة لذلك .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٤٥	عدم حلف أعضاء اللجنة اليمين القانونية قبل مباشرة عملها . لا ينال منه . أساس ذلك ؟ لمحكمة الموضوع الاستناد إلى تقرير اللجنة المشكلة التي لم يحلف أعضائها اليمين القانونية . متى كان مطروحا على بساط البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة .	٢١١١ لسنة ٦٧ق
٢٨١	التلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . كفايته لتوافر حالة التلبس . تقدير ذلك . موضوعي . مادام سائغا . مثال لتسبيب سائغ في توافر حالة التلبس في جريمة سرقة بالإكراه	٤١٢١ لسنة ٦٦ق
٢٨٩	جريمة الاختلاس أو الاستيلاء على المال العام المنصوص عليها في الباب الرابع من قانون العقوبات . لا يشترط لإثابتها طريقة خاصة يكفى . اقتناع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم إليها .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٢٨٩	عدم التزام المحكمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو إعادة مناقشته . مادام استنادها إلى الرأى الذى انته إليه لا يجافى العقل والقانون .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٢٨٩	الطعن بالتزوير وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع عدم التزامها بإجابه . أساس ذلك ؟	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق
٣٦٩	المرجع فى تعرف حقيقة الفاظ السب أو القذف أو الإهانة بما يطمئن إليه القاضى . جد ذلك ؟	١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ق
٥٤٥	الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش . استفادة الرد عليه من اطمئنان المحكمة إلى وقوعها بناء عليه .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
٣٩٠	وجوب تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيتها لبحث توافر جريمة من جرائم النشر أو عدم توافرها المتسور على عبارات اشتمال الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة أو خاصة وأخرى مقصودها التشهير . مقتضاه : الموازنة بين القصدين توصلا لأيهما كانت الغلبة فى نفس الناشر . تقدير ذلك . موضوعي . أساس ذلك ؟	٦٧٦١٧ لسنة ٥٩ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	لحكمة الموضوع أن تجزئ الاعتراف وتأخذ منه ما تطمئن إليه وتطرح ما سواه دون بيان العلة . لا يلزم ورود الاعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها . كفاية أن تستنتج الحكمة من الواقعة وعناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية . النعى على الحكم إغفاله ما استطرد إليه من أن الطاعن كان يحرز المخدر بقصد التعاطى غير مجد .	١٣٢٦٢ لسنة ٦٦ق
٧٥٨	الدفع بتلفيق التهمة أو باستحالة الرؤية أو بعدم معقولية تصوير الشهود للواقعة . كفاية إيراد أدلة الثبوت التى تطمئن إليها الحكمة . رداً عليه .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ق
٥٢٨	مناطق تحقق جريمة خطف أنثى بالتحويل أو الإكراه المؤثمة بالمادة ٢٩٠ عقوبات تقدير توافر ركن التحويل أو الإكراه . موضوعى . مادام سائفاً .	٢١١٣٨ لسنة ٦٦ق
٥٤٥	مناطق تحقق حالتى التمتع بالإعفاء طبقاً للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ الفل فى مدى أثر الإخبار فى تحديد أشخاص الجناة وتمكين السلطات من ضبطهم . موضوعى .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
٥٤٥	اطمئنان الحكمة إلى حدوث التفتيش فى مكان معين . موضوعى عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
٥٤٥	للمحكمة أن ترى فى تحريات الشرطة ما يسوغ الإذن بالتفتيش ولا ترى فيها ما يقنعها بأن المتهمين أفا تشكيلا عصابيا للإتجار فى المخدرات . المجادلة فى ذلك أمام النقض . غير جائز .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ق
٥٦٦	كل إجراء يقوم به مأمور الضبط القضائى فى الكشف عن الجريمة صحيح ما لم يتدخل بفعله فى خلق الجريمة أو التحريض عليها طالما بقيت إرادة الجانى حرة .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
٥٨٢	لا يقبل النعى على الحكمة إغفال الرد على دفاع الطاعن بطلب ندب خبر آخر أو لجنة أخرى . مادامت اطمأنت إلى الدليل المستمد من تقريرى لجنة النيابة العامة وقسم أبحاث التزييف والتزوير .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ق
٥٨٢	الاشتراك بالاتفاق يتكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٩٧	لا يلزم تقصى المحكمة أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها ما لم يدفع به أمامها . لا يجوز الدفع بوجود خلل في قوى المتهم العقلية لأول مرة أمام النقض .	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ق
٥٩٧	لا يلزم بيان موجب استعمال القاضى الرأفة والنزول عن درجة العقوبة المنصوص عليها قانونا . مجرد القول بوجود ظروف مخففة والإشارة إلى النص المستند إليه في تقدير العقوبة كفايته . أساس ذلك؟	٢٢٢٠٤ لسنة ٦٦ق
٦٤٠	قيد للنياحة وأمر الحفظ الصادر منها . لا حجج له في جريمة البلاغ الكاذب عن الجريمة المبلغ بها كذبا . البحث في كذب البلاغ أو صحته . موضوعي .	١٢٠٨٠ لسنة ٦١ق
٦٥٧	شرط تعيين خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي . كفايتهم وصلاحياتهم لأعمال القسم الذى يعينون به . المادتان ٢٥١٨ من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء .	٢٩٢٤٢ لسنة ٥٩ق
٦٦٧	لا يلزم ورد شهادة الشهود على الحقيقة المراد إثابتها بأكملها بجميع تفاصيلها على وجه دقيق . كفاية من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائغ تجربته المحكمة .	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ق
٦٧٧	مناط تحقق ظرف الاقتران بين جريمة الخطف والوقاع المنصوص عليه في المادة ٢٩٠ عقوبات . كفاية ارتكابهما في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن تقدير الرابطة الزمنية . موضوعي .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ق
٦٧٧	يتوافر ركن القوة في جريمة الوقاع . بارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضاها . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ق
٧٢٨	جرائم التزوير . لم يجعل لإثابتها طريقا خاصا .	٦٠٨٠٥ لسنة ٥٩ق
٧٣٥	عدم توافر حالة الدفاع الشرعي . متى أثبت الحكم أن المتهم هو الذى اعتدى على المجنى عليه . تقدير حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها . موضوعي .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٧٧	ثانيا : سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى :	٥١٨٩ لسنة ٦٨ ق
٣٦٤	مناط اعتبار السلاح ظرفا مشددا في السرقة ؟	١٥٢٧٤ لسنة ٦٠ ق
٥٦٦	نعي الطاعن بعدم انطباق المادة ١/٢٣ بند ج من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وانطباق المادة ٣/٣٤ من ذات القانون منازعة في صورة الواقعة التي اعتنقتها . جدل موضوعي في استخلاصها . غير مقبول .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ ق
٢٤٥	ثالثا : سلطتها في تعديل وصف التهمة : المحكمة لا تتقيد بالوصف الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . لها رد الواقعة بعد تمجيصها إلى الوصف القانوني الصحيح . دون لفت نظر الدفاع . شرطه . تعديل المحكمة لوصف التهمة المسندة إلى الطاعنين بجعلها إقامتهم لخزان مياه دون مراعاة الأصول الفنية في التصميم وفي التنفيذ وفي الإشراف عليه أعلى البناء محل الدعوى . مجرد بيان لوجه من أوجه كيفية ارتكاب جريمة تناوله الدفاع بالتنفيذ والمناقشة . تنبيه الدفاع إليه . غير لازم .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٨٩	حظر محاكمة الشخص عن ذات الفعل مرتين . رهن بأن يكون الفعل واحدا في المحاكمة وأن تملك المحكمة الأولى الفصل فيه بجميع أوصافه المختلفة وخاصة الجريمة الأشد . محاكمة المتهم عن الوصف الأخف . لا يحول دون محاكمته عن الجريمة الأشد مادامت المحكمة الأولى لم تكن تملك تعديل الوصف المرفوع به الدعوى أمامها .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق
٣٨٣	للنيابة العامة أن تطلب من المحكمة إضافة وقائع جديدة لم ترفع بها الدعوى بما يحدث تغيير في أساسها أو زيادة عدد الجرائم القائمة عليها . شرط ذلك ؟	١٥٤٩٤ لسنة ٦٠ ق
٤٧١	تقديم النيابة الطاعنين للمحاكمة بتهمة الاشتراك في تزوير مجررات رسمية تحديد الحكم لأفعال الاشتراك التي ارتكابها كل منهم . لا يعد وصفا جديدا . علة ذلك . وأثره ؟	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٠٢	<p>محكمة دستورية</p> <p>الحكم بعدم دستورية ما نصت عليه المادة ٣١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن الصناعية والتجارية من عدم جواز الطعن بطريق المعارضة على الأحكام الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة لهذا القانون . أصلح للمتهم . علة وأساس ذلك .</p> <p>لمحكمة النقض نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها متى صدر قانون أصلح للمتهم ينسرى على واقعة الدعوى . المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>	١٧٨٧١ لسنة ٦٠ ق
٢٤١	<p>مسئولية جنائية</p> <p>شرط مساءلة الشخص جنائيا عن عمل غيره . عمل المحامي . ماهيته ؟</p> <p>كون الطاعنة الأصيل في النزاع مع المدعى بالحقوق المدنية وأن ما أورد من عبارات سب وقذف بالشكوى والإنذارات المقدمة لجهاز المدعى العام الاشتراكي تعبر عن وجهة نظرها ومنسوبة إليها . قول محاميها أنه المسئول وحده عن ذلك . لا محل له .</p>	١٣٧٨٤ لسنة ٦٠ ق
٢٤٥	<p>ما يكفي رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الواقع . ما يكفي لتوافرها ؟</p> <p>شرط الحادث القهري . ألا يكون للجاني يد في حصول الضرر أو في قدرته منعه .</p>	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	<p>ضمان المقاول والمهندس المعماري لتهدم البناء والعيوب التي تهدد سلامته . اقتصراره على المسؤولية المدنية دون الجنائية . أساس ذلك ؟</p>	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٧١٢	<p>طاعة الرئيس . لا تمتد بحال إلى ارتكاب الجرائم . مؤدى ذلك ؟</p> <p>عدم جدوى نعى الطاعن بأنه مجرد عامل وأنه مجبر على الانصياع لما يصدر إليه من تعليمات وأوامر واجبة النفاذ من رؤسائه . مادام فعل الرشوة واشتراكه فيه عمل غير مشروع ونية الاجرام فيه واضحة .</p>	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٢٠	السبب أو الباعث لا أثر له على المسؤولية الجنائية في صدد المادة ٣٣٧ عقوبات .	١١٨٢٣ لسنة ٦١ق
٧٧٢	السداد اللاحق لوقوع الاختلاس . لا يؤثر في قيامها .	١٧٨٩١ لسنة ٦٦ق
٧٧٢	عدم جدوى تمسك الطاعن بوجود متهم آخر في الدعوى . طالما أنه لا يجول دون مساءلته اللتين دين بهما .	١٧٨٩١ لسنة ٦٦ق
	معارضة	
٦٤٤	مناط اعتبار حضوريا اعتباريا بمقتضى المادة ٢٣٩ .	١٦٣٩٨ لسنة ٦٠ق
٦٤٤	شرط قبول المعارضة في الحكم الحضورى في الاعتبارى القضاء بعدم جواز المعارضة . تأسيسا على أن الحكم حضوري جائز استئنافه صحيح في القانون . أساس ذلك ؟	١٦٣٩٨ لسنة ٦٠ق
	مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك . خطأ يوجب نقضه وتصحيحة والقضاء بتأييد الحكم المستأنف . حده . الا يضار الطاعن بطعنه . المادة ٤٣ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	
٦٥٤	تقديم المدافع عن الطاعنة عذر تخلفها عن الحضور جلسة المعارضة يوجب على المحكمة التصدي له بالقبول أو الرفض . اغفال ذلك . إخلال بحق الدفاع .	٤٥٢٤ لسنة ٦١ق
٦٥٤	أثر فقد الشهادة المرضية المقدمة من الطاعنة من ملف القضية نتيجة إهمال لا دخل لإرادتها فيه . عدم سريان ميعاد الطعن بالنقض إلا من يوم علم الطاعنة رسميا بالحكم .	٤٥٢٤ لسنة ٦١ق
٨٠٩	عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح المادة ٣٠ من قانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	١٩٩٧٩ لسنة ٦١ق
	جواز المعارضة في الحكم . أثره : عدم قبول الطعن عليه بالنقض . أساس ذلك ؟	
٨٠٣	تعرض الحكم المطعون فيه بأسبابه لدفاع الطاعن الموضوعى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فيها . انتهاؤه في منطوقه إلى قبول المعارضة شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه القاضى بعدم قبول الاستئناف شكلا . خطأ واضطراب يوجب نقضه .	٧٠٨٩ لسنة ٦١ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	مادة مخدرة	
٥٦٦	اطمئنان المحكمة إلى أن المخدر الذي أرسل للتحليل هو الذي صار تحليله وإلى النتيجة التي انتهى إليها قضاؤها بناء على ذلك ودون النظر إلى الخلاف في الوزن . لا عيب .	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
٦٢٩	كمية المخدر المضبوط لا يدل بذاته على انتفاء أو توافر أحد القصور الخاصة .	٢١٦٥٤ لسنة ٦٦ق
٦٢٩	نعي الطاعن في شأن كمية المخدر المضبوط وترشيحها لتوافر قصد التعاطي . جدل حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى . غير جائز أمام النقض .	٢١٦٥٤ لسنة ٦٦ق
٧٨٩	المظاهر الخارجية التي تنبئ بوقوع الجريمة . يستوى في تبيانها أن تكون المادة المخدرة قد سقطت من الشخص تلقائيا أو تعمد إسقاطها . أساس ذلك	١٣١٤ لسنة ٦٠ق
	نقض	
٦٠	أولا : التقرير بالطعن وإبداع الأسباب : يجب توقيع أسباب الطعن المرفوعة من المحكوم عليهم من محام مقبول أمام النقض . المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . توقيع الأسباب بإمضاء غير مقروء . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .	١٢٧٢٠ لسنة ٦٠ق
٤٧١	التقرير بالطعن دون إبداع الأسباب . أثره : عدم قبول الطعن شكلا	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٥٧٦	عدم تقديم الطاعن أسباب الطعن . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .	٢٠٩٩٨ لسنة ٦٣ق
٧٩٦	التقدير بالطعن من رئيس نيابة . غير كاف . مادام لم يثبت به اسمه مقرونا ببيان النيابة العامة التي يعمل بدائرتها . أساس ذلك ؟ التقرير بالطعن يترتب عليه دخول الطعن في حوزة المحكمة واتصالها به أثر خلو التقرير بالطعن من بيان دائرة اختصاص المقرر . عدم قبول الطعن شكلا	٢٧٠٢٤ لسنة ٦٣ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٥٥	مخالفة الطاعن الأصول المعتادة لإثبات حصول إيداع أسباب طعنه في الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .	٢٦٠٦٢ لسنة ٦٦ق
٦٧٧	ثانيا : ميعاد الطعن : محكمة النقض تتصل بالدعوى المحكوم فيها بالإعدام . دون التقييد بميعاد محدد . أساس ذلك ؟	٥١٨٩ لسنة ٦٨ق
٢٥٠	لا تجدى الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وإيداع الأسباب في امتداد ميعاد الطعن وإن تأخر على الحكم بما يفيد إيداعه بعد الميعاد . علة ذلك ؟ التقرير بالطعن وإيداع أسبابه بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .	٢٨٩٧٧ لسنة ٥٩ق
٤٤٥	إيداع أسباب الطعن بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلا يجب إيداع لتقرير بالأسباب في نفس الميعاد المقرر للطعن .	١٦٤٩١ لسنة ٦٦ق
٤٤٥	مرضى محامى الطاعن لا يجادل دون تقديم أسباب الطعن في الميعاد	١٦٤٩١ لسنة ٦٦ق
٤٥٢	التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب بعد الميعاد . أثره عدم قبول الطعن شكلا . وجود تعديل بالشهادة المرضية الرسمية دليلا لعذر الطاعن ظاهر للعين المجردة . كفايته لإطراحها	٢٧٢٢١ لسنة ٦٢ق
٦٥٧	امتداد ميعاد الطعن بالنقض إذا صادف نهايته عطلة رسمية إلى اليوم التالى لنهاية هذه العطلة .	٢٩٢٤٢ لسنة ٥٩ق
٧٢٨	لا يقبل تقديم مذكرة إضافية بأسباب الطعن بعد الميعاد . أساس ذلك ؟	٦٠٨٠٥ لسنة ٥٩ق
١٦٢	ثالثا : الصفة والمصلحة في الطعن : لا يجوز التقرير بالطعن من وكيل . إلا بمقتضى توكيل رسمى أو بورقة عرفية مصدق فيها على الإمضاء .	٥٢٨٥ لسنة ٦٢ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٦٢	التوكيل الصادر من بلدة أجنبية يجب أن يصدق عليه من وزارة الخارجية لتلك البلدة والقنصلية المصرية بها . أساس ذلك وعلمته ؟ التقرير بالطعن بموجب توكيل عرّفى مصدق عليه من وزارة الخارجية بالبلدة الأجنبية والقنصلية المصرية بها . اثره : عدم قبول الطعن شكلا .	٥٢٨٥ لسنة ٦٢ ق
١٧٢	عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم بالنسبة لجريمة إحراز سلاح أبيض دون مسوغ . مدامت العقوبة المقضى بها مبررة بثبوت ارتكابه جريمة الشروع فى سرقة من طريق عام مع حمل سلاح .	١٨٣١ لسنة ٦٦ ق
١٧٩	لا مصلحة للطاعنين فى النعى على الحكم خطأه فى ذكر مادة العقاب . مدام قد أفصح فى مدوناته عن الواقعة التى دانهم بها بما ينطبق عليها حكم مواد العقاب المنطبقة وأن العقوبة التى أنزلها عليهم تدخل فى الحدود المقررة لتلك المواد .	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ ق
٢٨١	لا مصلحة الطاعن فى النعى على الحكم بشأن جريمة الاتفاق الجنائى . مدام الحكم قد أثبت فى حقه مقارفته جريمة السرقة بالإكراه . وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأخيرة عملا بنص المادة ٣٢ عقوبات .	٤١٢١ لسنة ٦٦ ق
٢٨٩	عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور بشأن التدليل على جريمة التزوير . مدام قد دانه بجريمة الاختلاس . وأوقع عليه عقوبتها باعتبارها الجريمة الأشد عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق
٣٦٩	لا يجوز الطعن فى الحكم ممن قضى له بطلانته . علة ذلك ؟	١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ ق
٤٥٦	لا صفة لغير من وقع عليه القبض أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه . علة ذلك ؟ لا يجوز الطعن بالبطلان على الدليل المستمد من قبض أو تفتيش باطل إلا ممن شرعت الأوضاع القانونية لحمايتهم .	١٦٧٠١ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٧١	النعي بعدم تحرير الطاعنين لبيانات أو ختم المحررات المصطنعة غير مجد . مادام أن الحكم قد دانهم عنها بصفقتهم شركاء فيها . أساس ذلك ؟	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٤٧١	لا مصلحة الطاعن في النعي على الحكم بشأن جريمة استعمال الحرر المزور . مادام الحكم قد دانته عن جريمة الاشتراك في تزوير محررات رسمية وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأخيرة عملاً بنص المادة ٣٢ عقوبات .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٥٢٤	النعي بتغيير صفة الطاعن من فاعل إلى شريك دون ثبوت نظر الدفاع غير مجد . ما دامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلي .	٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ق
٥٤٢	عدم جدوى طعن النيابة في الحكم الصادر في الإشكال بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه . مادام قد قضى في الطعن فيه بالنقض . بعدم قبوله شكلاً . هلة ذلك ؟	١٨٤٧١ لسنة ٦٣ق
٥٦٦	عدم جدوى النعي على الحكم بالقصور في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف طالما لم يستند في الإدانة إلى دليل مستمد منه	٢٠٨٩٩ لسنة ٦٦ق
٥٩٧	عدم جدوى نعي الطاعن على الحكم بالقصور بشأن ظرف سبق الإصرار مادامت العقوبة عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للقتل العمد مجردة من سبق الإصرار . تقدير العقوبة . مداره . ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الطاعن لا الوصف القانوني الذي تكيفه المحكمة . إعمال المحكمة حقها في استعمال الرأفة بالتطبيق لنص المادة ١٧ عقوبات مفاده : تقديرها العقوبة التي تتناسب مع الواقعة وظروفها .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦١٤	نعى الطاعن على الحكم بشأن جريمة الاشتراك في تزوير الشهادة الطلاق بعد أن عدلت وصف التهمة إلى اشتراكه في تزوير وثيقة الزواج . غير مقبول .	٢٣٣٧٨ لسنة ٦٦ق
٦٥٧	عدم جدوى نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه بالقصور بشأن جريمتي التزوير في محرر عرفي والاستحصال بغير حق على خاتم إحدى الجمعيات مادام أنه اعتبر الجرائم المسندة إليه جريمة واحدة .	٢٩٣٤٢ لسنة ٥٩ق
٦٩٧	لا مصلحة الطاعن في تعيب الحكم في خصوص جريمة الحصول خلسة على تسجيل أحاديث للمجنى عليها تتضمن أمور مخلة بالشرف . مادام دانه بجريمة أخرى عقوبتها أشد . عملاً بالمادة ٢٢ عقوبات .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ق
٧٧٢	عدم جدوى النعى على الحكم بالقصور بعدم اطلاع المحكمة على الأوراق المدعى بتزويرها . مادام قد أوقع على الطاعن العقوبة المقررة لجريمة الاختلاس باعتبارها الأشد عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .	١٧٨٩١ لسنة ٦١ق
٧٧٢	عدم جدوى تمسك الطاعن بوجود متهم آخر في الدعوى . طالما أنه لا يحول دون مساءلته عن الجريمتين اللتين دين بهما .	١٧٨٩١ لسنة ٦١ق
٢١٦	رابعاً : ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام : الحكم بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . غير منه للخصومة أو مانع من السير فيها . الطعن فيه بطريق النقض . غير جائز .	١٣٥١٩ لسنة ٥٩ق
٣٤٧	عدم جواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة في المخالفات جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معا وإن تميزت الواقعة في كل منهما عن الأخرى .	١٢٥٥١ لسنة ٦٠ق
٣٦٩	لا يجوز الطعن في الحكم ممن قضى له بطلانيته . علة ذلك ؟	١٦٣٨٧ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٢٠	للمدعى بالحقوق المدنية الرجوع إلى ذات المحكمة التي فصلت في الدعوى الجنائية إذا هي أغفلت الفصل في التعويضات . أساس ذلك ؟ عدم جواز الطعن إلا فيما فصلت فيه محكمة الموضوع. نعي الطاعنة على المطعون فيه إغفاله الفصل في دعواها المدنية . غير جائز . لعدم صدور حكم قابل لها في خصوصها .	١١٨٢٢ لسنة ٦١ ق
٦٧٥	الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . غير جائز . إلا إذا عليها منع السير في الدعوى	٢٣٥٣١ لسنة ٦٦ ق
٧٩٦	الحكم الحضورى الاعتبارى يكون قابلاً للمعارضة إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور لم يستطع تقديمه قبل الحكم . عدم جواز الطعن بالنقض إلا في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح . المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . جواز المعارضة في الحكم . اثره . عدم قبول الطعن عليه بالنقض . أساس ذلك ؟	٢٧٠٢٤ لسنة ٦٣ ق
٤٣	خامساً : الطعن بالنقض للخطأ في تطبيق القانون : وضع المتهم يده في فتحة جلاببه . لا يقوم بذاته داعياً للتخوف من استعمال سلاح في مواجهة الضابط . تجاوز الضابط الغرض الذى شرع من أجله التفتيش . يبطله . أساس ذلك ؟	٥١٦ لسنة ٦٥ ق
١٦٤	تغريم المطعون ضده بقدر ما لم يقم بإسداده من المبلغ المختلس . خطأ في القانون . يوجب النقض والتصحيح . المادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .	١٢٣٤ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٢٧	ثبوت أن واقعتى التزوير مختلفتين وتمتا بناء على نشاط إجرامى خاص مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون .	٨٧٢٧ لسنة ٦٠ق
٣٧٦	قضاء الحكم المطعون فيه بسقوط استئناف الطاعن المحكوم عليه ابتدائيا بالغرامة لعدم تقدمه للتنفيذ . خطأ فى تطبيق القانون . حجب الخطأ محكمة الموضوع عن بحث شكل الاستئناف وموضوعه . أثره وجوب أن يكون النقض مقرونا بالإعادة .	١٥٢٤٠ لسنة ٦١ق
٤٠٥	القضاء ببراءة الطاعن من تهمة بناء بدون ترخيص وغير مطابق للمواصفات اتخاذ الحكم من فعل البناء أساسا لإدانة الطاعن بجرائم القتل والإصابة الخطأ والإتلاف بإهمال . خطأ فى القانون . يوجب نقضه وتصحيحه والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .	٢٣٦٣٤ لسنة ٦٧ق
٦٢٩	ماهية المصادرة فى حكم المادة ٣٠ عقوبات . مراد الشارع بالنسبة للأدوات ووسائل النقل التى استخدمت فى ارتكاب الجريمة ؟ إثبات الحكم المطعون فيه استخدام السيارة المضبوطة فى ارتكاب جريمة حيازة المخدر . عدم منازعة المطعون ضده الثانى فيما أورده الحكم من أنه مالكها إغفال القضاء بمصادرتها . خطأ فى القانون . يوجب تصحيحه .	٢١٦٥٤ لسنة ٦٦ق
٦٤٤	إغفال الحكم الاستئنافى الفصل فى شكل المعارضة وتصديده لموضوع الدعوى خطأ فى القانون . علة ذلك ؟	١٦٣٩٨ لسنة ٦٠ق
٤٧١	سادسا أسباب الطعن :	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق ١١٨٣٢ لسنة ٦١ق
٣٤٧	ما يقبل من أسباب الطعن : دفاع الطاعن أن سبب التوقف عن العمل خارج عن إرادته وهو اعتقاله جوهرى . وجوب إيراده والرد عليه . علة ذلك ؟	١٢٠٥٥١ لسنة ٦٠ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٥٠٧	دفاع الطاعن أن المسكن لم يكن مفتوحاً لألعاب القمار بغير تمييز . جوهري . إغفال الحكمين المستأنض والطعون فيه له إيرادا وردا عليه وعدم تمحيص المستندات المقدمة من الطاعن تأييدا له . قصور .	٢٢٠٧٥ لسنة ٦٢ق
٧٠٩	إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى ما شهد به آخر رغم اختلاف الشهادتين في شأن واقعة جوهريّة . قصور وخطأ في الإسناد . يبطله .	١١٣٠٧ لسنة ٦٦ق
٧٠٩	دفاع المتهم بوجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . جوهري . على المحكمة تحقيقه والرد عليه بما ينفيه . إغفال ذلك . قصور .	٢٥٤٥١ لسنة ٦٦ق
٧٢٣	دفاع المتهم بوجود فارق كبير بين وزن المخدر عند ضبطه ووزنه عند تحليله . جوهري . على المحكمة تحقيقه والرد عليه بما ينفيه . إغفال ذلك . قصور	٢٥٤٥١ لسنة ٦٦ق
٧	ما لا يقبل من أسباب الطعن : لا يجوز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها .	١١٢٤٨ لسنة ٦٥ق
١٣٣	تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح سببا لنعي على الحكم .	٢٥٦ لسنة ٦٦ق
٤٩٦	لا يجوز النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها .	١٧٢٥٥ لسنة ٦٦ق
١٧	إدراك معاني إشارات المجنى عليه الأبكى . موضوعي . حد ذلك ؟	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	لا محل للنعي على الحكم عدم مناقشته الطبيب الشرعي في التقرير المقدم منه . مادام الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ذلك .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	شرط لجوء القاضي في تقدير السن إلى أهل الخبرة . أن تكون هذه السن . غير محققة بأوراق رسمية . لا يقبل النعي على الحكم عدم تعويله على التقويم الهجري في تقدير عمر المجنى عليه . مادام استند في ذلك إلى شهادة ميلاده الرسمية .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧	منازعة الطاعن في عدم توافر الظرف المشدد النصوص عليه بالمادتين ٢٦٧، ٢٦٩ عقوبات لانتفاء وصف ملاحظة المجنى عليه عن الطاعن . جبدل موضوعي . غير جائز أمام النقض .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	جواز سماع الشهود الذين لم يبلغ سنهم أربع عشرة سنة بدون حلف يمين . للقاضي الأخذ بأقوالهم على سبيل الاستدلال إذا انس فيها الصدق . النعي على الحكم أخذه بأقوال المجنى عليه بحجة عدم استطاعته التمييز لصغر سنه . غير مقبول . علة ذلك وأساسه ؟ العبارة في المحاكمة الجنائية باقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة . مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر . غير جائز . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
١٧	تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إليها من مطاعن . موضوعي اطمئنان المحكمة إلى ما ورد بالتقريرين الطبيين المقدمين في الدعوى . الجادلة في ذلك غير جائزة	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
٤٧	النعي على المحكمة نظرها الدعوى على نحو متسرع . غير مقبول متى تبين أنها نظرت في جلسات متتابعة واستغرقت الوقت الكافي لنظرها .	٧٧٦٧ لسنة ٦٢ق
٦٩٧	للمحكمة الأخذ برواية منقولة عن آخر . متى اطمأنت إليها الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ق
٤٧١	وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم موضوعي . أخذ المحكمة بشهادتهم . مفاده ؟ تناقض الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل غير جائز . أمام النقض .	
١٢٢	النعى على الحكم بالقصور فى التدليل على مقارفة الطاعن لجريمة التزوير . غير مقبول . مادام قد أستظهر اتفاق الطاعن والمحكوم عليه الآخر على تزوير التوكيل المنسوب للمجنى عليه .	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق
١٢٣	نعى الطاعن عدم إرفاق أصل التوكيل المزور أو صورته أو إجراء المضاهاة عليهما . غير مجد . مادام أن تزويره توقيع المجنى عليها فى دفتر التصديق على التوقيعات والذى يصلح لاتخاذ شهادة منه بصدور التوكيل المزور كاف لإثبات التزوير فى حقه . أساس ذلك ؟	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق
١٢٣	تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن موضوعى عدم التزام المحكمة بنسب خبر آخر فى الدعوى إعادة المضاهاة . مادامت أن الواقعة وضحت لديها . المجادلة فيما اطمأنت إليه المحكمة من صحة المضاهاة وما انتهى إليه تقدير الخبر غير مقبولة .	٢٥٦ لسنة ٦٦ ق
١٧٩	الاشتراك فى التزوير . تمامه دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة كفاية اعتقاد المحكمة توافره من ظروف الدعوى وملابساتها مادام سائغا . الجدل الموضوعى فى تقدير الدليل غير جائز . أمام النقض . مثال لتسبيب سائغ للتدليل على توافر الاشتراك فى التزوير .	٦٧٢٢ لسنة ٦٦ ق
١٧٢	عدم التزام المحكمة أن تورد من اقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها عدم من التزامها ببرد روايات الشاهد المتعددة . حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .	١٨٣١ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧٢	<p>للمحكمة التعويل على اقوال الشاهد في أية مرحلة من مراحل الدعوى ما دامت قد اطمأنت إليها .</p> <p>تناقض الشاهد . لا يعيب الحكم . مادام استخلص الإدانة من اقواله بما لا يتناقض فيه .</p> <p>الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض</p> <p>عدم إعلان المتهم لحضور جلسة المحاكمة أمام محكمة الجنايات خلال الأجل المحدد . لا يبطله ذلك ؟</p> <p>المواعيد الخاصة بتكليف المتهم بالحضور أمام مرحلة الإحالة وأمام محكمة الجنايات . شرعت لمصلحته عدم تمسكه بها أمام محكمة الموضوع . اعتباره متنازلا عنها . إثارة ذلك لأول مرة أمام النقض . غير جائز .</p> <p>القصد الجنائي في جريمة التزوير . التحدث عنه صراحة في الحكم . غير لازم . مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .</p> <p>النعي بانتفاء القصد الجنائي لدى المتهمين . جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز إثارتها أمام النقض .</p> <p>مثال لتسبيب سائق للرد على الدفع بانتفاء القصد الجنائي في جريمة الاشتراك في تزوير في محرر رسمي .</p>	<p>١٨٣١ لسنة ٦٦ ق</p> <p>٦٧٢٢ لسنة ٦٦ ق</p>
٢١١	<p>إجراءات التحريز . تنظيمية لا بطلان على مخالفتها .</p> <p>الجدل الموضوعي غير جائز أمام النقض .</p>	٦٤٤٧ لسنة ٦٦ ق
٢٣٣	<p>نعي الطاعن على المحكمة اطلاعها على صورة البطاقة الشخصية المضبوطة وعرضها عليه أو سلوك طريق معين في إثبات الجريمة . غير مقبول . مادام لم يطلب منها ذلك .</p>	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٣٣	<p>قضاء الحكم المطعون فيه بالتعويض المطالب به . النعي عليه في ذلك غير مقبول .</p>	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٢٢	حسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه إيراد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على وقوع الجريمة المسندة إلى المتهم . تحقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه . غير لازم التفاته عنها . مفاده ؟ الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	إثبات الحكم المطعون فيه أن الطاعن توصل إلى الاستيلاء على البضائع والمنتجات من المجنى عليهم بالطرق الاحتيالية . منازعته بأن البضائع سلمت إليه برضائهم . جدل موضوعي في تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	الأصل في المحاكمات الجنائية . اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه . له أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها . ما لم يقيدده القانون بدليل معين . جرائم التزوير لم يجعل القانون لإثباتها طريقا خاصا .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	منازعة الطاعن في دليل لم يعول عليه الحكم في مقارفته للجرائم التي دانه بها . غير مقبول .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٢٣	المأم المحكمة بواقعة الدعوى الاحاطة بالاتهام وإدانة الطاعن بالأدلة السابقة التي أخذت بها . المجادلة . غير مقبولة .	٢٨٢٣ لسنة ٦٦ ق
٢٤٥	المنازعة في الصورة التي اعتنقتها المحكمة للواقعة . جدل موضوعي في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها . غير جائز .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق
٢٤٥	خطأ المحكمة في تسمية أقوال المتهم إقرارا . لا ينال من سلامة الحكم طالما أنها لم ترتب عليه وحده الأثر القانوني للاعتراف .	٢١١١ لسنة ٦٧ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٨١	أخذ الحكم بالمستندات التي اطمأن إليها وإطراحه لأخرى قدمها الطاعنون . لا الجدل الموضوعي في تقدير الأدلة . غير جائز . أمام النقض . الدفع ببطلان عملية العرض التي أجرتها النيابة العامة لأول مرة أمام النقض . غير جائز . عدم قبول النعى على المحكمة عدم الرد على دفاع لم يثر أمامها .	٤١٢١ لسنة ٦٦ق
٢٨١	حق محكمة الموضوع في تجزئة الاعتراف واستنباط الحقيقة منه . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل غير جائز أمام النقض . مثال لتسبيب سائق في الرد على الدفع ببطلان الاعتراف .	٤١٢١ لسنة ٦٦ق
٢٨١	التلبس صفة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها . وجود مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة . كفايته لتوافر حالة التلبس . تقدير ذلك . موضوعي . مادام سائغا . الجدل الموضوعي . غير جائز أمام النقض .	٤١٢١ لسنة ٦٦ق
٢٨١	نعى الطاعن على الحكم خطأ . فيما نسبته للشاهدين الثالث والرابع من ضبط المتهم الأول بشقة المجنى عليهما في حين أن الشاهد الرابع أمسك به بالطريق العام إثر هروبه . غير مقبول . مادام أنه يتعلق بغيره من المتهمين .	٤١٢١ لسنة ٦٦ق
٧٣٥	الأدلة في المواد الجنائية إقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها .	١١٦٨٢ لسنة ٦٦ق
٢٨٩	تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى . موضوعي . من سلطة محكمة الموضوع هي الخبر الأعلى في الدعوى .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	عدم التزام المحكمة بإعادة المهمة إلى الخبير أو إعادة مناقشته . مادام استنادها إلى الرأي الذي انتهت إليه لا يجافى العقل والقانون .	
٢٨٩	الجدل الموضوعى فى تقدير الأدلة . غير جائز أمام النقض .	١٤٨٣١ لسنة ٦٥ ق
٦٢٠	الطعن بالتزوير وسيلة دفاع . خضوعها لتقدير محكمة الموضوع . عدم التزامها بإجابته . أساس ذلك .	٢٣٧٠ لسنة ٦٢ ق
٣٦٤	الجدل الموضوعى . غير جائز أمام النقض .	١٥٢٧٤ لسنة ٦٠ ق
	الدفع ببطلان الاعتراف . دون بيان أساسه . لا يجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟	
	تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة . لا يصح سببا للطعن على الحكم .	
	النعى على المحكمة فعودها عن إجراء لم يطلب منها .	
	إثارته لأول مرة أمام النقض . غير جائز .	
٦٦٧	الطلب الجازم . ما هيته ؟	٢٠١٠٧ لسنة ٦٦ ق
	نعى الطاعن على المحكمة عدم إجابته إلى طلب سماع شهود النفى أو الرد عليه . غير جائز .	
٣٩٠	وجوب تقدير مرامى العبارات التى يحاكم عليها الناشر وتبين مناحيها لبحث توافر جريمة من جرائم النشر أو عدم توافرها .	٤٧٦١٧ لسنة ٥٩ ق
	اشتمال المنشور على عبارات الغرض منها الدفاع عن مصلحة عامة أو خاصة وأخرى مقصودها التشهير .	
	مقتضاه ؟ الموازنة بين القصدين توصيلاً لآيهما كانت الغلبة فى نفس الناشر . تقدير ذلك . موضوعى .	
	أساس ذلك ؟	
	الجدل الموضوعى فى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز أمام محكمة النقض .	

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٣٩٧	مخالفة الحكم المطعون فيه قضاء محكمة النقض . لا يصح أن تكون وجهها للطعن إلا إذا كان محل المخالفة ومدعاه يصح في ذاته لأن يكون وجهها للطعن على الحكم .	١٤١٧١ لسنة ٦٤ ق
٤٢٢	استئناف أى من اطراف الدعوى عدا النيابة العامة . مؤداه ؟ إعادة طرح النزاع لمصلحته . أساس ذلك ؟ استئناف النيابة العامة الحكم الابتدائي . أثره ؟ استئناف الطاعن والنيابة العامة الحكم الصادر من محكمة أول درجة . قضاء المحكمة الاستئنافية بإلغاء الحكم الابتدائي وبعدم اختصاص محكمة الجنج بنظر الدعوى وإحالتها للنيابة العامة لأن الواقعة جنائية . النعى عليه في هذا الصدد . غير مقبول .	٢٠٢٨٢ لسنة ٦٦ ق
٤٢٢	عدم اسناد الحكم إلى الطاعن اعترافاً بحمل السلاح حال ارتكاب واقعة السرقة . النعى عليه بالخطأ في الاسناد في هذا الشأن . لا محل له .	٧٠٨٢ لسنة ٦٦ ق
٥٨٢	الأدلة في المواد الجنائية . إقناعية . للمحكمة الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها . للمحكمة الإعراض عن قالة شهود النفي . مادامت لا تثق بما شهدوا به . عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على أدلة النفي التي يتقدم بها المتهم استفادة الرد من أدلة الثبوت التي أوردتها . حسب الحكم إيراد الدلة المنتجة والتي تعحمل قضاءه . تعقب المتهم في كل جزئيات دفاعه . غير لازم عنها . مفاده : إطراحه لها . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها . غير جائز . أمام النقض .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق
٤٥٦	نعي الطاعن ببطالان اعتراف المتهم الأخير عليه أمام محكمة الموضوع . غير جائز إثارته أمام النقض .	١٦٧٠١ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٤٦٧	تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش موضوعي . عدم جواز المجادلة منه أمام النقض . مجرد الخطأ في بيان مهنة المتهم . أو محل إقامته في محضر الاستدلالات غير فادح في جدية ما تضمنه من تحرر .	١٣٣١٢ لسنة ٦٦ ق
٤٧١	إثبات الحكم توافر ركن العلم بتزوير المحررات لدى الطاعنين . كفايته للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى كل منهم . الجدل الموضوعي في تقدير الدليل . غير جائز . أمام النقض .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ ق
٤٩٦	عدم جدوى النعي على الحكم عدم إيراد مفردات المبلغ المختلس مجزأ . مادام لم ينازع الطاعن في مقدار ذلك المبلغ إيراد الحكم في مدوناته قيمة المبلغ المختلس مختلف عن الوارد بتقرير لجنة الجرد ومبلغ الغرامة المقضى بخ خطأ مادي لا يعيبه .	١٧٢٥٥ لسنة ٦٦ ق
٥٢٤	عدم جدوى النعي بتغيير صفة الطاعن من فاعل إلى شريك دون لفت نظر الدفاع . مدامت العقوبة المقضى بها عليه تدخل في حدود العقوبة المقررة للفاعل الأصلي .	٢١٠٩٦ لسنة ٦٦ ق
٥٤٥	الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط بناء على الأذن ردا عليه .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ ق
٥٤٥	قعود المتهم عن إبداء دفاعه الموضوعي أمام محكمة يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض . علة ذلك .	٢٠٨٣٩ لسنة ٦٦ ق
٥٨٢	الاشتراك بالإتفاق يكون من اتحاد نية الفاعل والشريك على ارتكاب الفعل المتفق عليه . النية من مخبات الصدور ودخائل النفس التي تقع تحت الحس . وليس لها امارات ظاهرة .	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٢٠	للقاضي الجنائي الاستدلال على الاتفاق بطريق الاستنتاج والقرائن إذا لم يعم دليل مباشر عليه مادام ذلك سائغا . الجدل الموضعى فى تقدير الدليل . غير جائز أمام النقض .	٢٣٧٠ لسنة ٦٢ق
٦٥٧	تقرير التلخيص مجرد بيان لأعضاء الهيئة الإلمام بمجمل وقائع الدعوى وظروفها . لم يرتب القانون على ما يشوب تقرير التلخيص من نقص أو خطأ بطلان الحكم . النعى بقصور التلخيص لا يجوز إثارته لأول مرة أمام النقض . علة ذلك ؟	٢٩٢٤٢ لسنة ٥٩ق
٦٥٧	نقض الحكم يعيد الدعوى إلى محكمة الإحالة بالحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم . عدم امتداد هذه القاعدة إلى وسائل الدفاع . نعى الطاعن على محكمة الإعادة عدم استجابتها للطلبات المبدأة فى المحاكمة الأولى أو الرد عليها . غير مقبول . مادام لم يتمسك بها أمامها . علة ذلك ؟	٢٩٢٤٢ لسنة ٥٩ق
٦٩٧	تعيين خبراء قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى شرطه . كفايتهم . لأعمال القسم الذى يعنون به ، المادتان ٣٥، ١٨ق من المرسوم بقانون ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الخبرة أمام القضاء . اطمئنان المحكمة لأقوال المجنى عليها . مفاده إطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . النعى بتناقض أقوال المجنى عليها وأقوال باقى الشهود فى قول مرسل مجهل دون تحديده . غير مقبول .	٣٩١٩ لسنة ٦٢ق
٧١٢	طاعة الرئيس فى مفهوم المادة ٦٣ عقوبات . عدم امتدادها إلى ارتكاب الجرائم . نعى الطاعن بارتكابه جريمة التزوير طاعة لأمر رئيسه . غير مجد . علة ذلك ؟	٢٤٩٤٧ لسنة ٦٦ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٧٥٨	النعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها . غير جائز . التحدى بالدفاع الموضوعى لأول مرة أمام النقض . غير مقبول .	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ق
٧٥٨	الاعتراف فى المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات . إثارة الطاعن ترك الإكراه إصابات به الأول مرة أمام النقض . غير جائز . وإن قرر بها بتحقيقات النيابة . علة ذلك ؟	٢٦١٣٦ لسنة ٦٦ق
٨١٥	الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المتهم المجلس لأول مرة أمام النقض . غير جائز . علة ذلك ؟	١٢٩٥٥ لسنة ٦٣ق
٨١٥	النعي بقيام عذر منع الطاعن من حضور جلسة المعارضة . غير مقبول . طالما أن محكمة النقض لا تطمئن للشهادة الطبية المقدمة منه .س	١٢٩٥٥ لسنة ٦٣ق
٤٣	نظر الطعن والحكم فيه : بطلان التفتيش . مقتضاه . بطلان الدليل المستمد منه . استطالة هذا البطلان إلى كل ما ضبط مع المتهم من مخدر وشهادة من أجراه خلو الدعوى من دليل صحيح على مقارفة المحكوم عليه للجريمة المسندة إليه . يوجب النقض . والقضاء ببراءته .	٥١٦ لسنة ٦٥ق
١٦٤	سداد المتهم كل أو بعض المبلغ المختلس أو قيمة الشئ المختلس كلها أو بعضها . لا يعفيه . من الغرامة المقررة بالمادة ١١٨ عقوبات . وإن أعفاه من الرد فى حدود ما قام بسداده .	١٢٣٤ لسنة ٦٦ق
٨٠٥	تغريم الطعون ضده بقدر ما لم يقيم بسداده من المبلغ المختلس . خطأ فى القانون . يوجب النقض والتصحيح المادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . قضاء المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة ٣/١٥٤ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . واجب التطبيق على واقعة الدعوى .	٢٩٢٨ لسنة ٦١ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٢٠٥	<p>مادامت لم تنقض بحكم بات . أساس ذلك ؟ - قضاء الحكم الملغون فيه بإدانة الطاعن استنادا إلى قرينة العلم التحكيمية التي قضى بعدم دستوريته وخلو الأوراق من دليل آخر سواها . أثراها . أثره . نقض الحكم والقضاء بإلغائه وبراءته . أساس ذلك ؟ أثر الطعن .</p> <p>إغفال ذكر اسم المدعى بالحقوق المدنية رغم جوهريته يؤدي إلى التجهيل به . يجوب نقض الحكم والإعادة في خصوص الدعوى المدنية .</p> <p>حسن سير العدالة ووحدة الأساس بين الدعويين الجنائية والمدنية يقتضى نقض الشق الخاص بالدعوى الجنائية . علة ذلك ؟</p>	١٣٤٠٩ لسنة ٦٠ ق
٣٤٧	<p>جواز الطعن بالنقض في الحكم الصادر في الجنحة والمخالفة معا وإن تميزت الواقعة في كل منهما عن الأخرى .</p>	١٣٥٥١ لسنة ٦٠ ق
٣٥٨	<p>عدم امتداد أثر نقض الحكم لمحكوم عليه صدر الحكم بالنسبة له حضوريا اعتباريا . علة ذلك ؟</p>	٧٤٧٦ لسنة ٦٣ ق
٣٧٨	<p>عدم امتداد أثر النقض لمن تأيد سقوط استئنافه . ولو اتصل به العيب الذي شاب الحكم . س</p>	١٧٩٠٦ لسنة ٦١ ق
٥٧٦	<p>جزاء الرد بدور مع موجه من بقاء المال المختلس أو المسئول عليه في ذمة المتهم حتى الحكم عليه . دفاع المتهم بسداد جزء من المبلغ المستولي عليه . جوهرى . وجوب أن تمحصة المحكمة وترد عليه بما يبرر رفضه . إغفال ذلك استنادا إلى أن الرد لا يؤثر على قيام الجريمة والزامها المتهمين جميعا برد كل المبلغ . قصور وإخلال بحق الدفاع .</p> <p>حسن سير العدالة . يوجب امتداد أثر نقض الحكم للمحكوم عليه الذي لم يقبل طعنه شكلا . نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه في جميع التهم المسندة للمحكوم عليهم مادام قد اعتبرها مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها .</p>	٢٠٩٩٨ لسنة ٦٦ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
٦٩١	إغفال المحكمة الاطلاع على الأوراق المالية المقول بتقليدها موضوع الدعوى عند نظرها . اثره . تعيب إجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم . علة ذلك ؟ اتصال الوجه الذى بنى عليه نقض الحكم بمحكوم عليه آخر لم يقرر بالطعن بالنقض ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . توجب امتداد أثر النقض إليه .	٢١٦٢٨ لسنة ٦٦ ق
٣٧٨	قضاء محكمة النقض بالسقوط لعدم تقديم الطاعة لتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية بناء على ما أبدته النيابة العامة ثبوت أن العقوبة مشمولة بإيقاف التنفيذ . اثره . رجوعها فى حكمها .	١٧٩٠٦ لسنة ٦١ ق
٥٨٢	عدم تقديم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية للتنفيذ قبل يوم الجلسة المحددة لنظر طعنه . اثره : سقوط الطعن . أساس ذلك ؟	٢٠٩٩٩ لسنة ٦٦ ق
	نيابة عسكرية النيابة العامة العسكرية . عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكرى . لها سلطات للنيابة العامة بالنسبة للدعاوى التى يختص بها رفع الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة العسكرية الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق فى الواقعة الحكم بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية . صحيح قانونا ولا سلب فيها لا اختصاص القضاء العادى	٤٥٥٠١ لسنة ٥٩ ق
١٧	هتك عرض علاقة السببية فى المواد الجنائية . علاقة مادية تبدأ بالفعل الذى قارفه الجانى وترتبط من الناحية بما يجب أن يتوقعة من النتائج المألوفة لفعله إذا أتاه عمدا . تقدير توافرها . موضوعى . مثال لتسبيب سائق للتدليل على توافر رابطة السببية بين الفعل المسند للطاعن وإصابات المجنى عليه فى جريمة هتك العرض بالقوة .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
١٧	منازعة في عدم توافر الظرف المشدد المنصوص عليه بالمادتين ٢٦٧، ٢٦٩ عقوبات لانتفاء وصف ملاحظة المجنى عليه عن الطاعن . جدل موضوعي . غير جائز أمام النقض .	٢٣٩٠٨ لسنة ٦٥ق
٦٩٧	جريمة هتك العرض التي يكون فيها الجاني من المتولين تربية المجنى عليها . ما يشترط لتحقيقها ؟ انتفاء مصلحة الطاعن فيما يثيره بشأن هذا الظرف مادام الحكم أوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق الصفة المبينة بالفقرة الأولى من المادة ٢٦٩ عقوبات .	٢٩١٩ لسنة ٦٢ق
٤٧١	وصف التهمة عدم تقيد المحكمة بالوصف الذي تشبفه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم . واجبها تمحيص الواقعة بجميع كيوفها وأوصافها وأن تطبق نصوص القانون عليها تطبيقا صحيحا . دون لفت نظر الدفاع حد ذلك ؟ تقديم النيابة الطاعنين للمحاكمة بتهمة الاشتراك في تزوير محررات رسمية . تحديد الحكم لأفعال الاشتراك التي ارتكبها كل منهم . لا يعد وصفا جديدا علة ذلك وأثره .	١٤٦٠٦ لسنة ٦٦ق
٦٧٧	وقاع ركن القوة في جريمة الدفاع . توافره بارتكاب الفعل ضد إرادة المجنى عليها وبغير رضاها . استخلاص حصول الإكراه . موضوعي .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ق
٦٧٧	ظرف الاقتران بين جريمتي الخطف والوقاع المنصوص عليه في المادة ٢٩٠ عقوبات . مناط تحقيقه ؟ كفاية ارتكابهما في وقت واحد أو في فترة قصيرة من الزمن . تقدير الرابطة الزمنية . موضوعي . مثال لتسبيب سائق لاستظهار ركني القصد الجنائي وظرف الاقتران في جريمة خطف أنثى ووقاعها بغير رضاها .	٥١٨٩ لسنة ٦٨ق

رقم الصفحة	القاعدة	رقم الطعن
	وقف تنفيذ	
٦٥٠	تقدير مسوغات وقف تنفيذ العقوبة . موضوعي . مؤدي ذلك ؟	٤٤٤١ لسنة ٦١ق
	وكالة	
١٦٢	سريان قانون البلد الذي تبأشر فيه الإجراءات على جميع المسائل الخاصة بالإجراءات . أساس ذلك ؟ التوكيل الصادر من بلدة أجنبية . وجوب أن يصدق عليه من وزارة الخارجية لتلك البلدة والقنصلية المصرية بها . أساس ذلك وعلمه ؟ التقرير بالطعن بموجب توكيل عرفي غير مصدق عليه من وزارة الخارجية بالبلدة الأجنبية والقنصلية بها . أثره : عدم قبول الطعن شكلا .	٢٥٨٥ لسنة ٦٢ق
١٦٢	التقرير بالطعن من وكيل غير جائز . إلا بمقتضى توكيل رسمي أو بورقة عرفية مصدق فيها على الإمضاء .	٢٥٨٥ لسنة ٦٢ق
٤١٨	طلب الطاعن العدول عن القرار بعدم قبول الطعن . غير جائز . مادام لم يقدم سند الوكالة المثبت بصفة الحامي المقرر بالطعن . لا يغير من ذلك إرفاق صورة ضوئية من التوكيل أو الإشارة أنه تسودع مفردات الدعوى . أساس ذلك ؟	١٨٩٦٥ لسنة ٦٢ق
٧٢٠	إقرار الطاعن بعدم تقديم التوكيل عند نظر محكمة النقض الطعن بالجلسة طلب العدول عن الحكم الذي أصدرته بها . لا يكون له محل . أساس ذلك ؟ إجراءات الطعن بالنقض . شكلية . وجوب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها عند نظره .	١٢٧٧٠ لسنة ٦١ق
٨١٥	قيام المدعى بالحق المدني برفع دعوى التعويض على المتهم المفلس دون إدخال وكيل الدائنين فيها . جائز . علة ذلك ؟	١٢٩٥٥ لسنة ٦٢ق

الفهرس الأبجدى للموضوعات

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
اتلاف	٤٧	تبديد	٦٠٧
اثبات	٤٧	تبوير اراضى زراعية	٦٥٠
اعتراف	١٦٤	تجريف	٨٠٥
اجراءات	١٣٣	تزوير	١٣٣
احالة	٥٦٦	تسجيل الحوادث	٦٩٧
احداث	٤٧	تعدي على ارض مملوكة للدولة	٣٨٣
احوال شخصية	١٨٩	تعويض	٢٣٣
اختصاص	٢٠٧	تفتيش	٣٦
اختلاس اموال اميرية	٧	تقرير تلخيص	٦٢٠
ارتباط	٢٨٩	تلبس	٢٨١
اسباب الإباحة وموانع العقاب	٧١٢	تهريب جمركى	٥١٠
استئناف	٦٤٤	جريمة	١٧
استجواب	٣٩٧	حبس	٦٠٧
استدلالات	٢١١	حكم	٤٧
استعمال اوراق مزوية	٥٢٤	خطأ	٢٤٥
استيلاء على اموال عامة	٥٨٢	خطف	٥٢٨
اشتراك	١٧٩	خيانة امانة	٦٣
اشكال فى التنفيذ	٥٤٢	دعارة	٣٥٨
اعدام	٦٧٧	دعوى تاديبية	٦٥٧
استيقاف	٣٦٤	دعوى جنائية	٣٦٩
اعلام وراثه	٥٣٤	دعوى مباشرة	٣٨٧
اخل عمد بنظام توزيع سلعة	٧	دعوى مدنية	٧٩٦
امر احالة	٤٨٣	دفع	٣٦
امر بالأوجه	٣٨٧	رابطة السببية	١٧
امر حفظ	٦٤٠	مأمور الضبط القضائى	٤٣
باعث	٥٦٦	محال صناعية وتجارية	١٧٧
بطلان	٤٣	معاماة	١٧
بلاغ كاذب	٦٤٠	محضر الجلسة	٣٧٣
بناء	٢٤٥	محكمة الجنايات	٥٤
بناء على ارض زراعية	٣٨٣	محكمة الموضوع	١٧

الموضوع	الصفحة	الموضوع	الصفحة
رشوة	٦٦٧	محكمة دستورية	٤٠٢
سب وقذف	٢٢١	مسئولية جنائية	٢٤١
سبق واصرار	٥٩٧	دعارة	٦٤٤
سرقة	٤٢٢	مواد مخدرة	٥٦٦
سلاح	٤٢٢	نقض	٦٠
شهاد سلبية	٣٥٠	نيابة عسكرية	
شهادة مرضية	٤٥٣	هتك عرض	١٧
شيك بدون رصيد	٥٢٠	وصف التهمة	٤٧١
صحافة	٢٢١	وقاع	٦٧٧
صلح	١٧	وقف التنفيذ	٦٥٠
ظروف مخففة	٥٢٨	وكالة	١٦٢
ظروف مشددة	١٧		
عزل	٣٩٣		
عقوبة	٤٧		
قانون	٢١١		
قبض	٢٢١		
قتل عمد	٥٩٧		
قصد جنائي	٣٦		
قضاة	٣٧٣		
قمار	٥٠٧		

فهرس الجزء الرابع

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٨٥٠	أمر بألا وجه		(أ)
٨٥٠	أمر حفظ	٨٢٨	إتلاف
	(ب)	٨٢٨	إثبات
٨٥٠	باعث	٨٢٩	اعتراف
٨٥١	بطلان	٨٣٤	إجراءات
٨٥٢	بلاغ كاذب	٨٣٥	إجراءات التحقيق
٨٥٢	بناء	٨٣٥	إجراءات المحاكمة
٨٥٣	بناء على أرض زراعية	٨٣٨	إحالة
	(ت)	٨٣٨	أحداث
٨٥٣	تبديد	٨٣٨	أحوال شخصية
٨٥٤	تبوير أرض زراعية	٨٣٩	اختصاص
٨٥٤	تجريف	٨٤٠	اختلاس أموال أميرية
٨٥٤	تزوير	٨٤٢	ارتباط
٨٥٦	تزوير أوراق رسمية	٨٤٣	أسباب الإباحة وموانع العقاب
٨٥٩	تسجيل المحادثات	٨٤٥	استئناف
٨٦٠	تعدى على أرض مملوكة للدولة	٨٤٦	استجواب
٨٦١	تعويض	٨٤٦	استدلالات
٨٦١	تفتيش	٨٤٧	استعمال أوراق مزورة
٨٦٣	تقرير تلخيص	٨٤٧	استيقاف
٨٦٤	تلبس	٨٤٨	استيلاء على أموال أميرية
٨٦٤	تهريب جمركى	٨٤٨	اشتراك
	(ج)	٨٤٩	إشكال فى التنفيذ
٨٦٥	جريمة	٨٤٩	إعدام
٨٦٧	حجز	٨٤٩	إعلام وراثه
٨٦٨	حكم	٨٤٩	إخلال عمدى بنظام توزيع سلعة
		٨٥٠	أمر إحالة

تابع - فهرس الجزء الرابع

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٩٠٧	صلح		(خ)
	(ظ)	٨٩١	خطأ
٩٠٧	ظروف مخففة	٨٩١	خطف
٩٠٧	ظروف مشددة	٨٩١	خيانة أمانة
	(ع)		(د)
٩٠٩	عزل	٨٩٢	دعارة
٩٠٩	عقوبة	٨٩٢	دعوى جنائية
	(ق)	٨٩٤	دعوى مباشرة
٩١٢	قانون	٨٩٤	دعوى مدنية
٩١٤	قبض	٨٩٦	دفاع
٩١٤	قتل عمد	٩٠٠	دفوع
٩١٥	قصد جنائي		(ر)
٩١٧	قضاة	٩٠٣	رابطه السببية
٩١٨	قمار	٩٠٤	رشوة
	(م)		(س)
٩١٨	مأمورو الضبط القضائي	٩٠٤	سب وقذف
٩١٩	محال صناعية وتجارية	٩٠٥	سبق إصرار
٩٢٠	محاماه	٩٠٥	سرقة
٩٢١	محضر الجلسة	٩٠٦	سلاح
٩٢١	محكمة الجنايات		(ش)
٩٢٢	محكمة الموضوع	٩٠٦	شهادة سلبية
٩٣٠	محكمة دستورية	٩٠٦	شهادة مرضية
٩٣٠	مسئولية جنائية	٩٠٦	شيك بدون رصيد
٩٣١	معارضة		(ص)
٩٣٢	مواد مخدرة	٩٠٧	صحافة

تابع - فهرس الجزء الرابع

[illegible]

رقم الإيداع بدار الكتب

٢٠٠٣ / ٣٧٢٦

